جـامعة قسنطينة3

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الشعبة: علوم سياسية/ الفرع: علاقات دولية **التخصص: علاقات دولية.**

المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات

دراسة مقارنة مابين جنوب إفريقيا ورواندا.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالبة

ليلى مسالي

السنة الجامعية 2020-2021

جـامعة قسنطينة3
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

الرقم التسلسلي: ...../2020
الرمـــــــــز: ع س/ د.أ.

شعبة: العلوم السياسية/ فرع: علاقات دولية **تخصص: علاقات دولية .**

المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات

دراسة مقارنة مابين جنوب إفريقيا ورواندا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب(ة)
ليلى مسالي

إشراف الأستاذ:
أ.د- حمدوش رياض

أعضاء لجنة المناقشة:

مليكة فريمش	جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
رياض حمدوش	جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا
جميلة علاق	جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
فريدة حموم	جامعة الصديق بن يحيي- جيجل	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
عادل عباسي	جامعة باجي مختار- عنابة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا
رابح زغوني	جامعة 08 ماي 1945- قالمة	أستاذ محاضر "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

تصريح شخصي

.

أنا الممضية أدناه، السيدة: **مسالي ليلى** طالبة دكتوراه الطور الثالث، الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 119920887139370006. والصادرة بتاريخ 2018-06- 28:المسجلة بكلية/معهد: العلوم السياسية قسم :العلاقات الدولية والمكلفة بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه، عنوانها: **المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات -دراسة مقارنة مابين جنوب إفريقيا ورواندا.**

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:.....

إمضاء المعني

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل وكفى به
معينا الذي جعل العلم طريقنا
وأمدنا القوة والإرادة لإتمام هذا العمل ووقفنا وما هذه المذكرة
إلا ثمرة ذلك فجزاؤه كل الحمد والشكر والصلاة الدائمة
على نبينا المصطفى.

نتقدم بالشكر الخالص لأستادي الفاضل
حمدوش رياض لتفضيله بقبول
الإشراف على هذه المذكرة ولما
بذله من جهد في توجيهي وتقديم النصائح
القيمة لناء فله جزيل الشكر وخالص إمتنانني.

كما أتفضل بالشكر لأعضاء اللجنة الموقرة الذين
قبلوا مناقشة هذه الرسالة فلهم جزيل الشكر على توجيهاتهم

كما أتفضل بشكر كل أساتذتنا الكرام الذين كان
لهم الفضل فيما وصلت إليه اليوم وأخص بالذكر
الأستاذ بولمكاحل إبراهيم والأستاذ دمدوم رضا الذين لم
يبخلوا علينا بنصائحهم القيمة.

شكرا.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع...

إلى والدتي الحبيبة...نعم الصديقة و الأخت و الأم....إلى والدي الكريم الذي سهر على رعاية مسيرتي العلمية...

اللذان شجعاني طوال مدة دراستي وادعوا الله أن يشفيهما.

و إلى خالتي سعيدة وعمي إبراهيم وبناتهما كوثر وريحانة.

إلى إخوتي...وأخواتي..

نسيمة و زوجها إبراهيم و ابنائهم...نجوى وزوجها عبد الرؤوف و أبنائهم، جلول وزوجته إيمان، أحلام وزوجها فارس، وداد و أميمة..عمار..زينو...حسام و وكل أفراد عائلتي.

إلى زوجي وإلى أبي مبروك وماما سامية وإلى كل فرد من عائلة علاق.

مسالي ليلى

الملخص

يعتبر النزاع في جنوب إفريقيا ورواندا من أعقد النزاعات التي عرفها العالم، وذلك بحكم الأسباب المؤدية إليه والنتائج المترتبة عنه، فقد بدأ النزاع بالنسبة لكل من جنوب إفريقيا ورواندا منذ التواجد الاستعماري واشتد في فترة التسعينيات. فكما نعلم كلنا فإن الحرب الأهلية التي شهدتها كل من جنوب إفريقيا ورواندا حدثت نتيجة الحرمان والتهميش، وغياب العدالة والمساواة داخلهما والتي راح ضحيتها عدد كبير من القتلى صنفت كأعمال إبادة عرقية، ما جعل مختلف الجهات المعنية بحل النزاعات تحاول التحكم ووضع حد للنزاع لتجاوز الحالات الغير الإنسانية التي تسبب فيها الاستخدام المفرط للسلاح وكذلك الخلفية والتعبئة الإثنية التي غذت النزاع وزادت في تصعيده.ولذلك ومن أجل القضاء على هذه الحرب الأهلية ومعاقبة مرتكبي جرائم التمييز العنصري والإبادة الجماعية، لجأت حكومة جنوب إفريقيا و كذلك الحكومة الوطنية الرواندية الجديدة وبدعم خارجي إلى الاعتماد على عملية المصالحة الوطنية التي تجسدت من خلالها عملية تحويل النزاع داخل كلا البلدين والتي هدفت إلى القضاء على النزاع بشكل نهائي، من خلال تحويل علاقات الأطراف المتنازعة من علاقة عدائية إلى علاقة تعاونية، مما يضمن لهم الاستقرار و السلام الإيجابي الدائم وضمان عدم عودة النزاع و تجدده مرة أخرى.

الكلمات المفتاحية:

النزاع، عملية حل النزاعات، عملية المصالحة الوطنية، جنوب افريقيا، رواندا، المصالحة في جنوب إفريقيا ورواندا.

Abstract

The conflict in South Africa and Rwanda is one of the most complex conflicts in the world, by virtue of the causes leading to it and the consequences of it. The conflict began for both South Africa and Rwanda since the colonial presence and intensified in the 1990s. As we all know, the civil war in South Africa and Rwanda occurred as a result of deprivation, marginalization, and the absence of justice and equality within them, which claimed the lives of a large number of deaths, which were classified as acts of ethnic genocide, which made the various parties concerned with conflict resolution try to control and put an end to the conflict to bypass inhuman situations. The excessive use of weapons, as well as the ethnic background and mobilization that fueled the conflict and increased its escalation, has therefore resulted in the elimination of this civil war and the punishment of the perpetrators of racial discrimination and genocide, the South African government, as well as the new Rwandan national government, with external support, have resorted to the reconciliation process. Patriotism, through which the process of transforming the conflict within both countries was embodied, which aimed to finally eliminate the conflict, by transforming the relations of the conflicting parties from a hostile relationship to a cooperative relationship, thus ensuring stability and lasting positive peace and ensuring that the conflict does not return and renew it again.

key words:

Conflict, the conflict resolution process, the national reconciliation process, South Africa, Rwanda, the reconciliation in South Africa and Rwanda.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

الملخص **2**

Abstract **3**

قائمة الجداول **7**

قائمة الأشكال **8**

قائمة المختصرات **11**

مقـدمـة **13**

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة **21**

1.1. ماهية عملية حل النزاعات. 23

1.1.1. مفهوم النزاع 23

2.1.1. مفهوم حل النزاع (Conflict Resolution)..... 25

3.1.1. حل النزاع والمفاهيم المشابهة له..... 27

4.1.1. تطور ميدان حل النزاعات. 30

2.1. ماهية عملية المصالحة الوطنية (Reconciliation)..... 38

1.2.1. مفهوم عملية المصالحة الوطنية 38

2.2.1. أنواع المصالحة الوطنية. 50

3.2.1. أهداف المصالحة الوطنية: 51

4.2.1. آليات وطرق تحقيق المصالحة الوطنية..... 53

5.2.1. شروط وعوامل نجاح المصالحة الوطنية..... 59

6.2.1. المرتكزات الرئيسية للمصالحة الوطنية..... 65

7.2.1. التفسير النظري لعملية المصالحة الوطنية. 76

3.1. العلاقة مابين عملية المصالحة الوطنية وحل النزاع. 83
1.3.1. مفهوم تحويل النزاع (Conflict Transformation) 84
2.3.1. التطور التاريخي لتحويل النزاع. 93
3.3.1. أهداف وأهمية تحويل النزاع. 94
4.3.1. مبادئ تحويل النزاع. 96
5.3.1. مكونات تحويل النزاع. 98
6.3.1. آليات تحويل النزاع. 100
الفصل الثاني: دراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في جنوب إإفريقيا ورواندا. 111
1.2. دراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في جنوب إفريقيا..... 113
1.1.2. الملامح الجيوسياسية للنزاع في جنوب إفريقيا..... 113
2.1.2. البعد التاريخي للنزاع في جنوب إفريقيا. 123
3.1.2. تحليل السلوك النزاعي للأطراف. 128
4.1.2. تحليل أسباب النزاع في جنوب إفريقيا. 140
2.2. دراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في رواندا. 145
1.2.2. الملامح الجيوسياسية للنزاع في رواندا. 145
2.2.2. البعد التاريخي للنزاع في رواندا..... 160
3.2.2. تحليل السلوك النزاعي للأطراف في رواندا..... 168
4.2.2. تحليل أسباب النزاع في رواندا..... 188
الفصل الثالث: دور عملية المصالحة الوطنية في حل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. 195
1.3. آليات المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. 198
1.1.3. آليات المصالحة الوطنية الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا 199
2.1.3. آليات تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. .. 222
2.3. عوامل نجاح عملية المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. 246

1.2.3. عوامل عملية نجاح المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا..... 247

2.2.3. عوامل عملية نجاح المصالحة الوطنية في رواندا. 252

3.3. دور الفواعل غير الرسمية في تكريس المصالحة الوطنية وحل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا (دراسة دور وسائل الإعلام)..... 263

1.3.3. دور وسائل الإعلام في تكريس عملية المصالحة الوطنية وحل النزاع في جنوب إفريقيا 263

2.3.3. دور وسائل الإعلام في تكريس عملية المصالحة الوطنية وحل النزاع في رواندا. 268

4.3. مضامين عملية المصالحة الوطنية في كل من جنـوب إفريقيا ورواندا: قراءة في أوجه التشابه والاختلاف. 275

الفصل الرابع: انعكاسات عملية المصالحة الوطنية في حل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا: قراءة في الواقع والآفاق المستقبلية. 286

1.4. انعكاسات عملية المصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. 288

.1.1.4 واقع التنمية الإقتصادية في جنوب إفريقيا بعد المصالحة الوطنية. 288

2.1.4. واقع التنمية الإقتصادية في رواندا بعد المصالحة الوطنية. 293

2.4. انعكاسات عملية المصالحة الوطنية على الواقع السياسي في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. 307

.1.2.4 الواقع السياسي والمصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا. 307

.2.2.4 الواقع السياسي والمصالحة الوطنية في رواندا. 314

3.4. المصالحة الوطنية ودورها في تدعيم البنية الإجتماعية والثقافية في جنوب إفريقيا ورواندا 319

1.3.4. دور عملية المصالحة الوطنية في تدعيم البنية الإجتماعية والثقافية في جنوب إفريقيا. 319

2.3.4. دور عملية المصالحة الوطنية في تدعيم البنية الإجتماعية والثقافية في رواندا. 328

4.4. مستقبل عملية المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. 335

1.4.4. مستقبل عملية المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا..... 335
2.4.4. مستقبل عملية المصالحة الوطنية في رواندا..... 345
خاتمة..... 351
المراجع: 357

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عملية تحويل النزاع	90
2	الفرق بين عملية تحويل النزاع وعملية حل النزاعات الدولية	92
3	الفرق بين الوساطة التحويلية ووساطة حل المشكلات	102
4	بيانات مناخ كيب تاون، جنوب إفريقيا	116
5	لغات جنوب إفريقيا حسب إحصائيات 2011	120
6	بيانات مناخ كيغالي، رواندا	148
7	الكثافة السكانية لرواندا من 1934 – 1989	152
8	نتائج لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا	227

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أبعاد المصالحة الوطنية حسب لويس كريسبورغ	44
2	العلاقة مابين المصالحة الوطنية وبناء السلام	49
3	آليات تحقيق المصالحة الوطنية	56
4	مخطط شروط المصالحة الوطنية	62
5	مخطط مستويات وفواعل المصالحة الوطنية	75
6	**التفسير النظري لعملية المصالحة**	82
7	الدور الذي تقوم به المصالحة الوطنية في حل النزاع	83
8	خريطة الموقع الجغرافي لجنوب إفريقيا	114
9	الخريطة السياسية لجنوب افريقيا	115
10	تطور عدد السكان في جنوب إفريقيا من 2010 – 2018	117
11	التركيبة السكانية لجنوب إفريقيا	118
12	نسبة الديانات في جنوب إفريقيا	121
13	خريطة جنوب إفريقيا بعد 1994	127
14	خريطة توضح الموقع الجغرافي لرواندا	146
15	التركيبة العرقية في رواندا	150
16	التركيبة السكانية لرواندا	150
17	رسم بياني يوضح تطور عدد السكان في رواندا من 2006 – 2016	152
18	اللغة التي يتكلم بها الروانديون	153
19	نسبة الأديان التي يدين بها سكان رواندا	155
20	خريطة أماكن انتشار الديانات في رواندا	155
21	GDP Growth by Sector Percent	158
22	خريطة رواندا بعد التواجد الاستعماري	162

23	عدد النازحين الروانديين في دول الجوار	164
24	عدد القتلى في النزاع الرواندي	166
25	نوع الضحايا في النزاع الرواندي	167
26	نوع العلاقة الموجودة بين التوتسي والهوتو	187
27	الهيكل التنظيمي للمحكمة الدولية الجنائية لرواندا	213
28	تقدم المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا (Reconciliation progress)	231
29	قيمة المساعدات التي قدمتها منظمة أطباء بلا حدود	256
30	نوعية المساعدات المقدمة	257
31	خريطة مناطق تواجد اللجنة الدولية للصليب في رواندا	259
32	أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنة 2015م	288
33	معدلات البطالة في جنوب إفريقيا لسنة 2002م	289
34	الناتج الإجمالي الرواندي بالأسعار الحالية	297
35	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2006م إلى غاية 2010م	297
36	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الرواندي من 2003م إلى 2013م	298
37	معدل النمو الزراعي في رواندا	298
38	اتجاهات الإنتاجية الزراعية في رواندا	299
39	سداد دولة رواندا للقروض	299
40	التضخم ومتوسط دخل المستهلك في رواندا	300
41	الناتج المحلي للفرد الواحد بالدولار	301
42	نظرة عامة على تطورات رواندا الاقتصادية الأخيرة	302
43	الأداء الاقتصادي الرواندي حسب احصائيات 2020م-2019م	303
44	نسبة الإفادات التي قدمتها النساء للجان تقصي الحقائق	310
45	عدد القضاة من النساء في المحاكم الدولية	314
46	مؤشر التنمية البشرية في رواندا	325

47	مؤشر التنمية البشرية في رواندا	329
48	نسب ارتفاع البطالة مابين 1994م-2018	334
49	انخفاض التمثيل النسوي في المراكز العليا	337
50	الهجمات التي استهدفت الأجانب حسب الولايات بين 1994 و2018	339
51	ارتفاع عدد الجرائم في جنوب افريقيا	339

قائمة المختصرات

R and R	The Reparation and Rehabilation Committee	التعويضات وإعادة التأهيل.
H R V	The Humain Rights Violations Committee.	إنتهاكات حقوق الإنسان.
A C	The Ammesty Committees.	لجان/ لجنة العفو.
N P	National Party.	حكومة البيض.
I F P	Inkatha Freedom Party.	حزب إنكاثا للحرية.
S A SO	South Africa Students Organization.	منظمة طلاب جنوب إفريقيا.
B C M	Black Consciousness Movement.	حركة الوعي الأسود.
U D F	United Democratic Front.	الجبهة الديمقراطية المتحدة.
T R C	Truth and Reconciliation Commition.	لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب افريقيا.
C O S A T U	Trade Union Conference of South Africa.	مؤتمر النقابات العمالية لجنوب افريقيا.
S A R C O	Citizens' Rights Organization in South Africa.	منظمة حقوق المواطنين المدنية في جنوب افريقيا.
A N C	African National Congress.	المؤتمر الوطني الافريقي.
R D P	Reconstruction and Development Program.	برنامج إعادة البناء والتنمية.
ICTR	International Criminal tribunal for Rwanda	المحكمة الجنائية الدولية لرواند
FARG	Assistance fund for genocide survivors	صندوق مساعدة الناجحين من الإبادة الجماعية
NURC	National unity and reconciliation commission	لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة
DRR	Disarmament and reintegration program in Rwanda	برنامج نزع السلاح وإعادة الدمج في رواندا

RPF	Rwanda patriotic front	الجبهة الوطنية الرواندية
RAF	Rwanda Army forces	القوات الرواندية المسلحة
RDRC	Rwanda demobilization and reintegration commission	اللجنة الرواندية لنزع السلاح وإعادة الدمج
MCDRP	multi country demobilization and reintegration program	برنامج متعدد الأقطار (البلدان) لنزع السلاح وإعادة الدمج
RDRP	Rwanda demobilization and reintegration programme	السلاح برنامج الرواندي لنزع السلاح وإعادة الدمج
AGS	Armed groups	الجماعات العسكرية
AFR	Armed forces of Rwanda	القوات المسلحة الرواندية
ROC	Rwanda Opposition Cartel	كارتل المعارضة الرواندية
TLM	RADIO TELEVISION LIBRE DES MILLEINES.	محطة الراديو والتلفزيون الحر للألف تلة
UNAMIR	UNTED NATIONS ASSISTANES MISSION FOR RUANDA	بعثة مساعدات الأمم المتحدة لرواندا

مقدمة

مقدمة:

مرت القارة الإفريقية بالكثير من حالات النزاع التي كانت لها آثار ونتائج سلبية دمرت ومست كل البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول التي تورطت في هاته النزاعات، ما طرح الكثير من المشكلات حول وضع حد لهاته النزاعات وإعادة بناء المجتمعات في فترة ما بعد النزاعات.

وتتسم ظاهرة النزاعات في القارة الإفريقية بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتصل بخلفياتها وأسبابها، أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتها. فعلى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دورا في اندلاع النزاعات في إفريقيا سواء على المستوى الداخلي وما يتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية أو شكل النظام السياسي أو ما تعلق بالمتغيرات الخارجية التي كثيرا ما تساهم في تصعيد وتأجيج النزاعات بما يخدم مصالحها.

وعلى صعيد النتائج أفرزت النزاعات المسلحة في إفريقيا العديد من النتائج السلبية من أهمها انهيار الدولة وتقويضها، نشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية، بروز ظاهرتي اللاجئين وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، وغيرها من الظواهر التي تؤدي بدورها إلى تفاقم حدة الصراعات وتجددها مرة أخرى.

نتيجة لهاته الأثار السلبية تضافرت العديد من الجهود على المستوى العملي أو الأكاديمي داخليا أو خارجيا محاولة تفسير ووضع حل للحد من ظاهرة العنف والنزاعات في إفريقيا، فوقعت الكثير من الاتفاقيات لصنع السلام في هاته الدول، ووضع حد لاستخدام السلاح والحد من القتلى والضحايا، غير أن المشكلة التي واجهت المجتمعات التي تورطت في حالات النزاع هي تجدد استخدام العنف المسلح حتى مع وجود اتفاقيات الموقعة تلزم الأطراف بحلول بعيدة عن العنف واستخدام القوة العسكرية مجددا، ما طرح محدودية الحلول التقليدية التي تقوم على الجوانب القانونية والرسمية التي لم تحيط بكل جوانب الظاهرة النزاعية وضرورة إيجاد حلول وآليات جديدة تستهدف الحلول التي تستأصل جذور النزاع وتضمن عدم تجدده.من خلال القضاء على مسبباته البنيوية والجذرية.

كل هذا ساهم في تطوير وتجديد مختلف النظريات والمقاربات التحليلية لظاهرة النزاعات، بسبب عجز البعض منها خاصة الآليات التقليدية كالمفاوضات على إيجاد حلول ذات قيمة عملية تساعد على وضع حد نهائي وكذا تجاوز حالات النزاع وضمان عدم تجدده.

في هذا السياق تم تطوير آليات جديدة لحل النزاعات بشكل دائم في إطار مقاربات جديدة تتحدث عن بناء السلام وتحويل النزاع مثلا، وتعتبر المصالحة الوطنية التي كثر الاعتماد عليها في العديد من النزاعات دوليا وفي إفريقيا خاصة، من أكثر الآليات التي أثبتت نجاعتها في التعاطي مع تعقيدات وعمق النزاعات الإفريقية. وساهمت إلى حد بعيد في منع تجدد قيام النزاعات مرة أخرى.

وقد ظهر مفهوم المصالحة الوطنية كنموذج لتسوية النزاعات الداخلية في مرحلة ما بعد التخلص من أنظمة الحكم الاستبدادية السلطوية أو العسكرية، وذلك لإحداث حالة من التوافق المجتمعي بين كافة شرائح المجتمع، وبدأ أول مراحل التحول الديمقراطي، وذلك من خلال إنشاء لجان الحقيقة، وتشتمل المصالحة على نوع من التفاهم الضمني والتوافق للخروج من النزاع والعنف الحاصل، و تعتمد في فترة ما بعد النزاع بهدف إيجاد آليات وحلول ناجعة تحضى بقبول مشترك من الأطراف التي تورطت في النزاع سابقا، ومن خلالها يسعى المجتمع للخروج من حالة اللااستقرار عن طريق تطبيق أساليبها كالإنصاف وتحقيق العدالة والتسامح، والتي تجعل من المصالحة الوطنية مشروع إتفاق جماعي وطني مصيري وحتمي.

وتمثل حالتي النزاع في جنوب إفريقيا ورواندا من أكثر هذه الحالات النزاعية تعقيدا، والتي راح ضحيتها عدد كبير من القتلى صنفت كأعمال إبادة عرقية، ما جعل مختلف الجهات المعنية بحل النزاعات تحاول التحكم ووضع حد للنزاع لتجاوز الحالات الغير الإنسانية التي تسبب فيها الاستخدام المفرط للسلاح وكذلك الخلفية والتعبئة الإثنية التي غذت النزاع وزادت في تصعيده.

كما عرف النزاع في جنوب إفريقيا ورواندا العديد من محاولات الحل لكن أغلبها اشتمل على الطرق والآليات التقليدية كالمفاوضات والوساطة المستندة للقوانين الدولية في حل النزاعات، وكذلك نشر قوات لحفظ السلام، غير أنها لم تتمكن عبر هذه الآليات من القضاء النهائي على مظاهر العنف أو ضمان استقرار علاقة الأطراف لمرحلة ما بعد النزاع، وفي هذا السياق تقدم مقاربة تحويل النزاعات من طرف الباحثين وكذلك المختصين في حل النزاعات كآلية جيدة ومناسبة للتكيف والتعامل الإيجابي مع هذه الحالات النزاعية، عبر توظيف طرق وأساليب تتجاوز العلاقات الرسمية وتستهدف البنى الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية، والعمل على نشر ثقافة السلام الدائم الكفيلة بوضع ضمانات لعدم تجدد وعودة النزاع، عبر تحويل علاقة الأطراف وبناء مجتمع تشاركي من خلال تحويل العلاقات النزاعية إلى علاقات تعاونية. ومن أهم ما يعتمد عليه مقترب التحويل آلية

المصالحة الوطنية إلى جانب آليات أخرى كالتمكين والوساطة التحويلية، التي ساهمت بشكل كبير في حل النزاعات بشكل نهائي.

ومن خلال هذا العمل سنحاول أن نوضح فعالية المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات، من خلال إجراء دراسة مقارنة ما بين تجربة جنوب إفريقيا والتجربة الرواندية، حيث اعتمدت كلتا الحالتين على المصالحة الوطنية كمشروع متكامل لتجاوز حالة النزاع ومحاولة لوضع حل نهائي يؤسس لسلام دائم وإيجابي.

1- أسباب اختيار الموضوع:

أ- المبررات الموضوعية:

- الرغبة في الإحاطة بمفهوم المصالحة الوطنية وعلاقتها بعملية حل النزاع واستدامته وضمان عدم تجدده.
- معرفة مدى فعالية المصالحة الوطنية كآلية في حل النزاع والاطلاع على مختلف الأساليب المستخدمة لتحقيق هذا الغرض، عبر تحليل حالتي النزاع في جنوب إفريقيا ورواندا.
- الأهمية التي يفرضها موضوع المصالحة الوطنية في حد ذاته، لما تلقاه من اهتمام في الأوساط الأكاديمية والعملية المتخصصة في حل النزاعات خاصة المستعصية منها، باعتبارها تقدم حلا بديلا وناجحا للمقاربات التقليدية، والذي قد يكون قادرا على إنهاء النزاعات واستئصال جذورها، وهذا ما تم تطبيقه في كل من جنوب افريقيا ورواندا.

ب-المبررات الذاتية:

- الميول الشخصي والشغف لدراسة النزاعات الدولية، خاصة المواضيع الحديثة منها، والتي تشكل حافز لنا كباحثين لزيادة تحصيلنا المعرفي حول التخصص.
- يتميز الموضوع بصعوبته، بحكم قلة المراجع باللغة العربية، وكذلك رغبتنا في التحكم فيه من خلال تطبيقه على دراسة حالتين من نزاع معقد في تركيبته.

2- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

- تكمن أهمية الموضوع كونه يندرج ضمن مجال دراستنا، وبالتالي محاولة تقديم بحث علمي أكاديمي جديد لم يتم التطرق إليه من قبل.

- تقديم إسهام علمي يفيد الباحثين والدارسين في التعرف على الموضوع والاستفادة منه.
- توضيح مدى فعالية المصالحة الوطنية كآلية في حل النزاعات الداخلية والدولية.

ب- الأهمية العملية:

- تكمن هذه الأهمية في اختبار مدى فعالية المصالحة الوطنية كمقاربة لحل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، وبالتالي مدى قدرة الاعتماد عليها في حل النزاعات الدولية المشابهة.

3- أهداف الدراسة:

- توضيح العلاقة بين المصالحة الوطنية وحل النزاع من خلال اعتبارها آلية لحل النزاعات بشكل نهائي.
- تحديد الجهات المعنية بالمصالحة الوطنية وحل النزاع في كل من جنوب افريقيا ورواندا، وإبراز أهم الوسائل والإمكانيات التي سخرتها في هذا السياق لتحقيق أهدافها.
- تحديد عوامل نجاح المصالحة الوطنية في كلا الحالتين، والخروج بنتائج أكثر مصداقية.

4- إشكالية الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق إلى تحليل حل النزاع في كل من جنوب إفريقيا و رواندا بالاستناد على آلية المصالحة الوطنية ، عبر استخدام جملة من الإجراءات التحويلية المرتبطة بالمصالحة الوطنية التي قد تساهم في تجاوز حالة النزاع و ضمان عدم تجدده، لكن الواضح أن لكل تجربة خصوصياتها النابعة من التركيبة البنيوية لكل دولة بالإضافة إلى خلفيات النزاع و مسبباته في حد ذاته أو السياق الذي تطور فيه، ففي الوقت الذي يبرز فيه مثلا دور الكنائس في تعزيز عملية المصالحة الوطنية في جنوب افريقيا نجد أن التجربة الرواندية ركزت على فواعل أخرى تتعلق مثلا بدور المحاكم الوطنية (الغاكاكا). ومن هذا المنطلق سنحاول دراسة التجربتين ومعرفة عوامل نجاحهما.

وعلى هذا الأساس تكون إشكالية بحثنا على النحو التالي:

كيف ساهمت آلية المصالحة الوطنية عبر مختلف آلياتها وفواعلها في حل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا؟

تندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-ما المقصود بالمصالحة الوطنية كآلية لحل النزاع، وما مدى أهميتها إلى جانب الآليات الأخرى؟

-ماهي الإجراءات المستخدمة في المصالحة الوطنية في حالة النزاع الجنوب إفريقي والرواندي؟

-ما هي انعكاسات المصالحة الوطنية على حل النزاع واستدامته؟

-ما هي أهم الفواعل التي اعتمدت عليها التجربتين لإنجاح المصالحة الوطنية وضمان عدم تجدد النزاع؟

5- فرضيات الدراسة:

- إذا كانت المصالحة الوطنية أفضل آلية من آليات حل النزاعات كونها تهدف إلى تحويل العلاقة بين الأطراف المتنازعة من علاقة عدائية إلى علاقة تعاونية ودية، فهذا يعني أنها أنجع آلية لتحقيق السلام الإيجابي والدائم.
- كلما تم فتح مجال أكبر للجان المصالحة الوطنية والحقيقة في ممارسة وأداء مهامها كلما ساعد ذلك على التعافي من مخلفات النزاع وحله بالشكل الذي يضمن عدم تجدده.
- كلما تنوعت إجراءات تحقيق المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، كلما أدى ذلك إلى حل النزاع وخلق سلام إيجابي ودائم.

6- مجال الدراسة:

أ- الحدود الزمنية:

تعالج الدراسة تجربتي المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. منذ فترة التسعينيات، إلى غاية يومنا هذا.

ب-الحدود المكانية:

تناولنا في دراستنا حالة النزاع في كل من جنوب افريقيا ورواندا باعتبارهما يشتملان على تجربة رائدة في حل النزاع عبر آلية المصالحة الوطنية.

7- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج، تتمثل في:

1- **المنهج الوصفي:** من خلال شرح المصالحة الوطنية ومسح لملامح ومضامين النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

2- **المنهج التاريخي:** اعتمدناه في دراسة التطور التاريخي والظروف التي ظهر وتطور فيها مقترب حل النزاع، كذلك اعتمدناه في دراسة البعد التاريخي للنزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

3- **منهج دراسة حالة:** من خلال التركيز على المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

4- **المنهج المقارن:** من خلال دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين المصالحة الوطنية وعملية حل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، من خلال الاعتماد على أسلوب مهم في الدراسة من أساليب المقارنة ألا وهي المقارنة الأفقية.

8- صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة في الآتي:

- نقص المراجع الأكاديمية التي تتناول الموضوع.
- نقص المراجع باللغة العربية، مما سيضطرنا لترجمة عدد معتبر من المراجع باللغة الأجنبية (الانجليزية والفرنسية).
- التحكم المنهجي في عملية الإسقاط على النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.
- صعوبة عملية المقارنة.

9- خطة الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة عمل تتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول:

سيكون بمثابة إطار مفاهيمي ونظري لدراستنا هذه، حيث نتطرق فيه إلى تقديم إطار مفهوماتي ونظري للمصطحات الأساسية في الدراسة (المصالحة الوطنية وحل النزاع) ودراسة العلاقة فيما بينهما.

الفصل الثاني:

نتطرق فيه إلى تقديم تحليل جيوسياسي وتاريخي للنزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا. مع التركيز على بينة والنزاع والأطراف المتورطة فيه، وفهم أسبابه ومسار تطوره.

الفصل الثالث:

سنتطرق فيه إلى دراسة مقارنة للمصالحة الوطنية بمختلف إجراءاتها المطبقة لحل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، كالعدالة والمصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية، الجهات المعنية بعملية المصالحة الوطنية الرسمية وغير الرسمية ودورها في تكريس السلام والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، وإبراز أثر المصالحة الوطنية في عودة السلم والتعايش بين أطراف النزاع.

الفصل الرابع:

سنحاول من خلاله إجراء مقارنة بين انعكاسات المصالحة الوطنية في كل من جنوب افريقيا وروندا، من خلال التركيز على أوجه التشابه والاختلاف فيما بينهما من جهة والتركيز على أهم الإيجابيات في كلا التجربتين من جهة أخرى، فبعد أن تم وضع حد لعمليات الإبادة الجماعية والتمييز العنصري، سندرس مدى تمكن المواطنين من الاتفاق على حلّ الخلافات بطريقة تشاركية مرضية لجميع الأطراف.

علاوة على ذلك سنتطرق إلى دراسة واقع المصالحة الوطنية في كل من البلدين، لنصل في الأخير إلى استنتاجات حول مستقبل المصالحة الوطنية في كل تجربة لاستخلاص في الأخير أي التجربتين أفضل في تحقيق السلام الإيجابي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يعد الإطار النظري والمفاهيمي مدخلا في غاية الأهمية لدراسة أي موضوع، عن طريقه نستطيع تحديد المفاهيم الأساسية والمحددة لمتغيرات الدراسة وضبطها، فهو الدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقة البحث، وتزويده بالخلفية المعلوماتية والنظرية التي تعطي الموضوع صبغة علمية، خاصة وان موضوع دراستنا موضوع معقد، متعدد النظريات والمناهج.

تعتبر المفاهيم عنصرا أساسيا في بناء المناهج وصياغة الفروض وتحديد المصطلحات، ولذلك توجب علينا ضبط المفاهيم الأساسية في موضوع بحثنا، ويتم ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى أربع عناصر، بحيث سنتناول في العنصر الأول ماهية عملية حل النزاعات، والعنصر الثاني سنتناول فيه ماهية عملية المصالحة الوطنية ، وأما فيما يخص العنصر الثالث فسنخصصه لدراسة العلاقة الموجودة مابين عملية حل النزاع والمصالحة الوطنية والتي سنبسطها من خلال دراسة المصالحة كآلية لتحويل النزاع، أما فيما يخص العنصر الرابع و الأخير فسنتناول فيه الجانب النظري لمفهوم المصالحة الوطنية.

1.1. ماهية عملية حل النزاعات.

قبل التطرق إلى ماهية حل النزاعات، نمر أولا بتعريف النزاع وضبط مفهومه، ثم نتطرق إلى مفهوم حل النزاعات الدولية.

1.1.1. مفهوم النزاع.

يعتبر مفهوم النزاع من المفاهيم التي يثار حولها الجدل ويغيب حولها تعريف موحد بين المفكرين، فكل مفكر يعرفه من وجهة نظره، مركزا على جانب دون آخر.

فإذا أخذناه في معناه الواسع نجده يعني في القانون الدولي عدم الاتّفاق أو الخلاف بين مصالح الأطراف المتنازعة(الشاعري، 2006، ص ص 26-27). ويعبر بالتالي عن حالة من اللاتعايش وعدم الانسجام في المصالح والأهداف وطريقة تحقيقها.

وفيما يلي نتطرق لبعض أهم التعاريف الخاصة بالنزاع لدى الباحثين المتخصصين:

هناك تصورين لمفهوم النزاع يتناولان تعريف النزاع من جانبين مختلفين.

- التصور الأول: التعريف الموضوعي للنزاعات.

يعرف النزاع ضمن هذا التصور بأنه :"**وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه كل طرف احتلال يتنافى والموقع الذي يريد أن يحتله الآخر**"(عبد الغفار، 2003، ص ص 26-27)، وبالتالي النزاع هو حالة طبيعية متأصلة في التفاعلات بين الأفراد والجماعات والدول ولا يمكن تجاوزها أو حلها بل يمكن فقط إدارتها.

- التصور الثاني: التعريف الذاتي للنزاعات.

يعرف النزاع ضمن هذا التصور بأنه إدراك مشوه وخاطئ لوضع موضوعي، فالنزاع حالة عرضية ومرضية ليست طبيعية ومتأصلة في التفاعلات بين الأفراد والجماعات والدول، وبالتالي يمكن تجاوزها وحلها عبر القضاء على أسبابها، وتغيير الإدراكات وتصحيحها حول الموضوع والأهداف والمصالح المتنازع عليها (بولمكاحل، 2015).

وضمن هذا التصور يقول جون بورتون (JohnBurton):"أن نزاعا يبدو أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها"(عبد الغفار، 2003، ص37).

من ناحية أخرى يعرفه فريديريك غلاسل (FriedrichGlasl) تفاعل بين شخصين أوأكثر، بين مجموعات أو منظمات، تتواجد على طرفين متناقضين من حيث الأفكار والأحاسيس والأهداف، بحيث يشعر أحد الطرفين بان الطرف الآخر يضيق عليه أفكاره ومشاعره وأهدافه (كلاوس، 2006، ص13). وهنا حسب فريديريك غلاسل (FriedrichGlasl) النزاع قائم بالأساس على التناقض بين الأطراف، والتي قد تكون عبارة عن أشخاص أو مجموعات، أو منظمات، وهذا التناقض في الأفكار والأهداف يعد من عوامل تحفز على قيام النزاع.

هناك من يعتبر النزاع بأنه تنازع الإرادات القومية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، وفي مواردها وإمكانياتها، مما يؤدي إلى تعارض الأهداف والمواقف، وتؤدي في الأخير إلى اتحاد قرارات وانتهاج سياسيات خارجية، تختلف أكثر مما تتفق (مهنا ومعروف، 1993، ص. 9). والنزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو ايديولوجيا إلى أكثرها سلبية مثل: الضغط، الحصار، العقاب، التنازل، وغيرها.

في المقابل يعرفه جوهان غالتونغ(JohanGaltung) بأنه حالة من عدم التوافق بين أطراف النزاع، والتي تتصاعد لتصل إلى رغبة كل طرف في تحقيق هدفه، سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، والنزاع يبدأ من حالة الظهور ليدخل الأطراف في حالة العنف (Galtung, 1958, p. 35-36).

كما يعرف النزاع الدوليكذلك بأنهتنازع وتصادم إرادات ومصالح الدول الوطنية، وهذا التنازع والتصادم، يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وفي مواردها وإمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات وسياسيات تختلف أكثر مما تتفق (بوقارة، 2008، ص 7).

التعريف التركيبي للنزاع:

إذا ومن خلال كل التعاريف السابقة يمكن القول بأن **النزاع هو** تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عبارة عن حالة من اللاتعايش وعدم لتوافق في المصالح والأهداف بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع ومحاولة تغييره بشتى الوسائل، وهو مفهوم يشمل كل حالات التناقض وعدم الانسجام، قد يكون مباشر أو غير مباشر، كامن أو معلن.

2.1.1. مفهوم عملية حل النزاع (Conflict Resolution).

إن حل النزاع، هو في نفس الوقت، قديم ومجال جديد للدراسة الأكاديمية. قديم لأن البشر حاولوا دائما تنظيم وتسوية النزاعات عن طريق الاستعانة بمجموعة من الاستراتيجيات التي تشمل سيادة القانون والاتّفاقات السياسية والسلطة الدينية، وأيضا القوة العسكرية. كل هذه الاستراتيجيات تتفاوت في درجاتها، مع التأكيد على مبادئ العدل والأخلاق والتوجيه الإلهي في إنهاء النزاع.

وكمجال جديد للدراسة، حل النزاع يحاول تجاوز تقديس تلك الاستراتيجيات عن طريق وضع أفكار نظرية حول طبيعة ومصادر النزاع، وكيف يمكن حل النزاع دون استعمال القوة العسكرية (Jungetal., 2000).

إن دراسات حل النزاع المعاصرة، تعود بجذورها إلى أفكار عدة مفكرين من بينهم سيميل (G. Simmel) وكورت لوين (Kurt Lewin) (1858-1914) ولعل أهم مساهمة لسيميل (G. Simmel) تتمثل في كتابه "النزاع" الذي نشر بعد وفاته باللغة الانجليزية عام1955، وكان هذا الكتاب في الأصل فصل لكتابه (Soziologie) المنشور باللغة الألمانية عام1908، كما ساهم **كورت لوين** في دراسات حل النزاع الحديثة من خلال تركيزه على دور السياق الاجتماعي للفرد في وضع التصورات والقيم والمعتقدات، واعتبر أن **النزاع** هو حالة من التوتر الذي يعود إلى عدد من العوامل بما في ذلك درجة احتياجات الفرد. (في حالة الإشباع أو عدم الإشباع)، ولقد بدأ حل النزاع في الولايات المتحدة عام 1957م مع تأسيس مجلة حل النزاعات من طرف: كينيث بويلدينغ (KennethBoulding)، هاربت كلمان (HerbertKelmen) واناثول رابوت (AnatolRappot)، ثم بعد ذلك أسس جوهان غالتونغ(JohanGaltung) مجلة بحوث السلام في النرويج عام1964، بهدف تحديد خطوات السلام. عرض جوهان غالتونغ (JohanGaltung) مفهوما واسعا للعنف، وقسمه إلى شكلين: **العنف المباشر والعنف الهيكلي**. الأول يتضمن العنف اليومي، سواء كان معاناة الفرد الجسدية أو النفسية، بوصفه نتيجة لإجراءات مباشرة. أما**العنف الهيكلي** فتتسبب فيه مؤسسات وهياكل المجتمع. كما قسم السلام إلى شكلين: **السلام الإيجابي والسلام السلبي**. فوفقا لجوهان غالتونغ (JohanGaltung) فإن **السلام الإيجابي لا يعني فقط غياب الحرب**، ولكن أيضا عدم وجود العنف

الهيكلي، الذي تتسبب فيه المؤسسات وهياكل المجتمع. **فالسلام الإيجابي هو عدم وجود العنف بجميع أشكاله** (Mills, 2003).

تطبق عبارة حل النزاع، على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات المتعمدة الهادفة إلى التقليل من خطر الحرب، وإلى التخفيف من الخصومات والنزاعات بين الأطراف وإلى توسيع إمكانات الصداقة والسلام وبناء الثقة (حماد، 1998، ص72). وتتضمن عملية حل النزاع، مخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع وحلها، بمعنى إنهاء حالة العنف دون عودة مرة أخرى إلى النزاع(عبد الغفار، 2003، ص239).

ولذلك نجد أن صانع السلام بحاجة إلى تشخيص دقيق وفعال للوضعية التنازعية وأكيد هنا يتعلق الأمر بأطراف النزاع وطبيعة القضـايا التنازعية (زقاغ، 2008).

ويعرف جون بورتون (JohnBurton) حل النزاع، بأنه إنهاء النزاع عن طريق الأساليب التحليلية التي تصل إلى جذور النزاع. كما يعرف جون بورتون (JohnBurton) تحليل النزاع وحله على أنه عملية صنع القرار التي تتجنب ضرورة الاستناد إلى القوة، من خلال الوصول إلى مصدر المشاكل وحلها على نحو يرضي جميع الأطراف. ويشير حل النزاع حسبه إلى أن النتيجة، من وجهة نظر الأطراف المعنية، هي التوصل إلى حل دائم للنزاع (Burton, 1997).

ويرى جون سباينر (John Spanier) أنه يوجد على الأقل أربعة أنواع لحل النزاعات وهي:

1- تلك التي تكون فيها الدولتين خاسرتين.

2- تلك التي تكون فيها الدولتين رابحتين.

3- دولة واحدة تربح كل شيء.

4- كلتا الدولتين هي جزئيا خاسرة وجزئيا رابحة من خلال معاهدة تسوية (Spanier, 1990, p.322).

مفهوم حل النزاعات حسب قاموس بنغوين:

حل النزاعات هو مقاربة تنطوي على درجة عالية من التحدي، في تحليل أسباب وحلول حالات النزاع، ولتحقيق الحل يعتقد أنه لا بد للأطراف من إعادة تحديد علاقاتهم بحيث تبين لهم، أنه إما إن يمكنهم تحقيق أهدافهم من دون صراع، أو أن يكون بوسعهم إعادة تحديد علاقاتهم، بحيث لا تعود

أهدافهم تتصادم. وخلافا للأساليب تسوية الصراعات يميل الحل ميلا قويا إلى الأساليب الأكاديمية، بدلا من الأساليب الدبلوماسية، (مع إنه لاشك أن الأكاديميين سيقولون أنّهم يتصرفون كالدبلوماسيين الحقيقيين في مسعاهم). لقد استخدمت أساليب الحل، بشكل خاص دراسات تجريبية لجماعات صغيرة، (ورشات تحل المشاكل). مستقاة من علم النفس الاجتماعي، وقد سمى جون بورتون (John Burton) ورشات العمل، تلك تمارين اتّصال مفيد. ولقد ركزت الدراسات التجريبية بشكل خاص على حالات الصراع الطائفي، حيث تحول الكابح دون الاتّصال وجها لوجه. وحيث تعتبر هذه الأساليب فعالة بشكل خاص. ومع أن حل الصراعات مسالة تقتضي الكثير من الأعمال الخيال، وتنطوي على تحريض الفكر، فربما كان مقدارها أن تبقى نموذجا مثاليا في مفردات إنهاءالنزاع (إيفانز ونونيهام، 2004، ص95).

والغرض من حل النزاع، هو مساعدة الأطراف المشتركة في النزاع، على فهم حاجات الأطراف الأخرى، ومصادر النزاع وموضوعاته، والعمل على إيجاد حلول للنزاع، وعادة ما تلي هذه الخطوة إدارة النزاع، والتي تهدف إلى إيجاد الترتيبات الدائمة للنزاعات، ومن أمثلتها مساعدة الفئات المتحاربة في مناقشة شكواهم وحاجاتهم، مثل: الحاجة للإقرار بالهوية العرقية، أو الوصول إلى الموارد، وقد تتضمن القرارات إعطاء الحكم الذاتي السياسي لمجموعة عرقية أو زيادة الخدمات الصحية والتعليمية، وفرص العمل للمجموعات المهمشة (الصمادي، 2010، ص27).

تعريف تركيبي لحل النزاعات:

إذن ومن خلال كل ما سبق، يتضح لنا أن حل النزاعات هو عبارة عن مختلف الجهود والعمليات التي يتم بمقتضاها وضع حد للخلافات النزاعـية بين طرفين أوأكثر، وذلك عبر تقريب وجهات النظر والرؤى المتضادة، حول إمكانية تجاوز الوضع النزاعي من خلال خلق أرضية مشتركة، تكون بمثابة قاعدة لانطلاق الأطراف في مناقشة تكون متكافئة حول المواضيع الخلافية. وهي من أهم العمليات التي تهدف إلى القضاء على النزاعات الدولية بشكل نهائي من خلال الوسائل والآليات المختلفة التي تعتمد عليها.

3.1.1. حل النزاع والمفاهيم المشابهة له.

الفرع الأول: تسوية النزاعات /Conflicts Settlement.

إن الاتجاه السائد حول مفهوم تسوية النزاعات، هي عملية تهدف إلى معالجة مسببات النزاع، أوجذور مصادر النزاع، وتعني بناء علاقات جديدة دائمة وإيجابية وتعاونية بين الأطراف المتصارعة، وبالتالي محاولة معالجة أبعاد النزاع، سواء على مستوى السلوك أو على مستوى الاتجاهات، أو على مستوى السياق أوالبنية، أوالمواقف.

إذن هي معالجة تتوجه إلى عملية النزاع، وإلى قضايا ومحتوى النزاع وكذلك محصلة أو نتائج النزاع لتحقيق نتائج مرضية لأطراف النزاع (الخزندار، 2014، ص76).

تعرف التسوية السلمية للنزاعات على أنها إنهاء النزاع Conflict Termination عن طريق اتّفاق متبادل Mutual agreement بين الأطراف ذات العلاقة، وتمثل التسوية تراجع الأطراف عن بعض أهدافهم الأولية ومواقعهم ومطالبهم، وهذا لايعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف، وإنما يستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف.

والهدف من التسوية هو إنهاء حالة النزاع المسلح بإيقاف كل الأعمال العسكرية، وجعل الأطراف في وضع غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم، ومن ثم إجراء تسوية بالطرق السياسية والدبلوماسية (مهناومعروف، 1993، ص ص20-24)، وغالبا ما يكون السلام الناتج عن مثل هذه التسوية باردا، لأنه لا يعكس بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف كما لا يعكس المصالح البعيدة المدى للطرف الضعيف، وإنما يعكس ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة (عبد الغفار، 2003، ص15). ولذا فإن معظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود إلى السطح مرة أخرى وتندلع من جديد من الناحية العملية، رغم إنهاء النزاع من الناحية الاتّفاقية (عبد الغفار، 2003، ص238).

وعلى هذا الأساس تختلف التسوية عن حل النزاع، لأن هذا الأخير هوعملية تستهدف التوصل إلى اتّفاق يستند إلى عوامل النزاع، وتتم بلورة الاتّفاق بهدف تحقيق احتياجات إنسانية أساسية للطرفين. وتتم معالجة هذه الاحتياجات بنفس المستوى وليس وفقا لموازين القوى بينهما، وإنما في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة والعلاقات المتبادلة (عبد الغفار، 2003، ص238).

الفرع الثاني: إدارة النزاعات الدولية/Conflict management.

إن مفهوم إدارة النزاع، يعتبر من المفاهيم المحورية اللصيقة بالنزاع، فمفهوم إدارة النزاع ومضمونه الأساسي يتمثل في أنه عملية تهدف إما إلى الحد أو التهدئة أو الاحتواء أو منع تصاعد

النزاع والعنف. إن عملية إدارة النزاع تسعى في غالب الأحيان إلى الوصول إلى التسوية (الخزندار، 2014، ص ص72-73).

إن إدارة النزاع تستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه(عبد الغفار، 2003، ص238) وهي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية والتدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني، إذا تفاقمت (حماد، 1998، ص64).

فإدارة النزاعات حسب وجهة نظر الأستاذ بوقارة هي تمثل التعامل مع عناصر موقف النزاع، وذلك باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهدافا دولية، ويحافظ على مصالحها الوطنية، فهي إذا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة (بوقارة، 2007).

ويرى جون بورتون (JohnBurton) أن إدارة النزاع يمكن أن تحصر النزاع أو تحد منه، ولكنها تختلف عن حل النزاع، في أنها لا تستهدف الحل النهائي للنزاع. في حين أن عملية حل النزاع تغوص في الأسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية (Cunningham, 1998).

الفرع الثالث: إدارة الأزمات/Crisis management.

تشير إدارة الأزمات في العلاقات الدولية إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة أوالحادة (عليوة، 1997، ص16).

حيث تشتمل إدارة الأزمات حسب **مايكل لوند** على جهود تبذل بغرض إدارة التوترات، والخلافات التي من فرط حدتها وصلت إلى مستوى المواجهة، ويتسم وضع كهذا بأنه ينذر بلجوء طرف أو أكثر إلى القوة، ومن المحتمل جدا أن تقع اشتباكات مسلحة بالفعل (لوند، 1999، ص64).

والمستخلص من هذه التعاريف أن إدارة الأزمات تستهدف تجنب نشوب الحرب وعدم الدخول في مواجهات عسكرية.

وهنا يعتبر ألكسندر جورج (Alexander.L. George) أن الهدف من إدارة الأزمات هو تجنب الحرب العفوية، أي تجنب الأفعال التي بإمكانها أن تجر أطراف النزاع إلى تكاليف غير مرغوب فيها،

هانس بيتر نيهولد (Hans Peter Neuhold) من جهته يرى أن الهدف من إدارة الأزمات هو احتواؤها والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع.

4.1.1. تطور ميدان حل النزاعات.

مرت العلاقات بين البشر من أبسط أشكالها إلى أعقدها على مر التاريخ بنزاعات وحروب حتى ساد الاعتقاد ولازال حول أصل العلاقات هي التنافر والصراع والسلام فيها هو الاستثناء نتيجة النظرة التشاؤمية السائدة ، لكن هذا خاطئ طبعا، فحتى في خضم الصراعات والحروب كانت هناك محاولات للمفكرين والمثقفين من أبناء الشعوب في كيفية إحلال السلم وإنهاء هذه الحروب، فنجد مثلا: إيمانويل كانط (1778/1712) الذي كان يحمل نظرة تفاؤلية حول الإنسان وطبيعة العلاقات بين الأمم، بحيث قدم مشروع للسلام الدائم وحسبه يتحقق إذا كانت هناك سلطة عليا،: { **يكون لها الإشراف على هذا المجتمع الفوضوي الخاص الذي هو الأمة المتمدنة**} (كانط، 1952، ص ص11-12).

أيضا جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)(1873/1806) الذي كتب حول قيم الحرية وحرية التعبير عن الآراء/ الأفكار كطريق لإحلال السلام (Kriesberg, 2009, p. 17). بالإضافة إلى كتابات **كارل ماركس** و**IlychlenninVladimir**، بل حتى النهج الذي اتّخذه **ماهاتما غاندي** (المستوحى من الديانة الهندية) هو طريق سلمي بديل عن العنف للتعامل مع االنزاعات وحلها سلميا (Kriesberg, 2009, p. 17).

كانت هذه نبذة تاريخية طفيفة حول التفكير في السلام وإنهاء الحروب والصراعات على مر التاريخ، ودراسات السلام والنزاعات/ الصراع كحقل علمي مستقل بذاته، أو ما يعرف باسم حل النزاعات المعاصر ContemporaryConflictResolution، مر عبر 4 مراحل رئيسية هي: مرحلة الإرهاصات الأولية/ المرحلة التمهيدية 1945/1914، مرحلة وضع حجر الأساس 1969/1946، مرحلة التوسيع 1989/1970، مرحلة الانتشار 1990 إلى الآن.

1_ المرحلة التمهيدية Precursos Premilinary phase– 1945/1914:

{تعتبر أدبيات النزاع والسلام، **هذه المرحلة مرحلة انطلاقة أولية، أو تمهيدية، وليست مرحلة تأسيسية لعلم دراسات السلام والنزاع، بحيث اعتبرت الإسهامات العلمية وجهود الباحثين في هذه الفترة كانت مجرد مقدمة تمهيدية لتأسيس حقل دراسات النزاع والسلام.**} (الخزندار، 2014، ص20)

وقد كان لحقل دراسات السلام والنزاع في إرهاصاته الأولى {**امتدادا في علم العلاقات الدولية منذ إنشائه مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى.**} (العتيبي، 2015، ص3) أي أن حقل دراسات السلام والصراع انطلق من رحم العلاقات الدولية. ومن الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بضرورة تأسيس هذا الحقل نجد: {الحرب **العالمية الأولى (1918/1914) التي حصدت ملايين الأرواح...، الكساد الإقتصادي العالمي 1930، صعود الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، والاعتراف بالطابع الشمولي للستالينية في الاتحاد السوفياتي**} (Kriesberg, 2009, p. 18).

بالإضافة إلى ظهور بعض الجماعات الدينية وكذا المنظمات غير الحكومية التي تنادي بضرورة إنهاء الحرب، مثل Fellowship of Reconciliation (FOR) البريطانية عام 1914، ثم IFORالتي تأسست عام 1918 والتي كانت تهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية، اللاعنف وتمكين الشباب ليكونوا صانعي سلام. وفي العام 1920 تأسست عصبة الأمم التي كان هدفها منع نشوب حرب ضارية أخرى لكنها فشلت في ذلك لتحل محلها فيما بعد هيئة الأمم المتحدة سنة 1945 (Kriesberg, 2009, p. 18). المفكرين المؤسسين لدراسات الصراع والسلام كعلم في هذه الفترة كانوا من مختلف التخصصات من {**العلوم الطبيعية، والاقتصاد، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والتعليم، وعلم الإجتماع.**} (العتيبي، 2015، ص4)، منهم:

المفكر:	إسهاماته:
_ بيتيريم ألكسندرو فيشسوروكين Pitirim Alexandro vichSorokin(1968/1889)	_ مؤسس قسم عام الاجتماع بجامعة هارفارد الأمريكية. _ نظرته تشاؤمية حول الإنسان، بسبب الثورة البلشفية (المولى، 2011). _مؤلفاته: سوسيولوجيا الثورة1925 م ، الديناميات الاجتماعية والثقافية 1937_1941 (المولى، 2011).
لويس فراي ريتشارسون Lewis Fry Ritchardson (1953/1881)	_ طبيب نفسي، عالم أرصاد جوية، وعالم رياضيات. _ بعد 1940م، فرغ نفسه كباحث سلام (الخزندار،

	2014، ص22). _ مؤلفاته: علم النفس الرياضي والحرب 1919م، الأسلحة وانعدام الأمن، الإحصاء والصراعات القاتلة(الخزندار، 2014، ص23)، رياضيات الحروب م1948(*رياضيات الحروب*، 2006).
_كوينسي رايت QuincyWright : (1970/1890)	_ من أوائل الباحثين في مجال دراسات السلام والصراع (الخزندار، 2014، ص ص22-23). _ إسهاماته: دراسة عن الحرب 1942 (الخزندار، 2014، ص23). _ يعتبر من مؤسسي المدرسة الكمية في مجال دراسات السلام والصراع (الخزندار، 2014، ص23)
كارني برينتون Carne Brinton (1968/1898)	_ مؤرخ وأستاذ أمريكي بجامعة هارفارد(*Brinton*,s.d.). _خبير في ديناميات الحركات الثورية(*Brinton*,s.d.). _ أهم مؤلفاته: عقد من الثورة1934 م، النضال والثورة1938(*Brinton*,s.d.).
ماري باركر فوليت Mary Parker Follet(1933/1868)	_ رائدة في مجالات النظرية التنظيمية والسلوك التنظيمي(غير معروف،د.ت). _ اقترحت 3 طرق لتسوية النزاعات: الهيمنة، التسوية، التكامل (Mousli, 2005, p. 30).

في هذه المرحلة التمهيدية لم تظهر مؤسسات بحثية مستقلة مختصة في دراسات السلام والنزاع، بل كانت مرتبطة بحقل العلاقات الدولية لأن هذا الأخير هو الذي كان مهتم بتعزيز الأمن والسلام في

العالم، ومن بين المؤسسات البحثية التي ظهرت والتي تعنى بدراسات السلام والنزاع، نجد: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي 1910م، الأكاديمية الألمانية للسلام 1931م. وفي هذه المرحلة لم تظهر نظريات ومناهج علمية لدراسة السلام والنزاع دراسة اكاديمية علمية، بل كانت مجرد أفكار حول أسباب الصراعات والحروب والحاجة إلى السلام، ما عدا كتاب دراسة الحرب الذي كان بمثابة البداية المنهجية الأكثر التصاقا بهوية دراسة السلام والنزاعات(الخزندار، 2014، ص ص24-25).

2_مرحلة وضع حجر الأساس Laying the Groundwork (المرحلة التأسيسية) 1969/1946:

في الفترة بين 1946و1969م، حدثت تطورات وجهود عدة في حقل حل النزاعات الدولية:

1- ظهور العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والعابرة للوطنية، والذي كان هدفها إنهاء الحروب وبناء السلم وتحقيق المصالحة بين الأعداء، مثل الامم المتحدة، اليونسكو، صندوق النقد الدولي،...الخ.

2- في سويسرا في العام 1946م تمت هناك مؤتمرات تم فيها إحضار أشخاص من البلدان والمجتمعات التي عانت من النزاعات، وكان ذلك من أجل التفاهم والتسامح المتبادل(Kriesberg, 2009, p. 18-19).

وسبب كل هذا كان: انتشار حركات المقاومة والتحرر والاستقلال الوطني ضد الاستعمار، الحرب الباردة وسباق التسلح وخطر انتشار الأسلحة النووية. وبالتالي دراسات السلام والنزاع في هذه الفترة كانت مجرد رد فعل ضد المخاطر والكوارث الإنسانية (هيروشيما وناكازاكي في اليابان 1945م).

والإسهامات النظرية في هذه المرحلة خاصة في أمريكا كانت بغرض منع حدوث حرب مدمرة أو حرب نووية(Kriesberg, 2009, p. 18-19).كما تفطن العديد من الأكاديميين إلى توسيع الحقل وإدخال العلوم الاجتماعية فيه بغية الحد من تلك المخاطر، وتغيير وجهة النظر الواقعية السائدة في العلاقات الدولية وقد تزامن ذلك مع بداية الاهتمام بالدراسات السلوكية في العلاقات الدولية، فأنشئ مركز الدراسات المتقدمة للعلوم السلوكية بستانفورد، حيث لعب دورا بارزا في ظهور ما يعرف بحل النزاعات المعاصر من خلال الدراسات الاحصائية التي كان يقدمها، بعدها أنشئت مجلة حل النزاعات في عام 1957م، والتي أسسها جملة من المفكرين من مختلف التخصصات العلمية الأكاديمية. كينيث بولدينغ(Kenneth Boulding)، أناتول رابوبورت(AnatolRapoport)، وفون

بارتالنفي(VonBertalanffy) وآخرون، بعدها تم تأسيس مركز البحث في حل النزاعات بجامعة ميشغان وكان ذلك سنة 1959 (Kriesberg, 2009, p. 19).

من خلال هذا المركز وغيره من المعاهد، نجد أن العديد من المفكرين نشروا أعمالًا ساهمت في وضع تطور نظري وتحليل شامل من كل التخصصات للنزاعات، مثلا: عمل **(Boulding, 1962)**، **(Coser, 1956)**، **(Lentz, 1955)**، **(Shelling, 1960)**، آخرون ركزوا على مراحل معينة من النزاعات، مثل عمل كارل دويتش وزملاؤه 1957م حول تشكل المجتمعات الأمنية بين الدول. **(HassErnesst, 1958)**، قام بتحليل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب كمثال للوظيفية، وكيف للتعاون الدولي في مجال وظيفي معين يستطيع زيادة التعاون والتكامل في مجالات أخرى، **(دافيد ميتراني**1948)(Kriesberg, 2009, pp 19-20).

كانت دراسات السلام والنزاع في هذه الفترة مختلفة بين ضفتي الأطلسي، أي بين أمريكا من جهة وأوروبا من جهة أخرى، ففي الوقت التي ركزت فيه الدراسات الأمريكية على حسابات كمية منطقية مستندة إلى الحروب والتسلح والسلوك العقلاني الذي يمنع تصعيد النزاعات، وفق منطق الربح **(نظرية اللعبة)**، كانت الدراسات في أوروبا تأخذ منحى آخر، أي لا تركز على فكرة منع تصعيد النزاع، بل على فكرة أخرى وهي البحث عن السلام وإنهاء الحروب والنزاعات تماما.

أول مركز أنشئ لهذا الغرض هو المركز الدولي لأبحاث السلام في أوسلو، النرويج عام 1959م، وكان ذلك مع يوهان غالتونغ (Johan Galtung)، الذي أسس مجلة أبحاث السلام في 1964م، وفي 1969م أصبح بروفيسور في ابحاث السلام والنزاع في جامعة اوسلو، كان لعملة تأثير ليس فقط في النرويج بل في كل أنجاء العالم، خاصة من خلال تحليله للعنف البنيوي، وهو مهم في تحليل النزاعات وكذلك في حلها. بعدها تم تأسيس معهد ستوكهولم لأبحاث السلام 1966، وكانت هناك قضيتان أمنيتان من بين أهم اهتماماته: سياسة الحياد، والقرارات المتعلقة بحيازة الأسلحة النووية من عدمها. في سويسرا، تم تأسيس سويس بيس**(Swisspeace)**(معهد السلام السويسري) عام 1968م، وكانت موجهة نحو تشجيع بحوث السلام المستقلة، في 1968 م أيضا، تم إنشاء مركز الدراسات بين المجموعات theCenter for IntergroupStudies في كيب تاون في جنوب إفريقيا(Kriesberg, 2009, p. 20).

وساهمت في حل العديد من النزاعات، في: اندونيسيا، سنغفورة، ماليزيا.

ومن أهم علماء هذه الفترة نجد:

المفكر:	إسهاماته:
كينيث إوارتبولدينغ KennethEwartboulding: (1993/1910)	_ أسس مع اناتولرابوبورت وهيربرت كيلمان مجلة حل النزاعات 1957(الخزندار، 2014، ص ص26-27). _ ركزت منشوراته على فكرة منع نشوب النزاعات(الخزندار، 2014، ص ص26-27). حسبه: النظريات التقليدية في العلاقات الدولية كانت غير قادرة على تفسير وتحليل النتائج المترتبة عن تقدم هذه الدول القومية والعواقب المترتبة عن هذا التقدم(الخزندار، 2014، ص ص26-27).
يوهانغ التونغ Johan Galtung (1930_حتى الآن)	_ أنشأ مجلة ابحاث السلام 1964(Mills, 2003) _ قدم مفهوم اوسع للعنف والسلام (عنف بنيوي+ مباشر /سلام سلبي+ إيجابي)(Mills, 2003). _ ساهم في تأسيس معهد ابحاث السلام الدولي(الخزندار، 2014، ص29). _لايزال إسهامه مستمر حتى الآن.
جون بورتون JohnBurton 2010/1915	_ دبلوماسي استرالي. _ ساهم في حل النزاع في قبرص وسيرلانكا من خلال ورشات حل النزاعات(Mills, 2003) _ أسس معهد تحليل النزاعات وحلها 1982 فيأمريكا(Mills, 2003) _ حل النزاع بالنسبة لبورتن يقصد به إنهاء الصراع من خلال الاساليب التحليلية للوصول إلى جذور المشكلة (بمعنى حل النزاع بدلا من مجرد إدارته أو تسويته)(Burton, 1997, p. 21).

3- <u>مرحلة التوسيع والانتشار 1989/1970</u>: تميزت هذه المرحلة بـ:

التوسع في عدد المراكز والدورات والمجلات العلمية المختصة في دراسات السلام والصراع وكذا ازدياد عدد الباحثين فيه، ليس فقط في اوروبا وأمريكا بل وحتى في آسيا وبعض من الدول الإفريقية،

وما ميز هذه المرحلة هو الإسهام العلمي الجماعي الذي تقدمه مراكز البحث والمعاهد في مجال حل النزاعات والسلام وليس الإسهام الفردي (الخزندار، 2014، ص36). وذلك بسبب تصاعد وتيرة الحرب الباردة بين القطبين المتصارعين من جهة، وكذلك تصاعد الحرب في فيتنام.

كما تميزت هذه المرحلة أيضا بتزايد الكتابة عن الوساطة والمفاوضات، وكيفية الحصول على المنافع المتبادلة لكلا الطرفين المتفاوضين وتطوير المهارات اللازمة فيها، خاصة كتاب RogerFischer وWilliamUry عام 1981 الوصول إلى <نعم>Getting to yes ، له تأثير كبير في عملية التفاوض، بحيث يوضح هذا الكتاب كيفية التفاوض دون استسلام وكيفية الحصول على منافع متبادلة (Kriesberg, 2009, p. 22).

من أهم العلماء في هذه الحقبة، نجد استمرار جهود وإسهامات **جون بورتون ويوهان غالتونغ** في الإنتاج المعرفي في حقل دراسات السلام والصراعات، إلى جانب ويليام زارتمان (WilliamZartman)، **ادوارد آزار**(Edward E. Azar)، **آدم كارل، ليز بولندينغ**. وفيما يخص المجلات والدورات العلمية المختصة في دراسات السلام والصراع في هذه المرحلة، نجد انشاء قسم دراسات السلام وأبحاث الصراع بأبسالا السويدية عام 1971م: **{ مشروع أبسالا لبيانات الصراع Uppsala Conflict Data Project الذي أعده مركز دراسات السلام والصرعات في جامعة أبسالا في السويد، ويتم نشر البيانات في مطبوعة سنوية تعرف باسم الدول المتصارعة عسكريا States in ArmedConflict}** (فالنستين، 2006، ص38)، نجد كذلك تأسيس قسم دراسات السلام بجامعة برادفور البريطانية عام 1973، في أمريكا تأسيس معهد تحليل وفض النزاعات عام 1981، عام 1984 تأسس معهد الولايات المتحدة للسلام (الخزندار، 2014، ص ص39-40).

وفي 1970م تم تأسيس معهد فرانكفورت لدراسات السلام والنزاع Hessische Stiftung Freidensund konfliktforschung(Kriesberg, 2009, p. 22). بالإضافة إلى توسيع ورشات حل النزاعات التي كانت تحت قيادة:John W. Burton، Leonard Doop، Herbert C. Kelman، Edward E. Azar، Leonard J. Fisher، وكانت هذه الورشات مرتبطة بالنزاع في إيرلاندا الشمالية، قبرص، الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تأسيس منظمات غير حكومية في هذه الفترة تعنى بهذه الورشات وتقوم بتدريبات واستشارات واسعة النطاق في مجال النزاعات.

4- <u>مرحلة الانتشار 1990/إلى الآن:</u> تميزت هذه المرحلة ب:

نهاية الحرب الباردة في 1989، انهيار الاتحاد السوفياتي 1991، أصبحت الأمم المتحدة أكثر قدرة على اتّخاذإجراءات من شأنها منع تصعيد النزاع إلى التدمير، كما قامت بتسوية الحروب بالوكالة. كانت هناك تطورات أخرى ساهمت في تقليل تصعيد حدة النزاعات الدولية والداخلية، منها: تزايد التكامل الاقتصادي الدولي، تزايد الاتّصالات العالمية، كما شمل التطور أيضا: تزايد الالتزام بقواعد حقوق الإنسان، تزايد البلدان الديمقراطية، مشاركة المرأة في الحكم، وتزايد الاهتمام بالنظريات/ الأفكار النسوية، والازدياد في الحركات الاجتماعية العابرة للحدود تراجع النزاعات والحروب الدولية، وظهور نوع جديد منها وهي النزاعات والحروب الداخلية، عودة العامل الديني في النزاعات، الإرهاب خاصة بعد 2001/9/11، ظهور مسألة الإثنيات والأقليات والعرقيات (Kriesberg, 2009, p. 25-26).

في هذه المرحلة أيضا، ازداد عدد المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حل النزاعات وتطبيق مناهجه المختلفة من خلال: ورشات حل النزاعات، حلقات الحوار، تطـوير المهارات والإمكانيات في الوساطة والتفاوض.

أدبيات حل النزاع في هذه الفترة ركزت على المشاكل والحلول التي تكون بعد عقد الاتّفاقيات التي لها علاقة بالتدخل الخارجي وببناء المؤسسات، بالإضافة إلى ازدياد دور المشاركة الشعبية في الحكم كنهج لحل النزاعات. هناك اتجاه آخر ركز اهتمامه على منع نشوب النزاعات وإقامة نظم جديدة مبنية على الحكم التشاركي لمنع النازعات المدمرة وغير المنتجة. وهذه التطورات مرتبطة بوجهة النظر المتنامية حول تحويل النزاع كأساس لحقل حل النزاعات (Kriesberg, 2009, p. 26).

مع الثورة لتكنولوجية الهائلة في مجال الاتّصالات خاصة، وانتشار الانترنت على نطاق واسع في العالم، الانترنت وفر طرق وأساليب اخرى لحل النزاعات من خلال التعليم والتدريب العابر للحدود/ الأوطان. TRANSCEND بقيادة يوهان غالتونغ هي أفضل مثال عن هذه البرامج، هي : **شبكة السلام والتنمية لتحويل النزاع عبر الطرق السلمية Peace and development Network for conflict transformation by peacefullmeans**، وهي تعمل مع جامعة ترانسد للسلام على الانترنت. أيضا الجامعة الكتالونية المفتوحة ومقرها في برشلونة، تقدم أيضا شهادات عليا في حل النزاعات عبر الانترنت. بالإضافة إلى بعض المواقع الالكترونية التي تقدم معلومات مختلفة حول مقاربات ومناهج حل النزاعات، وكذا تحليل بعض النزاعات الخاصة، على سبيل المثال:

www.crinfo.org، www.beyond intractability.org ، mediate.com، www.c-r.org،

.(Kriesberg, 2009, p. 22) www.crisisgroup.org ،www.incore.ulst.ac.uk

كما عرفت المرحلة الحالية ارتفاع في عدد البرامج التعليمية لحل النزاعات عبر مختلف دول العالم، سنة 2007م، وصل عدد البرامج التعليمية النشطة في مجال حل النزاعات في انجلترا إلى 12 برنامج، وفي ايرلندا وايرلندا الشمالية 4 برامج، وفي كندا 12، في استراليا 10، في أمريكا اللاتينية يوجد أكثر من 25 شهادة تدريب في برامج الوساطة، وشهادات الماستر لحل النزاع، لخمسة بلدان، هي: الارجنتين، كولومبيا، الاكوادور، البيرو، والمكسيك (Kriesberg, 2009, p. 22).

2.1. ماهية عملية المصالحة الوطنية (Reconciliation).

تعتبر المصالحة الوطنية آلية من آليات عملية تحويل النزاع، التي تهدف إلى القضاء على النزاع وتحويل العلاقات من علاقة عدائية إلى علاقة تعاونية. فما المقصود بها؟ وماهي أهداف هذه العملية؟ وماهي أهم المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها؟ كل هده الأسئلة سيتم الإجابة عنها من خلال ما يلي:

1.2.1. مفهوم عملية المصالحة الوطنية .

إن عملية المصالحة الوطنية ليست معزولة عن التاريخ ولا مستقلة بذاتها. بل هي نتاج تطورات ومخاض سياسي حاسم ومتجدد (هدام، 2007، ص16). بحيث غالباً ما تطالب المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية بتفسير مدى وطبيعة العنف أو الانتهاكات التي وقعت سابقا، فمن ناحية يستوجب على الدولة مواجهة تركة الماضي وآثارها السلبية سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، ومن ناحية أخرى عليها مواجهة التحديات المستقبلية في سبيل بناء السلام، ومن أبرز متطلبات تلك المرحلة المصالحة الوطنية، التي تستدعي تفكرا عميقا من قبل كافة الأطراف من أجل إنهاء الأشياء غير المرغوبة وإيجاد الحلول الإبداعية للمشاكل العميقة، ولذالك تنظر عملية المصالحة الوطنية إلى القضية كفرصة سانحة لاستكشاف وفهم وتغيير الأسباب والأنماط التي تتسبب في إشعال فتيل النزاعات داخل المجتمع. وهذا يتطلب بشكل أو بآخر ربط مضمون القضية المطروحة وما يصاحبها من مشكلات وخلافات بالهياكل الفاعلة في المجتمع، وبالتالي حلها بشكل جذري .(Lederach, 1997, p. 23-24)

وقد ظهر مفهوم المصالحة الوطنية كنموذج لتسوية النزاعات الداخلية في مرحلة ما بعد التخلص من أنظمة الحكم الاستبدادية السلطوية أو العسكرية، وذلك لإحداث حالة من التوافق المجتمعي بين كافة شرائح المجتمع، وبدأ أول مراحل التحول الديمقراطي، وذلك من خلال إنشاء لجان الحقيقة، حيث تم إنشاء قرابة عشرين لجنة حقيقة على مستوى العالم، بهدف إعادة الوحدة الوطنية (علي، 2012، ص 13). وبهذا أضحت المصالحة الوطنية واحدة من أكثر المواضيع المدرجة في ميدان حل النزاعات، فقد أصبح يشار إليها باعتبارها عددا من الأنشطة التي تساعد على تحويل اتّفاق السلم المؤقت الذي ينهي القتال إلى نهاية دائمة للنزاع، ونظرا لأهمية هذا المفهوم فقد أصبح أكثر شيوعا وانتشارا (Hauss, 2003, p. 1).وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، حيث سنخصص الفرع الأول لتعريف عملية المصالحة الوطنية ، والفرع الثاني سنتطرق فيه إلى أهم المفاهيم المشابهة لها.

الفرع الأول: ضبط مفهوم المصالحة الوطنية.

أولا: لغة: الصلح هو السلم والأصلح بضم الصاد ومصدره المصالحة، واسمها الصلح أوالإصلاح نقيض للفساد. ويقال أصلح الشيء بعد إفساده أي أقامه. وأصلح الدابة أي أحسن إليها، كما يعني الصلح كذلك الكرم. ويقول **الراغب الأصفهاني:** الصلح يختص بإزالة التنافر بين الناس، حيث يقال اصطلحوا أو تصالحوا (ابن منظور، د.ت، ص484).

والمصالحة في اللغة العربية تقابلها في الإنجليزية Reconciliation، بحيث **يعرفها قاموس أكسفورد** بأنها noun: sing between A and B"Start a good Relation again وتعني إنهاء حالة اللاتوافق وبدأ علاقات طيبة من جديد بين أطراف النزاع. ويعرفها أيضا: أنها الآلية التي تجعل التوافق ممكنا، لمختلف الآراء وإمكانية التعايش من جديد دون معارضة (Hornby, 2000, p. 1061)، وبمعنى أخر المصالحة الوطنية هي عملية تهدف إلى إعادة الوفاق بين الأشخاص المتخاصمين (الأطراف المتنازعة) من خلال التوصل إلى رؤية مشتركة وحل توافقي حول قضية معينة في النزاع.

كما يعرف الصلح كذلك بأنه أحيانا الوسيلة الوحيدة لإقرار السلم بين الجماعات الإنسانية، وقد قيل بشأنه عدة أمثال عربية منها: الصلح سيد الحكام، الصلح يمحي الجروح .(Abu-Sahlieh, s.d,p 17) وهذا يبين أن العرب قد عرفوا الصلح ولطالما نظروا إليه بكونه إصلاح، وهوإصلاح لوضعية افتقدت توازنها بحيث أصبحت تخرج عن الحق (بن صاولة، 2007، ص 27). والصلح في اللغة

العربية يعني قطع المنازعة، والصلح بالصاد مضمومة ولام ساكنة يفيد المصالحة وعكس المخاصمة، وهوبذلك يعني السلم، ويرى فقهاء اللغة أن السلم والصلح شيء واحد (شتوان، 2001، ص19).

ثانيا: اصطلاحا: لقد تعددت تعاريف المصالحة الوطنية، بحيث ليس هناك تعريف شامل ومانع لها، فكل مفكر يعرفها من وجهة نظره ومن الزاوية التي يراها مناسبة، وقد لاحظنا أن سبب هذا الاختلاف والارتباك حول هذا المصطلح يرجع إلى التعاريف المتضاربة للمصالحة الوطنية كعملية، وكدولة نهائية أو كهدف. لكن رغم هذا الاختلاف اتّفق العديد من المفكرين على ربط مصطلح **المصالحة الوطنية بالعملية،** هذا الربط مدعوم من قبل مفكرين آخرين.

جون بول ليدراك (John Paul Lederach)، على سبيل المثال ،يعرف المصالحة الوطنية بأنها"**عمليات ديناميكية ومتكيفة تهدف إلى البناء والشفاء" وهي عملية تغيير وإعادة تعريف العلاقات**".وكما يلاحظ بول ليديراك، فإن المصالحة الوطنية مبنية وموجهة نحو **الجوانب العلائقية للنزاع، وتخلق لقاءً حيث يمكن للناس التركيز على علاقتهم، أي حسبه هي عملية متغيرة وفي حركة مستمرة تهدف من خلالها الأطراف إلى تغيير العلاقات،** وتحقيق السلام الإيجابي من خلال البناء والشفاء، مركزا بذلك عن الجانب النفسي باعتباره جوهر نجاح المصالحة الوطنية.

في مقابل ذلك شابمان أودري (AudreyChapman) يعرفها من خلال قوله: "يمكن أن **تفهم المصالحة الوطنية على أفضل وجه باعتبارها متعددة الأبعاد وعملية طويلة الأجل** "، وهنا نجد أن شابمان أشار إلى نقطة أخرى مهمة في عملية المصالحة الوطنية ألا وهي الفترة الزمنية المحددة لنجاحها، وحسبه هي عملية طويلة الأجل، أي تستغرق فترة لنجاحها والقضاء على النزاع بشكل نهائي.

وتلاحظ ماكنالدز ايرين (ErinMcCandles) بأن " المصالحة الوطنية هي **عملية بناء أو تغيير العلاقات الآخذة في النمو** (Bloomfield, 2006, p. 4). أي هي **عملية بناءة** تعتمد عليها الأطراف أثناء أو بعد النزاع لتطوير العلاقات الجديدة.

وكتبت بريسيلا هاينر (Priscilla Hayner) أن "المصالحة الوطنية تعني **البناء أو إعادة بناء العلاقات اليوم** التي لا تطاردها الصراعات والكراهية للتأكد مما إذا كانت عملية المصالحة الوطنية تمت"(Brounéus, 2003, p. 15). و بالتالي نجد أن **هاينر**اعتبرت هي الأخرى **المصالحة الوطنية عملية بناء للعلاقات داخل المجتمع، من أجل تحقيق وحدة اجتماعية متكاملة** تعتمد عليها الأطراف المعنية بالنزاع لضمان عدم تجدد النزاع، وتحقيق السلام الدائم والإيجابي.

و بالتالي ركزت هاينر على الجانب أو البعد الاجتماعي ودوره في نجاح المصالحة الوطنية.

ومنهم من عرف عملية المصالحة الوطنية بأنها: **العودة أو الرجوع معا إلى علاقة جديدة** بعد نتائج مروعة وشاقة من جراء أفعال خاطئة مثل (الخيانة، عدم الوفاء، استخدام العنف)، سواء كانت حقيقية أو محسوسة من قبل أحد الطرفين أو كلاهما، وذلك بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي أثناء نزاع ما، من أجل بناء الثقة بينهما (Govier, 2002, p. 141). أي هناك من يعتبرها عملية لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة. **وبالتالي التركيز على الجانب النفسي.**

وهناك فريق آخر من المفكرين من يعرفها بأنها: **العملية الأسمى التي تتضمن البحث عن الحقيقة والعدالة والتسامح وتضميد الجراح**، وفي أبسط صورها فإنها تعني **إيجاد طريقة للعيش جنبا إلى جنب مع الأعداء السابقين**، ليس بالضرورة أن نكن لهم الحب أو نغفر لهم. أو نقوم بنسيان الماضي بأي شكل من الأشكال، ولكن يجب أن نتعايش معهم. فهي عملية موازية لتصميم علاقة ثانية بين الأطراف المتنازعة، بحيث يشكل هذا تحديا هائلا، ولا أحد يجب أن يعتقد بأنها سهلة أوسريعة. والمصالحة الوطنية حسب بعض الباحثين هي أفضل حل وضمان لعدم عودة العنف الذي قد وقع في الماضي (Bloomfield, 2003, p. 12). وهنا نجد بعض المفكرين من ركز على **الجانب القانوني ودوره الفعال في تحقيق المصالحة** الوطنية، من خلال تحقيق العدالة والمساواة والتسامح وتبيان الحقيقة ومواجهتها، من أجل تضميد الجروح والقضاء على الكراهية والانتقام وبالتالي ضمان عدم تجدد النزاع.

تعرف المصالحة الوطنية أيضاً بأنها: **عملية حيوية وتكيفية تستهدف بناء ومداواة البنية الممزقة للعلاقات بين الأفراد والحياة المجتمعية**، وهي تتعلق بالناس وعلاقاتهم، فهي لا تعني أبدًا العودة إلى الحالة الأولى رغم الرغبة الشديدة في ذلك، بل إنها تتعلق ببناءالعلاقات والعلاقات مرتبطة بأشخاص حقيقيين في مواقف حقيقية يتعين عليهم إيجاد طريقة للتقدم معا (Lederach, 1997, p. 30). أي التركيز على البعد أو **الجانب الاجتماعي لنجاح المصالحة الوطنية.**

وتعرف كذلك بأنها: **نوع من التفاهم والانسجام للخروج من الأزمة والعنف الحاصل**، بالطريقة التي تعتمدها أغلب الدول في فترة ما بعد النزاع، وذلك بهدف إيجاد آليات وحلول ناجحة يتقبلها الناس ويستجيب لها الواقع من أجل تحقيق الخير والسلم الاجتماعي، كما تهدف دائما إلى أن تكون هذه

الحلول هادفة ومقبولة تسعى عن طريق الإنصاف وتحقيق العدالة من جعل عملية المصالحة الوطنية مشروع اتّفاق جماعي وطني مصيري وحتمي (دهام، 2009، ص100).

وعلاوة على ذلك هناك من يعرف المصالحة الوطنية على أنها: **العمل في انسجام جماعي،** فهي تعني استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يتسبب فيها أي طرف الضرر للأخر وحالة يؤمن فيها الكل عدم حصول النزاع من جديد، وحيث يلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة، لكن هذا لا يعني استعادة العلاقة السلمية كهدف في حد ذاته، بل لا بد من توفير شروط استمرار هاته العلاقة (منصوري، 2010، ص69).

في حين يعرفها أسمال (Asmal) وآل (Alle)بأنها:"**مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم**". بحيث أشارة المفكرين هنا إلى نقطة أخرى أساسية وهي **مواجهة الحقيقة،** بحيث يعترف كل طرف بجرائمه الشنيعة، لتحقيق الانسجام، والقضاء على كل الاختلافات الموجودة وبالتالي ضمان نجاح هذه العملية.

وبالنسبة **لمارو** فيعرفها بأنها: "**إعادة توطيد العلاقة الودية** لدرجة تكفي لتحقيق الثقة رغم الانقسام المبدئي".

بينما يركز جون بول ليدراك (John Paul Lederach) على المصالحة الوطنية داخل المجتمع كما رأينا سابقا، ويضع لها أربعة عناصر:

1- **الحقيقة:** وتعني التعبير المفتوح حول الماضي.

2- **الرحمة:** وتعني العفو لبناء علاقة جديدة.

3- **العدالة:** وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض.

4- **السلام:** ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكل الأطراف (منصوري، 2010، ص69).

وقد أكد جون بول ليدراك (John Paul Lederach)أن عملية المصالحة الوطنية تتناول ثلاث مقاربات محددة هي:

1- عملية المصالحة الوطنية تروج للقاء بين التعبير الصريح عن الماضي المؤلم والبحث لصياغة مستقبل مترابط على المدى الطويل.

2- توفر عملية المصالحة الوطنية مكان من أجل الحقيقية والرحمة والوفاء، حيث تحرص على فضح ما حدث واستغلاله والتحقق منه واعتناقه لصالح علاقة متجددة.

3- تعترف عملية المصالحة الوطنية بضرورة إعطاء الوقت والمكان للعدالة والسلام، حيث يقام تصحيح الخطأ من خلال رؤية مشتركة للمستقبل (UNDESA, s.d, p. 6).

أما برتال (Bar-tal) **ركز على التغيير السيكولوجي الضروري لتحقيق المصالحة** الوطنية ، أو ما يعرف بالتعلم (Learning)، وهو تغيير المعتقدات (أو درجة الثقة في معتقداتنا)(منصوري، 2010، ص69). بمعنى آخر التركيز على الجانب النفسي وأهميته. في المقابل نجد أن المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)عرف المصالحة الوطنية على أنها:

- المصالحة الوطنية هي شيء يحدث في الحياة المدنية أو السياسية وليس على مستوى الأفراد.
- المصالحة الوطنية لايمكن أن تختزل إلى حالة ذهنية، ولا يمكن توقعها، كما يجب أن تصاغ بعبارات لا تعتمد كليا على مجموعة معينة من المعتقدات الدينية (Blanco, 2015, p. 2).

بالإضافة إلى كل هاته التعاريف، هناك من يعرفها بأنها:"**عملية مجتمعية** تنطوي على الاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي، وتغيير المواقف الهدامة والسلوك في العلاقات البناءة اتجاه السلام المستدام ". وتكمن قوة هذا التعريف في استخلاص العناصر المركزية والأساسية لعملية المصالحة الوطنية والتي تتمثل فيما يلي:

1- التغيرات في العاطفة والمواقف والسلوك.

2- يؤكد هذا التعريف على أن المصالحة الوطنية هي عملية مجتمعية بعد النزاع المسلح، وهي عملية تنطوي على التغيرات داخل وفيما بين المجموعات المتنازعة.

3- هي عملية وليست هدف بعيد لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، بل هي عملية واقعية تتم من خلال إعادة بناء العلاقات لتمكن من التعايش معا وتحقيق السلام المستدام من خلال الصفح والمساءلة وفقدان الذاكرة (النسيان)(Brounéus, 2007, p. 6).

هناك من يعتبرها عبارة عن **إدارة الهويات الفردية أو الجماعية.** كما تعتبر كذلك أمرا للحيلولة دون الرغبة في الانتقام (McKone, 2015, p. 5).

وفي هذا الصدد حدد لويس كريسبورغ (LouisKriesberg) **خمسة أبعاد أو عناصر**أساسية يمكن اعتبارها أهم **أبعاد** المصالحة الوطنية باعتبارها عاملا أساسيا لحل النزاع وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، وهذه الأبعاد هي:

1- **التغيرات في العاطفة والمواقف والسلوك.**

2- **الحقيقة المشتركة:** والتي تتحقق عن طريق الاعتراف المتبادل.

3- **العدالة:** خاصة للذين تعرضوا للإضطهاد وعدم الإنصاف.

4- الاعتراف بإنسانية الأخريين واحترام حقوق الإنسان.

5- **الأمن:** والمقصود به الإحساس بالسلامة الشخصية والجماعية، والذي يعتبر الجزء الأساسي في عملية المصالحة الوطنية(Fischer, 2011, p. 415).

شكل رقم 1: مخطط أبعاد المصالحة الوطنية حسب لويس كريسبورغ.

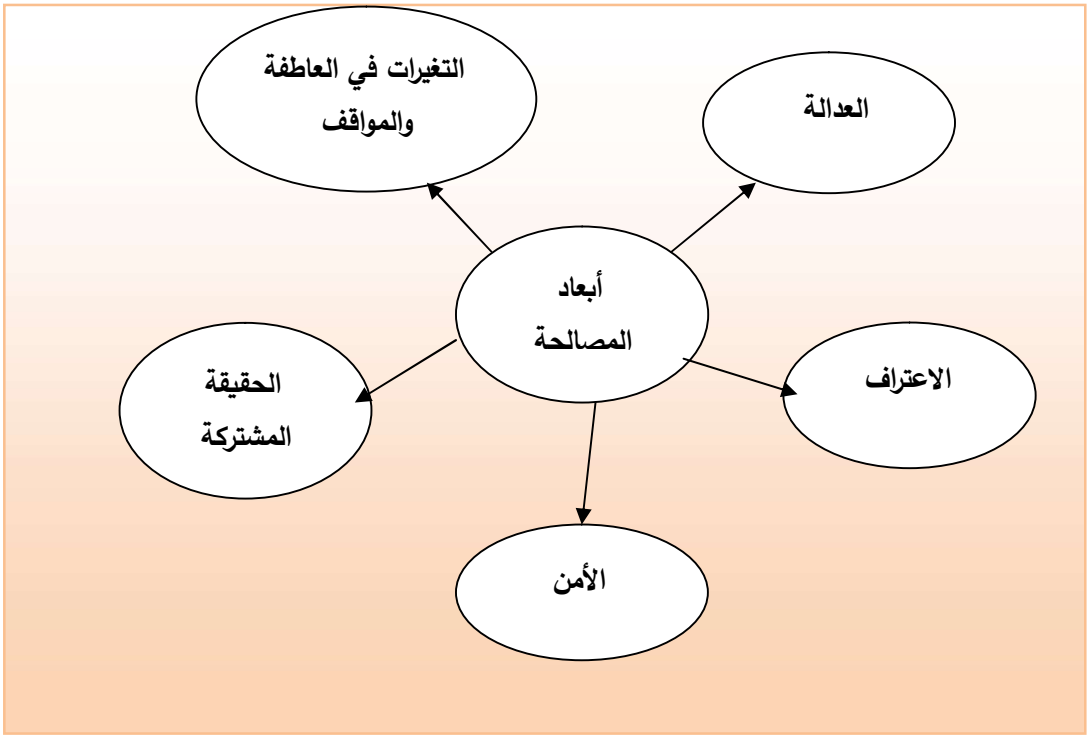

المرجع: من إعداد الطالبة

بالإضافة إلى كل هذه التعاريف نجد هوغو فاندر مروي (Hugo vander Merwe) مدير المشروع في مركز دراسة العنف والمصالحة الوطنية في كيب تاون، جنوب إفريقيا، يعرف المصالحة الوطنية بأنها:"**جميع المبادرات التي تجمع، أو تشارك كلا الجانبين، أوكلا الطرفين في السعيالى**

تغيير الهوية والقيم المتعلقة بالتفاعل والمواقف وأنماط التفاعل الذي يدفعهم إلى علاقة أكثر تعاونًا (Brounéus, 2003, p. 15-16). وحسبه تتحقق المصالحة الوطنية من خلال ثلاثة أبعاد هي(Van der Merwe, 1999, p. 2-4):

1- **مجالات العلاقات:** وهي الهوية، القيم، المواقف والسلوك.

2- **المكونات الموضوعية لعملية المصالحة الوطنية:** والتي تتمثل في العدالة والحقيقة وتضميد الجراح والأمن.

3- **المستويات الاجتماعية لعملية المصالحة** الوطنية: تشتمل المستويات الوطنية، المجتمعية، والفردية. بحيث يجادل بأن عملية المصالحة الوطنية عنصر هام في كل مرحلة من مراحل عملية بناء السلام.

وهناك من يعتبرها بأنها: **التعايش بين الخصوم السابقين وجزء من عملية المغفرة**، كما ينظر إليها على أنها **آلية لحل النزاعات** وهناك من يعتبرها بأنها عملية تعنى **بناء أو إعادة بناء العلاقات** اليوم التي حوصرت بالنزاعات والكراهية أمس (خالد، 2015، ص ص3-36).

ويعرفها يوهان غالتونغ(Johan Galtung) بأنها:" **عملية لتضميد الصدمات** لكل من الضحايا والجناة بعد العنف، وتوفير إغلاق للعلاقة السيئة من خلال إعادة استرجاع العلاقات فيما بين الأطراف المتنازعة وتحقيق العدالة والسلام"(Brounéus, 2007, p. 17). حسب غالتونغ المصالحة الوطنية هي أفضل طريقة لتضميد الجروح، لكل أطراف النزاع، وذلك للقضاء بشكل نهائي على النزاع وتحقيق السلام الدائم، وتحقيق العدالة.

ويزعم هيزيقيس أسفا (Hizkias Assefa) أن المصالحة الوطنية تختلف عن جميع آليات معالجة النزاع الأخرى في طريق منهجيتها وحسبه "جوهر المصالحة الوطنية هو **المبادرة الطوعية لأطراف النزاع** والاعتراف بمسؤوليتهم والشعور بالذنب ...أي ليس المقصود من الأطراف فقط توصيل شكاوى المرء ضد تصرفات الخصم، ولكن أيضًا الانخراط في التأمل الذاتي حول دور الفرد وسلوكه في ديناميكية النزاع"(Brounéus, 2007, p. 17).

تعريف تركيبي لعملية المصالحة الوطنية:

إذن ومن خلال كل ما سبق يمكن القول بأن **المصالحة الوطنية** هي عبارة عن **مشروع للسلام** الوطني يهدف إلى **تحقيق العدالة والاستقرار بشكل دائم** واستئصال العوامل الجذرية التي قد تؤدي إلى

تجدد النزاع، فهي أساسية في عملية التحول بحيث تنقل الأفراد من حالة الفوضى والعدوانية إلى مرحلة التعايش السلمي والاستقرار، وبمعنى أخر هي عملية **بناء علاقات جديدة بين الأطراف المتنازعة** قائمة على أساس **الحوار والتسامح والعفو والتعويض وتضميد الجراح والقضاء على الرغبة في الانتقام،** مما يؤدي إلى تحقيق **استدامة الحل والوصول إلى سلام إيجابي** وذلك من خلال التركيز على تغيير الإدراكات على المستوى الفردي، كما يجب أن تستهدف منظومة القيم الاجتماعية تجاه النزاع وتغيير المواقف السلبية الجماعية، وبالتالي القضاء بشكل نهائي على الأسباب الجذرية للنزاع، بغية عدم تكراره من جديد.

الفرع الثاني: المفاهيم المشابهة لعملية المصالحة الوطنية.

كما ذكرنا سابقا مصطلح المصالحة الوطنية مصطلح واسع وله أكثر من معنى، ويتداخل مع العديد من المفاهيم التي تقترب إلى معناه، ولعل أهم هذه المصطلحات مايلي: التوفيق، العدالة التصالحية، وبناء السلام.

أولا: عملية التوفيق.

تظهر عملية التوفيق في القانون الدولي بعدة أسماء كمعاهدات التوفيق والتسوية القضائية، والسبب أنها تتم بواسطة لجان التوفيق، بحيث لا تقتصر هذه اللجان على تقصي المسائل القانونية فقط، بل تسعى إلى إثارة كل المسائل التي من شأنها إيجاد حل للنزاع وتسويته، ومن ثم فهي لجان تنحرف عن الاعتبارات القانونية لإيجاد حلول تراعي مصالح الأطراف المتنازعة.

ويعرف التوفيق بأنه عملية سلمية لتسوية النزاعات الدولية، تقوم بها لجنة تتكون من شخصيات بارزة، قد تكون دبلوماسية أو خبراء أو رجال قانون حسب النزاع المطروح بحيث تعد هذه اللجنة تقرير عن أسباب النزاع بين الطرفين. كما يعرف بأنه أسلوب أوعملية لتسوية المنازعات الدولية هدفه إحالة النزاع إلى لجنة تتكون من مختصين لبحث وتحليل الوقائع والمشاكل القانونية ثم إعداد تقرير عن ذلك. وبمقارنة مفهوم عملية المصالحة الوطنية وعملية التوفيق نجد أن عملية المصالحة الوطنية في طبيعتها لا تختلف عن عملية التوفيق التي وكما ذكرنا سابقا تعني عرض نزاع معين على لجنة توفيق أو على موفق واحد بقصد تمحيص جميع أوجه النزاع، واقتراح حل يرضي الطرفين، وبالطبع فإن أيا من طرفي النزاع أوكلاهما حر في قبول أو رفض اقتراحات الموفق أو لجنة التوفيق، وبالتالي المصالحة الوطنية هي عملية لتحقيق الحل السلمي للنزاعات، ولكن عند وجود نزاعات مستمرة يتمتع

فيها أحد الأطراف بقوة عسكرية وسياسية باستمرار يكون محفز سلبي على عدم إنخراط الطرف في عملية المصالحة الوطنية مما يستدعي ذلك تشكيل لجان الحقيقة والمصالحة، والتي تمثل في جوهرها آلية مادية لتحقيق الحل السلمي للنزاع (سعد الله، 2005، ص ص 75-80). وتعد عملية التوفيق الجوهر الرسمي للطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية النزاعات الدولية، بهدف تحقيق السلام بإيجاد حل وسط يرضي كل الأطراف المتنازعة (قادري، 2007، ص24).

ثانيا: العدالة التصالحية.

أول ظهور لمصطلح العدالة التصالحية هو المصطلح الأنجلوسكسوني (**Rerstorativejustice**) والذي احتل الصدارة ضمن السياسات والنقاش الدائر حول العدالة الجنائية في المجتمعات الغربية، وبالترجمة الفرنسية الأكثر تداولا (**la justice reparatrice**).

إن مفهوم العدالة التصالحية ومند ظهورها قبل 30 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وانعكاس صداها في الكثير من الدول الغربية، فهي مفهوم غامض وليس له تعريف واحد فمنه من يرى أنها فرع مستقلا من فروع القانون الجنائي وهناك العديد من المفكرين من يطلق عليها إسم القانون الجنائي الإنساني ومنهم، من يرى أن مصطلح العدالة التصالحية يتضمن ألفاظ دالة من بينها الصلح والتصالح أي مفهوم يصب في معنى عملية المصالحة.وقد اختلفالباحثون من تعريفها، حيث نجد أنهاورد زيه (Howard.Zeh) يعرفها بأنها عملية ومسار للمعنيين بالجريمة لتشخيص الأضرار الناجمة عنها والاستجابة للحاجيات والالتزامات، بهدف إصلاح هذه الأضرار والاستجابة للحاجيات والالتزامات بهدف إصلاح هده الأضرار وإرساء الانسجام الاجتماعي.

يعرفها طوني مارشال (TonyMarchall): العدالة التصالحية هي مسار من خلاله يشارك المعنيون بالجريمة في إيجاد حل لعواقبها والتعامل مع تداعياتها المستقبلية.

أما لود وولغراف(LordWalgrave) فيعرفها بأنها بمثابة رؤية لإرساء العدالة الموجهة في المقام الأول نحو جبر المعاناة والأضرار الناجمة عن الجريمة (بن نصيب، 2014، ص ص360-362).

إذن من خلال كل التعاريف يمكن القول أنّ العدالة التصالحية هي عملية تقوم على تراضي كل الأطراف المعنية بالجريمة (الضحية، الجاني، المجتمع)، والسعي إلى سبيل التفاوض لقبول الجاني تحمل المسؤولية وتعويض الضحية وتحقيق الانسجام الاجتماعي بسد الطريق أمام تجدد الجريمة، وبالتالي العدالة التصالحية هدفها لا يختلف عن هدف عملية المصالحة الوطنية. بحيث يتمثل هدفها

الرئيسي في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وضمان عدم عودته مجددا، كما ترتكز في الأساس على الرضائية (**Consensuelle**) وأنها إسهامية (**Participative**)، وأكثر من ذلك فهي عقلانية (**Rationnelle**).

ثالثا: بناء السلام.

يمكن القول أنّ الملامح المبكرة لهدا المفهوم (بناء السلام) قد بدأت مع نقاط ويلسون (Wilson) الأربع عشر، التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلم بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إحرازها على طريق إرساء السلم، وذلك بواسطة إقامة سلم توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم. لكن هذا المفهوم استخدم لأول مرة من قبل جوهان غالتونغ (JohanGaltung) في مقال له عام م1975. حيث أدرجه ضمن ثلاثة نهج (مناهج) للسلام وهي صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. حيث يستند فهم جوهان غالتونغ (Johan Galtung) لبناء السلام على التميز بين السلام السلبي (نهاية العنف المباشر أو الفيزيائي) والسلم الإيجابي (غياب العنف الهيكلي أو غير المباشر). وقد افترض جوهان غالتونغ (JohanGaltung) في عمله الرائد "ثلاث مقاربات للسلم" أن بناء السلام لديه بنية تختلف عن حفظ السلام وصنع السلام، وهو يستوجب إيجاد الهياكل التي تزيل أسباب الحروب وتقديم بدائل عنها. فهو مسعى يهدف إلى خلق السلم مستدام، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف وتوظيف القدرات المحلية الإدارة السلمية لمرحلة مابعد النزاع. وقد ذهب بطرس غالي في تقريره المقدم عام 1998 م عن أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في إفريقيا إلى القول بأن عبارة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، هي عبارة عن الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع، لتعزيز السلم ومنع عودة المجابهة المسلحة (بن نصيب، 2014، ص362). ومنه فإن عملية بناء السلام هي عملية تنطلق من نهاية النزاع المسلح وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى، بمعنى أخر بناء السلام هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي تنفد في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم الانزلاق إلى النزاع مجددا، وذلك من خلال إحداث تغيير في بعض عناصر البيئة، التي شهدت النزاع لخلق بيئة جديدة، من شأنها تقليل المتناقضات التي دفعت إلى النزاع، وتعزيز عوامل الثقة وتعزيز القدرات الوطنية على

مستوى الدولة من أجل إدارة نتائج النزاع ولوضع أسس التنمية المستدامة. وهذا مايتوقف على عملية المصالحة الوطنية التي تسعى إلى إيجاد حلول للقضايا الأساسية للنزاع، وتغيير علاقات الخصوم من حقد وعداء وكراهية إلى صداقة، وئام، والشراكة وأن يكون الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، وهذا من خلال الاعتراف بالأخر والاعتراف بالأخطاء التي حدثت، واتخاذ خطوات تصحيحية مباشرة تهدف إلى معالجة الضرر والخلل الذي أدى إلى نشوب النزاع (الجمري، 2012). وبالتالي لحل النزاعات المستعصية الحل لابد من أن نمر بعملية بناء السلام أو المصالحة الوطنية بشرط أن يكون هناك تفاعل مع أطراف النزاع واستجابة لهذه العمليات وإذا لم يكن هناك أي تفاعل فإن هذا يعني احتمال عودة تكرار النزاع بأكبر حدة من ذي قبل.

شكل رقم2: *العلاقة مابين المصالحة* الوطنية *وبناء السلام*.

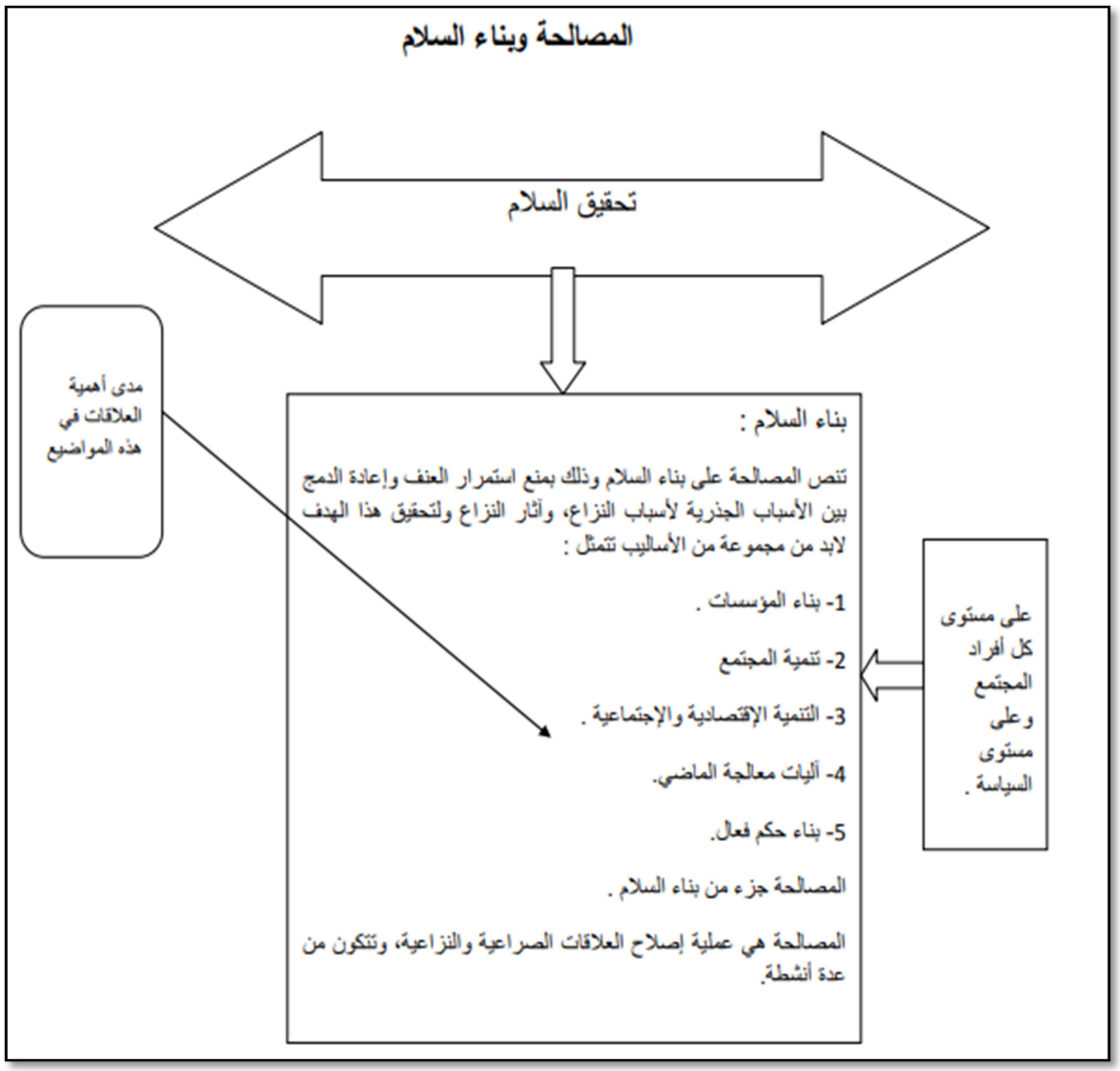

المرجع:(كربوش،2012، ص 61)

2.2.1. أنواع المصالحة الوطنية.

ونميز هنا بين نوعين من المصالحة الوطنية هما:

الفرع الأول: المصالحة الوطنية الرسمية أو الهيكلية:

لقد ركزت تقنيات صنع السلام تقليديا على العوامل الهيكلية، لإعادة العلاقة بين متنازعين سابقين، وتركز هذه النظرة على فرضية أن العلاقة العادلة بين الأطراف، ضمن الهيكل الاقتصادي والسياسي، من شأنها أن تؤدي إلى علاقة تعاون تعمل على تحقيق الاستقرار والسلام، حيث تطبق هذه التقنيات في حالة النزاع فيما بين الدول. أما تحقيق السلام الدائم، في المنازعات الداخلية فيخضع لترتيبات أخرى مختلفة. وتعني عملية المصالحة الوطنية الهيكلية الإندماج السياسي، ومشاركة كل الأطراف في النظام ومأسسة المساواة، والعدالة واحترام حقوق الإنسان، والحقوق المدنية كالحكم الديمقراطي أو الحكم الراشد. وفي الميدان الاقتصادي، وإتاحة الفرص وتوزيع الثروة بصفة عادلة على الجميع (منصوري، 2010، ص74).

يساهم المجتمع الدولي في حل النزاعات بين الدول، سواء عبر القانون الدولي أو المؤسسات السلمية لفض النزاع، (المفاوضات الثنائية–التحكيم– الوساطة) (زقاغ، 2004). أما في النزاعات الداخلية، فالمجتمعات هي التي يقع عليها عبأ هيكلة مؤسساتها في إتجاه صياغة ميكانيزمات الحل السلمي للنزاع، بما يحفظ قواعد العدالة للجميع. بحيث تساهم العوامل الهيكلية (المؤسسات الاقتصادية والسياسية) في تسريع بناء إطار السلام الدائم. لكنها غير كافية لتشكيل سبب للنزاع العنيف وحله. وعليه تتحقق العوامل الهيكلية **(Structural Elements)** علاقات رسمية، دون أن يعني ذلك امتداد المصالحة إلى أفراد المجتمع، وهذه الحالة لايمكن أن تكون هذه العوامل ناجحة إلا إذا صاحبتها تغيرات سيكولوجية مكملة.

الفرع الثاني: المصالحة الوطنية السيكولوجية:

يمثل المسار السيكولوجي جوهر المصالحة الوطنية، والذي يعني تغيير دوافع وأهداف، معتقدات، سلوكيات، ومشاعر أغلبية أفراد المجتمع. بحيث تسهل العوامل الهيكلية، هذا التغيير، لكنها لا تتحقق المصالحة الوطنية. ويعتقد ليشبوناز (Lichponaz) أن العلاقات بين الأفراد هي أساس الدولة وإصلاح مؤسسات الدولة فقط، لا يصلح العلاقات التي دمرتها سنوات العنف والنزاع.

وبالتالي ومن خلال هدا الطرح نستنتج أن هناك **علاقة تكامل بين المسارين السيكولوجي والهيكلي**، ولا بد من الإستعانة بما يقدمانه من ميكانيزمات لتحقيق المعنى العميق للمصالحة الوطنية ، بحيث تتمثل مخرجات المصالحة الوطنية في الأهداف والمعتقدات والسلوكيات والمشاعر البديلة التي تدعم السلام الموضوعي، والعلاقات السلمية والنظرة الإيجابية للطرف الأخر، والشرط الأساسي في ذلك هو تغلغل البعد السيكولوجي في البنى الاجتماعية، بحيث تصبح القيم الجديدة قاعدة مشتركة بين أغلبية أفراد المجتمع، بحيث يركز البعد الروحي للمصالحة الوطنية على أهمية العلاج والعفو، وعملية المصالحة الوطنية في هذا المجال توفر الإطار المرجعي لتسهيل وتشجيع المجتمعات، على معرفة الماضي والاعتراف بالأخطاء، وتقديم الدعم.والعفو هو مايجعل عملية المصالحة الوطنية ممكنة. باعتباره خطابا يتعلق بما يجب أن تفعله الضحية وما هو المتوقع من الجاني ومن دور الدولة والمؤسسات في المجتمع (منصوري، 2010، ص76).

3.2.1. أهداف المصالحة الوطنية:

تذهب المصالحة الوطنية إلى أبعد من الأجندة الرسمية لحل النزاع، بحيث تطمح هذه العملية إلى تغيير الدوافع والأهداف، المعتقدات والسلوكيات والمشاعر التي تحرك أغلبية أفراد المجتمع فيما يخص النزاع وأطراف النزاع وطبيعة العلاقة بينهم. ولذلك تسعى المصالحة الوطنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية:

بحيث لا يمكن الحديث عن المصالحة الوطنية إذا لم تبدأ بالاتّفاق لوقف الإعتداءات من الطرفين. وتحتل مسالة إسترجاع الأمن وحماية حقوق الإنسانأهمية كبرى فيما بعد النزاع، ولذلك تفعل القوانين للوقاية من عودة العنف والتمييز وكل سياسات الإقصاء. وفي كثير من المجتمعات المنسقة يحتاج الوضع إلى اتّخاذ خطوات عملية لضمان مشاركة كل الجماعات في الحكم والشغل والنظام التربوي.

ثانيا: تجديد العقد الاجتماعي:

الهدف الأساسي لهذه العملية في هذا المستوى هو تجديد العقد الاجتماعي الضمني، الذي أثبت فشله بالوصول إلى مرحلة النزاع، بحيث يتضمن العقد الجديد حقوق والتزامات الدولة والمحكومين بنظرة جديدة. ففي المجتمعات الفعالة يوافق المواطنون على التنازل عن بعض حرياتهم ويلتزمون

بقوانين الدولة (منصوري، 2010، ص 73). إما الثقة في قدرة الحكومة على حمايتهم وحماية حقوقهم، ويمتنعون عن الالتزام بالقانون. وتمثل فترات ما بعد النزاع فرصة سانحة لصياغة عقد اجتماعي جديد يفتح الباب أمام علاقات سلمية مستقرة ودائمة.

ثالثا: إصلاح المؤسسات الاجتماعية:

وهذه المهمة تتعلق بمعالجة المجتمع نفسه، وتتيح المساهمة في نشر سلوك يغلب عليه الطابع الرمزي، برسائل إيجابية في دعم ركائز السلم. ويتوجب على القادة بناء على ذلك الحرص في اختيار الخطاب المستعمل في وصف النزاع والأطراف المتنازعة بما يتلاءم وجو المصالحة الجديدة. كما يمكن منع إستعمال رموز المتنازعين التي تحض على العنف كالأعلام مثل حرب الأعلام في لبنان. وبصفة عامة يحتاج الأمر إلى إعادة هندسة المحيط الرمزي، في إتجاه دعم السلم والمصالحة الوطنية بأفعال مثل وضع المعالم التذكارية لضحايا النزاع مثل ما حدث في رواندا. وكل ما من شأنه دفع التعايش الإيجابي، لأن الأفراد يحتاجون إلى رموز تقودهم إلى مستقبل أكثر سلما (منصوري، 2010، ص74).

رابعا: دعم ثقافة السلام:

ويتم ذلك بتعزيز قيم الإندماج والمساواة في محاور إلتقاء بين أفراد الجماعات كالمنظومة الصحية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات الحكومية والتربية، ومواجهة ثقافة النزاع التي تزدهر في فترة الانقسام والنزاع العنيف. وتساند ثقافة النزاع جماعات صغيرة ترتبط مصالحها باستمرار النزاع، ونجاح عملية المصالحة الوطنية يمر عبر تحديد هذه الجماعات أو تهميشها، ونزع سلاحها إذا كانت مسلحة.

خامسا: تخفيف حدة الألم والمعاناة الفردية:

ويمكن هدف عملية المصالحة الوطنية على المستوى الفردي إجمالا في تخفيف الألم والمعاناة التي مست الأفراد أيام النزاع، وإمدادهم بالإرادة والوسائل للتحرك في اتجاه التعايش السلمي(منصوري، 2010، ص74).

4.2.1. آليات وطرق تحقيق المصالحة الوطنية.

الفرع الأول: آليات تحقيق المصالحة الوطنية.

قد تبدو مسألة آليات المصالحة الوطنية من المفاهيم والأفكار الجديدة المطروحة، ولكن أية فكرة ستظل هكذا دون البحث عن سبل لتفعيلها، ذلك أن هذه الآليات هي التي تكشف عن نجاح الفكرة وإخفاقها وكذلك عن مدى قبولها، ورفضها (رشدي، 2016، ص2)، وخاصة في المجتمعات التي حصلت فيها أمور تكشف عن فضاعتها. وسنتناول في هذا الفرع آليات المصالحة الوطنية من خلال مستويين: العدالة الانتقالية، والتسامح.

أولا: العدالة الانتقالية.

لغرض بيان مفهوم العدالة الانتقالية، وتوضيح كيفية كونها ضمانة لتعزيز المصالحة الوطنية، بعد انتهاء النزاع. نتطرق إلى تعريفها أولا ثم نبين أهم عناصرها ثانيا.

أ-تعريف العدالة الانتقالية:

وفقا لتعريف المركز الدولي للعدالة الانتقالية، فهي عبارة عن مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية، التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية لجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات (*ما هي العدالة الانتقالية؟*، د.ت) ، وحسبه ليست العدالة الانتقالية نوعا خاصا من العدالة وإنما هي مقاربة لتحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع، وذلك من خلال محاولة تحقيق المحاسبة والتعويض عن الضحايا، بحيث تقدم العدالة الانتقالية اعترافا بحقوق الضحايا وتشجع الثقة المدنية، وتقوى سيادة القانون والديمقراطية (رشدي، 2016، ص2).

وقد عرفها في عام 2004م، الأمين العام للأمم المتحدة السابق **كوفي عنان**، بأنها عملية تشمل كامل العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم الآثار السلبية الماضية، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة الوطنية، وقد تشمل هذه العملية الآليات القضائية وغير القضائية على سواء، مع التفاوت في مستويات المشاركة الدولية، ومحاكمات الأفراد والتعويض وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات (بنيوب، 2013، ص129)، وينبغي أن تسعى العدالة الانتقالية، إلى النظر وبصورة أكثر شمولا، في الأسباب

الجذرية للنزاعات ومايرتبط بها من انتهاكات لجميع أصناف حقوق الإنسان، وكيفية العيش المشترك مجددا.

إن العدالة الانتقالية يجب أن تكون بشكل يتم فيه مساعدة المجتمعات المكبوتة التي ترغب في التحول نحو الديمقراطية، وذلك عبر التصدي لانتهاكات الماضي وأثاره المؤلمة، كما أنه ومن أجل ترسيخ ثوابت الإنصاف والعدل لابد من الإستناد إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولتحقيق العدالة الانتقالية، يتطلب الأمر وضع برامج تصمم في سياق مشاورات متعمقة مع المجتمعات المحلية المتأثرة(الأمم المتحدة، 2009، ص1).

وبالتالي من خلال هذا الطرح يمكن القول أنّ**العدالة الانتقالية** هي **برنامج للتحول من حالة التوتر والفوضى التي خلفها النزاع نتيجة الإرث الهائل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسانإلى حالة النظام الديمقراطي التعددي، بعد إزالة جميع الأثار التي خلفتها الحروب.** بحيث يحترم النظام الجديد الاختلاف، ويثري التنوع ويحمي حقوق الإنسان.

ب-عناصر العدالة الانتقالية: وتتمثل أهم العناصر المكونة للعدالة الانتقالية فيما يلي:

- **المحاكمات:** بحيث تعد المحاكمات من أهم عناصر العدالة الانتقالية، واستنادا إلى أحكام القانون الدولي، تلتزم كل الدول بالتحقيق في جرائم حقوق الإنسان بعد ارتكابها وفرض عقوبات على المسؤولين عنها. والتي تتطلب كحد أقصى الالتزام بالتسليم أو المتابعة، وكحد أدنى إلحاق تدابير جزائية لا تتنافى كثيرا مع حجم انتهاكات حقوق الإنسان المعنية (عثمان، 2009، ص6). بحيث يمكن أن تساعد المحاكمات في إعادة الشعور بالثقة بين المواطنين حول سيادة القانون. ويمكن لها أن تخلق الإحساس بوجود النظام والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان (عثمان، 2009، ص18).
- **لجان تقصي الحقائق:** شهد العقدان الماضيان إنشاء لجان الحقيقة في 21 مجتمعا من المجتمعات الخارجية من النزاعات، نذكر منها على سبيل المثال: تشاد، تيمور الشرقية، رواندا، جنوب إفريقيا، غانا...، بهدف إقامة جسر تاريخي يربط بين ماضي عميق مليء بالآلام، ومستقبل يقوم على إرساء حقوق الإنسان (سلاغليت، 2006، ص121). ومن السمات المشتركة للجان تقصي الحقائق، أنها هيئات مؤقتة غالبا ما تعمل لمدة عام أو عامين، وهي هيئات معترف بها رسميا ومفوضة من قبل الدولة، وتستمد صلاحياتها منها أو من

المعارضة، أو ينص عليها في اتّفاقية السلام. وهي هيئات غير قضائية. وعادة ما تنشئ في غمار عملية تحول أو الانتقال من الحرب إلى السلام، وتصب اهتمامها على الماضي وتحقق في أنماط تعديلات وانتهاكات معينة، ارتكبت على مدار فترة من الزمن، لا في حدث واحد بعينه، وذلك من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي.

- **تعويض الضحايا:** لقد أصبح لزاما على الحكومات أمام الانتشار الواسع لانتهاكات حقوق الإنسان، ليس التصدي فقط لمرتكبي هذه التجاوزات ، بل وكذلك ضمان حقوق الضحايا بتهيئة الظروف الملائمة لصيانة كرامتهم، وتحقيق العدل، وجعلهم يتقبلون فكرة العيش مع مرتكبي الجرائم بواسطة التعويض عن بعض ما لحق بهم من الضرر والمعاناة (جلبي، 2014، ص45).
- **إصلاح مؤسسات الدولة:** وكما نعلم كلنا فإنه كثيرا ما تحتاج المجتمعات الخارجة حديثا من النزاعات إلى تبني إصلاحات تشمل مؤسساتها وقوانينها وسياساتها، وهذا لأنه في فترات النزاعات عادة ما يتم تعليق معايير حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية، وإفساد إجراءات العمل الإعتيادية في العديد من المؤسسات، بشكل عام يكون الهدف منها هو إزالة العوامل التي أدت إلى نشوب النزاع (جلبي، 2014، ص45).

ب-التسامح:

إن التسامح الطوعي من قبل الضحية فيما يتعلق بما تعرض له من الماضي له أثر كبير في تحقيق المصالحة الوطنية، وعلى الرغم من أنه قد يستغرق الإعلان عن التسامح بعض الوقت، لكن الاعتراف بالخطأ وتحمل مسؤوليته من قبل الطرف الآخر الذي ارتكب العنف سيكون له أثر إيجابي بحد ذاته، على العلاقات بين الطرفين. ويرى البعض أن هناك أربعة مراحل إجرائية لتحقيق التسامح، وهي (الحديثي والشعلان، 2008، ص185):

1- القبول بالمسؤولية المشتركة عن أحداث الماضي.

2- الاعتراف بالضرر والخطأ.

3- الاعتراف بالأذى المشترك.

4- إعادة الحال أي تعويض الضرر الحاصل (الأمم المتحدة، 2009، ص17).

وبالتالي ومن أجل تحقيق المصالحة الوطنية داخل المجتمع، يجب أن يكون التسامح أو العفو من الضحية إتجاه الجاني، لا من جانب الحكومة وحدها، بغية الوصول إلى الهدف المنشود منها. بالإضافةإلى ذلك يجب أن تتمتع الحكومات ومن أجل تحقيق المصالحة الوطنية، بمجموعة من الأدوات أهمها:

- شرعنة السلطة من أجل التأثير على كافة الجماهير عبر وسائلها القانونية المتنوعة.
- التعاون بين مختلف مؤسسات الدولة(التشريعية والتنفيذية والقضائية).
- المهارات والمعرفة والكفاءة التي يجب أن يتمتع بها القادة السياسيون.
- العوامل المعنوية والتي تتمثل بالمساندة الجماهيرية والالتزام بالقوانين.
- احترام حقوق الإنسان.

وهكذا فإن عملية **المصالحة الوطنية بدون مشروع سياسي يجسد قناعات سياسية مؤسسة ودون رؤية شاملة تشمل الأهداف والغايات، كما تشمل الوسائل، والآليات التنفيذية، هي عملية بعيدة عن المعنى الحقيقي للمصالحة الوطنية ، وتصبح تنحصر فقط في استعراضات وخطابات سياسية، بعيدة عن القدرة للنفاد إلى عمق الظواهر** (هدام، 2007، ص17).

شكل رقم 3: ***آليات تحقيق المصالحة***

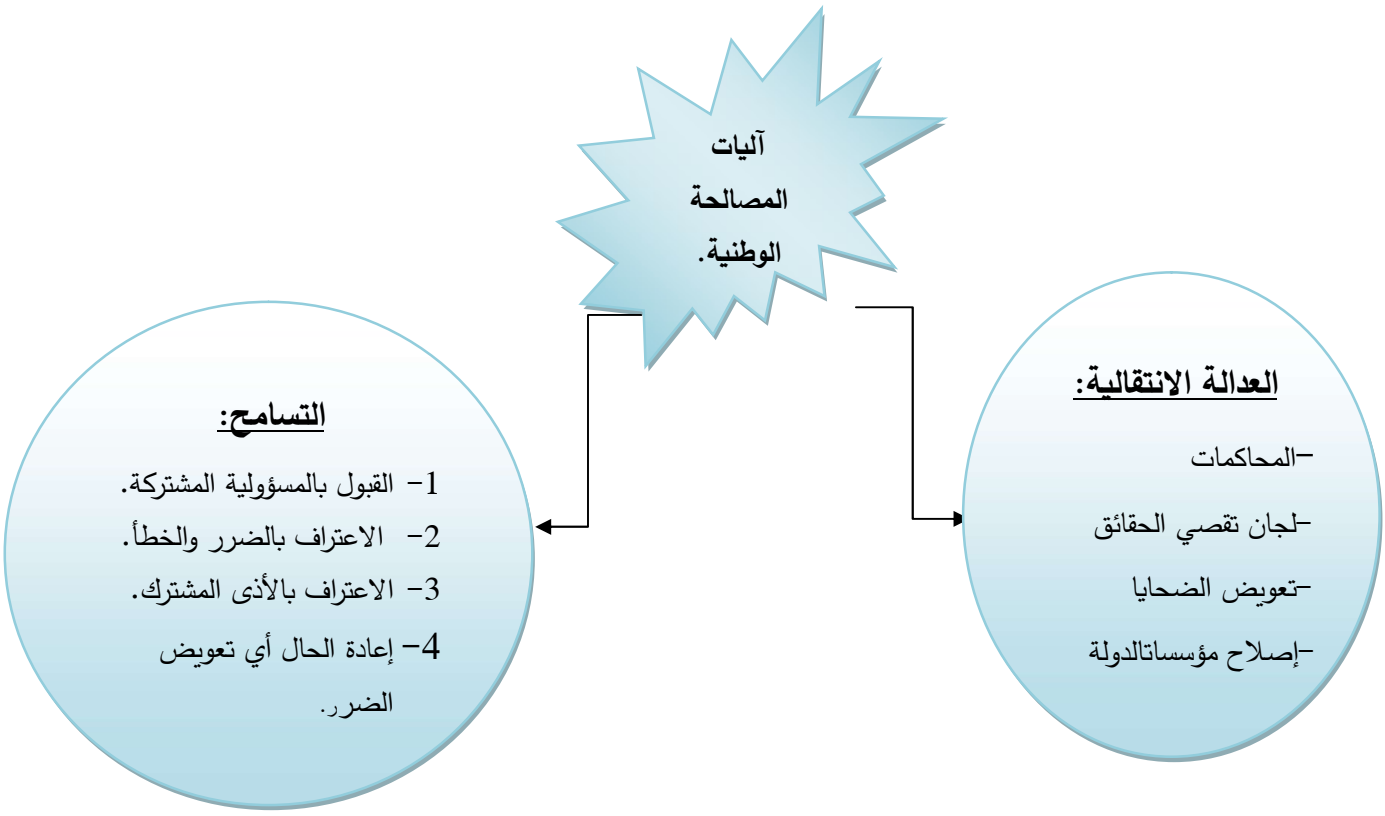

المرجع: من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: طرق تحقيق المصالحة الوطنية.

إن المصالحة الوطنية وكما ذكرنا سابقا هي عملية معقدة وطويلة تعتمد على العديد من الآليات من أجل نجاحها، على أرض الواقع. كما تتطلب مجموعة طرق. فما هي أهم الطرق التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيقها؟

أولا: الاعتذار:

يعتبر الاعتذار أمرا ضروريا لنجاح المصالحة الوطنية وهذا لأنه **هو القبول الرسمي بالمسؤولية**، من كلا **الطرفين الضحية والجاني**، وعلاوة على ذلك **الاعتذار هو الخطاب الذي يسعى إلى الغفران**، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في حال ما إذا كان الاعتذار لا يبدو طبيعيا، فقد تكون له نتائج عكسية (Oliva&Grasa, 2010, p. 22). وكما ذكرنا سابقا تتطلب عملية المصالحة الوطنية مواجهة الماضي، ففي حالات النزاع، يحتفظ ضحايا الانتهاكات بشعور قوي ضد المتسببين في إذائهم، ويمثل هذا الشعور عقبة حقيقية أمام المصالحة الوطنية.

ثانيا: لجان الحقيقة والمصالحة الوطنية:

بحيث تهدف إلى الكشف الحقيقة بشأن الماضي، كما يمكنها كذلك أن تكون آلية لتحقيق العدالة.

ثالثا: المحاكمات العلنية:

تتعلق المحاكمات العلنية العامة، ببعض الأشخاص المسؤولين بصفة شخصية عن انتهاك حقوق الإنسان، والجرائم ضد الإنسانية، وتمثل طريقة تسهيل مسار المصالحة الوطنية.

رابعا: تقديم التعويضات المالية:

تمضي هذه الطريقة أبعد من الاعتذار وتسهل التغيير السيكولوجي. فمن جهة تسمح التعويضات بقبول الواقع، ومن جهة أخرى يشير قبول الضحية بالتعويض عن استعداده للصفح.

خامسا: كتابة تاريخ مشترك:

عادة ما تتشكل لجنة مشتركة من المؤرخين (للنزاع الدولي) هدفها جمع وإنتقاء المادة التاريخية. وفي نهاية الاتّفاق على رواية واحدة، لسرد أحداث الماضي. تفرض هذه الرواية الأساطير والاتهامات غير المؤسسة، بحيث تشكل هذه الطريقة القاعدة لنشوء ذاكرة جماعية جديدة، متماشية مع المصالحة الوطنية، وهذا العمل الناتج عن هذا المجهود لايحمل قيمة رمزية فقط، بل لديه قيمة تطبيقية. يمكنه أن يكون قاعدة لمناهج الدراسة التاريخية التي تؤثر على معتقدات وسلوك الأجيال الجديدة (منصوري، 2010، ص80).

سادسا: وسائل الإعلام:

يمكن لوسائل الإعلام أن تكون أداة قوية لترقية المصالحة الوطنية. بحيث يمكن إستعمالها في نقل المعلومات، إلى أوسع جمهور حول الحالة السلمية الجديدة، كما يمكنها بناء واقع عام جديد عبر الأخبار والتعليقات، وهذا كله من خلال الاعتماد على **إعلام السلام** الذي يهدف إلى خلق أساس مشترك لأطراف النزاع حتى يكون بمثابة الأرضية لعملية تحويل النزاع، وذلك من خلال مجموعة من الأنشطة المتمثلة في:

- **يمكن للإعلام السلام زيادة بناء الثقة والتوسط في النزاعات:** من خلال تعزيز الاتّصالات وتوليد خيارات بديلة للنزاعات العنيفة.
- **تلعب وسائل الإعلام، دور الرقيب على القادة:** وذلك لضمان المساءلة على المدى الطويل ورصد انتهاكات حقوق الإنسان. وبشكل أوسع توفير بعض من نظام الإنذار المبكر بشأن التصعيد المحتمل للنزاع وبالتالي تحقيق المصالحة الوطنية(Melone et al., 2002, p. 3-4).

سابعا: عمل المنظمات الغير الحكومية:

سواء المحلية أو الدولية، يمكنها أن تساهم في مسار المصالحة الوطنية، أو تقديم المساعدات الاقتصادية لأفراد المجتمع. مامن شأنه أن يظهر منافع السلم، مثل: حركة سلم الشعب في شمال ايرلندا، ومنظمة السلام الآن (**Peace Now**) في إسرائيل، وإلى جانب ماذكرنا يمكن استعمال طرق أخرى مثل: التربية، التبادل الثقافي....

5.2.1. شروط وعوامل نجاح المصالحة الوطنية.

إن إجراء المصالحة الوطنية بين الفئات المتنازعة يعد عملا طويلا ومعقدا، خصوصا في المجتمعات التي لا يمكن حل نزاعاتها العرقية، من خلال الفصل الجغرافي، لذلك يتطلب الأمر درجة من التفاعل السلمي (تشايز وميناو، 2006، ص ص207–208). كما أن المصالحة الوطنية تتم مع المواطنة أولا، ومع فكرة الشراكة في صناعة المستقبل ثانيا، لأشخاص لهم حقوق ويتمتعون بالحريات الأساسية (داغر، 2007، ص 5). **فما هي أهم شروط المصالحة الوطنية؟ وماهي أهدافها؟**

الفرع الأول: شروط المصالحة الوطنية.

هناك أربعة شروط رئيسية لازمة لتحقيق المصالحة الوطنية في المجتمعات التي شهدت النزاعات ذات الطابع العنيف، وهي كالآتي:

أولا: <u>الحقيقة</u>

تعني الحقيقة من جانب الضحايا المواجهة والدفاع عن مخاوفهم، وتعني من جانب الجناة معرفة وفهم أفعالهم، ومن جانب جميع أعضاء المجتمع الحذر ودراسة الأسباب والنتائج العميقة للعنف، وتفسير ما حدث (Fisher et al., 2000, pp. 132-137)، فالهدف من وراء الحقيقة هو إتاحة الفرصة للمجتمع لمعرفة الأحداث والمسؤوليات التي تقع على عاتق كل من كان له دور فيها، ولابد من معرفة الحقيقة للتقدم صوب المصالحة الوطنية (Fisher et al., 2000, pp. 132-137)، والحقيقة كوسيلة أو شرط للمصالحة الوطنية الشاملة تتطلب قبل كل شيء التقصي أو التحري من قبل لجان خاصة والتي تسمى بلجان الحقيقة والتي عادة ما تكون على هيئة محاكمات، وهي كقوة اجتماعية تختص برواية قصة ما مرة أخرى أو بشكل آخر في ميدان عام بكامل تفاصيلها، بحيث تستطيع جميع الأعين والآذان أن تسمع وترى، فمن وجهة نظر ومشاعر أولئك الذين عانوا وفقدوا أسرهم وأحبائهم خلال نزاع عنيف على وجه الخصوص تمثل الحقيقة وسيلة لتخفيف التخمينات التي لا تنسى والتي لا تبدو لها نهاية، وأن الدافع الأساسي للحقيقة هو كشف وإيضاح ما كان محاطاً بالسرية من حيث كل الجوانب. وإذا لم يكن للحقيقة صوتاً أوجسداً يرمز إلى وجودها، فإن تجربة المصالحة ستكون سطحية وزائفة وتخفي حجم الظلم والمعاناة (هاينر وفريمان، 2000، ص16).

ثانيا: <u>الرحمة:</u>

الرحمة تحوي في طياتها معنى العفو ولكنها أكثر منذلك، إنها قدرة الأفراد الذين تأذوا جراء العنف في إبداء الاحترام من خلال الروح الإنسانية لديهم، والموافقة على العيش بشكل سلمي مع الجناة (Lederach, 1997, p. 39). فدافع الرحمة الأساسي هو التفكير المستقبلي مما يوفر مجالاً لإعادة بناء الأفراد والمجتمعات المتأثرين بالنزاع. إلا أن أهم تحدي للرحمة في المستوى الأول هو كيفية تقابل الأعداء السابقين والتعايش السلمي معا في بيئة اجتماعية واحدة. وفي المستوى الثاني والأهم أنها تعرض لنا عملية اتجاه الأفراد والمجتمع بالكامل نحو تغيير أنماط السلوك والعلاقات.

إن جهود تنظيم الرحمة تتضمن مبادرات منظمة بحيث أن العفو عن الأفعال السابقة بشكل أو بآخر يوفر إعادة إندماج الأفراد أو الجماعات المسلحة في الحياة المدنية، وإطلاق سراح الذين شاركوا في فترات العنف وتم القبض عليهم خلالها ليعودوا إلى المجتمع، ومع ذلك فبمجرد تسييس الرحمة وتحويلها إلى برنامج تستبدل بذلك أهم ميزاتها بالضغط على المجتمع لإخفاء وجه الماضي والتخلص منه. وبالتالي تحقيق المصالحة الوطنية داخل المجتمع وبين الأطراف المتنازعة.

ثالثا: <u>العدل:</u>

إن العدالة تفيد معنى المساواة، بحيث أن لكل فرد حقوق متنوعة والتي لا يمكن إلغاءها في منظومة من الحرياتالأساسية المتساوية الكافية، وهذه التسمية متسقة مع نظام الحريات للجميع، بحيث تلغى جميع أشكال اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية (رولز، 2009، ص14).

والعدل في معناه العام هو مزيج من القيم الدينية والاجتماعية والأخلاقية وهو يفيد الإنصاف والاعتدال والاستقامة(عبد الهادي عباس، 2007، ص ص13-15)، وبالتالي دافع العدل وهدفه الأساسي هو مرتبط بتحويل النزاعات والمصالحة الوطنية، والذي يتحقق من خلال ثلاثة طاقات:

- الأولى خاصة بالمحاسبة أي إجراء محاسبة لتحميل الأفراد الذين تورطوا في العنف مسؤولية أفعالهم، ومن أشكالها توقيع العقوبة.
- أما الطاقة أو الدافع الثاني هو التعويض عن الضرر الذي وقع بحيث أن مرتكب الجريمة لا ينبغي أن يحاسب فقط، وإنما يجب أن يدفع ليعيد بشكل ما الحال إلى ما كانت عليه سابقا.

- أما الدافع الثالث الرئيسي للعدل فيتعلق بالمساواة والإنصاف، حيث أن أغلب النزاعات العنيفة يكون من أسبابها عدم المساواة وافتقار الوصول إلى الموارد الأساسية والابتعاد عن عمليات صنع القرار.

وعليه فإننا نرى أن تحقيق العدل من خلال دوافعه الثلاثة هو من أهم شروط تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار وضمان عدم نشوب النزاعات مجددا، والذي ينعكس في النهاية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

رابعا: السلام:

إن السلام يتحقق من خلال عنصرين هما:

1- أنه يتحرك لوقف الأنماط العنيفة التي جرى من خلالها النزاع وهذا ما يسمى بعملية السلام، أي الدعوة من أجل وقف القتال وغالبا ما يرتبط ذلك بالنشاط الأضيق لمحادثات السلام والمفاوضات، والانتقال من الأسلحة إلى الكلمات ومن الانفصال والبعد إلى الملاقاة.

2- أما العنصر الثاني فيتمثل في خلق مجال يمكن فيه للناس أني كونوا معا للبدء العملية الطويلة وبناء المجتمع من جديد، حيث أن السلام داخل المجتمع هو من الشروط المهمة لتحقيق المصالحة الوطنية.

وكما هو موضح في الشكل أدناه، تتحقق عند إجتماع هذه الشروط الأربعة معا، فإذا كان لدينا الرحمة على حساب الحق نسقط فريسة للتلاعب والإفلات من العقاب والافتقار للمحاسبة، كذلك فإن السلام دون العدل هو مظهر زائف وخداع، أما عند إجتماع هذه العناصر مع أن تحقق المصالحة الوطنية وهي بدورها تؤدي إلى تعزيز السلم وحماية حقوق الإنسان من أن تنتهك جراء النزاع (جلبي، 2014، ص ص 34-35).

شكل رقم4: مخطط يوضح شروط المصالحة الوطنية.

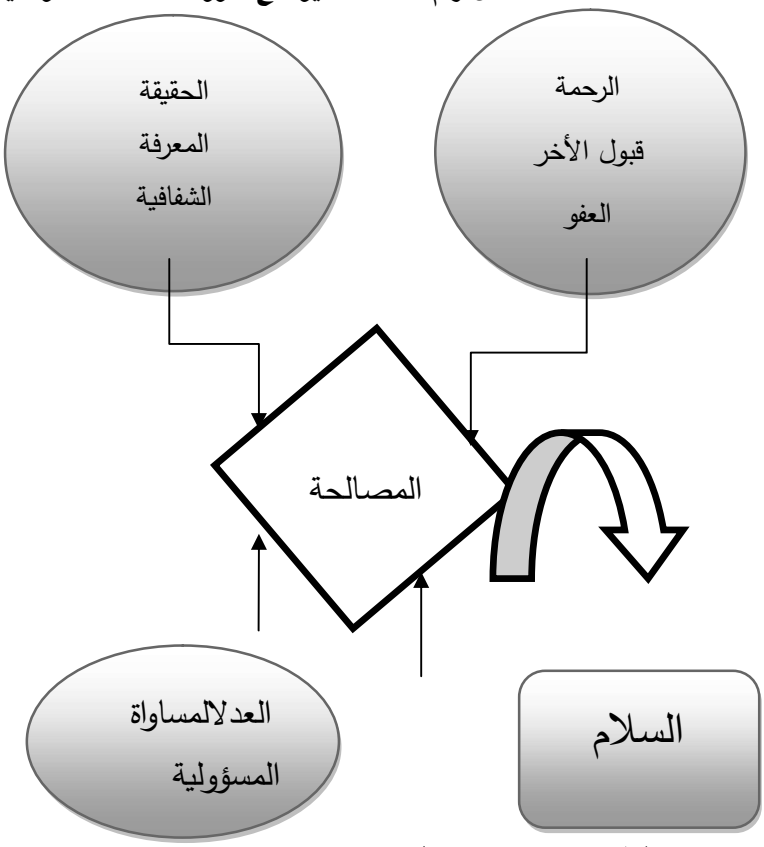

المرجع: (جلبي،2014، ص 35).

الفرع الثاني: عوامل نجاح المصالحة الوطنية.

تعتبر المصالحة الوطنية أحد الأهداف الرئيسية في بناء سلام مستدام. وهي أهم العمليات التي تمنع عودة النزاع من جديد، وذلك لأنها تهدف إلى إعادة بناء العلاقات بين الأشخاص والمجموعات في المجتمع وبين الدولة ومواطنيها، وهي تعتبر عملية حساسة للغاية (Sánchez & Rognvik, 2012, p. 2). فما هي أهم عوامل نجاحها؟

وتكمن أهم عوامل نجاح المصالحة الوطنية ما يلي:

أولا: تقديم الحل السلمي للنزاع.

ترتبط المصالحة الوطنية بالضرورة بوضع حل سلمي للنزاع(*)، وهذا ليس لكونها منبثقة من أحكام تنظيمية لمبدأ التسوية السلمية فحسب، بل بالنظر لانطوائها على نفس الأهداف. حيث تظهر العلاقة مابين عملية المصالحة الوطنية والحل السلمي من كونهما يضمنان على سواء حلولا عادلة للخلافات التي تنشب حول ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها. وحول التجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، على المستوى الوطني. فعملية المصالحة الوطنية تمثل أسلوبا للحل السلمي للنزاعات، وتهدف إلى إرساء علاقات تعتمد على الشرعية المتبادلة، بين الطرفيين المتنازعين. التي تقوم على تعزيز العلاقات بين الطرفين، والاعتراف المتبادل والأمن الحقيقي بينهما (سعد الله، 2005، ص ص 46-47). وبالتالي التوصل إلى حل مرضي للطرفين(منصوري، 2010، ص ص 82-83).

ثانيا: تبادلية الالتزامات.

يعتمد مسار المصالحة الوطنية على التبادلية بين طرفي النزاع، في الالتزامات الرسمية والغير الرسمية، فخلال سنوات النزاع سادت وغلبت أجواء العداء، وانعدام الثقة، على الجانبين، وبالتالي يجب على عملية المصالحة الوطنية إظهار الرضى لتغيير تلك المشاعر، وتقديم أعمال كثيرا ماتكون بسيطة لكنها رمزية. تبرز النوايا الحسنة، وتهدف إلى بناء علاقات سلمية، تؤثر وبشكل إيجابي على مواقف وإدراكات الأطراف المتنازعة.

ثالثا: إنخراط القادة في المسار السلمي.

يشترط في نجاح المصالحة الوطنية عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي وعلاقات الثقة التي تجمعهم، وعادة ما تواجه تحركاتهم بالمعارضة وسط جماعاتهم نفسها، بهدف إعاقة المسار السلمي. ولذلك يجب على القادة تجاوز تلك المعوقات وإظهار إصرارهم على مواصلة مجهودات السلام. ومن أبرز القادة الذين ساهموا في نجاح عملية المصالحة الوطنية **نيلسون منديلا وفريدريك دوكلارك** في جنوب إفريقيا **وبول كاغامي** في رواندا.

رابعا: دعم المؤيدين للمسار.

*) **الحل السلمي للنزاع:** وهو عبارة عن سياسة تبنتها لأول مرة المعاهدة الدولية متعددة الأطراف المعروفة باسم معاهدة **بريان-كيلوغ** الموقعة في باريس عام 1928.

حيث يرتبط مسار المصالحة الوطنية بمدى قوة ونشاط المؤيدين له. فهو بحاجة إلى مشاركة الأفراد، الجماعات والمنظمات، في إقناع الأفراد المتردّدين أو المعارضين من الجماعات، بأهميته. كما يحتاج دعم المسار، إلى مقاربة فعالة لتمتين العلاقات السلمية بين أعداء الأمس. كما يجب على كل الأطراف الاقتناع بان المصالحة الوطنية هي الهدف.

خامسا: تجنيد مؤسسات المجتمع لدعم المسار.

نجاح المصالحة الوطنية، يكون من خلال تجنيد كل مؤسسات المجتمع لدعم المسار. ويشمل ذلك كل المؤسسات السياسية والعسكرية، والاجتماعية والثقافية والتربوية. ومثال على ذلك: تقرير الكنائس في جنوب إفريقيا أنها كانت ضمن بنية نظام **الأبرتايد**(*)، وتعترف بأن مسار المصالحة الوطنية يجب أن يشملها لتحقيق الهدف المرجو، وهذا دليل على أن المصالحة الوطنية هي عملية يجب أن تشتمل، على كل العناصر والمؤسسات.

سادسا: دعم المحيط الدولي.

وهو ما يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة الوطنية. في حين يبرز المجتمع الدولي اهتماما خاصا بتسوية سلمية معينة، يسهل ذلك مسار عملية المصالحة الوطنية(منصوري، 2010، ص 82). ويشجع الأطراف على تجاوز الصعوبات. كما يمكن أن يقدم ذلك دعما حقيقيا ملموسا لمواصلته. وهذا ما تبينه حالات المصالحة الوطنية في ايرلندا الشمالية، وسلفادور والبوسنة في السنوات الأخيرة، ومع نهاية الحرب الباردة، اهتمت الكثير من المنظمات الدولية بحل النزاعات سلميا المتبوع بعملية المصالحة الوطنية ومنها الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وكذلك منظمة الدول الأمريكية (منصوري، 2010، ص 83).

*) **الأبارتايد:** مصطلح يرمز إلى سياسية التفرقة العنصرية والتميز العنصري كما طبقته جمهورية جنوب إفريقيا، (إعلان سياسية التمييزية ضد 80 % من السكان). حيث تقوم السياسة على تصنيف عنصري لسكان جنوب إفريقيا إلى أجناس وعلى الفصل الجغرافي أي تحديد أماكن السكن والإقامة بين هذه الأجناس.

6.2.1. المرتكزات الرئيسية للمصالحة الوطنية.

الفرع الأول: جوانب أو أبعاد المصالحة(Brounéus, 2003, p. 22).

فيمايلي سنركز على الأدبيات المتعلقة بذكر ستة جوانب أو مظاهر مختلفة للمصالحة الوطنية (الدينية، الاجتماعية، الثقافية، النفسية، الاقتصادية، السياسية والقضائية). والهدف من ذلك هو التحقيق في كل القضايا الرئيسية المتعلقة بعملية المصالحة الوطنية من كل منظور.

أولا: الجوانب الدينية:

وحسب العديد من المفكرين فإن مصطلح "المصالحة الوطنية " له دلالات دينية قوية. فقد شكلت العديد من الجذور الدينية مفهوم المصالحة الوطنية، فهي فكرة موجودة في جميع الأديان، حيث لها علاقة بالرحمة والغفران والعفو والتوبة، وكل دين له وجهة نظره ففي المسيحية مثلا تمثلت المصالحة الوطنية بين الله والبشرية من خلال يسوع وهو موضوع أساسي. وتاريخيا كانت المسيحية تربط بين الخطيئة والمصالحة الوطنية وتنظر إليهم من منظور علائقي، بحيث كانت تركز على وجه الخصوص على قضايا الرحمة والغفران، والمصالحة الوطنية حسبهم طبقت نتيجة اعتبار العدالة البشرية عدالة محدودة، بحيث لا يمكن للعدالة أن تتحقق بصفة كاملة لكل الضحايا، وخاصة الموتى منهم، ولكن الأمل اللاهوتي هو أنه سيتم تبرئة الضحايا بعد الموت. وهذه تعتبر مصالحة الوطنية لكن ينظر إليها على أنها "تحقيق العدالة في نهاية المطاف"، وتتطلب المغفرة كشرط أساسي لنجاحها.

وفي التقاليد والتعاليم البوذية، تبدأ المصالحة الوطنية من شعور النفس التي ترغب في أن تكون خالية من المعاناة وتعتبر جديرة بالسعادة، فيحدد الأتباع أسباب كل من المعاناة والسعادة ويسعون بنشاط لتلك المؤدية للسعادة ولذلك يتم التشديد على التعاطف بدلاً من الغفران. حيث أنه من أساسيات المسار البوذي المعتدل التركيز على القبول والتسامح وقبل كل شيء، الرحمة.

أما في الإسلام فقد ظهرت كممارسات مثل الهدنة والصلح ونشر مفاهيم التسامح والمغفرة والعفو مع الإعلاء من قيمة العدل (Harakas, 2001, pp 117-120). بمعنى آخر تناول الدين مفهوم المصالحة الوطنية من منطلق الغفران والرحمة والتصالح بين الأطراف المتصارعة، وإنهاء العنف، واللجوء للعقل والحكمة فيتسوية النزاعات لتحقيق السلم والأمان للجميع(عالم، 2019). يقول الله –تعالى (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) القرآن الكريم،

الحجرات: 10، وقال سبحانه: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ) الشورى: 40، وقال –جل وعلا: (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ) فصلت: 34

ثانيا:الجوانب الاجتماعية والثقافية (Brounéus, 2003, p. 23):

الثقافة هي مزيج غني ومعقد من المعتقدات والمواقف والسلوك فيما يتعلق كل شيء من الغذاء إلى الفن إلى السياسة والدين في مجتمع معين. وأشكال الثقافة تعني كيف نتصور أنفسنا والآخرين، أي كيف نضع تصورا وإدراكا لأنفسنا وللآخرين. يؤدي الحب والخوف، الحقد والكراهية خلال الحرب، إلى تحديث الأساطير القديمة والصورو القوالب النمطية لشرح سلوك المرء نفسه أو بعض الجماعات الشنيعة –وبالتالي تبرير ما ترتكبه الفظائع أيا كانت، فبعد الحرب يكون النسيج الاجتماعي والثقافي غارق في هذه المعتقدات. يمكن رؤيتها في كيفية وصف التاريخ، وكيف يتم استخدام اللغة، في التعليم، وسائل الإعلام، المسرح إلخ. ومن أجل العيش بسلام، يجب التشكيك في كل هذه المعتقدات وتحويلها وتغييرها، لكن للأسف لا يوجد أسلوب عالمي لهذا.

يجب أن نبدأ عملية البحث عن السلام المستدام في مجتمع ما بعد النزاع، من خلال الاعتماد على طرق وآليات مختلفة تمكننا من القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع الخاصة بكل مجتمع، ومحاولة الاستفادة من التجارب الدولية الأخرى، ولكن دون التأثر بالتقاليد والهوية الثقافية، تراث تلك الدول.

ثالثا: الجوانب الاقتصادية.

تظهر الدراسات أن المجتمعات مابعد الحرب الأهلية من المرجح أن تعيد تجربة الحرب الأهلية مرة أخرى أكثر من المجتمعات التي لم تمر بتجربة حرب أهلية من قبل، وأن هناك عاملين يؤديان لتكرار هذه الحلقة المفرغة من النزاع وهما ذاتا صلة بتحفيز المواطن الفرد للجوء إلى الحرب الأهلية، الأول حيث يشعر الناس أن الحياة المستمرة في الوضع الحالي أسوأ من احتمال الموت في الحرب،

والثاني هو وجود نظام سياسي مغلق لا يسمح بالتغيير إلا عن طريق استخدام العنف، وقد لوحظ أن التحسن في الحالة الاقتصادية يجري جنبا إلى جنب مع زيادة الانفتاح السياسي، ويقلل إلى حد كبير من مواجهة خطر حرب جديدة. ولكن كيف يمكن للاقتصاد أن يتصل بالمصالحة الوطنية؟ تبدو التنمية الاقتصادية ضرورية لإحراز السلم، والسلم أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية ويجب أن تسير المصالحة الوطنية جنبا إلى جنب مع تحقيق العدالة الاقتصادية (Brounéus, 2003, p. 23).

يكتب في هذا الصدد **والتر:** "النزاع لا يولد نزاعًا لأن العنف يجعل الدول الفقيرة أفقر، أو غير ديمقراطية أكثر استبدادًا، ولكن لأن الأفراد في هذه الدول يخفقون في التجربة أي في التحسن مع مرور الوقت".

وعلى نفس المنوال، يجادل **كولير وهوفلير** بأن معدلات النمو هي المصدر الرئيسي للحرب الأهلية، وحسبهم الحرب تؤدي إلى توتر الاقتصاد إلى حد كبير، مما قد يؤدي ذلك إلى إمكانية حدوث التدهور الاقتصادي وبالتالي إمكانية تكرار النزاع ". علاوة على ذلك هناك أيضا خطر الآثار الجانبية في البلدان المجاورة، الرائدة لعدم الاستقرار في المنطقة وخطر توسيع النزاع(Brounéus, 2003, p. 24).

كيف يرتبط الاقتصاد بالمصالحة الوطنية؟

النمو الإقتصادي يبدو ضروريا للسلام، والسلام ضروري للمصالحة الوطنية. علاوة على ذلك، وبشكل أكثر تحديدًا، في أعمال لجان الحقيقة حول العالم أهمية التعويض الاقتصادي أصبح لا لبس فيها، مما يعني ذلك ⟸"يجب أن تسير المصالحة الوطنية جنبا إلى جنب مع العدالة الاقتصادية" كما ذكرت سابقا.

الناجون من الفظاعة والظلم غالباً يتم حرمانهم من الحصول على سبيل المثال على التعليم والوظائف والسكن والرعاية الطبية وبالتالي عندما يحين الوقت لبناء مجتمع جديد وسلمي، فإن الفجوات تكون موجودة وواسعة بين الجناة السابقين والناجين فيما يتعلق بجميع المجالات مثل الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية وغيرها ولذلك يجب القضاء عليها كلها لتحقيق سلام إيجابي ودائم. وهذا ما يؤكده لنا قول **روبرت آي روتبيرغ:** "التعويضات والتعويضات تقوي القاعدة"، ولذلك يجب أن تكون عملية المصالحة الوطنية وعملية الإصلاح المؤسسي شاملة ". مثال على ذلك لا يمكن للمال أن يعوض أبداً وفاة الأحباء، بل يمكنه المساعدة في البقاء على قيد الحيا ة وإمكانية عيش الأسرة حياة أفضل، وبالتالي هو بمثابة "**اعتذار رسمي ورمزي**". وبالنظر إلى أهمية ودور الجانب الاقتصادي في

نجاح عملية المصالحة الوطنية كانت لجان الحقيقة تركز وتؤكد عليه خاصة لجان الحقيقة في **الأرجنتين وشيلي** اللتان كانتا تؤكدان على أهمية التعويضات الاقتصادية للضحايا. كما أوصت لجان البلدان الأخرى بتعويض مالي للضحايا ولكن هناك العديد من الحكومات فشلت في توفير الموارد والتعجيل في هذه الخطوة الحاسمـة في العمل معا من أجل المصالحة الوطنية، في جنوب إفريقيا على سبيل المثال، كانت التعويضات الاقتصادية الموعودة للشهادة في لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية موجودة ولكن نادرا ما تم تسليم المساعدة النقدية إلى الضحية مما أدى هذا إلى تجدد الغضب ومشاعر الإذلال في الضحايا علاوة على ذالك يجب أن يصل التعويض الاقتصادي أيضًا أولئك الذين لا يشاركون في لجنة الحقيقة.

وبالتالي فإن سد الثغرات وتعويض المعاناة أمر أساسي لنجاح المصالحة الوطنية (Brounéus, 2003, p. 24)

رابعا: الجوانب السياسية(Brounéus, 2003, p. 21) .

في هذا الجانب سنحاول الإجابة على سؤال مهم هو: هل حالة المصالحة الوطنية مرغوب فيها سياسيا أم لا؟

يقول **تيموثي جارتون آش**"... إن التوفيق بين الجميع مع الجميع هو فكرة غير ليبرالية للغاية". سواء كان ذلك هو أو لا فإنه يعتمد بالطبع على كيفية تحديد المصالحة الوطنية. إذا كانت المصالحة الوطنية تطالب بعدم وجود النزاع ولا اختلافات فقط الحب والوئام والوحدة –عندئذ تكون المصالحة الوطنية غير ليبرالية ومستحيلة.

وبالتالي نكون قد استخدمنا تعريفنا الذي يقول:"المصالحة الوطنية هي عملية اجتماعية ينطوي عليها اعتراف متبادل بمعاناة الماضي وتغيير المواقف المدمرة والسلوك العنيف في العلاقات إلى علاقات تعاونية بناءة تهدف إلى استدامة السلام ". بدلا من ذلك، فإنه يشير إلى الدولة، كما نوقش أعلاه، أنه بعد الفظاعة والظلم يبنى المستقبل على تذكر الماضي، وبالتالي ضرورة التعامل مع النزاع دون عنف، واحترام حقوق جميع الأطراف.

وفي أول محاولة منهجية لدراسة المصالحة الوطنية والسياسية اتضح لنا أن جميع الدول التي شهدت حروب أهلية في القرن العشرين، وحسب الدراسة التي قامت بها **ونغ وبريك** وجدت أن كل البلدان التي تمت فيها عملية المصالحة الوطنية لم يعودوا إلى النزاع العنيف حيث حددت دراستها

بنسبة 64%، ومن بين الدول التي لم تشهد حدوث عملية المصالحة الوطنية، فقط 9 % لم يعودوا للحرب، هذا ما يدعم فكرة أن المحاولات السياسية وتوزيع التعويضات والاضطلاع بالمسؤولية السياسية الحاسمة ضرورية لتمهيد الطريق للمصالحة الوطنية (Digeser, 2001, p. 14) وبالتالي تحقيق السلام ومنع تجدد النزاع مرة أخرى.

خامسا: الجوانب النفسية للمصالحة الوطنية (Brounéus, 2003, p. 26)

على المستوى الفردي، لا تختفي التجارب المؤلمة من خلال الصمت.

كما يكتب هامبر(Hamber):"... **نفسيا، كلاب النوم لا تكذب، الماضي الصدمات لا تمر ببساطة أو تختفي مع مرور الوقت.** "

إضافة إلى ذلك أظهرت الأبحاث أنه للشفاء من الصدمة لابد من تجاوز الجروح المؤلمة من أجل استمرار الحياة دون أن تصبح الصدمة عززت في الاضطراب الجسدي و/ أو العقلية. ضحايا التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى غالباً ما تشعر بأن لا أحد سيصدقهم إذا أخبروا قصتهم – تماماً كما قيل من قبل مرتكبيها.

وبالتالي وحسب العديد من المختصين في الجانب النفسي الاعتراف الرسمي بالفظائع والظلم والانتهاكات الماضية أمر مهم للعمل مع تجربة مؤلمة فردية أو مع العديد من التجارب الفردية فهي عملية تساعدهم على استعادة الكرامة واحترام الذات خاصة وأنه في كثير من الأحيان تركت هذه الأحداث والفظائع مشاعر الإذلال العميق والعار والشعور بالذنب، وهي مشاعر صعبة ومؤلمة.

هذه العملية تساعد كذلك في نجاح المصالحة الوطنية وذلك كونها عالجت وإن صح القول قضت على كل مشاعر الحقد والكراهية التي يحملها كل فرد في داخله بالشكل الذي يضمن عدم تجدد النزاع مرة ثانية. فالمصالحة الوطنية في إطار نفسي تشير إلى عملية ثقافية مجتمعية تشمل غالبية أعضاء المجتمع الذين يشكلون معتقدات جديدة حول الخصم السابق عن مجتمعهم وحول العلاقة بين جماعتين وهي ليست عملية رسمية، لأنها تتطلب تغييرا في المعتقدات المجتمعية (Bar-Tal, 2000, p. 355).

سادسا: الجوانب القانونية (Brounéus, 2003, pp 27-28).

والمقصود بها هو مسألة كيفية التعامل مع الفظائع التي ارتبكت في الماضي في البلاد الخارجة من نزاعات داخلية حرجة وشديدة التعقيد.

كما نعلم كلنا الخروج من النزاع الداخلي أمر في بالغ الأهمية ومعقد للغاية. لأنه يتطلب أن تكون هناك محاكم لمعاقبة الجناة، يجب منح العفو من أجل تجنب إفساد عملية السلام، كما يتطلب وجود لجنة الحقيقة التي تكون قد أنشئت لضمان أن جرائم الماضي سيتم الاعتراف بها من أجل منع تكرارها، والعمل على استرجاع كرامة الضحايا والناجين وتحقيق العدالة.

وعليه نطرح السؤال التالي ما هوالأسلوب الأفضل لنجاح عملية المصالحة الوطنية؟ بمعنى آخر هل العدالة هي أنسب آلية لتحقيق المصالحة الوطنية أم لا؟ وهل يتم تشكيل محاكم لمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم أم يمنح العفو تفاديا للقلق من الحصول على سلام هش؟

ذكر راما ماني (Rama Mani) وكمحاولة منه للاجابة عن هذا السؤال أن هناك ثلاثة أبعاد للعدالة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في بناء السلام في مرحلة مابعد النزاع:

– **سيادة القانون:** يجب استعادة جهاز النظام القضائي، فكما هو معروف عادة ما تتعطل الأنظمة القضائية وتفقد كل الشرعية خلال الحرب. وبالتالي إعادة بنائه قد يكون بمثابة مؤشر للمقاتلين والمدنيين في المجتمعات التي مزقتها الحرب بالعودة إلى الأمن والنظام، والاستقرار.

– **العدالة الإصلاحية أو التصالحية:** لمعالجة الظلم والألم الذي عانى منه الأفراد خلال النزاع. حيث تتم هده العملية، من خلال التركيز على ثلاث جوانب رئيسية هي:

من **جانب القانون الدولي** تلتزم الدول بملاحقة انتهاكات الماضي. من **الناحية السياسية**، هناك حاجة إلى إرساء الشرعية وتحقيق السلام. ومن **الناحية النفسية**، أي العمل على فهم وعلاج الصدمة.

– **العدالة التوزيعية:** "تهدف للتصدي للأسباب الكامنة للنزاع ومعالجة الأسباب الأساسية، التي غالبا ما تكمن في رفع الظلم الاجتماعي والاقتصادي أو السياسي أو الثقافي الحقيقي أو المتصور "من أجل منع المزيد من العنف.

وبالتالي ومن خلال هذا الطرح نلاحظ أن العدالة من أفضل الطرق والأليات التي تساعد وبشكل كبير في نجاح عملية المصالحة الوطنية وهذا ما يؤكده لنا قول البروفيسور دانيال بار تل (Daniel Bar-Tal) "**العدالة لا غنى عنها للمصالحة الوطنية**"(Brounéus, 2003, pp 29-30) ، لأنه من خلالها يتم جبر المعاناة والأضرار الناجمة عن الجريمة (بن نصيب، 2014، ص 362).

لكن هناك طرح آخر يقول بأن "العدالة لا تكون دائما ممكنة في مجتمع يمر بمرحلة انتقالية"، مثال على ذلك في تيمور الشرقية تم المزج ما بين العدالة التصالحية والقضائية لكشف الحقيقة وتحقيق المصالحة الوطنية (Stahn, 2001).

الفرع الثاني: مستويات المصالحة الوطنية(Brounéus, 2003, pp 30-33).

من هم الفاعلون في المصالحة الوطنية؟ ماهي مستويات المصالحة الوطنية؟ ما هي الطرق الواجب اتباعها لتحقيق المصالحة الوطنية؟ في هذا الجزء سنحاول إلقاء نظرة على أهم العناصر الرئيسية في المصالحة الوطنية من خلال الاجابة على هذه الأسئلة.

ولفهم جيدا من هم **الفواعل أو الجهات الفاعلة في المصالحة الوطنية سنتطرق إلى** ذكر **مستويات المصالحة الوطنية وفي ضمنها سنحاول الإشارة إلى الطرق أو المناهج المتبعة في كل مستوى من قبل الفواعل المعنية بها.**

في مسألة من هو الذي يقوم بالمصالحة الوطنية وأين يحدث هذا. وجدنا العديد من وجهات النظر، فكل مفكر يحددها من وجهة نظره ومن زاوية معينة أو يستنتجها من تجربة معينة، لكن على رغم من هاته الاختلافات حدد لنا جون بول ليدراخ (John Paul Lederach) تصنيفا شاملا يمكن الاعتماد عليه في فهم عملية المصالحة. وبناء على تصنيف جون بول ليدراخ(John Paul Lederach) أثناء بناء السلام، ستظهر عملية المصالحة الوطنية من المستويات الثلاثة التالية: المستوى الأعلى، والمستوى المتوسط، والأخير المستوى الشعبي (Lederach, 1997, pp 37-61)

أولا: أفضل مستوى أو المستوى الأعلى–Top-Level:

يمكن أن نعتبر قادة السلم **البارزون والمحترمين للسلام** (على سبيل المثال نيلسون مانديلا والدالاي لاما) والساسة وصناع القرار والزعماء الدينيين ...، من الجهات الفاعلة في المصالحة الوطنية على المستوى الأعلى.

بحيث يظهر السلم والمصالحة الوطنية من خلال خطابهم وسلوكهم، ويصبحون قدوة هامة لتغيير المواقف والسلوك لدى السكان. وبذلك تتأثر مواقف وسلوك الشعب بشكل كبير بالأشخاص التي من حولهم مثال تأثرهم بشخص معين يجعلهم يعتنون به ويحترمونه ويرغبون في أن يقلدوه. باختصار تام إذا كان الشخص محترم ومسالم فإن خطاباته تكون محترمة وتهدف إلى تعزيز المصالحة الوطنية والعكس صحيح شخص عدائي عدواني خطاباته تكون دائما تميل إلى العنف والنزاع.

يمكن النظر إلى **المحاكم الجنائية الدولية والمحلية** من خلال الأدوار التي تقوم بها على أنها أفضل الآليات التي تعزز عملية المصالحة الوطنية ولذلك تصنف في أعلى مستوى من مستويات المصالحة الوطنية. وذلك راجع لكونها غالبا ما تكون مدعومة من قبل الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات أو الحكومات وبالتالي، فإننا نعتبرها "مستوى أعلى" –تأثيرات من أعلى إلى أسفل.

كما تبرز كذلك أهمية هذه المحاكم في كونها تضمن العدالة والمحاسبة، وتقوم بمعاقبة المجرمين على الجرائم التي قامو بها،....ولهذا تعتبر من الناحية النظرية والممارستية طريقة أو آلية مهمة لنجاح المصالحة الوطنية من أجل الحفاظ على السلام.

ومن أبرز هذه المحاكم المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 جويلية 2002 وظيفتها محاكمة الأفراد (بغض النظر عن البلد أو النزاع) على جرائمهم مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. والهدف هو "تأمين الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. . . مكافحة الإفلات من العقاب. . . والتضالمن أجل السلام والعدالة وحقوق الإنسان في حالات النزاع المنتشرة حاليا في العالم. بالإضافة إلى ذلك تدريب القادة رفيعي المستوى، على سبيل المثال السياسيين وصناع القرار الزعماء الدينيين وغيرهم، فضلا عن الموظفين القانونيين، فيما يتعلق بالعنف الجماعي والصدمة النفسية كون مواقفهم وسلوكاتهم سوف تعكس المعاناة وصدمات الماضي في العمل الوطني من أجل السلام (المساعدة المقدمة، القوانين، إلخ) وبالتالي يكون لها تأثير "من أعلى لأسفل" على إعادة تأهيل السكان وتحقيق المصالحة الوطنية (Lederach, 1997, p. 45).

ثانيا: المدى المتوسط Middle-Range (Lederach, 1997, p. 48)**:**

يمكن النظر إلى المبادرات المتوسطة المدى من أجل المصالحة الوطنية على أنها مشاريع قصيرة المدى توضع لمعالجة قضايا على المدى القصير.

وحسب **بول ليدراك** يجب أن يكون لديك أسلوب "وسطى"، مابين الجهات الفاعلة وأساليب التأثير في المواقف والسلوك في كل من صانعي القرار من المستوى الأعلى والمجتمع الشعبي لأنها قريبة من كل الدوائر الانتخابية المؤثرة في عملية المصالحة الوطنية. "

الجهات الفاعلة متوسطة المستوى ... غالبا ما تلعب دور وساطة مهمة بين الشعب الوطني والسياسة المحلية ". بحيث تتمثل هذه الجهات على سبيل المثال في **قادة الممثلين من مختلف المنظمات، جماعات المجتمع المدني، والجماعات الدينية، والممثلين الرئيسيين، الموظفين الطبيين**

والنفسيين العاملين مع الضحايا والناجين، ووسائل الإعلام. وحلقات عمل حل المشكلات مع قادة متوسطي المستوى هي أمر نموذجي وطريقة متوسطة المدى لتعزيز السلام المستدام.

تلعب **وسائل الإعلام** دورًا مهمًا بشكل استثنائي في التأثير على كليهما القاعدة الشعبية والجهات الفاعلة على مستوى عال، ويمكن اعتبارها طريقة فعالة لتحقيق المصالحة الوطنية متوسطة المدى.

داخل وسائل الإعلام يحمل **الراديو** موقع فريد "radio" بحيث لا يزال واحدة من أقوى الوسائل في الدول التي يكون فيها الكثير من السكان أميين أو أجهزة تلفزيون لديها نادرة، وهذه هي الوسيلة الرئيسية للوصول إلى الجمهور ونشر الأخبار والمعلومات التي يمكن أن تؤثر على الناس، إيجاباً أو سلباً. على نحو متزايد كل المنظمات والمجموعات الإعلامية تعترف بإمكانيات وسائل الإعلام كممثل وكطريقة فعالة في منع النزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية والحديث هنا عن وسائل **الإعلام السلمية** (إعلام السلام) على النقيض من وسائل الإعلام التي تكرس الكراهية (التي كانت تستخدم في ألمانيا النازية، وكذلك قبل وأثناء الإبادة الجماعية في رواندا، "راديو ميل كولين"، والتطهير العرقي في يوغوسلافيا السابقة) (Van de Veen, 1999, p. 250).

علاوة على ذلك ينطوي إعلام السلام على أخذ دور نشط وواعٍ في الترويج للسلام والتسامح من خلال موازنة التحيزات السابقة مع الحقائق، والتحقق منها وتحقيق العدالة.

لجان الحقيقة هي الأخرى تصنف ضمن الطرق متوسطة المدى مهمة للمصالحة الوطنية. إنها تؤثر على السياسة من أعلى المستويات وتشرك السكان، على أمل تعزيز المصالحة الوطنية على كلا المستويين.

تُعرّف بريسيلا هاينر (PriscillaHayner) لجان الحقيقة على أنها لجان تمتلك الخصائص الأربعة التالية(Hayner, 2001, p. 14):

- تركز لجان الحقيقة على الماضي.
- لجان الحقيقة تحقق في نمط الانتهاكات على مدى فترة الوقت، وليس حدث معين.
- لجنة الحقيقة هي هيئة مؤقتة تكمل عملها مع تقرير رسمي.
- يتم التصديق على لجان الحقيقة رسميًا لضمان سهولة الوصول إللى المعلومات وتوصيات التقرير الختامي تؤخذ على محمل الجد.

علاوة على ذلك، تقوم لجان الحقيقة بالتحقيق في الأحداث الأخيرة، وفي معظم الأحيان في نقطة التحول السياسي. لجنة الحقيقة ليست هيئة قضائية، لإنها لا تصدر العقوبة. "... لقد تطورت تدريجيا لجان إلى آلية مساندة للعدالة، وليس لاستبدال النيابة الوطنية أو الدولية، "وهذا ما يؤكدهلنا قول ستاهن (Stahn): واجب لجنة الحقيقة هو التحقيق والتعرف على الحقيقة وإضافة العدالة عن طريق إنشاء حساب ووثيقة مقبولة رسميا. لهذا يشير الكثير من العلماء والممارسون إلى أن المبادرات متوسطة المستوى هي الأكثر أهمية بالنسبة لبناء السلام والمصالحة الوطنية. ومع ذلك، مبادرات متوسطة المدى بشكل عام"لا تجتذب عادة تمويلاً كبيراً." (Lederach, 1997, p. 92) ولذلك يقترح هذا التقرير تكثيف الدعم للمشاريع الإعلامية التي تعزز السلام والمصالحة.

ثالثا: المستوى الشعبي أو الشعبية– Grassroots (Brounéus, 2003, pp 37-39):

يتسم مستوى القاعدة الشعبية للمصالحة الوطنية على أنه يتكون من أعداد هائلة من البشر. ولذلك يطلق عليه إسم **مستوى الجذور** فهو أولا وقبل كل شيء مستوى تتمثل الجهات الفاعلة فيه في **سكان البلاد**.

وحسب **بول ليدراك** تتم العملية هنا **وفق نهج "من أسفل إلى أعلى"** للمصالحة، وهذا يتم من خلال تعزيز وتمكينالجهات الفاعلة المحلية في المشاركة في عملية بناءالسلام، ووضع الأسس الفعلية للمصالحة الوطنية.

في جميع المجتمعات هناك طرق للتعامل معالنزاع دون عنف، هناك الطرق الثقافية للمصالحة الوطنية التي لا بد من وضعها موضع التنفيذ، إذا كان ذلك ممكنا خلال النزاع ولكن إن لم يكن، على الأقل بعده.

في الصومال، على سبيل المثال، تتمتع **النساء** بقدرات هامة لبناء الجسور والروابط الدموية، بحيث تنتمي المرأة لعشيرة والدها ولكن أطفالها ينتمون إليهاعشيرة الزوج، وبالتالي تخلق رابطة بين العشائر وهذه العشائر كانت تستخدم "في القديم كآليةلتعزيز عملية المصالحة الوطنية ".

علاوة على ذلك لنجاح المصالحة الوطنية على مستوى القاعدة الشعبية يجب تحديد ودعم الطرق المحلية للمصالحة الوطنية على سبيل المثال، كونها تساعد على تسهيل اجتماعات القادة من مختلف جوانب المستوى الشعبي لمناقشة العمليات التقليدية للمصالحة الوطنية، أو دعم المبادرات

العملية المحلية التي تشجع الضحايا والجناة على أن يجتمعون في مشاريع مشتركة، على سبيل المثال بناء مدرسة أوالمستشفى من أجل رفع مستوى الرفاهية المجتمعية المحلية.

عمال الإغاثة أيضا يمكن إدراجهم في هذا المستوى كفواعل تساعد في نجاح المصالحة الوطنية، حيث قبل إرسالهم إلى مناطق النزاع، يجب تدريبهم على الفهم الجيد للنزاع المحدد، الآثار المترتبة على النزاع المسلح على الناس (الصدمة النفسية)، كيف يمكن لعمال الإغاثة أن يتفاعلوا مع الأحداث الصعبة، كيفية التعامل مع المصالحة الوطنية باعتبارها عملية نحو سلام مستدام. هذا مهم ليس فقط للفرد عامل إغاثة لكن سيكون له تأثير أيضا على الأشخاص الذين يقابلونهم – ويمكن بالتالي تعزيز أو منع المصالحة الوطنية.

وأخيرا يمكن أن نجمل الجهات الفاعلة في مجال تعزيز المصالحة الوطنية في الشكل الآتي:

شكل رقم5: مخطط مستويات وفواعل المصالحة الوطنية.

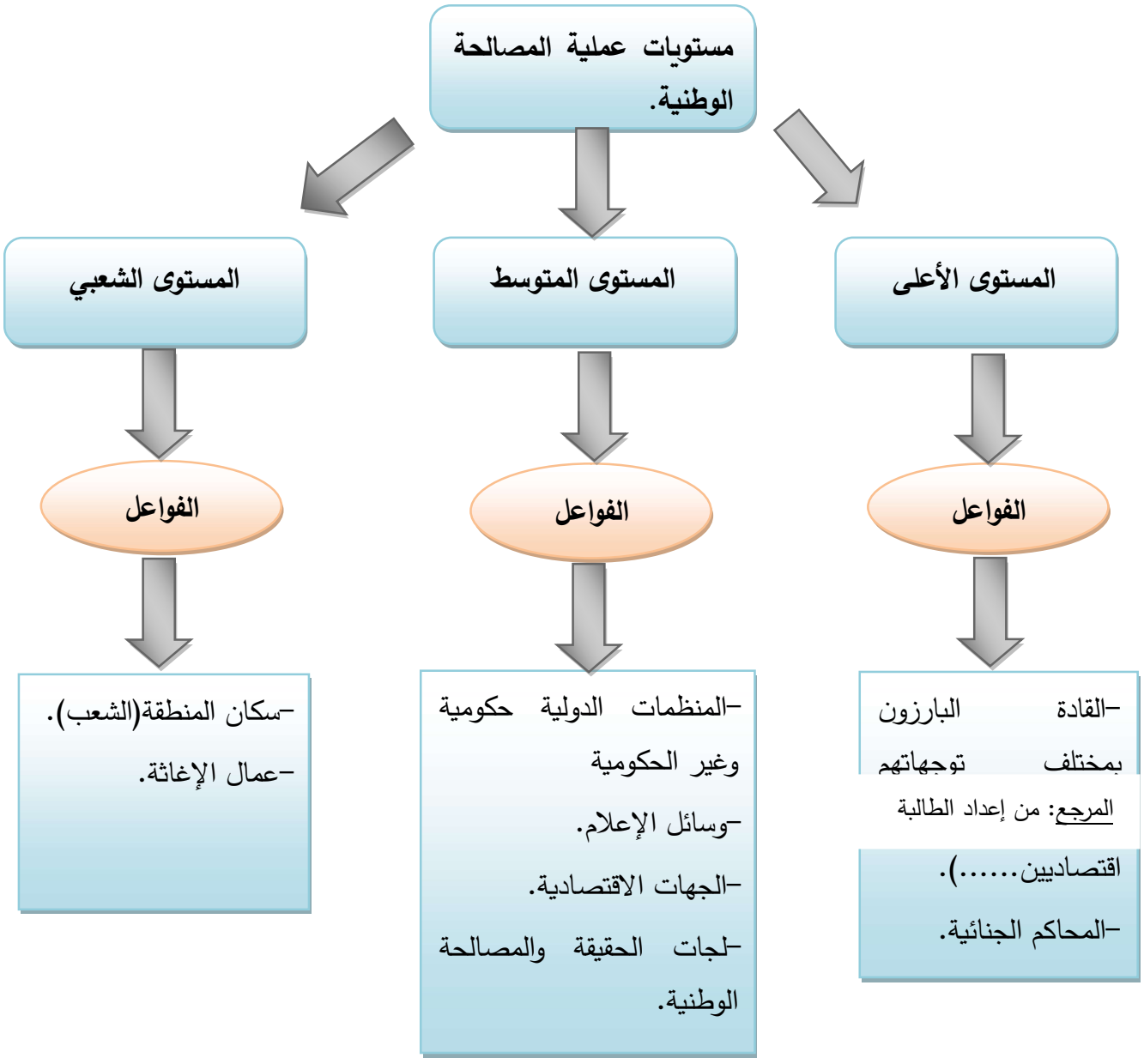

المرجع: من إعداد الطالبة

7.2.1. التفسير النظري لعملية المصالحة الوطنية.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على التفسير النظري لعملية المصالحة الوطنية مركزين في ذلك على الأطر الحديثة المفسرة لعملية حل وبناء النزاعات مثل الأفكار التي جاء بها **يوهان غالتونغ**، ومعرفة كيف استطاعت هذه الأطر تفاوت الطرح التقليدي الذي ركزت عليه نظريات حل النزاعات مثل: (نظرية اللعبة، النظرية الواقعية، البنائية ....) في تفسيرها للظواهر والنزاعات سواء كانت إثنية أو دولية.

- **الأطر الحديثة المفسرة لعملية المصالحة الوطنية (رؤية يوهان غالتونغ لعملية المصالحة الوطنية).**

بحسب وجهة نظر يوهان غالتونغ (Galtung, Johan)، إن إرساء أسس المصالحة له عدة مراحل بحيث يمكن تحديد هذه المراحل فيمايلي:

- رسم خريطة كيفية تطور النزاع.
- تحديد الأطراف التي لها مصلحة في النتيجة.
- الاستفسار عن أهداف كل طرف.
- توضيح القضايا (هذه غالبًا أهداف متضاربة).

يوهان غالتونغ (Galtung Johan) (الأستاذ النرويجي لدراسات السلام)، يقدم قائمة من إثنى عشر منهجًا للمصالحة الوطنية يمكن استخدامها بشكل فردي أو جماعي، اعتمادًا على الظروف *A* (*Menu of Approaches for Reconciliation*, s.d.). يركز على تمكين العاملين في مجال السلام للمساعدة في تحقيق المصالحة بين الأطراف المتنازعة. في بعض الأحيان، تساعد مراجعة قائمة الخيارات هذه الأشخاص على الارتقاء فوق وجهات نظرهم المحدودة واكتشاف طريقة للخروج من النزاع. فقد حذر **يوهان غالتونغ** (Johan Galtung) من أن استخدام طريقة واحدة فقط لا يكفي للتعامل مع تعقيدات **مواقف ما بعد العنف**. بدلاً من ذلك، يجب تصميم مجموعة من الأساليب لكل حالة معينة. وتتلخص المناهج المختلفة للمصالحة الوطنية على النحو التالي (Galtung, 1998, pp. 64-91):

- **إلقاء اللوم على البنية أو الثقافة** :X و Y حسب يوهان غالتونغ (Galtung, Johan) هي أطراف النزاع وبالتالي هم اللذين يحددان الهيكل أو النظام الأساسي الذي حفز على النزاع ويوحدان القوى ضد المشكلة المشتركة.

- **الرد:** أضر X بـ Y، كان X مدركًا لذنبه و Y مدرك للصدمة، إذا يقدم X التعويض لـY . والتعويض أحيانًا يكون عن طريق العلاقة المباشرة، وأحيانًا تمر من خلال مؤسسة أو منظمة مثل شركة التأمين. هذا المنهج لا يعمل إلا عندما يكون الضرر قابلاً للعكس أو عندما تكون لفتة رمزية مقبولة.
- **الاعتذار والمغفرة:** X أضر بـ Y ، يدرك X ذنبه وY مدرك للضرر. كلاهما مصدوم. يأتيX إلى Y مقدمًا اعتذارًا صادقًا عن الضرر، ويقبل Y الاعتذار. هذا تحول مزدوج، وهنا يتنازل كلا الطرفين عن الماضي. ومع ذلك، فإنه لا يحل بالضرورة سبب النزاع. عندما يكون البديل الوحيد هو الانتقام اللانهائي، يأتي الطرفان في بعض الأحيان إلى الصحوة ويصبحان مستعدين لاتخاذ هذه الخطوات.
- **التوبة:** في المنهج الديني، يخضع X للكاهن نهائيا، ويعترف بخطئه، ويقدم أعمال التوبة، ويبرأ من الذنب. لكن هذا المنهج محدود لأنه قد لا يغير سلوك X أو يحفزه على تقديم الاعتذار أو التعويض لـY .
- **العملية القضائية:** تشمل النسخة العلمانية للتوبة المثول أمام المحكمة والحكم والعقاب، والإفراج. ومرة أخرى، قد لا يغير هذا سلوك X أو يحفزه على تقديم الاعتذار أو التعويض لـ Y.
- **الكرامة:** وفقًا لوجهة النظر هذه، تعد جميع الإجراءات جزءًا من سلاسل الأسباب المتفاعلة، لذلك هناك دائمًا مسؤولية مشتركة عن النزاع. من خلال التأمل، يحاول المشاركون في النزاع السيطرة على القوى الموجودة داخل أنفسهم. خارجياً، يتحول النزاع من خلال حوار مائدة مستديرة بين جميع المشاركين. يمكن أن يكون هذا المنهج نقطة انطلاق ممتازة، بمنظوره الشمولي وحياده وجاذبيته للحوار.
- **لجنة الحقيقة:** تصف جميع أطراف النزاع الوضع بتفصيل كبير، وتصحيح جميع الحقائق، وإنشاء علاقات السبب والنتيجة. يعتمد هذا المنهج على النظرية القائلة: **بأنه عندما نفهم الناس جيدًا، يمكننا أن نجد القلب لنسامحهم. يمكن وضع كتاب فارغ في مكان مركزي، مع دعوة الجميع للمساهمة في الذاكرة الجماعية عن طريق الكتابة في الكتاب.** عندما يتم الكشف عن أفعال X السيئة، فقد يخجل من إجراء تغييرات. من المفيد أيضًا استكشاف ما يمكن أن يحدث إذا اتخذ الأشخاص قرارات أخرى، وكيفية تجنب نفس الموقف في المستقبل.

- **إعادة التشريع:** تشارك جميع الأطراف في إحياء التجربة الذاتية للنزاع، ولكن دون أي عنف. بعد ذلك، قد تتبادل الأطراف الأدوار من أجل الحصول على نظرة ثاقبة لوجهات النظر الأخرى. والهدف هو الوصول إلى فهم أعمق وأكثر عاطفية. عندما تكون المشاهد مؤلمة للغاية، قد يتم استدعاء أشخاص آخرين للوقوف بجانب المشاركين الحقيقيين. وفي بعض الأحيان، يساعد هذا الأشخاص على فهم بالضبط كيف بدأت الأمور تسوء.
- **الحزن المشترك:** يرتدي الأشخاص من الأطراف المتعارضة ملابس حداد ويجلسون معًا في مجموعات من 10 إلى 20 شخصًا للحزن على الخسائر، ومناقشة كيفية تجنب النزاع معًا، واستكشاف الأفكار حول كيفية تجنب الصراع في المستقبل، والعثور على أعمال السلام التي يمكنهم التعرف والتفصيل. **ينصب التركيز على الشفاء من خلال الحزن المشترك،** وليس من خلال البر الذاتي أو الحكم.
- **إعادة الإعمار المشترك:** بعد الحرب، يمكن للجنود الذين دمروا كل ما في طريقهم العودة لزرع المحاصيل **وإعادة بناء الأرض.** يمكن للمدنيين من كلا الجانبين الذين لم يكونوا مقاتلين المساعدة **في إعادة البناء.** إذا كان هناك العديد من الأطراف في النزاع، فيمكن تشجيع ممثلين من كل طرف على المشاركة في إعادة الإعمار وهذا يمكن أن يأخذ جوانب إعادة التشريع.
- **الحل المشترك للنزاع:** يحاول الدبلوماسيون والسياسيون والعسكريون إلى حد ما القيام بذلك. إنه يساعد على التفكير في الماضي (ما الخطأ الذي حدث، وما كان يمكن فعله بدلاً من ذلك) وتصور المستقبل **(ماذا سيحدث إذا لم يتم تحقيق سلام مستدام، وكيف سيبدو السلام المستدام).**
- **Ho'o ponopono :** هذا مصطلح هاواي لعملية يمكن العثور عليها في مختلف الثقافات التقليدية. عادة، يدمج (ho'o ponopono) العديد من الأساليب المذكورة أعلاه للمصالحة الوطنية. إن أحد الأطراف الذي لديه رغبة صادقة في إيجاد حل جيد يدعو جميع المشاركين في تطوير النزاع للحضور إلى تجمع. قد يحضر الأقارب والجيران أيضًا، ولكن العدد الأقصى العملي في المجموعة هو حوالي 20. ويترأس الإجتماع شخص حكيم ومحترم غير مشارك في النزاع. يتم تشجيع كل شخص على تقديم نسخته أو نسختها من سبب النزاع، وكيف تطورت

الأشياء، وما يجب فعله. يُمنح الجاني فرصة لشرح أسبابه، والتي يمكن قبولها حتى لو كانت الإجراءات غير مقبولة. والآخرون مدعوون لتوضيح كيف ساهمت أفعالهم أو تقاعسهم في الظروف. يتم تقديم الإعتذار وقبوله، وطلب الصفح ومنحه. ويوافق الجاني على إجراء تعديلات بطريقة ما. يلتزم الآخرون بتحسين الظروف لضمان عدم تكرار النزاع. في النهاية، يتم كتابة الحساب بطريقة مقبولة لجميع الحاضرين، ويتم حرق الورقة، مما يرمز إلى نهاية الموقف. قد يتم إقامة وليمة للاحتفال بحل النزاع (Galtung, 1998, pp. 64-91). وهذا ما سيوضحه لنا فيما بعد النموذج الذي اعتمدت عليه دولة رواندا في حل النزاع داخلها بطريقة تضمن تحقيق السلام الدائم والإيجابي من خلال محاكم الغاكاكا التي سنتطرق إليها في الفصول القادمة بالتفصيل.

بالإضافة إلى ذلك قام (Galtung, Johan) بتقديم شرح لنا، كيفية ارتباط الطرق الإثني عشر بالخطوتين الأوليين لحل النزاع الإصلاحي (*A Menu of Approaches for Reconciliation*, s.d.) :

الخطوة الأولى **(التفكير وإعادة التوجيه)** والخطوة الثانية **(الانعكاس والاسترداد)**.

- إلقاء اللوم على الهيكل أو الثقافة – الخطوة الأولى.
- الرد – الخطوة الثانية.
- الاعتذار والتسامح – الخطوة الثانية.
- التوبة – الخطوتين الأولى والثانية.
- العملية القضائية – الخطوتين الأولى والثانية.
- الكرمة – الخطوة 1
- لجنة الحقيقة – الخطوة الأولى.
- إعادة التشريع – الخطوة الثانية.
- الحزن المشترك – الخطوة الأولى.
- إعادة بناء المفاصل – الخطوة الثانية.
- حل النزاع المشترك – الخطوة الأولى.
- Ho'o ponopono - الخطوتين الأولى والثانية.

من الصعب التنبؤ بأي منهج أو من المرجح أن يؤدي إلى المصالحة الوطنية في أي موقف معين. التحدي الذي يواجه عامل السلام هو اكتساب فهم عميق للناس والظروف وإقناع الناس بتجربة

المنهج. **"المصالحة الوطنية هي موضوع ذو جذور نفسية واجتماعية ولاهوتية وفلسفية وإنسانية عميقة – ولا أحد يعرف حقًا كيف يفعل ذلك." كما توصل غالتونغ إلى المعادلة التالية التي تبسط لنا عملية المصالحة الوطنية: مقدمة المصالحة = اختتام (إغلاق)+ شفاء. حيث يقصد من هذه المعادلة أن إغلاق يعني عدم إعادة فتح الأعمال العدائية، وتضميد الجراح بمعنى إعادة التأهيل** (Galtung, 1998, pp. 64-91).

هذا هو استنتاج (Galtung, Johan). ويستشهد ببعض النجاحات الملحوظة التي تحققت من خلال الخروج برؤية مقنعة تتجاوز الظروف وتمكن الأطراف من الارتقاء فوق نزاعهم. على سبيل المثال، تم حل عقود من الحروب الحدودية بين الإكوادور وبيرو عندما اقترح تحويل الأراضي المتنازع عليها إلى حديقة طبيعية ثنائية القومية، تدار بشكل مشترك من قبل كلا البلدين.

بالإضافة إلى الطرح الذي تبناه (Galtung, Johan)، هناك طرح نظري آخر يمكن الاعتماد عليه في التفسير النظري لعملية المصالحة الوطنية، والذي هو موضح في الشكل التالي:

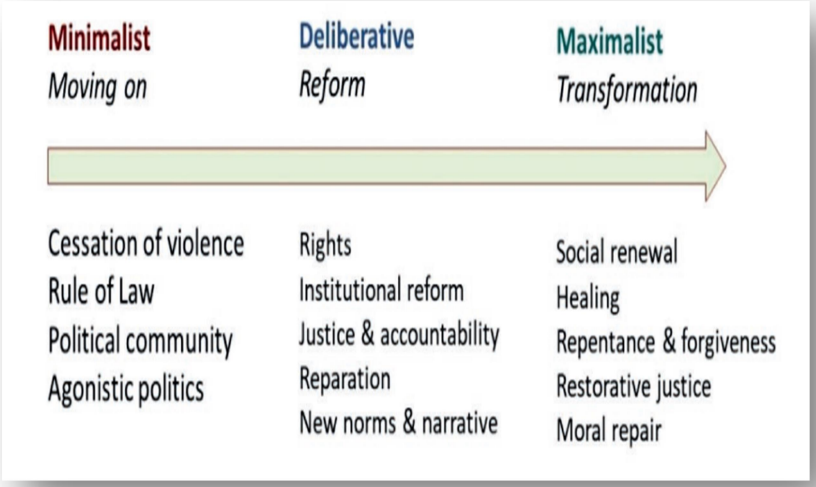

المرجع: (Keyes, 2019, p. 6).

حيث المقصود من هذا الشكل هو:

- يُعنى **المنهج البسيط** بتهيئة الظروف الأساسية التي يمكن فيها السعي لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال الوسائل السياسية بدلاً من الوسائل العنيفة. إنه يرفض بعض الافتراضات المعيارية حول المصالحة الوطنية كعملية تحويلية، لصالح خلق سياسات محايدة جديدة يتم من خلالها تسوية الاختلافات (Keyes, 2019, p. 6).

- في **الطرف الأقصى** من الطيف أو السلسلة، الهدف هو تحويل الأفراد والمجتمع من خلال التصالح مع التاريخ والاستراتيجيات النفسية والاجتماعية والسردية لإصلاح الضرر الذي يلحق بالأفراد والمجتمع الأوسع. في حين أن هذا المجال قد أنتج مؤلفات ضخمة (هناك مئات النصوص حول موضوع التسامح، على سبيل المثال)، وبالتالي فمن الصعب الإشارة إلى مشاريع قصوى ناجحة ذات نطاق وتأثير كبير. وكما نعلم تشغل آليات العدالة الانتقالية، مثل لجان الحقيقة والمحاكم الخاصة والتعويضات والإصلاح المؤسسي (مثل الأنظمة العسكرية أو القضائية) أرضية وسطية "تداولية" (Keyes, 2019, p. 6).

يوضح هذان النموذجان ليس فقط اتساع تباين وجهات النظر حول المصالحة الوطنية ولكن أيضًا النطاق الواسع من الإجراءات التي قد تنطوي عليها. كما يشيرون إلى الطبيعة المزدوجة للمفهوم الذي يشمل كلاً من الهدف والرحلة نحوه (Keyes, 2019, p. 7) . **وبالتالي، يرى بعض الكتاب المصالحة الوطنية على أنها حالة نهائية مرغوبة**" الاعتراف والقبول المتبادل يستثمر المصالح والأهداف في تطوير العلاقات السلمية، والثقة المتبادلة، والمواقف الإيجابية، بالإضافة إلى الحساسية ومراعاة احتياجات ومصالح الطرف الآخر."

في مقابل ذلك يتحدث آخرون عن المصالحة الوطنية كسلسلة من الإجراءات لإبعاد المجتمع عن العنف والانقسام التاريخي: أي اعتبارها "عمليات ديناميكية تكيفية تهدف إلى البناء والشفاء".

وبالنسبة للآخرين **هي "حل توازن"** يهتم بالحفاظ على أو إعادة نظام اجتماعي متوازن. ومن هذه الزاوية، تظهر المصالحة الوطنية كشكل من أشكال الحلول البديلة للنزاع، مدفوعة بالحاجة إلى استعادة المجتمع بدلاً من الدفاع عن الحقوق الفردية. وهنا يلاحظ علماء الأنثروبولوجيا أن بعض المجتمعات التقليدية والتقاليد الدينية لديها طقوس وآليات اجتماعية تعمل بهذه الطريقة (مثل رواندا ...). وبالتالي غالبًا ما تتعارض وجهة النظر هذه مع الأولوية التي يعطيها الآخرون لتأمين حقوق الإنسان ومساءلة المنتهكين في حالات ما بعد النزاع (Keyes, 2019, p. 6).

شكل رقم 6: التفسير النظري لعملية المصالحة

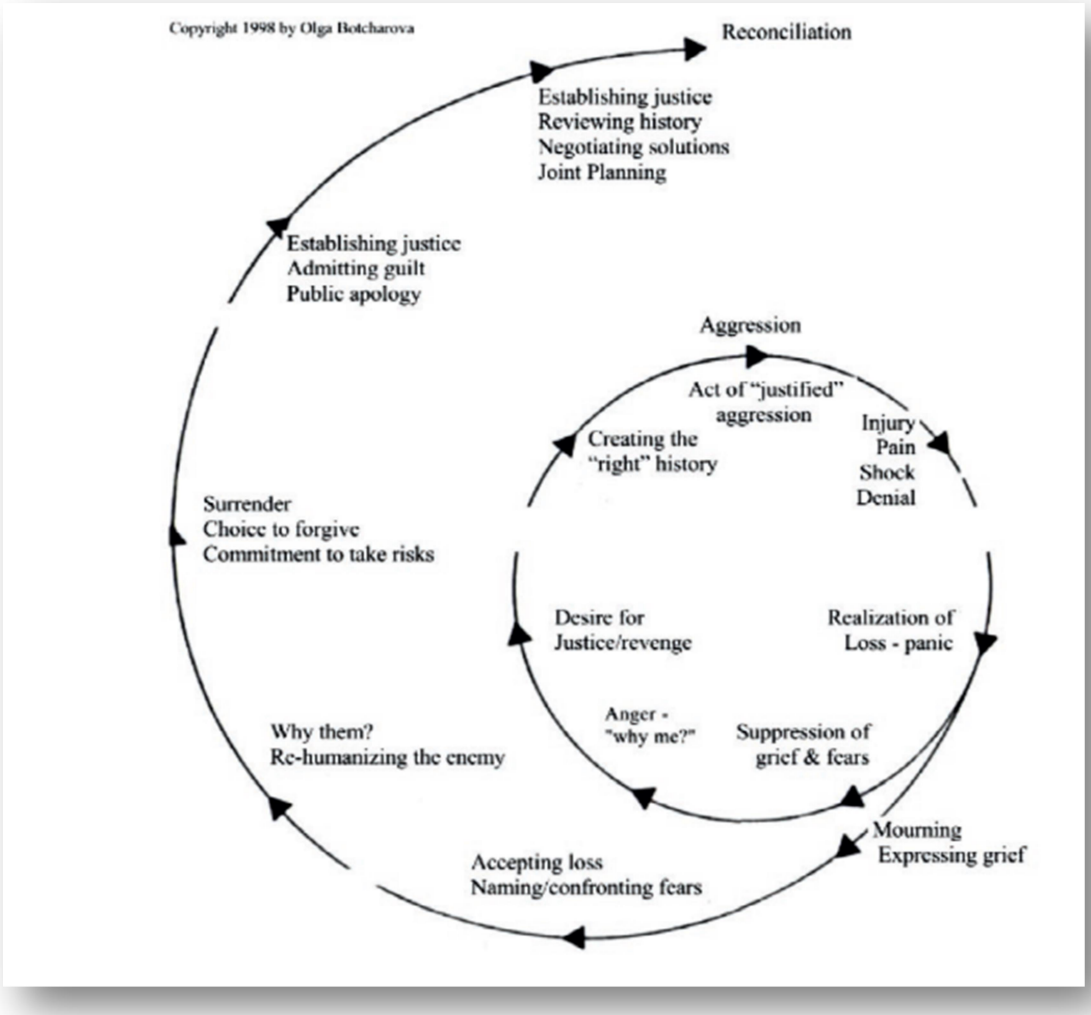

المرجع: (Keyes, 2019, p. 13).

إذا ومن خلال كل ما سبق يكمن القول أنّ المصالحة الوطنية من أهم عمليات حل النزاع، كونها تهدف إلى القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وتحويل علاقات الأطراف المتنازعة من خلال القضاء على العنف والكراهية وتجسيد بذلهما التسامح والمغفرة. وهي عملية التصدي لإرث العنف في الماضي وإعادة بناء العلاقات التي كرست بطريقة بناءة وإيجابية، عن طريق الاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي وتغيير المواقف والسلوكات المدمرة إلى علاقات بناءة لخلق سلام مستدام، وبذلك تكون المصالحة الوطنية هي العملية المثلى لفعل ذلك. وبالتالي القضاء بشكل نهائي على النزاع وتحقيق السلام الإيجابي.

شكل رقم 7: *الدور الذي تقوم به عملية المصالحة الوطنية في حل النزاع*

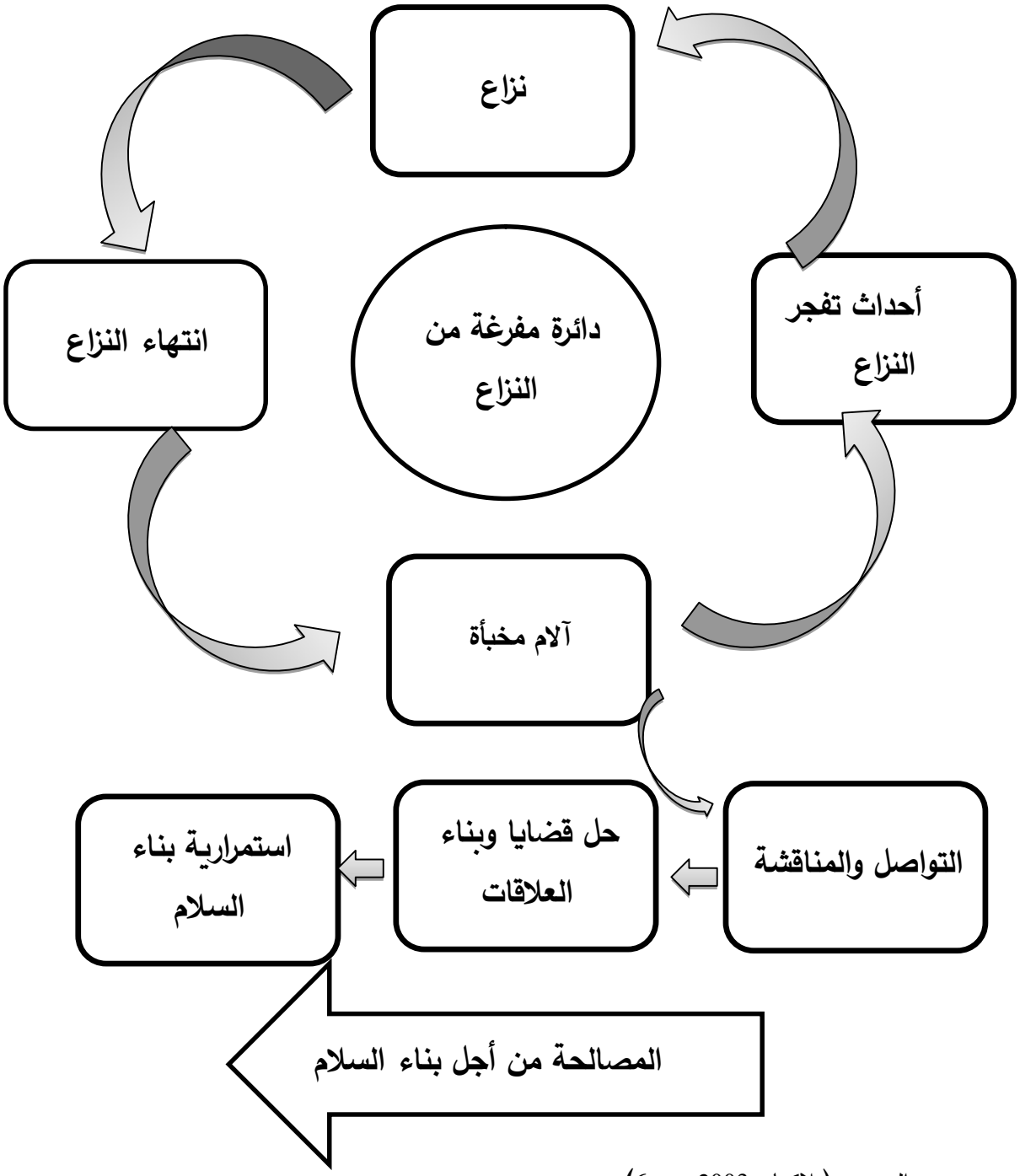

المرجع: (بلاكمان،2003، ص6)

3.1. العلاقة مابين عملية المصالحة الوطنية وحل النزاع.

تشغل مواضيع تحليل النزاعات الدولية وحلها حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والممارسين في هذا المجال، بمختلف اتجاهاتهم ومدارسهم، من أجل تطوير أدوات نظرية مهمة لتحليل النزاعات وتقديم اقتراحات في شكل فرضيات وعمليات لبناء السلم والأمن الدوليين.

وتعد المصالحة الوطنية أحد أهم هذه الطرق التي تهدف إلى التوصل إلى حل إيجابي ودائم للنزاعات سواء كانت داخلية أو دولية، ولذلك سنحاول في هذا العنصر إبراز العلاقة الموجودة مابين المصالحة الوطنية وحل النزاع.

من خلال دراستنا تبين لنا أنه لفهم جيدا العلاقة الموجودة بين العمليتين لابد من معرفة مفهوم تحويل النزاع، فما المقصود بهذه العملية؟ وما الفرق بينه وبين المصالحة الوطنية وحل النزاع؟ وهل تحويل النزاع هونفسه الحل أم لا؟

كل هاته الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال التطرق أولا إلى مفهوم تحويل النزاع ومحاولة فهمه، فكما رأينا سابقا المصالحة الوطنية تعتبر جزء من التحويل، ولذلك لابد من المرور بمفهوم تحويل النزاع، وماهي أهم المراحل التي مربها تطور هذا المفهوم، بالإضافةإلى ذلك التطرق إلى أهداف وأهمية هذه العملية، علاوة على ذلك نتطرق إلى العلاقة مابين المصالحة الوطنية وتحويل النزاع لنصل في الأخير إلى استنتاجات مهمة تفيدنا في معرفة وفهم العلاقة الموجودة مابين المفاهيم الأساسية المتمثلة كما ذكرت سابقا في مفهوم المصالحة الوطنية وحل النزاعات.

- **المصالحة الوطنية كآلية لتحويل النزاع .**

1.3.1. مفهوم تحويل النزاع (Conflict Transformation)

الفرع الأول: تعريف تحويل النزاع.

تجادل هذه العملية بأن النزاع إما أن يكون تفاعلا بناءا أو تفاعلا هداما، وذلك حسب الطريقة التي يتم من خلالها التعامل مع النزاع، أو الطريقة التي يتم من خلالها العمل على تحويل النزاع.

وينظر إلى النزاعات حسب هذه العملية، على أنها تفاعل للطاقات، ويتم التركيز على الإدراكات المختلفة والسياق الاجتماعي والثقافي الذي تبنى فيه الحقيقة. ويسعى التحويل البناء للنزاع إلى تقوية الفاعلين ودعم التعارف والاهتمام المتبادل بينهم (مايسون وريتشارد، د.ت، ص 2).

لقد اقترح نهج أو عملية تحويل النزاع لأول مرة من قبل جون بول ليدراك (John Paul Lederach) ، كبديل للمنظور التقليدي لحل النزاعات، وذلك من خلال إبراز الاختلافات الموجودة بين المصطلحين، حيث اعتبر أن حل النزاعات هي عملية تهدف إلى إنهاء النزاعات الغير مرغوب فيها في فترة زمنية قصيرة نسبيا (Nguyen Vo, 2008)، على العكس منه فإن تحويل النزاع هي عملية

تهدف للقضاء على الأسباب العميقة والجذرية للنزاع في إطار زمني طويل، مع التركيز ليس فقط على محتوى ومضمون النزاع وإنما التركيز على مضمون السياق والعلاقة ما بين الأطراف المتنازعة.

وقد اقترح جون بول ليدراك (John Paul Lederach) تعريف لتحويل النزاع بحيث عرفها على أنها: **عملية تهدف إلى تحويل النزاع إلى التصور والاستجابة إلى تراجع وتدفق النزاع الاجتماعي من خلال إعطاء فرص للحياة وخلق عمليات التغيير البناء التي تقلل من العنف وتزيد من العدالة، في التفاعل المباشر والبنى الاجتماعية والرد على مشاكل الحياة الحقيقية في العلاقات الإنسانية، حيث تصور عملية تحويل النزاع على أنها شخص في رحلة، وإذا ما حللناها نجد أنها تتكون من رأس، قلب، يدين وساقين.**

– **الرأس:** ونجد فيه الرئيس وهو يشير إلى العرض النظري للنزاع، أي كيف نفكر، وبالتالي الاستعداد لنهج النزاع، بمعنى أخر مختلف التصورات والمواقف والتوجهات التي تأتي في الذهن من اجل الاستعداد للنزاع أو تحويله(Lederach, s.d.) . وقد تم بناء منظور أو تحويل النزاع على أساسين هما:

1– القدرة على تصور النزاع بشكل إيجابي، واعتباره ظاهرة طبيعية يمكن أن تخلف لنا إمكانات النمو البناءة.

2– الاستعداد للرد بالطرق ولإمكانات لإحداث التغيير الإيجابي.

وعلاوة على ذلك، عملية تحويل النزاع تعتبر النزاع بأنه ديناميكية طبيعية مستمرة في العلاقات الإنسانية، ولذلك يجب الاستفادة منه لإحداث التغيير الإيجابي والبناء.

– **القلب:** وهو الذي يولد النبض الذي يديم الحياة، فالقلب هو مركز الحياة في جسم الإنسان، وهو مكان الإحساس والعواطف والحدس والحياة الروحية، ولذلك لابد من فهم النزاع كمحرك للتغيير البناء وإعطاء فرص جديدة للحياة.

– **الأيدي:** ونحن نشير إلى أيدينا باعتبارها جزء من الجسم قادرة على بناء الأشياء، قادرة على لمس والشعور بالأشياء، مثلا عندما نقول:" التدريب العملي على" فنحن نعني أن أيدينا بالقرب من الممارسة، أي الفعل وبناء الأشياء(Lederach, s.d.).

- **الساقين أو القدمين:** مثل الأيدي الساقين تمثل الأجزاء التي تلمس الأرض، وهي تمثل كل رحلات الطريق، وهذا هونقطة العمل حيث الفكر وضربات القلب تترجم إلى استجابة على أرض الواقع، عملية تحويل النزاع سوف تكون خيالية إذا كا نتغير قادرة على الاستجابة لتحديات الحياة الحقيقية والاحتياجات والحقائق(Lederach, s.d.) .

وقد لجأ جون بول ليدراك (JohnPaul Lederach) إلى هذا المصطلح للتمييز بين الحل والإدارة والتحويل، بحيث اعتبر أن عملية حل النزاع هي عملية تفترض أن النزاع هو عملية قصيرة الأمد ممكن حلها من خلال الوساطة أو باعتماد عمليات أخرى، في حين اعتبر عملية إدارة النزاع هي عملية تنظر إلى النزاعات على أنها عملية طويلة الأجل، والتي غالبا لا يمكن حلها بسرعة، وبالتالي مفهوم الإدارة يتعامل مع الأشخاص كالأشياء المادية التي يمكن توجيهها والتحكم فيها، بالإضافة إلى ذلك هي تشير إلى أن الهدف منها هو الحد أو السيطرة على التقلبات دون السيطرة على المصدر الحقيقي للنزاع، **في حين عملية تحويل النزاع، كما وصفها جون بول ليدراك (Lederach J.Paul) فهي عملية لا تهدف إلى إزالة النزاع وإنما العمل مع الطبيعة الجدلية للنزاع، أي تغيير الأحداث والأشخاص والعلاقات التي خلقت النزاع الأولي، وهكذا فان العلاقة ما بين السبب والنتيجة يذهبان في كلا الاتجاهين** ("Conflict Transformation", 2016).

وبالتالي تحويل النزاع هو المصطلح الذي يصف حدثا طبيعيا، وهو عملية تعتبر النزاع ظاهرة لها عواقب وخيمة ومدمرة ومع ذلك فان العواقب يمكن تعديلها وتحويلها من السلب إلى الإيجاب ("Conflict Transformation", 2016).

إن تحويل النزاع هو عملية تفترض أن النزاع ينجم على مشاكل حقيقية من عدم المساواة واللاعدالة، ويعبر عنها عبر عدة أطر اجتماعية وثقافية واقتصادية، فتحويل النزاع هو أكثر الاستراتيجيات وأبعدها مدى، وهو أيضا أكثرها احتياجا لالتزام طويل المدى، حيث يعمل على إظهار المصادر الاجتماعية والأسباب الواسعة للنزاع،والسعي لتحويل طاقة الحرب السالبة إلى تغيير اجتماعي وسياسي إيجابي (كرار، د.ت).

إن تحويل النزاع عملية تركز على التغيير وتعالج سؤالين هما:

1- ما الأمر الذي يتوجب علينا إيقافه؟

2- وما الذي نأمل في بناءه؟

وترى تحويل النزاع أن المشكلة الحالية هي فرصة محتملة لتحويل العلاقات والنظم التي تشكل العلاقات جزءا منها (*قضايا الصراعات*، د.ت).

إذن ومن خلال هذا الطرح يمكن القول أنّ تحويل النزاع هو عملية يقصد بها تحويل النزاع إلى حوار مبني على أساس تلبية حاجات الأطراف المتصارعة، بحيث يتوجب على تحويل النزاع تنشيط الرؤية وتعميق الاحترام وتسريع الاهتمام بالمصادر الثقافية والاجتماعية للفرد والمجتمع، انطلاقا من داخل المعطيات الموقفية، ولذلك يجب فهم الهدف الطويل المدى من عملية تحويل النزاع، من خلال فهم العناصر التالية:

1- السياق /Context: وهي الخلفية التي كونت النزاع، هل هو: احتلال، عرقيات، جوانب اجتماعية وتاريخية.
2- الحاجات/ Needs: وهو إدراك الحاجات من أجل تحقيق الهوية والثقافة الاجتماعية، الأمن والمشاركة السياسية.
3- القدرة /Capasity: نمط العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الحكومة وإدارة الدولة، إضافة إلى أدوار القوات المسلحة.
4- الفاعلون في حل النزاع/theactors: سواء على مستوى الدولة أو جماعاتالمجتمع المدني.
5- النزاع / Conflict: طبيعة النزاع هل هو إيجابي أمسلبي؟ بناء أم هدام؟(شباخت، د.ت)

فتحويل النزاع هو الوسيلة لمنع نشوب النزاعات الدولية، حيث تبدأ عملية تحليل النزاع من إدراك أن النزاعات العنيفة والحروب داخل أو بين الدول، غالبا ما تحدث ضمن هيكل من التفاعل، والتي يمكن أن تتحول إلى اتجاه أكثر سلمية من خلال خلق فرص جديدة لمناقشة غير عنيفة لمصالحة قضايا الحرمان، بمعنى **أخر تحويل النزاع نحو إصلاح العلاقة بين الأفراد وإصلاح عناصر المحيط، وإصلاح ذات النفس، مما يؤدي إلى التعاون، أي تحويل الإمكانيات والقدرات الإنسانية إلى عملية إيجابية بناءة، وبناء السلام الدائم** (درويش، 2011).

وبالتالي تحويل الثقافة العدائية إلى ثقافة سلام وتعاون وحسب المعجم الأساسي (barghofGlossary on conflict transformation) فإن عملية تحويل النزاع هي عملية معقدة لتغيير بناء للعلاقات والأساليب لضبط الصراعات المعروضة، والأهم من ذلك أنها تتناول البنى التحتية، الثقافية، التي تشجع على قيام النزاعات وكذا الظروف العنيفة السياسية والنزاعات الاجتماعية.

ومصطلح تحويل النزاع يستعمل في أعمال العديد من الشخصيات المؤسسين في السلام ودراسات النزاع أمثال: لويس كريسبورغ (Louis Kriesberg)، آدم كيرل (Adam Curle)، جوهان غالتونغ (Johan Galtung)، كومار روبيزينغ (Kumar Rupesinghe)، رايمو فايرينن(Raimo)Väyrynen)، لكن تم وضع ذلك على وجه التحديد في أعمال ديانا فرانسيز (DianaFrancis) وج .بول ليدراك(J.Paul Lederach)، وعملية تحويل النزاع هي عملية لا تنبع من – أو تهدف إلى بناء نظرية شاملة وعامة،بل هي عملية تختبر وتولد الطروحات النظرية من خلال البحوث الميدانية والتفاعل مع الممارسين. ويمكن القول على الرغم من الاستناد إلى المناهج التجريبية والأساليب النوعية إلاأنه من الناحية النظرية تبقى عملية تحويل النزاع قيمية مدفوعة وموجهة، أي يتم اختياره كمفهوم توجيهي، وهذا لأنه ينظر إلى معظم الأبحاث العميقة والمفاهيم الكلانية من التغييرات البناءة اللازمة لبناء السلام فقط (Austin, 2012, pp 22-26).

وكما ذكرنا سابقا فإن عملية تحويل النزاع هي كلمة شاملة تشير إلى العملية وتعقيد العملية على حد سواء (المبادرات والنشاطات)، التي تبحث عن تغيير متعدد الخصوصيات والمظاهر للنزاعات العنيفة، وينتهي هذا من خلال معالجة الأسباب الجذرية (المترسخة) لنزاع معين طويل الأمد، وهو يعتبر عملية طويلة الأجل يشارك فيها الأشخاص المتورطين في النزاع، لتطوير المعرفة والتفاهم والمهارات. ولتمكينهم من التعايش سلميا وللتغلب على الخوف والتوتر للتعامل مع القوالب النمطية، الإدراك والاهتمامات ومعرفة كيفية اتّخاذ المجتمعات خطوات مهمة ورئيسية فعالة نحو إعادة تحديد العلاقات (Schilling, 2012, p. 248).

وحسب (s.d.) Lederach المقصود بعملية تحويل النزاع هو الفهم الجيد للعلاقة ما بين النزاع والتغيير، وحسبه كل من التغيير والنزاع جزء طبيعي من الحياة البشرية. فالنزاع الحالي مستمر في العلاقات الإنسانية، وهذاالنسيج من العلاقات يتطلب نوعا من التكيف والتغيير، ولفهم جيد الصلة والعلاقة بين النزاع والتغيير، يجب التطرق إلى أربعة أنماط مركزية تعتبر هي الآثار الناتجة عن النزاعات، وهي أهم الأنماط التي يجب إحداث تغيير فيها وتتمثل هذه الأنماط فيما يلي:

1) **البعد الشخصي:** يشير إلى التغييرات الطارئة والمطلوبة بالنسبة للفرد، وهذا يشمل الجوانب المعرفية والعاطفية والحسية والروحية من التجربة الإنسانية على مدى النزاع من منظور وصفي، ويشير التحول إلى تصغير الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي وتحقيق أقصى قدر من إمكانيات

النمو الشخصي عند المستويات الجسدية والعاطفية والروحية. بمعنى آخر عملية التحول تمثل تدخلا متعمدا للحد من الآثار المدمرة للنزاع الاجتماعي وتعظيم قدرته على نمو الأفراد على المستوى البدني–الروحي والعاطفي.

2) **البعد العلائقي:** يشير إلى التغيرات التي تحدث على مستوى العلاقات، كما يشير هنا إلى قضايا العواطف والطاقة والتكافل وكذا الجوانب التواصلية والتفاعلية، ويهدف التحول هنا إلى تصغير وتقليل سوء أداء التواصل وتحقيق أقصى قدر ممكن من الاتّصال.

3) **البعد الهيكلي:** ويسلط هذا البعد الضوء على الأسباب الكامنة للنزاع، ويشدد على الطرق التي يتم من خلالها بناء الهياكل الاجتماعية والمنظمات والمؤسسات بطريقة مستدامة، فهو يهدف إلى بناء وتنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، وتوفير إمكانية الوصول إلى الموارد واتّخاذ القرارات، أي تغيير الظروف الاجتماعية التي أدت إلى النزاع، وعلى المستوى التوجيهي يمثل التحول الجهود الرامية إلى توفير نظرة ثاقبة للأسباب الكامنة والظروف الاجتماعية التي تخلق وتعزز تعبيرات عنيفة من النزاع، وتعزيز آليات غير عنيفة تقلل من تفاعل الخصومة والحد من العنف. وبالتالي السعي إلى تحقيق هذا التغيير في الهياكل التي تلبي الاحتياجات البشرية الأساسية (العدالة الموضوعية) وتعظيم المشاركة في اتّخاذ القرارات التي تؤثر عليهم (العدالة الإجرائية) ← تحقيق أقصى قدر ممكن من المشاركة العامة.

4) **البعد الثقافي:** ويشير هذا البعد إلى أنماط الحياة وكذلك الطرق الثقافية التي تؤثر في عمليات التطوير وفي كيفية التعامل مع النزاع، وفي المستوى الوصفي، حيث يسعى التحول إلى فهم كيفية تأثير النزاع وتغيير الأنماط الثقافية للمجموعة. أي تحديد وفهم الأنماط الثقافية التي تساهم في ظهور تعبيرات عنيفة من النزاع. وتحديد وبناء الموارد الثقافية لمعالجة النزاع.

تعريف تركيبي لتحويل النزاع:

من خلال كل ما سبق يمكن القول أنّ **تحويل النزاع هي عملية أشمل من عملية الحل والإدارة،** لأنها تهدف إلى القضاء على الأسباب البنيوية والجذرية للنزاعات وتغيير علاقة أطراف النزاع من علاقة عدائية نزاعية إلى علاقة تعاونية، وهي عملية طويلة الأمد ومعقدة تحتاج إلى وسائل وأساليب متنوعة من أجل تحقيقها، وبالتالي الوصول إلى هدفها الأسمى وهو القضاء على النزاعات بشكل نهائي وتحقيق سلام إيجابي مستديم.

وفيما يلي سنحاول توضيح تحويل النزاع لطبيعة ونمط العلاقات بين الأطراف المتنازعة من حالة النزاع إلى حالة التقارب والتعاون والاستقرار:

جدول رقم1: *يوضح كيف تتم عملية تحويل النزاع.*

تحويل النزاع	من	إلى
علاقة الأطراف	تنافس وعداء	تعاون وتقارب
تعريف المواضيع	لا يوجد مواضيع مشتركة	قواسم مشتركة
قبول الأطراف للتعاون	شكل غير مقبول	شكل مقبول
الاشتراك في صنع القرار	مرفوض	مقبول
فروق القوة	كبيرة جدا	صغيرة
استعمال القوة	سوء الاستعمال	تقوية الطرف الضعيف
العلاقات المستقبلية	غير مهمة	مهمة

المرجع: (أبي علام، 2006)

الفرع الثاني: العلاقة بين تحويل النزاع وحل النزاعات.

انقسم الباحثون في دراستهم لتحويل النزاع وحل إشكالية تعريفه وعلاقته بالحل، إلى اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: تحويل النزاع مرحلة من مراحل حل وإدارة النزاع.

عمد أنصار هذا الاتجاه إلى التسليم بأن تحويل النزاع هي مرحلة من مراحل إدارة وحل النزاع ومن بين أهم وأبرز المفكرين:

لويس كريسبورغ (Louis Kriesberg)، رامس بوتام (Ramsbotham) وجون بورتون(John Burton)، حيث طرح هذا الأخير تعريفه حول عملية التحويل باعتبارها حل النزاع، حيث قال: حل النزاع هو تحويل للعلاقات.

أما المفكر رايمو فايرينن (RaimoVäyrynen) فقد طرح تحويل النزاع من الناحية التطبيقية والعملية باعتبارها منهجا أو طريقة للممارسة والتدريب، وهو المنهج الأكثر شيوعا لدى الدبلوماسيين

غير الرسميين " تدريب الناس والتأثير فيهم من الجانب النفسي من خلال ورشات العمل" (الشاعري، 2006، ص 25).

الإتجاه الثاني: تحويل النزاع منظور بديل لحل النزاعات الدولية.

ويضم هذا الاتجاه مجموعة من الباحثين أمثال: آدم كيرل (AdamCurle)، ج. بول ليدراك(J.Paul Lederach)، كومار روبيزينغ (KumarRupesinghe) وغيرهم، حيث عمدوا على إيجاد لغة جديدة، أي منظورا جديدا أكثر شمولية ودقة يقوم بتعويض إدارة وحل النزاع (دمدوم، 2015). حيث قال جوهان غالتونغ (JohanGaltung) **أن تحويل النزاع أفضل من حل النزاع**، وذلك بسبب طبيعة النزاع، والتي هي نزاعات إجتماعية وما تتضمنه من تناقضات على مستوى السلوك بحيث لا يمكن حلها بل تحويلها. وهذا ما يؤكده لنا كذلك ج.بول ليدراك (J.Paul Lederach)الذي قال أنّ **عملية تحويل النزاع تتعدى عملية التسوية والإدارة إلى أبعد من ذلك، فتحويل النزاع هو إحداث تغيرات إيجابية في جميع جوانب النزاع وأيضا تحسين العلاقات بين الأطراف وكذا تغيير الهياكل الاجتماعية، والأنماط، والعمل على تقليل فكرة العنف وزيادة العدالة.** فتحويل النزاع هو البحث عن تعريفات مشتركة للقضايا والتواصل المتبادل للأفكار والبحث عن سبيل إلى الأمام نحو الحلول (سعد الله، 2005، ص 35).

ومن خلال ما سبق يتحدد **الفرق بين تحويل النزاع وحل النزاع** فيما يلي:

- حل النزاع هو عملية تبحث عن تحرك الأطراف الداخلة في النزاع بعيدا عن وضعية (رابح وخاسر)، نحو نتائج إيجابية مع مساعدة الفواعل الخارجية.
- حل النزاع هو مساعدة الأطراف المشتركة في النزاع في فهم حاجات الأطراف الأخرى، ومصادر النزاع وموضوعاته، والعمل على إيجاد حلول للنزاع، عادة ماتلي هذه الخطوة إدارة النزاع، والتي تهدف إلى إيجاد الترتيبات الدائمة للنزاعات. في مقابل ذلك فإن عملية تحويل النزاع تختلف عن إدارة وحل النزاعات، وهذا لأنها عملية تحلل البنى للأطراف وعلاقاتهم مع بعضهم البعض، علاوة على ذلك تمتد إلى تحديد الروابط التي هي ربما جزء لا يتجزأ من بنى النزاع (Schilling, 2012, p. 249).
- تحويل النزاع يسعى إلى إنهاء العنف مع الوصول إلى الهدف المنشود وهوتغيير العلاقات المسببة للنزاع، أما الحل فهو يهدف إلى إنهاء العامل المدمر في النزاع مع بقاء إشكالية تصعيد النزاع.

- التحويل يسعى إلى إنهاء الأسباب العميقة للنزاع، أما الحل فيذهب إلى وقف عمليات تصعيد النزاع.
- التحويل يهدف إلى الحصول على حلول فورية، تطبق على المدى البعيد أما الحل فيسعى إلى محاولة الوصول إلى اتّفاق حول كل نزاع.
- التحويل يسعى إلى القضاء على النزاع بشكل نهائي وتغيير العلاقات بين الأطراف من علاقة عدائية إلى علاقة تعاونية، في حين الحل يعنى بحل المشاكل السطحية التي أدت إلى النزاع.
- عملية التحويل يمكن أن تشتمل على عملية الحل والإدارة معا (الخيري، 2007، ص 27).
- التحويل هوإصطلاح للعلاقة بين الأفراد ويهدف إلى إصلاح المحيط وإصلاح ذات النفس مما يؤدي إلى التعاون، بمعنى آخر تحويل الإمكانيات والقدرات الإنسانية إلى عملية إيجابية بناءة وبناء سلام دائم وإيجابي.

جدول رقم2: *الفرق بين عملية تحويل النزاع وعملية حل النزاعات الدولية.*

	تحويل النزاع	حل النزاع
من حيث السؤال الرئيسي	كيف يمكننا إنهاءشيء مدمر وبناء شيء منشود؟	كيف يمكننا إنهاءشيء غير مرغوب فيه؟
التركيز	محورها العلاقة مابين أطراف النزاع.	محورها محتوى ومضمون النزاع.
الغرض	تعزيز عمليات التغيير البناءة والشاملة وليس فقط تقديم حلول فورية وحصر النزاع فقط.	التوصل إلى اتّفاق وحل لهذا النزاع.
الإطار الزمني	هي عملية طويلة المدى.	عملية قصيرة المدى.
تطوير العملية	عملية تشعر بالقلق مع التعامل مع الأعراض والانخراط ضمن الأنظمة التي هي جزء لا يتجزأ من العلاقة.	تتمحور حول تقديم حلول فورية للمشاكل والأسباب الظاهرة للنزاع.
عرض النزاع	تتصور النزاع كعملية ديناميكية تتحرك من المد والجزر (تصعيد النزاع لتحقيق التغيير البناء).	تتصور الحاجة إلى النزاع فتيل العمليات النزاعية.

المرجع: (Lederach, s.d.)

2.3.1. التطور التاريخي لتحويل النزاع.

ظهر تحويل النزاع إثر الانتقادات التي وجهت لحل النزاع، حيث تنطلق مدرسة تحويل النزاع والتي ظهرت في التسعينات، من أجل حل المشكلات التي تتسبب في النزاع،والتي هي ذاتها أمر معقد بل غير ممكن، ولذلك يجب التأثير في السياق المحيط بالنزاع، وتغييره وتغيير ربما أطراف النزاع(عزم، 2012)، وتدعو هده العملية إلى التعامل مع المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للنزاع، والعمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة بالحرب إلى تغيير إيجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية (Fisher et al., 2003, p. 7)، وكما توصي بسلسلة من التحولات الضرورية والعوامل التي يجب تغيرها وإلا فسيبقى العنف والحرب مستمرين (Ramsbotham et al., 2011, p. 156)، فعلى سبيل المثال تشير عملية تحويل النزاع إلى ضرورة العمل على تغيير الإيديولوجيات والأفكار والوضع الاقتصادي أو النظام السياسي في بلد ما، قبل اللجوء إلى حل النزاعات، وهو ما يساعد على الأقل في منع تحويل النزاع إلى منحى عنيف، فمثلا يعتقد أن نشر الديمقراطية وسيلة لمنع العنف الداخلي أو حتى الحروب ما بين الدول. حيث أن هذه العملية تعني العمل على تغيير واحد أو أكثر من عوامل المجتمع والنظام السياسي والقيادة والوضع الاقتصادي، وغير ذلك، ولعل حرب العراق كانت في جزء منها تجربة كبرى لفكرة تحويل النزاع بواسطة تغيير النظام وقيادته. وفي السياق ذاته تأتي فكرة برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإذا كان مصطلح تحويل النزاع هو الأكثر شيوعا وطوره إلى حد كبير ثلاثة باحثين في كتاب مشترك لهم في نهاية التسعينات هم: هيوج ميال (Hughmial) وأوليفر رامس بوتام (Oliver Ramsbotham) وتوم وودهاوس (Tom Woodhouse)، فإنّ الفكرة كانت موجودة سابقا إذ دعا إليها جون بورتون (JohnBurton) في منتصف التسعينات إلى نقل التفكير من حل النزاع إلى عملية يمكن من خلالها تفادي النزاع في المستقبل، ويدعو إلى مزج فكرة حل النزاع والوقاية منه من أجل الوصول إلى أصل المشكلات، واتّخاذ الإجراءات لتجنب النزاع بما في ذلك إحداث تغيير في المؤسسات والسياسات الاجتماعية. بالإضافة إلى مساعدة الكثير من الباحثين أمثال جوهان غالتونغ (Johan Galtung) 1995، الذي قال أنّ النزاع لايمكن حله بل يمكن تحويله، إضافةإلى ج.بول ليدراك (J.Paul Lederach)، رايموفايرينن (RaimoVäyrynen)، بالإضافة إلى لويس كريسبورغ (Louis Kriesberg) الذي حاول من خلال دراسته الموسعة في ميدان حل النزاعات تقديم مقارنة بين حل النزاع

وتحويله، وذلك من خلال اعتبار أن عملية حل النزاع هي حل المشاكل والأسباب التي أدت إلى نشوب النزاع، أما عملية التحويل فهي تغيير للعلاقة مابين الأطراف المتنازعة (عزم، 2012).

3.3.1. أهداف وأهمية تحويل النزاع.

تعتبر تحويل النزاع عملية تطبيقية لفهم حقيقة النزاع وفحصه عبر وجهات نظر متباينة، أقرب إلى الموضوعية والحياد وبعيدا عن العواطف، وبشكل فهم النزاع وتحويله القاعدة والحجر الأساس الذي تبنى عليه تطوير التقنيات والأدوات المستخدمة، فالتحويل هو ما يشكل فهمنا العميق للنزاع ويساعدنا على وضع استراتيجيات وتطويرها، وإيجاد توقعات حول خطة العمل، أي بمعنى آخر، تحويل النزاع هو ليس عملية نقوم بها لمرة واحدة وإنما هو عملية مستمرة تقتضي التحديث المستمر مع المتغيرات الحاصلة في النزاع المراد تحليله (الأمم المتحدة، 2012، ص ص 5-19).

الفرع الأول: أهداف تحويل النزاع.

- إن الغرض الأساسي منه هو محاولة تحويل علاقة الأطراف المتورطة في النزاع إلى علاقة إيجابية، من خلال تغيير هذه العلاقة من علاقة نزاعية إلى علاقة ودية تعاونية عن طريق استهداف مصادر النزاع وموضوعاته.
- مساعدة الأطراف المشتركة في النزاع على اكتساب سلوكيات نزاع صحية، تمكنهم من التعامل مع النزاع بمفردهم مثل تدريب وتعليم الأطراف المتنازعة على تقنيات تحويل النزاع (الصمادي، 2010، ص 27).
- فهم وتغيير مواقف وسلوكيات الناس إضافة إلى سياق النزاع.
- تحسين العلاقات في إتجاه تحقيق المساواة، العدالة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان (عزم، 2012).
- السعي إلى تقوية الفاعلين ودعم التعارف والاهتمام المتبادل بين الأطراف المتنازعة.
- خلق السلام الإيجابي الدائم.
- بناء مجتمعات عادلة مستديمة الحل تحل الخلافات بطريقة سلمية (فرازر وغطاس، 2013، ص 8).
- يهدف إلى تحقيق السلام بشكل إيجابي وفعلي، وبالتالي هو لا يهدف فقط إلى وضع حد للعنف وتغيير العلاقات السلبية بين الأطراف المتنازعة، ولكنه يهدف أيضا إلى تغيير البنى

الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية التي تتسبب في مثل هذه العلاقات السلبية (مايسون وريتشارد، د.ت).

- يهدف إلى تمكين الناس من المشاركة في عمليات التغيير غير العنيفة بأنفسهم، وذلك للمساعدة في بناء الظروف المواتية لإرساء السلام بشكل دائم. أي تحويل البنى الأساسية للنزاع.
- يهدف إلى تحويل النزاعات العنيفة إلى النزاعات السلمية من خلال القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.
- يسعى تحويل النزاع إلى إزالة التباينات بين الأطراف المتنازعة، كما تسعى كذلك إلى التركيز على السياق والسلوك والمواقف والربط فيما بينهما بالشكل الذي يؤذي إلى تحويل النزاع، والتركيز على المصالحة داخل المجتمع وتعزيز إمكانية بناء السلام داخله (Lindquist, 2009, p. 5).
- يهدف إلى استغلال النزاع باعتباره فرصة لإحداث التغيير الاجتماعي.
- تغيير الهياكل والأطر التي تتسبب في عدم المساواة والعدالة الشاملة لإعادة توزيع الثروة.
- تحسين العلاقات طويلة المدى وتقريب الاتجاهات بين الأطراف المتنازعة.
- تطوير عمليات ونظم الترويج للتمكين، العدالة، السلام، التسامح، الاعتراف والمصالحة (مايسون وريتشارد، د.ت).
- يهدف إلى إنتاج أو إحداث تغيرات في الأبعاد الشخصية والعلائقية، وكذلك الأبعاد الهيكلية والثقافية في التجربة الإنسانية.
- يهدف إلى تعزيز عمليات التغيير البناءة داخل كل هذه الأبعاد (Lederach, 2003).
- يهدف إلى تغيير البنى السلبية للنزاع إلى بنى إيجابية، وتقديم عروض بنيوية وسلوكية ومواقف وجوانب النزاع، عن طريق إحداث تغيرات في إدراكات ومواقف الأفراد والمجتمعات من مواقف خصومية إلى مواقف تعاونية (أي نحو التعاون لحل المشاكل)(Schilling, 2012, p. 248).
- يعمل على إظهار المصادر الاجتماعية والسياسية الواسعة للنزاع، والسعي لتحويل طاقة الحرب السالبة إلى تغيير اجتماعي وسياسي إيجابي (كرار، د.ت).

الفرع الثاني: أهمية تحويل النزاع.

تكتسب تحويل النزاع أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- الحصول على تحديد واضح للقضية محل النزاع.
- تحديد العناصر الأساسية للقضية محل النزاع وتحديد درجة تعقد النزاع.
- تحديد مصادر النزاع وأسبابه وتركيزه على الأسباب العميقة.
- تحديد أرضية مشتركة لأطراف النزاع، والتي تمثل النواة الأولى للبدء في عملية وضع الحلول.
- يعتمد تحليل النزاع على معرفة المواقف والمصالح وبالتالي الوصول إلى أرضية مشتركة.
- رصد اهتمامات واحتياجات الأطراف (الأمم المتحدة، 2012، ص 19).
- تقوية الفاعلين ودعم التعارف والاهتمام المتبادل فيما بينهما.
- عملية التحويل شاملة من الحل والإدارة، ويمكن تطبيقها في أي مرحلة من مراحل حل وإدارة النزاع، كما يمكن تطبيقها في سياق ما يعرف بما بعد النزاع (مايسون وريتشارد، د.ت، ص 6).

4.3.1. مبادئ تحويل النزاع.

تتضمن عملية تحويل النزاع مجموعة من المبادئ، هذه المبادئ صالحة لكل عمليات حل النزاعات بصفة عامة وعملية تحويل النزاع بصفة خاصة، فهي تسلط الضوء على القضايا المهمة والرئيسية في عملية التحويل، التي هي ليست فقط مقترب أو عملية (تقنية)، لكن هي طريقة للتفكير عن طريقة لفهم النزاع في حد ذاته. وتتمثل هده المبادئ فيما يلي (Schilling, 2012, pp 251-253):

1- **تغيير الإدراك والتصورات:** بحيث لا ينبغي النظر إلى النزاع كحدث معزول لا يمكن حله أو إدارته، ولكن يجب ملاحظاته كجزء من المجتمع الجاري تطويره.
2- **الاستعداد (الرغبة):** وهو شرط مسبق لأي قضية متبوعة، فوجود استعداد ورغبة للأطراف المتنازعة في تحقيق حل تعاوني، يجعل الوضع غير ميؤوس منه.
3- **نبذ العنف:** فهو يذهب إلى أبعد من مجرد السعي إلى احتواء وإدارة النزاع.
4- **التلاعب بالمبادئ الحسنة:** أي المبادئ العمومية للاتّصال والسلوك والتي تعتبر متطلبات أساسية نحتاجها للاتّفاق من أجل التعاملات مع النزاع، وبالتالي عندما تصبح الأطراف المتنازعة تتعامل أو يصبح سلوكها عادل، فإن العملية تتطور.

5- **القابلية للحوار والنقاش.**

6- **تقبل وجهات النظر.**

7- **إظهار مهارات الطرف الثالث في الحوار:** فهو ينطوي دائما على وجود طرف ثالث محايد بغية مساعدة الأطراف الفاعلة وتغيير وجهات النظر وكسر الانقسامات فيما بينهم.

8- **الثقة ومعرفة الغير:** أي التعامل مع النزاعات يتطلب الثقة، الحوار والوساطة لفهم مختلف وجهات النظر، القيم والاهتمامات ودوافع الأطراف المتنازعة.

9- **التوازن مابين الاهتمامات.**

10- **النزاع العنيد (العسير):** عملية تحويل النزاع هي عملية ضرورية للنزاعات العنيدة والمستعصية الحل أين تكون هناك جذور غامضة وعميقة تدعم حماية العنف.

11- **التغلب على التوترات بين الطرفين** من خلال:

- كفالة جميع الجهات الفاعلة، والتي تعترف بأنه لا يخدم مصالح كل منها.
- السعي إلى توافق الآراء بشأن ما ينبغي أن يتحول.

12- عملية تحويل النزاع لا ينبغي أن تفهم فقط كحدود سلبية ومدمرة أصلا بل كقوة يحتمل أن تكون إيجابية وقابلة للتغيير.

13- تحويل النزاع هو مهمة طموحة، وهو مجهز بشكل أفضل للتعامل مع طبيعة غير متكافئة ومعقدة وطويلة للنزاعات المعاصرة، بحيث يعتمد على أساليب وأليات متنوعة.

14- عملية تحويل النزاع عملية تركز على خمس عناصر أساسية تشتمل التركيز على الجوانب الهيكلية والسلوكية والمواقفية للنزاع، هي:

- **الفواعل:** بحيث يجب تعديل الأهداف، بما في ذلك تعزيز التفاهم بين الأطراف عن أسباب وعواقب أفعالهم.
- **السياقات:** أي تحديد معنى ومفاهيم النزاع نفسه، لاسيما المواقف.
- **القضايا:** إعادة تحديد القضايا التي تعتبر محورية في النزاع السائد، وإعادة صياغة مواقف الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه القضايا بالذات.

- **القواعد:** أي إعادة تغيير القواعد والمعايير التي تتحكم في عملية صنع القرار على جميع المستويات من أجل ضمان أن النزاعات يتم التعامل معها بشكل بناء من خلال القنوات المؤسسية.
- **الهياكل:** أي تعديل الهيكل السائد للعلاقات، وتوزيع السلطة والظروف الاجتماعية، والاقتصادية التي هي جزء لا يتجزأ من النزاع، والتي تؤثر على نسيج التفاعل فيما بينالجهات الفاعلة في النزاع (."Principles of Conflict Transformation", s.d").

5.3.1. مكونات تحويل النزاع.

إن تحويل النزاع وكما ذكرنا سابقا هو عملية تشير إلى تحويل النزاع وتغيير الإيديولوجيات والأفكار والوضع الاقتصادي في بلد ما، قبل اللجوء إلى حل النزاع، وهي عملية تساعدنا على تحويل النزاع من منحى عنيف إلى منحى غير عنيف، وتعتبر التحويل عملية معقدة، وهذا لأنها تحتوي على مجموعة من المكونات أهمها حسب (Lederach and Maiese s.d.):

1- **الرؤية والاستجابة:** حيث نجد أن عملية تحويل النزاع قامت على أساسين سابقين هما:

- التوجه الإيجابي نحو النزاع.
- الاستعداد للمشاركة في النزاع، في المحاولة للإنتاجأو للمساهمة في إحداث تغيير بنيوي وحسب هده العملية النزاع هنا عادة أوغالبا ما يتسبب في إحداث دورات طويلة الأمد من الأذى والدمار وبالتالي مفتاح التحول هنا هو القدرة على تصور النزاع على أنه لديه القدرة على إحداث تغيرات بناءة. ردا على دلك من الناحية الأخرى، تشير إلى وجود تحيز نحو التورط المباشر وزيادة التفاهم التي تأتي من تجربة الحياة الحقيقية. على حد سواء"التصور"و"الاستجابة" تمثل الطرق التي توجه أنفسنا نحو وجود نزاع في حياتنا وفي العلاقات والمجتمعات المحلية.

2- **المد والجزر:** النزاع هو جزء طبيعي من العلاقات الإنسانية، فأحيانا نجد أن العلاقات الإنسانية تكون هادئة ويمكن التنبؤ بها (المتوقعة). وفي أوقات أخرى نجد أن الظروف تولد التوتر وعدم الاستقرار. ولذلك يقول أصحاب هذه العملية (التحوليون) أنه لايمكن النظر إلى حلقة النزاع على أنها معزولة (بشكل معزول)، وذلك لأن هذه الحلقات هي جزء لا يتجزأ من

العلاقات الإنسانية. (تشكل نموذج نمطي في العلاقات الإنسانية). ويفهم من التغيير سواء من مستوى القضايا العاجلة أو أنماط أوسع للتفاعل.

3- **الفرص الواهبة (المانحة) للحياة:** من ناحية تشير هذه الفقرة من أن الحياة تعطينا نزاع، وهذا الأخير هو صفة لصيقة بالعلاقات وبالتجربة الإنسانية، ونظرة هذا الاتجاه هي أن النزاع هو فرصة ثمينة لتطوير وزيادة فهمنا لأنفسنا وللآخرين، بمعنى أخر أن النزاع يساعدنا على إعادة النظر والحرص وتقييم سلوكياتنا، والبنى الاجتماعية التي تستجيب بشكل ديناميكي لاحتياجات الإنسان.

4- **عمليات التغيير البناءة:** هذه الفكرة تؤكد قدرة عملية تحويل النزاع على إحداث تغيرات بناءة، من خلال التركيز على هذه الطاقة في العلاقات الأساسية والبنى الاجتماعية. بحيث أنه حسب هذا الاتجاه، يمكن أن تتحقق. المفتاح هو نقل النزاع بعيدا عن العمليات التدميرية، باتجاه العمليات البناءة، فالمهمة الأساسية لتحويل النزاع هو ليس إيجاد حلول سريعة وفورية للمشاكل بل توليد الأرضية المناسبة التي يمكن أن تعالج القضايا وتغيير الهياكل الاجتماعية والأنماط الإنسانية الكامنة.

5- **تقليل العنف وزيادة العدل:** التحولات يجب أن تكون قادرة على الاستجابة لتحديات الحياة الإحتياجات والوقائع. كيف نعالج النزاع بالطريقة التي تقلل العنف ونزيد العدالة في العلاقات الإنسانية؟ لتقليل العنف والحد منه يجب علينا معالجة القضايا الواضحة ومحتوى أي شيء يعطينا خلاف(نزاع) وأيضا معالجة الأسباب الكامنة. ولزيادة العدالة يجب التأكد من أن الأفراد قادرين على المشاركة في الحياة السياسية، ويصبح لأصواتهم تأثير كبير في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم. وفي هذا السياق فإن السلام هو عملية هيكلية، وهي ظاهرة ديناميكية في وقت واحد. تهدف في جوهرها إلى التكيف والتغيير، بدلا من رؤية السلام باعتباره ثابت"الوضع النهائي". تحول النزاع ينظر للسلام على أنه عملية تتطور باستمرار تهدف إلى تطوير نوعية العلاقة. ويعرف من قبل العديد من الجهود المتعددة بأنه نهج يعالج القضايا ويهدف إلى زيادة التفاهم والمساواة والاحترام في العلاقات.

6- **التفاعل المباشر والهياكل الاجتماعية:** إن المخاوف المذكورة أعلاه، حول العنف والعدالة توحي أننا بحاجة إلى تطوير القدرات من خلال الانخراط في عمليات التغيير في تعاملاتنا مع

الآخرين، بين الجماعات والمستويات الاجتماعية الهيكلية، وبالتالي هذه العملية تقترح بأنه نحتاج إلى تطوير قدراتنا للمشاركة في عملية التغيير على مستوى العلاقات بين الأفراد وبين الجماعات والبنى الاجتماعية. وذلك من خلال الحوار، وهذه الهياكل يمكن تعديلها لتكون أكثر استجابة وعدلا.

7- **العلاقات البشرية:** إن العلاقات الإنسانية في صلب وقلب تحويل النزاع، فبدلا من التركيز فقط على محتوى وجوهر النزاع وتحويله، لابد من التركيز على العلاقات الإنسانية. حيث تقترح هذه العملية أن المفتاح لفهم النزاع وتطوير عمليات التغيير الإبداعية يكمن في رؤية جوانب أقل وضوحا من العلاقة. في حين أن القضايا حول أي شخص يقاتل مهمة وتتطلب استجابة خلاقة. والعلاقات تمثل شبكة من الاتّصالات التي تشكل الإطار الأوسع للنزاع. وانطلاقا من هذا السياق، فإن العلاقة التي تنشأ قضايا معينة، إما أن تصبح متقلبة أو يمكن الحصول على حلها بسرعة.

6.3.1. آليات تحويل النزاع.

إن مجال حل النزاعات، يمكن أن يكون معقدا، لأن هناك الكثير من المصطلحات، وغالبا ماتستخدم بالتبادل لوصف ما حدثعلى سبيل المثال حيث نجد أن إدارة النزاع وتسوية النزاعات وإنهاء النزاع والتخفيف من النزاع...، هو في الواقع تحسين للنزاع. وكل هذه المصطلحات تم استخدامها من قبل العديد من الأكاديميين والممارسين في هذا المجال، وهذا من أجل وصف الأنشطة التي تتراوح مابين الوساطة والتحكيم، والمصالحة...، وتعتبر تحويل النزاع هي العملية الأنسب والأشمل لكل هذه المصطلحات (نوتر وديامواند، 1996). وهذا راجع إلى الهدف الأسمى التي تسعى إليه هذه العملية والتي يأتي في مقدمتها القضاء على النزاعات بشكل نهائي وتحقيق السلام الإيجابي من خلال القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، هذا من جهة ومن جهة أخرى اشتمالهاعلى العديد من الآليات والوسائل.

ومن أهم الآليات التي تعتمد عليها عملية تحويل النزاع هي: الوساطة التحويلية، التمكين، والمصالحة.

أولا: الوساطة التحويلية (TransformativeMediation)

تعتبر الوساطة التحويلية أهم آلية من أليات تحويل النزاع، والتي يمكن الاعتماد عليها لحل النزاعات والقضاء عليها. من خلال مهارات الطرف الثالث (الوسيط). فما المقصود بالوساطة التحويلية؟

تعرف الوساطة بشكل عام على أنها آلية من أليات حل النزاعات تشترط شخصا ثالثا، أو أكثر يكون محايدا ويقوم بمساعدة أطراف النزاع على الاعتماد على أنفسهم في الوصول عبر المفاوضات إلى حل يكون مرضي لهما، ويتم ذلك عبر مسار محكم (دولنه وآخرون، 2015، ص 26).

والوساطة في النزاع هي آلية تستعمل لحل النزاع، وهي تعتمد على خمسة مبادئ أساسية هي:

1- **السرعة التامة:** على الوسيط أن يكون قادرا على الحفاظ على الصفة السرية لعملية الوساطة.
2- **العدل والحيادية:** أي أن الوسيط لا ينحاز لأي طرف من أطراف النزاع.
3- **الاحترام:** على الوسيط أن يظهر الاحترام لأطراف النزاع، وقبول الأطراف كما هم والاهتمام لآرائهم.
4- **الطوعية:** أي أنها ليست مفروضة.
5- **الاتّصال:** تحفيز الأطراف على استعادة قنوات الاتّصال والتواصل فيما بينهم (زين الدين، 2010، ص 40).

أما فيما يتعلق بالوساطة التحويلية، كنوع من أنواع الوساطة إلى جانب الوساطة حل المشكلات، فهي جاءت لتعبر عن طرح جديد يتماشى مع طبيعة النزاعات الحديثة والتي تشتمل على قدر كبير من التعقيد في أسبابها وعوامل تصعيدها.

1/ تعريف الوساطة التحويلية:

الوساطة التحويلية هي مفهوم جديد لم يتم تطبيقها على نطاق واسع، حيث تعود الجذور التاريخية لهذه العملية إلى م1970، حيث كان أول من أشار إليها هما: بوش (Bush) وفولجر (J.Folger) الذين قاموا بتقديم تعريف لهذه العملية من خلال وضع نقيض لعملية وساطة حل المشكلات. حيث تهدف هده الأخيرة إلى حل منازعات محددة بين طرفين أو أكثر والتوصل إلى حل مقبول لكل واحد منهما. وهي عملية صالحة لمشكلة فورية وقصيرة الأجل، وفي هذه العملية الوسيط عادة يلعب دورا ناشطا للغاية في توجيه العملية. لكن وبدل من ذلك اقترحبوش (Bush) ووفولجر (J.Folger) أن عملية الوساطة يمكن أن يكون لها تأثير أعمق في عمليات التغيير بين الأشخاص،

وفي علاقاتهم الشخصية، أبعد من مجرد معالجة المشكلة على المدى القصير. واقترحوا وسيلة للممارسة الوساطة التي تهدف إلى التصدي لمستويات أعمق من الحياة الاجتماعية.

وقد ذكروا في عملهم أن أعظم قيمة للوساطة تكمن في إمكانياتها ليس فقط لإيجاد حلول لمشاكل الناس، ولكن لتغيير الناس إلى الأفضل في خضم النزاع. وبالتالي في رأيهم **إمكانية تحويل الأفراد** وهذا من خلال الاعتماد على الوساطة التحويلية. وحسبهم الوساطة التحويلية تقوم على مفتاحين أساسيين هما:

أ –**التمكين:** ووفقا لهم التمكين يعني مساعدة الأطراف وتمكينهم على تحديد القضايا الخاصة بهم، والبحث عن حلول من تلقاء أنفسهم.

ب–الاعتراف: هو تمكين الأطراف من رؤية وفهم وجهة نظر الطرف الأخر، لفهم كيفية تحديد المشكلة وحلها.

والتمكين والاعتراف حسبهما يمهدان الطريق لتسوية النزاع والتوصل إلى اتّفاق بين الأطراف المتنازعة، **ولهذا يعتبر الهدف الأسمى لعملية الوساطة التحويلية هو تعزيز التمكين والاعتراف مابين الأطراف المتنازعة للقضاء نهائيا عن النزاع وتحقيق السلام الإيجابي** (Spangler, 2003).

2/ الفرق بين الوساطة التحويلية ووساطة حل المشكلات

هناك العديد من الاختلافات بين الوساطة التحويلية ووساطة حل المشكلات، ووجه الشبه الوحيد بينهما هو أنه يستخدم كل منهما طرف ثالث لمساعدة الأطراف المتنازعة للتعامل مع النزاع بطريقة جديدة، ومن خلال الجدول التالي سنسلط الضوء على أهم الفروقات بين الوساطة التحويلية ووساطة حل المشكلات:

جدول رقم 3: ***الفرق بين الوساطة التحويلية ووساطة حل المشكلات.***

	الوساطة التحويلية	وساطة حل المشكلات
افتراضات حول النزاع	النزاع هو فرصة للنمو الأخلاقي والتحول.	النزاع هو مشكلة بحاجة إلى حل.
استجابة مثالية للنزاع	النزاع يميل إلى أن يكون عملية طويلة الأجل.	النزاع هو وضع على المدى القصير.
الهدف من الوساطة	تمكين الأطراف والاعتراف بالأخر.	تسوية النزاع.

إجراءات الوسيط	الوسيط يشرح عملية الوساطة، ولكن يتيح الفرصة للأطراف على وضع الأهداف، القواعد الأساسية للتصميم - يجعل التسوية بديل من البدائل النتائج المحتملة. - الوسيط يتيح للأطراف تأطير القضايا بأنفسهم. - يشجع على النظر في الماضي كوسيلة لتشجيع الاعتراف بالأخر. - ينظر إلى الأطراف باعتبارها جزء لا يتجزأ من عملية النزاع وتشجيعهم على التعبير عنها. تشجيع المداولات بين الأطراف وتحليل الخيارات.	توضيح الهدف وهو التسوية وبالتالي تصميم عملية التحقيق. هدفه، تحديد القواعد الأساسية، قد تتشاور الأطراف حول هده القضايا لكن الوسيط هو الذي يأخذ بزمام الأمور. - إسقاط القضايا التي ليست قابلة للتفاوض التركيز على التنازل. - لا يشجع على مناقشة الماضي ويركز بدلا من ذلك على الحاضر والمستقبل (كيفية حل المشكلة الحالية). الاعتماد على معرفته لتطوير خيارات التسوية، يصنف حالة إطارات الإنهاء النزاع.
التركيز الوسيط	يركز الوسيط على تفاعلات الطرفين ويبحث عن فرص للتمكين والاعتراف بالأخر.	يركز على الوضع بين الأطراف والمصالح تبحث عن فرص لتحقيق مكاسب مشتركة واتّفاقيات متبادلة مشتركة.
استخدام الوقت	الوقت مفتوح العضوية، الأطراف تتفق على كثير من الوقت (الوقت مفتوح). لا يمشي مع الأطراف مرحلة بمرحلة	الوسيط يضع حدود للوقت، ويشجع الأطراف على المضي قدما أو الوفاء بالمواعيد النهائية. الوسيط يتحرك مع الطرفان مرحلة مرحلة.
الوساطة تعريف النجاح	زيادة تمكين الأطراف والاعتراف بالأخر.	تسوية متبادلة ومقبولة.

ثانيا: التمكين (Empowerment)

يعتبر التمكين من المفاهيم التي غالبا ما ينظر إليها على أنها مفاهيم غامضة، ولذلك تعددت تعريفاته فكل مفكر يعرفه من وجهة نظره ومن الزاوية التي يراها مناسبة، ولذلك لايوجد تعريف واضح وواحد له.

ينظر البعض إلى التمكين بأنها ليست سوى الكلمة الطنانة التي لا معنى لها ولا جدوى منها(«Philosophies of Mediation», s. d.). في حين ديلمان(**D**leman)1977م، اعتبر أن التمكين أو مصطلح التمكين هو عبارة عن كلمة طنانة جديدة، وهذا لأنه لاحظ أنه فيما يتعلق بالسياسية واللغة من خدمات هي أحيانا مجرد لغة جديدة، تستعمل لتعريف قديم لنفس الممارسات القديمة. وبالتالي التمكين حسبه هو مصطلح جديد لعملية قديمة. في حين نجد أن البعض الأخر من المفكرين يؤمنون بأن عملية التمكين أو لغة التمكين، تستطيع فعلا أن تؤدي إلى رفع مستوى الوعي. وبالنظر إلى أرض الواقع نلاحظ أن هناك تطور كبير في أعداد الأشخاص الذين يبحثون عن الفهم الحقيقي لمعنى التمكين، وعن الطرق التي يمكن أن تستعمل لتغيير حياتهم وإعداداتهم. في مقابل ذلك ينظر العديد من المفكرين إلى التمكين بأنها عملية التغيير، أي يمكن فهمه على أنه **عملية تهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة من الأسوأ إلى الأفضل. وهناك من يقول انه لفهم عملية التمكين لابد من ربطها بمفهوم القوة والضعف.**

وبالنظر إلى والستريم (**W**allersteim) 1992م، فقد عرف التمكين بأنه عملية اجتماعية، تهدف إلى تعزيز مشاركة الأشخاص والمنظمات والمجتمعات نحو تحقيق أهداف لزيادة الفرد ومراقبة المجتمع، وتحقيق الفاعلية السياسية، وإثبات محتوى حياة المجتمع والعدالة الاجتماعية (Lord & Hutchison, 1993, pp 2-4).

في حين نجد أن ويتمور (**W**hitmore)1988، شعرت بأن عملية التمكين بحاجة لكي تكون أكثر وضوح لمعالمها. حيث ذكرت أن هناك بعض الافتراضات الشائعة حول هذه العملية مثل:

1- يفترض على الأفراد فهم احتياجاتهم بشكل أفضل من أي شخص أخر، ولذلك يجب أن يكون هناك تحديد للقوة والعمل بمقتضاها.

2- كل الأشخاص يملكون القوة التي يعتمدون عليها ليتمكنوا من تحقيق البناء والتغيير.

3- التمكين هو مسعى يتم تحقيقه مدى الحياة.

4- المعرفة الشخصية والخبرة هي صالحة ومفيدة بالتعامل بشكل فعال.

ومن أجل تقديم الاقتراحات لهذه الدراسة. تم تعريف التمكين على أنه: عملية أين يكون الأفراد قادرين على تحقيق السيطرة المتزايدة على مختلف جوانب حياتهم والمشاركة في المجتمع بكرامة (Lord & Hutchison, 1993, pp 2-4).

إذا ومن خلال كل ماسبق يمكن القول أنّ التمكين يشتمل أهمية كبيرة تساعد الأطراف على تغيير حياتهم، وإنجاح تحويل النزاع، ويمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

1- التمكين هو عملية تهدف إلى تقديم المساعدة للأشخاص العاجزين عن تغيير حياتهم من الأسوأ إلى الأفضل من خلال توفير العديد من الترتيبات والوسائل العديدة التي تساعدهم في تحقيق أهدافهم («Philosophies of Mediation», s. d.).

2- خلق طرق جديدة للتواصل.

3- تنشيط القدرة على الاستجابة.

4- تقديم الاقتراحاتوالآراء لمساعدة الأشخاص.

5- مساعدة الأشخاص على العثور على ردود أفعال بناءة خاصة بالنزاع.

6- يقوم التمكين من خلال طرح مجموعة من الأسئلة هي:

كيف يشعرون حيال الوضع القائم؟

كيف يؤثر عليهم؟

كيف نلجأ إلى التغيير؟

- هل هناك رغبة في إحداث التغيير؟
- ماذا يحتجون إليه من أجل إحداث التغيير؟

7- خلق فرص لخطوات التغيير وذلك من خلال التفكير الإبداعي.

8- الاعتراف بأن الوضع الجديد والذي تم إنشاؤه، خلق المزيد من الثقة وبالتالي إمكانية القيام بذلك مرة أخرى في المستقبل («Philosophies of Mediation», s. d.).

ثالثا: المصالحة (Reconciliation).

تعتبر المصالحة موضوعا متعدد التخصصات، ما يعني مشاركة الباحثين من مختلف الحقول المعرفية في دراستها. باعتبارها أهم شرط في تغيير السلام الراهن إلى سلام مستقر، حيث برزت

المصالحة كموضوع بحث في السنوات الأخيرة بسبب الحاجة إلى دراسة شروط السلام المستقر والدائم في حل النزعات الوطنية (الداخلية) والدولية. وهذا بعدما توصل إليه الباحثين وصناع القرار حول عملية حل النزاع، التي تهدف إلى إنهاء النزاع، لكنها لا تتضمن عدم انبعاثه من جديد.

ولقد تعددت تعاريف المصالحة كما رأينا سابقا، بحيث نجد أن كل مفكر عرّفها من وجهة نظره ومن الزاوية التي يراها مناسبة، لكن وعلى العموم يمكن القول أنّ**المصالحة** الوطنية في شكلها البسيط هي: "**إعادة الانسجام بين الأطراف المتنازعة بعد حل النزاع أو تحويل العلاقات من طابع عدائي إلى طابع ودي**"(Bar-Siman-Tov, 2004, p. 12)، حيث تصبح المصالحة الوطنية عملية مهمة، أساسية وضرورية عندما يحدث النزاع السلبي وتصبح العلاقات بين الأطراف المتنازعةعلاقات تالفة. حيث تشير المصالحة الوطنية إلى استعادة هذه العلاقات واسترجاع الثقة والتعاون مرة أخرى بين الأطراف المتنازعة (UNDESA, s.d, p. 5).

وتعني المصالحة الوطنية بأنها نوع من الاتّفاق بين الأطراف المتنازعة أو الخصوم، حيث يمكن القول أنّ جوهر هذه العملية هو استعادة العلاقة الصحيحة بين الأشخاص الذين كانوا أعداء، فهي عبارة عن تحول أساسي في الشخصية وعلاقات القوة. بحيث أصبحت هي الهدف المنشود في المجتمعات المنقسمة، وهذا لأنها تمثل وسيلة للتعامل مع التغيرات العميقة التي تنطوي على مظالم الماضي، من أجل تحقيق بعض الأغراض المرجوة مثل بناء السلام، رعاية الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق العدالة...وغيرها.

وباختصار يمكن القول **أنّ المصالحة** الوطنية هي ضرورية ومهمة تندرج في إطار تحويل النزاع، تهدف إلى تحويل العلاقة فيما بين الأطراف المتنازعة من علاقة عدائية غلى علاقة تعاونية. ومن خلال الدراسة السابقة لاحظنا كذلك أن المصالحة الوطنية تمتلك إمكانيات كبيرة متعددة الممارسات والاستراتيجية تكمل التحويل، بحيث تساهم بشكل كبير في القضاء على النزاعات وحلها بشكل دائم (Nguyen Vo, 2008).

و بالتالي ومن خلال كل ماسبق يتضح لنا أن العلاقة بين المصالحة الوطنية وحل النزاع تكمن فيما يلي:

أن العلاقة فيما بينهما هي علاقة تكاملية، فالمصالحة الوطنية هي جزء من تحويل النزاع الذي هو بدوره جزء من العملية الشاملة ألا وهي عملية حل النزاع التي تهدف عبر مختلف آلياتها

ووسائلها إلى تحقيق السلام الإيجابي والدائم، وضمان عدم تجدد النزاعات من جديد من خلال القضاء على الأسباب العميقة والجذرية للنزاع.

إن المصالحة الوطنية، هي **نتيجة لنجاح حل النزاع**. تبرز أهميتها مع مرور الوقت. وحسب **هاربرت:** إن اختبار الاتّفاق الجيد، والعملية التي تولده، هو ما يفضي إلى المصالحة النّهائية. لكن هذا لا يعني (ولم يكن يعني من وجهة نظر الكاتب أبداً) أن المصالحة الوطنية لا تلعب إلا بعد التوصل إلى اتّفاق (Kelman, 2010, p. 2). أي بمعنى آخر المصالحة الوطنية مهمة وصالحة في كل الحالات والأزمنة، بحيث **يمكن الاعتماد عليها قبل، أثناء أو بعد النزاع لتحقيق السلام الدائم والإيجابي** وضمان عدم تجدد النزاع مرة أخرى.

المصالحة الوطنية هي في النهاية، عملية بالإضافة إلى نتيجة لعملية حل النزاع على هذا النحو، يجب أن يكون من المألوف تحريكها من بداية عملية السلام وكجزء لا يتجزأ منها. من هذا المنطلق، وصفت رسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل على سبيل المثال–التي طالما اعتبرت أنها أهم سمة لاتّفاقية أوسلو –"نتاج عملية بدائية لعملية المصالحة" الوطنية. علاوة على ذلك يجب أن تكون عملية المفاوضات ونتائجها متسقة ومنسجمة مع متطلبات المصالحة الوطنية النهائية" (Kelman, 2010, p. 3).

بالإضافة إلى كل ذلك، وعلى الرغم من أن **التسوية والقرار والمصالحة الوطنية** تمثل ثلاثة أساليب لحل النزاع إلى أنه لا ينبغي النظر إليها على أنها ثلاث طرق مختلفة لتحقيق نفس الهدف. إنها بدلاً من ذلك، ثلاث طرق لتحقيق أهداف مختلفة – رغم أنها متداخلة في الغالب – مترابطة على نطاق واسع بتغيير العلاقة بين الجماعات والمجتمعات والمجتمعات أو الدول من العداء إلى التعايش السلمي. قد تكون الأهداف المحددة والتأكيدات الخاصة بالعمليات الثلاثة متطابقة ودعمًا متبادلًا، ولكنها قد تكون متناقضة مع بعضها البعض أيضًا.

إنّ المصالحة الوطنية عملية مستمرة ومرتبطة بحل النزاع. بمعنى آخر، يمكن القول إن المصالحة الوطنية، على الأقل في شكلها الكامل، تفترض حل النزاع: فالعلاقة التعاونية طويلة الأجل، القائمة على القبول والاحترام المتبادلين، من غير المرجح أن تترسخ دون اتّفاق سلام يعالج الاحتياجات الأساسية والشعور بالعدالة من كلا الجانبين.

وبالمثل، يمكن القول إن حل النزاع يفترض تسوية النزاع، على الأقل بمعنى أنه يجب أن يكون هناك اتّفاق سياسي تتفاوض عليه القيادات الشرعية للأطراف المتصارعة وتؤيده القوى الخارجية المعنية والمنظمات الدولية إذا كان على المجتمعين اعتبار صراعهم قد انتهى بطريقة عادلة ومرضية للطرفين. وبالتالي **قد تكون العمليات الثلاث مرتبطة بطريقة متسلسلة، مع التسوية كخطوة أولى، والتي قد يتبعها القرار أو قد لا يتبعها، والتي قد تتعقبها أو لا تليها المصالحة** الوطنية. ومع ذلك، لا يوجد سبب لافتراض أن العمليات الثلاثة تتبع بالضرورة مثل هذا التسلسل، وقد تحدث خطوات في الاتجاه أو في روح التسوية أوالقرار أوالمصالحة الوطنية بشكل مستقل تمامًا، بأي ترتيب وفي أي مجموعة (Kelman, 2010, pp 3-6). باختصار، يجب استكشاف العلاقات المحتملة بين العمليات الثلاث، من الناحية المفاهيمية والتجريبية، بدلاً من افتراضها أورفضها.

إن المصالحة الوطنية كماعرّفت من قبل **هاربت كيلمان** تتجاوز**حل النزاع** من حيث أنها تتحرك وتتجاوز مستوى الشراكة العملية – التي هي السمة المميزة لتحديد الهوية، فهي عملية ضرورية لصنع السلام، بحيث تمكن الأطراف من استيعاب العلاقة الجديدة، ودمجها في هوياتهم الخاصة. والمواقف الجديدة تجاه الآخر يمكن تطويرها، ليس فقط إلى جانب المواقف القديمة، ولكن كبديل عنها. على النقيض من ذلك عملية الحل وتغيير الموقف التي تميز التعريف، لايتم الاستيلاء على المواقف الداخلية فقط في كامل التدابير، ولكن يتم إعادة الصياغة. ومع دمج المواقف الجديدة في هوية المجموعة نفسها، فإنّها تحل تدريجيا محل المواقف القديمة. وبالتالي يمكن للثقة أن تتحول تدريجيا إلى الثقة الشخصية. وهذا لايمنع احتمال ظهور مخاوف وشكوك قديمة، ولكن العلاقة أقل قابلية للتغيرات الظرفية (Kelman, 2010, pp 312-13).

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا من هذا خلال الفصل استعراض المفاهيم المفتاحية للدارسة. بداية بمفهوم النزاع ومحاولة ضبطه، ثم تناولنا مفهوم حل النزاعات الدولية والتي تناولنا فيها كل العناصر الأساسية كالتعريف وأهم المفردات المشابهة مرورا بمفهوم المصالحة الوطنية، وصولا في الأخير إلى معرفة العلاقة الموجودة مابين المصالحة الوطنية التي تعتبر أهم آلية من آليات تحويل النزاع وحل النزاعات. ومن بين أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل ما يلي:

- تعتبر النزاعات الدولية من أعقد الظواهر التي شغلت فكر الباحثين بحكم أسبابها المعقدة والنتائج المترتبة عنها، فالنزاع كما رأينا سابقا هو عبارة عن حالة من عدم الاتّفاق والتعارض والتناقض بين طرفين أو أكثر، حول مصالح وأهداف معينة، عادة ما يتم العبير عنها بشكل عنيف وبطريقة عدائية من أجل إلحاق الضرر بالطرف الآخر.
- حل النزاعات الدولية هي عملية تهدف إلى مساعدة أطراف النزاع على فهم حاجاتهم الأساسية، من أجل وقف عمليات تصعيد النزاع.
- تعتبر المصالحة الوطنية، آلية من آليات تحويل النزاع الذي يحاول تجاوز الطرح التقليدي في حل النزاعات عبر تركيزه على تحويل العلاقات لفترة ما بعد النزاع بدلا من حل المشكلة فقط، وبالتالي تكريس السلام الإيجابي الدائم، ولذلك تصنف المصالحة الوطنية على أنها إحدى الخطوات المهمة التي تتخذها المجتمعات في الفترة التي تلي الحروب والنزاعات، بغية إصلاح أخطاء الماضي والعودة إلى الحالة التي كانت ما قبل النزاع. رغم صعوبة تحقق ذلك، والعيش معا تحت مظلة الصفح ونسيان الماضي وبالتالي تحقيق سلام دائم.
- المصالحة الوطنية وحسب تعريف **بولدينغ** هي عبارة عن نوع من حالات النزاع التي يتغير فيها نظام قيم صور الأطراف، بحيث يكون لديهم الأن أفضليات مشتركة في مجالاتهم المشتركة وكلاهما يريد نفس الحالة أو المواقف أين ينضج النزاع. وحسب تعريفه يمكن القول أنّ عملية المصالحة الوطنية هي عملية تؤدي إلى تغيير وجهات نظر الأطراف المتنازعة، وتحويل علاقاتهم من علاقة عدائية إلى تعاونية، من خلال توجيه الأطراف نحو طرق جديدة لتحقيق مصالحهم المشتركة.

- في مقابل ذلك وجدنا أنّ تحويل النزاع هو عملية تهدف إلى القضاء على الأسباب العميقة والجذرية للنزاع، وتحويل علاقات الأطراف المتنازعة من علاقة عدوانية إلى علاقة تعاونية.
- المصالحة الوطنية تهتم أساساً بالعلاقات الصحيحة بين الضحايا والجناة، بدلاً من قضايا الظلم الفورية، ولهذا الأمر يستغرق وقتاً أطول عادة لتحقيق المصالحة الوطنية، وبالتالي المصالحة الوطنية ليست أبدا مهمة سهلة تنتظر حلا سريعا.
- على الرغم من أن المصالحة الوطنية قد تتطلب جهودًا مختلفة للتعامل مع المظالم والمظالم التي حدثت في الماضي، إلا أنها ذات طابع استشرافي في الطبيعة. وكما ورد أعلاه، تهدف المصالحة الوطنية أيضا إلى تحقيق الأهداف المرجوة في المستقبل مثل تعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، وبناء سيادة القانون. حتى تعريف المصالحة الوطنية على أنه إعادة العلاقة الصحيحة بين الناس يجب ألا يفسر على أنه عودة إلى حالة ما قبل النزاع. وبدلاً من ذلك، يمكن فهم الإصلاح في سياق المصالحة الوطنية هذا على أنه استعادة بعض مفهوم العدالة .
- تكمن العلاقة مابين المصالحة الوطنية وحل النزاع في كون أن المصالحة الوطنية هي جزء من عملية تحويل النزاع التي هي بدورها أهم آلية من أليات حل النزاع، وبالتالي إن أصح **التعبير العلاقة بينهما هي علاقة تاثير وتأثر، وعلاقة تكاملية.**

الفصل الثاني: دراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في جنوب إإفريقيا ورواندا.

شهدت جنوب إفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى أشد النزاعات التي عرفها التاريخ وذلك نظرا لنتائجها الوخيمة التي انعكست على شعوب المنطقة بالسلب في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبما أن جنوب إفريقيا ورواندا جزء من هذه المنطقة فإنهما لم يكونا خارج دائرة هذه النزاعات.

ومن أجل فهم جيدا طبيعة أي نزاع لا بد من التعريف به ومعرفة الأسباب التي أدت إليه وكذلك المراحل التي مر بها هذا النزاع، وهذا بالتحديد ما سنحاول القيام به في هذا الفصل. فمن أجل فهم طبيعة النزاع في جنوب إفريقيا ورواندا سنقوم بدراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع بحيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنقوم من خلاله بدراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في جنوب إفريقيا، ونفس الشيء بالنسبة للمبحث الثاني الذي سيكون تحت عنوان دراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في رواندا. ومن خلال هاذين المبحثين سنقوم بتحديد الموقع الجغرافي لكل من جنوب إفريقيا ورواندا، ودراسة التركيبة السكانية، والأهمية الاقتصادية لهما، بالإضافة إلى ذلك سنقوم بتحليل البعد التاريخي للنزاع وذلك من خلال ذكر أهم المراحل التي مر بها تطور النزاع. ثم نتطرق إلى تحليل السلوك النزاعي لكل طرف متورط في النزاع لنصل في الأخير إلى ذكر الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذا النزاع في كل من الدولتين.

1.2. دراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في جنوب إفريقيا.

1.1.2. الملامح الجيوسياسية للنزاع في جنوب إفريقيا.

يعد الموقع الجغرافي الركيزة الأساسية لكل دولة، فكلما كان استراتيجيا كانت الدولة ذات قيمة سواء على مستواها الإقليمي أو الدولي. وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا المطلب بدراسة الملامح الجيوسياسية لجنوب إفريقيا من خلال التركيز على الموقع الجغرافي لها، وذكر التركيبة السكانية التي تتمتع بها، بالإضافة إلى ذلك ذكر الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لجنوب إفريقيا.

تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة الإفريقية (المخادمي، 2005، ص 42)، بين جدار الجدي وخط العرض 35 جنوبا، تطل من الشرق على المحيط الهندي، كما تطل على مياه المحيط الأطلسي غربا، تحدها شمالا ناميبيا Namibie و بوتسوانا Botswana ، زمبابوي Zimbabwe وموزمبيق Mozambique وسوازيلاند Swaziland من الشمال الشرقي (بوعكاز، 2011، ص 31).

تبلغ مساحتها حوالي 2.221.000كم^2، عاصمتها بريتوريا يتربع على هذه المساحة أكثر من 43 مليون نسمة يتمركز معظمهم بالمناطق الشرقية والجنوبية المحاذية لسواحل المحيطين.

شكل رقم8: *خريطة الموقع الجغرافي لجنوب إفريقيا .*

المرجع:(Orange Smile, s.d.)

أولا: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية للمنطقة.

تقع جنوب إفريقيا في أقصى القارة الإفريقية، طول شاطئها الأطلسي 872كم، وطول المحيط الهندي 2082كم (الخوند، 1996، ص 317)، تتميز جنوب إفريقيا بتنوع التضاريس خاصة منها الجبال والمرتفعات التي تكثر في المناطق الداخلية (تللو، 2005، ص 243)، ويتراوح ارتفاعها ما بين 900 إلى 1200م، فوق مستوى سطح البحر، بينما تنتشر الجبال بين الهضاب والمنخفضات الساحلية الضيقة وأشهرها **جبال داركسنبرغ Draknesberg الجنوبية** الشرقية التي يصل ارتفاعها إلى 3350م (بالحمر، د.ت)، أما الهضاب فأشهرها **هضبة الكارو Karo** الجافة التي تقع غرب الهضاب الوسطى لجنوب إفريقيا. أما شرقا تنتشر الهضاب الأكثر ارتفاعا وخصوبة وأشهرها الكارو الشمالية أو المعروفة باسم الفلد الأعلى، وفي الشمال الشرقي نجد هضبة الترنسفال بالإضافة إلى صحراء

كلاهاري التي تمتد على طول الشمال الغربي، بينما يقع على طول الساحل الغربي جزء من صحراء ناميبيا القاحلة، وفي أعلى الجنوب تمتد سلسلة جبال الكاب **Cap** التي ترتفع بحوالي 600م فوق سطح البحر، يضاف كذلك إلى الجبال والهضاب تنوع الموارد المائية خاصة منها الأنهار مثل **نهر الأورانج** The Orange Riverو**نهر الفال** TheVaal River وكذلك **نهر الكاي** TheKie River (بوعكاز، 2011، ص 9).

وتعد دولة جنوب إفريقيا من الدول النامية متوسطة الدخل، ولكنها غنية بمصادر الثروة الطبيعية مثل الذهب حيث تعد جنوب إفريقيا من أكثر البلدان إنتاجاً له ويعمل في مناجم الذهب مئات الآلاف من العمال (*اكتشاف الذهب في جنوب افريقيا*، د.ت)، هذا بالإضافة لعدد من المعادن الأخرى مثل الألماس، المنجنيز، الكروم، البلاتينيوم، كما تتميز جنوب إفريقيا بالمساحات الشاسعة من الغابات والتي تعد مصدر هام لصناعة الأخشاب، كما تتوفر جميع أنواع الفواكه والخضروات الدائمة والموسمية، هذا بالإضافة لشهرتها بزراعة وتجارة الورود حيث تعد المنافس الأول لهولندا ويرجع ذلك إلى استيطان الهولنديين بها لعدد من القرون (غير معروف، د.ت).

الخريطة السياسية:

شكل رقم9: ***الخريطة السياسية لجنوب افريقيا.***

المرجع:(غير معروف، د.ت)

ثانيا: المناخ في جنوب إفريقيا.

تتمتع جنوب إفريقيا بمناخ معتدل على العموم، وهو شبيه بمناخ البحر الأبيض المتوسط، لكنه يختلف باختلاف المناطق ففي جبال الكاب يكون دافئ وجاف صيفا، بارد وممطر شتاء، أما في الهضاب الشرقية فحار نهارا ومعتدل ليلا في الصيف، ومعتدل نهارا وبارد ليلا في الشتاء، بينما يتـــميز بالحـــرارة والرطوبة صيفا والجفاف شتاء في المناطق الساحلية (تللو، 2005، ص 243).

جدول رقم4: *بيانات مناخ كيب تاون، جنوب إفريقيا.*

متوسطات الطقس لكيب تاون، جنوب أفريقيا													
شهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	السنة
متوسط العظمى °م (°ف)	27 (81)	8 (82)	26 (79)	24 (75)	20 (68)	18 (64)	17 (63)	18 (64)	19 (66)	22 (72)	24 (75)	26 (79)	28 (82)
متوسط الصغرى °م (°ف)	16 (61)	16 (61)	15 (59)	13 (55)	10 (50)	8 (46)	8 (46)	8 (46)	9 (48)	11 (52)	14 (57)	15 (59)	8 (46)
هطول الأمطار mm (بوصة)	16 (0.6)	13 (0.5)	20 (0.8)	54 2.1) (	92 (3.6)	111 (4.4)	96 (3.8)	87 (3.4)	56 (2.2)	40 (1.6)	24 (0.9)	18 (0.7)	627 (24.7)

المرجع:(World Meteorological Organization, s.d.)

أما من الناحية الاستراتيجية:

تتمتع جنوب إفريقيا بموقع استراتيجي هام جدا، فهي تطل على شريطين ساحليين كما ذكرنا سابقا (المحيط الأطلسي والهندي) مما يجعلها ذلك منطقة غنية بالثروات السمكية، علاوة على ذلك تتمتع بثروات معدنية وطبيعية متنوعة بحيث يوجد فيها مخزون هائل من المعادن الطبيعية خاصة في الأقاليم الجغرافية المتعددة والجبال وأهمها (جبال داركسنبرغ Draknesberg الغنية بالفحم). كما تتمتع بتنوع معادنها بحيث يوجد بها الذهب، البلاتين، الفحم، الفوسفات، الحديد، المنجنيز، الماس السيرانيوم، علاوة على ذلك تتمتع بمحاصيل زراعية عديدة مثل: الذرة، القمح، قصب السكر، الفواكه والخضروات. ومن الصناعات التي تشتهر بها صناعة الذهب والألماس، صناعة السيارات، الماكينات، الحديد والنسيج والأسمدة والكيماويات (الجابري، 2000، ص 131).

الفرع الثاني: التركيبة السكانية لمنطقة جنوب إفريقيا.

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الملامح الديموغرافية لدولة جنوب إفريقيا من خلال دراسة التركيبة والنسيج الإجتماعي لسكان المنطقة، بالإضافة إلى تحديد اللغة وديانات هذه المنطقة مع ذكر بعض الإحصائيات عن عدد السكان. لنصل في الأخير إلى معرفة ما إذا كانت هذه الملامح الديموغرافية هي السبب في حدوث النزاع أم لا.

تعتبر دولة جنوب إفريقيا، من البلدان التي تتميز بكثافة سكانية عالية، بحيث يبلغ عدد سكانها حوالي 56.52ن عام 2017م، وازداد عددهم إلى 57.73 ن عام 2018 (*Statistical Release*, 2018).

شكل رقم10: *تطور عدد السكان في جنوب إفريقيا من 2010– 2018م.*

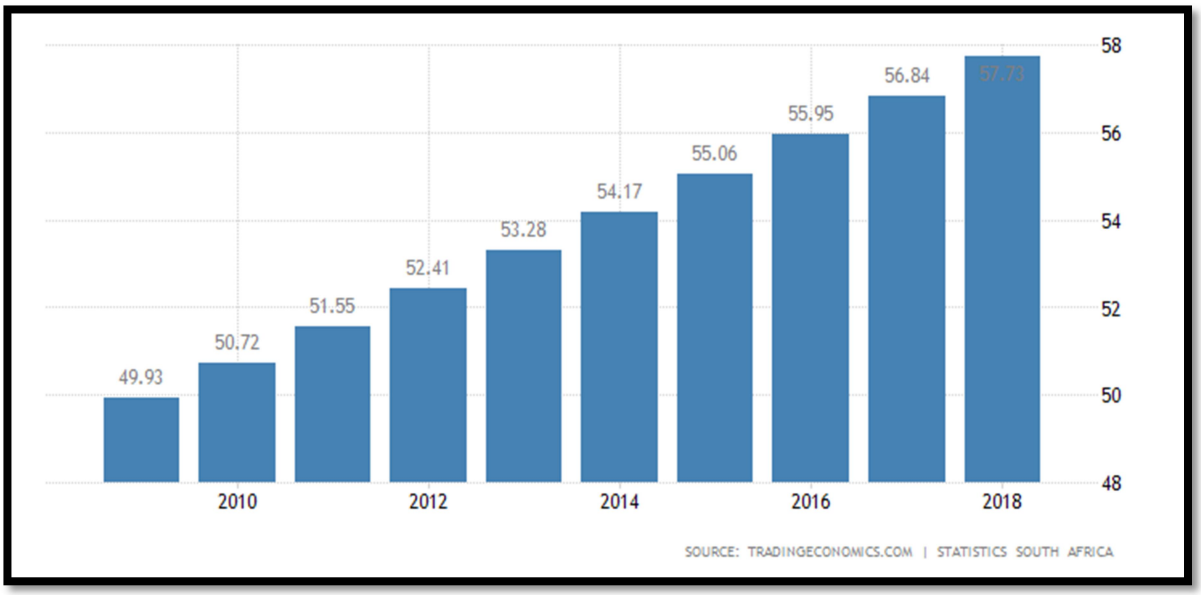

المرجع:(غير معروف،2019)

تتكون دولة جنوب إفريقيا من خليط غير متجانس، بحيث تتكون من سلالات مختلطة، والتي تشكلت عبر فترات مختلفة منذ بداية القرن 19م، وقد اتّفق الجغرافيون والباحثون إلى تقسيم المنطقة إلى أربع عرقيات مختلفة عن بعضها البعض وهي: الأفارقة (الوطنيون) والذين يمثلون نسبة 79%، البيض ويشكلون حوالي 9.6%، الملونون 8.9%، الأسيويين والهنود وهم أقل نسبة 2.5% (بالحمر، د.ت).

شكل رقم11: ***التركيبة السكانية لجنوب إفريقيا.***

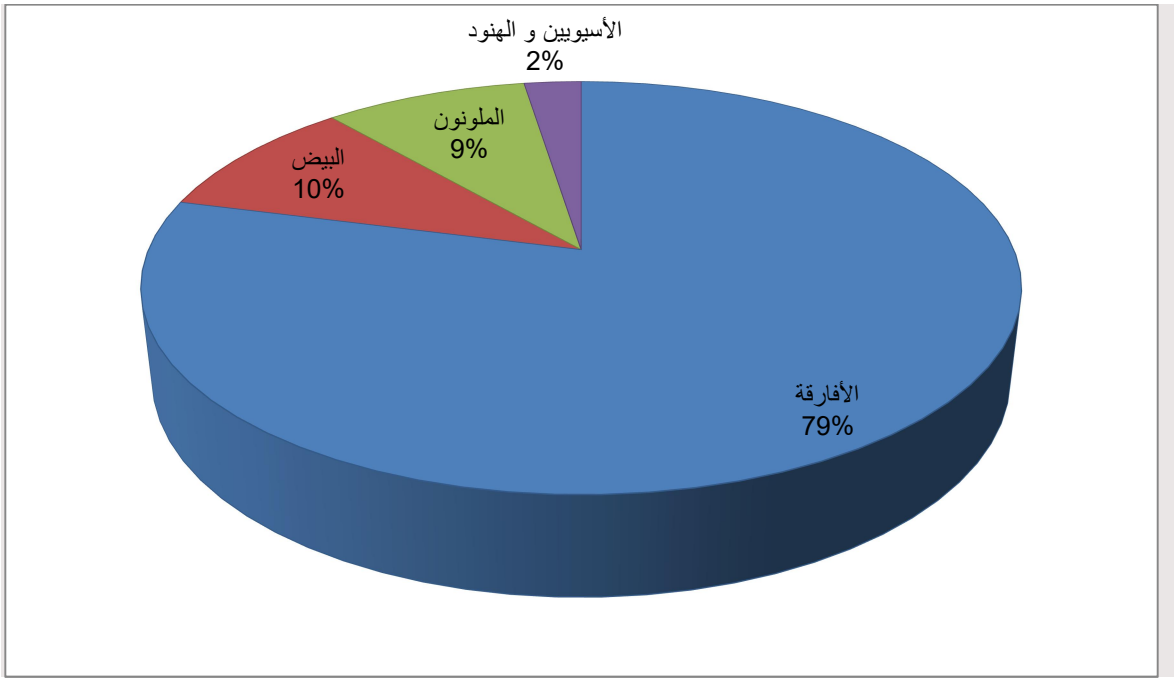

المرجع: من إعداد الطالبة.

1- **الوطنيون (الأفارقة):** ويطلق عليهم الأوروبيون إسم الزنوج أو السود ويسمون Kaffir أو LesCafres أي الأهالي وينتمون إلى مجموعات اثنية من أهمها **البشمن**The Bushmen، **الهوتنتوت** The Hottentots **والبانتو** The Bantu. هؤلاء يتفرعون إلى مجموعات لغوية هي النجوني The Naguni، السوثوSotho، الشنغانا The Shangaans والفندا The Venda (بوعكاز، 2011، ص 17).

2- **البيض:** وتتكون هذه الأقلية من سكان في جنوب إفريقيا من عناصر أوروبية هاجرت إلى جنوب إفريقيا أثناء احتلال المنطقة. مثل الهولنديين والألمان، البريطانيين والفرنسيون، هذا الخليط من العناصر أطلق على أنفسهم إسم **الأفريكانز** وخلقوا لأنفسهم قومية جديدة من هذا الشتات ويتحدثون لغة مشتقة من الهولندية ممزوجة بكلمات ألمانية وإنجليزية وأطلقوا عليها إسم الأفركانرز(بالحمر، د.ت)، ويضاف إليهم اليهود الذين لعبوا دورا هاما في التطور الاقتصادي للمنطقة، فمدينة جوهانزبورغ لوحدها تضم أكثر من مائة ألف يهودي من البيض (Klen, 2005, p. 26).

3- **الملونون:** ويطلق عليهم إسم The Coloured بالانجليزية، وإسم Kleurling بالأفريكانية، وإسم Metis بالفرنسية، وتعني الهجناء يعيشون معظمهم في Cap وينحدرون من الأجناس المختلفة التالية: الأفارقة، الهنود، هانتونت الكاب والبشمن بالإضافة إلى الأوروبيون، وقد نتج عن هذا

الخليط الملونون. يتكلمون معظمهم اللغة الأفريكانية و9% منهم يتكلمون باللغة الانجليزية (Hepple, 1967, p. 11).

4- **الأسيويون والهنود: هم** الأقل نسبة من الملونين، يقيمون في منطقة محدودة ، يعيشون في الناتال جلبوا كعمال من طرف شركة الهند الشرقية الهولندية، والتي جلبتهم من البنغالBengal ومالابار Malabar وسواحل كروماندال Coromandel في الهند، ثم اختلط هؤلاء مع العبيد الأفارقة والخوخان Khoikhoin وشكلوا مجتمع الكاب الملون(Hepple, 1967, p. 12)، ينقسم الأسياويون لغويا وإثنيا إلى حيث نجد أن 37% منهم يتكلمون لغة **التاميل** LeTamul(لغة سكان سيريلانكا حاليا) و33 % **الهنود** L'hindi و14% يتكلمون **جود جيراتي**Le Gudjrati و9% يتكلمون **الهوردو**L'urdu والباقي أي 7% يتكلمون **التيلغو** Le Telgu (بوعكاز، 2011، ص 33).

-اللغة والدين:

اللغة:

وفقا للدراسات والأبحاث فإنه يوجد في جمهورية جنوب إفريقيا11لغة رسمية أولها لغة الأفريكانز وتليها اللغة الإنجليزية، ثم يأتي بعدها عدد من اللغات هي النديبيل والكوهسا والزولو والسوتو الجنوبية والسوتو الشمالية والتسوانا والسوازي والفندا والسانجان . الخوسا (محمد إسماعيل، 2014، ص 27). أو اللغة الخوسية والتي تعتبر لغة السكان الأوائل الذين سكنوا جنوب إفريقيا (الخوسيين) (محمد إسماعيل، 2014، ص 27). يتحدث بلغة الزولو نحو 8,25 مليون نسمة، بينما يتحدث 6,5 مليون نسمة بلغة الكوهسا، وتأتي اللغة الأفريكانية في المرتبة الثالثة إذ يتحدث بها نحو 5,5 مليون نسمة ويفهم اللغة الإنجليزية السواد الأعظم من السكان. وتطبع الوثائق الحكومية بلغتين على الأقل من اللغات الرسمية. وقد دخلت الإنجليزية البلاد عام 1820م مع وصول المستوطنين البريطانيين الرواد إلى جنوب إفريقيا. وتطورت اللغة الأفريكانية من اللغة الهولندية وامتزجت بها بعض الكلمات من اللغات الأوروبية الأخرى والآسيوية والإفريقية. أي يوجد في جنوب إفريقيا إحدى عشر لغة رسمية معترف بها في الدستور، ولكن اللغة السائدة هي اللغة الإنجليزية، وللسكان الأصليين حوالي 10 لغات وحدهم.

وقد تم تقسيم هذه اللغات هكذا بعد نهاية الفصل العنصري عام 1994 م، أين أجرت جمهورية جنوب إفريقيا أول انتخابات عالمية لها، وسط حركة وطنية أنهت من خلالها نظام

الفصل العنصري وأدخلت على حقبة من الشمولية المتنامية، وينعكس هذا الشمول في إنشاء كما ذكرت سابقا " **11**" لغة رسمية وهذا ما يؤكده لنا كاموانجامالو (2004م) حين قال :أنّ التغيير في الفصل العنصري والانتقال إلى الديمقراطية جلب الاعتراف الرسمي بأن جنوب إفريقيا هي بلد متعدد اللغات وليس ثنائي اللغة(Trudell, 2016, p. 2).

جدول رقم5: ***لغات جنوب إفريقياحسب احصائيات2011.***

Languages of South Africa (2011)		
Languages		**Percent**
Zulu		**22.7%**
Xhosa		**16%**
Afrikaans		**13.5%**
English		**9.6%**
Sepedi		**9.1%**
Tswana		**8%**
Sotho		**7.6%**
Tsonga		**4.5%**
Swazi		**2.5%**
Venda		**2.4%**
Ndebele		**2.1%**
SA Sign Language		**0.5%**

المرجع:(Brenzinger, 2017, p. 44)

الدين:

حسب العديد من المراجع فإن جمهورية جنوب إفريقيا هي دولة علمانية وحرية المعتقد فيها مضمونة لجميع المواطنين من قبل الدستور ولا يوجد إحصاء رسمي حديث يحدد لنا نسبة توزيع الأديان في البلاد.

يعتنق معظم سكان جمهورية إفريقيا المسيحية فالغالبية العظمى منهم ينتمون إلى المذهب البروتستانتي بفروعه الأوروبية والباقي يتبعون الكاثوليكية ومذاهب مسيحية أخرى وهناك أقلية اسلامية

وأخرى هندوسية وعدد قليل من اليهود ومن أتباع الديانات المحلية الإفريقية (محمد إسماعيل، 2014، ص ص 12-13).

وبحسب إحصائيات 2001م فإن أغلبية السكان هم مسيحيون 79.8%، ومايقارب15% ليس لديهم دين، 1.4% غير محددين أي لم يحددوا الديانة التي ينتمون إليها، 1.5%من السكان مسلمين، والهندوسية تمثل نسبة 1.2%، والمعتقد الإفريقي يمثل 0.3 % أما اليهودية فقد مثلت نسبة 0.2%، والمعتقدات الأخرى 0.6 % (*South Africa: Fast Fact*, 2016) .

شكل رقم12: *نسبة الديانات في جنوب إفريقيا* .

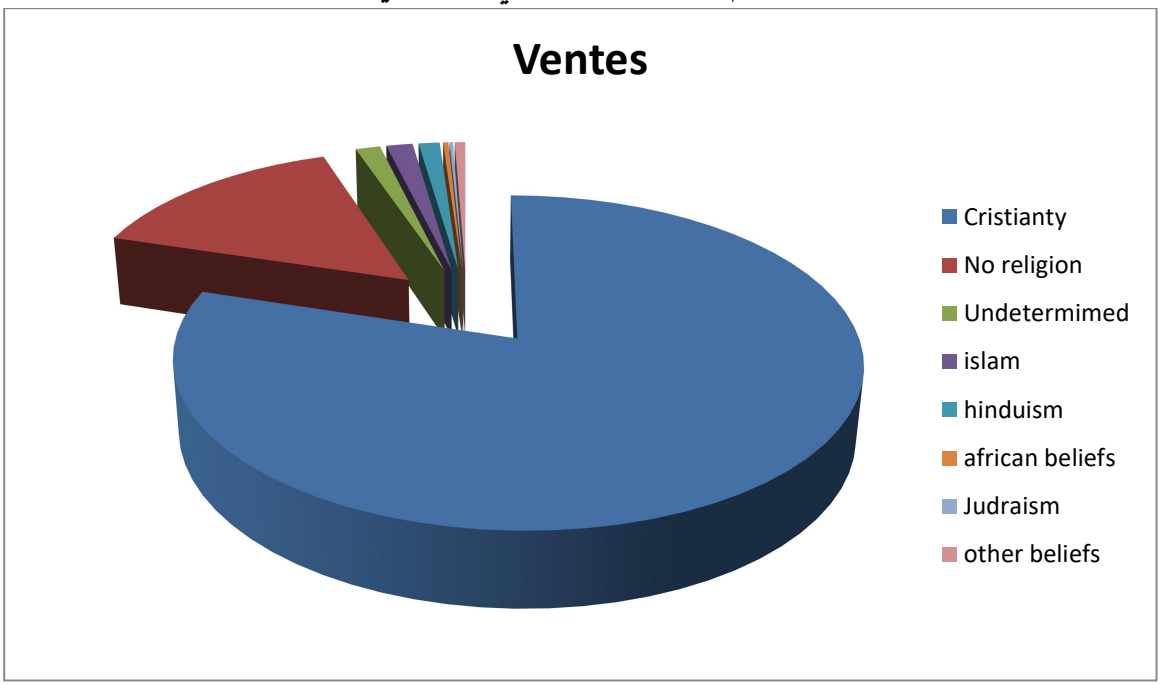

المرجع: من إعداد الطالبة.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة جنوب إفريقيا.

تلعب الأهمية الاقتصادية دورا هاما وكبيرا في عملية تحديد بنية وأطراف النزاع، وكذا ديناميكيته، ولذلك ومن أجل معرفة أسباب تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة، لا بد من معرفة الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها دولة جنوب إفريقيا.

تمتلك دولة جنوب إفريقيا كافة الامكانيات البشرية والطبيعية التي تؤهلها لتحقيق التنمية اللازمة ومن أهم هذه الإمكانيات مايلي (هماش، 2017).

المساحة: تحتل دولة جنوب إفريقيا المركز الخامس والعشرين عالمياً كأكبر دولة في العالم، كما تمتلك تضاريس طبيعية جعلت منها محط أنظار للسياح، مما أدى إلى ارتفاع مستواها الاقتصادي، ومن هذه التضاريس، الهضاب، والأنهار، كما تمتلك جنوب إفريقيا أهم سلسلة جبلية في العالم سلسلة جبال دراكنزبرج.

المناخ: يتميز مناخ جنوب أفريقيا بالاعتدال، ويختلف المناخ فيها تبعاً لاختلاف الارتفاعات والتيارات البحرية، ففي فصل الصيف تتمتع المناطق فيها بالجو الدافئ والجاف، أمّا في فصل الشتاء فيكون الطقس فيها ممطراً وبارداً، وتتميّز السواحل بالرطوبة والحرارة في الصيف وبالجفاف والشمس في الشتاء، كما تتساقط الأمطار على البلاد، وفي دولة جنوب أفريقيا الهضاب، والأنهار، والجبال، والسهول الساحلية (ابو حسن، 2019).

الاقتصاد: لقد تعددت الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بدولة جنوب إفريقيا، بحيث تأتي في مقدمتها الزراعة، ولهذا تعتبر جنوب إفريقيا المصدر الأول للعديد من السلع الغذائية للدول المجاورة لها، بحيث تشكل الغابات1.1 مليون هكتار من أراضي البلاد فهي مشهورة بإنتاج العديد من المواد الغذائية كالذرة والقمح البطاطا وغيرها من الخضر والفواكه مما جعلها هذا تشكل سابع مصدر للإنتاج الزراعي في العالم. كما تنتج نحو مليار و660 مليون متر مكعب من أخشاب البناء ونحو مليار و390م^2 من الخشب المخصص لصناعة الورق، وتربية المواشي وصيد السمك. إضافة إلى كل ذلك تشتهر بإنتاج الذهب بحيث تعتبر مناجم الذهب من أهم مناجم البلاد والتي يعمل فيها حوالي 300 ألف عامل من أصل 650 ألف عامل (الخوند، 1996، ص 321).

مظاهر التنمية في جنوب إفريقيا (هماش، 2017): تعتبر جمهورية جنوب إفريقيا الأقوى اقتصادياً مقارنة مع الدول الإفريقية الأخرى، وهذا ما يجعل الجانب التنموي فيها أكثر تقدماً من غيرها من الدول الإفريقية، ومن أهم مظاهر التنمية فيها مايلي:

- رغم أنّ الزراعة تعتبر من أقل المجالات تحقيقاً للدخل المحلي للدولة، وأقل تشغيلاً للأيدي العاملة، إلا أنّها تشغل 10% من سكان الجمهورية، فضلاً عن أنّ الجمهورية تنشط بالتصدير الزراعي .
- يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأكثر نشاطاً حيث تشكل 65% من الناتج المحلي، وهذا ناجم عن ازدهار التصدير من الجمهورية للخارج .بلغ معدل البطالة في جنوب إفريقيا25% فقط.

- تمتلك جنوب إفريقيا بنية صناعية متطورة وتتنوع فيها الصناعات الرئيسية لتضم تجميع السيارات، تشغل المعادن والآلات والمنسوجات والحديد والصلب والكيماويات والأسمدة وإصلاح السفن التجارية .....وغيرها من الصناعات (السعودية وجنوب إفريقيا، 2017، ص 2). إذ يمثل قطاع الصناعة حوالي 29% من إجمالي الناتج المحلي، بحيث تتميز جنوب إفريقيا في هذا المجال بانخفاض تكاليف الإنتاج ونفاذها إلى أسواق جديدة نتيجة إبرام اتّفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة التابعة للاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا (المساعدات الإنمائية الرسمية، 2016، ص 4).
- بالإضافة إلى كل هذه العوامل إقدام الحكومة على تشجيع الاستثمارات وتوفير القروض للتنمية الصناعية (المساعدات الإنمائية الرسمية، 2016، ص 4).

2.1.2. البعد التاريخي للنزاع في جنوب إفريقيا.

لفهم أي نزاع لا بد من ذكر المراحل التي مر بها، وماهي الأسباب التي دفعت إلى قيامه، ولذلك سنقوم في هذا المطلب بدارسة البعد التاريخي للنزاع في جنوب إفريقيا، من خلال تقسيمه إلى فرعين أساسيين هما: الفرع الأول والذي سنتناول فيه جنوب إفريقيا خلال المرحلة الاستعمارية، والفرع الثاني سنتناول فيه جنوب إفريقيا بعد التواجد الاستعماري، وبداية التمييز العنصري.

كما نعلم كلنا، تقع جمهورية جنوب إفريقيا في أقصى الطرف الجنوبي لقارة إفريقيا، بحيث تتربع على رقعة جغرافية جيواستراتيجية جعلتها دافعا لاستيطان الأوروبيين واستعمارهم للمنطقة (Hutcheson, 1991, p. 1).

الفرع الأول: جنوب إفريقيا أثناء التواجد الاستعماري.

في 6 أفريل 1652م، نزل **جان فان ريبيك** (وهو أول ممثل لشركة الهند الشرقية الهولندية في إفريقيا) في رأس الرجاء الصالح، ووقعت بعض الاصطدامات بين رجاله وبين السكان الأصليين (البانتو) وفي عام 1657م جاءت أول دفعة من المواطنين الأحرار، الذين كانوا من الموظفين القدماء في الشركة والذين عهد إليهم بالعمل في الزراعة لحسابهم الخاص. واتسعت هذه الحركة مع خلفاء **فان ريبيك** فوصل عدد الموظفين الأحرار عام 1688م إلى حوالي 800 عامل وما لبث على أن انضم إلى المستوطنين الهولنديين، مستوطنون آخرون من جنسيات أوروبية مختلفة، منهم مائتا فرنسي من طائفة الهوغونو التي كانت مضطهدة في فرنسا، واستمر التوسع الاستطاني الأوروبي طيلة القرن 18، حتى

تجاوز نهر الأورانج شمالا عام 1760م. ولقد انتهى الاستعمار الهولندي في أواخر القرن 18 بعد إفلاس شركة الهند الشرقية وحلها 1796م، وكان لتنافس فرنسا وإنجلترا في أوروبا انعكاسات استعمارية على جنوب إفريقيا، فقامت قوات فرنسية باحتلال منطقة رأس الرجاء الصالح من 1781م إلى 1784م، ثم أعقبتها قوات إنجليزية، وضعت المستعمرة تحت الحماية ما بين 1795م إلى 1802 م (الكيالي، د.ت، ص ص 102-103).

التواجد البريطاني في المنطقة:

تعود جذور التواجد البريطاني في المنطقة إلى الستينات، فمنذ 1652م، شهد الكاب مرحلة من النزاع البريطاني الهولندي، بحيث كان هدف بريطانيا هنا هو قطع الطريق أمام فرنسا للوصول إلى الهند في إطار النزاع الاستعماري، واستمر النزاع بين البوير الهولنديين والبريطانيين فترة طويلة، تخلله نزاع سنة 1779م بين البانتو السكان الأصليين والبوير عرف بإسم **حرب الكافر**، حيث دافع البانتو عن أراضيهم ضد المستوطنين، وبعد هزيمة هولندا أمام فرنسا في أوروبا، انتهزت بريطانيا الفرصة وضمت الكاب إليها سنة 1795م ووضعتها تحت إدارتها سنة 1814م، فدفعت هذه السيطرة بالبوير إلى الهجرة نحو المناطق الداخلية إلى الشمال من الكاب، ولكن على حساب السكان السود إلى غاية حدود موزنبيق على نهر لمبوبو. وبالرغم من المقاومة التي وجدوها في طريقهم من قبل قبائل الزولو خلال الفترة من 1811م إلى 1883م، تمكنوا من تأسيس مقاطعات خاصة بهم في ترانسفال والأورانج (حميدي عباس، 2002، ص 282).

تجدد فيما بعد النزاع بين البوير والأفريكانيين والبريطانيين مرة أخرى بسبب اكتشاف الذهب وألماس سنة 1884م، عرفت بإسم **حرب البوير** التي دامت من 1899 م إلى غاية 1902م انتصر خلالها البريطانيون فوقع الطرفان على **معاهدة بريتوريا في 21 ماي 1902م. التي فقد بموجبها كل من إقليم الترانسفال والأورانج الحرة استقلالهما وضمتا إلى بريطانيا** التي عينت أنذاك**(ملنر)** حاكما عاما لأربع أقاليم في شكل إتحاد يخضع لوزارة المستعمرات البريطانية. هذه المعاهدة التي لم تعترف إلا بحقوق البيض فقط وتركت حوالي 80% من السكان السود والملونين مهمشين. ولم تحررهم من العبودية مما أثار موجة من الإحباط لديهم من جهة ولكنها أيقظت فيهم الوعي الأسود بعد ذلك من جهة أخرى. وبموجب النظام الإداري الجديد الذي أقامته بريطانيا بعد نهاية النزاع مع البوير، أين تم توحيد أربعة أقاليم: الكاب – ناتال–الأورانج وترانسفال في دولة اتحادية لكل منها استقلالها ولها

برلمان وفق ما جاء في الدستور الذي أقره البرلمان البريطاني وعرف بدستور جنوب إفريقيا (SouthAfricaAct) والذي بدأ العمل به في 30 سبتمبر 1910م (حميدي عباس، 2002، ص 283).

منحت بريطانيا أولوية خاصة للبوير على حساب السكان من الأغلبية السوداء عند تأسيس جنوب إفريقيا، وبذلك تعتبر هذه السياسة بدية التمييز العنصري.

الفرع الثاني: جنوب إفريقيا بعد التواجد الاستعماري وبداية التفرقة العنصرية.

يعتبر مجتمع جنوب إفريقيا خليطا غير متجانس من الأجناس المتنوعة في أصولها وثقافتها وألوانها وحتى في دياناتها كما رأينا سابقا، فكان من الطبيعي جدا أن يحدث نزاع فيما بينها، حول الاختلاف في المصالح الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، مما أدى ذلك إلى خلق أرضية خصبة وصالحة لظهور ونمو فكرة التميز العنصري، وممارستها على الواقع الاجتماعي، السياسي والاقتصادي في جنوب إفريقيا.

بداية سياسة التفرقة العنصرية:

لقد ظهرت سياسة التفرقة العنصرية والمعروفة باسم الأبارتيد* **Apartheid** منذ وقت مبكر فمنذ عام 1685م، أسس المجتمع على حقيقة سيادة البيض وأن الملونين والأفارقة وغيرهم عبيد لهم، ووجدت هذه العقيدة تعبيرها في العمل، فأصبح العمل اليدوي يقتصر على غير البيض، ونمت ظاهرة الاستعلاء الأبيض خاصة لدى المستوطنين الهولنديين(البوير).

نجح البوير في تأسيس مستعمرتين تابعتين لهم وهوما الترانسفال والاورانج الحرة ومارسوا فيهما التفرقة العنصرية بصورة متكاملة، وقد ازدادت حاجة المستوطنين والمهاجرين الجدد إلى العمال خاصة عندما تحول اقتصاد جنوب إفريقيا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي معدني، بعد اكتشاف كما ذكرنا سابقا الذهب سنة 1886م. الأمر الذي جعل السلطات تشجع سياسة العامل المهاجر، وذلك بإقامة معازل (Home Lands) خاصة بهم حتى تضمن بذلك تنظيم وضبط تدفق العمال الأفارقة، وكانت فكرة المعازل هذه تمثل البداية الفعلية لتنفيذ سياسة التمييز العنصري التي كان ينادي بها البوير (Legum, 1963,p. 11).

*) **الأبارتايد:** مصطلح يرمز إلى سياسية التفرقة العنصرية والتميز العنصري كما طبقته جمهورية جنوب إفريقيا، إعلان سياسية التمييزية ضد 80 % من السكان). حيث تقوم السياسة على تصنيف عنصري لسكان جنوب إفريقيا إلى أجناس وعلى الفصل الجغرافي أي تحديد أماكن السكن والإقامة بين هذه الأجناس

سياسة التمييز العنصري:

يعتبر عام 1948م، علامة فارقة في تاريخ جمهورية جنوب إفريقيا إذ طبقت الحكومة بشكل رسمي سياسة التمييز العنصري ضد السكان السود (محمد إسماعيل، 2014، ص 38).

حيث برزت سمات التمييز العنصري أساسا في القوانين التي سنت لتعطي البيض حق السيطرة اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا (Ross, 1999, p. 14). فمن أجل الحفاظ على مصالحهم على الرغم من عددهم القليل، تكونت قوة تنفيذية من جيش وشرطة وقيادات إدارية تعززت بصدور قوانين متعددة، بدأت بمنع الزواج المختلط بين الأجناس والاتّصال الجنسي بينهم، وأعادت منذ سنة 1950م تخطيط وتقسيم المدن على أساس إنشاء أحياء منعزلة لكل جنس من الأجناس ولايسمح لغيرهم بالسكن فيها أو الدخول إليها، كما قامت بتقسيم المدارس ووسائل النقل والمواصلات والكنائس. وفي الميدان الاقتصادي سيطر البيض على الأرض والموارد المعدنية الثمينة بالإضافة إلى الصناعة والتجارة. أما فيما يخص الميدان السياسي فقد حرموا من المشاركة في الانتخابات والحكم على أساس الأغلبية وإصدار الصحف للتعبير عن آرائهم وأفكارهم (حميدي عباس، 2002، ص 285). اتّخذ التمييز العنصري الذي مارسه نظام جنوب إفريقيا، بحكم قوانينه الكثير من المظاهر والسلوكيات ضد الأغلبية الإفريقية من أبرز مظاهره:

- **سلب ملكية الأرض:** إذ تحتفظ قوانين الأراضي هناك بنسبة 87% كملكية خاصة للأقلية البيضاء وللاحتلال.
- **تقييد الإقامة.**
- **تقييد العمال،** وذلك باالدرجة الأولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبموجب نظام قانوني مهيمن عليه بالكامل ومنظم لصالح الأقلية البيضاء والذي نشأ عنه نظامين قانونيين أحدهما للأفارقة والآخر لبقية السكان من السود، الملونيين والآسياويين.

- بالإضافة إلى كل ذلك كان نظام التمييز العـــنصري يعبر عن كافة مظاهر الظلم والقهر والاضطهاد وأسوأ أنواع المعاملة للسود، كمحاولة من البيض لتصفية المنطقة من باقي الأجناس باستخدام كل الوسائل (هريدي، 2008، ص ص 254-255).
- قامت سياسة الأبارتيد على تطبيق التمييز العنصري بين البشر من خلال اللون العنصر والدين كأساس لهذا المضمون الاستغلالي البشع (المشاعلي، 2007، ص 2).

- كما تقوم كذلك على أساس أن لكل عرق ثقافته وأسلوبه الخاص في الحياة وبالتالي ترفض هذه السياسة أي محاولات للاندماج بين الأعراق المختلفة، عن طريق الزواج المختلط أو غيرها من السياسات، مما يؤدي إلى فقدان الجنس الأبيض لنقاوته، أما العزل فمن شأنه أن يحافظ على نقاء وبقاء الجنس الأبيض وتفوقه (حلمي إسماعيل، 2004، ص 718).

وقد كلف هذا النظام شعب هذه الدولة الكثير من المحن والصعوبات تجلت في مواجهات عنيفة بين السود وقوات الأمن الحكومية، كما أدّى إلى فرض عقوبات دولية على هذه الدولة مما وضعها في شبه عزلة عالمية. وكان ما أصدرته الحكومة من قوانين في إطار التمييز العنصري قانون مناطق المجموعات الذي عرف بالإنجليزية باسم Group Areas Act الذي صدر عام م1905، والذي قضى بفصل سكن وعمل المجموعات العرقية، حيث تم منع غير البيض من السكن في أكثر المناطق تطورا مما أجبرهم على القيام بقطع مسافات طويلة للوصول إلى أماكن عملهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى اندلعت اشتباكات عرقية عام 1949 م في مدينة دوربان بين الهنود والسود **راح ضحيتها 142 قتيل و1087 جريح** وعلى الرغم من أن معظم دوافع موجة العنف هذه كانت اقتصادية واجتماعية إلا أنها خلفت جرحا عميقا بين الأطراف دام لعدة سنوات (محمد إسماعيل، 2014، ص ص 38-39).

شكل رقم13: *خريطة جنوب إفريقيا بعد 1994* .

المرجع: (غير معروف، د.ت)

3.1.2. تحليل السلوك النزاعي للأطراف.

لفهم طبيعة النزاع في جنوب إفريقيا، يجب تحليل النزاع، من خلال التطرق إلى ذكر الأطراف المتورطة فيه، وتحديد سلوكاتهم من النزاع، سواء كانت أطراف مباشرة أوغير مباشرة، ويتم هذا التحليل من خلال ذكر رؤية وهدف واستراتيجية كل طرف مباشر في النزاع.

سنحاول من خلال هذا العنصر، التعرض وفق نظرة تحليلية لمجريات النزاع ومساره، وذلك بالاعتماد على ثلاث مستويات تحليلية (أبعاد النزاع)، هذه الأخيرة التي تتضمن الأطراف المشكلة للنزاع: والتي تصنف منهجيا إلى:

- الأطراف القاعدية (الأطراف المباشرة)/ المقاربة الأولية[*] ⟸ البعد الوطني (الداخلي) للنزاع.
- الأطراف المستوى الثاني (دول القربى والجوار) / المقاربة الوسائلية [**] ⟸ البعد الإقليمي.
- الأطراف المستوى الثالث (الدول الأجنبية) ⟸ البعد الدولي.

وتصنف الأطراف في كل مستوى حسب كثافة دوره ومدى تورطه في النزاع إلى أطراف مباشرة وغير مباشرة.

---

[*]) **المقاربة الأولية: السبب العرقي** يعتبر العامل الأولي والجذري للنزاع، فالجماعات العرقية هي الفواعل الأساسية في هذه النزاعات، فهي تستقي سلوكها النزاعي من القيم العرقية، وتعبر عن وجودها بالخط الذي يفصلهاعن الجماعات الأخرى ويزيد سلوكها النزاعي كلما زاد انتماؤها إلى الجماعة في هذا الإطار.

[**]) **المقاربة الوسائلية:** حيث يرى أنصار هذه المقاربة أن الجماعات العرقية ليست فواعل مستقلة بل هي امتداد لسياسات الدول، ووسائل في يد الوحدات السياسية الداخلية (مثل الأحزاب النخب السياسية...الخ)، أوالخارجية التي تنقسم إلى ثلاث مستويات:

– الدول القربى (kin-state) : هي التي تملك روابط عرقية مع إحدى الجماعات العرقية المتنازعة.

– الدول الجارة(neighbour): لاتملك روابط عرقية لكن تملك جوار جغرافي مع إحدى الجماعات العرقية المتنازعة.

– الدول الأجنبية(outlander): هي التي لاتملك قرابة عرقية ولاجوار جغرافي، لكن مصالحها في منطقة النزاع تجعلها تتحرك للحفاظ عليها عبر دعم أحد الأطراف داخليا.

والنزاع العرقي حسب هذه المقاربة هو نتيجة لافتعال هذه الفواعل وتدعيمها للوعي العرقي عن طريق مايسميه "كوفمان": بآليات التحريك عن طريق المنظمات المسلحة ووسائل الإعلام والاتصال وإغراق النخب العرقية في النزاع العسكري.

الفرع الأول: الأطراف القاعدية (الأطراف المباشرة).

سنحاول من خلال هذا العنصر التركيز على الأطراف القاعدية المتورطة في النزاع، ومن خلال دراستنا للبعد التاريخي للنزاع في جنوب إفريقيا، فإنه يمكن تقسيم هذه الأطراف إلى طرفين أساسيين هما الحكومة والأحزاب المعارضة لها.

أولا: الحكومة العنصرية (حكومة جنوب إفريقيا).

وتمثلت الحكومة العنصرية في الحزب الوطني الذي أسسه عام 1912م، إذ قامت سياسة هذا الحزب على التمييز العنصري كإيديولوجية له. حقق هذا الحزب الفوز في انتخابات 1948م بقيادة (دانيال **مالان فرانسوا**). **وقد** بدأ الحزب الوطني بزعامة **(بوثا)** في الثمنينات من القرن العشرين للسعي نحو الإصلاح وإلغاء التمييز العنصري. إلا أن ذلك لم يحصل حتى انتخابات عام 1989م، عندما تزعم الحزب **(دي كليرك)** والذي عمد على تبني عملية الإصلاح، التي عن طريقها انتقل النظام من نظام عنصري عرقي إلى نظام ديمقراطي غير عرقي (خلف، 1961، ص ص 234-235).

ارتبط هذا الحزب بشكل وثيق مع الحزب المتحد، كون له نفس الايديولوجية فهو حزب شبيه له، يقوم على عقيدة التمييز العنصري التي تغلفها بعض الشعارات اللفظية منها: التمييز العادل، الدولة متعددة الأجناس، وكان ذلك خشية من استقلال العنصر الإفريقي. وكان تأسيس هذا الحزب من قبل الحكام المستوطنين الإنجليز في عام 1910م، ولاسيما بعد تعيين الجنرال **(بوثا)** على رئاسة الاتحاد ثم خلفه بعد ذلك **سمتس** (Samtis) واللذان يعدان من الأفريكانيين البوير الذين يؤمنون بالتعاون والمصالحة مع الانجليز، وفي 1924 نجح الحزب الوطني بزعامة **هورتزوغ** الوصول إلى الحكم أين استمرت حكومته باتباع سياسة التمييز العنصري تجاه السكان الأصليين والأسياويين، لكن التمثيل البرلماني لهذا الحزب تقهقر في 1980م-1984 (دهام، 2017، ص 75).

1-رؤية الحكومة العنصرية (الحزب الوطني).

وتمثلت رؤيتها في كونها رؤية **إثنو-سياسية**، بحيث تتجسد من خلال اعتبار أن البيض (الأوروبيون)، جماعة عرقية متميزة وهم الجنس النقي، لهم خصوصيات ومميزات تميزهم عن غيرهم من الأجناس الأخرى خاصة الأفارقة، سواء كانت هذه الخصوصيات فيزيائية أو مادية. وبالرجوع إلى الخلفية الاستعمارية، نجد أن هذا الحزب تكون على أساس إيديولوجية تمييزية قائمة على أساس التمييز العنصري والنظرة الإستعلائية -كما رأينا سابقا- واحتقار للسكان الأصليين (الأفارقة) منذ

الاستعمار إلى غاية وصول هورتزوغ إلى الحكم والسلطة. عانى الأفارقة الحرمان والتهميش والتمييز بشتى أنواعه، بحيث شمل هذا التهميش كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، علاوة على ذلك استخذام الحكومة العنصرية كل الوسائل والأساليب للتحريض الاثني والدعوة إلى إقصاء الأفارقة وغير البيض من أي منصب حساس أو وظيفة شريفة داخل الدولة، وبالتالي فقد عبرت سياسة التمييز العنصري خلال فترة حكم البيض عن وجود سياسة عنصرية حقيقية أدت فيما بعد إلى انفجار النزاع.

2- هدف الحكومة العنصرية.

من خلال الايديولوجية التي قامت عليها، فإن هدفها كان **خدمة أهداف ومصالح الفئة القليلة (البيض) على أساس إثني وسياسي** والمحافظة على النظام القائم لأطول فترة زمنية ممكنة، حتى ولو كان ذلك باستخدام القوة والعنف والطرق الغير شرعية.

3- استراتيجية الحكومة العنصرية.

اعتمدت الحكومة العنصرية منذ تأسيسها على **استراتيجية عسكرية –قمعية** ضد معارضيها، وذلك من أجل الحفاظ على استمراراها وخدمة مصالحها، ومن أجل ذلك اعتمدت على أساليب قمعية متنوعة كالتعبئة والتحريض الاثني، استخدام الإعلام لتجسيد التمييز العنصري على أرض الواقع بكل أشكاله المتطرفة. بحيث يمكن تلخيص هذه الاستراتيجية فيمايلي:

- عمدت الحكومة العنصرية إلى تقسيم البلاد إلى مناطق للسكان الأصليين وأخرى لغيرهم، شرط ألا يسمح بمغادرتها إلا للعمل لدى الأوروبيين.
- قامت الحكومة ومن أجل التخفيف من حدة العصيان والتمرد الإفريقي، ولضمان بقائها واستمرارها في السلطة على التأكيد على المساواة بين اللغة الانجليزية واللغة الهولندية، كما استحدثت علما جديد للإتحاد بدلا من العلم البريطاني (إبراهيم خليفة، 1964، ص 54).
- تبنت هيكلة النظام السياسي سياسة قائمة على التمييز العنصري، عنن طريق المحافظة على الهيمنة السياسية للبيض في دستور 1961م، فضلا عن طبيعة العنصرية التي كان يتميز بها وذلك عن طريق نظامه الاقتراعي، الذي عمد من خلاله منع المواطنين السود والملونين والآسياويين من المشاركة في الانتخابات لاختيار مرشحيهم في النظام السياسي.

- استمرار العنصرية وإبقاء السلطة الفعلية داخل النظام تحت سيطرة تامة للبيض، كونها تمثل الأغلبية العظمة في البرلمان، وبهذا فإن هاجس الوحدة الإفريقية يزول.
- سن وتشريع قوانين تعسفية قمعية عنصرية ضد الأفارقة والآسياويون في كافة المجالات، خاصة في المجال الاقتصادي، السياسي والاجتماعي، فقد اتّخذ نظام التمييز العنصري وبحكم قوانينه الكثير من المظاهر والسلوكيات التعسفية والتي تؤكد على التهميش والحرمان ضد الأغلبية الإفريقية ومثال على ذلك مايلي:
  - سلب ملكية الأرض.
  - تقييد حرية وحركة الأفارقة.
  - تقييد العمل والإقامة وعزلهم من كل المناصب والأماكن التي تزخر بالثروات سواء كانت المعادن كالدهب والألماس أو المناطق الصالحة للزراعة.
  - تهميش وحرمان الإفريقيين من التعليم والتطور الدراسي.
  - غياب وحرمانهم من الوقاية الصحية.
- علاوة على كل ذلك تقوم السياسة التي اتبعتها الحكومة العنصرية على أساس تقسيم السكان إلى أقسام حسب لون البشرة، فهناك المستوطنون وهم في المنزلة الثانية بعد البيض، ثم السود رغم أنّهم يمثلون الأغلبية الوطنية وأصحاب البلد الأصليين، إلا أنهم حرموا من الحقوق التي تتمتع بها العناصر الأخرى (الجميل وإبراهيم، 2002، ص 364).
- تخصيص مناطق تعرف باسم **المعازل** كأحياء سكنية خاصة بالسود.
- تقوم سياسة التمييز العنصري على أساس أن لكل عرق ثقافته وأسلوبه الخاص في الحياة وبالتالي ترفض هذه السياسة أي محاولة للاندماج بين الأعراف المختلفة، مثل الزواج وغيره مما يؤدي إلى فقدان الجنس الأبيض لنقاوته وتفوقه (حلمي إسماعيل، 2004، ص 718).
- تمتع البيض بكل الصلاحيات والثروات في مقابل ذلك السود يعانون من الاضطهاد والقهر المادي والمعنوي (الكيالي، د.ت، ص 788).
- منع غير البيض من التملك في المناطق المخصصة للبيض.
- منع غير البيض من الجلوس في السينما والمقاهي والمطاعم التي خصصتها القوانين للبيض.
- منع الزواج من البيض كما ذكرت سابقا.
- منع السود من السفر خارج البلد.

- منع تساوي الأجور بين العمال البيض وغيرم.
- بالإضافة إلى كل ذلك يدخل التمييز العنصري في الدخل القومي، مما خلق تفاوت كبير بين الأجناس المختلفة فالبيض يمثلون 18% ويعود إليهم من الدخل القومي 67%، في مقابل ذلك الإفريقيون يمثلون 69% ويعود إليهم 27% من الدخل والهنود يمثلون 12% ونصيبهم من الدخل 6% حسب إحصائيات 1960.
- ولقد امتد نظام التمييز العنصري إلى أدق التفاصيل في حياة العائلة الإفريقية مخالفا بذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، حيث الحكومة العنصرية سياسة التفرقة في المعاملة والحقوق والسياسة بين البيض والسود(شهاب، 1973، ص 149)، ما أدى إلى زيادة الحقد والكراهية ضد النظام العنصري، نتج عنه فيما بعد نزاع وحروب أهلية دموية راح ضحيتها العديد من السكان.

ثانيا: المؤتمر الوطني الإفريقي:

تأسس في 8 جانفي 1912م، ظهر لأول مرة من أجل مقاومة قانون منع السود من امتلاك الأراضي، وكان يدعي آنذاك بالمؤتمر الوطني لجنوب إفريقيا، إلى أنه سرعان ما تحول إلى صوت رائد في النزاع ضد هيمنة البيض، وفي عام 1923م، تغير اسمه ليصبح المؤتمر الوطني الإفريقي، ومع إصدار دستور الحرية عام 1955م، أكّد المؤتمر التزامه برفض العنصرية بالطرق السلمية، إلا أنه رغم القمع المتزايد من قبل الحكومة العنصرية أسس هذا المؤتمر جناحا عسكريا معلنا بدأ الكفاح المسلح. ونتيجة لهذا تم حضر المؤتمر الوطني عام 1960م، إلا استمر في كفاحه التحرري من موقع قيادته في **لوساكا بزامبيا**. وبعد رفع الحضر عنه عام 1990م، واجه المؤتمر نقلة صعبة من حركة التحرير إلى حزب سياسي، وفي انتخابات أفريل 1994م فاز المؤتمر الوطني بـ62% من مقاعد البرلمان، وأصبح زعيمه **نيلسون مانديلا** *__رئيسا للبلاد__ (ماركس، 2004، ص 285).

1-رؤية المؤتمر الوطني الإفريقي.

*__نيلسون مانديلا:__ روليهلالا نيلسون مانديلا من مواليد 18ماي 1918 وهو الرئيس الأسبق لجمهورية جنوب إفريقيا وأحد أبرز المناضلين والمقاومين لسياسة التمييز العنصري التي كانت متبعة في جنوب إفريقيا، لقبه أفراد قبـيلته بـ **ماديبا** وتعني **العظيم المبجل** وهو لقب يطلقه أفراد قبيلته على الرجل الأرفع قدرا بينهم، كان متأثرا جدا بفلسفة المهاتما غاندي حول نبذ العنف والمقاومة السلمية.

تمثلت رؤيته في كونها **رؤية إثنو–سياسية** بأبعاد اجتماعية إصلاحية أمنية، وذلك نظرا للمبادرات التي قام بها من أجل كفاحه التحرري والقضاء على الحكومة العنصرية وتحقيـق العدالة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، فقد حاول نيلسون مانديلا جاهدا تحدي الحكومة العنصرية بدفاعه عن آلاف السود الذين وقعوا ضحايا لهذه القوانين المتطرفة منذ انضمامه إلى هذا المؤتمر.

2– هدف المؤتمر الوطني الإفريقي.

تمثل هدفه الأساسي في القضاء على نظام الأبارتيد وتحقيق العدالة والمساواة بين كل أطياف المجتمع وفي كل المجالات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، وبالتالي القضاء على التهميش والحرمان وعلى كل مظاهر التمييز العنصري وتحقيق الوحدة الوطنية، بمعنى آخر التحرير وإقامة مجتمع غير عنصري.

– علاوة على ذلك وإلى جانب إلغاء سياسة التمييز العنصري بالطرق السلمية، هدف هذا المؤتمر إلى تحقيق التعديل الدستوري وتكوين دولة إتحاد جنوب إفريقيا وحدة متكاملة ورفض الأوطان المصطنعة وتمثيل الشعب الاقتصادي بصورة متكاملة في البرلمان المركزي والمجالس المحلية.

– الدفاع عن الحرية وحقوق وامتيازات الشعب ومحاربة التمييز العنصري.

– تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لكل سكان جنوب إفريقيا. ومن أجل هذا فقد أصدر الحزب في عام م1949 برنامج عمل جديد يهدف إلى تحويل المؤتمر الإفريقي من هيئةإصلاحية إلى حركة شعبية جماهيرية ثورية.

– يهدف إلى إقامة دولة ديمقراطية مستقلة (دهام، 2017، ص ص 78–79).

– جمع شعب المنطقة على صعيد واحد وتشجيع التفاهم المتبادل.

3– استراتيجية المؤتمر الوطني الإفريقي.

تبنى الحزب الوطني في البداية **استراتيجية سلمية** لكنها تحولت فيما بعد كما ذكرت سابقا إلى **استراتيجية عسكرية** نتيجة القمع المتزايد من طرف الحكومة القمعية العنصرية.

سلمية: اعتمد **المؤتمر الوطني الإفريقي على سياسة اللاعنف** في الفترة ما بين 1912م–1949 (العرافي، 2015، ص 72). فقد ناضل الأفارقة السود للحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية بشتى الوسائل ولم يقتصر الأمر عليهم وحدهم فقد شاركهم الملونون والأسيويون في

نضالهم كما وكان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من أبرز المناهضين، إذ وحد صفوفه واعتمد في بداية الأمر على النضال الإيجابي معتمدا بذلك على فلسفة **غاندي** *في مقاومة طغيان الأقلية البيض، الذي أطلق عليها **الساتياغراها**، أي سياسة اللاعنف والتي تتمثل بتنظيم مظاهرات سلمية وتقديم الشكاوي إلى السلطات المحلية من أجل الحصول على حقوقهم(الفهد، 1985، ص 413). لاسيما بعد التحالف التاريخي بين حزب المؤتمر الإفريقي الوطني مع حزب المؤتمر الهندي، أين عمل الطرفان على ضمان أن تصبح جنوب إفريقياوالهند شريكتان في الكفاح من أجل العدالة والحرية، كماوشجبت ورفضت الهند السياسة العنصرية التي تتبعها الحكومة في جنوب إفريقيا، لكونها تبعد السود والآسياويين والملونيين سياسياواقتصاديا لمصلحة الأقلية البيض. وظل القادة السياسيون الهـنود وبالأخص " **نـهرو وغاندي** "يهتمون بالتطورات السياسية بدولة جنوب إفريقياولأن الرأي العام في الهند كان ضد المعاملة السيئة للأشخاص من أصول هندية، فقد حاولت نيودلهي إقناع الحكومة العنصرية بوضع نهاية لسياستها، فقررت الحكومة قطع جميع اتّصالاتها التجارية مع دولة جنوب إفريقياوسحب ممثليها عام 1946م (إسراء القيسي، 2005، ص ص 127-128). وفي هذا الصدد قال **نهرو** إذا ما بقيت تلك العقيدة العنصرية محتملة فإنها حتما ستقود إلى نزاعات كبيرة وكوارث عالمية (إسراء القيسي، 2005، ص 128).

وفي أعقاب النجاح الذي حققه المؤتمر وذلك عن طريق إصداره ميثاق الحرية ودور ذلك في تعاظم نفوذ الجبهة الوطنية، فقد اتّخذت حكومة التمييز العنصري تدعي أن كل ذلك يمثل خيانة عظمى، وعمدت إلى تلفيق مختلف التهم ضد المشتركين في المؤتمر وألقت القبض على زعماء الحركة التحررية المعادية للتفرقة العنصرية في عام 1956م، مدعية أنهم يدبرون مؤامرة للإطاحة بنظام الدولة وإقامة دولة جديدة تستند إلى المبادئ التي أقرها ميثاق الحرية. ومحاكمتهم بتهمة الخيانة العظمى واستمرت المحاكمات الخاصة بهذه التهمة لمدة أربع أعوام (مانديلا، 1997، ص 194)، ورغم ذلك واصل السود كفاحهم السلمي ضد الحكومة العنصرية. وفي عام 1960م قام الآلاف من العمال الأفارقة بتجمع في مدينة شاربفيل مطالبين بالعدالة والمساواة إسوة بالعمال البيض من ناحية الأجور

*__غاندي__: المهاتما غاندي هو زعيم روحي هندي ولد عام 1869م وتوفي عام 1948م، كان زعيما لمقاومة الاستبداد والعنصرية من خلال العصيان المدني السلمي وتسمى منظمته بالساتياغراها والتي ساعدت على استقلال الهند. هو شخصية معروفة في كل أنحاء العالم وكلمة المهاتما تعني الروح الشريفة والعظيمة تشريفا لما قام به ضد العنف.

فضلا عن المعاملة، ولكن قوات النظام تصدت لهم فقتلت 70 منهم وجرحت 186 آخرين (مانديلا، 1997، ص 226). **وبالتالي أظهرت هذه الحادثة المعاناة الحقيقية التي يعيشها السكان غير الأوروبيين** (*Sharpeville*, 1985, p. 4)**. مما أدى ذلك إلى تغير استراتيجية المؤتمر من سلمية إلى عسكرية.**

عسكرية: شهد عام 1967م، تغييرا في منهج واستراتيجية الحركة الوطنية، إذ رفعت شعار الكفاح المسلح عنوانا لها، ولاسيما بعد حظر نشاط حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في أعقاب حادثة شاربفيل كما رأينا سابقا، فضلا عن ظهور تنظيم مسلح جديد أطلق عليه **رمح الأمة** ليكون بمثابة الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وفي عام 1976م قامت انتفاضة جماهيرية في مدينة (سويتو) وكان فتيلها هو الاحتجاج على قرار الحكومة بتعليم الطلاب الأفارقة اللغة الأفريكاني، وبسبب الأساليب القمعية لحكومة التمييز العنصري فقد راح ضحيتها **600 إفريقي مابين قتيل وجريح**، فضلا عن اعتقال العديد من القيادات الشعبية (مانديلا، 1997، ص 453).

ومع تصاعد أحداث العنف والاحتجاجات ونفي وهروب العديد من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والأحزاب الأخرى المناصرة له، وفي عام 1979م انتظم العديد من الأكاديميين والمفكرين ورجال الكنيسة في حركة سميت **حركة الوعي الأسود Black Consciousness) (Movement ويرمز لها بـB C M** ، كما شكل الطلاب منظمة باسم **منظمة طلاب جنوب إفريقياSASO (SouthAfricaStudents Organization)** وبموجب ذلك فقد تشكلت **الجبهة الديمقراطية الموحدةU D F(UnitedDemocratic Front)** في عام 1983م، بهدف توحيد القوى المناهضة للنظام العنصري، وقد ضمت هذه الجبهة في تشكيلاتها نقابات عمالية واتحادات تجارية وتشكيلات أكاديمية، ومنظمات طلابية...، فضلا عن ممثلين من مجلس الكنائس، إذ كان الجميع يشترك **في هدف واحد** هو الحصول على **المواطنة الكاملة وإنهاء التمييز العنصري.**

واستمرت الحركة الوطنية للسود بممارسة بعض من أعمال المقاومة منها نسف مصفاة تكرير النفط غرب جوهانزبورغ عام 1980م، فضلا عن إحداث انفجارات خطرة، ومهاجمة المفاعل النووية لدولة جنوب إفريقيا، ولم ينته ذلك إلا في بداية التسعينات من القرن الماضي عندما عقد كل من مانديلا ودي كليرك اتّفاقا على التفاوض بخصوص مستقبل البلاد السياسي(دهام، 2017، ص ص 96-98).

علاوة على كل ذلك للكنيسة جهودا في مناهضة كل أشكال التمييز العنصري باستثناء الكنائس الإصلاحية الهولندية الألمانية التي كانت داعمة لهذه السياسة وبهذا شكلوا حركة مضادة للعنصرية، وبرهن المجلس الاستشاري للكنائس في دولة جنوب إفريقيا بأنه الحاضن الحقيقي للسود في مواجهة التمييز العنصري بأشكاله القانونية والعرقية كافة وهي في ظل زعامة القس **ديزموند توتو*** ونظرا لنشاطهم قام النظام بالتعرض إلى أعضائها وخاصة وأن **نيلسون مانديلا** كان أحد أعضاء كنيسة زيون المستقلة للناشطين (دهام، 2017، ص 98).

الفرع الثاني: الأطراف الإقليمة / أطراف المستوى الثاني (دول القربى–دول الجوار):

حيث يظهر فيهذاالبعد تعقد بنية النزاع بزيادة أطرافه وتعدد مواقفهم وتضارب مصالحهم، خاصة وأن النزاعات في أقصى إفريقيا تعتبر من أشد النزاعات تعقيدا وتداخلا بين الدول المشكلة للمنطة إقليميا، بحيث تتداخل البنى الإثنية وتتوزع بشكل معقد داخل أكثر من دولة، وهذا بسبب تداخل المصالح فيما بينهاوكذلك الأهداف، مما يؤدي إلى تعدد الأطراف المتورطة في النزاع.

تعرضت سياسة التمييز العنصري التي كانت تعاني منها دولة جنوب إفريقيا، إلى معارضة كبرى على الصعيد الإقليمي نظرا لانعكاساتها وآثارها السلبية التي مست كل الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى النفسية والثقافية. وكانت من أبرز هذه القوى المعارضة لها مايلي.

أولا: منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا).

تأسست كما نعلم كلنا في عام 1963م، وكان هدفها تحرير إفريقيا، وعلى هذا الأساس كان من أولويات تلك المنظمة السعي الحثيث للنضال ضد التمييز العنصري في دولة جنوب إفريقيا، وكافحت من أجل تحقيق ذلك، وكانت تدين في كل اجتماع لها النظام العنصري وتدعوا الدول الأعضاء فيها إلى وقف دعمهم للنظام وتقديم العون للضحايا، كما وشكلت منظمة الوحدة الإفريقية لجنة التحرير الإفريقية من أجل تحرير دولة جنوب إفريقيا والبلدان المجاورة لها، وقد دفعت المقاتلين إلى توحيد جهودهم في جبهة واحدة (دهام، 2010، ص ص 237–238).

*) **ديزموند توتو**: 7 أكتوبر 1931م رجل دين مسيحي، وهوكبير أساقفة جنوب إفريقيا السابق، حاز على جائزة نوبل للسلام عام 1984م، انتخب أول السود في إفريقيا الانغليكانية، كافح نظـام الفصل العنصري في بلاده وترأس لجنة الحقيقة والمصالحة.

ويعد أهم موقف للجنة هو ما جاء في إعلان هراري في عام 1989م المتعلق بالأوضاع في دولة جنوب إفريقيا، وفقا لاقتراح تقدم به حزب المؤتمر الإفريقي، فقد مثل هذا الإعلان موافقة المؤتمر الوطني الإفريقي للدخول في مفاوضات مع حكومة التمييز العنصري شريطة أن تكون مفاوضات جدية وتسفر عن دولة ديمقراطية تتوافر فيها مقومات المواطنة، حيث تم إفراز هذا الإعلان في عام 1989م، بعد التصديق عليه من قبل ممثلي 2000 منظمة من أجل مستقبل ديمقراطي يسود دولة جنوب إفريقيا، كما رحبت المنظمة في عام 1990م، بما شهدته دولة جنوب إفريقيا من تطورات على الصعيد السياسي وهي تحضر بصفة المراقب للمفاوضات (دهام، 2017، ص 99).

ثانيا: دول خط المواجهة.

وتضم هذه المجموعة كل من (أنغولا – بتسوانا– زامبيا– موزنبيق وتنزانيا)، إذ تشكلت هذه المجموعة لمواجهة خطر نظام التمييز العنصري في دولة جنوب إفريقيا، كما وأنها تمثل تجربة إيجابية للتعاون المثمر والناجح بين الدول الإفريقية التي لها أوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة، فضلا عن أوضاع سياسية متنوعة تمثلت بالايديولوجية المختلفة في مواجهة الخطر المشترك والمتعلق بالأطماع التوسيعية لنظام التمييز العنصري، وكانت هذه المرحلة هي نتاج مؤتمر حزب إفريقيا للتنمية والتنسيق، وشاركت في هذا المؤتمر كل من ليسوتو وسوازيلاند، وكان هناك اتّفاق يهدف إلى تقليل أو تخفيض التبعية الاقتصادية لدول الجنوب الإفريقي لنظام التمييز العنصري في مجالات النقل والطاقة (العيوطي، 1985، ص 119).

ثالثا: جامعة الدول العربية.

أولت جامعة الدول العربية قضية التمييز العنصري أهمية خاصة، فقد استنكر مجلس جامعة الدول العربية سياسة التمييز العنصري، ولاسيما بعد مذبحة شاربفيل في 1960م، وطالبت بالعمل على وقف أعمال العنف الجارية ضد المواطنين السود، عند الإعلان في 1961م عن قيام جمهورية جنوب إفريقيا (نوار القيسي، 1986، ص 268). كما أصدر المجلس قراره في 1964م دعى فيه جميع الدول إلى قطع علاقتها الدبلوماسية والاقتصادية مع جنوب إفريقيا، كما طالب المجلس بإطلاق سراح المعتقلين ومنهم نيلسون مانديلا (دهام، 2010، ص ص 246–247).

الفرع الثالث: أطراف المستوى الثالث (البعد الدولي).

تعرضت سياسة التمييز العنصري كذلك لقوى معارضة على الصعيد الدولي، بحيث تمثلت تلك القوى فيمايلي.

أولا: موقف الأمم المتحدة.

تعتبر هيئة الأمم المتحدة من الأطراف المباشرة والمتورطة في النزاع بالنظر إلى كثافة الدور الذي لعبته في إدارته وحله، ويمكن تلخيص موقفها اتجاه الحكومة العنصرية فيمايلي:

برز دورها الرافض لسياسة التمييز العنصري عندما تقدمت الهند في 1946م بشكوك إلى الأمم المتحدة بخصوص معاملة حكومة التمييز العنصري في دولة جنوب إفريقيا للأقلية الهندية، ثم تحول الأمر في عام 1952م إلى النظر ودراسة موضوع النزاع العنصري وسياسة التفرقة، وشكل الأمر موضع اهتمام للوكالات واللجان التابعة للأمم المتحدة، وكان النظام العنصري يعد ذلك تدخلا في شأنه الداخلي مستندا بذلك إلى المادة رقم 02 الفقرة 07 من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، إذ صادقت الأمم المتحدة على 46 قرار ضد السياسات العنصرية خلال المدة مابين 1946إلى 1961م. وفي عام 1965م اعتبرت الأمم المتحدة النظام السياسي في دولة جنوب إفريقيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ولهذا ينبغي المقاطعة الاقتصادية الشاملة له، وأعربت أيضا عن أسفها لتعاون كثير من الدول مع نظام التمييز العنصري في دولة جنوب إفريقيا وقررت تقديم العون لضحايا سياسة التمييز العنصري في ميادين التعليم واكتساب الخبرة والعون للاجئين منهم إلى الدول المجاورة.

وبهذا يشكّل الدور الكبير والمميز الذي قامت به الأمم المتحدة، في مطلع الستينيات من القرن الماضي، تجاه تصفية النظام العنصريّ في جنوب إفريقيا: البداية الحقيقية والفعلية لأدوار المنظمة الدولية في اتجاه إرساء دعائم الأمن والسّلْم في إفريقيا (الحسن، د.ت).

ولقد تبلور عمل الأمم المتحدة في سبيل إنهاء نظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا في ثلاثة أعمال رئيسة (الحسن، د.ت)، تتمثل في:

1 – ممارسة الضغط على حكومة جنوب إفريقيا لإقناعها بإنهاء القمع والإبتعاد عن سياسة الفصل والتمييز العنصري.

2 – تقديم المساعدات المناسبة لضحايا التمييز العنصري، ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمعٍ يتمتع فيه جميع السكان بفُرصٍ وحقوقٍ متساوية.

3 – علاوة على ذلك ، نشر المعلومات للفت انتباه الرأي العالمي إلى لا إنسانية الفصل العنصري، وتشجيع هذا الرأي على ممارسة تأثيره في دعم جهود الأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى حلٍّ سلميٍّ عادل.

وفي إطار هذه الخطوات الثلاث شهدت الفترة من 1967م إلى 1989م جهود مكثفة ومتزايدة للأمم المتحدة من أجل دعم الحملة الدولية المناهضة للفصل والتمييز العنصري وتطويرها، وهو الأمر الذي مهّد للتحرّك نحو الحلّ السّلْمي في مطلع 1989م، وإجراء أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في أفريل 1994م.

وبالتالي من خلال هذا الطرح نلاحظ بأن هناك تأثير كبير للمصالح المشتركة بين الدول الغربية ونظام الأبارتيد في دولة جنوب إفريقيا ويتضح ذلك عن طريق استعمالها لحق الفيتو لإبطال أي قرار يمس مصالحها مع تبرير ذلك تحت مسوغات عدة، ولاسيما عندما صدر القرار بالمقاطعة الاقتصادية. فقد أصرت هذه الدول على عد الأمر مسألة تعيق الأمن والسلم ولا تهدده، وفضلا عن الإدانات المتكررة للأمم المتحدة لسياسة التمييز العنصري بوصفها انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جهة وجريمة ضد الإنسانية تهدد الأمن والاستقرار العالميين من جهة أخرى (Conisius College, 1989, p. 8). مما دفعها إلى تشجيع الحكومات والشعوب على اتّخاذ الخطط والتدابير من أجل عزل النظام العنصري ومقاطعته وإظهار التضامن الدولي مع نضال الأغلبية وبموجب ذلك أعلنت الجمعية العامة 1973م بأن نظام التمييز العنصري ليس له الحق بتمثيل شعب دولة جنوب إفريقيا وبمقتضى ذلك فقد تم استبعاد النظام العنصري، من المشاركة في أعمال الجمعية ومعظم وكالات الأمم المتحدة، وحفزت مجلس الأمن على ذلك ولاسيما بعد مذبحة **سويتو**التي ارتكبها النظام العنصري لحق السود، ليقرر فرض حظر إلزامي بالإجماع على الأسلحة، كما وفرضت قيود وإجراءات على اقتصاد دولة جنوب إفريقيا بموجب تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة التمييز العنصري عام 1989م، وبمقتضى ما تقدم فقد ساهمت العزلة الدولية إلى جانب الضغوط الداخلية بقبول حكومة التمييز العنصري بزعامة **دي كليرك** في عام 1990م الدخول في مفاوضات مع زعماء

الأفارقة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والإعلان عن ترتيب دستوري عادل (دهام، 2017، ص 101). وبالتالي مايمكن استنتاجه هو أن الأمم المتحدة ساهمت وبشكل كبير في القضاء على نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

ثانيا: موقف الإتحاد السوفياتي وبعض الدول الاشتراكية.

لقد كان للاتحاد السوفياتي سابقا وبعض الدول الاشتراكية دورا في مناهضة سياسة التمييز العنصري إذ ناضل الاتحاد داخل هيئة الأمم المتحدة من أجل وقف كل أشكال التعاون مع النظام العنصري وفرض عزلة دولية تامة على النظام العنصري ومقاطعته، فضلا عن تقديم الدعم إلى حركات التحرر في جنوب إفريقيا وبمساعدة بعض الدول الاشتراكية في ذلك إذ أسهمت كوبا على نحو فاعل عندما أرسلت قوات عسكرية إلى أنغولا ضد نظام بريتوريا العنصري، كما وقدمت يوغسلافيا السابقة كل أشكال المعونات المادية والسياسية إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، فضلا عن دعمها له في المحافل الدولية (دهام، 2010، ص ص 254-256).

بناءً على الطرح السابق يمكن القول بأن المعارضة التي واجهتها سياسة التمييز العنصري على الصعيد المحلي، الإقليمي والدولي، قد مهدت لتفويض سلطة التمييز العنصري، ومن ثم القبول بالتفاوض بخصوص مستقبل البلاد السياسي.

4.1.2. تحليل أسباب النزاع في جنوب إفريقيا.

إن أي محاولة لدراسة نزاع ما، تستلزم منا عملية تفسيره، من خلال تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهوره، ولذلك سنقوم في هذا المطلب بدراسة الأسباب الجذرية والعميقة التي كانت السبب في اندلاع هذا النزاع. وبحسب طبيعة النزاع في جنوب إفريقيا، فقد تعددت الأسباب في حدوثه، وهذا راجع إلى طبيعة تعقد الظاهرة النزاعية في حد ذاتها من جهة، ومن جهة أخرى النزاع في حد ذاته، باعتباره نزاعا داخليا. وعليه نطرح السؤال التالي: ماهي أهم الأسباب والعوامل التي كانت السبب في اندلاع النزاع وتعقده؟ سنحاول الاجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم المطلب إلى ثلاث فروع رئيسية نعالج من خلالها أهم العوامل التي أدت إلى ظهور النزاع في جنوب إفريقيا.

تعرض شعب دولة جنوب إفريقيا في ظل سياسة التمييز العنصري لأوضاع خطرة تتمثل بالانتهاكات التي طالت حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تنفيذا لإجراءات سياسية موسومة من أجل حفظ استعلاء السلالة البيضاء، إذ تتضح هذه الانتهاكات والأسباب في المجالات التالية.

الفرع الأول: الأسباب السياسية.

- لقد عانى معظم سكان دولة جنوب إفريقيا من التهميش والحرمان السياسي، وذلك بسبب سيطرة الأغلبية البيضاء على الحكم والسلطة، مما أدى هذا إلى تصاعد حدة النزاع، ما دفع المواثيق الدولية إلى إقرار حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية بالتساوي، وأن لأفراد الشعب الحق في المشاركة في حكم بلادهم بدون أي تمييز، على أساس أن الشعب هو مصدر السلطة، وهو الذي يقرر الحكم ونوعه. فضلا عن سياسة الدولة (السامري، 1983، ص 333). فعلى الرغم من قانون 1936م الذي ينضم تمثيل الوطنين الإفريقيين في برلمان الدولة، وبشكل مقيد ومحدد إلا أن ذلك لم يستمر إذ ألغي تشريع **البانتو** الصادر في عام 1951م المجلس التمثيلي للوطنين، وبموجب هذا القانون أصبح عدد مناطق التي يقطنها البيض تشكل 87% ومناطق السود 13%.
- صدور قانون الحكم الذاتي للبانتو في 1959م والذي ألغى الحق الانتخابي المقيد للإفريقيين والتمثيل المحدود، فضلا عن ذلك فقد أقر الدمج التدريجي للمناطق المخصصة للوطنيين والبالغ عددها 264 منطقة وجعلها في ثماني وحدات، ومن ثم أصبحت 11 وحدة. وترتبط هذه الوحدات بالدويلة الحادية عشرة البيضاء مما ساعد هذا على تفكيك وتمزيق الشعب الإفريقي (نوار القيسي، د.ت، ص 424).
- تعرض الأفارقة وبموجب قوانين وتشريعات تقنن إلى القهر والطغيان وإجراءات تمكن من التعسف والاضطهاد وعدم الشعور بالأمان والحرية الشخصية كقانون الجنسية لعام 1949م والذي أجاز لوزير الداخلية تجريد المواطنين من جنسيتهم. بالإضافة غلى قانون قمع الشيوعية لعام 1950.....، فضلا عن قانون تحريم التدخل السياسي رقم 51 لعام 1958م والتمثيل محدود.
- تقييد حرية الرأي والتعبير، بعدة تشريعات فمثلا بالنسبة للإفريقيين في البانتوستانات وبموجب قانون 1963 يمنع نشر أو إنتاج أو ادخال أو توزيع أي منشور غير مرغوب فيه. ويحظر

على المواطنين الأفارقة التعبير عن أي شكوى تقع عليهم أو نشر أي مطبوعات تضر بالسلطة خاصة ما يتعلق بالسجناء السياسين وأحوالهم.

- علاوة على كل ذلك يتلقى المواطن الإفريقي معاملة سيئة وقاسية سواء كان داخل أو خارج السجون، وهو لا يترك لاستئناف حياته العادية.
- يدان الفرد الإفريقي بدون محاكم تصدر بحقه أو أمر بالحرمان وأقسى أشكال الحرمان ذلك الذي يقضي بالحجز خمسة أعوام، ولا يمنح للشخص أي فرصة للدفاع عن نفسه (نوار القيسي، د.ت، ص 426). كما تبقى المحاكمات غير عادلة ويبقى الإنسان الإفريقي داخل السجن معرض لكل أنواع التعذيب (دهام،2017، ص 84).
- اتهام الحكومة المواطنين الإفريقيين بالإرهاب وهكذا تعزز الأمن لسياستها العنصرية للنيل من المواطنين الأفارقة والاستمرار في تعرضهم للاضطهاد والإرهاب (نوار القيسي، د.ت، ص ص 426-427).
- بالإضافة إلى كل ذلك كان للنظام العنصري في دولة جنوب إفريقيا دور كبير في إثارة بعض المشكلات على الصعيد الخارجي الإقليمي ومثال على ذلك كان النظام العنصري لجنوب إفريقيا السبب في ظهور الحرب الأهلية في أنغولا وذلك بسبب الدعم المقدم لحركتي **(فنلا)** و**(يونيتا)**.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية.

- يعد العامل الاقتصادي الأساس في نشوء ما يسمى بسياسة التمييز العنصري وما يؤكد لنا هذا الأمر هو كثرة السياسات والتشريعات التي فرضت على الملايين من شعب دولة جنوب إفريقيا، فضلا عن أنه يعد أنموذج آخر لأوضاع الشعب الإفريقي تحت سيطرة الأقلية من البيض والتي ارتكزت على اعتماد سياسة التمييز في المجال الاقتصادي من أجل الاحتفاظ بقوة عاملة رخيصة ومستمرة على الرغم من الاتّفاقيات الدولية التي تؤكد على عدم التفريق بين الأفراد، فضلا عن ضمان المساواة أمام القانون والتمتع بحق الملكية، إلا أن المواطنين في ظل نظام البانتوستانات يعانون من التمييز في الملكية، فهم محرومون من حق الملكية على قدم المساواة مع البيض.

- الخضوع إلى ممارسات وقوانين تعسفية جائرة، مما كان السبب في انعدام العدالة والاستقرار، فضلا عن أن أساس انعدام العدالة يرجع إلى الأرض المخصصة للإفريقيين والتي تقدر بـ 13%.
- التهميش والحرمان وإعطاء الأراضي الغير صالحة للزراعة للإفريقيين، بالإضافةإلى غياب نظام الري فيها، في مقابل ذلك أراضي البيض كانت تضم كل معالم الحضارة تقريبا والمتمثلة في مناجم الذهب وألماس والصناعة (نوار القيسي، د.ت، ص 428).
- فضلا عن ذلك حرم الإفريقيون على نحو عام من الحصول على قطعة أرض إلا بعد موافقة خاصة يتم إصدارها من الحاكم العام بموجب قانون صدر في عام 1945م، والذي أجاز حصول الإفريقي على قطعة أرض ويكون ذلك عن طريق الشراء إذا كانت مملوكة لدى إفريقي آخر، بمعنى آخر أن الحصول على قطعة الأرض يكون واقعا ضمن الملكية الإفريقية ولا يمكن تجاوز ذلك (دهام، 2010، ص 210).
- بالإضافة إلى كل ذلك كل ما تقدم من تقسيم يمثل بدون شك تقسيم غير عادل كانت له تداعياته الاقتصادية السلبية مما دفع ذلك إلى الهجرة من أجل العمل بعده أمرا ضروريا وعلى نطاق واسع.
- تحول الكثير من الأفارقة إلى أيادي عاملة لدى البيض، مقابل أجر زهيد جدا لأنه لم تكن هنالك مساواة في العمل والأجور، فقد اتبعت حكومة التمييز العنصري في دولة جنوب إفريقيا شتى الأساليب من أجل استغلال الأفارقة، فقد عمدت إلى تشريع مجموعة من القرارات منها: السخرة المجانية، عقوبة الشغل كما رأينا أعلاه ..، بحيث تعني هاته القوانين أن الإفريقي الذي يحاكم لأي مخالفة تكون عقوبته العمل في مزارع الأوروبيين في ظل أبشع الأوضاع وبدون أجر مما أدى هذا إلى زيادة تفاقم الأوضاع وزيادة حقد وكره الأفارقة للبيض (الفهد، 1985، ص 190).
- يمنع المواطن الإفريقي من اختيار العمل، وتطبيق السلطات وهو مايعرف **بسياسة الاحتجاز الوظيفي** والتي تقوم على أساس احتجاز الأعمال على أساس عرقي أي الأعمال الفنية ذات الأجر المرتفع تمنح للبيض وعكس ذلك للأفارقة (باشات، 1983، ص 176).

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية.

- **إن** الأوضاع الاجتماعية التي يخضع لها الشعب الإفريقي تحدد بسياسة متميزة، فهنالك سلسلة من القوانين التي تعزز سياسة الفصل العنصري على الصعيد الاجتماعي، ومن بين هذه القوانين ما يتعلق بقانون حظر الزواج المختلط كما رأينا سابقا عام 1949م، والذي يعتبر هو أول القوانين في مجال الفصل الاجتماعي وهذا من أجل الحفاظ على نقاء العنصر أو الجنس الأبيض. وفي مقابل ذلك يمنع البيض من الاختلاط أو الزواج من السود أو الأفارقة وحتى وإن تم هذا الزواج خارج دولة جنوب إفريقيا يعاقب عليها القانون ويعتبر جريمة وزواجا باطلا (دهام، 2017، ص 90).
- إضافة إلى ذلك قامت حكومة التمييز العنصري بتشريع قانون تسجيل السكان رقم 03 عام 1950م والذي بموجبه تم تقسيم السكان داخل دولة جنوب إفريقيا.
- أما في مجال التعليم، فعلى الرغم من قدم النزعة العنصرية –كما ذكرت سابقا– إلا أنها لم تستثني مجال التعليم وقد ازدادت هذه النزعة العنصرية وأصبحت أكثر وضوحا عندما قام الجنرال **هرتزوغ** بإصدار قانون التعليم المنفصل، بعد توليه الرئاسة 1924م، وبموجب هذا القانون جعل اللون أساس الانفصال، غير أن هذا الإدراك بلغ ذروته منذ أن تولت حكومة الحزب الوطني السلطة عام 1948م أين عمدت على تطبيق سياسة تعليمية متماشية مع سياسة التمييز العنصري، إذ عملت وضمن الإجراءات التي اتّخذتها إلى تعيين أو تأليف لجنة تعرف باسم **إيلسن** في عام 1949م تأخذ على عاتقها (شهاب، 1973، ص ص 148–150):

1– صياغة المبادئ التعليمية وأهداف التعليم الأهالي التي يراعى فيها الخصائص العنصرية ومميزاتهم.

2– تعديل نظام التعليم الابتدائي والثانوي والمهني.

3– إعداد مدرسين يتكيفون وفق المبادئ والأهداف المرجوة، فضلا عن ماضيهم وحاضرهم، وقد اتّخذت حكومة الحزب الوطني سياسة تهدف إلى زيادة نسبة عدد الطلاب الأفارقة في المراحل الأولى وحرمانهم من التقدم العلمي، وذلك عن طريق وضع العراقيل التي من شأنها تأخير اكمالهم للتعليم العالي ومن ثم يكون ميسر إلا لفئة ضئيلة جدا.

4– 1953م أصدرت حكومة التمييز العنصري قانون تعليم البانتو بحيث أوضح هذا القانون عدم التساوي في الفرص بين البيض وغيرهم مما زاد من تكريس سياسة التمييز العنصري.

5- أما فيما يتعلق بمستوى الخدمات التي تقدمها، فعلى الصعيد الطبي فإن العناية البية والصحية لاينتفع بها إلا الأوروبيون أما الأفارقة فإنهم محرومون منها مما جعلهم هذا يعانون سوء الأوضاع واعتلالها.

6- الاعتماد على العلاج البدائي لأسباب كثيرة منها: الفقر وعدم وجود الخدمات الوقائية ولاسيما برامج التلقيح إلى جانب قلة عدد الأطباء وعدم وجود مستشفيات في الأماكن التي يسكنها الأفارقة (نوارالقيسي، 1986، ص 237).

7- فضلا عن فإن هناك مظاهر أخرى للتفرقة العنصرية، من بينها سوء التغدية، حرمان السود من استعمال وسائل المواصلات الخاصة بالبيض ولا يدخلون مسارحهم أو فنادقهم ولا حتى المكتبات الخاصة بهم.

8- كما يمتد الفصل بين الأجناس إلى البنوك ومكاتب البريد وفي الحدائق العامة، إذ لايحق للإفريقي الأسود الجلوس إلا في مقاعد معينة (دهام، 2010، ص 221).

إذا ومن خلال كل ما سبق يمكن القول بأن سياسة التمييز العنصري، وما خلفته من أوضاع سياسية، اجتماعية واقتصادية مزرية وغير إنسانية كانت السبب الرئيسي في قيام النزاع وتوجه المعارضة إلى استخدام الكفاح المسلح كتعبير منهم عن رفضهم لهاته السياسة التمييزية والمطالبة بحقوقهم الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية بصورة أدت إلى زيادة تعقد النزاع وتدهور الأوضاع في جنوب إفريقيا.

2.2. دراسة جيوسياسية وتاريخية للنزاع في رواندا.

1.2.2. الملامح الجيوسياسية للنزاع في رواندا.

الفرع الأول: الموقع الجغرافي لرواندا.

تقع رواندا في وسط القارة الإفريقية إلى جنوب خط الاستواء قليلا (Vansina, 2005, p. 35). في أعلى المساحات المرتفعة بالقارة، ترتفع معظم أراضيها على الأقل 2000 قدم فوق سطح البحر (شعبان،2002، ص 132). أما بالنسبة لوسطها فارتفاعه أقل من ألفين كم (Forges et al., 2011,p. 42). يطلق عليها اسم دولة الألف تل وهذالميزة ارتفاع أراضيها (الخوند، 2004، ص 162). تتربع على مساحة 26338كم^2، وهي تعد من البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية (الماضي، د.ت).

وهي بلد جميل، بحيث تشكل تلك التلال المتموجة التي تتجمع في الشمال الغربي لتشكل المتنزه الوطني البركاني حيث يمكنك مشاهدة **غوريلات الجبل** (*تحليل الصراعات*، 2006، ص 14).

تقع عاصمة رواندا كيغالي في الوسط، تقدر مساحتها نحو 400 كم²، ومن أهم المدن التي تزدهر بها رواندا، **(Butare)** (الصخرة)،**(Ruhengri)** ،**(Jisenyi)** (الخوند، 2004، ص 162).

شكل رقم14: *خريطة الموقع الجغرافي لرواندا*

المرجع:(Anonyme, s.d.)

أولا: الأهمية الجغرافية والاستراتيجية للمنطقة.

تقع رواندا في منطقة البحيرات العظمى بإفريقيا، وقد سميت بذلك بسبب تعدد التجمعات المائية الضخمة التي تتضمن بحيرات فيكتوريا، كيفواوتنجانيقا...، وأقصر مسافة لها من المحيط هي 1200 كم (Gomez, s.d.). تتميز بأراضي هضابية (أحمد وعثمان، 2004، ص 37)، يطلق عليها اسم سويسرا إفريقيا **(Switzerhand of Africa)** لكثرة الجبال بها، والبعض الأخر (الأوروبيين) يطلقون

عليها اسم لؤلؤة إفريقيا (**PrealOf Africa**)(Oppong, 2008, p. 10). كما تعتبر رواندا دولة من دول حوض نهر النيل إلى جانب السودان وإثيوبيا، كينيا، أوغندا وبوروندي وزائير سابقا (الكونغو الديمقراطية)،حيث يشكل نهر النيل في هذه الدول مساحة تبلغ 2,900,000 كلم²، أي ما يوازي عشر مساحة القارة بأكملها (الحديدي، 1991، ص 126).

تحدها من الشمال أوغندا بحدود 169 كم، ومن الغرب الكنغو الديمقراطية (زائير سابقا)، بحدود 217 كم، ومن الجنوب بوروندي بحدود 290 كم، ومن الشرق تنزانيا بحدود 217 كم، يهيمن على رواندا جغرافية الجبال في الغرب والساقانا(**Sagana**) في الشرق. وتتمتع رواندا بمناخ معتدل إلى شبه استوائي، مع موسمين ممطرين جافيين سنويا، مما يجعلها متمتعة بأربع فصول في السنة، جاف في أوساط (ديسمبر وجانفي)، ممطر في أوساط (فيفري وجوان)، جاف في أوساط(جوان – سبتمبر) وممطر في أوساط (سبتمبر إلى أوساط ديسمبر) (الخوند، 2004، ص 162). بالإضافة إلى ذلك تتنوع المعالم الطبيعية، في هذا البلد، فهناك المرتفعات ذات الفوهات البركانية، الأودية النهرية المتعرجة والكثير من البحيرات، فضلا عن السهول الممتدة التي تغطيها الحشائش، لكن رغم كل هذا تعد رواندا من الدول الإفريقية الفقيرة، لأن قطاع الصناعة فيها لايزال محدودا (National Institute of Statistics of Rwanda (NISR), s.d.).

كما لاننسى كذلك انقسام رواندا إلى خمس محافظات رئيسية وهي: المحافظة الشمالية، المحافظة الجنوبية، المحافظة الشرقية وكذلك الغربية وبلدية كيغالي (الخوند، 2004، ص 162). وتعد رواندا بلدا داخليا لا سواحل لها، بحيث علاقتها بالعالم الخارجي تتم عن طريق جاراتها. وهي تعد من البلدان الإفريقية المزدحمة بالسكان.

ثانيا: المناخ الرواندي.

تتمتع روندا بمناخ معتدل يميل للبرودة قليلا، وذلك لوقوعها على سلسلة من الهضاب العليا، وهو مناخ استوائي مناسب على وجه الخصوص للإقامة البشرية، بمتوسط حرارة سنوية 18 بالمئة، ونسبة أمطار من 900 إلى 1600 ملل في العالم، تبعا لارتفاع الأراضي (أحمد وعثمان، 2004، ص 43). ويبلغ متوسط درجة الحرارة في المناطق الأخدود الإفريقي العظيم التي تقع بين الأجزاء الغربية من رواندا نحو23م°، بينما يصل متوسط المنسوب السنوي للأمطار إلى نحو 75 سم، وتنخفض درجة الحرارة في المرتفعات الغربية لتصل إلى نحو17 م°، بينما يرتفع المعدل السنوي من الأمطار ليصل إلى 147سم، وتزداد معدلات هطول الأمطار على جبال فيروجيا، أما في الهضاب فتصل درجة

الحرارة في المتوسط إلى نحو 20م°، بينما يبلغ المعدل السنوي للأمطار نحو 120سم (World Meteorological Organization (W M O), 2016).

جدول رقم 6: *بيانات مناخ كيغالي، رواندا* .

[hide] [hide] [hide]

بيانات مناخ كيگالي، رواندا

الشهر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	العام
العظمى المتوسطة °س (°ف)	26.9 (80.4)	27.4 (81.3)	26.9 (80.4)	26.2 (79.2)	25.9 (78.6)	26.4 (79.5)	27.1 (80.8)	28.0 (82.4)	28.2 (82.8)	27.2 (81)	26.1 (79)	26.4 (79.5)	26.89 (80.41)
الصغرى المتوسطة °س (°ف)	15.6 (60.1)	15.8 (60.4)	15.7 (60.3)	16.1 (61)	16.2 (61.2)	15.3 (59.5)	15.0 (59)	16.0 (60.8)	16.0 (60.8)	15.9 (60.6)	15.5 (59.9)	15.6 (60.1)	15.73 (60.31)
هطول mm (inches)	76.9 (3.028)	91.0 (3.583)	114.2 (4.496)	154.2 (6.071)	88.1 (3.469)	18.6 (0.732)	11.4 (0.449)	31.1 (1.224)	69.6 (2.74)	105.7 (4.161)	112.7 (4.437)	77.4 (3.047)	950.9 (37.437)
Avg. precipitation days (≥ 0.1 mm)	11	11	15	18	13	2	1	4	10	17	17	14	133

[7] Source: World Meteorological Organization

المرجع: (W M O, s.d.)

أما فيما يخص تضاريس رواندا، فكما ذكرنا سابقا رواندا في معظمها أراضي مرتفعة وتلال تكسوها الحشائش والأشجار، وتضاريسها جبلية تأخذ في الانخفاض التدريجي من الغرب إلى الشرق، أدنى الارتفاعات فيها تنحدر إلى 950 مترا، فوق مستوى سطح البحر، في نهر(**Rusizi**)، أعلاها قمة جبل(**VolcanKrisimbi**)، ويصل ارتفاعها إلى 4519 مترا، فوق مستوى سطح البحر (Janne d'othéeet al., 2017, pp 20-21).

أما من الناحية الاستراتيجية:

فتتمتع رواندا بموقع وأهمية استراتيجية كبيرة جدا، فهي تقع في منطقة البحيرات العظمى، وهي منطقة غنية بثرواتها الطبيعية المتعددة والمتنوعة، بحيث يوجد بها مخزون هائل من المعادن ذات الأهمية الاستراتيجية مثل: اليورانيوم والكوبالت والنحاس والماس والذهب، والأحجار الكريمة، وفوق ذلك كله خزانها المائي الضخم. وعلى صعيد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية، فإنه يمكن القول بأن شلالات (**Inga full**)، تكفي لسد احتياجات القارة الإفريقية بأسرها، بالإضافةإلى الخطط الاستراتيجية

التي تهدف إلى ربط **منطقة البحيرات الكبرى**(*)، بمنطقة القرن الإفريقي (حسين، د.ت). الأمر الذي يرشح الإقليم لأن يكون محط اهتمام القوى الإقليمية والدولية العطشى للموارد في العقود المقبلة، كون أن البحيرات تعد خزان إفريقيا المائي (البطحاني، 2013، ص ص 41-42).

وبالتالي ومن خلال ما سبق يمكن القول أنّ الموقع الجغرافي والأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها دولة رواندا خاصة وأنها تتوسط منطقة البحيرات العظمى، جعل منها دولة غير مستقرة، ومحل أطماع العديد من الدول مثل ألمانيا سابقا والاستعمار البلجيكي الذي كان سبب الحرب الأهلية التي عرفتها رواندا في التسعينات، بسبب سياسته التميزية التي زادت في بعد من حدة التوتر والانتقام بين الإثنيتين.

الفرع الثاني: التركيبة السكانية لمنطقة رواندا.

سنقوم في هذا الفرع بدراسة الملامح الديموغرافية لدولة رواندا من خلال دراسة التركيبة والنسيج الإجتماعي لسكان المنطقة، بالإضافة إلى تحديد اللغة وديانات هذه المنطقة مع ذكر بعض الإحصائيات عن عدد السكان. لنصل في الأخير إلى معرفة ما إذا كانت هذه الملامح الديموغرافية هي السبب في حدوث النزاع أم لا.

تعد رواندا من أكثر البلدان في القارة الإفريقية ذات الكثافة السكانية العالمية (عبد العليم، د.ت). بحيث يبلغ عدد سكانها حوالي 10 مليون نسمة حسب تقديرات م2010، وازدياد عددهم إلى 11 مليون نسمة في 2013م (نهى عبد الله، 2016).

يتكون سكان رواندا من ثلاث **مجموعات عرقية**(*)،**(Twa)**(1%)، **(Tutsi)**(14%)، و**(Hutu)** (85%)(زيدان، 2003، ص256).

*) **منطقة البحيرات الكبرى:** تتكون هذه المنطقة من ستة دول هي: بوروندي جمهورية الكونغو، روندا وتنزانيا وأوغندا وكينيا وأحيانا تضاف اليها زامبيا. تقع هذه المنطقة في إقليم غني بالموارد والمعادن الثمينة في إفريقيا.

*) **المجموعة العرقية:** هي تجمع بشري يرتبط أفراده ببعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة اللغة أو الذين أو التاريخ).

شكل رقم15: *صورة توضح التركيبة العرقية في رواندا.*

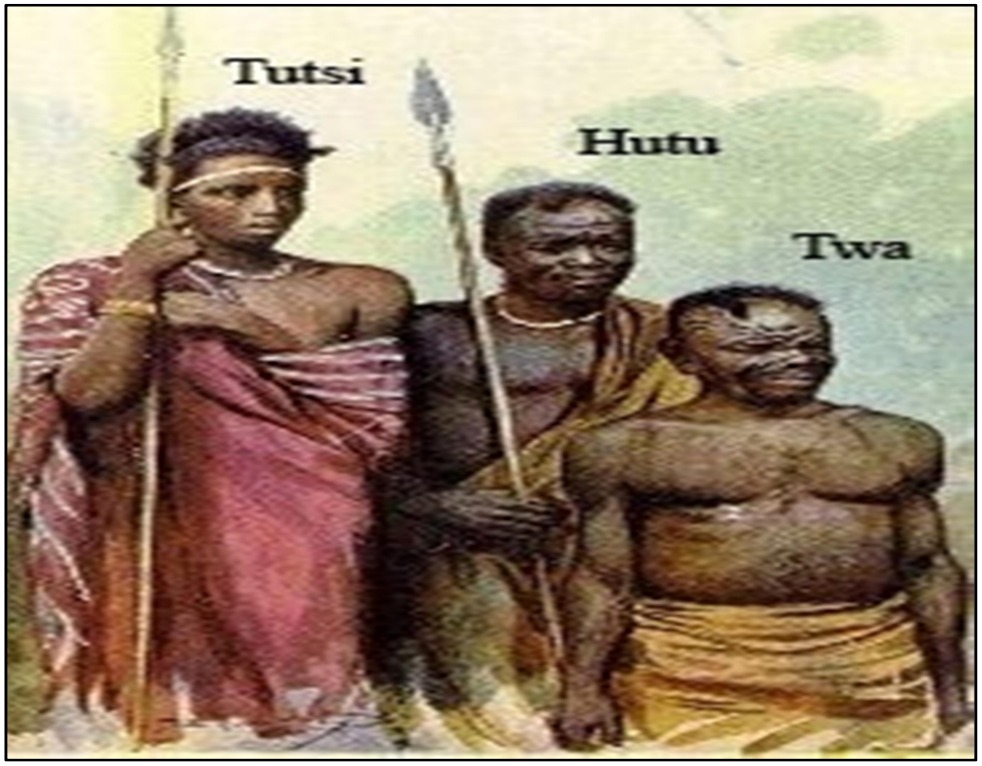

المرجع:(Slide player, s.d.)

شكل رقم 16: *التركيبة السكانية لرواندا.*

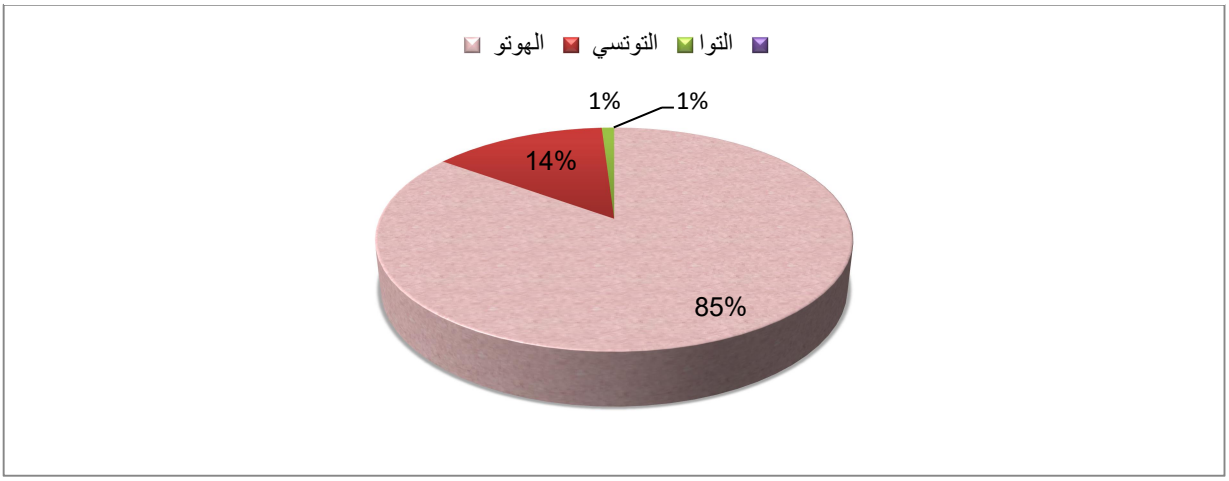

المرجع: من إعداد الطالبة

كان أقزام التوا هم أول من سكنوا إقليم رواندا، وهم جماعات صغيرة كانت حرفتهم الصيد والقنص، وهم أصحاب أقدم وجود تاريخي، إلا أنهم لا يشكلون في الوقت الحاضر أية أهمية في حياة

رواندا بفعل ضَآلة عددهم من جانب، ووضعهم السيسيولوجي من ناحية أخرى، إذ تقتصر مهمتهم على الصيد وجمع الحيوانات وينزلون جغرافيا في الجبال ويعيشون كذلك في الغابات (عبد العزيز شاهين، 2002، ص 77)، وهم أصغر سلالة في العالم من ناحية أجسادهم حيث يبلغ متوسطها بالنسبة للرجال 1,43 سم وبالنسبة للنساء 1,36 سم، من سماتهم الشكلية أن ألوانهم فاتحة، وعضلاتهم قوية وشعرهم كثيف خاصة على وجوههم. اقتصادهم مبني على المقايضة، حيث يعطون الزنوج الحيوانات ومنتجات الغابة المختلفة ويأخذون مقابل ذلك الفاكهة وأطراف السهام والرماح التي لا يستغنون عنها. يتكون مسكنهم من أكواخ مصنوعة من أغصان وأوراق شجر تصنعها النساء، بحيث تقيم كل جماعة في أكواخ صغيرة في مكان منعزل في الغابة، وكل مجموعة لديها مجلس إدارة يشترط أن يرأسها أقدم مجموعة سكنت المكان. من مميزاتهم أنهم مجموعات صغيرة تعيش في عزلة داخل الغابات، قادرين على السير في الغابة دون إحداث أدنى صوت (شعبان، 2004، ص ص211-215).

بعد قرون جاءت قبائل الهوتو، التي عرفت بالحياة الزراعية بالإضافةإلى الصيد، وهي تشكل الأغلبية المطلقة في رواندا. تعود سلالتهم إلى زنوج **(Bantou)**. من ميزاتهم أنهم متوسطو القامة، رؤوسهم طويلة، يحبون المرح والضحك وحياتهم بسيطة (بركة، 2002، ص30).

اتّسمت التنظيمات الإجتماعية التي أقاموها بعدم المركزية رغم خضوعهم لسلطة الموامي (الملك) من التوتسي، ومع حلول القرن 14 عشر شهدت المنطقة تطورا هاما في تاريخها، حيث وفدت إليها جماعات من التوتسي (حسن، 1998، ص87). والتي تشكل الأقلية العددية، وهم من **النابليين** يرتبطون بالجماعات الإثنية الحامية والأيبيسينية، وعلى الأرجح من إثيوبيا (شابوني، 2010، ص ص 50-51). ويعتمد التوتسيفي حياتهم على الرعي والثروة الحيوانية المتمثلة بشكل خاص في الأبقار، مما جعلها تمتلك القوة الاقتصادية والهيمنة الاجتماعية، هذه الأخيرة مكنتها من السيطرة على الوضع السياسي في البلاد منذ قرون عدة. هذا ما أدى إلى ترتيبية قبلية اقتصادية سيطرت فيها التوتسي على الهوتو (عبدالسلام إبراهيم، 2000، ص 214). لكن ومع مرور الوقت تزاوج الهوتو والتوتسي وأصبحوا يتحدثون نفس اللغة، وهي اللغة الكينيارواندا، ومن خلال نظام طبقي عرف باسم أبوها كي، بحيث كان الذين يحرثون الأرض غالبيتهم من الهوتو يقدمون خدمات للأرستقراطيين المالكين للماشية وغالبيتهم من التوتسي (تحليل الصراعات، 2006، ص 14).

شكل رقم17: *رسم بياني يوضح تطور عدد السكان في رواندا من 2006 –2016م.*

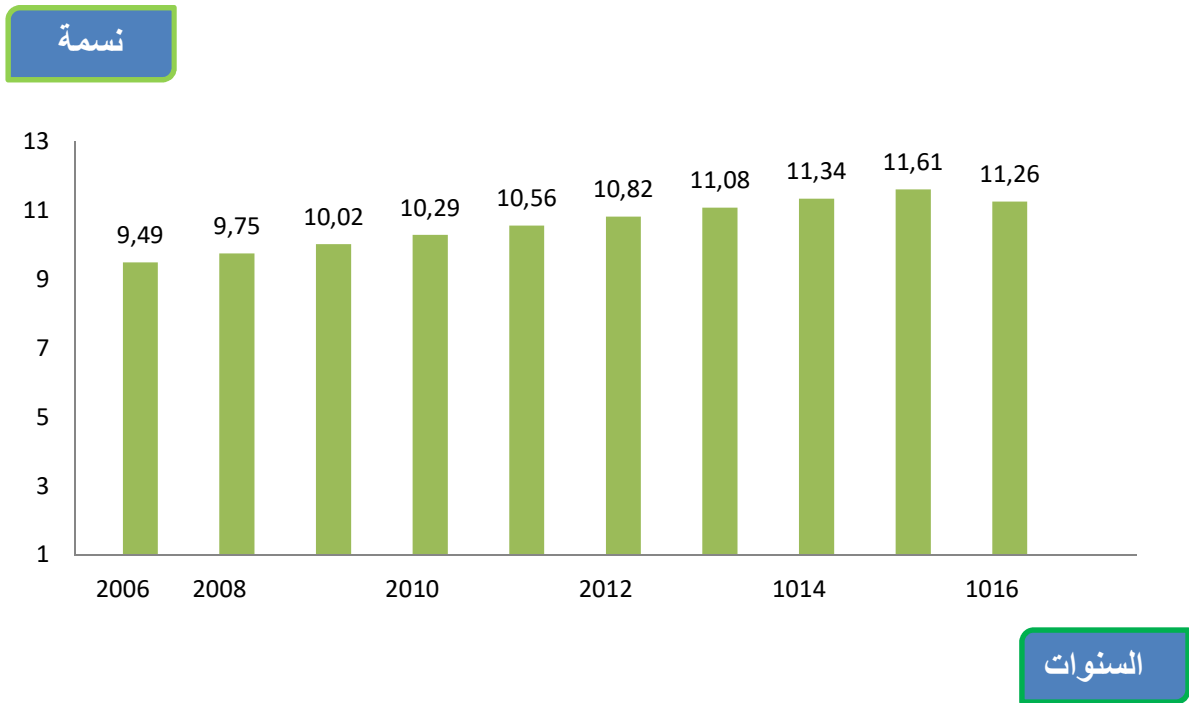

المرجع :(غير معروف، 2019)

جدول رقم 7: *الكثافة السكانية لرواندا من 1934 – 1989.*

السنوات	السكان	متوسط الكثافة العامة	الكثافة الواقعية
1934	1,595,000	61	85
1950	1,954,000	73	102
1970	3,756,000	143	200
1980	5,257,000	200	181
1989	7,128,000	270	380

المرجع: (بركة، 2002، ص11)

وحسب إحصائيات 2015م بلغ عدد سكان روندا 12,679,380 مليون نسمة، معدل الإناث 50,90% بينما الذكور 49,9%، ينحدرون كلهم من جماعة عرقية واحدة تسمى

Rwanda(Banya)(إبراهيم عبد الله، د.ت). وحسب إحصائيات 2017م فقد بلغ عددهم إلى 12.208.43 مليون نسمة (غير معروف، د.ت). وفي 2019م بلغ عددهم حوالي 12,63% (عدد سكان دولة رواندا، د.ت).

اللغة والدين:

لقد بينت الدراسات والأبحاث أن اللغة الرسمية لدولة رواندا هي اللغة الكينيارواندا، والتي تعتبر اللغة الوطنية (Morel, 2010, p. 17). التي يتحدث بها معظم سكان البلد بالإضافة إلى اللغة الفرنسية التي تعتبر هي الأخرى لغة رسمية يتكلم بها سكان العاصمة كيغالي، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية واللغة السواحلية. حيث تعد منطقة **(umutara)**، وهي المقاطعة الريفية التي يوجد فيها أعلى نسبة من المتحدثين باللغة الإنجليزية. في حين تعد اللغة السواحلية اللغة الثالثة في البلاد، وهي شائعة نسبيا، وهي اللغة التي يتحدث بها أغلب المسلمين الموجودين هناك (الماضي، د.ت، ص3).

ينطق بها حوالي 2,3% من السكان (Kabargwira, 2005, p. 8). بدأت علميا من قبل الألمان الذي قامو ببناء المدرسة الرسمية **(Nyanza)**، وكان ذلك من أجل تدريب قادة المستقبل في هذا البلد على الكتابة والقراءة، وتعتبر اللغة السواحلية لغة التعلم والإدارة والتجارة تستخدم في التواصل بين المشرفين ومساعديهم السود أي بين التجار وعملائهم (Kabargwira, 2005, pp 6-7). ولقد بقيت على هذا المنحى إلى غاية يومنا هذا.

شكل رقم18: ***اللغة التي يتكلم بها الروانديون.***

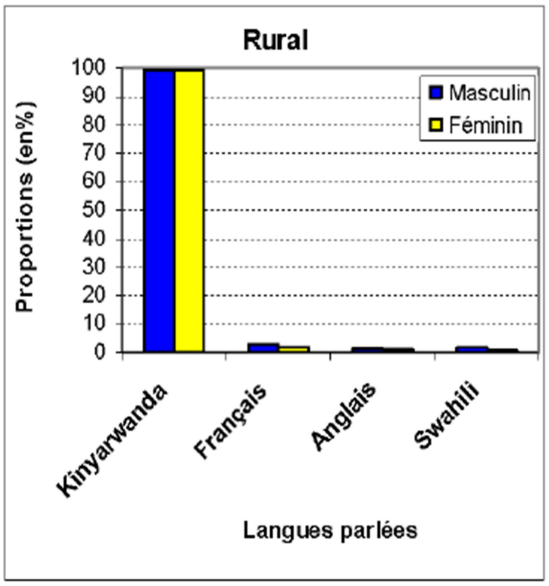

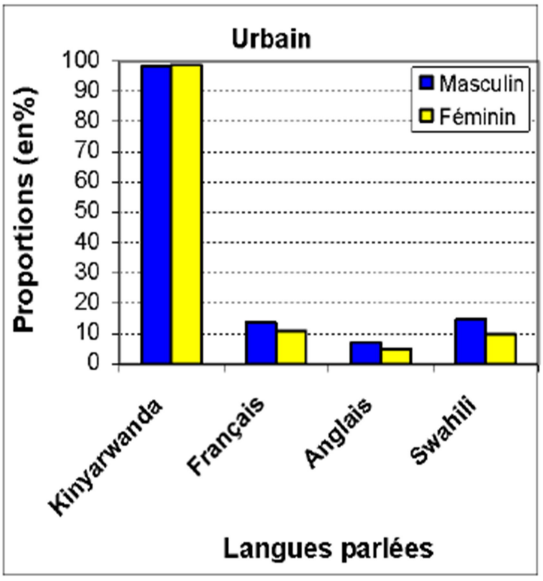

المرجع:(Kabargwira, 2005, p. 41)

أما بالنسبة للدين فإن رواندا، تعد من البلدان متعددة الديانات، وهذا راجع إلى تعدد السكان والأجناس فيها، فالسكان فيها يتوزعون بين الديانة المسيحية، الإسلامية والمعتقدات التقليدية، وبالنسبة لهذه الأخيرة فقد كان مفهوم الإله عند الروانديين **(Imana)**، أنه من القوى المادية له قدرة عظيمة، وهو الذي يحدد السعادة أو الشقاء للعباد، وبعدالإله (إيمانا) يعتقد الأهالي كثيرا بأرواح الموتى، حيث يعتقد ان للميت صديق اسمهبانجومبي، يساعده على الحساب. حيث تقدم له القرابين بأغاني الأسلاف، وهذه طقوس يؤديها رب العائلة أو شيخ القبيلة أو الملك (بركة، 2002، ص28).

الإسلام في رواندا:

وصل الإسلام إلى رواندا، من قبل التجار المسلمين من الساحل الشرقي، والذين كانوا يشكلون أقلية في هذه المنطقة، ولكن مع الوقت تزايدت أعدادهم بنسب متساوية بين المسلمين من الهوتو والتوتسي، ووفقا لإحصائيات 2002م، وصل عدد سكان المسلمين إلى نسبة 1% من مجموع سكان رواندا ("مسلمو رواندا "، 2014) و تبعاً لتعداد 2006 م، يعتنقه حوالي 4.6% من إجمالي تعداد سكان البلاد (*الاسلام في رواندا* ، د.ت).

المسيحية في رواندا:

تشير البيانات أن الديانة المسيحية هي الديانة السائدة في رواندا حيث صرح 93%من السكان بأنهم مسيحيين. حيث جاءت مند مجيء الأوروبيين وذلك عبر البعثات التبشيرية، وبدخولها غيرت جميع الممارسات الدينية، حيث أصبح جلهم يعتنقونها، فحسب إحصائيات 1991م نجد أن: الكاثوليك 62%، بروتستانت بنسبة 18%، 19% تابعين للقيادات التقليدية و1% مسلمين. وحسب إحصائيات الموسوعة الشاملة فإن نسبة الديانات في رواندا تتمثل في: الكاثوليك 52,7%، البروتستانت 24%، الإنجليون بنسبة 10,4% والمسلمين يشكلون 1,9% والمعتقدات المحلية 6,5% (الموسوعة الشاملة، د.ت). وبحسب المؤشرات السابقة احتلت الديانة الكاثوليكية المرتبة الأولى في جميع أنحاء البلاد والثانية في محافظات كيبوي وجيكونغورو أين يسود الدين البروتستانتي (Kabargwira, 2005, p. 4).

شكل رقم19: *نسبة الأديان التي يدين بها سكان رواندا.*

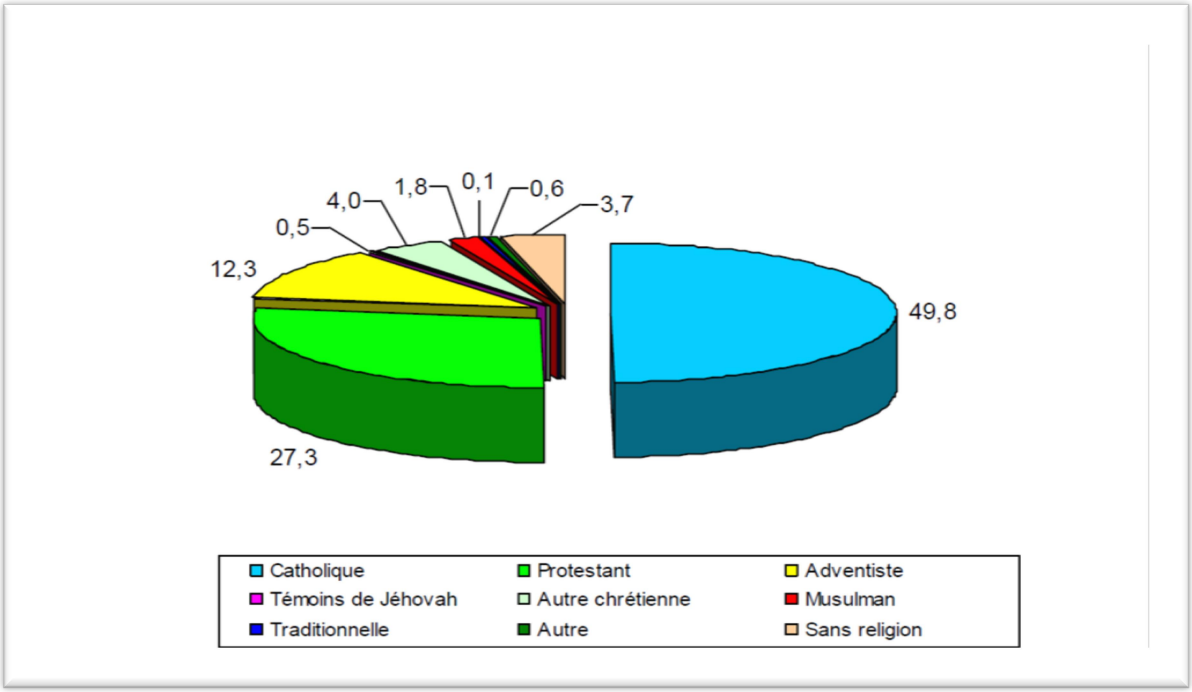

المرجع: (Kabargwira, 2005, p. 15)

شكل رقم20: *خريطة أماكن انتشار الديانات في رواندا.*

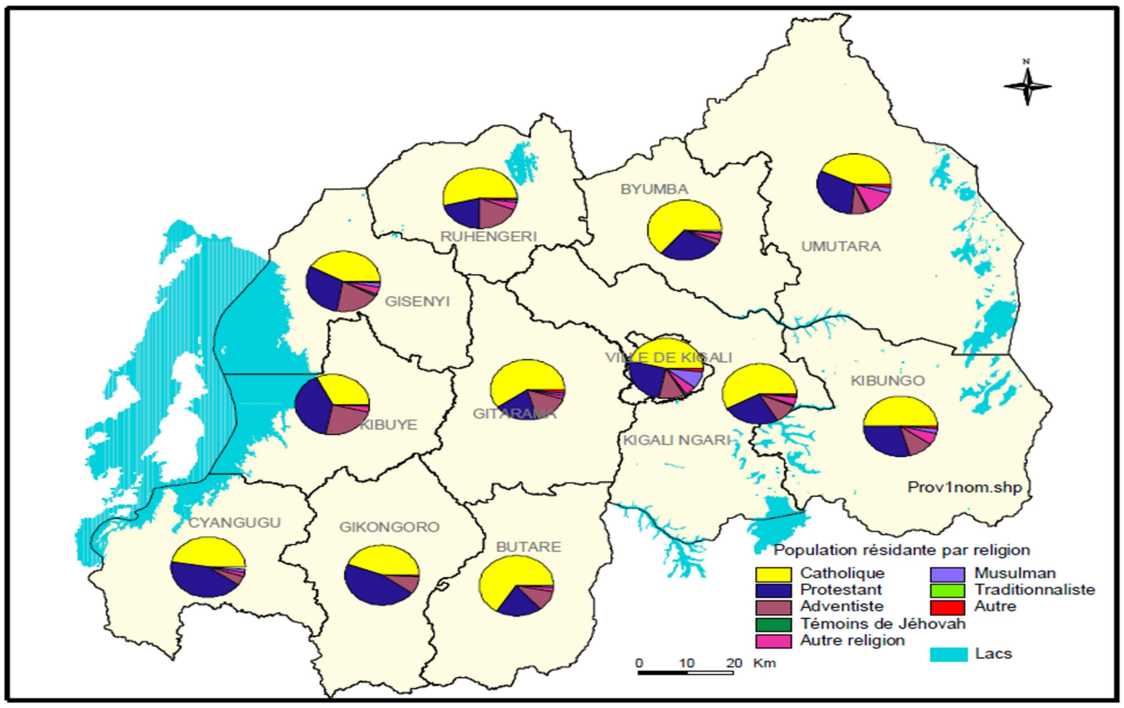

المرجع: (Kabargwira, 2005, p. 21)

إذا ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أنّ التباين السكاني لرواندا واختلاف الديانات داخلها كان أحد أهم الأسباب التي لعب عليها الاستعمار البلجيكي لإثارة التميز العنصري بين الهوتو والتوتسي مما أدّى ذلك إلى قيام الحرب الأهلية داخلها.

الفرع الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة رواندا.

تلعب الأهمية الإقتصادية دورا هاما وكبيرا في عملية تحديد بنية وأطراف النزاع، وكذا ديناميكيته، ولذلك ومن أجل معرفة أسباب تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة، لا بد من معرفة الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بهارواندا.

يقوم الإقتصاد الرواندي على حرفتي الزراعة والرعي، بحيث يعمل بها 92% من القوى العاملة، وتمارس الزراعة في مناطق متفرقة من البلاد، والحاصلات تتمثل في البن والشاي والتبغ، قصب السكر، الموز. وتربي الأبقار بأعداد لا بأس بها، ويعتبر البن أهم الصادرات (رواندا، د.ت).

وقدرت ثرواتها الحيوانية سنة 1988م بحولي 660,000 من الماشية و360 من الأغنام، و1200,000 من الماعز، ويستخرج القصدير من شرقي بحيرة كيفوا (Kabargwira, 2005, p. 4).

لا تحتوي رواندا على الأدغال، ويتكون الريف فيها من تلال وأودية متفرقة إلى جانب أشجار الكافور وغابات الموز.... بالإضافةإلى أنه يمتاز بجو منعش وصحي، وأراضي ذات خصبة عالية، ومجاري مائية، فالريف في رواندا بقعة خصبة مثالية، للرعي والزراعة المحاصيل الغذائية. إن الطبيعة في هذه المنطقة مثيرة، حيث يصفها العلماء بأرض الجمال المثالي (بركة، 2002، ص130).

علاوة على ذلك تنتعش بالثروة الحيوانية، وفقا لتقديرات منظمة الفاو الأممية عام 1998م هناك حوالي 650 رأس ماشية، 149 ألف خنزير، و179 رأس من الأغنام، و698 رأس من المعز، إلى جانب الثروة النباتية فيها. ومن أهم محاصيلها الزراعية الذرى، حيث تنتج سنويا 175,000 طن، كما شهدت روندا في الآونة الأخيرة، اهتمام بزراعة القطن والبن (أحمد خليفة، د.ت، ص458).

بالإضافة إلى ذلك تشتهر رواندا بزراعة **المنيهوت**[*]**(الكسافا)**، كما يعنى بعض سكانها بتربية الأبقار، ومن الصادرات المهمة لها كذلك وبالإضافةإلى البن، تشتهر رواندا بتصدير الشاي وحشيشة الحمى، وتعاني رواندا من نقص المواصلات.

بالإضافة إلى كل ذلك تتمتع رواندا باختلاف المحاصيل الزراعية فيها وذلك بحسب معدلات الارتفاع على مستوى البحر، فعلى سبيل المثال، يزرع نوع من أنواع البن المنشط في بعض المناطق التي يصل ارتفاعها إلى 1,370 م فوق مستوى سطح البحر، ويستخدم هذا النوع من البن في إنتاج القهوة السريعة الذوبان (Chrétien, 2004, p. 426).

أما المناطق التي يتراوح ارتفاعها مابين 1,370 م إلى 1,800م، فيزرع فيها البن العربي، فهو النوع الذي يحتاج تشريحا قبل الاستخدام. كما تشتهر كذلك بزراعة الموز والفاصولياء، إذ تحتل زراعة هذه الأخيرة، وحدها 21,5%من الأراضي الزراعية. وبذلك تحتل رواندا المرتبة الثانية في إنتاجها إفريقيا، ثم تأتي بعضها زراعة الذرة البيضاء ب 15%، كما تعد البلد 11عالميا فيإنتاج البطاطا الحلوة (Chrétien, 2004, p. 426).

ومن المعادن التي تزخر بها رواندا، نجد النحاس والقصدير، التي تستخرجه شرقي بحيرة كيفو، بالإضافة إلى الوولفرامايت والأحجار الكريمة (الكوبالت، الماس، الذهب)، لكن بكميات قليلة نظرا لصعوبة المواصلات فيها، وبعدها الشاسع عن الساحل (مكان استخراج المعادن). أما فيما يخص الموانئ، فرواندا تمتلك ميناء جديد بقوة تعادل تقريبا 149 مليون طن، للتجارة سنويا، وهو المركز الوحيد لتجارة البن والقطن (شعبان، 2002، ص ص130-131).

وفوق كل ذلك كله تزخر رواندا بخزان مائي ضخم وبيئة ليست سخية فقط بالزراعة والرعي والثروة المعدنية، لكنها تتمتع بمرتفعات وغابات طبيعية كانت حاجزا طبيعيا ضدا العديد من الحشرات الخطيرة كذبابة"تسيتسي"، ومرض الملاريا (بركة، 2002، ص14).

وبالرغم من سيطرت القطاع الزراعي على الاقتصاد الرواندي، إلا أن رواندا تعتبر من البلدان الفقيرة، فلأمم المتحدة تعتبرها من أكثر الدول فقرا في العالم. وهذا يعود إلى الكثافة السكانية وقلة

[*]) **المنيهوت:** شجيرة خشبية موطنها أمريكا الجنوبية، تزرع على نطاق واسع كمحصول سنوي في المناطق الاستوائية والشبه استوائية. مصدر رئيسيللكربوهيدرات، وفي الحقيقة الكاسافا هو ثالث أكبر مصدر للكربوهيدرات للغذاء الإنساني في العالم، وإفريقيا أكبر مركز إنتاج لها.

المساحة (الخوند، 2004، ص163)، وضعف الإنتاجية وضعف كذلك عملية الرعي وسوء التوزيع ...، كل هذه الأمور كانت تشكل أهم عائق لنمو الاقتصاد الرواندي. بالإضافة إلى ارتفاع عدد السكان وانتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز، والبعد عن البحر تميزت هذه المرحلة بالديكتاتورية، وكثرة المذابح، وبالتالي عرفت رواندا دمارا وانهيار اقتصاديا كليا (شابوني، 2010، ص49).

ولا تزال أهمية مساهمة الزراعة في إحداث النمو الاقتصادي الرواندي كبيرة جدا، على الرغم من ظهور برامج التشغيل الأخرى، مثل الخدمات. فقطاع الزراعة في رواندا يلعب دورا أساسيا في تحقيق رؤية التنمية في البلاد نحو نمو مستدام، والحد من الفقر المتزايد. والانتقال من زراعة الكفاف إلى اقتصاد قائم على المعرفة بحلول عام 2020م، بحيث يتطلب تحقيق هذه الرؤية تكثيف العمل والتوجه نحو السوق الزراعية من ناحية وتنويع الاقتصاد من ناحية أخرى، وخلق قطاعات جديدة يمكن الاعتماد عليها بدلا من الزراعة(*Rwanda Economic Update*, 2011, p. 1) .

شكل رقم21: GDP Growth by Sector Percent

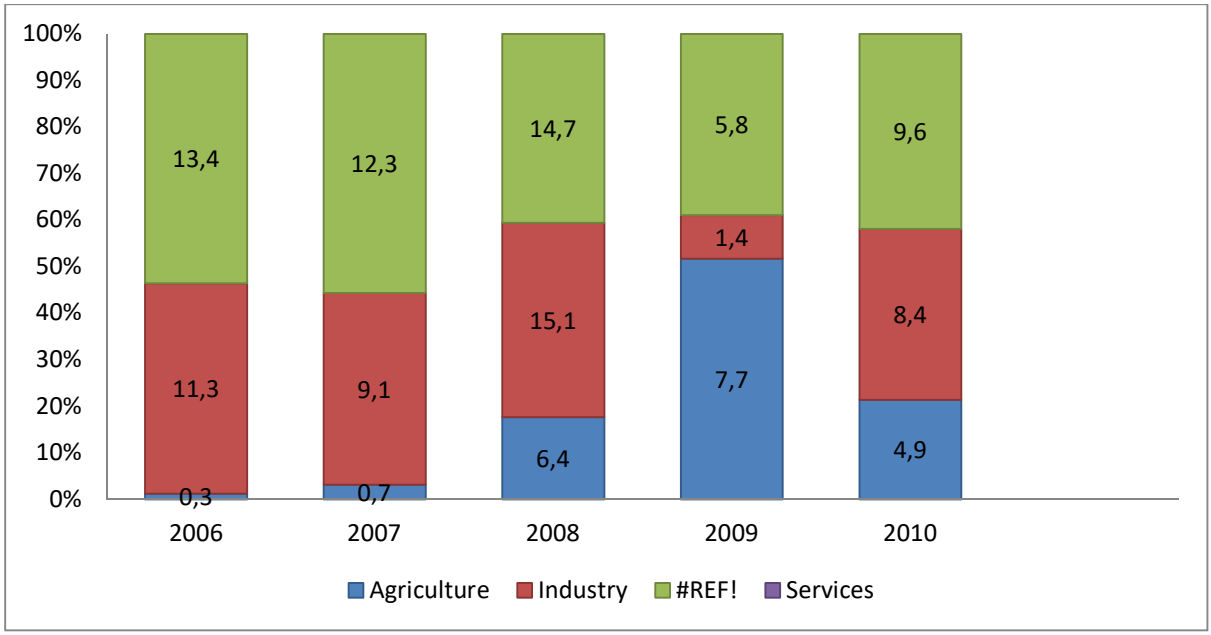

المرجع:(NISR, s.d.)

بالإضافة إلى كل ذلك حدث تحول هيكلي في أسلوب الإنتاج الرواندي، بحيث تم الانتقال من الإنتاج الزراعي المنخفض إلى الإنتاج الزراعي العالي، والتوجه نحو السوق واستخدام المزيد من التربة وتعزيز العائد النقدي، وهذا التحول أدى إلى تحقيق التنمية المستدامة وحدوث ديناميكية وتحول في الاقتصاد الرواندي (Malunda, 2012, p. 10). وحسب التقارير الاستراتيجية حققت الدولة نموا في

جميع القطاعات مقارنة بفترة الأزمة. إذ عرف قطاع التربية الحيوانية تزايد من (1995إلى 2005م) من 11 مليار فرنك، إلى أكثر من 30 مليار، ويعود ذلك إلى استخدام التقنيات الحديثة. أما فيما يتعلق بالصيد، فالدولة لا تملك مخرجا على البحر، إلا أنها تحتوي على عدة بحيرات في الشرق و12 بحيرة في الجنوب الشرقي...، وحسب تقرير منظمة الغذاء الدولية (FAO)، في ديسمبر 2002م، شهد قطاع الصيد هو الآخر تطورا ملحوظا، حيث تضاعفت قيمة الإنتاج بين (1995 و2004م) من مليار إلى 2 مليار فرنك رواندي (شابوني، 2010، ص50).

أما الصناعة والتي تحتل 20% من المنتوج الداخلي الخام، وصلت حسب تقدير البنك الدولي، في جوان م2005، نسبة النمو المتوسطة إلى 7% (2003-2004 م)، وعرفت سنة 2004م، إنهاء عدة مشاريع في مجال الطروقات، بالإضافة إلى عدة منشئات سياحية. أما فيما يتعلق بالثروات المنجمية الرواندية، فهي متواضعة وتمتاز بإنتاج القصدير، بحيث تحتل المرتبة 14 عالميا، في إنتاجه، والتي تمثل 6% (الخوند، 2004، ص163).

إذا من خلال هذا الطرح نستنتج أن الأهمية الاقتصادية التي تتمتع بها رواندا كبيرة جدا جعلت منها محل أطماع العديد من الدول وهذا خاصة الدول الأوروبية، وهذا ما سنوضحه في العنصر الموالي.

2.2.2. البعد التاريخي للنزاع في رواندا.

لفهم أي نزاع لا بد من ذكر المراحل التي مر بها، كما أشرت سابقا، ولذلك سنقوم في هذا المطلب بدارسة البعد التاريخي للنزاع في رواندا، من خلال تقسيمه إلى فرعين أساسيين هما: الفرع الأول والذي سنتناول فيه رواندا من خلال المرحلة الاستعمارية، والفرع الثاني سنتناول فيه رواندا بعد التواجد الاستعماري، وبداية الحرب الأهلية.

الفرع الأول: رواندا خلال مرحلة الاستعمار الأوروبي.

لقد خضعت المنطقة أثناء عملية التخاطف الاستعماري لإفريقيا، في القرن 19، للسيطرة الألمانية. حيث أضحت جزء من إقليم شرق إفريقيا الألمانية (عبد القادر، 2012، ص141). وقد احتلت ألمانيا رواندا وبوروندي عام 1899م، وكانت جزء من الإمبراطورية الألمانية، حتى هزمهم البريطانيون في عام 1916م، حيث كانت هذه المنطقة بعيدة ويصعب الوصول إليها، وأهملها المستعمرون الألمان، الذين وجهوا جل اهتمامهم إلى تنجانيفا، لم يمكث الألمان في تلك البلاد طويلا،

ولم يتركوا أثرا يذكر. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي اتّفاقيات الصلح، منحت البلاد إلى بلجيكا، كجزء من التعويض من الألمان (صبور، 2002، ص42).

في عام 1916م، تمكنت بلجيكا من بسط سيطرتها على المنطقة، التي وضعت بعد ذلك بثلاث سنوات، تحت الانتداب.

الاستعمار البلجيكي 1916م– 1962م:

قبل الحديث عن التواجد البلجيكي في المنطقة، نتحدث أولا عن الأوضاع الرواندية، وكيف كانت، ثم نتطرق إلى التواجد البلجيكي وتأثيره على أمن واستقرار المنطقة، ومعرفة ما إذا كان السبب في قيام الحرب الأهلية داخلها أم لا.

لقد تميزت مرحلة ما قبل التواجد الاستعماري الأوروبي في المنطقة، بالاستقرار بحيث كانت الجماعات الاثنية الرواندية تجتمع في عشائر أو قبائل، تبدي ولائها لنفس الملك (المواميي)، ولها نفس الإله (Imana) ويشتركون في نفس الثقافة ونفس اللغة وهي الكينيارواندا، ويتعايشون في نفس الإقليم بحيث كان كل هذا يمثل رابطة تجانس قوي،فالكل كان يعترف بكونه ينتمي إلى البانيارواندا أي إلى نفس الجماعة، وبالتالي نفهم من هذا أن المرجعية الأساسية للهوية أو الولاء كان للعشيرة وكانت الجماعات الإثنية يميزها الانسجام والتجانس الاجتماعي، وعلى الرغم من الاختلاف الطفيف الذي كان موجود، فيما بينهم من الناحية الفيزيولوجية، فالروابط الاجتماعية كانت أقوى، حتى وإن كانت في بعض الأحيان هناك علاقات نزاعية فيما بينهم، فإنها لم ترقى إلى مرحلة الانفجار أو درجة الإبادة الجماعية كما حدث سنة 1994م. فالنزاع الذي كان موجود كان يميزه التنافس الاقتصادي.

إذا من خلال هذا الطرح نفهم بأنه كانت هناك خلافات ذات طابع اقتصادي فيما بينهم فقط، لكن بعد التواجد الاستعماري في المنطقة وبالتحديد التواجد البلجيكي وسياساته التعسفية، ومناورات القوى الداخلية والخارجية، تحولت العلاقات من علاقات انسجامإلى علاقات عدائية عنيفة إثنية، انتهت بمذابح متتالية ورهيبة (شابوني، 2010، ص ص 52–53).

في 1916م أصبحت رواندا تحت الانتداب البلجيكي، وحسب عصبة الأمم لم تكن تمثل المنطقة للاستعمار البلجيكي أيةأهمية اقتصادية، باستثناء قربها الجغرافي من إقليم الكونغو البلجيكي الغني بالموارد، وعليه فإن نمط الإدارة الاستعمارية البلجيكية اعتمد أساسا على نظام الحكم غير المباشر، أي

حكم الإقليم من خلال مشايخ ورؤساء التوتسي الحكام التقليديين، وقد سمح هذا النظام للتوتسي، بفرض إرادتهم بشتى أنواع السبل، وبقي الهوتو عبدا بالنسبة للتوتسي (عبد القادر، 2012، ص142).

وكما فعلت العديد من القوى الاستعمارية في فترة ما بعد الحرب، بدأت بلجيكا في دمج الروانديين بشكل أكثر في المؤسسات السياسية للدولة. لكن هذه المؤسسات لم تتطرق إلى القضايا المهمة بالنسبة لرواندا على النحو الكافي، خصوصا أغلبية الهوتو(*تحليل الصراعات*، 2006، ص16). ولقد اعتمدالاستعمار البلجيكي على قبائل التوتسي، في فرض سيادتهم على كل من رواندا وبروندي، باعتبارهم القبائل المسيطرة على البلاد مند القرن 17م، وذلك سيرا على التقسيم الألماني، الذي كرس التميز الإثنيللتوتسي ضد الأغلبية من الهوتو. وفي 14 جوان 1952 م، صدر مرسوم من المحافظ البلجيكي، يقر فيه للطبقة البرجوازية، من الهوتو الدخول في سلك الإدارة. فأعرب الموامي (ملك التوتسي)، **ماتاري الثالث**، عن اعتراضه. فدبَر الاستعمار البلجيكي اغتياله في 1959م (غالي، 1992، ص49).

وعندما استقلت غانا 1957م، تحركت الدول الإفريقية من أجل التحرر، من الحكم الاستعماري (Janne d'othée et al., 2017, p. 52). ومن نفس السنة، نشر تسعة من المثقفين من الهوتو في رواندا، **البيان الباهوتو**، الذي طالبو فيه بكسر الإحتكارالسياسي والاقتصادي والاجتماعي، الممارس من قبل التوتسي، وطالبوا بحكم الأغلبية الديمقراطية والتخلص من النظام الاستعماري العنصري التوتسي. في المقابل طالب التوتسيالبلجكيون منحهم الاستقلالفور تسليمهم السلطة الحاكمة دون انتخابات، ليفاجأ العالم بدعم البلجيكا للهوتو، والمطالبة الديمقراطية، والتخلي عن الأقلية الإقطاعية الأرستقراطية.

كما نقلت الكنيسة الكاثوليكية دعمها للهوتو، خوفا من فقدان الجماهير من المؤمنين (The Combat Genocide Association, 1994). وفي نوفمبر 1959م، انفجرت الثورة الاجتماعية، هذه الثورة جاءت في المقام الأول، ضد التوتسي كردة فعل عن العنف، وقمع الهوتو واحتقار السلطة، وكانت نتيجتها الإطاحة بالنظام الملكي، وقتل أزيد من 200,00 من التوتسي وهجرة 2000,000، منهم إلى بوروندي، وتانزانيا (Janne d'othée et al., 2017, p. 51).

هؤلاء اللاجئين لعبوا دورا هاما في سنوات التسعينات. وبعد هذه الأحداث حصلت رواندا على استقلالها في 1 جولية 1962م، ومند هذا التاريخ والرئيس غيغوار كايباندا (Grégoire Kaybanda) يقوم بتصفية عناصر التوتسي في البلاد. هذا ما خلق مصرع حوالي 10 ألاف من التوتسي عام

1963م، ثم في 10 فيفري 1972م، قام الهوتو بقمع عناصر التوتسي الطلابية تحت دعوة أنهم لا يتيحون الفرصة لخريجي الجامعات من الهوتو، للإلتحاق بمناصب الإدارة (غالي، 1992، ص 49). وفي الواقع أن هذه المذابح كانت ردا على المذابح التي قامت بها عناصر التوتسي، الحاكمة في بوروندي، ضد أغلبية الهوتو. وقد أدت هذه المذابح إلى مقتل حوالي مئة ألف من الهوتو في بوروندي عام 1972م. فكان ما يحدث في رواندا في كثير من الأحيان هو رد فعل الهوتو الحاكمين ضد التوتسي المحكومين هناك (غالي، 1992، ص 52).

شكل رقم22: *خريطة رواندا بعد التواجد الاستعماري.*

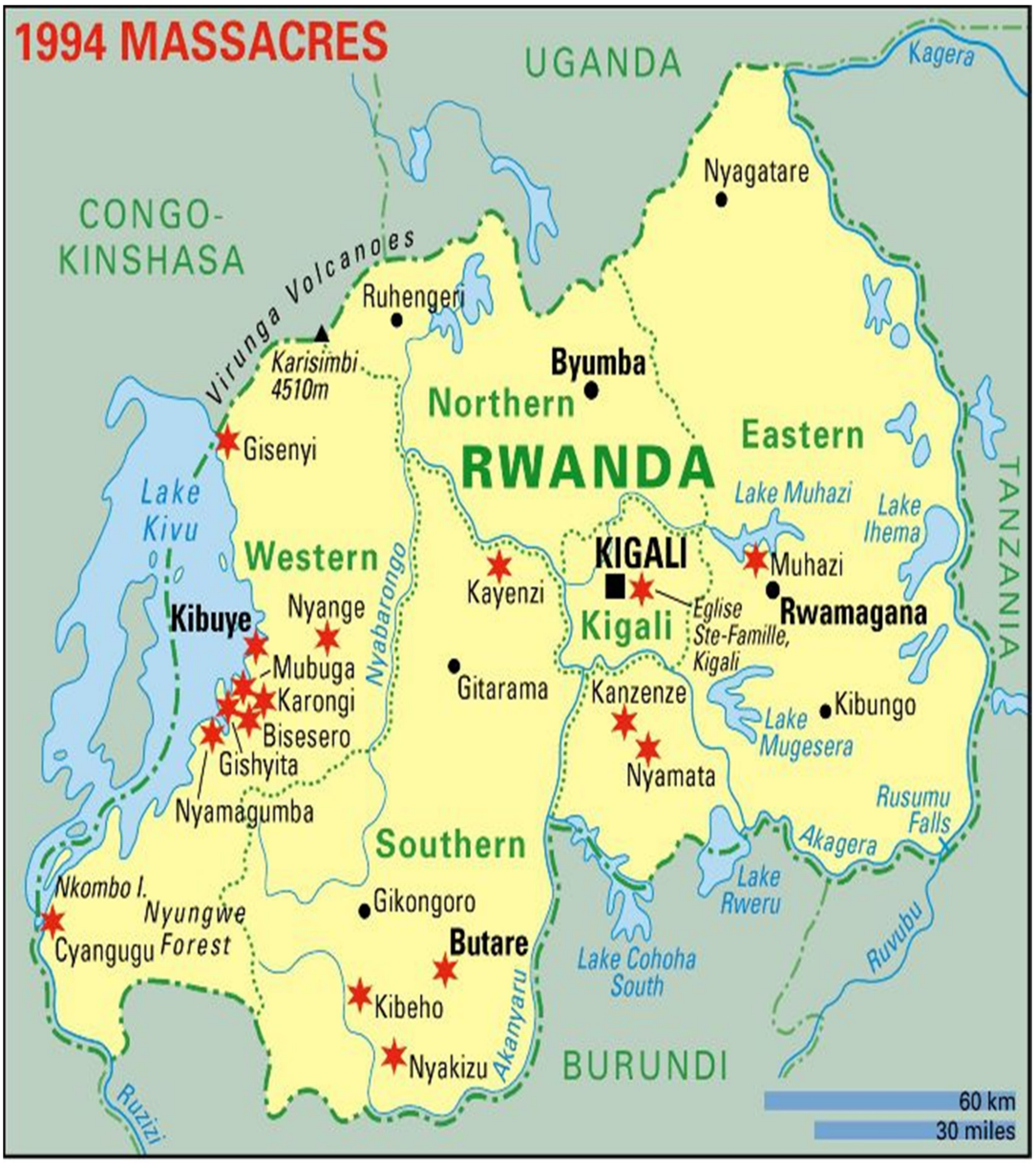

المرجع: (سعد الدين، د.ت)

الفرع الثاني: رواندا بعد التواجد الاستعماري وبداية الحرب الأهلية.

بعد الثورة الاجتماعية في 1959م، واستقلال رواندا في 1962م، عرفت رواندا مرحلة جديدة، كانت بدايتها، حدوث انقلاب عسكري في 1973م بقيادة قائد الأركان **هابياريمانا(HabyarmanaJuvenel)**، وهو من هوتو الشمال، والذي أطاح بأخيه **كايباندا**، الذي ينحدر من منطقة الجنوب وينتمي إلى نفس الإثنية.

حيث ظل في الحكم لمدة عشرين سنة إلى غاية اغتياله بحادث طائرة 1994م، حيث مارس سياسة عنصرية جهوية (عبد الغفار، 2004، ص332)، تقوم على التميز بين هوتو الشمال وهوتو الجنوب، والتوتسي.

نظرا لمرارة التميز والمجازر التي ارتكبت ضدهم بالموازنة، كان هناك نشاط سياسي خارج الدولة على إثره تم تشكيل تنظيمات سياسية للتوتسي الروانديين في بلجيكا،من جهة، وتأسيس تنظيمها العسكري في أوغندا من جهة أخرى، والمتمثل في تشكيل الجبهة الوطنية الرواندية (FPR)، بقيادة **كانيرينغوا(Alexis Kanyrengwe)**، وبعد وفاته تولى قيادتها **بول كاغامي (Paul Kagami)**، ونظرا للسياسية العنصرية (عبد الغفار، 2004، ص332)، المتبعة من قبل **هابيا ريمانا**، ومختلف التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، بعد سقوط حائط برلين، وانطلاق موجة التحول الديمقراطي في العالم الثالث، دفع كل ذلك بالرئيس الرواندي القبول بالتعددية الحزبية، وإنهاء نظام الحزب الواحد، وعلى إثر هذه الأحداث مهدت مختلف الوقائع، إلى اشتداد الأوضاع داخل الدولة وأدت إلى حدوث **حرب أهلية**(*) ونزاع حاد. واستمرت حلقة جديدة من النزاع والعنف الإثني بعد الاستقلال، وبدأ اللاجئون من التوتسي في تنزانيا، وزائير سابقا، الساعين لاسترداد مواقعهم السابقة في رواندا، ينظمون أنفسهم ويشنون الهجمات على أهدافهم، وعلى حكومة الهوتو.

ووقعت عشرة هجمات من هذا القبيل في الفترة بين (1962 إلى 1967م). وكان كل منهما يقوم بعمليات قتل انتقامية لأعداد كبيرة من التوتسي المدنيين في رواندا، خلفت موجات جديدة من اللاجئين.

---

*) **الحرب الأهلية:** هي الحرب الداخلية في بلد ما التي يكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان. وغالبا ماتكون هذه الحرب قائمة مابين الحكومة وجماعة طائفية. بحيث أنه كل فرد فيها يرى في عدوه وفي من يريد أن يبقى على الحياد خائنا لا يمكن التعايش معه ولا العمل معه في نفس التقسيم الترابي. ولكن بتعدد وتنوع الأسباب المقدمة لنشوء الحروب الاهلية يبقى الحل الأكثر نجاعة لها على مدى العصور التفاوض السلمي.

وبحلول أواخر الثمانينات كان نحو 480000 من الروانديين قد تحولوا إلى لاجئين بصفة رئيسية، في أوغندا، تنزانيا، وزائير سابقا. غير أن **هابيا ريمانا** (رئيس رواندا أنذاك)، اتّخذ موقف يتمثل في أن زيادة الضغوط السكانية وقلة الفرص الاقتصادية المتوفرة، لايسمحان باستيعاب أعداد كبيرة من لاجئي التوتسي (عبد القادر، 2012، ص144). لأن هذا قد يؤدي إلى إحداثمشاكل سياسية وأمنية واقتصادية في دولة اللجوء (عبد الغفار، 2003، ص 221).

شكل رقم23: *عدد النازحين الروانديين في دول الجوار.*

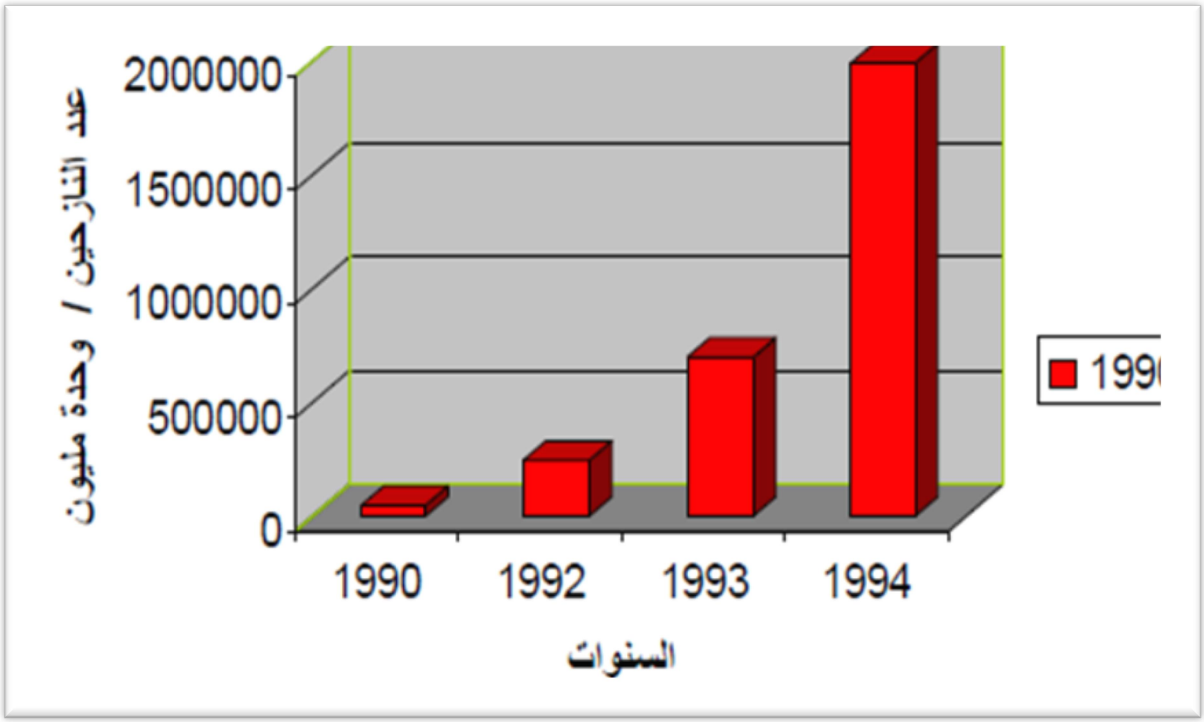

المرجع: (جدو، 2010، ص 126)

بداية الحرب الأهلية:

بدأت عمليات الجبهة الرواندية، بالانطلاق من قواعدها، بجنوب أوغندا في 1 أكتوبر 1990م، لمواجهة نظام **هابيا ريمانا**، وذلك على شكل حرب العصابات. وسميت هذه العملية **بغَزْو رواندا**، حاولت فيها الجبهة الإطاحة بالنظام من جهة وتمكين عودة اللاجئين بالقوة من جهة أخرى. إلا أنّ وصول قوات التدخل السريع الفرنسية، تمكنت من مساندة **هابيا ريمانا** وجيشه **(FPR)**، لوقف ذلك الغزو، وسميت تلك العملية بـ **OpérationNoroit** هذا إلى جانب دعم الجيوش البلجيكية والزائرية. بحيث تم توقيف آلاف من التوتسي في الأيام الأولى. وبعدها تم الإعلان عن **وقف إطلاق النار في 27 أكتوبر1990م**، وأدّى هذا الهجوم إلى تغيير سياسي، عرف فيه النظام السياسي دستورا جديدا،

فأفضى في الأخير إلى إقرار انفتاح النظام على التعددية الحزبية، وتم تشكيل **كارتل المعارضة (MDR)**، الذي طالب بإقامة حكومة انتقالية. وبعد ذلك بدأ الرئيس بتنظيم **ميليشيات Interhamwe**، كما رفع قوات الجيش من 5 ألاف إلى 40 ألف جندي، وذلك بهدف مواجهة أي غزو محتمل من قبل الجبهة الرواندية، وبالمقابل كانت الجبهة تتحصل على الدعم العسكري والمالي من طرف الرئيس الرواندي والمدعومة من بريطانيا(عبد الغفار، 2003، ص ص 333–335). الشيء الذي أدى إلى اغتصاب إعلان وقف إطلاق النار وشن هجومات في فيفري 1993م (شابوني، 2010، ص55). وبعد حدوث مجازر ضد التوتسي، واستطاعت الجبهة احتلال الجزء الشمالي من رواندا. وبعد هذه الأحداث ازدادت شدة التوتر على الساحة الرواندية، أكثر فأكثر، وخاصة بعد اغتيال الرئيس **البوروندي نداداي (M.Ndadaye)**، من قبل التوتسي في أكتوبر 1993م (عبد الغفار، 2004، ص ص 332–335).

الإبادة الجماعية:

لفهم **الإبادة الجماعية**(*) الرواندية، يجب وضعها في سياق تتشابك فيه ثلاثة مراحل: المرحلة الإمبريالية التي يحددها الاستعمار البلجيكي، وجعله دولة عنصرية، وكما ذكرنا ذلك سابقا، والمرحلة الوطنية التي أنجزت الثورة سنة 1959م، التي دعمت الهويات المؤسسية على النسل والسلالة بإسم العدالة، والمرحلة الإقليمية لما بعد الاستعمار والتي أحدثتها أزمة المواطنة في رواندا مابعد الثورة(العظمة وآخرون، 2005،ص 139).

لقد بدأت عملية الإبادة الجماعية في رواندا في 6 أفريل 1994م، أين تم اغتيال رئيس رواندا وبوروندي، عندما أسقطت طائرتهما بصاروخ عند اقترابهما من مطار كيغالي، وكلاهما كان من الهوتو، إلى جانب قائد الحرس، وطاقم الطائرة الفرنسي (محمد شاهين، 2009، ص 399). ولم يعرف على وجه التحديد من هو المسؤول عن هذه الحادثة، حيث قالواأنّ هناك ثلاثة شكوك حول ذلك. والاحتمال الأول يقع على بعض الجنود الفرنسيين الذين ظلوا في كيغالي، بعد انسحاب القوات الفرنسية في ديسمبر 1993م. أما الاحتمال الثاني فقد وجه إلى جنود بلجيكا في القوات الأممية، وبالنسبة إلى الاحتمال الثالث يقال فيه أن عناصر الجبهة هي التي فعلت ذلك، خاصة وأن كلا

(*) **الإبادة الجماعية: هي** عملية تهدف لإبادة شعب بسبب جنسيته أو عرقه أو انتمائه الإثني أو دينه، ويَعود أصل الكلمة Génocide الإنجليزية إلى Genis والتي تعني عرق أو قبيلة، وكلمة cide اللاتينية تعني قتل وهي أسوء جريمة ممكنة ضد الإنسانية، وهي معترف بها كذلك من جانب المجتمع الدولي.

الرئيسين من الهوتو. ولكن الاحتمال الأقرب إلى الحقيقة هو أن الطائرة أسقطت بمعرفة المتشددين الهوتو. وما يؤكد ذلك هو سرعة بداية تلك المذابح، والتي بدأت بشكل منظم (Straus & Waldorf, 2011, p. 45) ففي أعقاب هذا الحادث قامت وحدات من النخبة العسكرية بما فيهم الحرس الجمهوري بعمليات القتل ضد التوتسي، وبدأ بمهاجمة منازلهم ووضع في كثير من الأحيان النار داخلها ما جعل التوتسي يهربون، بحيث تشير الإحصائيات أنّ أغلبية التوتسي هوجموا وقوتلوا قبل 21 أفريل، حيث مات حوالي أكثر من 250,000 قتيل. وفي الجهة الأخرى كانت الجبهة تشن هجومات مضادة، فقد ساد العنف والعنف المضاد، مما أسفر عن اشتعال مذابح كبيرة راح ضحيتها أكثر من مليون شخص، وهناك من يقول 800,000 أو مليون، كان معظمهم من التوتسي والهوتو المعتدلين، الذين قتلوا خلال هذه الحرب من قبل الهوتو المتطرفين، أما على أيدي المتمردين الذين قتلوا خلال هذه الحرب، من قبل الهوتو المتطرفين، أما على أيدي المتمردين، التوتسي، فقد قتل حوالي 60 ألف من الهوتو في غضون مئة يوم (قنصوة، 2001، ص 336).

شكل رقم24: *عدد القتلى في النزاع الرواندي.*

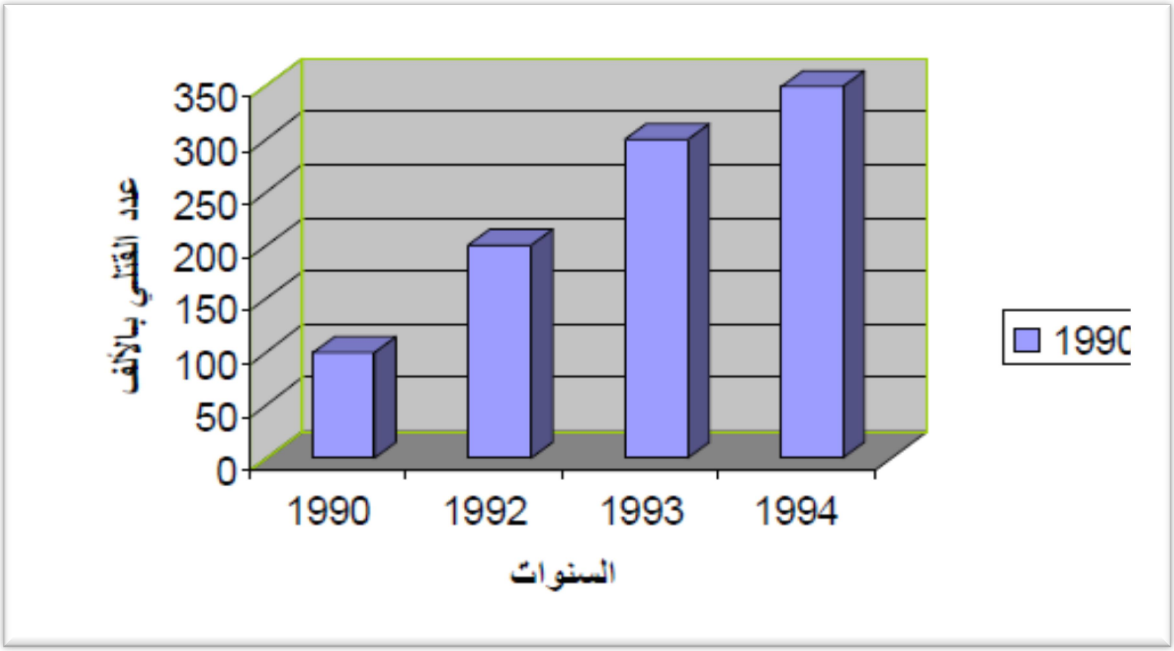

المرجع: (جدو،2010، ص127)

وانتهت الإبادة الجماعية في يوليو 1994م، عندما نجحت الجبهة الوطنية الرواندية، (والتي هي عبارة عن قوة المتمردين ذات القيادة التوستية)، في طرد المتطرفين، وحكوماتهم المؤقتة المؤدية للإبادة الجماعية إلى خارج البلاد. ومع ذلك لا تزال آثار الإبادة الجماعية باقية إلى اليوم. فقد تركت الإبادة

الجماعية رواندا مدمرة، وخلقت مئات الألاف من الناجين الذين يعانون من الصدمات النفسية (*رواندا*، د.ت)، وحولت البنية التحتية للبلاد إلى بنية منهارة تماما، وأصبحت من الأولويات العليا للحكومة ما بعد الإبادة الجماعية الجديدة، القبض على مرتكبي الجريمة وتقديمهم للعدالة واعتقال وسجن المتشبه بهم (*History about Rwanda*, 2008, p. 3).

شكل رقم25: *نوع الضحايا في النزاع الرواندي.*

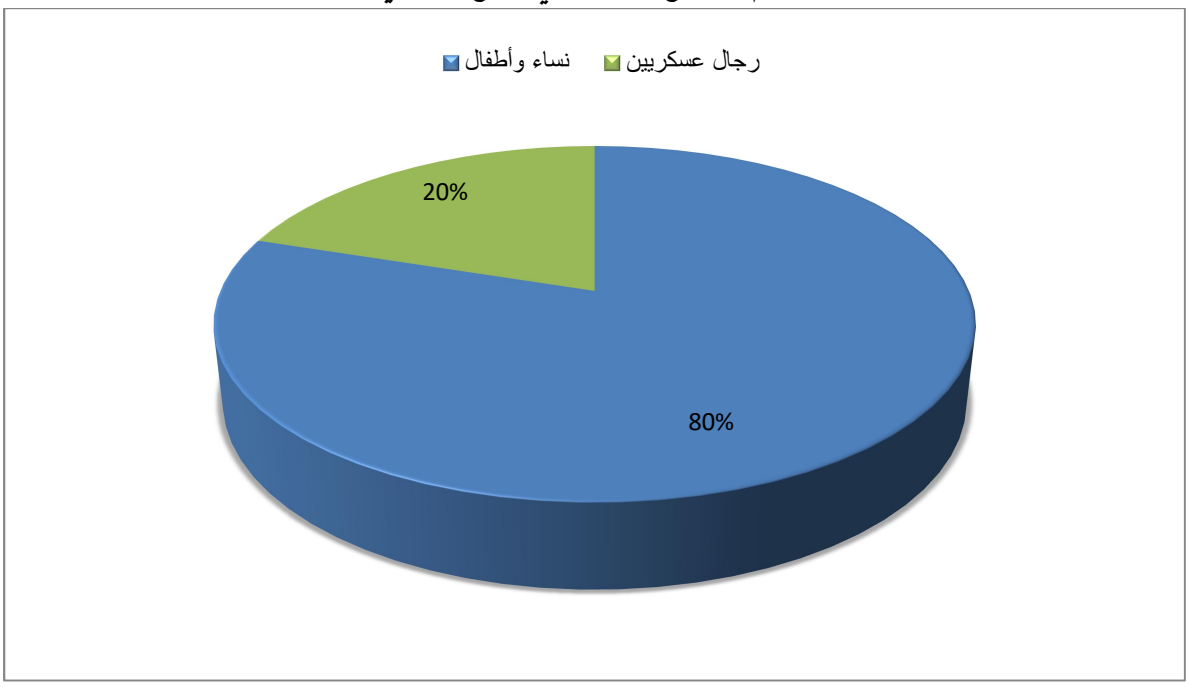

المرجع: من إعداد الطالبة.

ومن خلال كل ما سبق يمكن الخروج بنتيجة أساسية هي أن الإبادة الجماعية هذه كانت منظمة ومخطط لها، وليست عملية عشوائية، حيث كان للعامل العرقي دور فيها. بالإضافة إلى الضغوط الدولية الشديدة على سلطة الحزب الواحد، والانتقادات التي وجهت إلى الأعضاء البارزين في أحزاب المعارضة.

3.2.2. تحليل السلوك النزاعي للأطراف في رواندا.

الفرع الأول: الأطراف القاعدية (الأطراف المباشرة).

يشتمل هذا المستوى على الأطراف القاعدية المتورطة في النزاع، وتتمثل في السلطة أو الحكومة الممثلة في نظام الرئيس الرواندي **هابياريمانا** المنتمي لعرقية الهوتو، في المقابل نجد

المعارضة المتمثلة في الجبهة الوطنية الرواندية بزعامة **بول كاغامي** والتي تمثل عرقية التوتسي، بحيث يمثل الاختلاف الإثني بين هذه الجماعات السبب الرئيسي والعميق في قيام النزاع وتصعيده.

أولا: السلطة السياسية بزعامة (جوفينال هابياريمانا)(*).

إن النزاع الرواندي يعتبر نزاع داخلي بالدرجة الأولى كونه يشتمل على طرفين هما: الحكومة من جهة، والحركة السياسية المسلحة من جهة أخرى، ونظرا للتحول والتغير الطارئ على طبيعة النظام السياسي، إثر ديناميكية النزاع، والمواجهة، وجب علينا الإشارة إلى دور النظام السياسي في تفعيل النزاع.

فمع وصول **(هابيا ريمانا)** إلى زمام السلطة إثر انقلابه العسكري في 1973م، عرفت الدولة الرواندية عهد جديد للدكتاتورية عن طريق تجسيد نظام الحزب الواحد، والمتمثل في الحركة الوطنية من أجل الديمقراطية والتنمية (MRND)، وهو الحزب الذي يقوده الرئيس (شابوني، 2010، ص 65)، حيث عرف المجتمع الرواندي انقساما حادا بين الحكومة التي تمثل أغلبية الهوتو، وبين التوتسي الذين تم حرمانهم من حاجياتهم الأساسية وكذلك حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية على أساس طائفي، ما ساهم في تصعيد النزاع بشكل كبير بفعل السياسات الحكومية.

ولفهم جيدا دور نظام الهوتو في تأجيج النزاع لابد من تحليل السلوك النزاعي بالاعتماد على تحليل رؤيته وهدفه واستراتيجيته.

1- رؤية (هابيا ريمانا).

وتتمثل رؤيته في كونها رؤية **إثنو-سياسية**، وتتجسد من خلال اعتبار الهوتو هي جماعة عرقية متميزة، لها خصوصيات عرقية مميزة، تختلف عن التوتسي سواء كانت هذه الخصوصيات فيزيائية أو مادية، وبالانطلاق من هذه الخلفية سعى هابيا ريمانا للوصول للسلطة والحفاظ على بقائه فيها على حساب التوتسي، والعمل على تحقيق مصالح أغلبية الهوتو منذ وصوله للسلطة سنة

(*) **جوفينال هابياريمانا** (1937-1994): كان سياسيا روانديا من الهوتو، وكان رئيس رواندا من 1973 حتى لقي مصرعه عندما اسقطت طائرته في 1994م، اغتياله أضرم بنيران التطهير العرقي، في المنطقة وصار يشار اليه كبداية للحرب الأهلية في رواندا، أوكما يسميه غلاة التوتسي، التطهير العرقي الرواندي، كان زعيم الحركة الثورية الوطنية للتنمية (MRND)، كان وزير الدفاع خلال حكم كابيانداً أطاح بالرئيس (كابياندا)، وأعلن على الغاءالجمعية الوطنية، والمنظمات السياسيةا لأخرى.

1973م، وحرمان طائفة التوتسي من حقوقهم الأساسية، كذلك استخدام كل الوسائل للتحريض الإثني والدعوة لإقصاء التوتسي والتنكيل بهم. إذ عبرت سياسية النظام، من خلال حكام عشيرة الهوتو عن وجود تمييز حقيقي عنصري، أدى في الأخير إلى انفجار النزاع (شابوني، 2010، ص 69).

2- هدف (هابيا ريمانا).

وتمثل هدفه الأساسي في خدمة مصالحه المبنية على أساس إثنيوسياسي، وهي الهوتو، والمحافظة على نظامه السياسي لأطول مدة ممكنة حتى، ولو كان ذلك باستخدام القوة أو الطرق الغير شرعية كالعنف والفساد.

3-استراتيجية (هابيا ريمانا).

اعتمد الرئيس **هابيا ريمانا** في سياسته ومن أجل تحقيق أهدافه، على استراتيجية **مسلحة وقمعية** ضد معارضيه قائمة على التعبئة والتحريض الإثني، بافضافة إلى تبني استرايجية **إعلامية عنصرية/ (دعايةالكراهية)**، ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية فيما يلي:

- كما ذكرنا سابقا فإن **هابيا ريمانا**، وصل إلى الحكم إثر انقلابه العسكري 1973م، وبالتالي وصولهم إلى السلطة كان في البداية باستخدام القوة العسكرية. شهدت رواندا في عهده مرحلة جديدة للدكتاتورية، من خلال تجسيده نظام الحزب الواحد، والذي كان يوصف بأنه حزب راديكالي، إثني وفاشي. راديكالي لأنه كان يرفض فكرة حقوق الإثنيات الأخرى، وبالخصوص التوتسي. **إثني** لأن مصالحه كانت مبنية على أساس مصالح إثنية واحدة وهي الهوتو. و**فاشي** لأنه رافض لمختلف أشكال الإصلاح الديمقراطي. ولذلك تميزت فترة حكه بأنها غير عادلة لأنه لا يعمل من أجل المصلحة العامة.
- فمع احتكار**هابيا ريمانا** للسلطة السياسية، أصبحت الأغلبية الإثنية هي الحاكمة، وبالتالي ترسخت أكثر فأكثر التسلطية والدكتاتورية، المبنية على أساس الإيديولوجية العنصرية، التعبئة الإثنية والإقصاء، وهي سياسات تعبر عن مظهر أساسي لاستراتيجية الرئيس للمحافظة على النظام لأطول مدة زمنية ممكنة، إلى جانب استعمال وسائل القوة من اغتيالات، تطهير إثني واعتقالات، فطريقة وصوله إلى الحكم لها علاقة مباشرة مع النزاع الذي حدث في رواندا من 1994م، كما تشكل نقطة وصوله إلى السلطة، فترة الإبادة الجماعية، ومختلف الاغتيالات التي حدثت طوال فترة النزاع.

- فالتعبئة الإثنية التي استعملها **هابيا ريمانا**، انعكست بصفة مباشرة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية للدولة، من خلال تعزيز ثقافة الكراهية، بين مختلف الوحدات الاجتماعية، وتجزئته، ففي فترة الاستقلال لجأت الحكومة إلى استخدام وسائل مختلفة لبلوغ أهدافها، حيث استخدمت وسائل الاتّصال لنشر الدعاية الإثنية، بهدف إقصاء الطرف الأخر، حيث كان لدور إذاعة الرسمية (الألف تلة)، دورا حاسما في ارتكاب المجازر، وعمليات النزوح، بحيث لم تتوقف فقط عن المناداة بالإقصاء وإبعاد العدو بل وصفت التوتسي بالصراصير واعتبرتهم أعداء الدولة وكل ما يعارض النظام (شابوني، 2010، ص 66).
- فالإذاعة سهلت عملية بلوغ أهدافه أكثر، مقارنة بالاجتماعات الشعبية، بحيث وصلت وسائل الإعلام، وبالخصوص الإذاعة إلى نشر الإشاعات التي لا أساس لها، مما أدى إلى تفاقم الوضع (*Rwandan Genocide*, s. d.)....إلخ، **فدعاية الكراهية** التي قادتها مختلف أجهزة حكومة **هابيا ريمانا**، تجسدت على أرض الواقع، من خلال نزاع إثني دامي، أدى إلى حدوث كارثة إنسانية حقيقية .
- كما أنّ النظام لم يظهر أي نية لتبني استراتيجية سلمية قائمة على الحوار والنقاش السلمي، فلم يعبر عن إرادة حقيقية لحل النزاع سلميا، فالحرب كانت أحسن طريقة لإقصاء التوتسي، واحتواء النزاع الإثني وقضية اللاجئين التوتسيين. فلم تبدي السلطة بزعامة الرئيس **هابيا ريمانا** والمتشددون الذين كانوا معه أي رغبة للصلح، بحيث لم تكن لهم رغبة في القبول بمبدأ **اتّفاقية السلام آروشا**[*](*Rwandan Genocide*, s. d.). فقدعبرت مختلف مراحل هذه العملية، عن محاولة لكسب الوقت، وتضليل الرأي العام الدولي، لتجنب وضع حكومة انتقالية موسعة.

ثانيا: الجبهة الوطنية الرواندية بزعامة (بول كاغامي) [**].

[*]) **اتّفاقية السلام آروشا:** وتم توقيعها في أوت م1993، من قبل الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية، وهي تعتبر اتّفاقية جديدة شاملة، مهدت هذه الاتّفاقية، لتقاسم عامل السلطة، لكن ناقضو االهوتو رفضوها. وعلى الرغم من اتّفاقية السلام أروشا كان اتّفاقا مرضيا ومقبولا للغاية، من قبل الكثير من الروانديين، إلا ان هابياريمانا لم يكن يرغب على الإطلاق في التفاوض، وكان ينظم سرا للإبادة الجماعية، بحيث كانت له مليشيات خاصة تسمىZero network، مستعدة وبالفعل بعد توقيع هذه الاتّفاقية مباشرة بدأت المجزرة.

[**]) **بول كاغامي:** من مواليد23 أكتوبر1957م، هو الرئيس السادس والحالي لجمهورية رواندا، مند مارس2000، عرفت البلاد في فترة حكمه نموا اقتصادي قوي، بالإضافة إلى باقي المؤشرات الرئيسية، بمافي ذلك الرعاية الصحية

أسست هذه الحركة في مخيمات اللاجئين بأوغندا وهي حزب سياسي مسلح، واعتبرت نفسها كحركة معارضة لنظام الرواندي**(هابيا ريمانا)**، بزعامة القائد **(بول كاغامي)**، تشكلت في عام 1987م، وهي منظمة مخصصة لتحقيق الديمقراطية للمجتمع الرواندي وعودة اللاجئين الروانديين، وكانت ملتزمة رسميا بتحقيق هذه العودة من خلال الوسائل السلمية، لكن الرئيس أصر على عدم وجود إمكانية لدى رواندا لعودة التوتسي المبعدين، فكانت حتمية المصادمات بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية، وفي نهاية الأمر شكلت الجيش الرواندي الذي قام بالهجوم المسلح في أكتوبر 1990م، بهدف إسقاط النظام (*Rwandan Genocide*, s. d.).

وباعتبار الجبهة الوطنية الرواندية طرف قاعدي مباشر في النزاع، سنقوم فيمايلي بتحليل سلوكها النزاعي:

1-رؤية الجبهة الوطنية الرواندية.

تمثلت رؤية هذه الجبهة في أنها رؤية **إثنو-سياسية بأبعاد اجتماعية إصلاحية**، لأنها كانت تسعى في البداية إلى عودة اللاجئين بطرق سلمية إلى بلادهم وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحقيق العدالة داخل رواندا، كما أنها تبنت هذه الرؤية كرد فعل على سياسات **(هابيا ريمانا) العنصرية والاقصائية**، بحيث شجع هذا النظام عن طريق سياسته، على بزور هذه الحركة في شكل معارضة سياسية مسلحة موازية للنظام من جهة، معبأة بثقافة الكراهية، الثأر، العنف، والانتقام بخلفية **اثنية**، بعدها حققت هدفها في الوصول إلى السلطة بعد اغتيال**(هابيا ريمانا)** سنة 1994م،

2-هدف الجبهة الوطنية الرواندية.

وكما ذكرنا سابقا كان هدفها هو عودة اللاجئين إلى بلادهم وتحقيق الأمن والانسجام، داخل رواندا لكن سرعان ما تغير هدفها وأصبح هدفها الرئيسي هو إسقاط النظام الدكتاتوري **لهابيا ريمانا**، الذي لم يسمح لهم بالعودة. كما هدفت هذه الجبهة لاحقا كذلك إلى تحقيق الانسجام، من خلال إلغاء التميز العرقي، ضد أبناء التوتسي وإلغاء **نظام بطاقات الهوية(*)والسخرية(**)**، وسياسية التمييز

والتعليم، بحيث بلغ متوسط النمو بين عامين (2004-2010) نسبة 8% سنويا، أقام علاقات جيدة مع أغلب الدول شرق إفريقيا، والولايات المتحدة في حين تدهورت علاقاته مع فرنسا خاصة في2009.

*) **نظام بطاقات الهوية:** كجزء من نظامهم ولتضيف التميز العرقي، أصدر البلجيكيون بطاقات هوية لكل الروانديين، وهي مشابهة للمستخدمة في بلجيكا، التي ساعدت على تصنيف وتمييز المجموعات العرقية في رواندا.

الاقتصادي والسياسي، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، مما صور الجبهة على أنها حركة ديمقراطية، تحاول إصلاح الأوضاع الرواندية، والقضاء على النظام الفاسد("الحرب الأهلية في رواندا"، 2011).

3-استراتيجية الجبهة الوطنية الرواندية:

- كانت استراتيجيتها مع بدايات تأسيسها كحركة معارضة **سلمية ذات طابع إصلاحي**، هدفت من خلالها إلى عودة الاجئيين وتحقيق الأمن، لكن وكما ذكرنا سابقا نتيجة لرفض النظام **(هابيا ريمانا)**، عودتهم تغيرت استراتيجياتهم إلى استراتيجية **عسكرية عنيفة**، خاصة في مرحلة ما قبل وصول التوتسي إلى السلطة سنة 1994م، أين انتهجت العمل العسكري ضد سلطة **(هابيا ريمانا)**، بحيث قامت بهجوم مسلح في أكتوبر 1990م، بهدف إسقاط النظام التسلطي والمطالبة بحق عودة التوتسي اللاجئين.
- القائد العسكري لها **بول كاغامي**، يعد المدبر لاغتيال الرئيس والفاعل الرئيسي لهذه الإبادة الجماعية. فهي حركة تطالب بعودة اللاجئين من جهة واسقاط النظام من جهة أخرى، كما ذكرنا سابقا. وبالرغم من اخفاقها في الهجوم الأول إثر مقاومة القوى الرواندية، **(FAR)** إلا أنها عرفت نجاحا عسكريا سريعا، أدى بها إلى الوصول إلى السلطة السياسية، أما بالنسبة لمحاولتها لإدارة النزاع فقد اختارت الحل العسكري. وأما مشاركتها في مفاوضات السلام، فقد كانت مجرد استراتيجية لتمديد المواجهة المسلحة لا غير، وتوسيع مجال الجبهة العسكرية داخل الدولة، فأرغمت بذلك الحكومة على الإعتراف بها، إلى أن شاركت في اللعبة السياسية، واستولت في الأخير على مقاليد الحكم (شابوني، 2010، ص72).
- كما تورطت الجبهة الرواندية هي الأخرى في عمليات الإبادة لاحقا ضد الهوتو، وساهمت في تصعيد النزاع، فالنزاع كان حتمية مطلقة، خاصة بعدما اتهمت باغتيال الرئيس **(هابيا ريمانا)** سنة 1994م، كما أن سعيها لإزاحته والاستيلاء على منصبه ساهم في لجوئها إلى العمل العسكري لبلوغ هذا الهدف، وبالتالي ومن خلال كل ما سبق يتضح لنا أن سلوك النخبة

[**]) **السخرية:** وهي عبارة عن سياسة اعتمد عليها البلجيكيون إلى جانب نظام بطاقات الهوية لتجسيد سياسة التميز العنصري فيما بين الشعب الرواندي، واستخدام هذا النظام في المجال الزراعي، بحيث كلف هذا النظام المراقبين المختارين من التوتسي بمعاقبة العمال البطيئين بدنيا، مما أدى هذا إلى إحداث تقسيم جوهري في الثروة والسلطة.

السياسية الوطنية، لعب دورا حاسما، في اللجوء إلى العنف وظهور الإبادة الجماعية في رواندا (المهدي، 2014، ص 81).

- حسب التقارير قام **(بول كاغامي)** باستخدام العنف المسلح والقوة العسكرية بشكل مفرط، بحيث وضع جماعة عرقية بأكملها في خطر التطهير العرقي والتصفية الجسدية، ويعتبر **(بول كاغامي)** رجل ذكي لأنه نجح في كسب المواقف الدولية عن طريق الظهور بمظهر الضحية، كما قام ومن أجل تحقيق أهدافه بالعديد من الأعمال الوحشية التي ارتكبت واستمرت في مخيمات اللاجئين في الحدود الكونغولية، والتي أدت إلى اغتيال 200,000 لاجئ حسب نظرية المذبحة المزدوجة (شابوني، 2010، ص70).
- **تحول استراتيجية الجبهة الوطنية الرواندية بعد 1994م.**

منذ1994م، إلى غاية 2000م شغل **(باستور بيزمونغو)** منصب الرئاسة بدلا عن الرئيس المغتال **(هابيا ريمانا)**، باعتباره ممثل عن التوتسي والجبهة الوطنية الرواندية ضد الهوتو، وكان يتبنى أجندة سياسية أملاها عليه **(بول كاغامي)** الذي اعتبر الرجل الأول والحاكم الفعلي لروندا. لينتخب لاحقا كرئيس رسمي للدولة بعد انتخابات 2003م، لكن الملاحظ هنا أنه بعد ارتكاب الإبادة الجماعية، ووصول الجبهة الوطنية للسلطة وصولا إلى **(بول كاغامي)**، لم تستمر الجبهة في نفس استراتيجيتها بل أدخلت عليها الكثير من التعديلات غيرت من طابعها العام العسكري العنيف.

بحيث ظهرت بصورة السلطة التي تسعى إلى إدارة النزاع في مرحلة مابعد الإبادة باستخدام استراتيجية سلمية دبلوماسية خاصة بعد توليه الرئاسة منذ 2000م، تغيرت استراتيجية نظام **بول كاغامي** من عسكرية إلى سلمية دبلوماسية، لأنه توجه إلى التفكير في الشأن الداخلي والاهتمام بالمشاكل الرواندية، والعمل على محاولة إعادة بناء الثقة الشعبية وبناء الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية بين الهوتو والتوتسي، وقد نجح في ذلك (*تحليل الصراعات*، 2006، ص 18).

الفرع الثاني: الأطراف الإقليمة / أطراف المستوى الثاني (دول القربى–دول الجوار).

حيث يظهر في هذا البعد تعقد بنية النزاع بزيادة أطرافه وتعدد مواقفهم وتضارب مصالحهم، وتعتبر النزاعات في منطقة البحيرات العظمى من أشد النزاعات تعقيدا وتداخلا بين الدول المشكلة للمنطقة إقليميا، بحيث تتداخل البنى الإثنية وتتوزع بشكل معقد داخل أكثر من دولة، وهنا شكلت القرابة العرقية أهم عوامل تدخل الدول المجاورة في النزاع الروندي، وتراوح دورها كأطراف في النزاع

على مدى تورطها وكثافة دورها بين التأثير الكبير الواضح على مسار النزاع كما هو الحال بالنسبة لدولة بورندي، أوغندا والكونغو الديمقراطية، وبين التاثير متواضع مثل دولة تنزانيا، والاتحاد الإفريقي، فيما يلي سنحلل السلوك النزاعي لأهم هذه الدول في هذا المستوى:

أولا: الكونغو الديمقراطية (دولة جوار وقرابة عرقية).

تعد الكونغو الديمقراطية، من بين أهم الدول المجاورة لدولة رواندا، نظرا للتأثير الكبير للاجئين الروانديين في إقليم كيفوا، وذلك منذ الحقبة الاستعمارية، إلى يومنا هذا، إلى جانب عوامل مشتركة أخرى بين الدولتين، ولعبت الكونغو الديمقراطية دورا مهما في النزاع، سواء في بداية قيام النزاع أو خلال إدارته، وذلك راجع لكونها دولة مجاورة وتربطها قرابة عرقية مع رواندا، ما جعلها تؤثر بشكل كبير في مجريات النزاع بما يتماشى مع أهدافها ومصالحها في إطار الحسابات الإثنية وكذلك الأمنية والاستراتيجية.

ويمكن تلخيص رؤية وهدف واستراتيجية كونغو الديمقراطية فيما يلي:

1-رؤية الكونغو الديمقراطية.

وتتمثل في رؤية **إثنو-سياسية وأمنية**، اثنو-سياسية لأنها كانت تدعم الحكومة الرواندية بزعامة **(هابيا ريمانا)** بحكم التقارب العرقي باعتبارهما ينتمون للهوتو، من أجل القضاء على جماعة التوتسي ومنعهم من الوصول إلى السلطة. **وأمنية ذات أبعاد استراتييجة** لأنها كانت ترى في جماعة التوتسي، جماعة مهددة لأمنها واستقرارها خاصة وأنها كانت السبب في قيام النزاع بداخلها، كذلك حرك تدخل الكونغو الديمقراطية للحفاظ على قوتها ضمن منطقة البحيرات العظمى وكسب رهان الزعامة ضد الدول المجاورة.

2- هدف الكونغو الديمقراطية.

هو تحقيق أمنها واستقرارها وحماية حدودها من الاضطرابات المجاورة لها، كما كانت تهدف إلى تحسين الصورة الدولية الكونغولية في الساحة الدولية، ويبرز هذا الهدف بشكل واضح في تراجع الاستراتيجية الكونغولية، من عسكرية إلى سياسية، خاصة في فترة الاتهامات التي وجهت لرواندا وأوغندا (شابوني، 2010، ص 76).

3-استراتيجية الكونغو الديمقراطية.

تبنت الكونغو الديمقراطية استراتيجية مزجت فيها بين **البعد العسكري** المتمثل في التدخل العسكري أو دعم حكومة **(هابيا ريمانا)**، وبين البعد **السياسي المصلحي**، ويمكن توضيحها فيما يلي:

- الكونغو الديمقراطية كان لها موقف يدعم نظام **هابيا ريمانا**، في مواجهته لجيوش الجبهة الوطنية الرواندية **(بول كاغامي)**، حيث قامت بتقديم دعم لوجيستي للحكومة من خلال إرسال عدد من قواتها للوقوف إلى جانب الجيش الحكومي الرواندي من جهة (قنصوة، 2001، ص 213). وذلك بعد هجوم أكتوبر، بحيث قامت الجيوش الزائرية **لموبوتو** بمساعدة الجيوش الرواندية، بهدف مواجهة زحف الحركة المتمردة، وذلك بطلب من الحكومة الرواندية (عبد الغفار، 2004، ص 332).
- كما لا ننسى بالذكر أن منطقة شرق الكونغو **(البانيا مولنج)**، اعتبرت منطقة للتوترات السياسية والأمنية، ونقطة إنطلاق الحروب الأهلية في البلاد، منذ أن قامت بلجيكا بتهجير الألاف من المزارعين من جماعتي الهوتو والتوسي من رواندا، إليها منذ عام 1937م، فالأمر الواضح هنا أن الاستعمار لديه يد في جميع النزاعات العرقية الداخلية الإفريقية، فقضية اللاجئين (البانيا مولنج)، غالبا ما تشير خلافات بين شعوب المنطقة (شبانة، 2016، ص 95).
- لكن مع وصول **(بول كاغامي)** إلى الحكم، ودعم هذا الأخير لتمرد **للوران كابيلا** في 1997م، الذي أدّى به إلى تولي السلطة في الكونغو الديمقراطية، وبالتالي وقف النظام الكونغولي إلى جانب نظام **(بول كاغامي)**.
- إذن من خلال ما سبق يتبن لنا أن الموقف الكونغولي يتحدد ويتغير وفق تغير أطراف اللعبة السياسية، ووفق ما يخدم مصالحها. فهي دعمت نظام **(هابيا ريمانا)** في مرحلة **و(بول كاغامي)**، في مرحلة أخرى.

ثانيا: أوغندا (دولة جوار).

لعبت أوغندا دورا مهما في النزاع، سواء في بداية قيام النزاع أو خلال إدارته، وذلك راجع لكونها دولة مجاورة وتربطها قرابة عرقية مع رواندا. ولقد اعتبر النظام الرواندي أن أوغندا هي التي شنت الحرب عليه، لكون هذه الأخيرة قامت بدعم اللاجئين التوتسين والجبهة الوطنية الرواندية.

1-رؤية أوغندا.

وتمثلت رؤيتها في كونها رؤية **سياسية –استراتيجية،** لأنها ساعدت اللاجئين التوتسيين إلى الوصول إلى السلطة وإسقاط نظام **(هابياريمانا)**، على خلفية عدائهم مع النظام الروندي، واستراتيجية لأنها كانت تسعى إلى حماية نفسها وتحقيق الأمن والاستقرار داخلها ومنع عدوى الحرب الأهلية الرواندية من الانتقال إليها، كذلك تحقيق توازن في إطار النزاع في البحيرات العظمى.

2-هدف أوغندا.

من خلال رؤيتها يمكن القول أنّ هدفها كان هو تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والحفاظ عليه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى دعم التوتسيين باعتبارهم أصدقاء ورد الجميل لهم لأنهم كانوا السبب في وصول **موسي فيني**[*](الرئيس الأوغندي) إلى الحكم والسلطة (شابوني، 2010، ص 76). كما تهدف إلى زعامة المنطقة.

3-استراتيجية أوغندا.

اتبعت استراتيجية **عسكرية سياسية،** يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **عسكرية:** وهذا لأن العلاقة بين البلدين كانت متوترة، خاصة وأن الجبهة الرواندية (بقيادة التوتسي)، شنت هجومها الأول انطلاقا من الأراضي الأوغندية، اتجاه الأراضي الرواندية، وذاك بدعم عسكري، وسياسي أوغندي. وبناء على هذا فقد كان الموقف الأوغندي من النزاع الرواندي محل استنكار العديد من الدول الإفريقية، لعدم احترامها للقواعد الدولية المستقرة خاصة فيما يتعلق بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى (زيدان، 2003، ص ص 259-260).
- **سياسية:** لأنها لم تكن دولة محايدة في النزاع الرواندي، بل كانت مساندة لأحد أطراف هذا النزاع، وهي الجبهة الوطنية الرواندية (بقيادة التوتسي)، حيث كان الجيش الأوغندي المصدر الأساسي لتسليح قوات هذه الأخيرة، سواء بعلم أو بدون علم القيادة الرواندية، نتيجة الروابط الوثيقة بين رفاق السلاح السابقين (قنصوة، 2001، ص 213).

[*]) **موسي فيني:** يوري موسي فيني، هو رجل سياسي عسكري، ولد عام م1944، في نتونجامو، في مقاطعة مبارارا، نفي إلى تنزانيا وشارك في العمليات العسكرية، ضد عيدي أمين مؤسس جبهة الانقاض الوطني1997م، والتي أسقطت عام 1979، أصبح رئيس الجمهورية في 1986/01/26، ومازال إلى غاية يومنا هذا، وهو من أبرز العاملين على إنشاء إمبراطورية التوتسي للهيمة على وسط إفريقيا بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية، والكيان الصهيوني.

وبالتالي وكخلاصة لما سبق يمكن القول بأن أوغندا تشكل حليف استراتيجي إقليمي لرواندا، خاصة للنظام السياسي الجديد، كما تعد أقوى دولة في المنطقة، والتي تتنافس من أجل الزعامة في إفريقيا الوسطى مع جنوب إفريقيا وزمبابوي، وهي زعامة مهمة جدا خاصة بالنسبة للموقع الاقتصادي لها. فالنظام الأوغندي ومن أجل تحقيق هدفه وهو الوصول إلى زعامة المنطقة، قام بمساندة **(بول كاغامي)** للوصول إلى الحكم، ثم تحول بعد ذلك إلى حليف لنظامه، إثر توليه السلطة في مرحلة لاحقة، وتعززت العلاقات بين الدولتين أكثر فأكثر بسبب التحالف العسكري المشترك، ونقل الحرب من رواندا إلى كونغو الديمقراطية.

ثالثا: بوروندي (دولة جوار وقرابة عرقية).

1-رؤية بورندي.

تستند رؤية بورندي للنزاع إلى خلفية **إثنية**، بحيث تعتبر بوروندي الدولة التوأم لرواندا، نظرا للتاريخ المشترك، الذي يجمعها برواندا، حيث تضم كلاهما نفس القبائل العرقية. ولقد شهدت أيضا أراضيها نفس الصدامات العرقية الدموية، التي عاشتها رواندا. وما زاد من شدة التوتر لديها هو مقتل الرئيسين **(هابيا ريمانا** رئيس رواندا و**نتاريراميرا** الرئيس البوروندي، وكلاهما من أصول تنتمي لقبيلة الهوتو) (بودينة، 2000، ص 353).

2-هدف بورندي.

كان هدف بورندي في إدراتها للنزاع الرواندي هو تقديم أكبر دعم للرئيس الروندي **(هابيا ريمانا)**، ويعد تأثير الأزمة البورندية، عنصرا أساسيا على الوضع الرواندي، بحيث أثرت فيها في كل الجوانب السياسية والاجتماعية والأمنية، إذ يلعب العامل الإثني دورا محوريا بحيث يظهر كمحدد للعلاقات بين البلدين. فأزمة بورندي، قد هزت من عوامل الثقة بين التوتسي والهوتو، مما أدى هذا إلى حدوث انقلاب عسكري قادته عناصر التوتسي بالجيش، فقتل على إثره الرئيس المنتخب من الهوتو **(ميلشيور أندادي)** في أكتوبر 1993م، وقد انعكس هذا الحديث مباشرة على الوضع في رواندا، بحيث بعثوا بإشارة بأن التوتسي لن يسمحوا لرئيس من الهوتو أن يحكمهم، ولو كان منتخبا. وبالتالي نستنتج من ذلك أن الأزمة البوروندية، أثرت على الوضع الرواندي بشكل كبير جدا، حيث لعب العامل الإثني دورا محوريا، وظهر كمحدد للعلاقات ما بين البلدين.

وبالتالي ومن خلال هدا الطرح نجد أن الأزمة البوروندية، هي التي هزت ونزعت عنصر الثقة بين الجماعتين، مما انعكس بالسلب على رواندا، خاصة وأن أطراف النزاع هي نفسها في كلا البلدين،

ولذلك كان كل ما يحدث في دولة يقابله انتقام من الجماعات المظلومة في البلد الأخر(شابوني، 2010، ص ص 76-77).

رابعا: تنزانيا.

لقد تميز الموقف التنزاني، بأنه **موقف مسالم** في النزاع الرواندي، حيث طالبت بالقيام بوساطة لحل الخلافات المسلحة في رواندا، وقد كان لها دور فعَّال، فهي الدولة الوحيدة التي رعت اتّفاقية السلام (نهيما، 2005، ص 374) في العاصمة أروشا حيث استقبل رئيسها سلسلة من المفاوضات في **أروشا** منذ 1992 م، إلى غاية 1993م، حيث جمع فيها طرفي النزاع **(حكومة هابيا ريمانا والجبهة الوطنية الرواندية)**، لإجراء التسوية عن طريق التفاوض. على الرغم من كل المشاكل السوسية والاقتصادية التي كانت تعاني منها، وبالأخص انعكاسات حملات اللاجئين التي وفدت إلى منطقتي **كاجيرا وكيجوما**، في الشمال الغربي لتنزانيا حيث تقدر مساحتها بحولي 75ألف كم²، أي حوالي 8% من مساحة تنزانيا حيث مثلت هذه المنطقة مركز للهجرة من رواندا وبوروندي خاصة في 1994م، والشيء الذي جعل تنزانيا تتأثر بهذه الهجرات هو كون هذه المنطقة تتمتع بأمطار غريزة يمكن الاعتماد عليها، وأنهار ومجاري مائية دائمة، وغابات وحياة برية ثرية، لكن كل هذه الموارد أصبحت عرضة لدرجات مختلفة من الدمار والتخريب جراء الضغط السكاني الزائد، وسوء الاستخدام والاستنزاف من الدمار والتخريب جراء الضغط والتلوث الذي سببه هؤلاء اللاجئين (نهيما، 2005، ص 376).

ولكن رغم كل هذا تنزانيا كانت دولة محايدة في النزاع الرواندي، وساهمت في التوقيع على اتّفاقية السلام في أوت 1993م، إلى جانب الدول المجاورة الأخرى، وكذلك سعت إلى حل مشكل اللاجئين الروانديين، حيث استضافت أول مؤتمر إقليمي، للاجئين بعد هجوم الجبهة في 1990 م، بهدف دراسة أوضاعهم في المنطقة. ومنه فالطرف التنزاني لعب دورا أساسيا في تسوية النزاع في رواندا بالرغم من كل الإخفاقات الحاصلة، وهذا لأن هدفها هو تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل (منطقة البحيرات الكبرى)، وزيادة على ذلك تحسين صورتها في الساحة الدولية، لأنها عرفت باحترامها في المنطقة، بسبب استقرارها السياسي ومساهمتها في استقرار القارة، وفي مواجهتها لسياسة الأبارتايد.

خامسا: موقف منظمة الوحدة الإفريقية.

قد يكون للمنظمات الإقليمية، دورا أكثر أهمية وفعالية في مجال تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، على الحروب الأهلية، نظرا لقربها الجغرافي من مناطق النزاع، وكذا علمها بخبايا، وتشعبات

المشاكل في المنطقة المنتمية إليها (زيان، 2012، ص 106). لقد شكل الوضع في منطقة البحيرات العظمى، مصدر قلق كبير لمنظمة الوحدة الإفريقية، وخاصة بالنسبة لموضوع الوحدة البشرية، التي حدث في رواندا. حيث وجهت مشكلة معالجة الأثار الإنسانية التي نتجت عنها من حيث الأعداد الضخمة من اللاجئين والمتشردين في مختلف دول المنطقة (حجاج، 2002، ص 391).

وقد تمثل هدف منظمة الوحدة الإفريقية الأسمى للمنظمة في تحقيق الأمن. كما هدفت وسعت إلى احتواء الأزمة الرواندية، بالرغم من الأزمة المالية، التي كانت تعاني منها. كذلك العمل على ترسيخ مناخ الثقة في المناطق المتنازع فيها ومحاولة حفظ السلام في المنطقة.

وقد حاولت المنظمة مواجهة عمليات العنف في رواندا، والقضاء عليها، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، بحيث وقفت عاجزة عن تجنب الإبادة الجماعية، واعتبرت النزاع الرواندي، نزاع قابل للتعميم أو الانتشار في إفريقيا (شابوني، 2010، ص78).

ولقد عقدت المنظمة مؤتمرا جمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في القاهرة من 28 إلى 30 جوان 1993م، واعترفت فيه عن مسؤوليتها في إيجاد حلول لإقرار السلم، وضرورة تعاونها مع الأمم المتحدة، وقد تطور هذا التعاون مع منظمة الوحدة الأممية، في المجال الدبلوماسي والميداني، وارتبطت مشاركتها الدبلوماسية خاصة مع التوقيع على اتّفاق وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى استعانة مجلس الأمن بإرشادات، ونصائح المنظمة الإفريقية، ووفق ما أقر عنه القرار812 للأمم المتحدة. بالإضافة إلى الإجراءات والمساهمة الميدانية، التي تجسدت بعد تأسيس ميكانيزم الوقاية وإدارة وتسوية النزاعات في جوان 1993م بالقاهرة. أسرعت من خلالها المنظمة لوضع مجموعة من ملاحظين عسكريين حياديين في رواندا(COMN)، مهمتها مراقبة واحترام تطبيق اتّفاقيات وقف إطلاق النار، وذلك تحت إدارة الأمين العام للمنظمة الإفريقية، وفق القرار846. وبهذا استقبلت المنظمة بعض المسؤولين في رواندا، للبحث عن سبيل للمصالحة الوطنية هناك (أمين، 1994، ص ص 280–282). وأجمعت المنظمة على ضرورة اتّخاذ الإجراءات الكفيلة بحل النزاع الرواندي، بمشاركة قوات من جميع الدول الإفريقية، من أجل إقرار السلم والأمن في رواندا (عبد السيد، 1994، ص 337).

إذن ومن خلال كل ما سبق يمكن القول أنّ منظمة الوحدة الإفريقية، كانت ذات اهتمام كبير بالنزاع الرواندي، وذلك ببدلها جهود لاحتوائه منذ التسعينات، رغم مرورها بأزمة مالية، كما بادرت بإدارة المفاوضات بين طرفي النزاع، إلى أن تم توقيع اتّفاقية وقف إطلاق النار في مارس 1992م، وتم تجسيد ذلك من خلال التوقيع على **اتّفاقية أروشا 1993 م.**

الفرع الثالث: الأطراف الدولية / أطراف المستوى الثالث.

نظرا للأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحيرات العظمى مثلت مصدر اهتمام واستقطاب لسياسات الدول الكبرى، سواء الاستعمارية أو الحديثة، ومن أهم الدول التي لعبت دورا تاريخيا و/أو في المرحلة الحديثة بلجيكا وفرنسا، بحكم الروابط التاريخية الاستعمارية، والتي جعلت مصالح هاته الدول ترتبط بالمنطقة حتى في المرحلة الحديثة، وتلعب دورا حاسما في قيام أو تصعيد النزاعات في المنطقة، كذلك نجد في هذا المستوى الدولي الدور الأمريكي والإسرائيلي لكن بدرجة أقل.

أولا: فرنسا.

تعتبر فرنسا فاعل دولي مباشر في النزاع الرواندي، بالنظر إلى كثافة دورها في النزاع. وكما نعلم كلنا فإن فرنسا تتمتع بنفود سياسي قوي في القارة الإفريقية، إذ لا أحد يستطيع إنكار ذلك. ولقد كان لفرنسا موقف مغاير تماما لموقف بلجيكا، رغم أن هذه الأخيرة هي التي كانت تحت وصايتها رواندا. ويمكن تلخيص موقف فرنسا في النزاع الرواندي فيما يلي:

1-رؤية فرنسا.

تتمثل رؤية فرنسا في كونها رؤية **أمنية، استراتيجية واقتصادية** بالدرجة الأولى وذلك لأنها:

كانت إفريقيا ولاتزال القارة الوحيدة والمصدر الرئيسي لتمويل الأحزاب السياسية الفرنسية، بحيث تمتلك هذه الأخيرة نفود قويا داخل القارة، يمكنها من التدخل عسكريا في النزاعات الداخلية، وهذا بالتحديد ما فعلته في رواندا 1993م.

وتعتبر رؤيتها استراتيجية: لأنها تسعى للحصول على حليف استراتيجي في المنطقة، ورأت في رواندا ذلك. كونها دولة ضمن منطقة البحيرات الكبرى. بالإضافة إلى ذلك هي ترى في القارة الإفريقية ككل الأمل الوحيد الذي مازالت تستطيع من خلاله تغيير مجرى التاريخ، وتحسين صورتها الدولية.

وكذلك اقتصادية: وذلك من أجل خدمة مصالحها الاقتصادية، وضمان بقاء تزويدها بالموارد الطبيعية والمعدنية.

2-هدف فرنسا.

- ويتمثل الهدف الرئيسي لفرنسا في المحافظة على مصالحها الموروثة، لاسيما وأن قسما كبيرا من الدول الإفريقية، ومن بينهم رواندا، منخرطة في عالم الفرونكوفونية.
- دعم وجودها في المنطقة، والحفاظ على نفوها ضمن المنافسة الأمريكية والصينية.
- الحصول على حليف استراتيجي في المنطقة، يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

3-استراتيجية فرنسا.

وتمثلت استراتيجياتها في **التدخل والدعم العسكري**، ويمكن تأكيد هذا التصور من خلال النقاط التالية:

- أرسلت 300 جندي لوضع حد للمعارك التي دارت في رواندا عقب اجتياح الجبهة على الأراضي الرواندية بقيادة التوتسي (الخوند، 2004، ص 167).
- قامت بتقديم دعم عسكري ولوجيستي، للجبهة الرواندية، بحيث قدمت عناصر من قواتها المظلية، بلغ عددهم 125 فرد قادمين من جمهورية إفريقيا الوسطى، كما شحنت المدفعية، مدافع الهاون، وموارد أخرى لرواندا (شابوني، 2010، ص 81).
- خاصة وأن فرنسا قد وقعت الدفاع المشترك في عام 1975 م، مع الرئيس **(جوفيال هابيا ريمانا)**، حيث أصرت فرنسا على أن قواتها تهدف إلى حماية المدنيين، وبررت تدخلها العسكري بأنه من أجل خدمة الإنسانية، ومن أجل تحقيق الأمن الإنساني، وحماية حقوق الإنسان، ولكن المظليين الفرنسيين، أقاموا مواقعهم حول المطار كيغالي. بحيث يستطيعون إيقاف أي هجوم (زيدان، 2003، ص 260).
- بالإضافة إلى ذلك قامت بتقديم دعم عسكري، ومادي كبير إلى رواندا، مما جعلها تحتل مكان بلجيكا، كأكبر داعم غربي لرواندا. كما قامت بتقديم العديد من الطائرات الفرنسية، والتي كشفت عن مواقع المتمردين، مما سهل على الجيش الروندي سحقهم، حيث بلغت نسبة ميزانية الإنفاق، والمساعدات الفرنسية لرواندا حوالي 5454395 دولار مما سمح بتحويل القوات المسلحة الرواندية، من 5300 عنصر القرابة 50 ألف عنصر، وحسب اللجنة الرواندية الوطنية لمكافحة الإبادة، فإنه تم اتهام 22 ضابط كبير فرنسي بأنهم كانو السبب في الإبادة عام 1994م (الإبادة الجماعية في رواندا، 2016).
- كما قامت كذلك بإمداد الجيش الحكومي الرواندي، بما يحتاجه من سلاح وذخيرة، وهذه العملية عرفت باسم **توركواز** أو **الفيروز** وهذا الموقف جاء ضمن عوامل أخرى نتيجة ماعتبرته فرنسا مؤامرة أنجلوسكسونية، تقوم بتنفيذها أوغندا، والجبهة الوطنية الرواندية، لزعزعة استقرار الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية (قنصوة، 2001، ص 213). وقد أوضح مجلس الأمن أن التدخل العسكري الفرنسي، لا يعني إطلاع فرنسا بالمهمة وحدها، فقد أكد وزير الدفاع الفرنسي **(فرانسوا ليونار)**، دعوة إلى الدول الأوروبية والإفريقية، للمشاركة في

عملية **التروكواز**، واستجابة لهذه الدعوة قامت مصر بالتوعد إلى فرنسا بمبادرتها وذلك بإرسال 20 مراقب مصري، في أقرب فرصة، وهذا ما صرحه وزير الخارجية الفرنسي. ومن أجل تحقيق هدفها هددت فرنسا المجتمع الدولي بالانسحاب من هذه العملية، وقد كان لها ذلك، لكن في تطور لاحق دخلت القوات الفرنسية في اشتباك مع المتمردين، في مدينة **بوتار**، التي كانت تسيطر عليها، القوات الحكومية، وكان هذا الإشتباك المسلح (شابوني، 2010، ص84)، يعد الأول في رواندا، بالنسبة للقوات الفرنسية.

إذا من خلال هذا الطرح يمكن القول أنّ التورط الفرنسي، يشكل عامل تحريض لاندلاع أعمال العنف والإبادة الجماعية كما أن الأوضاع زادت تعقيدا إثر هذا التدخل، الشيء الذي أدّى إلى برودة العلاقات الفرنسية الرواندية، منذ وصول الجبهة الوطنية الرواندية للحكم. وقد ازدادت شدة برودة هذه العلاقات، لما اتّخذ **(بول كاغامي)** في 24 نوفمبر 2006م، قرار قطع العلاقات الدبلوماسية معها، مما سبب توصية القاضي الفرنسي**(Jean-louis Brwguiérre)** بمتابعة الرئيس **(بول كاغامي)** أمام محكمة العدل الدولية، بتهمة تورطه في اغتيال الرئيس **(هابيا ريمانا)** (شابوني، 2010، ص 84).

ولهذا نستنتج أن التورط الفرنسي، فريد من نوعه، يتميز ويختلف عن تورط باقي الفواعل الأخرى، من حيث الشدة من جهة وخدمة المصالح الوطنية من جهة أخرى، بحيث أنه إن لم يكن لها أطماع استراتيجية في المنطقة، لما تكبدت عناء كل تلك الإمدادات والمساعدات، التي كان لها تأثير كبير على النزاع.

ثانيا: بلجيكا.

إن علاقة رواندا ببلجيكا هي علاقة مستعمر بمستعمرة، ولكن وكما أشرنا سابقا، بعد حصول رواندا على استقلالها، تراجعت نوعاما العلاقة ما بين البلدين، وذلك بسبب تراجع الدور البلجيكي في المنطقة. فمع انفجار النزاع في الأيام الأولى لهجوم الجبهة، بعثت بلجيكا 500 جندي، إلى جانب الجيوش الفرنسية في 05 أكتوبر1990م، من أجل دعم نظام **(هابيا ريمانا)**، لكنها سرعان ما غيرت موقفها واستراتيجيتها، إتجاه النظام الرواندي، فيما بعد. بحيث في 12 أكتوبر توقفت عن مساعدتها العسكرية لرواندا (شابوني، 2010، ص79). وتوقفت عن مدها بالأجهزة العسكرية، وساهمت بتدعيم اتّفاقيات السلام أروشا1993م، إلا أن الاتّفاق فشل، وحل محله النزاع، وبعد سقوط الطائرة وموت

الرئيسين بصاروخ مجهول، أودت أعمال العنف التي حدثت في رواندا، بحياة 11 جندي بلجيكي ضمن القوات الأممية(الخوند، 2004، ص167).

بدعاية قائلة أن بلجيكا هي المسؤولة عن مقتل الرئيسين، لكن هذا لم يمنع بلجيكا من إرسال قوات في 15 أفريل 1994م، للقيام بأعمال إنسانية، إلا أن هذا التدخل العسكري، كان محل رفض الكثير واعتبروه تطور خطير في العلاقات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالأسس القانونية، وعلى إثر التهديدات التي واجهتها هذه القوات من طرف الجبهة الوطنية، قامت بالانسحاب من القوات الأممية، ورغم هذا إلا أن الموقف البلجيكي لم يتوقف، حيث وصل الأمر إلى إصدار النائب العام في بروكسل، في 29 ماي 1995م، عدة أوامر بخصوص ضرورة الأمر بتوقيف عدد من المتورطين الروانديين، في الجرائم الإنسانية أثناء الحرب. ولكن السؤال المطروح هنا لماذا كل هذه المساعدات؟ هل بلجيكا كانت تأمل بعودة رواندا إليها ولهذا السبب تدخلت لإنقاض الوضع أم لا؟ (زيدان، 2003، ص ص 260-261).

الإجابة عن هذه الأسئلة واضحة، فبلجيكا تدخلت في حل النزاع الرواندي، من أجل خدمة مصالحها، وأهدافها بالدرجة الأولى خاصة وأن رواندا دولة مجاورة لدولة زائير (كونغو الديمقراطية)، والتي تعتبر منطقة ذات عمق استراتيجي وحيوي لبلجيكا.

ثالثا: الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل بقية كل الدول العالم، تتدخل في النزاعات وفي المناطق التي تخدم مصالحها بشكل أساسي، وهذا ما يفسر لنا تدخلها في النزاع الرواندي، فمن أجل تحقيق هدفها، اعتمدت على أداتين تمكنانها من التركيز على المنطقة.

- خلق ودعم القادة الأفارقة الجدد، والذين يعملون بشكل أو بأخر على تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ونذكر على وجه الخصوص **(بول كاغامي)**، الذي تلقى تدريباته العسكرية في كلية الجيش والأركان بمدينة ليفنورت، بولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.
- أما الأداة الثانية فهي طرح مشروع القرن الإفريقي الكبير، والذي يضم إلى جانب دول القرن التقليدية (كونغو، أوغندا، رواندا، وبوروندي) جنوب السودان، وهذا كله من أجل إنشاء بنية أساسية لمصلحة شركات التعدين والنفط الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك ضمان وصولها إلى مناطق التعدين والثروة الطبيعية، ومايدل على ذلك التجارة الغير مشروعة في الألماس

والذهب، وتهريب السلاح، والتي يتورط فيها رجال أعمال وشركات أوروبية، أمريكية وإسرائيلية، بالإضافة إلى قضية المياه، فالوجود الأمريكي والإسرائيلي تحديدا في المنطقة، يسعى إلى التأثير في الخزان المائي واعتبار قضية المياه ورقة ضغط يمكن إثارتها في إطار الترويج بمقولة حروب المياه في المنطقة (حسن، 1998).

ومن أجل هذا وضعت واشنطن منهجية جديدة للعمل في القارة، حيث كان هناك تنافس مع فرنسا، ليس فقط في حماية المربع الأنجلوسكسوني، وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك، فقد كانت المصالح تتعارض مما فسر استفحال الخلاف في منطقة البحيرات الكبرى (ريحانا، 1998، ص 380). حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتواء بعض القادة الأفارقة الجدد، مثل(**بول كاغامي**)، كما ذكرنا سابقا، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الأقلية من التوتسي، على حساب الأغلبية من الهوتو، معتمدة بذلك على قوتها السياسية والعسكرية والتي أهلتها لأن تكون أكثر القادة الفاعلين والمؤثرين في تحرك نشاط الأمم المتحدة، وذلك من أجل فرض هيمنتها على القارة، بصفة عامة، ومنطقة البحيرات بصفة خاصة (محمود، 2006، ص 376).

ومن خلال هذا الطرح نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها موقفا سلبيا اتجاه النزاع في رواندا، وذلك لأنها لم تبدل مجهود حقيقي لحل هذا النزاع، وليس هذا فقط بل استبعدت لفظة الإبادة بالنسبة للقضية الرواندية، واستخدمت بدالها عبارة الحرب الأهلية، "**Civil war**" وذلك حتى تتلاشى التزاماتها الدولية بالتدخل لمنع الإبادة(محمد شاهين، 2009، ص 404).

رابعا: إسرائيل.

تلعب إسرائيل دور الوكيل الأمريكي في منطقة البحيرات العظمى، لاعتبارات تتعلق بنهر النيل، فقد عملت إسرائيل على تدعيم وتسليح جميع أطراف النزاع في المنطقة مجانا، حيث دعموا متمردي التوتسي الذين فجروا أحداث شرق كونغو الديمقراطية، كما ذكرنا سابقا بالإضافة إلى ذلك أن الأقلية التوتسية سواء كانت في رواندا أو بوروندي كانت تحاول الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية، فرغبة التوتسي بإنشاء إمبراطورية لهم في وسط إفريقيا، هو هدف ترمي إليه إسرائيل وذلك للإقامة حاجز أمام الانتشار العربي اتجاه جنوب إفريقيا، وكذلك الهدف بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فالتيار الإسرائيلي الأمريكي مصمم على متابعة هجمته الاستعمارية الجديدة، ضد المصالح الأوروبية

والفرنسية خاصة ولقد تجسدت هذه الهجمة في القرن الإفريقي ووسط إفريقيا الغني بالثروات الباطنية ومنطقة البحيرات العظمى خزان إفريقياالمائي(ريحانا، 1998، ص ص 369–388).

لكن إسرائيل وبالرغم من أنها اليد اليمنى للولايات المتحدة الأمريكية، أو الداعمة لها في القارة إلا أنها تعرف كيف تنتهز الفرص للنظر في مصالحها بالدرجة الأولى، وهذا ما يمكننا من القول أنّ إسرائيل تلعب على جميع الأوراق لتكون هي الورقة الرابحة، وتخدم مصالحها دون النظر إلى مصالح الشعوب الأخرى.

خامسا: موقف منظمة الأمم المتحدة.

عمل مجلس الأمن على إصدار مجموعة من القرارات، كمحاولة منه للتصدي لهذا النزاع من بينها قرار1993م، القاضي بإنشاء لجنة مراقبة دولية تابعة للأمم المتحدة **(UNOMUR)**، في رواندا وأوغندا وذلك لمراقبة والتأكد من وصول المساعدات العسكرية إلى رواندا عبر حدودها المشتركة، وكان هذا القرار بعد استئناف القتال انتهاك الاتّفاق وقف إطلاق النار المبرم في أروشا بتنزانيا، من شهر أكتوبر 1992م (محمد شاهين، 2009، ص 410) إلى غاية أوت 1993م حيث أنشا المجلس بعثة أممية لمساعدة رواندا بتطبيق اتّفاقية أروشا، الموقع عليها من قبل الأطراف في أوت 1993م، في محاولة من المجلس لاحتواء النزاع ووقف القتال في رواندا، وعرفت هذه اللجنة باسم **(United Nation Assistance Mission For Rwanda) UNAMIR** وبلغ عددها 2539 فردا، وتم إرسال تلك البعثة بناء على اقتراح من الأمين العام في تقريره المؤقت إلى مجلس الأمن عن رواندا المؤرخ في 30 ماي 1993م. (25810)، الذي طالب فيه بإنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا وأناط بها مهمة التحقيق من عدم تقديم أي مساعدة عسكرية، عبر الحدود بين البلدين، كما طلب الأمين العام من مجلس الأمن الإذن بإرسال كتيبة ثانية من المشاة، وبناء على هذا الطلب أصدر مجلس الأمن قرار رقم 909، الذي جاء فيه تمديد التفويض لقوة الأمن الموجودة في رواندا، حتى نهاية شهر يوليو تهمل من خلالها، على تطبيق اتّفاقية اروشا للسلام وتامين مدينة كيغالي، ونزع السلاح منها ومن المناطق المحيطة بها، والمحافظة على وقف اطلاق النار، وإنشاء منظمة منزوعة السلاح والسيطرة على الموقف الأمني(عبد الكريم، 2014، ص ص 209–216).

بعد مقتل الرئيس **(هابيا ريمانا)** في 26 أفريل 1994م، تأزمت الأوضاع من جراء قيام الإبادة وبدأت بعض الدول المشاركة في قوات حفظ السلام بالانسحاب، مثل فرنسا، وبلجيكا، حيث كانت

حكومة هذه الأخيرة تشعر بالصدمة لمقتل 11 من جنودها، حيث طالب وزير خارجيتها من الأمين العام بسحب كل قوات الأمم المتحدة في رواندا، حيث كان لهذا الانسحاب أثر على عملية الأمم المتحدة في رواندا، إلا إذا حلت محلها قوات أخرى مزودة جيدا بالسلاح، وفي 20 أفريل 1994م، قدم الأمين العام لمجلس الأمن تقريره رقم (1994/470م)، يصف فيه حالة رواندا خاصة بعد هذا الانسحاب مما جعل عمليات الإبادة ترتكب بشكل وحشي، هذا إلى جانب أنه قدم اقتراحات بشأن هذه البعثة. وبدلا من أن تقوم قوات الأمم المتحدة بتدعيم قواتها في رواندا لمنع المزيد من القتلى، خففت من قواتها بموجب قرار912 الصادر في 21 أفريل 1991م، حيث وصلت قواتها إلى مستوى رمزي لا يتجاوز 270 فردا مع تقصير ولايتها على القيام بأعمال الوساطة وتقديم مساعدات إنسانية (محمد شاهين، 2009، ص 410)، وهذا القرار كان موضع استياء لدى الأمين العام الذي عبر بسخط بإضافة أنه استنكر رفض معظم الدول في إرسال قوات لرواندا، مما جعلهم يساهمون في استمرار المذابح. فالموقف الدولي لم يتعامل بشكل عاجل لإنهاء هذا النزاع الدموي وكان هذا متوقع بعد سحب المجلس 90% من قواته، فهو يعتبر أسوء قرار اتّخذه في التاريخ (عبد الكريم، 2014، ص407).

في 1994م استنكر **(بطرس بطرس غالي)** أعمال العنف التي حدثت في رواندا، وطالب بضرورية العمل، على توفير الحماية للنازحين واللاجئين، والعمل على زيادة أفراد البعثة التابعة للأمم المتحدة، إلى 5500 فرد، بالإضافة إلى أمر السكرتير العام للأمم بتقديم تقرير، من أجل تحديد الإجراءات اللازمة للبحث عن طرق بإمكانها وقف الانتهاكات الإنسانية، ومخالفة القانون الدولي الإنساني في رواندا.

رغم العجز الذي أصاب الأمم المتحدة عند التعامل مع النزاع الرواندي، إلا أنه يحسب عليها إيجابيات فالمجلس بإصداره لقرار رقم 955، الخاص بإنشاء المحكمة الدولية لمعاقبة الاشخاص الذين ارتكبوا أعمال مخالفة للقانون الدولي الإنساني في رواندا بعد 1994م (زيدان، 2003، ص ص 263–265). وكما لا ننسى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أخذت على عاتقهاأهمية النظر في النزاع الرواندي، كما أدانت بشدة في قرارها الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 1995 م، أعمال الإبادة التي تعرض لها الروانديون كما رحبت الجمعية بقرار مجلس الأمن 955 والقرار 987 لسنة 1995م، الخاص بضرورة إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه بهم (زيدان، 2003، ص ص411–413).

نستنتج أن تدخل الأمم المتحدة في رواندا، كان له إيجابيات وسلبيات إلا أن سلبياته أكثر، وخلاصة القول أنّ الأمم المتحدة فشلت في الاستجابة لتطور الأحداث في رواندا وذلك لانشغالها بالنزاعات الأخرى، وعدم وجود مصالح استراتيجية مهمة لأعضاء مجلس الأمن في رواندا، كذلك غياب التخطيط الملائم، وضعف الاتّصال بين القوة وقسم إدارة عمليات حفظ السلام، وكانت واشنطن متأثرة بأحداث الصومال فلم يكن لديها رغبة في التورط، في حرب أهلية أخرى (أبو العينين، 1998، ص 71).

شكل رقم26: *نوع العلاقة الموجودة بين التوتسي والهوتو.*

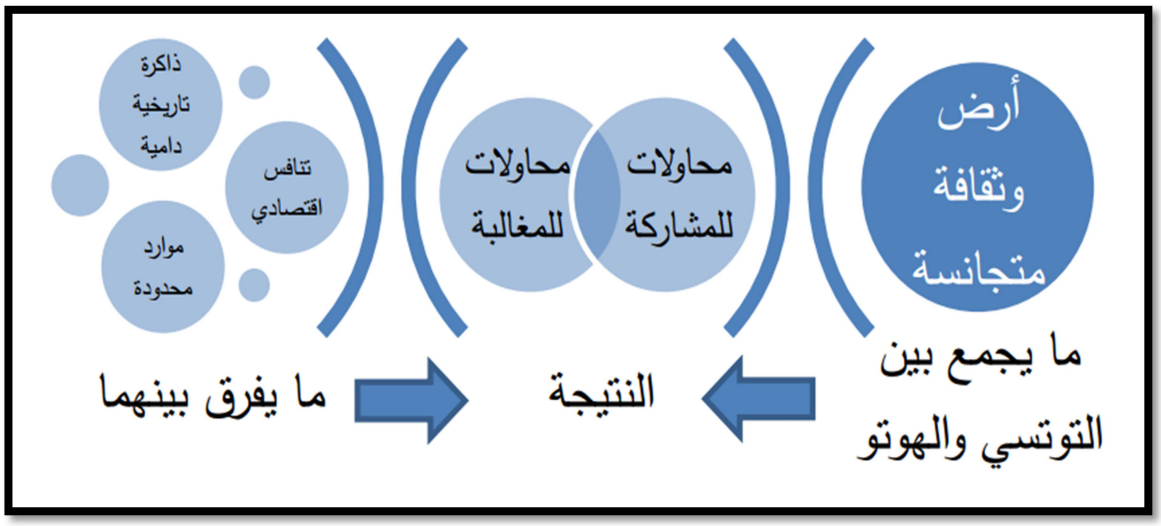

المرجع: (أحمد نور، د.ت، ص 25)

4.2.2. تحليل أسباب النزاع في رواندا.

سنحاول من خلال هذا الجزء الإجابة على تساؤل مهم هو: ماهي الأسباب التي أدت إلى قيام النزاع الرواندي؟ للإجابة عن هذا السؤال نقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، وسنحاول من خلال كل فرع تسليط الضوء على أهم القضايا التي كانت سبب في حدوث النزاع.

الفرع الأول: الأسباب التاريخية.

وتعود الجذور التاريخية لهذه العوامل إلى مؤتمر برلين 1884-1885 م، أين صارت رواندا جزء من ألمانيا، حيث استولوا عليها عام 1890 م، واستمرت في ملكها حتى الحرب العالمية الأولى في عهد **بسمارك** (بوعزيز، 2009، ص 73). حيث اعتمدت المانيا في سياستها على تشجيع وتأييد الرؤساء الموجودين، طالما كانوا يخضعون لإرادتها، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح. لكن بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، قررت عصبة الأمم أن تنقل حكم رواندا

إلى بلجيكا، حيث حكمت هذه الأخيرة رواندا، من خلال تكريس قوة التوتسي ونوفدهم، سواء كرؤساء للأقاليم أو كملاك للأراضي، هذا بجانب التراث الشعبي، الذي يؤصل مكانة التوتسي العالمية. بالإضافة إلى أنهم منحوهم السيطرة على أغلب الوظائف، كالتربية والتعلم...إلخ. وفي تمثيل رواندا في عصبة الأمم، وحتى يكون وجود بلجيكا شرعيا في رواندا، أنشأت بلجيكا نظام كارث الهوية، الذي يوضح العرق الذي ينتمي إليه حامله (محمد شاهين، 2009، ص 883).

ومن هنا نستنتج أن بلجيكا لا تختلف عن ألمانيا في التمييز العنصري، ومنح التوتسي السلطة والهيمنة على حساب باقي الأقليات الأخرى. كما لا ننسى بالذكر، الدور الذي لعبته كذالك الكنيسة الكاثوليكية، في إخضاع رواندا تحت سيطرة التعليم الغربي، ونشر المسيحية خاصة عندما قامت الإدارة البلجيكية بعزل الموامي (**موسينجي**)، وتنصيب إبنه (**رودا هيجوا**) في مكانه، حيث اعتنق هذا الأخير المسيحية في 1931 م، مما يجعل الكنيسة هي اليد اليمنى للاستعمار. وبحلول الخمسينات من القرن العشرين عرفت العلاقة مابينالهوتووالتوتسي، تحولا خطيرا، على يد المستعمرين (قنصوة، 2001، ص 043)، حيث نظر هؤلاء إلى التاريخ الرواندي والجماعات الرواندية من منظور عنصري، وتحولت فكرة تفوق التوتسي وانحطاط الهوتو والتوا. وبذلك زرع الاستعمار قنبلة العنف الإثني، والتي انفجرت في 1959م"**الثورة الاجتماعية**" وهنا شهدت رواندا بداية ثورة الهوتوا الأغلبية ضد النظام القائم، الذي كان يسيطر عليه التوتسي الأقلية (قنصوة، 2001، ص 063).

وكرد فعل على الوضع القائم قام **غوييغوار كابياندا**(*)، وثمانية من المثقفين من الهوتوبإصدار بيان مضاد في مارس 1975 م، عرف بيان شعب الهوتو طالبوا فيه بالديمقراطية، وكان هذا أكبر مثال لترسيخ نظام الهويات، وأظهر هذا البيان أن المشكلة ليست في الاستعمار البلجيكي، ولكن في الاحتكار السياسي والاقتصادي والتعليمي، الذي يتمتع به التوتسي، وفي أعقاب ذلك اتجه كل من الهوتو والتوتسي إلى إنشاء تنظيمات سياسية، حيث أسس الهوتو بقيادة (**كايبياندا**)حركة الديمقراطية الرواندية، والمعروفة باسم **بارميهوتو**، وفي نفس العام 1959م ظهر حزب أخر للهوتو بإسم رابطة

(*) **غوييغوار كابياندا:** (1924–1976م)، سياسي ورجل دولة رواندي، أول رئيس لجمهورية رواندا، أقام بالعاصمة كيغالي، بقي رئيسا حتى 1973، وهو مؤسس الجمهورية نادى بأفكار بسيطة تدور جميعا حول العدل والمساواة، فشل في نزع فتيل الحرب الأهلية بين الهوتو والتوتسي.

ترقية الجماهير، المعروف باسم **أبروسوما** بزعامة **(جوزيف جيتيرا)** (رجل أعمال من الهوتو)(قنصوة، 2001، ص 308).

وفي نفس الوقت أخذ التوتسي بدورهم يتحركون ففي 3 سبتمبر 1959م، قامو بتشكيل حزب اسمه الإتحاد الوطني الرواندي وأخذ اسم **أونار** (UNAR)، الذي كان يساند النظام الملكي التقليدي، ومعاديا للبلجيك وكان يطالب بالاستقلال الفوري للبلاد، مما جعل وثيرة التوتر القبلي تتصاعد يوم بعد يوم (الخوند، 2004، ص164).

في1 جانفي 1963م، انفصلت بوروندي عن روندا، وتم الإعلان عن**(غريغوار)** كرئيس أول لجمهورية رواندا، وقد عمل على تدعيم المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بإقتصاد البلاد باللجوء إلى طلب المساعدة من الخارج، حيث مارس حكمه كأنه من الهوتو هذه المرة، لكن رغم سياسته لم يتوقف العنف في عهده حيث قامت مجموعات من اللاجئين التوتسي بشن هجومات على النظام القائم في 1962-1963م، لكن تم التصدي لهذا الهجوم من قبل الجيش الحكومي، وأطلق الهوتو على هؤلاء اسم **(Inynzi)** وتعني **الصراصير**، ما زاد الأمر تعقيدا فيما بعد. 1973م قام **(هابيا ريمانا)** بانقلاب عسكري ضد الرئيس**(غريغوار)**، وقام بإسقاط نظامه، وتولى هو رئاسة الدولة، أين كرس إيديولوجية الهيمنة السياسية الإثنية. وبالتالي يمكن القول أنّ الاستعمار سواء كان الألماني أو البلجيكي، فقد أثر على رواندا بشكل سلبي، بحيث استطاع تحقيق أسطورة التفوق العنصري وزرع الأحقاد بين الجماعتين، وبالتالي كان هو السبب الرئيسي والعميق في اندلاع النزاع في رواندا.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية.

يعتبر النظام السياسي المحكم أحد أهم عوامل الاستقرار داخل الدولة، بحيث يقودها إلى التقدم والاستقرار، فهل تتمتع رواندا به أم لا؟

عانت رواندا بعد استقلالها مباشرة من مشكلة بناء الدولة القومية، وذلك بسبب تعدد العرقيات والإثنيات فيها، بحيث أصبح ينظر إلى هذه الخصوصية الاثنية أنها أداة لخلق الصراعات الطائفية التي تتيح مبدأ "**فرق تسد**". خاصة وأن طبيعة الاستعمار البلجيكي المعتمد على الحكم الغير مباشر**(IndirectRule)** هي التي أتاحت الفرصة أمام الصراعات الإثنية للنمو (كامل، 1993، ص 36). فالاختلافات الإثنية والتباين العرقي داخل رواندا، أدّى إلى خلق هوة كبيرة بين الحكام والمحكومين. ومن الأسباب التي تعاب على السياسيين الروانديين، والتي وقفت في سبيل بناء الدولة، هي عدم تطبيقهم سياسية الاستيعاب، والتي معناها تقبل قيم وثقافة ومبادئ الجماعة المسيطرة عن

طريق الرضى هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تطبيقهم استراتيجية التعددية التي تعد تطورا مهما في سبيل تحقيق التكامل القومي، فهي تعني الاعتراف بالآخر وإعطاء وزن أكبر للحقوق والمصالح للأقليات وهي تعني كذلك المساواة، بالإضافة إلى رفض الهوتو استراتيجية تقاسم السلطة مع التوتسي، والاعتراف بالهوية الجماعية، فرواندا وكما نعلم كلنا سادها نظام الحزب الواحد، الذي كان يمثل محور الحياة السياسية في الدولة، مما شكل هذا العائق الكبير أمام مشكلة بناء الدولة القومية. بالإضافة إلى ذلك الدولة الرواندية كانت تعاني من فجوة كبيرة، بين رجال السياسية والمجتمع، فهناك تحيز وتميز من طرف السلطة السياسية، حيث لا تعبر عن مصلحة كل الجماعات الإثنية، مما أدّى هذا إلى الانفصال التام بين السلطة والشعب (الدولة والمجتمع). بالإضافة إلى كل ذلك ضعف مؤسسات وقيادات المجتمع المدني، وذلك بسبب تسلطية وديكتاتورية النظام السياسي، مما أدّى إلى جعل مؤسساته الموجودة هيكليا، لا تلعب دور الويسط بين المجتمع والحكومة، بل هي مجرد وسيلة لدى الحاكم (شابوني، 2010، ص73).

وفيما يلي بعض مؤشرات حول دور النظام السياسي في قيام النزاع في روندا:

- ضعف الدولة الرواندية، وعجزها عن تشكيل نظام سياسي ديمقراطي، يسمح بالتعددية وبقيام معارضة سياسية قوية.
- عدم قدرة الدولة على تبني استراتيجية واضحة تستطيع من خلالها بناء الشرعية والهيمنة العسكرية.
- التوتر بين الهوتو والتوتسي والذين لم ينظر إليهم باعتبارهم أعضاء النخبة من المجتمع (*الإبادة الجماعية في رواندا*، د.ت).
- أزمة النظام السياسي والتي تعد هي السبب الأول في النزاع وكل المذابح التي عرفتها رواندا وشخصنة السلطة وتكديس الثروة السياسية والاقتصادية والرمزية (شابوني، 2010، ص107).

ومن هنا نرى أن هذه الأوضاع شكلت عائقا رئيسيا أمام الديمقراطية وعملية ترسيخ قيمها في الدولة، مما أدّى هذا إلى زيادة تأجيج النزاع بالإضافة إلى ذلك تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وبالتالي بقاء العشائرية هي الغالبة في التنظيم السياسي.

الفرع الثالث: الأسباب الاقتصادية.

تعد الأسباب الاقتصادية من الأسباب العميقة والجذرية للنزاع، فقلة الموارد والتوزيع غير العدل للثورة عاجلا أم أجلا سيؤدي إلى النزاع. فكيف أثر هذا العامل في النزاع في رواندا؟

ساهمت في زيادة المشاكل الفقر والمرض والبطالة (صلوخ، 2006، ص 14). مما جعل هناك حالة من الاضطرابات والتي قادت إلى النزاع في النهاية. ومن بين المؤشرات كذلك الاقتصادية التي أدت إلى قيام النزاع في رواندا، تبني هذه الأخيرة سياسة تنموية، خاطئة بعد استقلالها. فقد كان هدف رواندا، إلى جانب بناء الوحدة الوطنية وخلق التعايش بين الإثنيات هو تطوير البلاد وتنميتها والنهوض بالاقتصاد الوطني. لكن الواقع يبن عكس ذلك، بحيث نجد أن معظم الأهداف والاقتراحات التنموية التي سعت إلى تحقيقها بقيت مجرد أحلام لا غير، دون وجود أي تجسيد لها على أرض الواقع، وهذا راجع إلى نظام الحزب، الذي وقف حاجزا أمام تحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى النزاعات العرقية المتواصلة (شابوني، 2010، ص107).

كما لا ننسى كذلك الواقع المحتوم الذي ابتليت به رواندا، والذي تمثل في الإرث الاستعماري، الذي يأخذ بعين الاعتبار التركيبات العرقية والإثنية لكل جماعة أثناء سياسته التقسيمية، بقدر حرصها على تنمية مشاريعها الزراعية واستفادتها من المعادن المجودة فيها (كامل، 1993، ص 83)، بالإضافة إلى ذلك الفساد الإداري والاقتصادي والنمو الديمغرافي.

كما أن اعتماد نظام **(هابيا ريمانا)** على سياسية الاستحواذ والسيطرة والإقصاء، مما أدّى هذا إلى زيادة التهميش والحرمان، وبالتالي زيادة العنف وتأجيج النزاع.

وفيما يلي بعض مؤشرات ضعف وهشاشة بنية الاقتصاد الروندي:

- تعاني رواندا من اقتصاد ضعيف جدا، نظرا لما تعانيه من نقص في الموارد الطبيعية، بحيث يعتمد الاقتصاد الرواندي بالدرجة الأولى على النشاط الزراعي، ومع ذلك شاهدنا تقهقرا لوضع الفلاح، وذلك بسبب زيادة النمو الديمغرافي والذي زاد من ظاهرة تجزئة الأراضي إلى جانب ذلك ضعف البنى الاجتماعية (شابوني، 2010، ص111).
- انهيار المداخيل الزراعية والتي أدت إلى زيادة نمو اللامساواة، والتي أدت فيما بعد إلى تدهور العلاقات الاجتماعية، بين النخب الحضارية والنخب الريفية وبالتالي وضع الدولة في حالة اجتماعية جد مقلقة.
- زيادة اتساع الفجوة ما بين الفقراء والأغنياء أكثر فأكثر الأمر الذي أدّى إلى ظهور توترات اجتماعية خطيرة بين الإثنيات.

- عرفت رواندا كذلك انهيار بنيوي في الإنتاج وهذا بسبب العوامل الخارجية والتي تتمثل في برامج الإصلاحات الماكر واقتصادية التي فرضتها مؤسسات بروتن وودز على رواندا، والتي ضخمت أكثر فأكثر الأوضاع بالإضافة إلى زيادة الضرائب التي فرضتها عليها.
- انهيار وانخفاض الفرنك الرواندي، مما أدّى هذا إلى تراجع نسبة الدخل الوطني وبالتالي تراجع مدخول أو نصيب الفرد، مما أدّى إلى زيادة الفقر والبطالة داخلها (شابوني، 2010، ص ص114-116).
- نقص الموارد الأولية ونقص استغلال الأمثل لها.
- حجم السكان الرهيب بالمقابل صغر المساحة.

وبالتالي ومن كل ماسبق يمكن القول أن كل هذه العوامل أدّت وساهمت بشكل كبير في تعقيد الأوضاع وانفجار النزاع داخل رواندا وخاصة مرض عدم المساواة (عبد الغفار، 2003، ص 170)، كما عبر عنها (**غور**) **TedGun**، والذي ساهم بدوره في توسيع نطاق التهميش والحرمان بين الجماعات الإثنية وبالتالي زيادة الفقر، وهذا يؤكد لنا ماقاله كل من **Senardentz،Roçencranz** و **Hansser**، أن النزاعات الإثنية تظهر وتبرز عندما تتدهور الأوضاع الاقتصادية لإحدى الإثنيات (عبد الغفار، 2003، ص 170).

خلاصة الفصل الثاني:

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول:

- سياسة التمييز العنصري كانت من بين أهم السياسات المدمرة لدولة جنوب إفريقيا.
- تعدد الأطراف في النزاع الجنوب إفريقي راجع إلى اختلاف المصالح والأهداف، فكما لاحظنا سابقا تتمتع جنوب إفريقيا بموقع استراتيجي هام جعل منها محل أطماع العديد من الدول.
- سياسة التمييز العنصري هي سياسة منظمة وليست عشوائية، هدفت من خلالها الحكومة العنصرية إلى تمزيق وحدة وانسجام الشعب الإفريقي واستنزاف ثرواته.
- العنف الإثني بين الهوتو والتوتسي في رواندا يعتبر مصدر لتهديد أمن واستقرار المنطقة، وذلك بسبب تداعياته سواء الداخلية أو الخارجية خصوصا من ناحية النزوح الجماعي للاجئين مما انعكس بالسلب على أمن واستقرار المنطقة.
- سبب العنف الإثني في رواندا كان نتيجة الأحقاد الدفينة في صدور التوتسي، والتي تم الدر عليها بأحقاد لدى الهوتو بسبب الممارسات التاريخية ضدهم.
- تميز العنف الإثني في رواندا، بوجه عام بأنه عنف منظم ومقصود، وليس عنفا عشوائيا، واتساع نطاقه أدّى إلى زيادة أطراف النزاع وبالتالي زيادة تعقيده.
- النزاع الرواندي هو نزاع يشمل كل العناصر، وبالتالي هو نزاع داخلي مسلح ذو بعد إثني – سياسي، وصل إلى درجة الإبادة الجماعية، بسبب الشحن والتعبئة، فقد كان التحريض على الإبادة الجماعية علنيا، والجثث كانت تلقى في الأنهار فقد كان يقتل حوالي 1000 شخص كل عشرين دقيقة، حتى الأطفال لم يسلموا من هذه الحرب وجرائمها.
- عجز المواقف والأطراف الدولية من التصدي للنزاع في جنوب إفريقيا ورواندا زاد من حدته ومن نتائجه الكارثية التي مست جميع الجوانب السياسية، الاجتماعية، وحتى النفسية ...
- إن الحرب الأهلية التي شهدتها كل من جنوب إفريقيا ورواندا حدثت نتيجة الحرمان والتهميش، وغياب العدالة والمساواة داخلها.

الفصل الثالث: دور المصالحة الوطنية في حل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

تعتبر المصالحة واحدة من أكثر المواضيع أهمية في ميدان حل النزاعات الدولية، بحيث يشار إليها بأنها أهم آلية من آليات عملية تحويل النزاع، كونها تهدف إلى القضاء على هذا الأخير وبشكل نهائي، من خلال معالجة الأسباب العميقة المتسببة في حدوثه، وبالتالي تحقيق الهدف الرئيسي لعملية تحويل النزاع ألا وهو تحويل العلاقات فيما بين الأطراف المتنازعة من علاقة عداء إلى علاقة ودية وتعاونية.

فمن خلال ماسبق اتضح لنا كيف أن مجتمع جنوب إفريقيا ورواندا تعرضا لانقسام كبير، أدى إلى تكريس مظاهر النزاع وما ترتب عنه من أحقاد والرغبة في الانتقام، خاصة بعد النتائج الكارثية لجرائم التمييز العنصري والإبادة العرقية، ما جعل البحث عن أساليب للقضاء على النزاع ومعالجة ما تعرض له كلا المجتمعين من تفكك خارج مجال طرق الحل التقليدية، التي بينت عجزها على ضمان عدم تجدد النزاعات من هذا النوع، و هنا تم الاعتماد على **فكرة استدامة الحل** أو ما عرف **بالسلام الدائم** الذي يعتمد على آلية تحويل النزاع بدلا من الاكتفاء بحله بالطرق التقليدية.

وبالنظر إلى أهمية عملية المصالحة الوطنية ضمن عملية التحويل، نجد أنها شكلت في فترة ما بعد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا والحرب الأهلية والإبادة الجماعية في رواندا أهم موضوع مرتبط بمستقبل البلدين، حيث ثارت عدة تساؤلات عن العقاب المناسب للأشخاص الذين شاركوا في سياسة التمييز العنصري والإبادة الجماعية، وما الغرض من العقاب؟ وهل يمكن تحقيق المصالحة بعد كل ذلك العنف أم لا؟

كل هذه الأسئلة ستتم الإجابة عنها من خلال هذا الفصل. والذي سنتناول فيه أهم الآليات والعوامل التي ساعدت على نجاح وتجسيد المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا من جهة، ومن جهة أخرى نركز على دور الإعلام، باعتباره أهم طريقة ووسيلة أدت إلى نجاح هذه العملية لنصل في الأخير إلى اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين.

إن عملية المصالحة الوطنية تعني في أبسط معانيها، التوافق الوطني والتي على أساسها تنشأ علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة ونسيان آثار نزاعات الماضي، وذلك لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة بما يضمن الانتقال الصحيح

للديمقراطية من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات. **ولذلك بلوغ المصالحة االوطنية الحقيقية والشاملة ليس بالأمر الهين، بل يتطلب إلماما تاما بالواقع السياسي، الاجتماعي والقانوني في البلد المعني. وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية ودراسة تجارب لدول الأخرى.** أي وبمعنى آخر**الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية يستلزم اتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية، وهي تحديدا كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، الإصلاح المؤسسي، العفو وجبر الضرر بالإضافة إلى تخليد ذكرى الضحايا وحفظ الذاكرة الجماعية. وبالتالي المصالحة الوطنية المرجوة من تطبيق آليات العدالة الانتقالية تقوم أساسا على مسارات حقوقية وعدلية مما يجعلها تختلف تماما عن المصالحة الوطنية التي تسعى لها التيارات والفصائل السياسية** التي تتغنى بها الأحزاب والقوى السياسية **(**الشيخ، د.ت، ص ص67–68**)**. إذا وبالنظر إلى أهمية آليات المصالحة الوطنية وبالتحديد العدالة الانتقالية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تفسير كيفية مساهمة آلية المصالحة الوطنية في تحقيق السلام الإيجابي وحل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

1.3. آليات المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

تنطوي طرق وآليات المصالحة الوطنية في دولة ما، على عدد من الظروف والشروط والعوامل الخاصة بكل دولة، وذلك تبعا لنوعية النزاع، سواء كان تطهيرا عرقيا، أم عنصريا، أم حرب أهلية، أو نزاعا إيديولوجيا، بالإضافة إلى شدة قناعة الشعب بعملية المصالحة الوطنية وتفضيلات المجتمع الدولي، وغيرها من العوامل التي تؤثر على اختيار كل دولة لآليات المصالحة الوطنية ، الخاصة بها (خالد، 2015، ص 257)، وجنوب إفريقيا ورواندا مثلها مثل بقية كل الدول التي مرت بمرحلة انتقالية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار داخلها. ومن أجل تحقيق هدفها اعتمدت كل من جنوب إفريقيا ورواندا على مجموعة من الآليات. فما هي هاته الآليات؟ وهل حقا نجحت هذه الدول من خلال آلياتها لتحقيق المصالحة الوطنية في حل النزاع داخلها أم أنها فشلت في ذلك؟

يستلهم كل بلد آليات المصالحة الوطنية من ظروفه التي عاشها، ولذلك كان من الصعب على رواندا استلهام نموذج جنوب إفريقيا في المصالحة الوطنية، نظرا لفظاعة جرائم الإبادة الجماعية، التي تمت بشكل موسع في البلاد، بالإضافة إلى الشك في إمكانية قبول التوتسي المصالحة الوطنية مع الهوتو، قبل أن ينال كل طرف في عملية الإبادة والحرب جزاءه، وماذا يكون الحل لو اعترف بعض منهم بذنبه والباقي رفض؟(Kubai, 2007, pp 33-66).

وبالتالي ومن خلال هذه الأسئلة قامت كل من جنوب إفريقيا ورواندا باختيار مجموعة من الآليات لتحقيق المصالحة الوطنية داخلها. بحيث سنوضح هذه الآليات من خلال التطرق إلى عنصرين أساسيين، عنصر نعرض فيه آليات المصالحة الوطنية الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية، والعنصر الأخر سنوضح من خلاله آليات تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح في كلا البلدين (جنوب إفريقيا ورواندا) لمنع نشوب الانقسامات مستقبلا، وبالتالي الوصول لوضع ضمانات فعالة تمنع اندلاع النزاع وتجدده مرة أخرى.

1.1.3. آليات المصالحة الوطنية الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

الفرع الأول: آليات المصالحة الوطنية الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا.

إن الحديث عن تجربة المصالحة الوطنية وآلياتها في جنوب إفريقيا، يقودنا إلى الحديث عن العدالة الانتقالية في هاته الدولة، ودورها في تحقيق نوع من الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وهذا العمل يتطلب بحثه في عدة محاور، أهمها الكيفية التي تم فيها التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا ودوره في تحديد مسار العدالة الانتقالية وآلياتها.

- **التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا ودوره في تحديد مسار العدالة الانتقالية.**

لم تكن عملية التحول الديمقراطي في دولة جنوب إفريقيا قد جاءت لأجل الأفارقة، وإنما كان للعامل الداخلي والخارجي دور كبير في هذا التحول.

فعلى الصعيد الداخلي: فقد كان للعامل السياسي أهمية تتمثل برفض معظم زعماء البانتوستانات قبول الاستقلال الشكلي الذي منحه النظام العنصري لهم إذ أنه يهدف من ذلك تحويل معظم أراضي دولة جنوب إفريقيا التي تقدر ب 87% تحت حكم الأقلية من البيض، فضلا عن تآكل الهياكل السياسية المنفصلة التي اصطنعها النظام السابق لكل من الهنود والملونين، جعلت الهنود والملونين يصنفون أنفسهم مع السود كضحايا لاضطهاد مشترك (دهام، 2017، ص 102).

وزيادة على ذلك فقد كان للعامل الاقتصادي أثر كبير في انخفاض معدل النمو الاقتـصادي، وانخفاض الناتج القومي الإجمالي بسبب العقوبات الاقتصادية والتجارية التي فرضت دوليا على دولة جنوب إفريقيا بسبب السياسة العنصرية التي كانت تتبعها، وامتناع المؤسسات الدولية التمويلية والبنوك عن تقديم القروض أدى ذلك إلى ضعف الاستثمارات فيها وزيادة عبء مديونيتها ونقص أسواق توزيع منتجاتها مما أدى إلى توقف عدد كبير من المشروعات وزيادة حجم البطالة، إلى جانب الاضرابات العمالية من جانب السود ومقاطعة العمل في مؤسسات ومصانع البيض مما أدى إلى انخفاض الناتج الصناعي، فأصبح هناك إدراك متزايد باستحالة بقاء الوضع كما هو عليه وضرورة إيجاد مخرج من هذه الأزمة. بالإضافة إلى كل ذلك كان للعامل الأمني أهمية، إذ أن هناك علاقة بين التطورات السياسية في دولة جنوب إفريقيا وبين الاعتبارات الأمنية التي لايمكن إغفالها، بسبب المخاطر التي

يمثلها هذا العامل لانخفاض نسبة البيض، نتيجة للهجرة العكسية على خارج دولة جنوب إفريقيا طلبا للأمن والاستقرار. وقد أخذت حكومة التمييز العنصري بعين الاعتبار أهمية هذا العامل وبالتالي الإسراع في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته دولة جنوب إفريقيا (دهام، 2017،ص 310).

أما على الصعيد الخارجي (الإقليمي): فإن العامل الإقليمي يعد من العوامل المهمة في التحول السياسي، من نظام أقلية عنصرية من البيض إلى أغلبية من السود، إذ ساهم الانقلاب العسكري في البرتغال الذي أطاح بالحكم الفاشي في عام 1974م، على استقلال المستعمرات البرتغالية، وبالذات موزنبيق وأنغولا وناميبيا، وبذلك أصبحت حدود دولة جنوب إفريقيا مفتوحة –بالمعنى العسكري–أمام حركات التحرر والتي كشفت عن استعدادها لمساندة حركات التحرر داخل دولة جنوب إفريقيا.

أما العامل الدولي: فيتمثل بمجيء التحرك السياسي في جنوب إفريقيا نحو دولة ما بعد العنصرية، مواكبا للمتغيرات الدولية والقواعد التي جاء بها النظام العالمي والمتمثلة بتبني صيغ الديمقراطية، حقوق الإنسان وحماية الأقليات من جهة والتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينات ونهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، فضلا عن ذلك أخذ الموقف الأمريكي وكذلك الموقف الفرنسي والبريطاني بالتراجع عندما بدأت بتغيير سياستها تجاه النظام العنصري، والتخلي عن دعمه وذلك لحساسية مسألة العقوبات الاقتصادية المفروضة على دولة جنوب إفريقيا على الدول الغربية، ولأهمية دولة جنوب إفريقيا من الناحية الاستثمارية وغناها بالمعادن التي تستخدم في صناعة الأسلحة، إلى جانب الرغبة الشديدة للدول الغربية في إنهاء التمييز العنصري، وذلك لكسب النقطة لصالحها على المستوى الدولي والداخلي أمام شعوبها، كما وأصبحت تدرك أن تحول دولة جنوب إفريقيا إلى دولة ديمقراطية ذات أغلبية من السود لم يشكل خطرا على مستقبل العالم الغربي، فكانت المفاوضات هي الحل الأنسب قبل أن يصبح التغيير عن طريق العنف لا مفر منه.

شهدت المدة ما بين العامين (1990–1994م)، تطورات جوهرية غيرت مجرى الأمور في دولة جنوب إفريقيا، بحيث بدأت فئات كبيرة من مجتمع البيض تشعر أن الأسلوب الذي تتبعه الحكومة برئاسة (**بي دبليو بوتا)** على الرغم من إصلاحاته المحدودة التي لم تكن أكثر من مجرد إعادة صياغة نظام السيطرة العنصرية، الأمر الذي زاد في حدة عنف السود بدلا من تهدئتهم ، فأعلن **(بوتا)** عن حالة الطوارئ وحرك قواه إلى مدن السود، ومع استمرار حالة عدم الاستقرار بدأت مستويات

الإحباط ترتفع مابين الكثير من السياسيين البيض وصولا إلى قلب المؤسسة الأفريكانية **البردربند***، فأدركوا أن الأمر سوف يؤدي حتما إلى حرب أهلية يكون فيها دمار للبلاد، وأصبحت **البردربند** المؤسسة الرئيسية التي تحاول العثور على مخرج للمعضلة المتعلقة بنبذ التفرقة العنصرية، والتصالح مع الأغلبية السود من دون فقدان السيطرة على البلد والهوية الوطنية للأفريكان (سباركس، 2011، ص ص 95–96). فبدأ عدد من السياسيين والوفود الممثلة للقطاعات التجارية تزور قادة المؤتمر الوطني الإفريقي المنفيين من أجل التشاور معهم، وواكبت الأمم المتحدة هذه التطورات ليس بزيادة الضغط على نظام بريـتوريا فقط، ولكن بعرض الطرق والوسائل المؤدية إلى الحل السلمي، وطالبت الجمعية العامة حكومة التمييز العنصري في قرارين متعاقبين في عام 1987 وعام 1988م أن تتخذ من الإجراءات ما من شأنه أن يهيئ الأجواء الملائمة لإجراء مشاورات حرة بين جميع أهالي دولة جنوب إفريقيا من أجل التفاوض بشأن حل دائم للنزاع في ذلك البلد (دهام، 2017، ص 510). وماجاء في الإعلان الذي اعتمد في(هراري) من عام 1989م من تفضيل قوي لطريق التسوية السلمية عن طريق المفاوضات، فضلا عن الخطوات التي تعزز احتمالات التفاوض، إذ صدر هذا الإعلان عن اللجنة الخاصة لمنظمة الوحدة الإفريقية نتيجة اقتراح تقدم به حزب المؤتمر الوطني الإفريقي مفاده ما يأتي (Seo, 2008, p. 283):

1- هناك ظروف يمكن أن تتيح امكانية إنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض، إذ كان هناك استعداد لدى نظام جنوب إفريقيا للدخول في مفاوضات حقيقية وجدية للتوصل على تسوية سلمية للنزاع وحله.

2- تتمثل مشاركة شعب جنوب إفريقيا في التفاوض بهدف إنهاء الفصل العنصري كجزء من كفاحه المشروع، والاتّفاق على جميع التدابير الازمة لتحويل بلده إلى مجتمع ديمقراطي غير عنصري إذ أن هذه الأهداف وليس تعديل أو إصلاح نظام الفصل العنصري هي التي ينبغي أن تكون القصد من المفاوضات، أي الغرض من هاته المفاوضات هو تحقيق هذه الأهداف دون غيرها.

3- أن تسفر المفاوضات عن قيام نظام دستوري جديد، إلى جانب عدة مبادئ تتسم بالأهمية منها:

أن تصبح جنوب إفريقيا دولة موحدة وديمقراطية غير عنصرية، يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو، ويكون لكل شعبها الحق في المشاركة في حكم وإدارة البلد على أساس التصويت القائم على المساواة، ويكون للجميع الحق في تكوين الحزب السياسي الذي يختارونه والانضمام إليه، يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات المدنية المعترف بها عالميا، ومساواة الجميع أمام القانون ووجود نظام قضائي مستقل وغير عنصري فضلا عن نظام اقتصادي كفيل بتحسين الوضع الاقتصادي لسكان دولة جنوب إفريقيا. كما وضع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي خمسة شروط مسبقة للتفاوض منها: رفع حالة الطوارئ وإنهاء القيود على النشاط السياسي ومنح المنظمات السياسية كافة الصفة القانونية، إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين، إيقاف الإعدامات السياسية ...، كما تبين وثيقة الإعلان إذا تم العمل على تحقيق هذه الشروط كافة عندها يمكن تعليق العنف المسلح إذا وافق الطرفان على المبادئ الدستورية ومن ثم التوصل إلى آلية لوضع مسودة دستور جديد غير عنصري، حيث كان إعلان (هراري) الصفقة الافتتاحية لعملية التفاوض القادمة (سباركس، 2011، ص113).

بعد فوز **الحزب الوطني** في انتخابات عام 1989م ووصول **(دي كليرك)** إلى سدة الحكم، عمد هذا الأخير إلى كسر الجمود السياسي في البلاد واتّخذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تمهيد السبيل للمفاوضات منها: قيامه بإطلاق سراح (**نيلسون مانديلا)** من السجن بعد ما قضى 27 عاما فيه في عام 1990م، وألغى أوامر الحظر التي كانت مفروضة على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي ومؤتمر الوحدويين الإفريقيين لأزانيا، فضلا عن إلغاء قرارات وتشريعات قانون الارض وتشريعات التسجيل ومناطق الجماعات والتي تعد الأسس الرئيسية التي يقوم عليها نظام التمييز العنصري، والسماح بالمظاهرات السلمية (دهام، 2017، ص 610). وجرت المفاوضات وكان أحد الشروط الأساسية التي أصر عليها قادة الحزب الوطني ألا يضطروا إلى مواجهة محكمات جنائية بعد الانتقال إلى الحكم الديمقراطي، وطلبوا من **(نيلسون مانديلا)** أن يجنبهم ذلك، وافق هذا الأخير أي **(نيلسون مانديلا)** وزملاؤه في رئاسة **الحزب الوطني الإفريقي** على منحهم العفو، حيث تفهم **(نيلسون مانديلا)** وبوعي عال مخاوف الأقلية البيضاء (شيرخان، 2009، ص 46).

وفي ضوء ذلك كانت هناك عدة اتّفاقات منها **اتّفاق الكـاب** في 1990م، والذي وضع الآليات والإجراءات لتصفية ملفات الانتهاكات الجسيمة وذلك عن طريق (بنيوب، 2007، ص 46):

- إنشاء فريق عمل عهد إليه إعداد تعريف للجرائم السياسية في الحالة الخاصة بدولة جنوب إفريقيا على قاعدة الإفادة من القواعد والآليات اللازمة للموضوع الإفراج عن المعتقلين السياسيين، ومنح حصانة فيما يتعلق بالجرائم السياسية لمن يكونوا موجودين داخل دولة جنوب إفريقيا وخارجها.
- قيام الحكومة باتّخاذ إجراءات لمنح حصانة مؤقتة للقياديين وأعضاء في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بهدف تمكينهم من العودة للمساهمة في تنفيذ التزامات بيان الكاب.

كما عقد اتّفاق ثنائي بين الطرفين في نفس العام عرف **بمذكرة بريتوريا، وضع بموجبه خطة الإفراج عن السجناء** المنظمين إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وبعدم إجراء محاكمات مباشرة، وبعد حصول هذا الاتّفاق صدر إعلان حكومي لوزارة العدل بالجريدة الرسمية أقر المبادئ التوجيهية لتعريف الجرائم السياسية، ومنح المعتقلين والمنفيين المتورطين في النزاعات المسلحة العفو، والاعفاء من المقاضاة والحصانة المؤقتة كما وشكلت هذه الإجراءات مدخلا مهما للشروع في المفاوضات بخصوص الدستور الانتقالي، وتسريع وتيرة إلتحاق باقي الأطراف والأحزاب السياسية بعملية المصالحة الوطنية، ولدعم مسار الوحدة الوطنية والمصالحة كمسار سياسي انتقالي بالدرجة الأولى (بنيوب، 2007، ص. 46). إلا أنه ونتيجة لاستمرار عمليات الأمن المقنعة، وعدم التزام الحكومة بتعهداتها الخاصة بإنهاء العنف والقمع وجه المؤتمر الوطني الإفريقي في بداية من عام 1991م، رسالة مفتوحة إلى الرئيس **(دي كليرك*)** دعى فيها الحكومة إلى تحقيق العديد من المطالب المتعلقة بالعنف السياسي بحلول عام 1991م، وإلا فسوف يضطر **المؤتمر الوطني الإفريقي** إلى تعليق جميع المفاوضات مع الحكومة، وظلت مشكلة تصاعد العنف أخطر مشكلة تهدد مناخ المفاوضات، وفي هذه الأثناء قررت الكنيسة وممثلوا رجال الأعمال أن يوحدوا صفوفهم لوضع خطة تقضي بعقد مؤتمر للسلام كجزء من عملية واسعة في مواجـهة العنف وفي 14 سبتمبر 1991م، تم الكشف عن خطة الاتّفاقية الوطنية للسلام خلال المؤتمر الوطني للسلام، وشكلت فيما بعد اتّفاقية السلام الوطني ميثاقا بين الأطراف

*) **دي كليرك:** فريديريك ويليام دي كليرك من مواليد 18مارس 1936م في جوهانزبورغ، سياسي ومحامي جنوب إفريقيا، وهو آخر رئيس أبيض لجنوب إفريقيا امتدت ولايته من 1989إلى 1994م، قام بعدة تعديلات أدت إلى إنهاء أبارتيد سنة 1991م كما قاد عدة حوارات مع المجلس الإفريقي القومي بقيادة نيلسون مانديلا أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق في تاريخ البلاد، أدت هذه العوامل إلى تحصله على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع نيلسون مانديلا سنة 1993م.

الرئيسية في اللعبة داخل دولة جنوب إفريقيا تهدف إلى محاولة إيقاف العنف، وقد شملت 26 توقيعا من الأحزاب والمنظمات الرئيسة في البلاد والحكومة وقوات الأمن وقيادات الولايات المستقلة والخاضعة للحكم الذاتي، فضلا عن نقـابات التجارة والأعمال ورؤساء الكنائس، إذ التزم الموقعون بالديمقراطية التعددية، والتزموا أيضا بقاعدة تسير عليها الأحزاب السياسية والمنظمات وكل ضباط الشرطة في البلاد، ووضعوا إرشادات لإعادة بناء المجتمع وتطوير تدابير لإنشاء لجان سلام، وشددوا على الحقـوق الأساسيـة والحريـات وأقروا تأسيس هيأة للتحقيق في أسباب العنف (وقد عرفت هذه الهيئة فيما بعد باسم هيأة **جولدنستون** نسبة إلى رئيسها القاضي(**ريتشارد جولدنستون)** (ماركس، 2004، ص ص 27-28).

وقدمت اتّفاقية السلام إطارا تنظيميا لخفض وتيرة العنف وحل المشكلات بالتعاون، مدفوعا بروحية العمل من أجل السلام، إذ يلتقي فيه الإفريقي الأسود والأفريكاني الأبيض ورجل الشرطة والناشط الاجتماعي وعامل المصنع ...، من أجل إيجاد أفضل طريق لإيقاف العنف. وأخذت لجان السلام مكانها على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، وعمل أعضاؤها وكوادرها بالتوسط بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي والحكومة لإنهاء أكيد المواجهات العنيفة في حال اندلاعها، كما أن عمل لجان السلام ينطوي على المراقبة والتدخل عند اندلاع العنف، والحيلولة دون وقعه، وكانت جهود اللجان تثمر أحيانا وتفشل أحيانا أخرى، ولكن التأثير التراكمي ساعد في تهدئة العنف، وبناء ما يكفي من العلاقات بين الأعداء القدماء من أجل سير البلاد نحو انتخابات حرة ونزيهة، كما شكلت اتّفاقية السلام أساسا للمفاوضات الوطنية، وأصبحت القوة الرئيسية في مواجهة العنف، كما هيأت شبكة أمان لما يمكن تفاديه من مشكلات في أثناء المفاوضات (ماركس، 2004، ص ص 38-40).

ولكن كانت رؤى الأحزاب السياسية للمرحلة الانتقالية مختلفة مثلا بالنسبة **لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي،** تتمثل بأنه لا سبيل لأحداث تحول في دولة جنوب إفريقيا إلا عن طريق القضاء التام على النظام العنصري، وظلت هذه الرؤية سائدة في المفاوضات مع حكومة بريتوريا، لذلك فقد تركزت مطالب المؤتمر الوطني الإفريقي بالدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية تكون مسؤولة عن وضع دستور جديد للبلاد، وتشكيل حكومة انتقالية تتولى إدارة البلاد خلال هذه المرحلة وصولا إلى تحقيق حكم الأغلبية القائم على صيغة شخص واحد /صوت واحد (مهدي، 2009، ص ص 89-90).

أما **الحزب الوطني** فينطلق من فكرة التحول المحكوم من أعلى التي تقوم على:

مبادرة النظام الحاكم بإدخال تحولات وانتقالات سياسية محدودة عن طريق دفع الخصوم إلى الاقتناع بعدم جدوى السعي لإسقاط النظام، و الإطاحة به وإجباره على الاختفاء كليا من الساحة، وإقناع تلك القوى المعارضة بالعمل عن طريق الحدود المفروضة من جانب النظام الحاكم، لذلك انعكست هذه الرؤيا لمسار التحول على ممارسات الحزب الوطني الحاكم، إذ يلحظ ذلك في الانتقال التدريجي للخطوات التي اتبعتها حكومة الحزب الوطني في التحول إبتداء من رفع الحظر عن الأحزاب والقوى السياسية الوطنية، وإلغاء القوانين العنصرية، وصولا إلى طرح تصورها للمرحلة الانتقالية إذ كان يدعو إلى المطالبة بمؤتمر متعدد الأحزاب لوضع الصيغة الدستورية، والمشاركة في السلطة دون حكم الأغلبية ومنح **حق الفيتو** مقابل منح صوت واحد لشخص واحد، بالإضافة إلى إقامة فيدرالية على أسس إثنية لحماية حقوق الأقليات وكان حزب الحرية **(أنكاثا)*** من بين المؤيدين لموقف الحزب الوطني(مهدي، 2009، ص 90).

وعليه فقد أجريت مفاوضات بين كل من الحكومة وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في مارس من العام 1990م، والأحزاب السياسية الأخرى في مؤتمر العمل على إقامة جنوب إفريقيا ديمقراطية في **جوهانزبورغ** عرف باسم **(كوديسا–1)** وشارك في المؤتمر ثمانية عشر وفدا يمثلون جميع الأطياف السياسية، فضلا عن مراقبين من الأمم المتحدة ومجموعة دول الكومنولث ومجموعة الدول الأوروبية ومنظمة الوحدة الإفريقية. وانعقدت الجولة الأولى لهذا المؤتمر في مدينة **جوهانزبورغ**، وكانت نتائج المؤتمر كالآتي(الشمري وجياد، 2013، ص 112):

1- العمل من أجل دولة جنوب إفريقيا موحدة تقوم على دعائم الديمقراطية الحقيقية.
2- الاتفاق على تشكيل خمس مجموعات عمل تتولى المسائل الإجرائية وتقوم بوضع مقترحات خاصة بتشكيل حكومة انتقالية تنتخب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد، على الرغم من انعقاد هذا المؤتمر إلا أنه عد خطوة إيجابية في طريق التفاوض، ولكن هذا لا يعني

*حزب الحرية (أنكاثا): تأسس هذا الحزب في عام 1922، كما ويعد هذا الحزب ممثلا عن شعب الزولو ومن أبرز زعمائه **(بوثيليزي)** من بين الأهداف التي يتبناها هذا الحزب هو السعي للحفاظ على استقلالية إقليم كوازولو ناتال، أي بعبارة أخرى إقامة حكم ذاتي للزولو، وبذلك كانت له مواقف متناقضة مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، بحيث اتهمه هذا الأخير بأنه أداة مطيعة للمتييز العنصري، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاع عنيف مهلكا أرواح الألاف من الأفارقة السود في جنوب إفريقيا.

أنه لم يواجه صعوبات وعراقيل، فقد واجه بعض الصعوبات في عملية نجاح التفاوض، بسبب معارضة بعض القوى من البيض، ومنهم حزب المحافظيين البيض، هذا الموقف أدى إلى حدوث أعمال عنف بين البيض المتطرفين والجماعات التي ضد الإصلاح، وبين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي. وقد أدرك حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن هدف الحكومة وحركة أنكاثا هو المحاولة لمنع وصول الحزب للحكم. وعلى وفق ذلك فقد استمرت عملية المفاوضات فعقد مؤتمر (كوديسا –2)، ومع ذلك لم يتحقق التقدم المطلوب على مائدة المفاوضات التي تتعلق بين أطراف التشارك في السلطة وحكم الأغلبية، فقبلت الحكومة بفكرة وضع الجمعية التأسيسية المنتخبة للدستور النهائي. لكنها حصلت على تنازل من المؤتمر الوطني الإفريقي ينص على: الموافقة على المبادئ الأساسية المقيدة التي تم إقرارها في **كوديسا**، عن طريق ذلك تريد الحكومة ترسيخ مبادئها الأساسية المتعلقة بأنموذجها للتشارك في السلطة، لذلك لا تستطيع الجمعية الدستورية إمتلاك سلطة رفضها والمؤتمر الوطني رفض ذلك.

في مقابل ذلك كان للأحزاب السياسية وجهات نظر مختلفة، بحيث انقسمت رؤى الأحزاب السياسية الأخرى بشأن الأسس اللازمة لإجراء عملية التحول إلى رؤيتين أساسيتين (مهدي، 2009، ص 91):

الأولى: وتتمثل في الأخذ بالانتخابات وتشكيل جمعية وطنية، وقد مثلتها قوى التحرر الوطني بالأساس.

والثانية ترى ضرورة إجراء مباحثات متعددة الأحزاب تمثل فيها كافة القوى السياسية قبل التكلم عن الانتخابات وهو ما مثله موقف اليمين الأبيض وحزب الحرية (**أنكاثا**).

أما فيما يخص مسار التحول الديمقراطي ومؤسساته فقد اختلفت وتباينت الرؤى بين الأحزاب السياسية بدرجة كبيرة لاختلاف الأوزان النسبية لكل منها ولطبيعة تصور كل منها لموقعه في دولة جنوب إفريقيا الموحدة. ولذا فقد تراوحت مطالب الأحزاب السياسية ما بين مطالب الأحزاب اليمينية البيضاء (للأفريكانز تحديدا) **بالانفصال المباشر وإقامة دولة للبيض**، انطلاقا من إحساسهم بأنهم سيظلون دائما في وضع الأقلية في البلاد حال وصول السود إلى السلطة، وفي الطرف الأخر من ذلك، طالبت جماعات الوعي الأسود ممثلة في منظمة شعب أزانيا (**AZAPO**) **بسيطرة السود على السلطة والأهم على الثروة والمناصب الإقتصادية الهامة .**

وبين هذين الموقفين تراوحت ردود أفعال ومواقف الأحزاب السياسية الأخرى بين تأييد موقف المؤتمر الوطني الإفريقي فيما يتصل بالشكل اللازم للتحول ممثلاً في الجمعية الدستورية ومعارضة تنازلاته فيما يتصل بحكم الأغلبية، وهو الموقف الذي عبر عنه حزب حركة الوحدة الإفريقية (**PAC**)، وبين تأييد موقف الحزب الوطني فيما يتصل بالمطالبة بمؤتمر متعدد الأحزاب لوضع الصيغة الدستورية مع المطالبة بمزيد من الاستقلالية الإقليمية على أسس أثنية، على نحو ما عبر حزب الحرية " **أنكاثا** " بزعامة **(بوتهليزي)**. وقد تراوح موقف الحزب الديمقراطي بين تأييد موقف الحزب الوطني فيما يتصل بالمباحثات متعددة الأحزاب للتوصل إلى تسويات دستورية قبل إجراء الانتخابات الممهدة لوضع الدستور النهائي وبين اعتبار تلك الهيئة المشكلة من الأحزاب بمثابة جمعية تأسيسية (مؤتمر وطني)، وبصفة عامة طالب الحزب الديمقراطي بالفيدرالية وبسلطة تنفيذية وبرلمان من مجلسين ينتخب عبر قواعد التمثيل النسبي ومراعاة تمثيل المقاطعات في البرلمان، وطالب بحكومة انتقالية وترتيبات توافقية لاقتسام السلطة واحتواء كافة اللاعبين السياسيين الرئيسيين في عملية صنع السياسة على كافة المستويات.

واستناداً إلى الرؤى سالفة البيان يمكن القول أنه عبر تفاعل تلك الرؤى والتصورات، وتطور رؤية المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الوطني تبلورت ملامح تقارب بين الحزبين الرئيسيين على الساحة السياسية وهو التقارب الذي مثل النواة الصلبة للتوصل إلى اتّفاق بشأن الدستور الانتقالي للبلاد وإقرار النظام الجديد، رغم المواقف الحدية للأحزاب اليمينية وتصعيدها حدة العنف، حيث دفعت تلك المواقف لمزيد من التماسك بين القوى الرئيسية أكثر منها ناحية مزيد من الاستقطاب (مهدي، 2009، ص 92).

- **مرحلة وضع الدستور المؤقت والملامح العامة له:**

لقد أدى الاتّفاق الذي تم التوصل إليه عبر اتفاق مشترك بين الحزب الوطني والمؤتمر الوطني الإفريقي في فبراير 1993م، بشأن الملامح الأساسية لدستور البلاد إلى سرعة التوصل إلى صيغة نهائية من خلال المفاوضات متعددة الأحزاب لم تخرج في جوهرها عن البنود الرئيسية لاتّفاق الفاعلين الرئيسيين وإن شهدت بعض الإضافات والتعديلات التي أخذت في الاعتبار مطالب بعض القوى والأحزاب السياسية المؤثرة محلياً وفي مقدمتها حزب الحرية " **أنكاثا** "، وجبهة اليمين الأبيض(مهدي، 2009، ص 92).

وقد تمثلت أهم الملامح دستور 1993م فيما يلي:

أ. **فيما يتصل بشكل الدولة والنظام السياسي**(مهدي، 2001، ص ص 176-18):

لقد نصت المادة الأولى من إطار المبادئ الدستورية الوارد في الجدول الرابع من دستور 1993م على ضرورة أن يتضمن دستور إفريقيا الدائم النص على إقامة دولة واحدة ذات سيادة ومواطنة عامة، ونظام حكم ديمقراطي يلتزم بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء والبشر من كافة الأجناس.

كما نصت المادة الثالثة على أن الدستور يدعم المساواة والوحدة الوطنية وذهبت المادة السادسة إلى أهمية أن يكون هناك فصل بين السلطات الثلاث في البلاد مع وجود رقابة وتوازن يضمن تحقيق المساءلة والتجاوب والانفتاح بينها.

في مقابل ذلك أكدت المادة الثامنة على ضرورة أن يكون هناك حكم نيابي قائم على تعدد الأحزاب والانتخابات الدورية عبر الاقتراع العام والقوائم، والتمثيل النسبي.

وعلى صعيد آخر نصت المادة 16 من الجدول الرابع من الدستور المؤقت على ثلاث مستويات من الحكم هي المستوى الوطني، ومستوى المقاطعات، المستوى المحلي ونظمت المواد 17-27 من إطار المبادئ، القواعد الواجب اتباعها في تعيين حدود وصلاحيات كل مستوى من هذه المستويات مع تحصين هذه الاختصاصات والصلاحيات عبر اشتراط الأغلبية والقيام بإجراءات خاصة لتعديل حدود وسلطات تلك المستويات، على نحو يضمن لها حسن أداء مهامها، في إطار الإقرار بضرورة الوحدة في ظل التنوع الثقافي ومشروعية الحكم الذاتي للمقاطعات التسع التي قسمت إليها البلاد والتي تتمتع كل منها بدستور خاص وسلطات تشريعية وتنفيذية خاصة .

ب. المشاركة السياسية وتقاسم السلطة:

على الرغم من إقراره صيغة الاقتراع العام وفق قاعدة " **شخص واحد، صوت واحد** "، أكد دستور 1993م على مبدأ التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية في البلاد بمستوياتها الثلاث سالفة البيان، حيث نصت المادة 1/88 من دستور 1993م على أنه:

" يتكون مجلس الوزراء من الرئيس والنواب التنفيذيين للرئيس وما لا يزيد عن 27 وزيراً يعينهم الرئيس بمقتضى الدستور ".

ونصت المادة 1/84على أن الحزب الذي يحصل على ثمانين مقعداً في الجمعية الوطنية أو أكثر من مقاعد البرلمان يحق له أن يعين نائباً للرئيس، وإذا لم يحرز أي حزب أو حقق حزب واحد

فقط العدد المطلوب من المقاعد فإنه يحق للحزب الذي يليه مباشرة أن يعين نائباً للرئيس من بين أعضاءه في البرلمان. وتضمنت المادة 2/88 حق الحزب الذي يحصل على عشرين مقعداً (5%) من مقاعد الجمعية الوطنية أن يشارك – إذا رغب – في حكومة الوحدة الوطنية بحقيبة وزارية أو أكثر حسب عدد المقاعد التي فاز بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدستور المؤقت قد تضمن تأكيداً على أن المواد الخاصة بالمبادئ الدستورية للصياغة النهائية للدستور الدائم وما يرتبط بها من مواد وبنود دستورية أخرى غير قابلة للإلغاء. واشترط لإلغاء وتعديل أي مادة أخرى من الدستور ضرورة موافقة أغلبية الثلثين من أعضاء الجمعية الدستورية.

ج- الهوية الثقافية والدينية(مهدي، 2001، ص ص176-177):

لقد كشفت مراجعة النصوص الدستورية الخاصة بأبعاد الهوية (اللغة، الدين، الرموز المحلية، ...) عن تأكيد الدستور على التعددية الثقافية والدينية لدولة جنوب إفريقيا ، فمن ناحية نصت المادة 1/3 من الدستور الانتقالي على أن لغات البلاد الرسمية هي الأحد عشر لغة المعبرة عن الجماعات المختلفة في المجتمع وأضفى الدستور عليها جميعا صفة الرسمية مساويا بينها في القوة على المستوي الوطني، وأكد البند الثاني من المادة 3 من الدستور على أن الحقوق اللغوية وأوضاعها المكتسبة عند سريان الدستور لن تمس، وتوافرت النصوص الواردة في بنود المادة الثالثة من الدستور الانتقالي على تأكيد التزام المؤسسات الرسمية في الدولة بقواعد عدم التمييز بين اللغات أو المساس بأي من اللغات الوطنية القائمة عند سريان الدستور، وحظر أي مساعي لفرض هيمنة لغة جماعة بعينها على غيرها من الجماعات، بل ودعى الدستور إلى دعم استخدام اللغات الأخرى غير الرسمية – المتحدث بها في جنوب إفريقيا في المناسبات الملائمة.

وعلى صعيد الهوية الثقافية والدينية نصت المادة 13 من الدستور الانتقالي على أن المعتقدات مكفولة للأفراد ، وكذلك حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل المؤسسات الحكومية على ألا تنطوي تلك الممارسات على أي مساس بالمساواة، وأن تكون متاحة للجميع، وأكدت المادة 3/14 على أنه ليس هناك ما يمنع من صدور تشريعات تعترف بنظم وقوانين الأحوال الشخصية والعائلية التي تتبناها جماعة دينية ما " وأكد الدستور على إمكانية إنشاء مؤسسات تعليمية على أساس الثقافة المشتركة أو اللغة أو الدين، على ألا يصاحب ذلك أي تمييز على أساس العرق " (مهدي، 2019).

وفيما يتصل بالرموز والزعامات التقليدية، اعترف دستور 1993 م بوضع الزعامات ودورها في المجتمع من خلال منح الزعامات التقليدية العضوية بحكم وضعهم في الحكومة المحلية التي تقع جماعتهم في نطاقها، كما نص الدستور في مادته 1/183/أ على إنشاء مجالس للزعماء التقليديين على مستوى المقاطعات التي بها مثل هذه الزعامات، ونصت المادة 1/184 على إنشاء مجلس وطني للزعامات التقليدية يكون من اختصاصه إبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بالقوانين والأعراف المحلية وكذا ما يتعلق بتلك الزعامات من موضوعات(مهدي، 2001، ص ص 177 -180).

د- الحقوق الأساسية وحق تقرير المصير:

تضمن دستور 1993م تأكيدا على الحريات والحقوق الأساسية وأنها متاحة لجميع المواطنين حيث يتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات العامة والحريات الدينية والسياسية كحرية المعتقد والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والاشتراك فيها وحرية الانتقال.... واعتبر الدستور الموارد الخاصة بالحقوق والحريات من المواد التي لا يمكن إلغاؤها. " (مهدي، 2019).

أما فيما يتعلق بحق تقرير المصير فقد نصت المادة 34 من الدستور على أنه:

لا يمنع الجدول الخاص بالمبادئ الدستورية، وما فيه من اعتراف بحق تقرير المصير لشعب جنوب إفريقيا ككل، من النص على حق تقرير المصير لأية جماعة ذات تراث ثقافي ولغوي مشترك في ظل نطاق إقليم جنوب إفريقيا، أو بأي طريقة أخرى معترف بها.

والملاحظ على المضامين والنصوص السابقة الواردة في دستور 1993م، أنها عند مقارنتها برؤى ومطالب الأحزاب والقوى السياسية بشأن مرحلة التحول وآلياتها، تفصح عن نوع من التسوية والمواءمة بين مطالب الجماعات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة في جمهورية جنوب إفريقيا في محاولة لتحقيق أكبر قدر من التوافق الوطني في المرحلة الانتقالية التي تلي الدستور.

وتتجلى شواهد تلك المرحلة أو ما يسميه نفر من الباحثين نموذج **الصفقة المتكاملة** (نصر الدين، 1989، ص39). **PackageDeal** في أنه على حين مثل الإقرار بحق الاقتراع العام استجابة لمطالب القوى الوطنية وحركات الكفاح الوطني فإن النص على التمثيل النسبي مثل تلبية لمطالب الحزب الوطني وأنصاره وأنه على حين اعتبر نص الدستور على دولة موحدة في جنوب إفريقيا استجابة لمطالب المؤتمر الوطني وأنصاره ، فإن التأكيد على وجود مستويات ثلاث للحكم (وطني،

مقاطعات ومحلي)، جعل الأمر يبدو أقرب لشكل من أشكال الفيدرالية التي مثلت مطلبا أساسياً **للحزب الوطني وحزب الحرية أنكاثا**، يضاف إلى ذلك أن الإقرار بالتمثيل النسبي بالقائمة واقتسام السلطة وفق عدد المقاعد التي تحققها الأحزاب في الانتخابات، يمثل مكسبا إضافياً للحزب الوطني وأحزاب الأقليات، يضاف إلى ذلك إقرار الفترة الانتقالية التي طالبت بها الأحزاب سالفة البيان بزعامة الحزب الوطني واتّفاق المبادئ الدستورية الحاكم للمرحلة الانتقالية بصدد وضع الدستور النهائي للبلاد. وفي المقابل تم النص على نظام رئاسي يتزعمه رئيس حزب الأغلبية بما يعني رفض الرئاسة الثلاثية المتناوبة التي طرحها الحزب الوطني وإن أشار البعض إلى أن الفكرة وجدت تجليات لها في النص على تعيين نائبين للرئيس من الأحزاب التي تحصل على 80 مقعداً فأكثر في البرلمان (مهدي، 2001، ص ص 268-269).

علاوة على ذلك تعتبر النصوص الخاصة بالزعامات التقليدية استجابة مباشرة لمطالب حزب الحرية "**أنكاثا**"، كما يعتبر النص على حق تقرير المصير بدوره أحد التنازلات الأساسية من المؤتمر الوطني الإفريقي لصالح كل من اليمين الأبيض من الأفريكانز وحزب الحرية "**أنكاثا**"، بالنظر إلى أهمية ذلك لضمان انضواء هاتين القوتين السياسيتين في إطار عملية التحول الديمقراطي بما يخفف من أعباء وتكاليف ذلك التحول التي يمكن أن تنجم عن لجوء هاتين القوتين أو إحداهما للاستمرار في رفض صيغة التحول، والإمعان في طريق العنف لفرض مطالبها قسرا على النظام " (مهدي، 2019).

وقد نجحت تلك المواءمات في توفير ما يشبه الإجماع بين الأحزاب المتفاوضة على قبول تلك الصيغة الدستورية لما تحققه لكل طرف على حدة من مصالح. وهو ما مهد السبيل لإجراء الانتخابات البرلمانية في عام 27 أفريل 1994م وتنصيب الحكومة الانتقالية" (مهدي، 2019).

وتأسيسا لما تقدم يمكن القول أنه بإجراء انتخابات 27 أفريل 1994م وتنصيب الحكومة الانتقالية بزعامة المؤتمر الوطني الإفريقي اكتملت حلقات آليات التحول لتبدأ مرحلة جديدة هي محاولة تدعيم التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية، ومن ثمة تحقيق المصالحة الوطنية بالشكل الذي يضمن استمرار حل النزاع، وكما يمكن القول كذلك في هذا السبيل أن حزب المؤتمر الوطني الذي تصدى لقيادة هذه المرحلة قد استعمل عدة أساليب لتحقيق هذا الهدف كان من بينها تشكيل هيأة الحقيقة والمصالحة باعتبارها مطلب أساسي لدفع عملية التحول الديمقراطي وأرقى أنموذج للدمج والتوفيق بين

شرائح المجتمع التي **نقلت دولة جنوب إفريقيا من حالة العنف الممزوج بالكراهية والعنصرية إلى حالة التعايش السلمي.**

الفرع الثاني: آليات المصالحة الوطنية الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية في رواندا.

يمكن القول بأنه لا يوجد مصالحة وطنية بدون عدالة، ولذلك ومن أجل تحقيق المصالحة الوطنية وكذلك ضمان نجاح عملية العدالة الانتقالية، قامت رواندا بالاعتماد على مجموعة من الآليات المتعددة لمعاقبة مجرمي الإبادة الجماعية، وتحقيق السلام الإيجابي الدائم وتحويل علاقات الأطراف المتنازعة من عداوة إلى تعاون. وكانت من بين أهم هاته الآليات ما يلي:

أولا: المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

1- الخلفية التاريخية لإنشاء محكمة رواندا.

بعد استقرار الأوضاع في رواندا، وانتهاء إطلاق النار أرسلت اللجنة العليا لحقوق الإنسان مبعوثا خاصا إلى رواندا، للوقوف على حقيقة ما وقع، بحيث وصف هذا الأخير عمليات القتل بأنها كانت فظيعة ومنظمة وأن هناك تحريض عليها، وفي النهاية أوصى لجنة حقوق الإنسان بإنشاء محكمة جنائية دولية لرواندا، هذا إلى جانب الخصائص التي كان يتسم بها النظام القضائي الذي كان قائما في رواندا، قبل الحرب الأهلية والذي كان يتهم بالفساد، كما أن أغلب القضاة كانوا يفتقدون للتدريب المهني الرفيع، وهو ما جعل القضاء الوطني عاجزا عن محاسبة المسؤولين ومساءلتهم عن جرائم الإبادة نظرا لضخامة عددهم، حيث تعامل القضاء الوطني مع عشرة ألاف وستة وعشرون قضية فقط من أصل 120 ألف منهم خلال الفترة الممتدة ما بين (1997 إلى 2004م)، وحتى عام 1999م حوكم 5 ألاف شخص من أصل 120 منهم، ولهذا برزت الحاجة إلى تطوير هياكل بديلة للعدالة الجنائية التقليدية في سياق مسار للعدالة الانتقالية بإحياء **محاكم الغاكاكا (Gacaca)**، وبالتزامن أنشأت الأمم المتحدة المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا (Westberg, 2010, pp 332-333).

وقد اتّسمت المحاكمات التي أجريت على المستوى الوطني وكذلك الدولي بالسرية، وهو ما حال دون تواصل المحاكم مع العديد من الناجين والشهود على جرائم النزاع(Chakravarty, 2005, p. 133).

وقد صدر قانون محاكمة مقترفي جرائم الإبادة الجماعية عام 2004م، وأدخلت عليه تعديلات في عام 2007م، تم بموجبها تصنيف الجناة إلى ثلاث فئات وفقا لنوع الجريمة، واعتراف الجاني بجريمته، حيث يحاكم المشتبه بهم في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية مواز للمحاكم، بينما يحاكم

الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية أكثر تتعلق بالتخطيط والتنسيق لارتكاب الجرائم أمام المحاكم العادلة، والباقي يحاكم في محاكم الغاكاكا **(Gacaca)** (Ingelaere, 2008, pp28-29).

2- **تأسيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.**

إزاء تلك الجرائم والمجازر والآلام الإنسانية وجهت الحكومة الرواندية نداء عاجلا إلى الأمم المتحدة مطالبة المجتمع الدولي بالتدخل لوقف هذه المجازر. وبناء عليه فقد أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات كان أهمها القرارين (935) الخاص بإنشاء لجنة خبراء للتحقيق والقرار (955) لإننشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سنة 1994م (الطيب، 2015، ص 60).

تأسست المحكمة الجنائية الدولية لرواندا **(International Criminal Tribunal forRwanda) (I C T R)** عام 1994م في **أروشا بتنزانيا**، ويعد إنشاؤها في دولة أجنبية سابقة، خطوة أولى فريدة من نوعها، بحيث ترتب عليه توقيع اتّفاق بين الأمم المتحدة وحكومة تنزانيا لتستضيف مقر المحكمة (جورجي، 1999، ص 39). وقد أنشأت هذه المحكمة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 955، لتحديد المسؤولية الفردية عن جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من انتهاكات القانون الدولي (Ingelaere, 2008, p. 45). حيث رأى مجلس الأمن أن الهدف الأساسي من إنشائها هو إحلال **السلام والأمن** الدوليين، اللذان يعتبران أهم شرط من شروط عملية المصالحة الوطنية **ودعم ثقافة السلام** التي تعتبر هي الأخرى هدف أساسي من أهداف المصالحة الوطنية، ومقاضاة الأشخاص المسؤولين على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني على إقليم رواندا وباقي الدول المجاورة لها (مستاري، 2004، ص 252).

وقد اتّسمت فكرة تشكيل المحكمة في ذاك الوقت بالحداثة النسبية، إذ لم يكن هناك سوى ثلاث سوابق للإدعاء الدولي، وهي محكمة **نورمبورغ وطوكيو** في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والمحكمة الجنائية الدولية **ليوغسلافيا** السابقة (ICTY) التي أنشأت عام 1993م، وقد قوبل تشكل المحكمة بالنقد من قبل الحكومة الرواندية، نظرا لبطء عمل المحكمة الناجم عن البيروقراطية التي مارستها الأمم المتحدة ورفضها لعقوبة الإعدام، وتركيزها على النهج العقابي بدلا من التصالحي (Westberg, 2010, p. 342).

لكن رغم ذلك تم إنشاء المحكمة، حيث اتّخذت من **أروشا** في تنزانيا مقرا لها، وبدأت التحقيقات في ماي 1995م، وقد قدم أول متشتبه به إلى المحكمة في ماي 1996م، وبدأ النظر في أولى القضايا في يناير 1997م (عبد القادر، 2012، ص 155).

تشكلت المحكمة من أربعة عشر قاضيا وقد ارتفع العدد إلى ستة عشر قاضيا، بموجب التعديل الذي أجراه مجلس الأمن على نظامها الأساسي بموجب قراره رقم 1329 الصادر سنة 2000م وتتكون المحكمة من ثلاث هيئات إبتدائية وهيئة استئناف واحدة، بحيث أن المحكمة تقبل الاستئناف شريطة أن يكون الحكم الصادر عن الدرجة الأولى مشبوها بالخطأ في تطبيق القانون، أو خطأ في الوقائع التي من شأنها أن تخل بالعدالة (الأمم المتحدة، 2012ب). وتعتبر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مهمة سابقة في تطوير القانون الجنائي الدولي، لكونها أول محكمة دولية توسع من مفهوم الانتهاكات الجسيمة لاتّفاقيات الأربعة سنة 1949 م.

شكل رقم27: *الهيكل التنظيمي للمحكمة الدولية الجنائية لرواندا*.

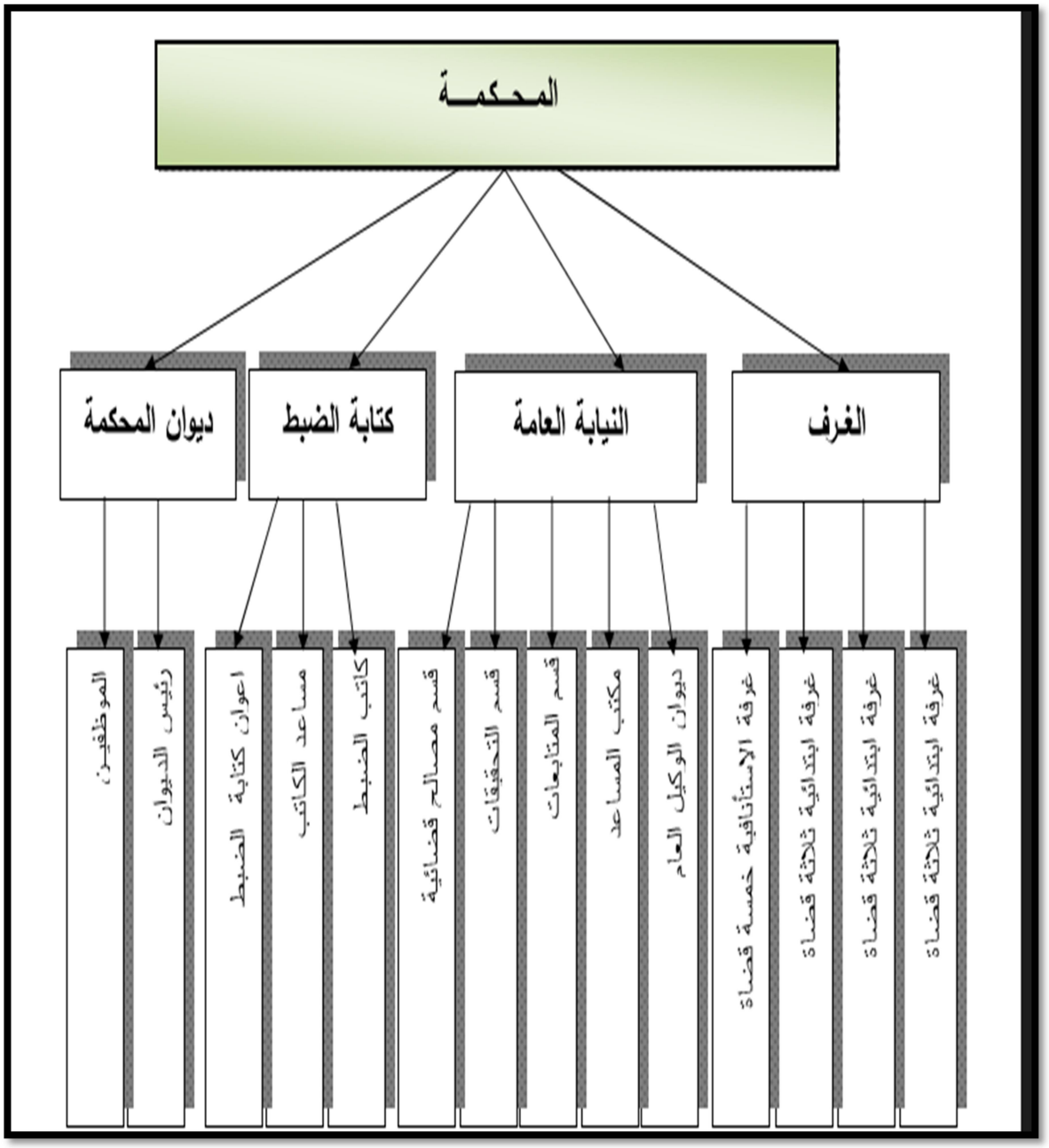

المرجع: (كوسة، 2007، ص 20).

3- اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

إن من بين أهم طرق تحقيق وتجسيد المصالحة الوطنية على أرض الواقع وجود المحاكمات العلنية التي تقوم على فكرة عدم الإفلات من العقاب، حتى تبعث للمجتمع الذي عانى من ويلات النزاعات صورة بأنها تعمل بمصداقية في العامل مع المجرمين المسؤولين على أعمال العنف والقتل،

وحتى توجه رسالة بأنها تنطلق من أسس عادلة لبناء مجتمع ما بعد النزاع، وهذا بالتحديد ما تحاول المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحقيقه من خلال اختصاصاتها التي تتمثل فيما يلي:

1- **الاختصاص الشخصي للمحكمة:** يمتد هذا الاختصاص إلى أي شخص حتى ولو لم يكن مواطنا روانديا، اقترف إحدى الجرائم العنصرية في اختصاصها النوعي في الفترة ما بين 1 جانفي 1994م إلى 31 ديسمبر 1994م، كما يمتد اختصاصها إلى المواطنين الروانديين الذين يتواجدون في دول مجاورة لرواندا خلال نفس الفترة الزمنية(ICTR, 2001).

2- **الاختصاص النوعي للمحكمة:** يمتد الاختصاص النوعي للمحكمة ليشمل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان الدولي، وبالرجوع إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نجده ينص على أنه يمكن للقضاء الوطني الرواندي النظر ومحاكمة الانتهاكات التي هي من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ومع ذلك فإن المحكمة الجنائية الدولية تحتفظ بأولوية النظر في كافة القضايا التي تدخل في اختصاصها، ولو بعد صدور حكم فيها عن القضاء الوطني، دون أن تكون جهة استئنافية.

3- **الاختصاص المكاني للمحكمة:** حدد النظام الأساسي للمحكمة اختصاصها المكاني، بالنظر إلى الجرائم المنصوص عليها في المادتين"2"و"3" من النظام الأساسي، حيث يمتد هذا الاختصاص إلى أقاليم الدول المجاورة في حالة حدوث مخالفات جسمية للقانون الدولي الإنساني، وهذا بالتحديد ما يحدث في رواندا، مما دفع مقر هذه المحكمة أن يكون في تنزانيا.

4- **الاختصاص الزماني للمحكمة:** أما فيما يخص الاختصاص الزمني لهذه المحكمة فهو يختلف عن اختصاص الكثير من المحاكم الدولية، بحيث يمتد هذا الاختصاص إلى جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة داخل رواندا ما بين 1990/01/11 إلى 1994/12/31م (عبد القادر، 2012، ص ص 157-160).

4- نتائج عمل المحكمة الجنائية لرواندا وحدود دورها في تكريس المصالحة الوطنية.

نظرت **(ICTR)** لأول قضية من عام 1997م إلى عام 2011 م، وكانت المحكمة قد عالجت 36 قضية، فبرأت ثمانية متهمين، وأطلقت سراح اثنين، بينما هناك 22 حالة قيد النظر، وثماني قضايا في طور الاستئناف واثنان ينتظران محاكمتهما.

وبالتالي ساعدت على تحقيق هدف أخر من أهداف المصالحة الوطنية وهو **وقف المواجهة العنيفة لصالح طرق التنافس السلمية**. وقد اتّسمت العلاقة بين المحكمة الدولية والحكومة الرواندية بالتوتر في أغلب الوقت بسبب احتمال نظر المحكمة في جرائم الحرب المرتكبة، من قبل عناصر الجبهة الوطنية الرواندية وقادتهم. ومن ناحية أخرى لم يكترث المواطنون بالمحكمة التي كانت في نظرهم غير فعالة، لكونها مثالا للعدالة الغربية، وهي مجرد استهلاكا للوقت، فضلا عن كلفتها وعدم اتساقها مع القيم والأعراف الوطنية. كذلك كانت تجري محاكمات في دول أخرى، بموجب الولاية القضائية الدولية، مثل: المحاكمات التي أجريت في سويسرا عام 1999م، وبلجيكا خلال أعوام **(2001-2007م)**. ولذلك وجهت لها عدة انتقادات، خاصة في قضية تقاسمها المدعي العام والدائرة الاستئنافية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، على الرغم من أن كلا منهما قد أنشئ بقرارين منفصلين صادرين عن مجلس الأمن الدولي(هايدي، 2016، ص ص 170-171)، وقد أدى وقوف الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك وراء تشكيل المحكمة واختيار مدعيها العام إلى مزيد من الانتقادات، فضلا عن صعوبة تنقل المدعي العام بين لاهاي وأروشا بتنزانيا لأداء عمله، وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا التشكيل لتتجنب التأخير في تأسيس المحكمة، كما حدث لنظيرتها الخاصة ليوغسلافيا السابقة، وكذلك لتوفير النفقات، وقد أفرز تقاسم المحكمتين لدائرة الاستئناف اثنين من التحديات القانونية المتعلقة بالقانون الموضوعي واجب التطبيق، ومن ثم فإن تقاسم الدائرة الاستئنافية يحول دون الالتزام بتفسير واحد للجرائم ضد الإنسانية، طبقا للنظام الأساسي للمحكمتين والتحدي الثاني يتعلق بتناوب قضاة المحكمة الجنائية ليوغسلافيا السابقة في شغل مقاعد الدائرة الاستئنافية، بينما القضاة في رواندا ثابتون، وقد تحملت المحكمة الجنائية الخاصة برواندا الجانب الأكبر من الضرر جراء ترتيبات تأسيس المحكمة (هايدي، 2016، ص ص 170-171).

وبالتالي ما نستنتجه من هذا أن المحكمة الجنائية الدولية وعلى الرغم من النقائص والانتقادات التي وجهت إليها، إلا أنها سعت وبكل الطرق إلى القضاء على إمكانية تجدد النزاع في رواندا، وذلك من خلال دعمها لعملية المصالحة الوطنية والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين بصفة عامة وفي رواندا بصفة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك تعتبر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أولى المحاكم التي كافحت من أجل تعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتطبيقه بشكل فعلي على مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية في رواندا (United Nations (UN), 2014).

ثانيا: المحاكم الوطنية /الغاكاكا(Gacaca).

تعتبر المحاكم الوطنية، هي الأخرى من أهم الآليات التي اعتمدت عليها رواندا، من أجل تحقيق الأمن والسلم داخلها وتجسيد المصالحة الوطنية فيها. ولقد قامت الحكومة الجديدة لرواندا وكمحاولة منها لإصلاح ما خربته وتركته الحرب الأهلية ببناء العديد من المحاكم الوطنية، بهدف ترسيخ مبادئ القاعدة العقابية **وبناء السلام داخلها وتوطيد الوحدة الوطنية وتخفيف حدة الألم والمعاناة الفردية.** بالإضافة إلى كل ذلك خلق **السلام الإيجابي الدائم** الذي يعتبر أهم هدف من أهداف عملية حل النزاع.

1- تعريف محاكم الغاكاكا (Gacaca) وأهدافها:

فمن أجل حل مشكل مجرمي الحرب قامت رواندا بتأسيس **محاكم الغاكاكا (Gacaca)**(Ingelaere, 2008, p. 32)، وهي عبارة عن محاكم شعبية صادرة عن النموذج التقليدي للقضاء، بالإضافة إلى ذلك هي عبارة عن إعادة تجديد لميكانيزم تسوية المنازعات القديمة(Karanamugere, 2004). ولفهم عمل الغاكاكا **(Gacaca)**، لا بد من التعمق أكثر في الحياة السوسيو-سياسية الرواندية في تلك الفترة، حيث تعني **الغاكاكا (Gacaca)** باللغة كينيا الرواندية نبتة جد ناعمة، كان الناس يجتمعون حولها، وهي مشتقة من كلمة **Umagaca**، ويقصد بها الاجتماع لترسيخ النظام والانسجام داخل المجتمع (Ingelaere, 2008, p. 33)، كما تعني كذلك مجلس الحكماء وتلفظ "**غا-تشا-تشا**"، لذلك ففكرة محاكم الغاكاكا **(Gacaca) ظهرت بهذه** الخلفية، وتمثلت أهم أهدافها في:

- ترميم وإصلاح وإعادة الانسجام الاجتماعي، أي **تجديد العقد الاجتماعي باعتباره من** أهم أهداف المصالحة الوطنية، والذي يساهم بقدر كبير في ضمان نجاح المصالحة الوطنية من خلال تحقيق أهدافها على أرض الواقع خاصة تكريس مبدأ التعايش والتعاون في مجتمع ما بعد النزاع دون الرجوع لإحياء مصادر النزاع من جديد، بحيث تمثل فترات ما بعد النزاع فرصة سانحة لصياغة عقد اجتماعي جديد يفتح الباب أمام علاقات سلمية مستقرة ودائمة.
- تقصي وبناء الحقائق من كل ما حصل ومعاقبة مرتكبي الجرائم.
- كما تهدف كذلك إلى البحث عن الحقيقة باعتبارها شرط رئيسي لازم لتحقيق المصالحة الوطنية في المجتمعات التي شهدت النزاعات ذات الطابع العنيف، ومدخل هام لتحقيق العدالة والرحمة على المستوى الشعبي الوطني.

2- الخلفية التاريخية لنشأة محاكم الغاكاكا Gacaca.

أقر مجلس الأمن الوطني الانتقالي قانون **الغاكاكا (Gacaca)** في جانفي 2001م، وجرى تعديله لاحقا في جوان 2004م، لتسريع وتيرة العدالة والمصالحة الوطنية التي كان القضاء الوطني يحتاج لعدة عقود لإنجازها، وقد تشكلت بموجب القانون 11000 محكمة **الغاكاكا (Gacaca)**، في مختلف أنحاء رواندا، كل منها يتألف من 9 قضاة يتم انتخابهم من قبل المجتمع المدني على أساس ما يشهد لهم من أمانة وموضوعية وانقطاع صلتهم بجرائم الإبادة التي شهدتها البلاد، وألا تكون لهم انتماءات حزبية (Chakravarty, 2005, p. 134).

وقد بدأت محاكم **الغاكاكا (Gacaca)** عملها في نوفمبر 2002م، ولبدء جلسات المحاكمة يتم إحضار المتهمين، ويقوم المجتمع المحلي بدور النيابة العامة التي تناقش التهم المنسوبة للمتهمين وتقديم الشهادات والحجج وتنفيذ حجج الدفاع.

وقد أنيط بمحاكم **الغاكاكا (Gacaca)** التحقيق مع مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم عن الجرائم التي ارتكبت خلال الفترة من **(1 أكتوبر 1990 إلى 31 ديسمبر 1994م)**، وكذلك كشف حقيقة ما حدث، وتسريع الإجراءات القانونية للجناة، والقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب، في إطار تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الوحدة الوطنية وتوظيف الأعراف والقيم الرواندية **لتقليل العنف وزيادة العدالة وإحداث عمليات التغيير البناءة** (Ingelaere, 2008, p. 38)،

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاكم لا تقف فقط على معاقبة مرتكبي الجرائم، ولكن معاقبة كل المسؤولين على تلك الجرائم إلى جانب عمليات القتل وتخريب المنازل وتدمير المنشآت وإختلاس المواشي والممتلكات ومنظمي المذابح أيضا، وكل هذا في إطار محاسبة المذنبين بعدالة من **أجل تحسين العلاقات في إتجاه تحقيق المساواة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان**، وبالرغم من أن هذه المحاكم مستمدة من النموذج التقليدي فهي تعمل بالتنسيق مع التقنيات والإجراءات الحديثة، حيث يعمل بها الشعب نفسه وليس المختصين في القانون فيتم بذلك اختيار وتعين القضاة من قبل الشعب أمام المحاكم الكلاسيكية. فيتم بذلك اختيار وتعين القضاة من قبل الشعب أمام المحاكم الكلاسيكية (شابوني، 2010، ص 138).

ووفقا للفئات الثلاث التي يتم تصنيف الجناة من خلالها، وجدت السلطات الرواندية أن أغلب الجناة في الفئة الثانية الخاصة بالاعتداء بقصد القتل، والفئة الثالثة الخاصة بالجناة الذين لم تتوافر بحقهم نية القتل العمد. فقد فضلت السلطات أن تعمل الألاف من محاكم الغاكاكا بشكل لامركزي حتى تكون المحاكمات ناجحة وعلنية، فضلا عن إسهام الآلية في تقليل العبء الإقليمي الواقع على كاهن مرافق الإحتجاز، بالإضافة إلى كل ذلك تساهم في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب وتسهيل عملية إجراء المصالح الوطنية (هايدي، 2016، ص 317).

أتمت محاكم **الغاكاكا (Gacaca)** عملها من خلال مرحلتين، تتعلق الأولى بالمستوى الإداري واستمرت من **(جانفي2005م إلى جويلية2006م)**، فخلال تلك المرحلة جمعت المعلومات في كل محكمة ودرست الاتهامات الموجهة للجناة واعترافاتهم، وقد لوحظ في الممارسة العملية لها، وجود أربع سمات للعملية هي:

- إشراف سلطات الدولة وتدخلها في أعمال يفترض أنها من صميم القضاة.
- اقتصار عملية جمع الشهادات على الاتهامات الواردة في الملفات التي أعدتها السلطات، بحيث لم يكن بإمكان السكان التحقق من صحة هذه المعلومات أو الإدلاء بشهادات إضافية.
- لم يتم تسجيل دفاع الجناة عن أنفسهم بشأن التهم الموجهة إليهم وإجراء الدفاع حتى بدء المحاكمات.
- كما لوحظ لجوء القضاة إلى تفسير المبادئ التوجيهية التي حددت بها الجمعية الوطنية اختصاصات **الغاكاكا (Gacaca)**، فقهيا وعدم الالتزام بنصها. هذا ما جعل سير عمل هذه الآلية يواجه بالانتقاد، واعتبر أن التفسير الفقهي يؤدي إلى التعسف نظرا للتباين في التفسيرات في كل حالة على حدة في تصنيف منهم.

وقد تجمع لدعم محاكم **الغاكاكا (Gacaca)** عند انتهاء مرحلة جمع المعلومات والشهادات نحو 750 ألف متهم قيد المحاكمة في جرائم تتعلق بالإبادة الجماعية، من بينهم 44،203 غير متواجدين في البلاد، و87،063 لقوا حتفهم.

أما المرحلة الثانية من المحاكمات التي بدأت في جويلية 2006 مفقد اتّسمت بتزايد ضغط السلطات على قضاة **الغاكاكا (Gacaca)**، بدأ من عام 2007، لتسريع وتيرة المحاكمات، وعند

إنهاء**الغاكاكا** (Gacaca) عملها كانت قد نظرت إلى نحو 10،026 قضية بين عامي **(1997 و2004م)**. ومن ناحية أخرى اتبعت محاكم **Gacaca** وسيلتين التسوية الودية والتصالح وتعويض الجاني وإعادة أملاكه لمعالجة جرائم الملكية، وقد اقتصر عمل القضاة في هذا السياق على الإشراف على الاتفاق والتوقيع عليه، وفي حال فشل التراضي بين إجراء المحاكمة، يحدد القضاة أسلوب استرداد الضحية لممتلكاته وتعويضه بناء على الأعراف السائدة (هايدي، 2016، ص 417).

لكن السؤال المطروح، هل محاكم **الغاكاكا** (Gacaca) تستطيع أن تلعب الدور الفعال في معاقبة مرتكبي جرائم الإبادة؟ أي لها القدرة الكافية على القيام بذلك؟ (شابوني، 2010، ص 138).

3- نتائج عمل محاكم الغاكاكا (Gacaca) وحدود دورها في تكريس المصالحة الوطنية.

على الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هذه المحاكم وفشلها في محاسبة كل مجرمي الحرب الأهلية إلا أنه يرجع الفضل لها في نجاح رواندا في التعافي من محنة الإبادة الجماعية، خاصة بعد انتهاج الحكومة الرواندية الجديدة سياسية الاتحاد والمصالحة الوطنية المستندة إلى نظام **الغاكاكا (Gacaca)**، والذي يمكن تلخيص أهم أدواره في تحقيق المصالحة الوطنية فيمايلي:

- أمكن بموجب نظام **الغاكاكا** (Gacaca) التعامل مع مئات الألاف من الأشخاص المتهمين وتحقيق التسامح فيما بينهم، وعودة العيش المشترك، فبموجب هذا النظام **يجتمع سكان القرية بأكملها ليشهدوا على عمليات الاعتراف والاعتذار وعلى تشجيع الضحية على الصفح والغفران، والاتّفاق على بعض التعويضات كجبر الضرر، بحيث نجح هذا النظام وإلى حد كبير في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار داخل رواندا**("هل نتعلم من رواندا؟"، 2015).
- بالإضافة إلى كل ذلك ساهمت المحاكم الوطنية وبشكل كبير في تحقيق **الأمن والسلام** داخل رواندا،ذلك من خلال محاكمة المتهمين بالتخطيط للإبادة الجماعية، وارتكاب فضائح خطيرة، بما في ذلك الاغتصاب. فبحلول منتصف 2006م، كانت المحاكم الوطنية، قد حاكمت ما يقارب 10 آلاف من المتشبه بهم في الإبادة الجماعية، وفي عام 2007م، ألغت الحكومة الرواندية عقوبة الإعدام، التي أجريت في عام 1998م، عندما أعدم 22 شخص أدينوا بارتكاب جرائم تتعلق بالحرب الأهلية (الميداني، د.ت).

وبالتالي ومن خلال هذا الطرح نلاحظ أن المحاكم الوطنية ومحاكم **الغاكاكا** (Gacaca)، جسدت بالفعل فكرة المصالحة الوطنية داخل رواندا، وذلك من خلال كل المبادرات التي قامت بها لجمع

طرفي النزاع معا للمشاركة في القضاء على العداء والكراهية فيما بينهم والقضاء على العنصرية التي أدت إلى نشوب النزاع. **وبالتالي العمل على حل النزاع من خلال تحويل العلاقة فيما بين الأطراف المتنازعة من علاقة عداء وكراهية إلى علاقة تعاون وود وبالتالي تحقيق السلام الإيجابي بشكل مستدام.**

2.1.3. آليات تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

الفرع الأول: آليات تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح في جنوب إفريقيا.

يمثل مسار المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا، أهم المسارات التي ستخرج البلاد من قوقعة الفقر والتمييز العنصري والعنف إلى التعايش السلمي والأمن والاستقرار، ولذلك ومن أجل ضمان نجاح عملية المصالحة الوطنية داخلها، اعتمدت الدولة بصفة عامة على مجموعة من الآليات قسمت إلى جزأين، جزء منها خاص بتعزيز العدالة الانتقالية والذي تطرقنا إليه في المطلب الأول والجزء الآخر خاص بتعزيز المصالحة الوطنية والتسامح. فماهي ياترى الآليات الخاصة بتعزيز المصالحة الوطنية والتسامح؟

أولا: لجنة الحقيقة والمصالحة The Truth and Reconciliation Commission

لضمان الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، كان لا بد من تسوية شروط جنوب إفريقيا الجديدة بين الحزب الوطني الجديد والمؤتمر الوطني الإفريقي كما رأينا سابقا فقد طالبت حكومة الحزب الوطني بمنح العفو لأولئك الذين شاركوا في حكومة الفصل العنصري، في حين أن المؤتمر الوطني الإفريقي أراد "العدالة" للمعاناة السابقة لشعب جنوب إفريقيا. بحيث نتج عن هذه المفاوضات إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة بشروط محددة من الواضح أنها استوعبت الحكومة السابقة (Lindahl, 2010, p. 15).

1- أسباب تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا(TRC).

وفق العديد من الباحثين فإن لجنة الحقيقة والمصالحة كفكرة طرحت لأول مرة في عام 1992م لكنها لم تطبق حتى عام 1994م، بعد تولي **(نيلسون مانديلا)** الحكم(Hayner, 2010, p. 27).

"التسامح الحق لا يستلزم نسيان الماضي بالكامل"، و"الظلم يسلب كلاً من الظالم والمظلوم حريته"، و"الشجعان لا يخشون التسامح من أجل السلام."

ثلاثة من أشهر الأقوال المأثورة للزعيم الجنوب إفريقي الراحل، **(نيلسون مانديلا)**، الذي كرس حياته لتوحيد شعبه عقب نهاية حقبة الفصل العنصري **(أبارتهايد)** عام 1994م، ومنذ إطلاق سراحه عام 1990م بعد سجن 27 عامًا **(محمد، 2016)**.

بمقتضى قانون تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية رقم 34 للعام 1995م، تأسست "لجنة الحقيقة والمصالحة"، في فترة رئاسة **(نيلسون مانديلا)** الذي وصل إلى السلطة قبل ذلك بعام واحد في سياق التحول الديمقراطي الذي اعتمد لإنهاء نظام الفصل العنصري وهيمنة الأقلية البيضاء على مناحي الحياة في هذا البلد الإفريقي. وعليه فإن القانون، الذي عكس التوازن السياسي والسلطوي الذي كان قائماً إبان مرحلة الانتقال، زود اللجنة بصلاحيات واسعة واستثنائية قياساً بـ"لجان الحقيقة"، التي جرى تشكيلها للنظر في انتهاكات الماضي في دول أخرى.

وشملت الصلاحيات الاستدعاء والتحقيق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الموظفون الرسميون(المسؤولين) وأعضاء المنظمات المعارضة خلال فترة 34 عاماً، وإصدار توصيات، ومن ضمنها دفع تعويضات إلى ضحايا الانتهاكات، والصلاحية شبه القضائية في منح العفو في ظروف معينة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان(Hayner, 2010, p. 27).

ترأس اللجنة رئيس الأساقفة **(ديزموند توتو)**، وكان هدفها الرئيسي "الوصول للمصالحة الوطنية بين الضحايا والجناة"، بعد تحديد جميع انتهاكات حقوق الإنسان، التي ارتكبت بداية من مجزرة "شاربفيل" في عام 1960، في ذروة سياسة الفصل العنصري التي بدأته في عام 1948 حكومة جنوب إفريقيا. **وهكذا لأول مرة، يلتقي الضحايا والجناة وجهًا لوجه للشهادة في محاولة لتضميد جراح الماضي، والمضي قدمًا؛ بهدف بناء جنوب إفريقيا أفضل عن طريق العفو والتسامح، والمصالحة الوطنية التي سبقتها العدالة.**

- وكما نعلم كلنا فإن جنوب إفريقيا في فترة التمييز العنصري، كانت مكانًا وحشيًا، ورغم ذلك كان الشيء الرائع الذي ميز المناضلون من أجل الحرية الذين أصبحوا قادة البلاد، هو قدرتهم على العفو والمغفرة عن مضطهديهم، حيث كانوا يسعون وراء الحقيقة والمصالحة الوطنية بدلًا من الانتقام.

- **لعبت اللجنة دوراً محورياً في إعادة اللحمة الوطنية** دون إهدار لحقوق ضحايا النظام السابق، ودون حرمان الطبقة الحاكمة السابقة من فرصة إعادة تأهيلها، وفقا لـ"معهد الولايات المتحدة للسلام" (يو إس آي بي)، وهو مؤسسة أمريكية فيدرالية مستقلة أسسها الكونغرس.

وقد تم إنشاؤها فعليا (لجنة الحقيقة والمصالحة لجنوب إفريقيا) (TRC) بموجب قانون تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية في عام 1995م.

2- **أهداف لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا:**

- ✓ كانت من أهم أهداف اللجنة هو **تعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية**، بحيث يتم ذلك عن طريق:

- وضع صورة كاملة قدر الإمكان للجرائم وطبيعة ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الفترة من 1 مارس 1960م إلى تاريخ التوقف (1990م)، بما في ذلك السوابق والظروف والعوامل والسياق لمثل هذه الانتهاكات، وكذلك وجهات نظر الضحايا ودوافع ووجهات نظر الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، عن طريق إجراء تحقيقات وعقد جلسات استماع.

- تسهيل منح العفو للأشخاص الذين يكشفون بالكامل عن جميع الوقائع ذات الصلة بالأفعال المرتبطة بأهداف سياسية والإمتثال لمتطلبات هذا القانون.

- ✓ **بالإضافة إلى ذلك كان من أبرز أهدافها إحقاق الحقيقة كاملة فيما يتعلق بأحداث الماضي وبالدوافع والأحداث التي ارتكبت بها حتى لا يتكرر ارتكاب أفعال مماثلة في المستقبل** (بنيوب، 2013، ص147).
- ✓ **سماع أقوال الضحايا وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم، كمحاولة منها لضميد جروحهم وتخفيف الألم الذي عايشوه في فترة التمييز العنصري.**
- ✓ **إحقاق الحقيقة** فيما يتعلق بأحداث الماضي وبالدوافع والأحداث التي ارتكبت خلالها انتهاكات جسيمة كما رأينا سابقا لحقوق الإنسان، حتى لايتكرر ارتكاب مثل هذه الأعمال في المستقبل.
- ✓ **السعي إلى الوحدة الوطنية وتحقيق رفاهية كل مواطني جنوب إفريقيا وتحقيق السلام الدائم.**

- ✓ **تسهيل منح العفو** للأشخاص الذين يكشفون كشفا كاملا عن كل الحقائق المتعلقة والمرتبطة أساسا بهدف سياسي.
- ✓ **تحديد وإعلان مصير ومكان الضحايا، ورد الكرامة المدنية والإنسانية لهؤلاءالضحايا، بإعطائهم** فرصة لسرد رواياتهم الخاصة عن هذه الانتهاكات التي كانوا ضحاياها، والتوصية بإجراء تعويضات لهم بخصوص هذه الانتهاكات (بنيوب، 2013، ص814).

بالنظر إلى فترة زمنية محدودة مدتها سنتان، تحملت لجنة الحقيقة والمصالحة مسؤولية هائلة عن البحث عن الحقائق ومحاولة توفير المصالحة الوطنية للبلد بأسره. بحيث تم تقسيم هذه اللجنة إلى ثلاث لجان: لجنة انتهاكات حقوق الإنسان (HRV)، لجنة العفو (AC) ، لجنة التعويضات وإعادة التأهيل (R&R) .

1- **لجنة انتهاكات حقوق الإنسان** (دهام، 2017، ص 117).

2-**لجنة العفو:** كانت وظيفة لجنة العفو هي "النظر في طلبات العفو ... **وفقًا لأحكام القانون". ينص القانون على أنه لن يتم منح العفو إلا مقابل الكشف الكامل عن الجرائم المرتكبة بدافع سياسي،** بحيث تم تقديم 7112 طلب عفو إلى لجنة الحقيقة والمصالحة. وتم منح849 عفوًا فقط. ورفض البعض الآخر على أساس أن الجرائم لا تعتبر سياسية أو لم تكن هناك وقائع كافية مرتبطة بالكشف. مع رئيس الأساقفة **(ديزموند توتو)** بصفته رئيسًا (Lindahl, 2010, p. 27).

كان الهدف من هذه اللجنة وحسب ما أكده قانون الهيأة:"**هناك حاجة للتفاهم وليس للانتقام، هناك حاجة إلى الإصلاح وليس الرد بالمثل وهناك حاجة إلى النزعة الإنسانية وليس التمثيل بالغير"، وبذلك أصبح العفو آلية مهمة في إطار الكشف عن الحقيقة وسعيا إلى تحقيق المصالحة** الوطنية ، والملاحظ في تجربة جنوب إفريقيا العفو شمل الأفراد من الجهتين معا (أعوان الدولة وأعضاء الحركات المسلحة المعارضة)(Barry, 2006, p. 693).

أما بالنسبة لإطار عمل لجنة العفو فهو يتمثل بالنظر في الطلبات المقدمة من أي شخص يريد طلب العفو، فيما يخص أي عمل أو فعل أو إهمال مرتبط بهدف سياسي، وبعد أن تتحقق اللجنة من الطلب المقدم إليها، والحكم عليه من خلال التفاصيل المذكورة فيه، تقرر اللجنة فيما إذا كان الطلب المقدم مرتبط بهدف سياسي أو لا، وبموجب قانون تعزيز الوحدة الوطنية فإن الفعل بهدف سياسي

يعني أي فعل أو إهمال يؤدي على إساءة ترتبط بهدف سياسي مخطط أو موجهداخل أو خارج الجمهورية (دهام، 2017، ص 120).

كان حكم العفو هو القضية الأكثر إثارة للجدل المرتبطة بلجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا. سواء حصل الفرد على العفو أم لا، فقد ابتعد ذلك الشخص عن اللجنة مجانًا ودون أي عواقب على جرائمه .إذا اعتقدت اللجنة أن تفاصيل القصة قد تم إهمالها، فإنها تتمتع بسلطة رفض العفو والتوصية بقضية الملاحقة القضائية ومع ذلك، لم يتخذ سوى القليل من الإجراءات القضائية لمتابعة القضايا.

ويبدو أن الوقت والتكلفة لمحاكمة هذه القضايا هي العقبات الرئيسية .في بلد اجتاحته جرائم عنيفة مثل القتل والاغتصاب وسرقة السيارات، كانت هذه الحالات هي التي طرحتقبل ارتكاب الجرائم القديمة. يمكن توجيه تهم جنائية إلى شخص حرم من العفو، لكن ذلك كان نادرًا بسبب نقص الموارد لمعظم الضحايا (Lindahl, 2010, p. 27).

وللتصدي للعفو، تم تقديم وعود للضحايا "توصيات" يتم تقديمها فيما يتعلق بالتعويضات .لكن في الواقع، لم يتم تلقي أي نوع من التعويض بعد وقت طويل من الانتهاء من العمولة، على كل حالهذا التناقض الصارخ بين معاملة الجناة والضحايا أعاق العدالة الحقيقية والمصالحة الوطنية. واستمر منتهكو حقوق الإنسان في شغل مناصب حكومية وغيرها من المكاتب الدائمة حتى بعد ارتكابها في الوقت نفسه، واصل الضحايا النضال اقتصاديًا ونفسيًا، لكن غالبًا ما أدت رؤية المهاجمين حول مجتمعهم إلى ترك الضحايا يشعرون بالضعف والغش فقد ذكرت إحدى النساء أن "لجنة الحقيقة والمصالحة لم تساعد في أي شيء هنا في **دودوزا**، أصيب ابني بأربع رصاصات على يد رجل شرطة العام الماضي. عندما ذهبت إلى الشرطة للاستفسار قيل لي إن القضية انتهت في الخامس فبراير 1996. لا يزال الشرطي يعمل هنا" .أقرت اللجنة بالإغفال – عدم إقالة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من منصبهم – ونظرت فيه بعناية وقررت عدم التوصية بمتابعة هذه الخطر ومع ذلك، يقترح أنه عند اتّخاذ التعيينات والتوصيات، ينبغي للأحزاب السياسية والدولة أن تأخذ في الاعتبار البيانات التي تم الكشف عنها أثناء عمل اللجنة(Lindahl, 2010, p. 27).

ولكن على الرغم من الانتقادات التي وجهت لفلسفة قانون المصالحة الوطنية ولأداء اللجنة الخاصة بتطبيقه، فإن الراجح أن ذلك القانون كان نتاجا للتسوية السياسية القائمة على التوفيق بين

مخاوف وطموحات كل جماعة من جماعات المجتمع في ظل عدم قدرة أي الفرقاء على تحقيق نصر حاسم بل وعدم فعالية ذلك لما يحدثه من تداعيات سلبية، ومن هنا كان الإصرار على المزاوجة بين المصارحة والعفو تحقيقا لذلك التوازن الذي قامت عليه صيغة الحكم.

3-لجنة جبر الضرر (لجنة التعويضات وإعادة التأهيل):

عملت لجنة الجبر وإعادة التأهيل على "**استعادة كرامة الضحايا**" وتقديم توصيات إلى الرئيس(**نيلسون مانديلا**) فيما يتعلق بـ "**غعادة التأهيل والشفاء للناجين وأسرهم ومجتمعاتهم ككل**(Lindahl, 2010, p. 28)، وهذا **لضمان القضاء على العنف والكراهية والانتقام وبالتالي منع عدم تجدد النزاع مجددا وحله بطريقة إيجابية تضمن استدامته.**

نص قانون تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية على أن كل الأشخاص المعترف بهم كضحايا، لهم الحق في إصلاح الضرر، وعلى الرغم من أن الهيأة لم تكن مختصة للتصريح بقرارات تعويضية، فإنها تفادت استعمال كلمة تعويضات لحصول الاعتقاد بانعدام أية وسيلة لتعويض موت زوج مثلا أو بنت أو ابن.....، الشخص الذي يعول (رب الأسرة) عائلته، وبالاستحالة الفعلية لتقدير الأضرار التي سببتها هذه الخسارة، وبدلا من إصدار قرارات تعويضية، اقتصر عملها على إصدار توصيات ومقترحات انصبت على: مساعدة العائلات بإعطاء منح دراسية وتمكين الضحايا بتقديم مساعدات في إطار علاجات خاصة، وتقديم مساعدة مادية لتفادي إفراغ مسكن أو الاحتفاظ به، ونصب شهادة على قبر الجثمان، كما اقترحت الهيأة التمييز في التعويضات الممنوحة بين شخص عاطل عن العمل وآخر أصبح موظفا.

ووفقا لذلك، فقد أحالت لجنة انتهاكات حقوق الإنسان ولجنة العفو العام الضحايا إلى لجنة جبر الضرر وعهد إلى هذه اللجنة أمر جمع المعلومات واستلام الأدلة التي تثبت هوية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وخصص التعويض المؤقت بصفة عاجلة إلى الضحايا الذين يعانون الحاجة الشديدة إلى معونة طبية أو معنوية أو تعليمية، مادية أو رمزية إذ طبقا لقانون لجنة الحقيقة والمصالحة يعد الضحية الشخص الذي عانى ضرر بدني أو عقلي أو معنوي، مالي ...، نتيجة انتهاك جسيم لحقوق الإنسان، وتم منح عفو عام عنه، وبمقتضى ذلك ترسل إلى الضحايا ذوي الاستحقاق معلومات خاصة، ويحولون إلى الجهات التي تقوم بتقديم الخدمات المطلوبة لهم إلى جانب المعونة المادية التي

يدفعونها للحصول على تلك الخدمات، ويتم حساب التعويضات المؤقتة طبقا لاحتياج الفرد وعدد الأشخاص التي يعولهم(دهام، 2017،ص 712).

عملت هذه اللجان الثلاث على فضح الحقائق لما فيه خير لجميع مواطني جنوب إفريقيا في المستقبل، وهكذا ولأول مرة يلتقي الضحايا والجناة وجها لوجه للشهادة في محاولة لتضميد جراح الماضي والمضي قدما، بهدف تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية وبناء دولة جنوب إفريقيا بشكل أفضل عن طريق العفو والتسامح والمغفرة والمصالحة التي سبقتها العدالة لإعادة بناء العلاقة بين كل الأطراف المتنازعة وتحويل العلاقة من علاقة عدائية إلى علاقة تعاونية، وبالتالي تحقيق الأمن والسلام الإيجابي الدائم وحل النزاع وضمان عدم تجدده.

3- تقرير اللجنة ونتائج عملها.

جدول رقم8: ***نتائج لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا.***

Results of the Truth and Reconciliation Commission

1994 South Africa Population	40,400,000
Blacks	76.4%
Whites	12.6%
Colored	8.5%
Asian	2.5%
Human Right Violations Statements	21,296
Number of Women Statements	11,271
Number of Men Statements	9,310
Unspecified	715
Number of Victims Reported	28,750
Men as Victims	56.1%
Women as Victims	43.9%
Amnesty Requests	7,112
Granted	849
Refused	5,392

المرجع: (Lindahl, 2010, p. 27)

وبالتالي مايمكن استنتاجه هو أنه في محاولة للتعامل مع الماضي المليء بالفظائع والجرائم الخفية، تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا .في حين أن هذا لم يكن الخيار الوحيد الذي كان يمكن اختياره للمضي قدمًا، فقد كان أفضل نموذج لحالة جنوب إفريقيا في ذلك

الوقت، بحيث أصبحت لجنة **الحقيقة والمصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا تعتبر نموذجًا فريدًا في الانتقال إلى الديمقراطية، والفضل في ذلك يعود إلى الوظائف المتنوعة التي قامت بها، والتي يأتي في مقدمتها** عرض العفو الفردي على الجناة الذين كشفوا بالكامل عن وقائع الجريمة على الأجندة السياسية .كما أتاحت مكانًا للضحايا كي يتشاركوا في قصصهم عن المعاناة المرتبطة بالسياسة وكانت النتيجة هي كشف الكثير من الحقائق عن الماضي المظلم والمتعبد (Lindahl, 2010, p. 29).

وعلى الرغم من أن لجنة الحقيقة والمصالحة **كانت ناجحة في الكشف عن الآلاف من الحقائق حول أحداث لم تكن معروفة** من قبل وساعدت على تعافي الكثير من الضحايا، **وأعادت بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة،** كما رأينا في الجدول أعلاه، وأثبتت للعالم قدرتها على خلق مجتمع قادر على تجاوز مرارة الماضي الدموي والتعافي من آثاره إلا أنها كانت معيبة في عدد من مكوناتها، فقد تسببت الولاية التفاوضية في فرض قيود على من سمح له بالمشاركة في اللجنةمن خلال تضييق نطاق المشاركة على الأشخاص الذين عانوا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تم ارتكابها بهدف سياسي، استُبعد كثير من السكان الذين تعرضوا للهجرة القسرية والظروف المعيشية الفقيرة من اللجنة، أما فيما يتعلق بحكم العفو، قررت لجنة الحقيقة والمصالحة منح العفو الفردي لأولئك الذين يمكنهم تقديم كشف كامل عن الجرائم ذات الدوافع السياسية، في حين أن جميع لجان الحقيقة تقريبًا قدمت حتى الآن عفواً شاملاً لمرتكبيها.

كان يعتقد أن هذا من شأنه أن يكشف المزيد من الحقائق، مما يؤدي إلى صورة أكثر اكتمالا لعصر الفصل العنصري غير أن هذا التكتيك قد ألقى الضوء على قدر كبير من المعرفة غير المعروفة سابقًا، إلا أنه ألقي باللوم الكامل على الأفراد بدلاً من الجماعات السياسية التي ينتمون إليها وتلقوا أوامر منها .لم يكن هناك شرط في الولاية التي سمحت للمحكمة أن تأمر الجناة المعروفين بالإدلاء بشهادتهم، وبالتالي رفض العديد من قادة المجموعات السياسية الرئيسية المشاركة في اللجنة، ولذلك سمي هذا التظاهر بالوقاحة السياسية (Lindahl, 2010, p. 19).

- **محدودية الولاية والحقيقة** (Harakas, 2001, p. 530):

كان الغرض من اللجنة هو جمع أكبر قدر من المعلومات فيما يتعلق بطبيعة وظروف وسياق الجرائم المرتكبة بين عامي 1960و1990م. بحيث أُذن للجنة بعقد جلسات استماع لجمع المعلومات من

قبل كل من الضحايا والمجرمين في عهد الفصل العنصري .ومع ذلك، فقد كان مقصوراً على من وقعوا ضحايا "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" وعلى أولئك الذين تصرفوا "بهدف سياسي". وقد عرّفت اللجنة بصرامة "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" بأنها: انتهاك حقوق الإنسان من خلال القتل أو الاختطاف أو التعذيب أو سوء المعاملة الشديدة لأي شخص؛ أو هي محاولة أو مؤامرة أو تحريض ينشأ عنه عنف سياسي.

عرّفت اللجنة "سوء المعاملة" بأنها "الأفعال أو الإغفالات التي تسبب عمداً وبشكل مباشر معاناة عقلية أو جسدية شديدة للضحية". إن استخدام هذه المعايير لتحديد الأفراد كضحايا يعني استبعاد جزء كبير من السكان الذين تعرضوا للضرر وتعرضوا للهجرات القسرية، والتمييز والفصل اليومي، وعدم كفاية أساليب المعيشة، والذين تأثروا عاطفياً ونفسياً بسياسات الفصل العنصري.

الفصل العنصري معترف به وطنيا ودوليا باعتباره جريمة ضد الإنسانية .وقد وصفت اللجنة هذا الأمر وأدركته بدقة في تقاريرها النهائية ومع ذلك، لم تُعتبر الهجرات غير الطوعية لأبناء جنوب إفريقيا السود، والفقر الناجم عن الحكومة أمراً سياسياً بما فيه الكفاية بالنسبة للجنة إذ قررت أن مهمتها تتمثل في إيلاء الاهتمام بانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة كأفعال محددة مثل إصابة جسدية و/ أو عقلية شديدة، أثناء النزاع السياسي الماضي .على هذا النحو لم ينصب تركيز عملها على آثار القوانين التي أقرتها حكومة الفصل العنصري، وليس على السياسات العامة لتلك الحكومة أو غيرها من المنظمات، بغض النظر عن كونها مسيئة أخلاقيا. ونظرًا لعدم وجود ضرر مادي لهؤلاء الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة وتعرضوا للإهانة، فقد تم استبعادهم من المشاركة في لجنة الحقيقة والمصالحة وهنا يمكن رؤية التحيز الواضح تجاه الحزب الوطني من خلال هذا الفعل لأن هؤلاء الناس لا يستطيعون مشاركة مظالمهم من الحكومة السابقة (Harakas, 2001, p. 530).

علاوة على كل ذلك من خلال اللجنة، طُلب من مؤسسات مثل الشركات والجماعات الدينية وغيرها من المنظمات غير الحكومية أن تشارك جوانبها في القصةفي حين أن العديد من هؤلاء كانوا مستفيدين من نظام الفصل العنصري، إلا أنهم لم يتحملوا مسؤولية سياسة الفصل العنصري التي انتهجتها الحكومة السابقة .ومع ذلك، ركزت لجنة الحقيقة والمصالحة في كثير من الأحيان على تصرفات الجماعات الفردية وسياسات التمييز الخاصة بهم خلال الفصل العنصري، بدلاً من إلقاء اللوم على الحزب الوطني لفرضه مثل هذه السياسة (Harakas, 2001, p. 530).

بالإضافة إلى ذلك كانت الاعتداءات الجنسية شائعة أثناء الفصل العنصري، ولكن يُنظر إلى أنه من المحرمات التحدث عن مثل هذه القضايا في مجتمع جنوب إفريقيا الأبوي: "بالنسبة للعديد من النساء، فإن ربط قصة الاعتداء الجنسي من شأنه أن يجعلهن يشعرن بفقدان كرامتهن.ففي كثير من الأحيان، لا تعتبر النساء تجاربهن مهمة بما يكفي لتقديم تقرير إلى اللجنة "بالنظر إلى الثقافة، التي تمارس ضغوطًا على الحياة الأسرية وتخلق فرصًا محدودة للنساء لإزالة أنفسهن من المواقف القمعية، وغالباً ما كانت تفشل النساء في رؤية أن تجربتهم للعنف الجنسي لها بعد سياسي.

ولأن النساء شعرن أن اعتداءاتهن الشخصية تستحق وقت اللجنة، فقد تركت العديد من الشهادات بدون أجر، كان هذا النقص في شهادة الأذى الشخصي واضحًا منذ بداية ارتكاب الجريمة وتم الاعتراف به في نموذج التقديم فقد كان مكتوبا: " **هام: بعض النساء يشهدن على انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت لأفراد الأسرة أو الأصدقاء، لكنهم عانوا أيضًا من الانتهاكات. لا تنس أن تخبرنا بما حدث لك بنفسك إذا كنت ضحية انتهاك جسيم لحقوق الإنسان.**

من المثير للإعجاب أنهم أقروا بحقيقة أن العديد من النساء لا يرغبن في التحدث عن حساباتهن الخاصة. ومع ذلك، لا يزال هذا السكوت يحدث وبسببه كانت هناك صورة أقل اكتمالا عن الجرائم المرتكبة ضدهم وتم ترك القلة الذين شهدوا لتمثيل غالبية النساء والانتهاكات التي عانوا منها.

وبصرف النظر عن عدم مشاركة مجتمع جنوب إفريقيا ككل، هناك عامل آخر أثبت أنه ضار بإيجاد الحقيقة الكاملة وهو تدمير السجلات والوثائق من قبل الحكومة السابقة. من الممارسات الشائعة في العديد من البلدان، أن التدمير القانوني المنهجي للسجلات في جنوب إفريقيا قد وقع قبل فترة طويلة من تراجع نظام الفصل العنصري ومع ذلك، سرعان ما أدرك أن بعض التدمير غير المصرح به قد حدث أيضًا، هذا الأمر جعل اللجنة تعرب عن أسفها لأن "التدمير الكامل الواضح لجميع السجلات الصادرة من الأفراد والمنظمات كان أغنى تراكم لهذا البلد من السجلات التي توثق الكفاح ضد الفصل العنصري". لقد تأثر عمل اللجنة سلبًا من جراء هذا التدمير لأنه لم يكن من الممكن الآن اكتشاف بعض الحقائق، حيث كان من الممكن أن يكشف دليل واحد عن فظائع وحقائق كاملة.

يمكن أن نستنتج أنه لم يكن هناك ما يكفي من "الحقائق" التي قدمها قادة الفصل العنصري والمناهضون للفصل العنصري لرسم صورة كاملة للفظائع التي ارتكبت في ظل حكم الحزب الوطني

فقد كانت هناك جرائم واضحة ضد الإنسانية تم تنفيذها بأعداد هائلة، لكن عدم وجود تعاون في إنشاء تاريخ مشترك أظهر المقاومة ضد الشكل الجديد من الحكومة وأهدافها وبالتالي **على** الرغم من أن العديد من القلوب شفيت من خلال اللجنة، إلا أنها لم تصل إلى حد المصالحة الوطنية الحقيقية **فبدون حقائق لا يمكن تحقيق المصالحة الوطنية الصحيحة.**

إذا ومن خلال ماتم التطرق إليه، يمكن القول أنّ(TRC) كانت معيبة ومنحازة بشكل واضح تجاه حكومة (NP) السابقة، فكما ذكرت سابقا فقد ركزت اللجنة على الجرائم السياسية وتجاهلت الانتهاكات غير السياسية التي عانى منها ملايين من سكان جنوب إفريقيا كل يوم لعقود وبالتالي وإن صح القول فإن لجنة الحقيقة والمصالحة لديها مصالحة وطنية محدودة في المستقبل.

شكل رقم28: ***تقدم المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا (Reconciliationprogress).***

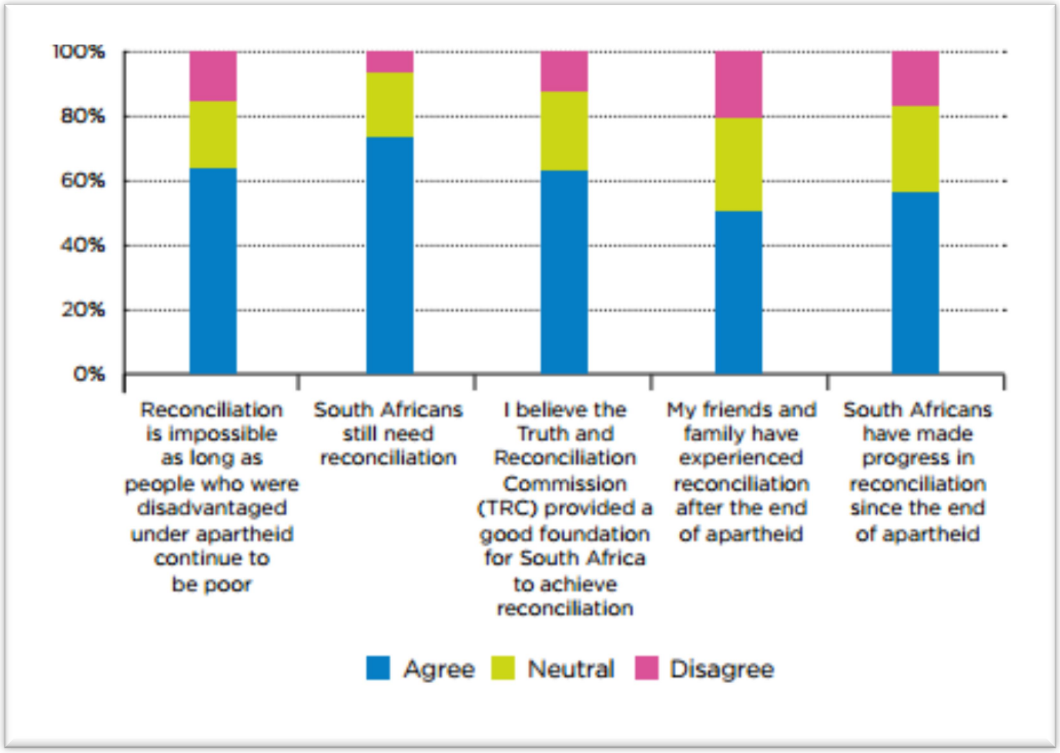

المرجع:(Potgieter, 2017, p. 23)

ثانيا: الإصلاح المؤسسي في جنوب إفريقيا.

تعد عملية الإصلاح المؤسسي وعملية إعادة بناء الدولة واحدة من أهم آليات تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية ، خاصة إذا ماكانت تلك المؤسسات تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية تجاه تفشي الفساد وانتشار الانتهاكات في المجتمع، فضلا عن أن غالبية الدول التي تسعى إلى تطبيق المصالحة

الوطنية والعدالة الانتقالية تعاني من انهيار لمؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ولذلك من أبرز الخطوات التي يتم من خلالها إصلاح وإعادة بناء مؤسسات الدولة هو تفعيل مبدأ المساءلة وسيادة القانون **لاستعادة ثقة الشعب** بتلك الأجهزة والمؤسسات، لاسيما أجهزة القضاء والجيش (أبو السعود، 2015، ص ص33–34)... ، **وبالتالي بناء دولة مستقرة وآمنة (دولة ما بعد النزاع). وعليه كيف تمت عملية بناء الدولة والإصلاح المؤسسي في جنوب إفريقيا؟**

شهدت جنوب إفريقيا منذ انتهاء الفصل العنصري العديد من الإصلاحات، التي يهدف بعضها إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي حين أن نجاحها قد يكون محل شك فإنها لم تحظى باهتمام كاف في أدبيات العدالة الانتقالية وهو أمر يدعو للأسف، لأن تجربة جنوب إفريقيا توضح التحديات الماثلة في هذه المجالات.

لقد كان نظام الفصل العنصري نظاما قانونيا، اجتماعيا وسياسيا يسمح بالتمييز ضد السود في جنوب إفريقيا، وبحلول الوقت الذي تولى فيه **(نيلسون مانديلا)** السلطة في عام 1994م، ورث الاقتصاد الأكثر نموا في إفريقيا ولكنه ورث أيضا مشاكل اجتماعية واقتصادية كبرى، بما في ذلك مستويات عالية من البطالة وفقر مدقع يعيش فيه 50% من السكان وتفاوتات حادة في توزيع الدخل والممتلكات والفرص، بالإضافة إلى مستويات عالية ومرتفعة من الجريمة والعنف، وهو ما كان يؤثر في مجموعه على السكان السود بصفة خاصة (Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 2014).

علاوة على ذلك لم تكن هناك أية نشاطات مؤسسية للفحص أو التطهير في جنوب إفريقيا بالمعنى الدقيق للكلمة، وعلى الرغم من ذلك، كانت هناك إجراءات قريبة من الفحص أوالتطهير كعمل لجنة جولدستون "Goldstone Commission"، كما قامت بعض القطاعات على مرور الزمن بالتطهير الذاتي. وهكذا تحولت المؤسسات والقطاعات في جنوب إفريقيا بطرق وأشكال مختلفة منهاعلى سبيل المثال:

– **مؤسسات الخدمة العامة:** والتي تحولت مع مرور الوقت من خلال عمليتي الترشيد والتغير الديموجرافي.

– **الأحزاب السياسية: أكيد** لم تخضع لأي نوع من التطهير أو الفحص، ولكنها تأثرت بصورة مباشرة بالتغيرات والأحداث التي حدثت في الاتجاهات السياسية.

– **السلطة القضائية وأجهزة الأمن:** وهنا تم تنفيذ ممارسات مؤسسية مثل دوران الموظفين، وفي السطة القضائية، تم **إنشاء لجنة الخدمات القضائية، من مهامها تحقيق الإصلاح المؤسسي،** ووضع دور محدد للمحاكم المختلفة، وتحديد طريقة اختيار أعضائها. أما **أجهزة الأمن،** فإلى جانب الفحص والتدقيق على أساس الإنتماء للدولة ومراعاة حقوق الإنسان، فقد تم دمج الأجهزة الاستخباراتية والحكومية في مرحلة لاحقة (عز، 2015).

وبالتالي فيما **يخص تجربة الإصلاح المؤسسي في جنوب إفريقيا، فقد كانت عملية الإصلاح المؤسسي من أصعب العمليات إذ كان إنهاء الفصل العنصري يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية في مختلف المجالات والميادين، وكان لابد من الالتزام بالمساواة وعدم التمييز** (عز، 2015)، ولذلك أدرجت تدابير الإصلاح المؤسسي في وقت مبكر جدا في العملية الانتقالية، وبدأ الإصلاح على المستوى الدستوري بإقرار البرلمان للدستور المؤقت لعام 1993م، وتضمن هذا النص فصلا عن الحقوق الأساسية التي شملت الحق في المساواة وعدم التمييز والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأقر الدستور المؤقت بإمكانية إخضاع جميع الحقوق الأساسية للتقاضي دون أي تمييز **من أجل إعادة لحمة ووحدة الوطن،** وزيادة على ذلك فقد أنشئت المحكمة الدستورية المكلفة بحماية الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور. وظل الدستور ساريا منذ عام 1994م إلى غاية 1997م، وفي عام 1996م أصدرت الجمعية الدستورية دستور جنوب إفريقيا الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 1997م، وقد كان أهم ما في دستور 1997م هو الإعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق أساسية، وتضمن الدستور الحق في المساواة وعدم التمييز في الرعاية الصحية وفي الغذاء والمياه والسكن اللائق والضمان الاجتماعي وكذلك الحق في اللغة والثقافة التي يختارها الفرد، كما أبقى الدستور على المحكمة الدستورية وقام بإنشاء عددا من المؤسسات الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان مثل لجنة حقوق الإنسان في دولة جنوب إفريقيا ولجنة تعزيز حقوق الطوائف الثقافية والدينية واللغوية وحمايتها ولجنة المساواة بين الجنسين (دهام، 2017، ص 130).

كما أن لجنة الحقيقة والمصالحة بموجب تقريرها في عام 1998م فقد تناولت أيضا الإصلاح المؤسسي في مختلف المجالات، وأقرت بضرورة الاعتراف بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وقدمت في ذلك توصيات مختلفة تهدف إلى المساعدة على استئصال الفقر والتمييز (دهام، 2017، ص 130) من أجل تضميد الجراح والتقليل من حدة النزاع وجبر الضرر.

بناءً على ما سبق، لا يوجد مانع من القول أنّ تجربة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا كشفت –على نحو ما أشارت إليه بعض الدراسات–عن أن الأفراد في مجتمع جنوب إفريقيا، رغم إيمانهم بضرورة المصالحة والوحدة الوطنية، فإنهم آمنوا أيضا أنّ عملية المصالحة الوطنية لا تقتصر على مجرد الاعتراف من جانب الجناة والعفو من جانب الضحايا، وإنما ترتبط بقضايا أعمق تتعلق مثلا بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكل ومسكن وعمل حيث أشار الكثير من الأفراد في سياق إجاباتهم عن متطلبات المصالحة الوطنية إلى العديد من مشكلاتهم اليومية على المستوي المحلي.

وبالتالي جنوب إفريقيا وبهدف تعزيز المصالحة والتسامح داخل البلاد، وتحقيق الاستقرار قامت بالاعتماد على مجموعة من الآليات أهمها إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة كآلية لكشف الحقيقة ونشر ثقافة التسامح، كما ركزت على الإصلاح المؤسسي والدستوري ونظام التعويضات وجبر الضرر الذي من شأنه أن يقلل من حدة الأحقاد والرغبة في الانتقام، هدفت من خلاله إلى محو الانقسامات الإثنية التي كانت السبب في حدوث النزاع داخلها(نظام التمييز العنصري وما نتج عنه من انقسامات إثنية وعنف كبير)، **والعمل على توحيد كل المجتمع من خلال التأكيد على وجود أرضية مشتركة تاريخية، لغوية، دينية وثقافية بين مختلف العرقيات الإثنية والمكونة لها.**

الفرع الثاني: آليات تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح في رواندا.

إن هدف المصالحة الوطنية في رواندا، هو **إعادة تصميم العلاقة فيما بين الأطراف المتنازعة، والتقليل من حدة التوتر فيما بينهم لتحقيق المصالحة الوطنية والوحدة** وذلك من خلال القيام بعمليات تكيف تهدف إلى تضميد الجراح الناتجة عن الإبادة الجماعية السابقة، وخلق الظروف المواتية لظهور علاقات جديدة بين الروانديين من خلال **استغلال النزاع باعتباره فرصة لإحداث التغيير الاجتماعي** (خالد، 2015، ص 042)، والاعتماد على أساسيات المصالحة الوطنية والتي يأتي في مقدمتها **الاعتراف بالخطأ وتحمل المسؤولية، طلب العفو، الالتزام بعدم العودة** وأخيرا تأتي **عملية جبر الضرر وتقديم التعويضات** مهما كانت قيمتها كجبر رمزي للخواطر(إتباتو، د.ت).

ولذلك ومن أجل تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح في رواندا، اعتمدت هذه الأخيرة على مجموعة من الآليات أهمها: **لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة،** برنامج **نزع السلاح وتفكيك الميليشيات وإعادة الدمج وكذلك القيام بتعديل الدستور والإصلاح المؤسسي،** وكل هذا من أجل

القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع وضمان عدم عودته من جديد. فكيف ساهمت هذه الآليات في تعزيز عملية المصالحة والتسامح، داخل رواندا وحل النزاع فيها؟

أولا: لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة:

تركز المصالحة الوطنية في رواندا، وكما ذكرنا سابقا، على **إعادة بناء الهوية الرواندية** فضلا عن تحقيق التوازن بين العدالة، الحقيقة، السلام والأمن، حيث عملت جاهدة على مكافحة التميز والانقسام الإيديولوجي، وتحقيق الانسجام الاجتماعي داخلها. فكيف ساهمت لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في رواندا في تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح داخل رواندا؟

1- أسباب تأسيس لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في رواندا.

اندلعت الحرب الأهلية الرواندية في أكتوبر 1990م، وجرى توقيع اتّفاق أروشا للسلام 1993م، والذي بموجبه أقرت تسوية تفاوضية بشأن تقاسم السلطة ودمج قوات التمرد في الجيش الوطني، إلا أن أطراف النزاع، تجاهلت بنود الاتّفاق وشروطه، مما أدى هذا إلى تورط كافة الأطراف في العمليات الإرهابية واغتيالات سياسية. ومنذ مطلع عام 1994م، بات واضحا للنظام الرواندي أن بقاءه مهدد من قبل إثنية التوتسي في داخل البلاد وخارجها، بالإضافة إلى المعارضين من إثنية الهوتو، وقد عززت مذابح الجبهة الوطنية الرواندية لسكان الهوتو في المناطق الحدودية مخاوف النظام السياسي، وفي خضم التوتر الذي يسود البلاد ثم إسقاط طائرة الرئيس **(هابياريمانا)** أثناء هبوطها في مطار **كيغالي،** أثناء عودته من اجتماع القمة الإقليمية في تانزانيا في 6 أفريل 1994م، ومن هنا انطلقت حملة إبادة جماعية واسعة النطاق. وقاد الجيش والميليشيات وقوات الشرطة ومواطنو الدولة، عمليات القتل في كافة أنحاء البلاد، ومن الجدير بالذكر أن سكان الهوتو لم يكونوا يؤيدون لحملة الإبادة التي استهدفت سكان التوتسي، كما أنّ قسمًا كبيرا منهم كان معارضا لنظام **(هابياريمانا)**، فضلا عن الصلات الاجتماعية التي تربط العديد منهم ببعض التوتسي، ومن ثم فقد انضم العديد منهم لضحايا العنف الذي ساد البلاد (Ingelaere, 2008, p. 28-29).

بعد هذه الإبادة الجماعية اتبعت رواندا مسارًا **انتقاليا** طبقت من خلاله العديد من الآليات الجنائية والآليات التصالحية، ومزجت بين الهياكل الوطنية التقليدية والدولية. حيث أسست رواندا فيما يخص بالآليات التصالحية عدة هياكل مثل : **صندوق مساعدة الناجين من الإبادة الجماعية**

(FARG)، والذي تم من خلاله تعويض الضحايا والذي لم يفعل، كما قامت بتأسيس **لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة** (NURC)عام 1999 م، والتي كان من أبرز أعمالها تنظيم معسكرات **الأنجادو (ingado)** للتضامن وإعادة الدمج والتعليم، وأسهم تأسيس **(NURC)** في شيوع خطاب المصالحة الوطنية في المبادرات الإجتماعية والسياسية، وبرامج الحد من الفقر، وإعادة توطين خلال السنوات الماضية، وهو النهج الذي دعم الوحدة الوطنية وأعاد بناء العلاقات الاجتماعية (Ingelaere, 2008, p. 45). تأسست هذه اللجنة في مارس 1999م، بموجب اتّفاق **أروشا للسلام**، والقانون رقم 99/3 الصادر في 12 مارس 1999م، **بحيث شكلت فكرة توعية الشعب الرواندي بالمصالحة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية الهدف العام لهذه اللجنة** (Fombad, 2017). بالإضافة إلى **إعادة بناء ثقافة المواطنة بدلا من الهوية الإثنية**، وقد عملت هذه اللجنة على تحقيق هدفها من خلال ثلاثة برامج رئيسية تتعلق بالتربية المدنية، الوساطة لتسوية النزاعات والمبادرات المجتمعية، كما نظمت اللجنة ثلاث إجتماعات وطنية حول الوحدة والمصالحة خلال الأعوام **(2000-2002-2006م)**، وهي تعمل في وقت الراهن كهيئة مؤقتة، ولم تصدر بعد تقريرها الختامي.

2- أهداف لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في رواندا.

تعتبر مكافحة التمييز ومحو الآثار السلبية للإبادة الجماعية على الشعب الرواندي، الهدف الرئيسي لهذه اللجنة، ومن الجدير بالذكر أن ولاية اللجنة لم تتضمن مكون كشف الحقيقة، على نقيض أغلب اللجان المشابهة التي تأسست حول العالم، لكن هذا لم يمنعها من القيام بمهامها وتحقيق أهدافها والمهام التي وضعت من أجلها، بحيث نصت المادة 178 من الدستور الرواندي على مهام **الوحدة الوطنية والمصالحة**، وهي:

- إعداد البرامج وتنسيقها لتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة.
- تطوير وسائل استعادة المصالحة والوحدة بين الروانديين وتفعيلها.
- تطوير وتوعية الرأي العام الشعبي بالمسائل المتعلقة بالوحدة الوطنية والمصالحة.
- وإجراء البحوث وتنظيم المناقشات ونشر الأفكار، وإتاحة المطبوعات المتعلقة بالسلام والوحدة الوطنية والمصالحة (هايدي، 2016، ص 471).

- وضع مقترحات بشأن الإجراءات التي تساعد على القضاء على الانقسامات بين الروانديين بغرض تعزيز المصالحة الوطنية.
- بالإضافة إلى ذلك **تعزيز التسامح وثقافة السلام والحوار، حقوق الإنسان والقضاء على كل الأفكار التي تهدف إلى التفرقة.** حيث كلفت هذه اللجنة بتثقيف الروانديين على حقوقهم وحقوق الأخريين والقيام بمشاريع تعزز عملية المصالحة والتسامح، ومراقبة ما إذا كانت السلطات والشعب بشكل عام على علاقات جيدة قائمة على الاحترام ومراعاة سياسة الوحدة الوطنية والمصالحة على النحو الوارد في القانون السياسي لأخلاقيات اتّفاق أروشا أم لا (لجنة تقصي الحقائق: رواندا 99، 1999).

وقد تشكلت لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة من إثنى عشر مفوضا، وتنقسم إلى ثلاث وحدات رئيسة هي: مجلس المفوضين ويتألف من جميع المفوضين، وهو أعلى وحدة في اللجنة، واللجنة التنفيذية المؤلفة من الرئيس ونائبه والسكرتير التنفيذي، والأمانة العامة التي يرأسها السكرتير التنفيذي. وتتكون من ثلاثة أقسام هي: التعليم المدني، وقسم إدارة النزاعات وبناء السلم، والقسم الإداري والمالي (هايدي، 2016، ص 481).

3- برنامج عمل لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في رواندا.

قامت لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في رواندا ومن أجل تحقيق هدفها بالعمل على محاور رئيسية، سعت من خلالها إلى تحقيق مصالحة فعالة، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

1- **برنامج بناء السلم والمصالحة:** والذي كان بمثابة حوار وطني بشأن القضايا الوطنية، لمكافحة التمييز واحترام حقوق الإنسان، وقد أسهم تنوع أنشطة البرنامج بين الندوات والمؤتمرات والمناقشات، التي تبث في وسائل الإعلام، وكذلك الإجتماعات التي كانت تعقد بشكل واسع وبشكل دوري في الأقاليم المختلفة، في حث المشاركة الشعبية وعلى نطاق واسع، وإيتاح الفرص لوضع نتائج استطلاعات الرأي التي أعدتها اللجنة في الاعتبار أثناء وضع اللجنة لتوصياتها، كما أن مخيمات التضامن التي عرفت باسم **(Indando)**، قد لعبت دورا في إدماج اللاجئين العائدين إلى البلاد، وقد تجمع في تلك المخيمات مجموعات مختلفة من الشباب والمعلمين وموظفي الحكومة، الأطباء،

الأشخاص الذين يشتبه بهم في تورطهم في عمليات الإبادة الجماعية، والذين حصلوا على الإفراج المشروط ، وقد كانت مشاركة طلاب الجامعات في المخيمات إلزامية.

2- **مبادرات الدعم المجتمعي:** أشركت **(NURC)** المجتمع في مكافحة الفقر، وقد قدمت اللجنة الدعم المالي لأكثر من سنتين كمجموعة غير ربحية تعمل على تنمية المجتمع، وتشمل الناجين من الضحايا والجناة وذوي المعتقلين(هايدي، 2016، ص 481). كما أقيمت مراكز المصالحة الوطنية في المدارس والجامعات، وهو ما حفز الطلاب على تأسيس مراكز طلابية للغرض نفسه، فضلا عن تنظيم زيارات إلى مواقع الإبادة الجماعية لتكريم الضحايا، وقد دعمت**(NURC)** المراكز الطلابية من خلال توفير الموارد التعليمية الخاصة بأنشطة المصالحة الوطنية.

3- **القمة الوطنية:** تعد القمة الوطنية مشروع اللجنة، وقد أشرف عليها رئيسها وشاركت فيها مختلف الجماعات الرواندية، وأطراف فاعلة دولية، وقد عقدت القمتان الأولى والثانية في السنوات **(2000-2002-2006)**، فضلا عن تنظيم تجمع للشباب في عام 2004م، وقد هدف تنظيم القمة إلى إطلاع الرأي العام إلى ما أنجزته القمة، وكذلك استطلاع الآراء والمقترحات والتوصيات من الجمهور بشأن الطريقة المثلى لتحقيق المصالحة الوطنية.

4- **المهرجانات الشعبية** : نظمت اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة مهرجانا سنويا للمصالحة الوطنية، وشجعت الأنظمة الثقافية والفنية باعتبارها أدوات للتحول المجتمعي، وتدعيم الوحدة والمحبة بين الروانديين، وقد أسهمت تلك المهرجانات في تعزيز قيم التسامح والسلام والوحدة والعدالة الاجتماعية (هايدي، 2016، ص 501).

4-تقرير اللجنة ونتائج عملها.

أصدرت اللجنة تقريرا من أنشطتها المتعلقة بعملية المصالحة الوطنية في عام 2001م، وهو ماترتب عليه نشر مجموعة من التقارير المختلفة حول دور المرأة في المصالحة الوطنية، وبناء السلم في رواندا، وقياس أثر لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة الصادر في ديسمبر2005م، وهو بمثابة تقييم شامل لأثر اللجنة، وأعده خبراء في معهد العدالة والمصالحة في جنوب إفريقيا، وموله البرنامج الأممي الإنمائي، وهي دراسة بعنوان أصول النزاع الرواندي، صدرت في جانفي2008م، وهي تتضمن توضيحا لسياقات النزاع وأسبابه، والتحديات والفرص المتاحة أمام الشعب الرواندي، وغيرها من الدراسات ذات

الصلة(هايدي، 2016، ص ص 501-151). بالإضافة إلى كل ذلك أسهمت اللجنة في صدور قانون بشأن القمع والتمييز والطائفية وحرصت على إتساق نصوصه مع أهداف الوحدة والمصالحة الوطنية، كما أسهم عملها في إلغاء خانة التصنيف الإثني في بطاقات الهوية، وضمان أن يكون التعليم والتوظيف والخدمات العامة خاضعة للمزايا الشخصية، كما جرم الدستور الجديد، والذي دخل حيز التنفيذ في ماي 2003م، نشر الأفكار الانفصالية أو التي تهدف إلى تعزيز الخلافات الإثنية، كما نص على ضرورة مشاركة النساء في البرلمان بنسبة 30%على الأقل (*روندا*، د.ت).

وبالتالي ومن خلال كل ما سبق، يتضح لنا أن لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة في رواندا ساعدت وبشكل كبير في نجاح وتجسيد المصالحة الوطنية في رواندا، وذلك من خلال مختلف الأدوار والنشاطات التي قامت بها وأهمها مشاركتها في صدور قانون يرفض القمع والتمييز والطائفية وتحقيق أهداف الوحدة والمصالحة الوطنية من خلاله، كما ساهمت اللجنة في إلغاء خانة التصنيف الإثني في بطاقات الهوية، كل هذه الجهود ساهمت بقدر كبير في بناء علاقات جديدة تسودها العدالة والسلام الإيجابي الدائم.

ثانيا: برنامج نزع السلاح وتفكيك الميليشيات وإعادة الدمج في رواندا (DDR).

إنخرطت الأمم المتحدة منذ أواخر الثمانينات في أنشطة وبرامج نزع السلاح والتفكيك وإعادة الدمج في البلدان عرفت نزاعات وحروب أهلية لفترات طويلة، وتعد برامج **(DDR)** أحد مكونات عمليات حفظ السلام المتعددة التي تعالج طائفة واسعة من القضايا مثل: احترام حقوق الإنسان، سيادة القانون، الانتخابات وإدارة الموارد الإقتصادية. وهي تتجاوز المفهوم التقليدي لحفظ السلام، الذي يقتصر على الفصل بين الأطراف المتنازعة وتعيين خط لوقف إطلاق النار بقوات دولية أو إقليمية(هايدي، 2016، ص47).

والمقصود ببرامج نزع السلاح والتسريح، التفكيك وإعادة الدمج هو أنها عبارة عن آلية ذات أبعاد متعددة لتعزيز السلام وخلق بيئة ملائمة للأنشطة المتعلقة بالأمن الإنساني، والتنمية وإعادة الإعمار، حيث يدخل برنامج نزع السلاح وتفكيك وإعادة الدمج ضمن عملية شاملة لنزاع السلاح وتحقيق المصالحة الوطنية وبناء الثقة والاستقرار خلال فترة ما بعد النزاع (*مفوضية السودان*،د.ت) وتمر عملية نزع السلاح بأربعة مراحل متتابعة هي (هايدي، 2016، ص ص27-30):

1- **نزع السلاح(Disarmanent):** وهو مصطلح يشير إلى فعل تخفيف أوتحديد الأسلحة، كما قد يشير هذا المصطلح إلى نوع معين من الأسلحة وأشهرها نزع أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة النووية، كما يشمل كل أنواع الأسلحة التي قد تتوفر في أيدي مجموعات عرقية غير الدولة.

2- **التفكيك (Demobilization):** هو عملية التسريح الرسمي للمقاتلين والسيطرة على أنشطة الجماعات المسلحة، وتشمل المرحلة الأولى من التسريح تجمع المقاتلين والأفراد في سكنات أوالمخيمات المؤقتة في حين تشمل المرحلة الثانية من التسريح حزمة الدعم المقدمة للمقاتلين السابقين، وهو ما يقود إلى المرحلة الثالثة وهي إعادة الدمج.

3- **إعادة الدمج (Reinsertion):** تستغرق هذه المرحلة نحو عام وتوفر الدعم الفوري الذي يقدم إلى المقاتلين السابقين قبل بدأ عملية الدمج طويلة الأجل وهو بمثابة دعم انتقالي لتغطية الاحتياجات الأساسية للمقالين السابقين حيث ستضمن هذه العملية تقديم الغداء والملبس المأوى والإحتياجات الطبية.

4- **إعادة الإدماج طويل المدى (Reintegaration):** يستهدف القضاء على كل عوامل النزاع المتجذرة، والعمل على خلق أرضية لتقريب الجماعات المتقاتلة وضمان اندماجهم تحت مقومات مجتمع خالي من النزاع والتفرقة على أساس طائفي، وذلك عبر توظيف مختلف الطرق والآليات السياسية والإجتماعية والثقافية والتربوية لتأسيس مجتمع متجانس.

وبإسقاط هذا المفهوم على الحالة الرواندية نجد أن رواندا تمكنت من نزع سلاح نحو 54 ألف مقاتل وإعادة دمجهم مند عام 1995م، حيث قامت اللجنة الرواندية لنزع السلاح وإعادة الدمج **RwandaDemobilizationandRéintégrationCommission. (RORC)** بتنفيذ برامج **(DDR)** من خلال مرحلتين هما:

<u>المرحلة الأولى من عام 1997-2001م</u>:

استهدفت المرحلة الأولى من برنامج (DDR) والتي استمرت خلال الفترة من سبتمبر 1997م إلى مارس 2001م، 17692 جندي ينتمون إلى الجبهة الوطنية الرواندية **(RPA)**، وهو ما يعادل 15 ألف من المقاتلين السابقين في الجيش **(Rwanda Army Forces FPR)** والذين أعيد دمجهم

في(RPA) خلال نفس الفترة(هايدي، 2016،ص. 231). وقد وضعت القوات المسلحة عدة معايير لاختيار الجنود الذين سيتم تسريحهم من (RPA) وهي: السن، الحالة النفسية، الحالة الصحية، الإعاقة والالتزامات العائلية، ومدى الانضباط العسكري. وقد تلقى الجنود الذين تم تسريحهم دفعة الأولى، 900 دولار أمريكي، وعلى الرغم من أن الميزانية التقديرية التي رصدت للمرحلة الأولى من برنامج (DDR)، قد قدرت بـ 40 مليون دولار أمريكي. إلا أن التمويل الفعلي الذي قد توفر بلغ إلى18،3 مليون دولار أمريكي، وقد وفرت الحكومة الرواندية أغلبها، وقد أرجح البعض تردد الجهات المتاحة في تمويل عملية نزع السلاح إلى تورط رواندا في حرب الكونغو أنذاك، مما انعكس هذا بالسلب على عملية إعادة إدماج مقاتلي الجبهة الوطنية الرواندية السابقين. وقد أسست (RDRC) مدرسة للتدريب المهني عام 1998م، لتدريب ما يقارب من 900 شخص من الأفراد المسرحين، ويمكن القول أنّ عملية التسريح والتفكيك وإعادة الدمج قد نجحت في المرحلة الأولى، على الرغم من برامج إعادة الدمج المحددة التي تبنتها الحكومة الرواندية، لغياب أية دلائل على وقوع جرائم بمعدلات عالية من قبل المسرحين، وتعد أبرز الانتقادات التي وجهت إلى تلك المرحلة هي غياب الاهتمام بقضايا النوع في المجتمعات التي تم توطين المقاتلين السابقين فيها (Waldorf, 2009,p. 9-10).

المرحلة الثانية من نزع السلاح والتفكيك وإعادة الإدماج في رواندا (2002-2008م):

تبنى المجتمع الدولي خلال عام 2001م، برنامجا إقليميا يعرف ببرنامج متعدد البلدان (أو الأقطار) لنزع السلاح وإعادة الدمج **Multi Country Demobilization and (M.C.D.R.P) Réintégration Programme.** بغرض تعزيز جهود (DDR)، في البلدان التي تضررت من حرب كونغو الثانية، بتمويل من البنك الدولي لصندوق الإنمائي متعدد الأطراف، وقد بلغت المخصصات الحالية لرواندا من البرنامج ب 57،3 مليون دولار أمريكي، وتم إستبدال (RDRC)بالبرنامج الرواندي لنزع السلاح وإعادة الدمج في عام 2001م **(RDRP) RwandanDemobilization and ReintegrationProgramme.** وجرى تمديد عمل البرنامج إلى غاية 2008م نظرا لبطء عودة (AGs) من كونغو الديمقراطية، وقد نجحت (RDRC) في تحقيق الهدف المتعلق بتسريح المقاتلين السابقين في (RDF) و(FAR) بينما فشلت في تحقيق الهدف المتعلق بتسريح المقاتلين المنتمين إلى (AG) في الكونغو الديمقراطية. وقد بلغ إجمالي المقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم خلال الفترة الممتدة ما بين ديسمبر 2001 م إلى ماي 2007م إلى 39،47 ينتمون إلى (RDF)،(FAR)،(AG).

وقد تمت عملية التسريح **(RDF)** بموجب المعايير التي اتبعت في المرحلة السابقة، وقد تلقى الجنود المصرحون بدل التسريح ما يقدر بثلاثة أضعاف أخر راتب حصل عليه كل منهم .(Waldorf, 2009,p 10)، بينما تم نزع سلاح المقاتلين السابقين في **(AG)** أثناء تواجدهم في كونغو الديمقراطية، من قبل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، قبل نقلهم إلى معسكر التسريح في **موتوبو**(Mutobo) شمالي رواندا (Waldorf, 2009,p. 10)، من أجل دعم العلاقات الإنسانية وتحقيق السلام الإيجابي داخلها.

نزع السلاح والتسريح:

من خلال الدراساتنجد أن **(RDRC)** حققت الأهداف المستهدفة لتسريح قوات الدفاع الرواندية وتسريح جنود القوات المسلحة الرواندية السابقة، ولكنها حققت فقط ثلث أهدافها بالنسبة للمقاتلين من الجماعات المسلحة في كونغو. وفي الفترة الممتدة ما بين (ديسمبر 2001 إلى غاية 31 ماي 2007م) سرحت **(RDRC)** حوالي 20039 من القوات المسلحة الرواندية السابقة، وحوالي 12310 من المقاتلين السابقين، وحوالي5873 من المجموعات المسلحة، بالإضافة لـ 624 من الجنود الأطفال السابقين، وشملت هذه المجاميع 57 إمرأة و2 من الفتيات. أما فيما يخص تسريح **(RDF)** فقد بدأ في أفريل 2002م وانتهى في 2006م، المعايير الرسمية لتسريح هؤلاء الجنود شملت المرضى والعجز والعمر، والمتحدث بإسم قوات الدفاع الرواندية ذكر أيضا معايير إضافية مثل: المشاكل الإجتماعية، عدم الانضباط، والمعايير التي تكفل الوحدة الوطنية والمصالحة لإيجاد تلك القوة التي تعكس رواندا، وعادة ما يتم نزع سلاح المقاتلين السابقين من الجماعات المسلحة، من قبل قوات حفظ السلام في جمهورية كونغو الديمقراطية، قبل أن يتم نقلهم إلى معسكر التسريح في موبوتو في شمال رواندا، لقبولهم. وكان على هؤلاء المقاتلين السابقين إثبات أنهم عادوا إلى رواندا بعد ماي 2001 م (والدروف، 2009).

إعادة الإدماج ونتائج البرنامج:

لقد حصل جميع المقاتلين السابقين على دعم إعادة الإدماج، عندما خرجوا من معسكرات التضامن **(Ingando)** بدعم يقدر بحوالي 100 دولار أمريكي، فضلا عن توفير بعض الإحتياجات الأساسية، وقد بلغ عدد المستفدين حتى ماي 2007م إلى 38،846 بينما، تراوحت حزمة إعادة الدمج النهائية بين 150 إلى 200 دولار أمريكي، كل حسب رتبهم الوظيفية والإنتماء، وحصل الجنود النظاميون المنتمون إلى **(RAA-FAR-RDF)** على مكافآت نهاية الخدمة على الدفعتين، وتراوح مقدارها بين 300 إلى 1000 دولار، وأوضح مسح أجرى عام 2005م والذي استهدفت 941 مقاتلا

سابقا، أن هؤلاء قد أعيد دمجهم في المجتمعات المحلية في سلاسة، ولم يعانوا من التميز باعتبارهم مقاتلين سابقين، بينما أشارت دراسة أخرى أن بعضهم قد تولى مواقع في السلطة المحلية، كما أن بعضهم الأخر كان مسؤولا عن أعمال العنف والجرائم الصغيرة، وقد أوضحت الدراسات أن الفقر هو أكثر العوامل التي أثرت سلبا على عملية الإدماج في رواندا (والدروف، 2009).

كل هذه الإجراءات ساعدت على خلق نوع من التراضي داخل المجتمع الرواندي بين الجماعات التي كانت متنازعة سابقا، ما ساعد على إضفاء علاقات تسامح كرستها التعويضات والخطابات التي كانت تدعو لعدم مراجعة الماضي والتفكير بإيجابية في مستقبل رواندا.

ثالثا: الإصلاح المؤسسي وجبر الضرر.

يعتبر الإصلاح المؤسسي من أهم المداخل للقضاء على الانقسام داخل المجتمعات لفترة ما بعد النزاع، عبر خلق قاعدة مؤسساتية تراعي التعدد العرقي وتعمل على إدماجه في مختلف مؤسسات الدولة، بما يساهم بشكل فعال في تكريس مبدأ التسامح داخل المؤسسات والمجتمع ككل، **ويركز الإصلاح المؤسسي إلى حد كبير على الإصلاح التشريعي والقطاع الأمني والفحص الدقيق، باعتباره أهم مرحلة تمر بها عملية العدالة الانتقالية من جهة، ومن جهة أخرى هو يعتبر أهم آلية لمعالجة الأسباب العميقة للنزاعات والقضاء عليها**(OHCHR, 2014).

وعليه السؤال المطروح هو: كيف ساهم الإصلاح المؤسسي في تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح في رواندا؟

لقد كان الإصلاح المؤسسي في رواندا وخاصة إصلاح القطاع الأمني له أولوية كبيرة وملحة في مرحلة ما بعد الإبادة الجماعية ، وذلك لأن معظم من يرتبطون مع الحكومة والشرطة والجيش هربوا من البلاد قبل التقدم العسكري للجبهة الوطنية الرواندية، وأكثر المتورطون في الإبادة الجماعية حاليا ما يزالون خارج رواندا، وقد أعيد دمج بعض كبار المسؤولين السابقين وأفراد القوات المسلحة السابقة الرواندية **(FAR)** على الرغم من رفض منظمات الناجين وإعتراضاتهم. وقد تزايدت وتيرة الاتهامات إلى هؤلاء بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، منذ عام 2002م، وهو الأمر الذي دفع بهم إلى الهروب من البلاد أو الإختفاء، كما جرى إعتقال بعضهم.

وفي أوائل 2003م دعت الجنة البرلمانية إلى حل حزب المعارضة الرئيسي على أساس عرقي(**Divisionism**)، وتبنيه إيديولوجية الإبادة الجماعية، وهو ماترتب عنه فيما بعد إخفاء أو هروب النائب السابق لرئيس المحكمة العليا (**أوغستين سيزاك**) ووزير الدفاع السابق العميد (**إيمانويل هابياريمانا**) وبرلماني عسكري سابق، كانوا ينتمون إلى إثنية الهوتو و (**FAR**) وخلال عام 2005م ماستدعت محاكم(**Gacaca**) العديد من المسؤولين والبرلمانيين الهوتو بتهمة ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وأدانت 686 منهم. وقد ترتب على ذلك استقالة لعديد من البرلمانيين ومغادرة البلاد(والدروف، 2009).

كما أصدرت محاكم **الغاكاكا** (**Gacaca**) قرار بإعتقال الجنرال (**لورانت مونياكازي**) وهو مقاتل سابق في (**FAR**) في نفس العام بعد دمجه في الجيش الوطني الرواندي بتهمة الإبادة الجماعية (والدروف، 2009).

أما فيما يخص قضية **جبر الضرر** (*) **والتعويضات**، فإنه بعد مرور ثلاثة عشر سنة عن الإبادة الجماعية، لم تنشئ الحكومة الجديدة الرواندية بعد صندوق التعويضات لضحايا الحرب الأهلية وجرائم ضد الإنسانية، التي نص عليها قانون الإبادة الجماعية عام 1996م، وقوانين مجلس الحكماء الذين كان من المفترض هو الذي يغطي هذا الصندوق، لكن لم يتم ذلك بسبب أن معظم من ثم إدانتهم كانوا غير قادرين على دفع التعويضات بأنفسهم. في أوت 2002م، ناقش مجلس الوزراء مشروع قانون التعويضات التي كادت أن تمنح 23000 دولار أمريكي للمستفيدين الذين تم حرصهم على نطاق واسع، مثل جميع الأشخاص الذين تم استهدافهم لأسباب عرقية، أو بسبب معارضة الإبادة الجماعية، بغض النظر عما إذا كانوا قد عانوا أي ضرر مادي أم لا. لتوضيح لماذا كان مشروع القانون قادر على الرفئ بهم. وعلى الرغم من عدم وجود صندوق التعويضات، وتقديم تعويضات محدودة من مجلس الحكماء للناجين من الإبادة الجماعية، فإنه وبشكل أولي منحت محاكم **الغاكاكا** (**Gacaca**) على المستوى المحلي معظمها تعويضات لضحايا الحرب الأهلية، لخسارتهم ممتلكاتهم، كما قدم

(*) **جبر الضرر**: يعد جبر من الانتهاكات الواسعة النطاق للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، من قبيل الإستثناء في العدالة الانتقالية، ومع ذلك كان لبعض أشكال جبر الضرر انتهاكات حقوق المدنية والسياسية أثر إيجابي على الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يسمح للضحايا، بالتمتع ببعض حقوقهم في كافة المجالات. وهناك من يعتبرها إقرار علني بحدوث الانتهاكات وبمعاناة الضحايا.

مجلس حكماء **الغاكاكا (Gacaca)** قدرا من **التعويضات الرمزية**، كطريقة لنجاح المصالحة الوطنية داخل رواندا والقضاء بشكل نهائي على النزاع، ولذلك كان يجب على أولئك الذين اعترفوا بذنبهم الكشف عن مكان وجود رفات الضحايا، إذا كانوا يريدون الاستفادة من عقوبات مخففة.

وبالتالي ومن خلال كل ماسبق يتضح لنا أن رواندا وبهدف تعزيز المصالحة الوطنية والتسامح داخل البلاد، قامت بالاعتماد على مجموعة من الآليات أهمها نشر ثقافة التسامح وكذلك التركيز على نظام التعويضات الذي من شأنه أن يقلل من حدة الأحقاد والرغبة في الانتقام، هدفت من خلالها إلى محو الانقسامات الإثنية التي كانت السبب في حدوث الإبادة الجماعية، والعمل على توحيد الروانديين من خلال التأكيد على وجود أرضية مشتركة تاريخية، لغوية، دينية وثقافية بين مختلف العرقيات الإثنية والمكونة لها.

بالتالي ومما سبق نلاحظ أنه كلا البلدين اعتمدا على مجموعة من الآليات من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وحل النزاع بالشكل الإيجابي الذي يضمن عدم تجدده، فكما لاحظنا جنوب إفريقيا كانت لها آليات خاصة بها تختلف عن آليات رواندا، على الرغم من أن الهدف كان نفسه وهو القضاء على الحرب الأهلية عبر الآليات السابقة المتعلقة بالعدالة الانتقالية أو التسامح والتي كان هدفها الرئيسي هو تكريس المصالحة الوطنية بشكل ناجع وفعال. فقد ساهمت وبشكل كبير هذه الآليات في تحقيق الهدف الرئيسي لعملية حل النزاع ألا وهو إزالة التباينات بين الأطراف المتنازعة، من خلال استغلال النزاع واعتباره فرصة لإحداث التغيير الاجتماعي البناء.

2.3. عوامل نجاح المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

المصالحة الوطنية في أبسط معانيها وكما رأينا سابقا، هي عبارة عن عملية للتوافق تنشأ على أساسها علاقات جديدة بين الأطراف المتنازعة (السياسية والمجتمعية) قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار نزاعات الماضي، وذلك من أجل تحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كله بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة ووفق مجموعة من الإجراءات.

لكن نجاح أو بالأحرى بلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو ليس بالأمر الهين، بل أمر يتطلب إلماما تاما بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني في البلد المعني كما رأينا أعلاه في حالة جنوب إفريقيا ورواندا، بالإضافة إلى وجود بيئة خارجية مشجعة على المصالحة الوطنية. وبالتالي

لنجاح المصالحة الوطنية لابد من توفر العديد من العوامل الداخلية والخارجية، فما هي إذا أهم العوامل التي ساعدت على نجاح المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا؟

1.2.3. : عوامل نجاح المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا.

تعتبر تجربة جنوب إفريقيا تجربة فريدة من نوعها، فقد وصفت في أحيان كثيرة بالمعجزة، كونها حولت بلدًا تسوده ثقافة العنف والتمييز العنصري إلى بلد ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية، معتمدة في ذلك على التحاور ومهارات التفاوض وإعادة بناء الثقة للقضاء على إرث من التمييز العنصري الذي امتد لقرون، وفي أحيان كثيرة يُنظر إلى تجربة جنوب إفريقيا على أنها التجربة الأولى في العالم التي يتم فيها حل نزاع بهذه الأهمية والخطورة حلاً سلمياً.

فكما رأينا سابقا، عاشت جنوب إفريقيا أكثر من أربعين عامًا من التمييز العنصري (1948-1990م)، شاهدت خلالها أصنافاً عدة من انتهاكات لحقوق الإنسان، والظلم والتهميش والحرمان والتمييز العرقي الذي طال ليشمل كل الأشكال العنصرية ويشمل كل الميادين والمجالات تحت نظام الأبارتهايد، مما أدى ذلك إلى تفاقم الوضع وزيادة حدة النزاع والكراهية وبالتالي دخول البلد في نزاع دموي مدمر طويل المدى. ومن أجل القضاء على هذا النزاع وحله بالشكل الذي يضمن عدم تجدده تبنت جنوب إفريقيا العديد من الآليات والأساليب كما رأينا أعلاه جعلت منها بلدا رائجا ونموذجا يقتدى به في عملية المصالحة الوطنية وبناء السلام في دولة مابعد النزاع. فماهي أهم العوامل التي ساعدت على نجاح عملية المصالحة الوطنية داخلها (جنوب إفريقيا)؟

من خلال دراستنا لاحظنا أن هناك العديد من العوامل التي كان لها دورا كبيرا في نجاح عملية المصالحة الوطنية داخل جنوب إفريقيا، لكننا سنقوم بالتركيز على أهم عاملين هما:

الفرع الأول: إنخراط القادة في المسار السلمي:

سنركز هنا على الدور البارز والكبير الذي لعبه **(نيلسون مانديلا)** بمساعدة زميله **(فريدريك دي كليرك)** في الكفاح ضد النظام العنصري وإسقاطه وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية.

- **نيلسون مانديلا وكفاحه ضد التمييز العنصري:**

حارب **(ماديبا)**، وهو إسم **(نيلسون مانديلا)** القبلي الذي يُعرف به، باسم شعبه نظاماً قمعياً جائراً يقوم على الفصل العنصري، وأسوأ ممارسات الحرمان من أبسط الحقوق ضد سكان جنوب إفريقيا الأصليين (أبو شقرا، 2018).

استرجع **(نيلسون مانديلا)** حريته المطلقة في 11 فيفري 1990م، بعد أن قضى ثلاثة عقود كاملة في سجون نظام التمييز العنصري. وجاء الإفراج عنه في أعقاب قرار رفع الحظر على نشاطات "المؤتمر الوطني الإفريقي" من قبل رئيس جنوب إفريقيا **(فريدريك دي كليرك)** في جويلية 1989 م. وقتها وصرح **(نيلسون مانديلا)** أن الأسباب التي بررت قرار تبني الكفاح المسلح لا زالت قائمة ("نيلسون مانديلا "، 2012).

في السادس من أوت، أعلن "**المؤتمر الوطني**" تخليه عن الكفاح المسلح بناء على اتّفاق مع "الحزب الوطني" الحاكم.

وبعد ذلك انتخب **(نيلسون مانديلا)** رئيساً لجنوب إفريقيا في27 أفريل 1994م، لمدة رئاسية واحدة استمرت ست سنوات وانتهت عام1999م. وقد أصبح هذا اليوم (27أفريل) يوماً وطنياً في جنوب إفريقيا وسمّي بيوم **الحرية**. في هذا اليوم ألقى خطبته الشهيرة بعنوان "**حر أخيراً**" التي اقتبسها من خطاب للزعيم الأميركي من أصول إفريقية **(مارتن لوثر كينغ)**. كانت الرئاسة تتويجا لنضالات شعب جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري "**الأبارتيد**" الذي بدأ يتفكك، وسابقة في تاريخ البلاد (أي الرئاسة) كونه أول شخص من الأفارقة السود يشغل هذا المنصب، وكان أكبر كل الرؤساء سناً عند توليه الحكم بعمر 75عاماً. وأقسم اليمين **في بريتوريا يوم10 ماي 1994م** أمام جمع غفير من قادة العالم وترك **(نيلسون مانديلا)** الحكم بعمر يناهز 81 عاماً.

في أكتوبر1993م، قررت اللجنة منح جائزة نوبل للسلام تكريما **(لنيلسون مانديلا)** ورئيس جنوب إفريقيا **(فريدريك ديكليرك)** في آن واحد عرفانا بدورهما في المسار الذي شقته البلاد على طريق المصالحة الوطنية وطي حقبة التمييز العنصري المظلمة، وهو المسار الذي تأكد في يونيو1991 م عندما قررت حكومة **(فريدريك ديكليرك)** إسقاط ما تبقى من قوانين التمييز العنصري. ("نيلسون مانديلا "، 2012).

كتب ودون **(نيلسون مانديلا)** في27 أفريل1994م، اسم جنوب إفريقيا في صفحات التاريخ المجيد بانتخابه رئيسا للجمهورية إثر أول انتخابات متعددة الأعراق تشهده االبلاد في تاريخها. وبمجرد **اعتلائه كرسي الرئاسة، بادر الزعيم الجنوب الإفريقي بإنشاء لجنة "الحقيقة والمصالحة الوطنية"، وهي هيئة عملت على تعبيد الطريق باتجاه المصالحة الوطنية وتضميد الجراح ونجحت في نهاية المطاف في رد الاعتبار لجنوب إفريقيا وتحسين صورتها على الساحة الدولية- كما رأينا أعلاه-.** وبعد عطاء كبير في ثوب الرئيس، غادر رمز الكفاح ضد التمييز العنصري النشاط السياسي المؤسساتي في عام 1999م، ليترك كرسي الرئاسة لرفيق الكفاح **(ثابو امبيكي)** ("نيلسون مانديلا "، 2012).

- **نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية** (الأمم المتحدة، د.ت):

" لايمكن إيقاف سيرنا نحو الحرية وعلينا ألانسمح للخوف أن يقف في سبيلنا "

نحن في جنوب إفريقيا مقتنعون بأن من الممكن والعملي بلوغ هدفنا المتمثل في تهيئة حياة أفضل للجميع في أقصر وقت ممكن، ونستمد ثقتنا من أننا نعلم أن هذه رؤية مشتركة لدى الأغلبية الساحقة من مواطني جنوب إفريقياعلى اختلاف ألوانهم وانتماءاتهم السياسية (الأمم المتحدة، د.ت).

ونحن نقدر دور المجتمع الدولي حق قدره في تحقيق هذا الأمر لا بالدعم المادي فقط. وإذا كان بوسعنا اليوم أن نتحدث بكل فخر عن **أمة قوس قزح الموحدة** في تنوع ثقافتها وأديانها وأجناسها ولغاتها وأعراقها، فإن ما تأتى ذلك لأن العالم وضع لنا مثالاً أخلاقيا تجرأنا على اقتفاء أثره.

ولابد لهذاا لإنجاز أن يستمر لأنه يقوم على إدراك أن المصالحة الوطنية وبناء الدولة يعنيان في جملة أمور أخرى، أن نسعى إلى معرفة حقيقة الماضي الرهيب، وأن نضمن عدم تكراره. ولهذا يجب ألا تكون مصالحتنا مجرد فترة استراحة قبل أن تستحكم من جديد مرارة الماضي.

وندرك أيضاً أن المصالحة الوطنية وبناء الدولة ستظل كلمات جوفاء إذا لم تكن مبنية على جهد منسق لاجتثات الجذور الحقيقية لماضي النزاع والظلم. فأمننا الوطني وبقاء ديمقراطيتنا الفتية يتوقفان، قبل كل شيء آخر، على برنامج تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب وستضمن إعادة الإعمار والتنمية لجميع مواطني جنوب أفريقيا نصيباً في الحياة، ومصلحة مشتركة في رفاهية البلد ككل.

هذه كلها أقوال رددها **(نيلسون مانديلا)** لتحفيز وتشجيع كل الأطراف على دعم عملية المصالحة الوطنية وضمان نجاحها واستمرارها بالشكل الذي يضمن القضاء على النزاع وحله نهائيا وبالتالي تحقيق الاستقرار ومن ثم تطوير وبناء دولة ما بعد النزاع.

ولكن **(نيلسون مانديلا)** لم يكن ليحقق ما حققه من نصر تاريخي لكل شعوب جنوب افريقيا لولا أنه وجد شريكاً في شخص زعيم الأفريكانا **(فريدريك دي كليرك) الذي جسد إرادة الحل**، وكانت له كذلك القدرة على حمل الرأي العام الغالب بين البيض على اتباع نهجه والقبول بالمصالحة والتنازلات. فمهما بلغت إرادة مانديلا وقدراته السياسية ورصيده الأخلاقي، فإنه ما كان ليحقق ما حقق، فلو لم يجد الاستجابة من الطرف الآخر، فعندها كان خياره الوحيد سيكون حسم الأمر عبر النضال المسلح وقهر الخصم تماماً، وبالتالي ما كان ليكون لأسطورة مانديلا ما لها اليوم من سحر وجاذبية (الأفندي، 2013).

الفرع الثاني: تجنيد مؤسسات المجتمع المدني لدعم مسار المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا.

لعب المجتمع المدني دورا أساسيا في عملية الترويج للديمقراطية والمصالحة عن طريق نشر ثقافة التعددية والمواطنة والمساواة وحقوق الإنسان كما لعب دورا محوريا في عملية الرقابة على الانتخابات وعقد حوار مجتمعي حول الدستور حيث تركز هذا الحوار على عدد من القضايا الرئيسية، هي هل من الضروري أن تشرف الحكومة الانتقالية على الانتخابات قبل صياغة الدستور، وهل بإمكان كتابة الدستور بواسطة الجمعية التأسيسية وهل يمكن أن تنعقد الجمعية التأسيسية قبل أو بعد الانتخابات، هل يجب الاستمرار في تطبيق العقوبات على من قاموا بخرق حقوق الإنسان؟ بالإضافة إلى كل ذلك وضعية حقوق الجماعات الاجتماعية في الدستور وأخيرا وضع مؤسسة الإذاعة الجنوب إفريقية كملكية عامة ذات صوت محايد يجب أن تعمل دون أن تخضع للضغوط الحكومية (أنيس، 2014، ص ص 30-31).

وقد أفضى هذا الحوار إلى بروز عدة سيناريوهات مختلفة، ففي عام 1998م طرح سيناريو كان على الأحزاب بمقتضاه أن تنخرط في عملية تفاوضية تتعلق بالدستور الجديد في ذات الوقت الذي يقوم فيه البرلمان بكتابة مسودة للدستور، وهو ما تم رفضه حيث وقف إعلان هراري عقبة في وجه المفاوضات.

أما السيناريو الثاني فقد كان مؤداه أن تتم كتابة مسودة الدستور الجديد بعد الانتخابات وقد استغرقت عملية الاعداد لانتخابات نزيهة أربع سنوات.

وبهذا فقد قدمت تجربة جنوب إفريقيا مثالا على كيفية ضمان المشاركة في كتابة مسودة الدستور من حيث محتوى مواده والمبادئ الأساسيةوآليات دعم الحوار. حوله انطوت عملية كتابة الدستور على فكرة الاجماع الكافي، كما تم تعيين اثنين من القضاة ليقررا ما إذا كان كل بند من البنود المطروحة يتمتع بإجماع كاف (أنيس، 2014، ص 31).

بالإضافة إلى دوره في وضع الدستور المؤقت، فقد كان للمجتمع المدني دورا كبيرا في وتشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة التي انقسمت إلى لجنة انتهاكات حقوق الإنسان ولجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل ولجنة العفو الأساسية، وتفعيل آليات دعم الحوار حوله في الوقت الذي كانت عملية انتقال السلطة قد وضعت حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أمام امتحان الكفاءة في القدرة على حكم البلاد التي تعاني من الكثير من المشاكل التي تقف حائلا دون نجاح مرحلة التعايش التي دخلتها الأجناس المتعددة في البلاد منذ بداية التسعينات والتي تعد من معوقات تحقيق الوحدة الاجتماعية في البلاد.

نص الدستور على حرية تكوين الجمعيات وذلك طبقا للمادة (17) في الفصل الأول ممّا مما قنن الجماعات والاتحادات المتواجدة بالفعل ومهد لتكوين جمعيات ومؤسسات واتحادات جديدة مع توضيح تنظيم المواد الدستورية لتشكيلهم وتحديد وظائفهم وصلاحياتهم وسلطاتهم وتنظيم التفاعل والتكامل بينهم بما يخدم مصلحة الوطن، ومن أهم منظمات المجتمع المدني مايلي (فايد،2018):

- مؤتمر النقابات العمالية لجنوب إفريقيا COSATU.
- منظمة حقوق المواطنين المدنية في جنوب إفريقيا SANCO.
- هناك تحالف رسمي بين مؤتمر النقابات العمالية لجنوب إفريقيا، والحزب الشيوعي الجنوب إفريقي، وحزب المؤتمر القومي الإفريقي.

وبالتالي ومن خلال هذا الطرح نتستنتج أن للمجتمع المدني دور فعال وكبير في نجاح عملية المصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، فمؤسسات المجتمع المدني ساعدت على خلق الأرضية المشتركة لكل الفواعل والمنظمات سواء كانت حكومية أو غير حكومية المتواجدة داخل البلد أن تشارك في عملية وضع الدستور المؤقت وتأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة التي كانت لها الدور الكبير في حل النزاع وتقريب الأطراف المتنازعة وتحويل العلاقة فيما بينهم من علاقة عدائية

سلبية إلى علاقة ودية تعاونية، كما ساهم في القضاء على الكراهية والأحقاد التي كانت من الممكن أن تغذي النزاع من جديد وتصعده.

2.2.3. عوامل نجاح المصالحة الوطنية في رواندا.

واجه الروانديون عددا من التحديات، في إطار تحقيق عملية المصالحة الوطنية والإنصاف، في أمة لديها جرح عميق لكل من الضحايا ومرتكبي الجرائم، فهي لم تصبح خيارا لرواندا، بل هي حاجة ملحة وضرورية للجميع، ولذلك استلهمت رواندا نموذجا للمصالحة الوطنية خاصا بها، انقسم كما رأينا سابقا إلى قسمين قسم خاص بتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والأخر يهدف إلى تعزيز عملية المصالحة الوطنية والتسامح، لمنع حدوث أي نزاع مستقبلي.

وما ساعد على نجاح هذه الآليات في تحقيق هدفها على أرض الواقع، هو وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية(خالد، 2015، ص ص259-260). فما هي أهم العوامل التي ساعدت المصالحة داخل رواندا في النجاح، حتى تصبح هذه الأخيرة نموذجا رائجا أثبت نجاعته في القضاء على النزاع بشكل نهائي؟

إن نجاح المصالحة الوطنية في رواندا راجع إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة والتي يمكن تلخيص أهمها في العناصر التالية:

االفرع الأول: إنخراط القادة في المسار السلمي.

بعد أن وضعت الإبادة الجماعية أوزارها داخل رواندا، كانت قد خلفت العديد من الخسائر المادية والبشرية، بما في ذلك الآثار النفسية في أوساط الروانديين مست كل الأطراف. ومن هنا شكلت الحكومة لجنة بإسم "المفوضية" الوطنية للوحدة والمصالحة، التي تعنى بلم شمل المجتمع الذي عانى كثيرا من ويلات الإبادة الجماعية، كما أعادت الحكومة الجديدة الرواندية النظر في الحلول المحلية (Homegrown solutions) المتجدرة في ثقافة الروانديين، والتي يمكن أن تسهم في تقديم الحلول الناجحة في إعادة بناء الوطن والمواطن. وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الرواندية بتبني مجموعة من المبادرات، هدفت من خلالها إلى تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية والانسجام، للقضاء على كل مقومات التميز العنصري الذي كان سببا في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وبالتالي تحقيق الأمن والسلام داخلها، وكان من بين أهم هذه المبادرات ما يلي (موشومبا، د.ت):

أولا: <u>المحاكمات الجماعية</u>:

أو المحاكم التقليدية، والتي تعرف بإسم **الغاكاكا (Gacaca)** كما ذكرنا سابقا.

وهي عبارة عن مجلس الحكماء وتعني باللغة الرواندية **الحديقة**، حيث كان شيوخ القرية ومجتمعاتهم يجتمعون لحل مشكلة ما، ومن هنا فإن محاكم (Gacaca) تتوافق مع محاكم القرى التقليدية القائمة، أين كان يتم استدعاء المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية إلى القرى ويشجعونهم على الاعتراف والاعتذار من الأشخاص الذين أذوهم، وتشجيع الصفح والغفران بينهم. وبالتالي تشجيع عملية الإخاء فيما بين الأطراف المتنازعة، حتى لا تكون هناك كراهية وانتقام يؤدي فيما بعد إلى النزاع مجدد(موشومبا، د.ت).

ثانيا: <u>مبادرة أوموغاندا (Umoganda)</u>:

يمكن ترجمة هذه المبادرة إلى عبارة "**معا في هدف مشترك لتحقيق نتيجة إيجابية**"، حيث تعتبر **(Umoganda)** ثاني مبادرة قامت بها الحكومة الرواندية والقادة بهدف دعم عملية المصالحة وضمان نجاحها، وقد استمدت الحكومة هذه المبادرة من الثقافة الرواندية التقليدية، أين كان أعضاء المجتمع يدعون أسرهم وأصدقائهم لإكمال أو مساعدتهم في إكمال مهمة صعبة. ولذلك كانت هذه المبادرة جزءا من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، ومن هنا حرصت الحكومة الرواندية على إحياء الثقافة الرواندية والممارسات التقليدية، لتكيف مع برامج التنمية وإثراء لتلبية احتياجات البلاد(موشومبا، د.ت). وهناك من يعتبرها بأنها برنامج للتربية من أجل إحلال السلام في مخيمات التضامن، وحسب المعطيات الرسمية فإنه منذ1999م إلى غاية 2009م شارك فيها أكثر من 90 ألف مواطن من الروانديين من أجل توضيح تاريخ رواندا، وتعزيز الحسن الوطني ومحاربة إيديولوجية الإبادة الجماعية، وبالتالي تحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، كما تم التوصل من خلال هذه المبادرة إلى مجموعة من الحلول الرئيسية، نتجت عنها برامج التنمية المستدامة (موشومبا، د.ت).

حيث تقام هذه المبادرة كل يوم سبت، يشارك فيها كل أفراد المجتمع بمن فيهم الرئيس، وينقسمون إلى عدة مجموعات للقيام بالأشغال والوظائف العامة المتنوعة، كما يتم تشجيع المغتربين الذين يعيشون في رواندا على المشاركة، وغالبا ما يشمل ذلك تطوير البنية التحتية وحماية البيئة (UN, 2014, p. 2).

ثالثا: مبادرة أوبوديهي (Ubudehe):

وتشير إلى الممارسة الرواندية مند أمد طويل، وإلى ثقافة العمل الجماعي والدعم المتبادل من أجل حل المشكلات داخل المجتمع، وقد ترجم المفهوم اليوم إلى برنامج تطوير المنتج المحلي، حيث يتم توزيع المواطنين إلى فئات مختلفة، من أجل رفع مستويات المعيشة للأسر الفقيرة وتحسين الرعاية الإجتماعية، وكل ذلك يتم من خلال برامج الحماية الإجتماعية الحكومية (موشومبا، د.ت).

وتتم هذه العملية عن طريق أن يقدم ممثل من كل أسرة تفاصيل عن الوضع الإجتماعي والاقتصادي لأسرته، وهناك استبيانات صممت من قبل وزارة الحكم المحلي، تملأ تحتوي على المعلومات الدقيقة، وعندما تتم الموافقة على صحة هذه المعلومات، تبدأ عملية التصنيف وبعد ذلك تجمع هذه الاستبيانات على مستوى الحي، ثم المناطق البعيدة، وترسل إلى وزارة الحكم المحلي للمصادقة عليها، ثم تقديم المساعدات لهم (موشومبا، د.ت).

رابعا: مبادرة غيرنيكا (Girinka):

وتعني هذه المبادرة "**ليكن لديك بقرة**" وهي مبادرة تصنف الممارسات الثقافية القديمة التي كان يمارسها الروانديون، أين كان يعطي كل شخص بقرة لشخص آخر، إما باعتبارها علامة على الاحترام والامتنان أو كمهر للزواج، وكجزء من الجهود الرامية إلى إعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة، كانت مبادرة **غيرنيكا (Girinka)** التي تدار بين الأسر الفقيرة واحدة من هذه الجهود الوطنية التي تهدف إلى إعادة بناء المجتمع الوطني، وقد بدأت هذه المبادرة كرد على ارتفاع معدل مقلق لسوء التغذية والفقر، خاصة في مرحلة الطفولة داخل الأسر، وبالتالي لجأت إليها الحكومة الرواندية الجديدة كوسيلة لتسريع عملية الحد من الفقر، وزيادة دمج وتربية الماشية والمحاصيل. ويستند البرنامج على فرضية أن توفير بقرة حلوب للأسر الفقيرة، يساعد على تحسين معيشتهم نتيجة لاتباع نظام غذائي أكثر تغذية وتوازنا وهو الحليب، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي من خلال تحسين خصوبة التربة، كذلك زيادة الدخل من خلال تسويق منتوجات الألبان (موشومبا، د.ت).

خامسا: مبادرة إيتوريروري غيهوغو (Itorerory Igihugu):

وهي عبارة عن مدرسة وطنية قديمة من الناحية التاريخية، وتم إعادة بنائها في عام 2007م (UN, 2014, p. 2)، وهي عبارة عن قناة من خلالها تنقل الدولة رسائل الشعب فيما يتعلق بالثقافة

الوطنية في عدة مجالات، مثل اللغة الوطنية، العادات الإجتماعية، الرياضة وحتى فكرة الدفاع عن الوطن، بالإضافة إلى ذلك تعزيز القيم الرواندية وزراعة القادة الذين يسعون جاهدين إلى تنمية مجتمعهم المحلي، وبالتالي بناء مجتمع متماسك وواحد، بعيدا كل البعد عن الانقسامات الإثنية، ونتيجة لذلك يربي المواطنين الشباب على الفهم والتعلق بثقافاتهم، ويتم تشجيع المشاركين على مناقشة برامج وطنية مختلفة والقيم الإجتماعية الرواندية الإيجابية، التي من الممكن أن تساعد في تنمية قدراتهم على ممارسة الحكم، علم النفس، العمل وتحقيق المساعدات المتبادلة أي الحياة والتعاون مع الآخرين(موشومبا، د.ت)، مما يساعد ذلك على تحقيق عامل أخر من عوامل نجاح المصالحة الوطنية وهو تبادلية الالتزامات بالإضافة إلى تحقيق وتجسيد طريقة كتابة التاريخ المشترك التي تتضمن نجاح عملية المصالحة والوحدة الوطنية.

لقد كانت هذه المبادرات المحلية من أفضل الممارسات التي لجأ إليها القادة والحكومة الوطنية الجديدة للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجه رواندا، وقد سجلت هذه المبادرات بالفعل إنجازات مهمة، باعتبارها فرصة لالتقاء المواطنين، والوقوف جنبا إلى جنب من أجل إيجاد الحلول والبدائل لمشكلات محددة وتحقيق التقدم والتطور داخل البلاد.

علاوة على ذلك، فإن بعد حدوث التحول السياسي بعد فترة القمع والتعتيم، بدأ المجتمع يعبر عن نفسه ويشعر بقيمته في تقرير مصيره وتحديده. كما أصبحت الأحزاب السياسية في الحكومة الوطنية، بحيث أصبحت هذه النقاط بمثابة مجموعة من الخطوط الحمراء التي لا يمكن تجاوزها مهما بلغ بينهما الخلاف. كما شرعت الحكومة الرواندية في تطبيق نظام تشاركي للعدالة، من أجل مواجهة الكم الهائل من القضايا المتراكمة في النظام القضائي، وبالإضافة إلى ذلك قامت وكما ذكرنا سابقا بإنشاء لجنة الوحدة والمصالحة والتي كانت مهمتها الأساسية بناء عملية التصالح والتسامح وتحقيق العدالة (موشومبا، د.ت).

كما قامت الحكومة كذلك بتخويل المرأة بعض السلطات من خلال القيام بالإصلاحات القانونية وتشجيع المشاركة في الحكومة، وبالتالي زيادة النمو والتطور الداخلي، بالإضافة إلى ذلك قام الرئيس الرواندي **(بول كاغامي)** باتباع سياسة استراتجية للقضاء على الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية في بلاده، بحيث أصدر قانون لمنع كل ما يشير إلى الميل نحو النزعة الانقسامية، كما دشنت الحكومة متحفا تاريخيا حفظت فيه ما حدث بشكل دقيق(محمد عبد الله، د.ت).

إضافة إلى كل ذلك تم استحداث عدد من الإجراءات التي تساعد على تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية مثل القضاء على أي إشارة إثنية من الخطاب العام، وإلقاء الضوء على أنشطة المعارضة...، وغيرها وكل هذا من أجل القضاء وبشكل نهائي على أي اختلاف إثنى أو مؤشر قد يكون هو السبب في عودة النزاع مجددا داخلها، وتمثل هذه العملية نوعا من أنواع عمليات المصالحة الوطنية **التي قادتها الدولة من أعلى إلى أسفل.**

كما قامت كذلك باستحداث برنامج الوحدة الوطنية والمصالحة بهدف تشكيل هوية رواندية موحدة، وتعزيز المصالحة الوطنية بين الناجين من الإبادة الجماعية ومرتكبيها، ويفترض أن ينشر هذا البرنامج ثقافة سياسية ديمقراطية تهدف إلى احترام حقوق الإنسان لكل المواطنين الروانديين، مما يضمن هذا استمرارية وظيفة سلطة الدولة في رواندا (خالد، 2015، ص ص 682-270).

وبالتالي ومن خلال كل ماسبق نستنتج أن القادة أو الحكومة الرواندية الجديدة، كان لها دور كبير في نجاح المصالحة الوطنية في رواندا، **فالإرادة السياسية كانت هي نقطة البداية لحل النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع وبالتالي عودة الانسجام والوئام الوطني، داخل المجتمع الرواندي.**

الفرع الثاني: دعم المحيط الخارجي للمصالحة الوطنية في رواندا.

تعرف المنظمات غير الحكومية تزايد من حيث العدد والتخصص، فلم يعد مجال إلا وتوجد فيه منظمات غير حكومية متخصصة كالطب، البيئة، السلام...، وهذا التزايد في الكم يعود إلى تعقد القضايا والنزاعات الدولية وتشابك المصالح والعلاقات في الساحة الدولية، ولفهم جيد لعمل هذه المنظمات ودورها في حل النزاعات الدولية، قمنا باختيار منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية لصليب الأحمر. وبالتالي سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء والتركيز على دور المحيط الخارجي في دعم وإنجاح المصالحة الوطنية وإرساء السلام في رواندا.

أولا: منظمة أطباء بلا حدود ودورها في دعم المصالحة الوطنية في رواندا.

لقد لعبت **منظمة أطباء بلا حدود** (*) دورا هاما وأساسيا في التقليل من حدة النزاع الروانـدي، والعمل على عدم تجدده، فقد كانت سباقة في تقديم الإغاثة والقدوم إلى المنطقة من أجل تقديم المساعدات إلى اللاجئين، من خلال العديد من النشطات. كما يكمن دورها في تقديم المساعدات الغذائية، وذلك من خلال توفير الغذاء الصحي اللازم خاصة الأطفال، كما توفر الرعاية الصحية لهم خلال بناء مستشفيات ميدانية ومراكز صحية من أجل مكافحة الأمراض الناجمة عن تدهور الوضع البيئي كالكوليرا، والتي يذهب ضحيتها الآلاف أي أكثر مما تخلفه الحرب (*جهود منظمة أطباء بلا حدود*، د.ت).

كما يبرز الدور الذي لعبته هذه المنظمة في إيصال المجازر التي وقعت من خلال اعتمادها على مبدأ الشهادة على الوضع القائم، أي أنها تقدم رأيها فيما حدث بدون إخفاء أي حقيقة وكذلك استنكارها للمجازر، وهذا ساهم في كشف حقيقة الأوضاع في رواندا، وما يحدث فيها من انتهاك واضح لحقوق الإنسان. وليس هذا وحسب فالمنظمة لا تزال إلى غاية يومنا هذا تقوم بدور أساسي في الوقت الراهن، واستمرار عملها في توفير الرعاية الصحية للسكان، أي استمرارية العمل الميداني لها لترسيخ للعيش بشكل أفضل وجنبا إلى جنب.

ويمكن أن نقرأ في منظمة أطباء بلا حدود، حول ما قامت به في رواندا، من خلال تقديم المساعدات كما يلي(جدو، 2010، ص 118):

شكل رقم29: *قيمة المساعدات التي قدمتها منظمة أطباء بلا حدود للمجتمع الرواندي.*

(*) **منظمة أطباء بلا حدود:** هي عبارة عن منظمة طوعية، غير ربحية، تتكون من مجموعة من الأطباء والصحافيين، تأسست في فرنسا عام 1971 في أعقاب حالة الحرب والمجاعة ضربت منظمة بيافرا، هدفها تقديم المساعدات الطبية العاجلة للضحايا ومجال عملها إنساني بحث.

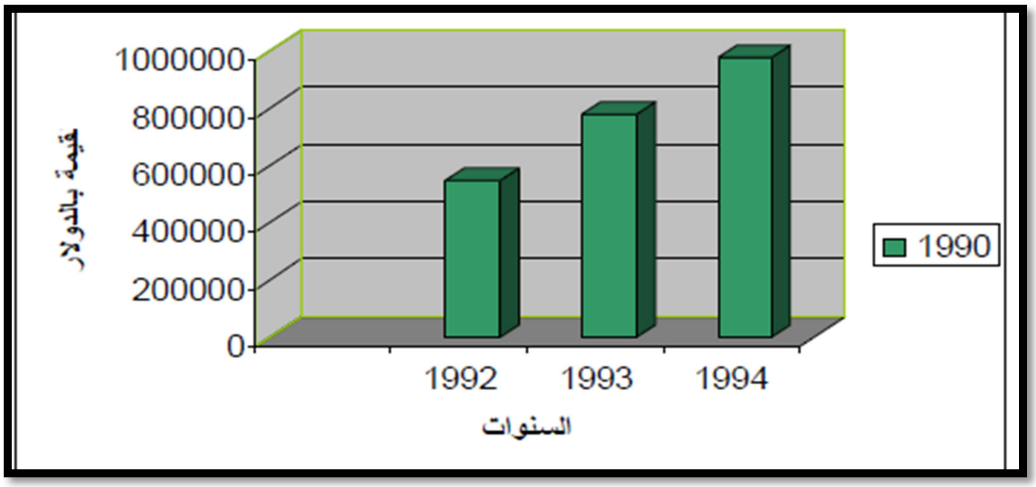

المرجع: (جدو، 2010، ص271)

من خلال الإحصائيات نجد أن المساعدات التي تقدمها منظمة أطباء بلا حدود لرواندا كبيرة، بل وأنها عرفت تطورا ملحوظا في قيمة المساعدات خاصة في فترة الإبادة الجماعية أي من 1992إلى 1994م، بحيث تضاعف من 400،000 دولار إلى حوالي مليون دولار أي الضعف بمجموع يقارب ثلاث ملايين دولار، في مقابل ما صرفته الأطراف المتنازعة في شراء الأسلحة، وحوالي مليون دولار، وبالتالي ما يتم صرفه على السلاح يساوي ما تصرفه المنظمة، وبالتالي يمكن القول أنّه أثناء فترة الإبادة الجماعية كان لها دورين واحد سلبي والأخر إيجابي. لكن في فترة ما بعد النزاع كان لها دور إيجابي فعال، ساعد في شفاء جروح المصابين النفسية والمادية، مما ساعد ذلك على نجاح المصالحة الوطنية. أما فيما يخص نوعية المساعدات التي كانت تقدمها فهي كما يلي:

شكل رقم30: *نوعية المساعدات المقدمة.*

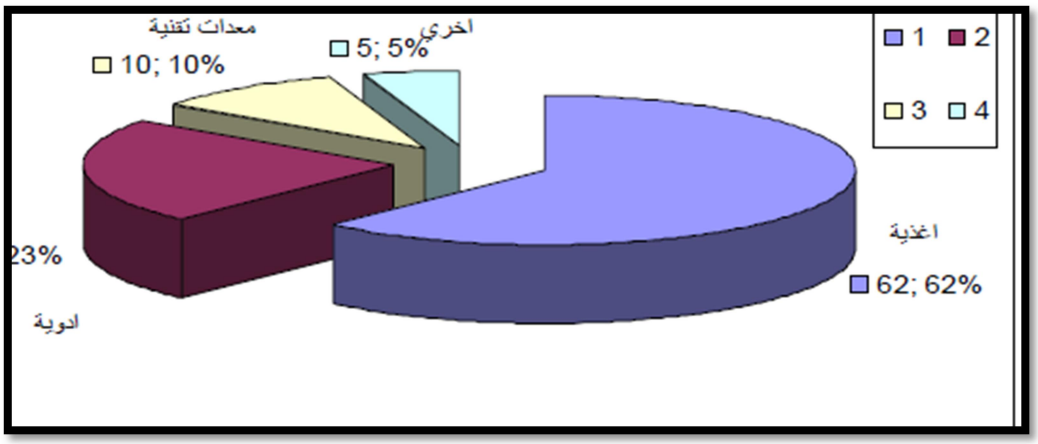

المرجع:(جدو،2010، ص128)

نجد أن أكبر نسبة من المساعدات تذهب إلى توفير المساعدات الغذائية للمدنيين ثم تليها الأدوية لمواجهة الأمراض ومعالجة الضحايا(جدو، 2010، ص ص 911–120).

كما لا ننسى كذلك الدور الكبير الذي قامت به هذه المنظمة، بحيث قدمت العديد من المساعدات الإنسانية، والتي تأتي في مقدمتها عملية الضغط الذي مارسته هذه المنظمة على الأطراف المتنازعة وحتى على الدول الكبرى لإقناع الأطراف المتنازعة بعدم جدوى النزاع، وطرح مسألة التطهير العرقي في إجتماعات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذا نشر هذه الفضائح للرأي العام العالمي، وتوضح الدراسة التي نشرتها المنظمة نسبة اهتمام الرأي العام العالمي بهذه القضية من سنة إلى أخرى في عمل جماعي قامت به المنظمة ومنظمات غير حكومية أخرى (Medecins sans frontières (MSF), s.d.). وتقدر الإحصائيات التي نشرتها المنظمة في تقريرها بأن نسبة اهتمام الرأي العام العالمي بالنزاع في رواندا، كما يلي:

- سنة 1992م كانت نسبة الاهتمام تقدر ب 36%.
- سنة 1993م كانت نسبة الاهتمام تقدر ب 58%.
- سنة 1994م كانت نسبة الاهتمام تقدر ب 78%(MSF, s.d.).

وبالتالي إذا ما تمعنا في هذه النسب نجد أن ما نقلته هذه المنظمة للرأي العام العالمي عبر الإعلام، كان له الأثر البالغ في تحريك المجتمع الدولي لوقف المجازر، وإيقاف جرائم الإبادة التي انتهكت قانون حقوق الإنسان العالمي. كما طالبت بضرورة وجود تدخل عسكري فوري ضد مرتكبي الإبادة، عوض الاقتصار على قوة معادية مكلفة بحماية المدنيين (وايسمان، 2010، ص 10).

علاوة على ذلك وعلى الرغم من انسحاب المنظمة حاليا من رواندا إلا أنها لا تزال تقدم لها المساعدات، خاصة اللاجئين الموجودين في أوغندا ("الحرب الأهلية الرواندية"،د.ت)، بهدف دعم عملية الأمن والسلام والوحدة الوطنية التي اتبعتها الحكومة الرواندية الجديدة، وبالتالي نشر ثقافة السلام داخلها لحماية كل المدنيين وتحقيق الانسجام والتعاون فيما بينهم، وهذا ما يؤكده لنا قول رئيس المنظمة **(جان إيرفيه برادول)** بعبارته :"**رواندا كانت بمثابة علاج بصدمة**" (جريدة الخبر، 2014).

وبالتالي ومن خلال هذا الطرح نجد أن منظمة أطباء بلا حدود، كان لها دور كبير في القضاء على النزاع الرواندي وتحقيق الأمن والسلام داخلها، ومساعدة الأطراف المتنازعة على التفكير في برنامج المصالحة الوطنية عبر توفير المساعدات الغذائية والطبية، وبالتالي تركيزهم عى العمل المشترك والتفكير في مستقبل خال من النزاعات، من خلال مختلف المساعدات التي قدمتها والأهم من ذلك أنها كانت موجودة أثناء النزاع، وهذا ما عجزت عنه الدول رغم إمكانياتها (جدو، 2010، ص 118).

ثانيا: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم المصالحة الوطنية في رواندا.

سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على الدور الذي قامت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر (*) في دعم السلام والأمن وحل النزاع في رواندا.

لقد ساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الأخرى، بشكل كبير وفعال في القضاء على النزاع الإثني الرواندي، من خلال الأعمال التي قامت بها، والتي دعمت خلالها المصالحة ، فقد حملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في رواندا بالتعاون مع السلطات الوطنية من أجل تحسين ظروف المحتجزين وتشجيع المزيد من الفهم للقانون الدولي الإنساني، والعمل على إدراجه في التشريعات الوطنية والعمل يدا بيد مع الصليب الأحمر الرواندي للم شمل شتات الأطفال مع أسرهم والآباء مع أبنائهم وإعادة الروابط العائلية، بالإضافة إلى مساعدة الجمعية الطبيعية على تعزيز وتطوير قدرتها على توفير الاستجابة الإنسانية(ICRC, s.d.). كما عملت **اللجنة الدولية للصليب الأحمر بكل جهد لضمان نجاح المصالحة في رواندا من خلال تفعيل مبدأ الإرادة لقهر ظاهرة الإبادة الجماعية**،وتحقيق السلام والعدل والمساواة بين الشعب الرواندي، فكما نعلم كلنا فقد مرت عشرون عاما على جرائم الإبادة الجماعية في رواندا، إلا أنه لا تزال ذكرى هذا الحدث المروع تهز الضمير البشري، **وتعزز التزامه بمكافحة سياسة الإفلات** من العقاب على هذه الجرائم، ولذلك عملت هذه المنظمة وبشكل كبير على ضرورة معاقبة مرتكبي هذه الجريمة وعدم السماح لهم بالفرار من العقاب،

*) **منظمة الصليب الأحمر**: أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي لجنة دولية غير منحازة حيادية ومستقلة، مهمتها إنسانية بحتت، تهدف إلى حماية أرواح وكرامة ضحاي االنزاع المسلح وحالات العنف الأخرى وتقديم المساعدات لهم، كما تسعى إلى درء المعاناة تأسست عام1863.

بما يخدم شروط وأهداف تحقيق المصالحة الوطنية في إطار العدالة الانتقالية، من خلال دعم القانون الدولي الإنساني وتطويره وضمان **تحقيق العدالة** للضحايا(بنسودا، 2014، ص 1).

شكل رقم31: *خريطة مناطق تواجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في رواندا.*

المرجع: (ICRC, s.d.)

بالإضافة إلى كل ذلك يساعد الصليب الأحمر الرواندي واللجنة الدولية الأشخاص الموجودين في بلد أخر في البحث عن أفراد عائلاتهم داخل رواندا، من خلال مساعدة الأطفال المشردين على وجود أبائهم والعكس صحيح ولم شمل العائلة (ICRC, s.d.).

بالإضافة إلى كل ذلك، فقد ساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبشكل فعال في دعم عملية السلام الإيجابي وضمان استمراره داخل رواندا، من خلال مجال عملها، فقد حافظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على وجود دائم لها في رواندا، منذ 1990م إلى غاية يومنا هذا، فمنذ 1990م وهي تعمل بالتعاون مع السلطات الوطنية من أجل تحسين الظروف الداخلية للأفراد، خاصة السلطات الوطنية للاحتجاز لتحسين ظروف المحتجزين والمعاملة التي يتلقونها، وذلك بما يتماشى مع المعايير الإنسانية المعترف بها دوليا. حيث تقوم بزيارة ما يزيد على 60000 محتجزا في البلاد سواء كان في داخل السجون المدنية أو مراكز الشرطة أو في معسكرات الجيش، وتطلع السلطات على النتائج التي توصل إليها في تقريرها سواء كانت شفهية أو مكتوبة في إطار السرية، وكان من بين المحتجزين الذين

تزورهم اللجنة بإنتظام هم المحتجزين الذين جرى نقلهم إلى رواندا من المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك حاملي السلاح السابقون في المخيم الخاص باللجنة الرواندية للتسريح وإعادة الإدماج. كما تواصل اللجنة مساعدة السلطات الرواندية في تحسين الظروف المعيشية للمحتجزين من خلال توفير الدعم الغني والمادي لدائرة الإصلاح في رواندا، وتجري مجموعة متنوعة من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحالة الغذائية والصحية وكذلك النظافة للسجناء، بموجب اتّفاق لتقاسم التكاليف (ICRC, s.d. a). وبالتالي دعم ثقافة احترام حقوق الإنسان التي تساعد في نجاح عملية المصالحة الوطنية داخل رواندا.

كما تواصل اللجنة الدولة للصليب الأحمر بالتعاون مع الجمعية الوطنية للصليب الأحمر مساعدة الأطفال الذين انفصلوا على أهليهم كما ذكرنا سابقا بسبب النزاع، وإعادة دمجهم مع عائلاتهم، حيث ينطوي ذلك على تحديد مكان تواجد أقاربهم وعائلاتهم وبالتالي إعادة إدماجهم في الحياة الأسرية والمجتمعية. كما تساعد هذه اللجنة الصليب الأحمر الرواندي على تعزيز قدراته الخاص برفع مستوى الوعي والفهم لحقوق الإنسان لاسيما في الأوساط السياسية، العسكرية والأكاديمية الرواندية (ICRC, s.d. a).

كما تشمل مساعدات هذه اللجنة تدريب الفرق المحلية المعنية بتوفير الإسعافات الأولية لمواجهة أي كوارث مستقبلية، بما في ذلك القيام أيضا بمساعدة الجمعية الوطنية في تحقيق هدفها الرامي إلى توسيع خدمات الإسعافات الأولية المجانية لتعظي مهامها جميع أنحاء البلاد.

كما قامت كذلك برعاية ما يزيد على مليون مدني أغلبهم من الأشخاص المهاجرين (جندلي، 2015، ص 129).

وبالتالي ومن خلال ما تم عرضه، نجد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ساعدت وبشكل كبير الشعب الرواندي في التعافي من الجروح الإبادة الجماعية، من خلال دورها الفعال والمتمثل في مساعدتها التي قدمتها سواء للشعب الرواندي أو السلطات، وبالتالي دعم المصالحة الوطنية وتحقيق الأمن والسلام داخلها.

إذا ومن خلال كل ماسبق يتضح لنا أن إنخراط القادة في المصالحة الوطنية بالإضافة إلى دعم المحيط الخارجي، ساهم وبشكل كبير في نجاح المصالحة والوحدة الوطنية داخل رواندا، وبالتالي تحقيق الأمن والاستقرار فيها.

3.3. دور الفواعل غير الرسمية في تكريس المصالحة الوطنية وحل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا(دراسة دور وسائل الإعلام) .

لقد أصبح لوسائل الإعلام دورا كبيرا في حل النزاعات الدولية، سواء في مرحلة إدارتها أو مرحلة حلها، وجراء هذه الأهمية برزت عدة جهود من طرف الأكاديميين والدارسين في مجال حل النزاعات الدولية، مثال على ذلك جوهان غالتونغ (Galtung Johan)، كمحاولة منهم لإيجاد طرق وآليات عملية تساعد على حل النزاعات والقضاء عليها بشكل نهائي، من خلال الاعتماد على وسائل الإعلام ودور الإعلاميين، باعتبارهم أداة قوية لترقية المصالحة وإرساء معالم الأمن والسلام الدوليين، فمن **خلال وسائل الإعلام يمكن بناء واقع عام جديد خال من النزاعات وبالتحديد إعلام السلام الذي يهدف إلى خلق أساس مشترك بين الأطراف المتنازعة** .وعلية سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة دور الإعلام كطريقة لتحقيق المصالحة الوطنية وحل النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، وإبراز كيفية مساهمة هذه الوسائل في تحقيق الأمن والسلام، وضمان عدم عودة النزاع داخلهما من جديد، من خلال إبراز الدور الإيجابي الذي تقوم به والأفكار التي تنشرها وتدعوا إليها. وعليه السؤال المطروح هو كيف ساهمت وسائل الإعلام في حل النزاع وتجسيد المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا؟

1.3.3. دور وسائل الإعلام في تكريس المصالحة الوطنية وحل النزاع في جنوب إفريقيا.

قبل الحديث عن دور وسائل الإعلام في تكريس المصالحة الوطنية وحل النزاع في جنوب إفريقيا، نتطرق أولا إلى **إعلام الكراهية** ودوره في حدوث الحرب الأهلية والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا، ثم نتناول بعدها دور **إعلام السلام** في حل النزاع ونجاح المصالحة الوطنية داخلها.

الفرع الأول: إعلام الكراهية ودوره في حدوث الحرب الأهلية والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

كما ذكرت أعلاه، قبل الحديث عن دور الإعلام في نجاح عملية المصالحة الوطنية داخل جنوب إفريقيا ومساهمته في تعزيز الحل واستدامته من خلال الحث على نشر ثقافة التعايش السلمي والتأكيد على ضرورة التحول الديمقراطي ....، نتحدث أولا عن الدور السلبي الذي لعبه إعلام الكراهية والذي كان من بين أحد الأسباب في حدوث التمييز العنصري وتأزم الوضع وتصعيد النزاع داخل جنوب إفريقيا، وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه **كيف كان للإعلام السلبي دور في تأجيج النزاع وتصعيده داخل جنوب إفريقيا؟**

تعتبر جنوب إفريقيا من أهم المراكز الإعلامية في القارة، وتعكس وسائلها الإعلامية التنوع الإثني واللغوي لمكوناتها المجتمعية ولكن مع هيمنة واضحة للغة الإنجليزية في مجالات الإدارة والأعمال والعلم متبوعة باللغة الأفريكانية التي تنافسها خاصة في قطاع الصحافة المكتوبة بخلاف قطاع الإذاعة. ولكن إذا ماعدنا إلى تاريخ بدايات ظهور الإعلام في جنوب إفريقيا فإنه يجدر بنا الإشارة إلى بدايات ظهور الصحافة المكتوبة وغيرها من الوسائل، وحسب العديد من المراجع فإن تاريخ الصحافة المكتوبة في جنوب إفريقيا يعود إلى عام 1800م، أين أصدرت حكومة الاحتلال البريطاني في رأس الرجاء الصالح (Capetown) صحيفتي (Capetown Gazette) و(African Advertiser) تلتهما أول صحيفة خاصة عام 1824م (Sa Commercial Advertiser) ثم أول صحيفة باللغة الهولندية عام 1830م (De Zuid -Afrikaan).....، بحيث كانت الصحافة الانجليزية منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى الأربعينيات من القرن ال20، هي المهيمنة وغالبيتها تابعة للمصالح المنجمية وتدار من طرف مهاجرين بريطانيين (ناشرين، طابعين وصحافيين...)،أما فيما يخص الصحافة الأفريكانية فبعد ظهورها في ال20 من القرن الماضي، نمت بسرعة في الأربعينيات لتتحول فيما بعد إلى قوة كبيرة مدعمة لحصول الحزب الوطني الأفريكاني على مكانة سياسية في أواخر الأربعينيات. أما أول يومية باللغة الأفريكانية فهي (De Burger) ثم (Die Burger) والتي تحول مالكها وناشرها (Malan) لاحقا إلى زعيم للحزب الوطني ووزير أول، ومن الملاحظ هنا أنه في هاته الفترة لم يكن مسموح للصحافة الأفريكانية أن تنتقد سياسات التمييز العنصري أو حتى السياسة الخارجية لجنوب

إفريقيا، وذلك حتى منتصف الثمانينات أين تغيرت الأمور تدريجيا وببطء مع ظهور أول صحافة راديكالية مناهضة للتمييز العنصري (Die VrveWeekblad) (دليو، 2016، ص ص 16–17).

أما مايسمى بصحافة السود، فهي تختلف تماما عن الصحافتين الإنجليزية والأفريكانية. بداية نشأت كصحافة تنصيرية موجهة للسود أثناء فترة الاحتلال وكانت توزع يوميات تربوية ودينية في الثلاثينيات من القرن العشرين. أسس المقاول (Bertrand Paver) "**صحافة البنتو**"(Bantu Pres) لتوزع على نطاق أوسع على السكان السود، لكن تغطيتها لأخبار سنوات الحرب العالمية الثانية المتنوعة بالقمع الممارس من طرف نظام الفصل العنصري أدى إلى غلقها أو بيعها أو خضوعها سياسيا (دليو، 2016، ص 81).

مع ذلك ظهرت في الأربعينيات والخمسينيات صحافة سود راديكالية نشطت بطريقة غير قانونية فكان توزيعها محدودا.

أما فيما يخص الإذاعة (الراديو) فقد كان من أكثر الوسائل الإعلامية انتشارا على كل الموجات، وعلى المستويات الوطنية، المحلية والدولية، وبالعديد من اللغات، وتعتبر محطة (LesediFM) أكثرها شعبية بأزيد من ستة ملايين مستمع أسبوعيا.

- **عنصرية وسائل الإعلام في جنوب إفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري:**

لعبت وسائل الإعلام دورًا رئيسيًا في **سياسة الانقسام**. فقد كانت الحكومة ومؤيدوها يسيطرون على وسائل الإعلام بشكل صارم، وكان التليفزيون فعليًا حكراً على الدولة. وبين عامي1950م و1990م تم إدخال أكثر من 100 قانون لتنظيم أنشطة وسائل الإعلام في جنوب إفريقيا. وكان القانون البارز فيها هو قانون المنشورات لعام 1974 م، الذي وصفته **نادين غورديمر (NadineGordimer)** الحائزة على جائزة نوبل ذات يوم بأنه "**أخطبوط لمراقبة الفكر**" ،خلقت الدولة بيئة تتحكم في المعلومات التي تصل إلى الجمهور وتنته كحرية الصحافة، بحيث جزء كبير من وسائل الإعلام–مع بعض الاستثناءات المهمة – إما روج لها الفصل العنصري صراحة، أو امتثل لها ضمنيًا، وهذا ساهم في كل االاتجاهين في خلق مناخ من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان" (Durrheim et al., 2005, p. 2).

تم كشف النقاب عن الصدمات المفاجئة لتواطؤ وسائل الإعلام مع نظام الفصل العنصري في جلسات الاستماع التي عقدتها لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا بشأن الانتهاكات الجسيمة

لحقوق الإنسان التي وقعت في ظل نظام الفصل العنصري، بحيث شهد **كريغ ويليامسون (Craig Williamson)**، الناشط السابق في دولة الفصل العنصري، أن وكلاء الدولة قد وضعوا في غرف الأخبار ووصف علاقة الدولة بالإعلام بأنها "**سلسلة متصلة كلية**" بدءا من أصحاب وسائل الإعلام، إلى المحررين الذين يسيطرون على الصحف، وصولاً إلى منظفات سلة المهملات الذين قاموا بتنظيف صناديق القمامة في الليل والمواد المحشوة في الظروف ليجمعها الوكلاء، بالإضافة إلى تعزيز جدول أعمال الدولة العنصري، قامت وسائل الإعلام نفسها بممارسات عنصرية. يصف تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة كيف كان الموظفون السود في هيئة الإذاعة الجنوب إفريقية (SABC) التي تديرها الدولة خاضعين لـ "**ممارسة الجلد**" كإجراء تأديبي، ودروس تدريب منفصلة، وإعطائهم آلات قديمة للعمل بها (Durrheim et al., 2005, p. 3)، وميزانيات أقل ...

وكانت نتيجة كل هذا أن المعلومات التي تصل إلى الجمهور كانت تتخللها الصور النمطية العنصرية التي شرعت نظام الفصل العنصري النظام. نأخذ بعين الاعتبار وعلى سبيل المثال، الطريقة التي مثلت بها (SABC) عنف البلدات في أواخر الثمانينيات. أثناء مشاهدة بث الأخبار الساعة 8، كان الجمهور الأساسي المقصود – جمهور جنوب إفريقيا – يتم تقديمه بانتظام مع صور من النيران وإلقاء الحجارة والصور عن قرب للحشود، بالإضافة إلى بث العنف اللفظي، ما دفع "قوات الأمن إلى الاستفادة من البنادق لتفريق حشود الشغب". **ولتبرير عنف الدولة، تم تمثيل المتظاهرين السود كغوغاء رماة حجارة بدائيين وعديم العقول، وهي صورة "توحي بالوحشية أوما يسمى بالسلوك" القبلي"، مقابل الأساليب الأكثر" حضارية "التي تستخدمها الشرطة، وكان "التفسير الأساسي هو أن السود – الذي يجسده الحشد – يسيطر عليهم مشاعرهم بدلاً من العقل، وهو وضع" بدائي "أساسي للوجود" في وسائط الفصل العنصري ،كما استخدمت الصور العنصرية للحفاظ على الامتياز الأبيض من خلال إضفاء الشرعية على القمع وعنف الدولة** (Durrheim et al., 2005, p. 4).

الفرع الثاني: إعلام السلام ودوره في تكريس المصالحة الوطنية وحل النزاع في جنوب إفريقيا.

شهد المشهد الإعلامي لجنوب إفريقيا تغييرات كبيرة على كبيرة على مدى العقدين الماضيين. في فترة ما بعد الفصل العنصري مباشرة، كانت الإذاعة هي الوسيلة الأكثر شعبية، تليها التلفاز، حيث انخفض تداول الصحف بشكل كبير (باستثناء الصحف الشعبية الجديدة التي اكتسحت الصحف، والتي

يبدو أنها تحتفظ بشعبية كبيرة). يُعتقد أن الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع هي انخفاض في جودة المحتوى الإخباري ونقص الاستثمار في الصحافة الاستقصائية بسبب الانتقال إلى وسائل الإعلام التي تعتمد على الربح بدلاً من ذلك. بعد الانتخابات الديمقراطية، فقد الجمهور اهتمامه بمحتوى إخباري خطير ووضع تفضيلًا للترفيه وفي ذلك الوقت، كان لدى جنوب إفريقيا ثاني أقل عدد من عناوين الصحف وخامس أدنى مستوى تداول فيما يتعلق بعدد سكانها ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة (Banjac et al., 2016, p.7).

كان للتحول السياسي في جنوب إفريقيا تأثير كبير على وسائل الإعلام، فقد احتضن الدستور الجديد مُثل المساواة والتعددية الثقافية وعدم العنصرية، وحقق حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات (ضمن حدود). هذا يبطل الكثير من تشريع وسائل الإعلام العنصرية بالإضافة إلى ذلك، كان التغيير السياسي مصحوبًا بتحول معياري دراماتيكي راديكالي، بحيث لم يعد من المقبول التعبير عن الصور النمطية العنصرية الصارخة أو الدفاع صراحةً عن التمييز العنصري أو التمييز. علاوة على ذلك تم **استبدال قيم الفصل العنصري بقيم الوحدة والمصالحة وإعادة الإعمار لضمان أن التغيير لا يعتمد فقط على النوايا الحسنة** ، كما تم إصدار تشريع يجعل العنصرية جريمة جنائية ، بالإضافة إلى زيادة ملكية الوسائط السوداء وانهيار شبكة تجسس نظام الفصل العنصري وبالتالي كل هذه التغييرات أصبحت تمثل قوى للتحول في وسائل الإعلام (Durrheim et al., 2005, p. 3).

علاوة على ذلك وكما ذكرنا سابقا، علاوة على ذلك وكما ذكرنا سابقا، يعتمد نظام الإعلام في جنوب إفريقيا على النظام الإعلامي البريطاني الأمريكي الخاص بالحرية الديمقراطية وبالتالي منذ الانتخابات الديمقراطية الأولى، كان للتغيرات السياسية الملحوظة تأثير كبير على إعادة تنظيم هياكل وسائل الإعلام والمجتمع المدني، هذه التغييرات جعلت وسائل الإعلام في جنوب إفريقيا "**موقعًا وعاملاً للتغيير**". من نواح كثيرة، سمح هذا الإصلاح لوسائل الإعلام "بالظهور كلاعب سياسي بحد ذاته" وتولي الدور شبه المعارض لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم. وهذا بدوره يشجع الحكومة على التحقق من صحة تدخلاتها في وسائل الإعلام، مثل التهديد بسحب الإعلانات استنادًا إلى المقابلات مع الصحفيين والجهات الفاعلة السياسية في جنوب إفريقيا التي استكشفت فهمهم لحرية التعبير والدور الديمقراطي ومسؤولية وسائل الإعلام.

تقدمت المناقشات الجارية حول مسؤولية وسائل الإعلام ودورها إلى جانب التعاريف الناشئة لما قد يكون إطارًا أخلاقيًا مفيدًا يوجه وسائل الإعلام في جنوب إفريقيا. وهنا توترت العلاقة بين الحكومة

الجديدة والإعلام واتسمت بالاشتباكات حول التصورات الخاصة بأدوارها في تحويل مجتمع ما بعد الفصل العنصري (Durrheim et al., 2005, p. 12).

لا تزال الإذاعة "الوسيلة الأكثر انتشارًا وشعبية في المشهد الإذاعي" في جنوب إفريقيا، هناك 18 محطة إذاعية عامة (SABC) والعديد من المحطات الخاصة (Talk Radio 702، و Cape Talk 567، و Kaya FM، وما إلى ذلك) ووفقًا لإحصاءات عام 2013، كانت هناك 16 محطة إذاعية تجارية و20 محطة إذاعية عامة و130 محطة إذاعية مجتمعية في جنوب إفريقيا، مع الاستماع إلى الراديو لمدة 3.5 ساعات في اليوم. في عام 2013 تم تسجيل 241 جريدة في جنوب إفريقيا للطباعة والمطبوعات؛ ومع ذلك ووفقًا لإحصائيات التداول التي يراقبها مكتب مراجعة حسابات جنوب إفريقيا، في غضون الربع الأول من عام 2013م، كان هناك 359 صحيفة منها 219 مطبوعة مجانية. كانت الأغلبية تلبي احتياجات متحدثي اللغة الإنجليزية، تليها اللغة الأفريكانية والإيزولو(Banjac et al., 2016, p.8).

2.3.3. دور وسائل الإعلام في تكريس المصالحة الوطنية وحل النزاع في رواندا.

الفرع الأول: إعلام الكراهية ودوره في حدوث الإبادة الجماعية في رواندا.

قبل الحديث عن الدور الإيجابي الذي لعبته وسائل الإعلام، في تحقيق المصالحة الوطنية وحل النزاع داخل رواندا، نتطرق أولا إلى إعلام الكراهية (*) والدور الذي لعبه في حدوث الإبادة الجماعية داخل رواندا، وكيف إستطاع إقناع الأطراف بقتل بعضهم البعض دون إحساس، وهنا تجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أنه كان لوسائل إعلام الكراهية، دورا كبير في تأزم الوضع داخل رواندا، وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، ونذكر في هذا الإطار الدور السلبي الذي لعبته محطة الراديو والتلفزيون الحر للألف تلة (Radio, Télévision libre des Mille collines (RTLM) (حوبة، 2012، ص ص 136-199).

وهي محطة راديو رواندية، التي كانت تذيع (من 8 جويلية 1993 م إلى 31 جويلية 1994 م)، حيث لعبت دورا هاما في حدوث الحرب الأهلية في رواندا عام1994 م (حوبة، 2012، ص199).

*) **إعلام العنف والكراهية والحرب:** ويعرفه **غالتونغ** بأنه: إعلام العنف يغطي النزاع وكأن الأمور متعلقة بمعركة ليس إلا، ويتم تصوير المعركة كما ولو كانت ملعب للرياضة، ويدعو إلى استخدام أكبر قدر ممكن من القوة، بالإضافة إلى ذلك يركز على بؤر التوتر، وضخ المشاهد بكم هائل من العنف الإخباري.

يعتبر الراديو المصدر الوحيد في رواندا للحصول على المعلومات، فهو أكثر وسيلة يتم الإقبال عليها من طرف الجماهير، بسبب ارتفاع نسبة الأمية، وفي إطار تغطية الإذاعة للحرب الأهلية في رواندا، فقد لبعت الإذاعة دورا سلبيا، بحيث ساهمت وبشكل كبير في انتشار أعمال الكره والعنف مما أدى هذا إلى اشتداد الحرب داخلها، وهذا كله راجع إلى الدعاية التي قامت بها الهوتو ضد الأقلية العرقية التوتسي أثناء فترة الإبادةالجماعية 1994م (Yanagizawa-Drott, 2009, p. 2). وقد كانت الإذاعة في هذه الفترة ذات انتشار واسع بين عامة السكان، بحيث عزمت على نشر دعاية الكراهية ضد التوتسي، الهوتو والبلجيكيون وكذلك بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا (UNAMIR) (*)، وقد لعبت دورا كبيرا ساعد في تأزم الوضع وحدوث جرائم الإبادة الجماعية في رواندا، وهذا كله من خلال الأفكار التي كانت تدعوا إليها وتنشرها، بالإضافة إلى إستعمال في دعاياتها الخطابات البغيضة والأغاني الشعبية المحرضة والتي كانت تنشرها باللغة الزائرية. وقد إنضمت المحطة الإذاعية بعد مقتل **(هابيا ريمانا)** إلى الأصوات التي تتهم التوتسي، وقد بدأت تدعوا إلى شن الحرب على هذه العرقية وإبادتها، وفي هذا الإطار كان هناك صحفي يدعى **فاليري بيميريكي (Valérie Bemeriki)**، يعلق على مذبحة الأفراد من قبيلة التوتسي كما يلي: "أنتم حقا شجعان، لقد شاهدت العمل الذي قمتم به، لقد قدمتم مثالا لكل الشباب، كان يجب أن تقتلوا هؤلاء الناس، ولقد قتلتموهم شر قتلة، ما كان يجب عليكم أن تقتلوا الأب برصاصة في الرأس، بل كان يجب أن تقطعوه إربًا إربًا". ونتيجة لهذا التحريض الذي تقوم به الإذاعة، فقد أعدت الولايات المتحدة الأمريكية، خطة لتشويش هدفها (الإذاعة)، غير أن ذلك لم يتم اتّخاذه بسبب تكلفة العملية، والآثار القانونية المترتبة على التدخل في سيادة رواندا(حوبة، 2012،ص 139)

وبعد سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية على البلاد اتّخذت الإذاعة من زائير سابقا مقرا لها، بعدما فرت مع اللاجئين الهوتو، واستمرت في بث دعاية الكراهية(حوبة، 2012، ص 139)، بالإضافة إلى ذلك فقد لعب الإعلام السلبي دورا كبيرا في زيادة وتيرة العنف بين الطرفين خلال فترة الإبادة الجماعية، بحيث اعتمد على سياسية الإقصاء التي تم الترويج لها ضد الأقلية التوتسية، حيث روج ضدها بأنها عبارة عن صراصير ليست كثيرة يجب إذابتها ("إعلام الكراهية"، 2015). كان الإعلام

(*)**UNAMIR:** وهي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا، أسلتها الأمم المتحدة لتنفيد اتّفاق أروشا المصادق عليه في 4 أوت 1994، الذي كان الهدف منه هو إنهاء الحرب الأهلية في رواندا.

يصرح عبر المذياع " دعونا نفرح أيها الأصدقاء فالصراصير ليست كثيرة"، مما ساهم هذا إلى حدوث الحرب الأهلية، كما حرضت الإذاعة ضدهم من خلال اعتبارهم أعداء الوطن وأعداء الدولة، مما أدى هذا إلى حدوث نتائج دموية إستئصالية، خلقت فيها وسائل الإعلام، صورا نمطية جعلت ذهن القاتل لا يرى الضحية بشرا، وإنما صرصور يجب قتله بشراسة ("إعلام الكراهية"، 2015). كما ساهمت الإذاعة الوطنية (الإعلام الداخلي) وإذاعة رواندا وبشكل كبير في تعبئة الأفراد داخل المجموعة العرقية للهوتو، وقامت بالدعوى إلى القيام بالإبادة الجماعية ضد الجماعة العرقية الثانية التوتسي، واعتبرت أن العنف هو وسيلة وقائية للدفاع عن النفس، لأنه استجابة ضرورية لظروف النزاع(Yanagizawa-Drott, 2009, p. 35). فقد كان الإعلام الداخلي لرواندا يساند هذه الجرائم، فقد كانت إحدى الإذاعات الوطنية تردد عبارة إقطعوا أرجل الأطفال لكي يسيروا طول حياتهم على أركابهم، وأقتلوا البنات لكي لا تكون أجيال أخرى فيالمستقبل(الرحالي، د.ت). بالإضافة إلى ذلك كانت تقارير الإعلامية عام 1994م، تصور أعمال الإبادة الجماعية الرواندية في الغالب، على أنها نزاع أساسه الكراهية قديمة بين أناس يقتتلون فيما بينهم لمئات السنين، وكانت هذه التقارير مضللة بصورة كبيرة.

كل هذا ساهم في إقناع الهوتو بممارسة العنف ضد التوتسي، وساهم بشكل كبير في تغيير السلوك النزاعي، مما أدى إلى زيادة وتيرة العنف، وإدانة بعض الإعلاميين بتهمة التورط في حدوث الإبادة الجماعية 1994 م (*تحليل الصراعات*، 2006، ص15).

علاوة على ذلك قامت صحيفة متطرفة (**Kangura**) بنشر صور ورسوم إباحية تصور نساء التوتسي، مما جعل **الأنكوتاني** (أعضاء الجبهة الوطنية الرواندية) صرحوا قائلين: "إننا لن نسمح ولن نتردد في جعل أخواننا وزوجاتنا وأمهاتنا أسلحة لقهر رواندا " وكردة فعل لا بد منها، قام رجال الهوتو بضمان بقاء أي إمرأة من التوتسي على قيد الحياة، مما أدى هذا إلى زيادة العنف وجرائم الإبادة الجماعية (Le génocide du Rwanda, 2000, p. 147).

بالإضافة إلى ذلك أنشأت الهوتو محطة إذاعية تبث دعاية مناهضة للتوتسي إلى حد التعصب، وتنشر شائعات بأن جماعة التوتسي تتطلع إلى الانتقام بعد قضاء سنوات في المنفى، ونجد صحيفة (**Kangura**) التي أنشئت عام 1990م، وكذلك المحطة الإذاعية العصرية التي أنشئت في منتصف 1993م، إضافة إلى محطة الراديو والتلفزيون، كانوا يحرضون على الإبادة الجماعية وقتل صراصير التوتسي، وكان من الأمثلة الكثيرة من مثقفي الهوتو الذين وضعوا مهاراتهم في خدمة الكراهية العرقية

بين العرقيات (الهوتو والتوتسي) **فيرينا ند ناهيمانا** الذي وجهت إليه في وقت لاحق من طرف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا العديد من التهم لتعزيز كراهية التوتسي (Le génocide du Rwanda, 2000, p. 60). كما نشرت أكثر من 20 صحيفة بانتظام افتتاحيات ورسوم فاحشة مستوحاة من الكراهية العرقية، والنمطية الرسمية التي مررت تقارير لا أساس لها من الصحة، حيث نشرت دعاة مفادها أن التوتسي كانوا عدوان حرب الإبادة الجماعية ضد الهوتو، وأنهم لن يتركوا أي ناجي (Le génocide du Rwanda, 2000, p. 60).

كما أنشئت 42 صحيفة جديدة عام 1991م، مع مرور الوقت شملت الدعاية المعادية للتوتسي على نحو متزايد، ثم نشر فيها دعوات صريحة عن المجازر والإعتداءات اللفظية المباشرة ضد التوتسي، وكانت هذه الأصوات المتعصبة، تلقى تشجيعا معنويا وماديا، من قبل العديد من الشخصيات على أعلى مستويات المجتمع الرواندي بما في ذلك الحكومة، كما دعوا إلى الحفاظ على نقاء الهوتو وتجنب التلوث مع التوتسي، كما تم استخدام الراديو ليس فقط لاستهداف التوتسي ولكن أيضا لتبرير أعمال العنف التي يشنها الهوتو ضد المعارضة، حيث كان مقدمي البرنامج الإذاعية يتناولون في نقاشاتهم التميز الذي كان يعاني منه الهوتو تحت سلطة التوتسي، مثل وصف الهوتو كعبيد خلال المرحلة الاستعمارية، وقد استخدم الراديو أيضا في إذلال التوتسي (نسائهم وأطفالهم) مما جعل أعمال العنف ضدهم تبدو أقل إنسانية (Ilibagizan, s.d.).

ومثال على ذلك هناك إذاعة سرية تابعة للميليشيات باسم **(Radio Colline)** يبث مشاعر الحقد والكراهية ضد التوتسيين، وتحرض الهوتو على متابعتهم وقتلهم، وكانت الإذاعة موجهة باللهجة المحلية، بينما كانت تبث تقارير معتدلة باللغة الفرنسية، كما أشار تقرير القوات الدولية(عبد الغفار، 2004،ص 353)، ولكن لم تكتفي المحطات الإذاعية المتطرفة بتشجيع القتل فقط، بل واجهت تحركاتهم أيضا في بعض الحالات.

لكن يبدوا أن الصحف لم تكن المؤثر الرئيسي بل الإذاعة التي كانت يستمع إليها أكثر من 60% من السكان. وفي مناخ الحرية غير المقيدة فقد كانت هناك قيود في وجه الأصوات المعارضة، في مقابل ذلك قامت إذاعة **(RTLM)**، أو مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الحر لبلاد الألف تلة في عام 1991م بالتحريض على قتل التوتسي عن طريق نشر الخطابات التحريضية (تحليل الصراعات، 2006، ص21). وعندما حاول وزير الإعلام كبح جماجمهم بعض الشيء، دافع عنهم الرئيس محتجا

بحرية الصحافة مما أدى إلى زيادة العنف والقتل. وقد فتحت الدولة باب الحرية نتيجة الضغط المحلي، من أجل مزيد من حرية التعبير، ولكنها غضت النظر عن حرية التحريض عن القتل (الإذاعة ودورها في الحروب، 2008).

بالإضافة إلى كل هذا كانت الإذاعة تبث أسماء الأشخاص الموجودين على قوائم القتل، حتى القساوسة والراهبات شاركوا في قتل بعض ممن لجأ إلى الاختباء عندهم في الكنائس (رواندا، 2014).

وبالتالي ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن **إعلام الحرب** (إعلام الكراهية)، لعب دورا كبيرا في زيادة حجم الكراهية والعداوة فيما بين أطراف النزاع، وزيادة حدة الشعور بالحقد والانتقام والعمل على القضاء على الطرف الأخر بشكل نهائي وبأي وسيلة كانت، مما أدى إلى زيادة وتيرة حجم جرائم الإبادة الجماعية داخلها.

الفرع الثاني: إعلام السلام ودوره في تكريس المصالحة الوطنية وحل النزاع في رواندا.

كما رأينا سابقا، فقد لعب الإعلام دورا كبيرا في زيادة وتيرة العنف داخل رواندا بسبب الأفكار التي كانت يروجها ويدعو إليها والتي أدت في النهاية إلى حدوث الإبادة الجماعية داخل رواندا، لكن هذا لا ينفي الدور الإيجابي الذي لعبته هذه الوسائل وخاصة الإذاعة، في البحث عن آليات لتعزيز الأمن والسلام داخل البلد، وتحقيق المصالحة على أرض الواقع فيما بعد النزاع، وعليه السؤال المطروح هو: كيف ساهمت وسائل الإعلام في حل النزاع داخل رواندا؟

منذ نهاية الثمانينات تولت منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأهلية الدولية، دورا كبيرا على صعيد حل النزاعات الدولية، وبدأ الإعلام يمثل جانبا هاما من هذه التدخلات في إطار الدبلوماسية الوقائية. أو حتى في مرحلة النزاع وفيما يليها في مراحل ما بعد النزاع ولم شتات المجتمع. وقد تركزت محاولات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية خاصة والحكومات الغربية على خلق منظومات إعلامية في مناطق النزاع يمكنها أن تصبح داعية ليس فقط للسلام، ولكن أيضا للتفاهم عبر حواجز اللغة والعرق والدّين، وبالتالي لعب دورين مهمين هما:

1- الحد من الأثر المدمر لإعلام الكراهية والحرب ولعب دور إيجابي في نشر ثقافة التفاهم والتعاون.

2- مكافحة الصور النمطية السلبية ونشر الحقائق حول الطرف الأخر وهمومه ومخاوفه وأيضا حول مجريات النزاع من أجل الإقتناع بضرورة السلم والمصالحة (الإذاعة ودورها في الحروب، 2008).

ومن هنا يبرز الدور المهم لوسائل الإعلام في جهود **بناء السلام**، عن طريق دورها الإعلامي الدبلوماسي وذلك من خلال التركيز على **أهمية السلم** في المجتمع بين الأمم. **وتتم هذه العملية من خلال الترويج لأفكار حقوق الإنسان ونشر الوعي بواسطتها من خلال الوسائل السمعية والبصرية أو برامج التدريس.**

لقد لعب إعلام السلام دورا كبيرا في تحقيق الأمن والسلام داخل رواندا، بما يخدم أهداف المصالحة الوطنية وتقريب وجهات النظر بين الأطراف التي تورطت في النزاع، وذلك من خلال:

1- الترويج لأفكار المحبة والتعاون بدلا من أفكار العداء والكراهية، وذلك من أجل تحويل العلاقات فيما بين الأطراف المتنازعة والقضاء بشكل نهائي على الأسباب الجذرية للنزاع.

2- القيام بالوظيفة الإعلامية والتعليمية، من أجل تأمين التدفق الحر للمعلومات الدقيقة والبناءة لمواجهة المفاهيم الخاطئة. مثل **برنامج الراديو للبحث عن أرضية مشتركة لبناء السلام**، فهو يوفر الموارد والتدريب للصحفيين الأفارقة وبالتحديد الروانديين، لإنتاج برامج إذاعية تعزز السلام.

3- زيادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، من خلال تعزيز الاتّصال فيما بينهم (Melone et al., 2002, p. 4).

4- الاعتماد على السينما وإنتاج الأفلام التي تتحدث عن نتائج الحرب الأهلية، وعن ضرورة القضاء على الكراهية، حتى لا تتكرر من هذه المجازر مثل فيلم (**Hotel Rwanda**) الذي يحكي قصة حقيقية عن أحداث الإبادة الجماعية، وهو عبارة عن فلم سينمائي يروي قصة مدير أحد الفنادق الذي أنقذ العديد من الأفراد من الموت أثناء فترة الإبادة الجماعية (ولد سيدي، 2016).

5- الترويج لأفكار السلام والتعاون واحترام حقوق الإنسان.

6- الاعتماد على النشاطات الثقافية كوسيلة لنشر ثقافة التعاون والمحبة فيما بين أطراف النزاع.

7- الاعتماد على الإعلام من أجل نشر **التسامح والتعايش والمساواة** بين جميع أفراد ومكونات المجتمع دون تميز، وبالتالي جعل **وسائل الإعلام الجسر الرابط مابين العرقيين الهوتو والتوتسي** (الزبيب، د.ت).

8- الاعتماد على الأغاني، مثل أغنية "تعالوا يا أهل رواندا... تعالوا نتذكر"، من أجل نتذكر مجازر الإبادة الجماعية ومنع حدوثها مجددا (دعميش، 2007).

بالإضافة إلى كل ذلك فقد أجريت دراسات عن الدور السلبي الذي قامت به وسائل الإعلام في حدوث الإبادة الجماعية، وأعطيت تعليمات لإعادة بناء قطاع الإعلام المدمر، وقد تم إرسال الفنيين لتدريب الصحفيين، وتم تقديم الدعم لهم لإنشاء دار الصحافة سواء كان هذا الدعم مالي أومادي، وقد أعطيت المشورة المهنية لتعزيز وسائل الإعلام المستقلة، ومن بين المساهمين في هده العملية المنظمات الدولية المهنية **(مراسلون بلا حدود، والمنظمة الدولية للعمل في وسائل الإعلام، بانوس، ومؤسسة هيروندیل).**

لقد لعب الإعلام دورا كبيرا في إعادة إعمار رواندا، فقد ظهرت الصحافة المكتوبة مرة أخرى، وذلك بفضل المبادرات الخارجية كمراسلون بلا حدود، وقد تم نشر العديد من الصحف.وكما نعلم فقد تكونت الحكومة الجديدة في أعقاب **اتّفاقية أروشا** من مختلف الأحزاب السياسية المعارضة للنظام السابق والجبهة الرواندية مما أدى هذا إلى فتح المجال أمام ظهور العديد من الصحافيين الجدد الناشطون في إذاعة رواندا وعودة السابقين الذين فروا أثناء الإبادة الجماعية، بحيث تم دمجهم في وسائل الإعلام السمعية والبصرية العامة بعد فترة الإبادة الجماعية.

لقد بدأ البث لأول مرة في التلفزيون الرواندي منذ بداية الإبادة الجماعية حتى عام 1998م، وكان معظم مدراء التلفزيون عسكريين، حيث اعتبروا أنهم سبب الإبادة الجماعية، وكانت نتيجتها الدعاية التي قامت بها وسائل الإعلام وسياسة الحكومة، ولذلك ومن أجل القضاء على كل الأثار المدمرة والخطابات السلبية التي نشرتها وسائل الإعلام، كان لزاما على الحكومة الجديدة نشر الأفكار والخطابات الإيجابية والترويج لها للقضاء وبشكل نهائي على مشكلة التمييز العرقي وتحقيق الألفة والمحبة والعلاقات الودية فيما بين الأطراف المتنازعة لضمان **عدم عودة النزاع مجددا**، وبالتالي **تحقيق السلام الإيجابي الدائم.** حيث كانت "**إذاعة البعثة**" هي الإذاعة الوحيدة المسموح بها في تلك الفترة، بالإضافة إلى ذلك "**إذاعة الأمم المتحدة**" التي قبلت وهذا بعد الضغوط المختلفة، **كما ظهرت**

منشورات جديدة تشجع على العدالة والرحمة والاعتذار كشروط أساسية لنجاح المصالحة الوطنية داخلها، كما قاموا باعتقال واحتجاز بعض المتهمين الدين شاركوا في جرائم الإبادة الجماعية (Alexis & Mpambara, 2003, pp. 19-23). علاوة على ذلك أصبح اليوم من الضروري إنشاء وسائط إعلام مسؤولة، ورواندا مثلها مثل بقية كل الدول ملتزمة بحرية وسائط الإعلام. مما دفعها هذا إلى ضرورة تطوير وسائلها الإعلامية، فكما ذكرنا سابقا في عام 1997م، لم يكن هناك سوى محطة إذاعية واحدة، أما اليوم فهناك 19 محطة. وفي عام 2003م كانت رواندا تمتلك 15جريدة، أما اليوم فهي تمتلك 57 جريدة . ويفخر البلد أيضاً بامتلاك مركز البحيرات الكبرى لوسائط الإعلام، ومعهد الصحافة والاتّصال الذي يهدف إلى النهوض بدور وسائط الإعلام في تسيير وتطوير البلد، وأن قانون وسائط الإعلام هو حالياً قيد الاستعراض لمعالجة بعض الشواغل التي أُثيرت أثناء الإبادة الجماعية (الأمم المتحدة، 2011).

وبالتالي ومن خلال كل ما سبق يتضح لنا أن إعلام السلام ساهم وبشكل كبير في نشر ثقافة السلام والتعاون فيما بين الأطراف المتنازعة في كلا البلدين (جنوب إفريقيا ورواندا) وتغيير إدراكات الرأي العام لدى العرقيتين حول ضرورة عدم الاستمرار في النزاع والتمسك بالمصالحة الوطنية كآلية لتطوير البلاد والإرتقاء بها، كما ساهم في زيادة الوعي لكلا الطرفين مما ساعد على خلق علاقات إجتماعية جيدة.

4.3. مضامين المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا: قراءة في أوجه التشابه والاختلاف.

تعد المصالحة الوطنية من الآليات المهمة والفعالة في حل النزاعات خاصة الداخلية منها، سواء كانت إثنية أو سياسية....، فهي عملية يتم بمقتضاها القضاء على الأسباب البنيوية والجذرية للنزاع وتحويل وبناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة بالشكل الذي يضمن عدم تجدده مرة ثانية، وبالتالي تحقيق السلام الإيجابي والدائم.

وبالنظر إلى أهمية هذه العملية ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن والسلام في العديد من الدول والحالات النزاعية (جنوب إفريقيا ورواندا) – كما رأينا أعلاه – **أصبحت هي أفضل آلية يمكن الاعتماد عليها لحل النزاعات المعقدة والمدمرة. فماهي إذا أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين؟**

سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على خمس مؤشرات رئيسية نقارن فيها بين التجربيتين ونستخلص منها أوجه التشابه والاختلاف لنصل في الأخير إلى معرفة أي التجربتين كانت أفضل وأكثر فعالية من الأخرى وبالتالي إمكانية الاستفادة منها في حل النزاعات المشابهة لها. بحيث تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- ✓ **من حيث سياق إقرار المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.**

بعد سقوط نظام التمييز العنصري والمعروف باسم نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا، وتولى **(نيلسون مانديلا)** إدارة البلاد، لم يبادر بإصدار عفو عن المجرمين وعن المتورطين في جرائم تدمير الشعب جنوب إفريقي، ولم يتجرأ عن التنازل عن حقوق الآخرين ولا التحدث باسمهم وفرض عليهم أن يعفوا. ولتفادي حالة احتقان وكره كانت ستبقى لو استمر المجتمع على حاله (جزء منه يحمل الأحقاد ويدفن بين ضلوعه أوجاعه ومآسيه وجزء آخر ارتكب أو اتهم بارتكاب الجرائم في حقبة من تاريخ الوطن، والعدالة لم تقل كلمتها بعد....) هنا جاءت فكرة مصالحة الشعب الجنوب إفريقي والتي تعتبر نموذجا فريدا في تجاوز الماضي والتصالح مع الذات وإعادة بناء المجتمع على أسس من المساواة والعدالة(كربوش، 2012، ص ص 151–152).

إن إزاحة طاغية والقضاء على نظامه لا يحقق العدالة بقدر ما يعيدنا للحالة الطبيعية التي هي حق طبيعي للجميع أي العيش في وطن يجد فيه المواطن الحرية والعدالة والأمن على الحياة. لكن الشيء الذي لم يعد لوضعه هو السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية ولذلك ومن أجل معالجة هذا الاشكال جاءت فكرة المصالحة، وشكلت لجنة الحقيقة والمصالحة والتي كان على رأسها القس **(ديزموند توتو) وكان الهدف منها كما ذكرنا سابقا هو تحقيق الوحدة الوطنية للبلاد والقضاء على التمييز العنصري والانقسامات التي تعرض لها نتيجة فترة الحكم العنصري**، والتي نتج عنها تدمير كلي للبنى ونزاع داخلي عنيف طويل المدى أدى إلى تصفيات عرقية كادت أن تؤدي بالدولة إلى الزوال (كربوش، 2012، ص 152).

وبالتالي نجحت لجنة الحقيقة والمصالحة نجاحا منقطع النظير، فقد جنبت دولة جنوب إفريقيا من الوقوع في نزاعات أكثر عنفا قد تتحول إلى حرب أهلية مدمرة (خوجة، 2017، ص 89).

أما فيما يخص التجربة الرواندية، فإنه من يطلع على الحرب الأهلية والإبادة الجماعية التي شهدتها البلاد وما ترتب عنها من انعكاسات وآثار سلبية مست كل الميادين والمجالات وخلفت أكثر من 800 ألف قتيل، لن يصدق أنها أصبحت الآن نموذجا يقتدى به في تحقيق الأخوة والوحدة الوطنية. فعلى الرغم من تلك المآسي التي عاشتها هذه الدولة الفقيرة والمتخلفة، إلا أنها أعطت للعالم ككل درسا عظيما فيما يخص إمكانية تحقيق المصالحة. خاصة بعدما اقتنع الأطراف بأنه ليس من الحكمة الاستمرار في نزاع وعداء لاطائل منه إلا الدمار للجميع وامكانية زوال الدولة وانهيارها، خاصة وأنها دولة فقيرة من كل النواحي، ولذلك اتّفقت الأطراف المتنازعة على ضرورة وقف إطلاق النار ورمي كل ما حل بالبلاد وراء الظهر والوقوف على خط الشروع في بناء الدولة وتحقيق مستقبل أفضل يسوده الأمن والسلام والتسامح والأخوة، من خلال الاعتماد على آلية المصالحة الوطنية، كخطوة أولى لحل النزاع وبناء العلاقات يسودها الأمن والسلام بين الأطراف المتنازعة. فكانت من نتائج تلك المصالحة الوطنية التي رفعت شعار التآخي والتعايش السلمي، بناء لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة التي كانت تهدف إلى تحقيق العفو والسلام والانسجام الاجتماعي داخل البلد (العبودة، 2009).

لكن مايميز بين التجربتين هو أن لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا كانت هيئة اعتمدت عليها الدولة لاستعادة العدالة على شكل محكمة شكلت في جنوب إفريقيا بعد إلغاء الأبارتيد وأن الشهود الذين كانوا ضحايا لانتهاكات سافرة لحقوق الإنسان تمت دعوتهم للإدلاء بشهاداتهم حول تجاربهم واختير بعضهم لجلسات إفادة عامة (مذاعة) ومرتكبو العنف كان بإمكانهم الإدلاء بشهاداتهم وطلب العفو من الملاحقة المذنية والجنائية وكانت الشهادات تتم أمام اللجنة المنعقدة بهيئة محكمة ويقوم مدعون بجلب ضحايا ليقدموا شهادات مضادة، بغرض الوصول إلى الحقيقة (كربوش، 2012، ص 515).على عكس تماما لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة الرواندية التي عملت على تحقيق أهدافها من خلال كما ذكرت سابقا ثلاث برامج رئيسية تتعلق بالتربية المدنية والوساطة لتسوية النزاعات والمبادرات المجتمعية، وتركت قضية المحاكمة والإدلاء بالشهادات والاعترافات ومعاقبة المجرمين للمحاكم الوطنية **الغاكاكا (Gacaca)** والمحكمة الجنائية لرواندا.

علاوة على ذلك كانت الخاصية المميزة للمصالحة الوطنية في رواندا أنها كانت وليدة سياق أزمة أمنية وحرب أهلية معقدة، على خلاف الحالة الرواندية جاءت سياسة المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا ضمن سياق الإصلاح الديمقراطي.

ولكن وعلى الرغم من هذا الاختلاف إلا أنه **كلاهما، خلق أرضية ومساحة عامة يتعايش فيها الضحية والجاني، فعن طريق المصالحة الوطنية أعيد تصميم الدولة وبنائها وبالتالي تحقيق الوحدة الوطنية.**

- ✓ **من حيث الفترة الزمنية للنزاع.**

تجاوزت مدة النزاع في جنوب إفريقيا ثلاثة قرون، غير أن مهمة اللجنة اقتصرت على التحقيق في الفترة مابين الفاتح من مارس 1960م إلى 10 ماي 1994م، لأسباب واقعية تتعلق بعدم القدرة على معالجة مخلفات التمييز العنصري. ولقد ساهم العامل الزمني في انتهاج سياسة عميقة بعمق النزاع وطول أمده، فاتجهت المصالحة الوطنية إلى الكشف عن الحقيقة كبداية حتمية لإنهاء النزاع والتطلع بعدها إلى بناء نظام سياسي جديد، يكفل احترام الإنسان لإنسانيته ويضمن أمنه واستقراره، وهو ماظهر في القواعد الديمقراطية التي أخذت تميز نظام الحكم الجديد.

وكما يبدوا فإن معطيات الساحة في جنوب إفريقيا حتمت اتّخاذ خطوات تغيير راديكالية بغية تجاوز مخلفات نظام الأبارتيد(كربوش، 2012، ص ص 155–615).

أما فيما يخص رواندا فكما نعلم كلنا اندلعت الحرب الأهلية بداخلها بفعل التناقضات السياسية والإثنية العديدة بين التجمعيين (الهوتو والتوتسي)، بحيث تعود جذور النزاع إلى الستينات أين استقلت رواندا عن الاستعمار البلجيكي عام 1963م، حيث قام بعدها الهوتو كما رأينا سابقا بتنفيذ عدة موجات من المذابح في البلاد للقضاء على التوتسيين والسيطرة على ممتلكاتهم (أحمد إبراهيم، 2001، ص 238)، واستمر الوضع في التصاعد إلى أن نشب النزاع وحدثت الإبادة الجماعية عام 1994م، بعد سقوط طائرة الرئيس **(هابياريمانا)** أين اتهم الهوتو التوتسيين بأنهم هم وراء سقوطها مما دفعهم إلى القيام بمجازر وأعمال عنف وصلت إلى حد الوحشية، وهذا دفع بالعديد من الفاعلين إلى القول بأن هذه الأحداث تمثل إحدى المصائب العظيمة التي أصابت العالم(زيدان، 2008،ص ص 260–266).

وبالنظر إلى حجم وقوة النزاع وما ترتب عنه من خسائر مادية وبشرية جاءت المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاع والقضاء عليه، معتمدة في ذلك على مجموعة من الوسائل، تأتي في مقدمتها لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة كآلية لتعزيز التسامح والوحدة الوطنية هدفت الدولة من خلالها إلى القضاء على الأسباب البنيوية للنزاع وتحقيق السلام وبالتالي إعادة بناء دولة جديدة مستقرة وآمنة.

✓ **من حيث طلب العفو (منح العفو).**

يعتبر منح العفو عن جرائم حقوق الإنسان بطبيعته أمرا شائكا ومثيرا للجدل، ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها أن من الممكن أن ينتهك منح العفو حق الضحايا في حصولهم على التعويض، ويمكن أن يتسبب في هدم حكم القانون، وتقويض الردع على المستوى العام والخاص، وفي معظم الأحوال قد يثير منح العفو انتقاد الجماهير وشعورهم بخيبة الأمل، ولكن في الوقت ذاته يعتبر العفو أمرا واقعا في العالم لايمكن تجنبه غالبا إلا مع دفع ثمن باهظ على المستويين السياسي والإنساني (فريمان، 2005، ص19). فكيف ياترى تمت عملية منح العفو في كل من جنوب إفريقيا ورواندا؟

هل في كشف الحقائق تضميد للجراح؟ سؤال تناولته كل الفواعل في جنوب إفريقيا، وقد كانت إجابته هي رفع شعار " **كشف الحقيقة يضمد الجراح**" والذي رسخ أفكار محددة روجت لها اللجنة عن طريق التركيز على دور التأثير القوي لسرد ذكريات العنف والاعتداءات على تضميد الجراح والمصالحة الوطنية وقد أكد على هذه الأفكار الأسقف **(ديزموند توتو)** في التقرير الختامي للجنة الذي قال يجب أن لا نضرب عن الماضي صفحا سطحيا لأن مثل هذه الفجوة في الذاكرة يمكن أن تزيد من مآسي الضحايا، فمهما كانت التجربة مروعة ومؤلمة فلا ينبغي أن ندع جراح الماضي تتعفن بل يجب فتحها وتطهيرها بالشكل الذي يحقق العفو الحقيقي وبالتالي إمكانية التعايش مابين الضحايا والجناة بالشكل الذي يضمن عدم تجدد النزاع (شو، 2005، ص 6).

وبالنسبة لعملية العفو، فقد تمت في جنوب إفريقيا بطريقة واسعة بحيث يقوم هذا الأساس على القول بأنه فيما عدا الإقرار بعفو محدود عن جرائم الحرب يستحيل أو على الأقل يصعب تأمين السلام أو الشروع في مواصلة عملية المصالحة الوطنية التي تتعارض وسياسة المحاكمة غير المحدودة، وقد استخدمت المحكمة الدستورية في جنوب إفريقيا هذه الحجة لتبرير عمليات العفو الواسعة الممنوحة بموجب مرسوم تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة (مرسوم رقم 34 عام 1995م) وبينما يمكن انتقاد هذا الحكم لاخفاقه في إجراء دراسة متأنية للقواعد التقليدية والعرفية التي تتطلب المقاضاة على ارتكاب الجرائم الدولية، فضلا عن السؤال المتعلق بما إذا كان الدستور المؤقت يستهدف أو قادر على الحكم ضدها من جهة ومن جهة أخرى يوجد دليل على أن صفقة العفو مقابل الحقيقة التي جرى التفاوض بشأنها بين نظام التمييز العنصري الراحل والحكومة الجديدة قد حال دون اندلاع حرب أهلية (ناكفي، د.ت، ص 16).

ولقد **اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة** في جنوب إفريقيا فكرة العفو المشروط أو الجزئي كسبيل لتحقيق العدالة بدلا من العدالة العقابية، فعوضا عن تقديم المنتهكين لحقوق الإنسان إلى المحاكم ومحاسبتهم اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة على جلبهم للاعتراف بأخطائهم، وطلب الصفح ممن ألحقوا بهم الأذى. حيث تلقت اللجنة من خلال هذه الطريقة حوالي 7000 طلب عفو، أغلبيتها من سجناء كانوا يعملون في الأجهزة الأمنية والقمعية الحكومية. وكانت لجنة أخرى من اللجان الفرعية التابعة للجنة الحقيقة والمصالحة وهي **لجنة العفو** المستقلة ذاتيا، **مسؤولة عن النظر في هذه الطلبات** والبث فيها والتحقق منها، وقد جرى البث في العديد منها على أساس الأوراق المقدمة من دون عقد جلسة، لكن في 1000 حالة على الأقل تم التوصل إلى قرارات حول الطلبات عقب عقد جلسات علنية أمام لجنة العفو، ومن بينها 50 حالة تقريبا تتعلق بمقدمي طلبات كشفوا بأنهم هم وأفراد آخرين من الشرطة استخدموا التعذيب وغيره من أنواع المعاملة السيئة الشديدة ضد المعتقلين أو ضد أفراد اختطفوهم ثم قتلوهم فيما بعد. وبالنظر إلى العدد الهائل من طلبات العفو لم تستطع هذه اللجنة (لجنة العفو) الانتهاء من النظر فيها كلها في التاريخ المحدد سلفا، مما دفعها ذلك إلى الاستمرار في عقد جلسات العفو لمدة عامين آخرين(كربوش، 2012، ص ص 157–815).

وبالفعل منحت هذه التجربة عفوًا مشروطًا للمتورطين في الجرائم ذات الصلة بالصراعات التي شهدتها جنوب إفريقيا خلال الحكم العنصري، بحيث يأتي كل مرتكب جريمة يعترف بها علنيا ويطلب العفو عنها، وبالفعل تقدم نحو 7 آلاف شخص بطلب الحصول على العفو لكن لم يمنح إلا 1500 شخص فقط منهم، والبقية رفض طلبهم لأنهم لم يكونوا صادقين في الاعتراف بجرائمهم كاملة، أو أنهم كانوا متورطين في جرائم جنائية بحتة.

أما فيما يخص التجربة الرواندية، فقد تمت عملية العفو بين الضحايا والجناة بطريقة قانونية فعالة وبقناعة تامة. ففي نهاية 1996م، بدأت الحكومة الرواندية في محاكمة المسؤولين عن الإبادة الجماعية ووصلت إلى مئة ألف مشتبه به بحلول الألفية الجارية، ليبدأ تطبيق نظام العدالة التشاركية المعروف كما ذكرت سابقا بإسم **الغاكاكا (Gacaca)**، وهو قانون سمح بالإفراج المؤقت عن المتهمين رهن المحاكمة، ماعدا منفذي الإبادة الجماعية، كما كانت تقوم محاكم **الغاكاكا (Gacaca)** بتخفيف أحكامها إذا أعلن الشخص توبته والتمس التصالح مع المجتمع، وهو ما اعتبره كثير من الناجين من الإبادة شكلا من أشكال العفو العام (بن الشريف ،د.ت).

علاوة على ذلك، عملت رواندا على شعار "**الحرية، العمل والتقدم** " والذي بموجبه استطاعت أن تعيد بناء نفسها، بعد أن دمرت البنى التحتية بالكامل بفعل الحرب الأهلية، وبالتالي سعت جاهدة إلى بدأ عملية البناء ومعالجة الانشقاق الذي أصاب أركان مجتمعها، وعملت على إعادة ربط العلاقات المتفككة وتحقيق الانسجام والوحدة الوطنية من خلال العمل على نشر ثقافة العفو والتسامح (حربي، 2018).

✓ **من حيث الموقف الدولي من المصالحة الوطنية في كل من جنوب افريقيا ورواندا.**

لقد تعرضت دولة جنوب إفريقيا لسياسات عزل دولية في ظل استمرار النزاع، بحيث أبقت نظام الأبارتيد محروما من المشاركة السياسية الدولية، وكانت علامات الانهيار بدأت تظهر على اقتصادها، كما أن الإنخراط بين الطرفين (حركة مناهضة الفصل العنصري بقيادة المؤتمر الوطـني الإفريقي، ونظام الفصل العنصري يتسم إلى حد كبير بالعنف والقمع مع قليل من الحوار المباشر بشأن حل سياسي)، وتم قطع كل العلاقات الاقتصادية باستثناء إسرائيل التي حافظت على علاقات متميزة معها. لكن **ومع التحول إلى نظام ديمقراطي وانتهاج سياسة المصالحة الوطنية تمكنت جنوب إفريقيا من العودة إلى الساحة الدولية، وأصبحت نقطة محورية لايمكن تجاوزها باعتمادها دبلوماسية نشطة وفعالة بفضل كاريزما رؤسائها المتعاقبين وخاصة (نيلسون مانديلا)** (كربوش، 2012، ص915).

أما في رواندا فنلاحظ العكس تماما، فرواندا لم تتعرض إلى عزلة دولية بل العكس من ذلك ، فقد سارعت العديد من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى تقديم يد المساعدة والمساهمة في حل النزاع، وحماية حقوق الإنسان واللاجئين من الاضطهاد، فحسب إحدى الإحصائيات فإنه تم نزوح أكثر من 2 مليون رواندي سنة 1994م، إلى الدول المجاورة وحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، بلغ عدد الروانديين الذين عبروا الحدود إلى دولة تنزانيا وحدها حوالي 250ألف شخص، وحسب تقرير السكريتر العام للأمم المتحدة فإنه تم قتل حوالي 200 ألف شخص منهم، وإزاء هذه المجازر البشرية والآلام الإنسانية التي لم يشهد لها التاريخ مثيلا، تحركت المشاعر الإنسانية لدى العديد من الدول والهيئات الدولية كمحاولة منهم لوقف هذه الانتهاكات وتحقيق الأمن. وإن كانت هذه المحاولات في جانب منها محل اختلاف سواء بين الدول أو الفقه الدولي كما رأينا سابقا رؤية – هدف واستراتيجية كل طرف، إلا أنها ساهمت وبشكل كبير في تدويل الإبادة الجماعية ومحاربتها، كما **قامت بدعم عملية المصالحة الوطنية بشكل كبير باعتبارها**

آلية فعالة ستحقق الأمن والاستقرار وتقضي على العنف والنزاع بالشكل الذي يضمن عدم تجدده وبالتالي **حل النزاع بشكل نهائي**(زيدان، 2008، ص 261).

- ✓ **من حيث مسألة التعويضات.**

إزاء انتشارانتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية، أصبح على البلدان ليس فحسب واجب اتّخاذ إجراء ضد مرتكبي الانتهاكات، بل وأيضا التصرف نيابة عن الضحايا. وفي ضوء تضاؤل احتمال إجراء ملاحقات قضائية جماعية في الأوضاع الانتقالية أصبح من السبل التكميلية لإيجاد حل لمطالبات الضحايا، يحقق العدالة دون تعريض التحول الانتقالي للخطر، محاولة التعويض عن بعض الضرر الذي عانى منه الضحايا بشكل مباشر(فريمان، 2005، ص51).

ولذلك تعتبر مسألة التعويض وجبر الضرر أهم آلية يتضح من خلالها مدى فعالية ونجاح المصالحة الوطنية في تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية داخل الدولة، وبالتالي إيضاح مدى فعاليتها في تحقيق السلام والاستقرار الإيجابي.

كما نعلم كلنا فقد تمت **عملية التعويض وجبر الضرر في كل من جنوب إفريقيا ورواندا في إطار عمل اللجنتين (لجنة الحقيقة والمصلحة الجنوب الإفريقية ولجنة الوحدة الوطنية والمصالحة الرواندية)** وعليه السؤال الذي يطرح نفسه. كيف تمت عملية جبر الضرر والتعويض في كل منهما؟ وهل كانت هذه العملية فعالة وشاملة لكل الأطراف المتضررة من النزاع أم لا؟

بالنسبة لجنوب إفريقيا أنشأت لجنة الحقيقة والمصالحة لتيسير المساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان والمصالحة لتعزيز النظام الديمقراطي الجديد، وقد تركزت مهمتها على المصالحة الوطنية مع الأخذ بعين الاعتبار ما شهدته جنوب إفريقيا سابقا من انقسامات وظلم، وعكس ذلك الإرادة الواضحة لمواجهة أخطر المسائل المرتبطة بالأبارتيد بصفة نهائية بتشكيل كما ذكرت سابقا لجان فرعية لكل الأبعاد الأساسية لعملها. وتم تشكيل ثلاث لجان، عملت على مدى ثلاثة أعوام من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، منها لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، التي دعت كل الضحايا إلى الحضور لتدوين شهاداتهم عن الجرائم التي ارتكبت بحقهم وتجاوب معها نحو 22ألف شخص–من محاضرة تشارلز فيلا– إلى جانب لجنة الحقيقة والمصالحة، التي كانت الأولى بين تسع عشرة لجنة

مشابهة في أرجاء العالم للاستماع للأقوال على الملأ، رآها الكثيرون كعنصر أساسي للانتقال إلى ديمقراطية كاملة وحرة في جنوب إفريقيا(عبد الهادي، 2013).

في تجربة جنوب أفريقيا تم الاكتفاء بالاعتراف بما تم من الانتهاكات خلال الحكم العنصري عن طريق لجان استماع للضحايا وللجناة، أيضا مع استبعاد خيار المتابعة خصوصًا بالنسبة للفاعلين السياسيين الذين شاركوا في وضع حجر الأساس للانتقال الديمقراطي وإقرار سيادة القانون والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان.

وقد بذلت جهود لجبر ضرر وتعويض الضحايا، وتم تشكيل لجنة للتعويضات وتوقفت كثيرًا أمام العديد من المقترحات التي كانت مطروحة لتعويض الضحايا، ومنها إما أن تتبنى تعويضات شخصية، في حدود 4 آلاف دولار لكل شخص متضرر، أم تعويضات جماعية وتركز على المشاريع العامة وغيرها.

واختيرت التعويضات الشخصية للحالات التي جاءت، وعرضت الجرائم المرتكبة بحقها فقط– حسبما قال تشارلز– لأن ميزانية البلد لا يمكنها أن تتحمل صرف تعويضات لضحايا التمييز العنصري (عبد الهادي، 2013).

وبالتالي مايمكن قوله هو أن لجنة التعويض وإعادة الإدماج عملت على وضع آلية لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة واقترحت تقديم مبلغ مالي يعادل متوسط الأجر (حوالي 2600 أورو) لمدة ست سنوات لكل من كان ضحية للتعذيب ولعائلات المفقودين والقتلى. وبالتالي أثبتت اللجنة أهميتها كآلية لإدارة التوترات التاريخية، بأسلوب ممنهج وسلمي، ولأجل معالجة ما أسفر عنه الفصل العنصري من تفاوتات واختلالات وضعت الحكومة الجديدة برنامج التعمير والتنمية كإطار إجتماعي واقتصادي وركز برنامج التعمير والتنمية على تدابير دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام (كربوش، 2012، ص116).

أما بالنسبة لرواندا، فنلاحظ أنه وعلى الرغم من كل الآليات والاستراتيجيات التي اتبعتها الدولة لتحقيق المصالحة الوطنية وتعويض الضحايا وجبر ضررهم وتحقيق الشفاء والتعافي ولو بشكل نسبي بين الأطراف المتنازعة بقت عملية التعويض ناقصة وغير منصفة ولم تحقق العدالة على غرار عملية التعويض وجبر الضرر التي تمت في جنوب إفريقيا، ودليل ذلك بعد مرور ثلاثة عشر عن الإبادة الجماعية، لم تنشئ الحكومة الجديدة الرواندية بعد صندوق التعويضات لضحايا الحرب الأهلية وجرائم

الإبادة الجماعية الغير إنسانية، التي نص عليها قانون الإبادة الجماعية عام 1996م، وقوانين مجلس الحكماء الذين كان من المفترض هو الذي يغطي هذا الصندوق، لكن لم يتم ذلك بسبب أن معظم من تمت إدانتهم كانوا غير قادرين وعاجزين على دفع التعويضات بأنفسهم، لكن وعلى الرغم من عدم وجود صندوق التعويضات، وتقديم تعويضات محدودة من مجلس الحكماء للناجين من الإبادة الجماعية، فإنه وبشكل أولي منحت محاكم **الغاكاكا (Gacaca)** على المستوى المحلي معظمها تعويضات لضحايا الحرب الأهلية، لخسارتهم ممتلكاتهم، كما قدم مجلس حكماء **الغاكاكا (Gacaca)** قدرا من **التعويضات الرمزية**، كطريقة لنجاح عملية المصالحة الوطنية داخل رواندا والقضاء بشكل نهائي على النزاع.

خلاصة الفصل الثالث:

إذا ومن خلال كل ما تم تناوله في هذا الفصل نستنتج ما يلي:

- تنوع الآليات الخاصة بالمصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا وتركيزهما على توفير أهم شروطها المتمثلة في العدالة الانتقالية ونشر قيم التسامح والاندماج وكسر حاجز العرقية والانقسام، ساهم وبشكل كبير في نجاح المصالحة والوحدة الوطنية داخلهما.
- نجاح المصالحة الوطنية في حل النزاع داخل جنوب إفريقيا ورواندا، راجع إلى وجود عدة عوامل ساعدتهما في بناء السلام والاستقرار داخلهما والقضاء على النزاع بشكل نهائي وكان من بين هذه العوامل إنخراط القادة في المسار السلمي ودعم المحيط الخارجي.
- لعب الإعلام في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، دورين الأول سلبي وتمثل في إعلان الكراهية والذي كان السبب في حدوث الإبادة الجماعية في رواندا وتأجيج النزاع وزيادة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا والثاني إيجابي وتمثل في دور إعلام السلام ودعمه للمصالحة الوطنية ونشر ثقافة السلام داخلهما، وبالتالي توطيد العلاقة بين الأطراف المتنازعة من خلال التركيز على ثقافة التعايش السلمي والتسامح والأخوة بدلا من زرع الكراهية والحقد.
- ساهمت المصالحة الوطنية عبر مختلف آلياتها في تحقيق السلام الإيجابي الدائم وتحويل العلاقة بين الأطراف المتنازعة وتضميد جروح الضحايا وبالتالي إعادة بناء اللحمة والوحدة الوطنية داخل البلد.
- من خلال كل ما سبق نستنتج كذلك أن هناك اختلاف كبير بين التجربتين الجنوب الإفريقية والرواندية في عملية المصالحة الوطنية، وهذا أمر طبيعي فالتباين في الآليات والطرق وعوامل النجاح حتما سيؤدي إلى اختلاف في النتائج والانعكاسات من جهة ومن جهة أخرى اختلاف في مدى نجاح أو فشل هذه الآلية في القضاء على النزاع وحله بشكل نهائي.

الفصل الرابع: انعكاسات عملية المصالحة الوطنية على دولة ما بعد النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا: قراءة في الواقع والآفاق المستقبلية.

المصالحة الوطنية، وكما ذكرت سابقا هي عملية تهدف إلى تحويل النزاع المؤقت إلى سلم دائم مع الأخذ في عين الاعتبار بأن ذلك النزاع له جذور نفسية واجتماعية وإنسانية، فهي عملية يمكن من خلالها "**بناء أو إعادة بناء العلاقات اليوم والتي تم حصارها بالنزاع والكراهية أمس**"، وكما نعلم كلنا فإن المصالحة الوطنية تطبق على المجتمعات التي تعاني من عنف دائم وطويل الأمد، وهناك تراكم للحقد والكراهية بين الجماعات والتي تنتقل من جيل لجيل وتعيش فترة طويلة في الذكريات التي من الصعب نسيانها.

ولذلك تأتي أهمية تطبيق المصالحة الوطنية من أنها **تعتبر المنفذ الوحيد لتحقيق السلم والاستقرار** في المجتمعات التي تخرج من دوامة العنف ولديها الإرادة الحقيقية في إنهاء النزاع بطرق سلمية مع وجود بوادر لتعايش سلمي بين أبناء الوطن الواحد بدون أى تمييز أو اللجوء للقمع، مما يؤكد هذا **بأن عملية المصالحة الوطنية تعتبر ضرورية فى إنهاء العنف وإحلال الاستقرار والسلم بمجتمعات ما بعد النزاع**، وهنا على جميع الأطراف أو على الأقل طرف منهم أن يقدم بعض التنازلات للوصول للمصالحة الوطنية وإنهاء العنف وتحقيق نقطة بداية جديدة تتوافق عليها الأطرف المتقاتلة.

وبالنظر إلى أهمية المصالحة الوطنية ومدى نجاحها وفعاليتها في تحقيق الأمن والاستقرار وحل النزاع بشكل إيجابي في العديد من الدول والتي تأتي في مقدمتها دولة جنوب إفريقيا ورواندا، المغرب، الجزائر وغيرها من الدول التي اعتمدت عليها لحل النزاع والقضاء عليه، وأصبحت المصالحة الوطنية هي أفضل آلية لحل النزاعات الإثنية المعقدة وأنسب وسيلة لضمان الاستقرار.

وللتأكيد على فعاليتها سنحاول من خلال هذا الفصل التركيز على الانعكاسات الإيجابية للمصالحة الوطنية ودورها في بناء دولة مابعد النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، كما سنحاول القيام بدراسة مستقبلية لمعرفة مدى استمرار عملية المصالحة الوطنية في تحقيق الأمن والسلام داخل البلدين أم العكس. **فماهي إذا إيجابيات هذه الآلية؟ وإلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها في حل النزاعات وتحقيق السلام الدائم وبناء الدول مابعد النزاع؟**

1.4. انعكاسات عملية المصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

شهدت كل من جنوب إفريقيا ورواندا حربا أهلية مدمرة، مست كل الميادين والمجالات (الاقتصادي، السياسي والاجتماعي وحتى الثقافي)، لكن وعلى الرغم من كل ذلك منحت الأمم المتحدة العاصمة الرواندية **كيغالي لقب أجمل المدن في القارة الإفريقية، واعترفت بتطور جنوب إفريقيا المميز.** فما هي إذا أهم الانعكاسات الايجابية لعملية المصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي في كل من جنوب إفريقيا ورواندا؟ وهل استطاعت حقا هذه الآلية تطوير الاقتصاد الوطني وبالتالي بناء دولة ما بعد النزاع في كلا الدولتين أم لا؟

1.1.4. واقع التنمية الإقتصادية في جنوب إفريقيا بعد عملية المصالحة الوطنية.

لقد بينت جنوب إفريقيا للعالم من خلال تجربتها الرائدة في حل النزاع والقضاء على نظام التمييز العنصري بأنها تجربة مدهشة وصفت في أحيان كثيرة بالمعجزة، كونها حولت بلدا تسود فيه ثقافة العنف والتمييز العنصري إلى بلد ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية، **معتمدة في ذلك على آليات ومناهج حل النزاعات وهي التحاور ومهارات التفاوض والاستماع الجيد وإعادة بناء الثقة للقضاء على إرث التمييز العنصري الذي امتد لقرون، وفي أحيان كثيرة ينظر إلى تجربة جنوب إفريقيا على أنها التجربة الأولى في العالم التي يتم فيها حل نزاع بهذه الأهمية والخطورة حلا سلميا.**

ولكن رغم صيتها الشائع والنجاح الذي قدمته، تبقى عملية تقييم تجربة جنوب إفريقيا في المصالحة الوطنية أمر صعب، إذ أن النجاح الحقيقي بدأ قبل تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة بالاتّفاق على الانتقال السياسي. غير أنه بفضل تلك اللجنة عُرف جزء مهم من الحقيقة، وترسخ الانتقال الديمقراطي، وتم جبر ضرر عدد كبير من الضحايا إلى حد كبير بمجرد معرفة الحقيقة والاعتراف الجماعي والرسمي بمعاناتهم كما رأينا سابقا، وقد كان من عوامل نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا ما يلي (النويضي، 2013):

- توازن القوى في المجتمع واتّفاق المعتدلين من الجانبين على حل وسط يرضي كل الأطراف وينهي النظام القديم ويؤسس لنظام جديد مع وعد بالعفو عن جلادي الماضي شريطة مساهمتهم في كشف الحقيقة.
- نجحت القوى الديمقراطية المنظمة الساعية للتغيير والإصلاح السياسي في تنظيم تحالفاتها ونزلت بثقلها لتكسب الأغلبية في المؤسسات الديمقراطية الجديدة، وهو الأمر الذي لا زال لم يتحقق في العديد من الدول من بينها المغرب حتى الآن.
- استقلالية لجنة الحقيقة والمصالحة عن يد السلطة.
- حظيت التجربة بدعم المجتمع المدني والسياسي بخلاف رواندا حيث تخلفت النخبة الحزبية عن دعم التجربة، كما حصلت خلافات بين هيئة الإنصاف والمصالحة وجزء مهم من حركة حقوق الإنسان وحركة الضحايا. فكيف كانت انعكاساتها إذا على الجانب الاقتصادي؟

كما نعلم كلنا فإن اقتصاد دولة جنوب إفريقيا، يعد أكبر اقتصاد صناعي بالقارة الإفريقية، وتأتي في المرتبة الثالثة والثلاثين من حيث اقتصاد التصدير في العالم، بحيث يساهم قطاعا **التعدين والتصنيع** بأكبر نصيب من صادرات البلاد، **والبلاتين** هو أكثر السلع المُصدرة فيها، إذ يشكل 8.7% من جميع المنتجات المصدرة، بقيمة 6.03 مليار دولار.

ومن أهم الدول التي تصدر إليها جنوب إفريقيا: الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وبوتسوانا، وناميبيا. كما تُعتبر جنوب إفريقيا ثاني أكبر الدول المُنتجة للفواكه في العالم، حيث تُنتج مجموعة متنوّعة من الفواكه بسبب بيئتها الطبيعية المتنوعة، كما تساهم السياحة بشكل رئيسي في اقتصاد البلاد.

علاوة على كل ذلك، فقد نجت دولة جنوب إفريقيا من أول موجة ركود تعرض لها اقتصادها منذ نحو عقد خلال الربع الثالث من العام الماضي، بعد حزمة الإصلاح الاقتصادي التي اتّخذها رئيسها **(سيريل رامافوزا)**، من بينها إعادة تحديد أولويات نحو 3.5 مليار دولار من الإنفاق العام، وتخصيصهم بغرض تعزيز النمو الاقتصادى وخلق فرص عمل، وإعادة تخصيص الأموال المتعلقة بالمساهمات المالية التي يتم تحصيلها من البرامج الحكومية التى تبين أن معدل أدائها أقل(محمود عبد الله، د.ت).

وتوقع صندوق النقد الدولي أن تساهم الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة لرئيس جنوب إفريقيا في خلق الانتعاش على المدى القصير، حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي 349.299 مليار دولار حسب بيانات الصندوق في عام 2017 م، كما كشفت البيانات أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد نما بنسبة 1.3%، وهو أعلى بقليل من توقعات وزارة المالية بالبلاد بنسبة 1.0%. وكشفت الإحصاءات الصادرة عام 2018م عن صندوق النقد الدولي أن نيجيريا وجنوب إفريقيا هما أكبر الاقتصادات في إفريقيا حيث يبلغ إجمالي الناتج المحلي لها مجتمعة حوالي 750 مليار دولار(محمود عبد الله، د.ت).

شكل رقم32: ***أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لسنة 2015م.***

المؤشر	القيمة (٢٠١٥)
الناتج المحلى الإجمالى	٧٢٤ مليار دولار
معدل النمو	%١,٤
متوسط دخل الفرد	١٣ ألف دولار
معدل التضخم	%٤,٨
معدل البطالة	%٢٥,٩
نسبة السكان تحت خط الفقر	%٣١,٣
إجمالي الدين الخارجى	١٤٥ مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	١٦٤مليار دولار

المرجع: (إدارة المساعدات الإنمائية الرسمية بدولة جنوب إفريقيا،2016)

ومع ذلك، لا تزال المخاطر السلبية الرئيسية وتخفيض التصنيف الائتماني من قبل وكالة "**موديز**" من شأنه أن يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج على نطاق واسع. إلا أن هنالك توقعات من قبل المحللين أن معدلات النمو ستزيد بنسبة 1.6% خلال العام الجاري و1.9% في عام 2020م (محمود عبد الله، د.ت).

بالإضافة إلى ذلك يعتمد القطاع الصناعي في جنوب إفريقيا على رأس المال الأجنبي، حيث يتم تصدير حوالي ربع المنتجات الصناعية، ومن صناعاتها الرئيسية: تصنيع الأغذية، والمنسوجات،

والمعادن، والكيماويات، كما تُعد الزراعة ومصايد الأسماك الأساس في إنتاج اللحوم، والأسماك، وتعليب الثمار، وتكرير السكر.

كما يساهم قطاع الصناعات التحويلية بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا، وهي بذلك رابع أكبر الصناعات المُساهمة في اقتصاد البلاد، ومن أهم الصناعات التي يُنتجها هذا القطاع: تجهيز الأغذية، المنسوجات، الإلكترونيات، الكيماويات، التكنولوجيا والسيارات.

بالإضافة إلى ذلك تعتبر صناعة السيارات من أهم صناعات البلاد، إذ تُشكل 12% من جميع السلع المُصنعة والمُصدرة، كما تُساهم بنحو 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تخصيص 29% من شركات البلاد لصناعة السيارات، وبالتالي فإن جنوب إفريقيا مسؤولة عن صناعة 84% من جميع السيارات المنتجة في جميع أنحاء إفريقيا.

علاوة على كل ذلك تعتبر دولة جنوب إفريقيا من الدول الإفريقية القلائل التي نجحت في الإفلات من دائرة الفقر والتخلف والبطالة التي ترقد بها 54 دولة إفريقية، وذلك نتيجة تطبيق سياسات اقتصادية ناجحة تخرجها من عزلتها الدولية التي مرت بها على مدار 40 عامًا نتيجة انتهاجها سياسات الفصل العنصري (الآبارتيد).

تعد تجربة جنوب إفريقيا تجربة فريدة في تحقيق العدالة الاجتماعية، واجتثاث بذور العنصرية والإبحار نحو المستقبل في إطار مجتمع "**القوس قزح**" الذي يحتوي بألوانه على كل أعراق المجتمع، لتصبح من الاقتصاديات الناشئة في إفريقيا بناتج محلي إجمالي يفوق العديد من الدول الاقتصادية القوية، وتنضم إلى مجموعة دول "**البريكس**" وتنظم كأس العالم في عام2010م، وتقود تكتلاً اقتصاديًا إفريقيا هامًا مثل"**الساداك**"(محمود عبد الله، د.ت).

شكل رقم33: *معدلات البطالة في جنوب إفريقيا لسنة 2002م.*

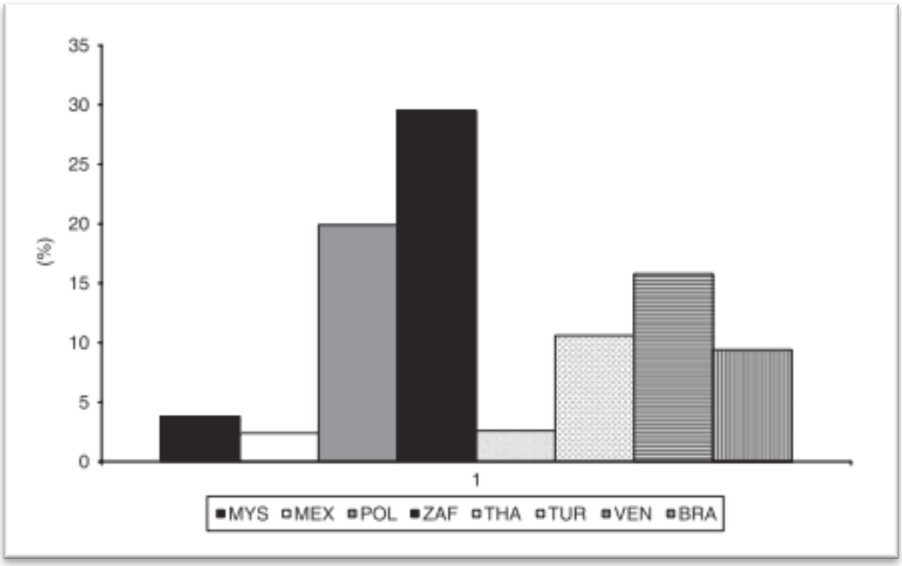

المرجع:(Rodrik, s.d.)

ولتحقيق هذا التقدم والتطور وضعت دولة جنوب إفريقيا خطة اقتصادية طويلة المدى (خطة التنمية المستدامة لعام 2030 م) توفر لها إطارًا لتحديد ومعالجة أكثر التحديات إلحاحًا وتعقيدًا في مجال التنمية. وسيتطلب حل هذه التحديات بحلول عام 2030م توطيد النجاحات والتعلم من التجربة وتعزيز مناهج جديدة مبتكرة (National Development Plan(NDP), 2019).

بحيث تلتزم جنوب إفريقيا بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام2030م، على أساس المبادئ التالية (NDP, 2019):

- ✓ **التعاون:** يتطلب تعقيد التحديات التي تواجهها البلدان متوسطة الدخل في جميع أنحاء العالم شراكات قوية بين الحكومة والمجتمع المدني والفصل التاسع من المؤسسات والنقابات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وسيتطلب ذلك البناء على التاريخ الغني لجنوب أفريقيا للمجتمع المدني والنشاط النقابي، والاستفادة من التزام القطاع الخاص بالنمو المستدام والشامل، وفتح إمكانات الخبرة في مؤسساتها الأكاديمية والاستفادة من مثل هذه المؤسسات، وخاصة لجنة جنوب أفريقيا للحقوق البشرية (SAHRC) التي يمكن أن تساعد في اعتماد نهج قائم على الحقوق في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعزيز التماسك عبر وكالات التنفيذ والمراقبة والإبلاغ.

- ✓ **الاتساق:** تؤكد خطة 2030م على الطبيعة المتكاملة لأهداف التنمية. بحيث تلتزم جنوب أفريقيا بتحسين التماسك بين السياسات، وهذا يشمل تحسين التماسك الرأسي بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية وكذلك التماسك الأفقي بين القطاعات المختلفة.
- ✓ بالإضافة إلى ذلك تعمل جنوب إفريقيا حاليًا على إنشاء آلية تخطيط إنمائية شاملة لتحسين التماسك، كما أن الطرق الأكثر تماسكًا لمواجهة تحدياتها المعقدة ستسمح أيضًا لجنوب إفريقيا بزيادة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ السياسات (NDP, 2019).
- ✓ **التأثير:** من أجل تحسين مستوى معيشة الفئات والأفراد الأكثر ضعفًا في جنوب إفريقيا، ينبغي التعامل مع خطة 2030م بشعور من الإلحاح. يجب أن يؤدي التعاون الأفضل والمزيد من التماسك إلى تأثير قصير ومتوسط وطويل الأجل – لا سيما على حياة أولئك المستبعدين حاليًا من فوائد النمو الاقتصادي (NDP, 2019).

إذا الملاحظ من خلال هذا الطرح أن جنوب إفريقيا سعت جاهدة بكل الوسائل والأساليب لتحقيق التقدم والتطور في كافة المجالات خاصة الجانب الاقتصادي، بالطريقة التي تضمن نجاح عملية المصالحة الوطنية وتحقيق السلام الإيجابي الذي يضمن عدم عودة النزاع داخلها من جديد، وبالتالي مواجهة كل التحديات التي من شأنها أن تزعزع أمنها واستقرارها.

فكيف هو الحال بالنسبة لتجربة رواندا، هل استطاعت هي الأخرى تحقيق التقدم والتطور مثل جنوب إفريقيا أم لا؟ وهل التقدم والتغيير تم بنسبة النجاح الذي حققته تجربة جنوب إفريقيا أم هناك تباين بين التجربتين؟

2.1.4. واقع التنمية الإقتصادية في رواندا بعد عملية المصالحة الوطنية.

فيما يخص تجربة رواندا، فإنه خلال الحرب الأهلية وعمليات الإبادة الجماعية، هاجر ونزح الملايين خوفا من القتل والجوع والفوضى، ففُرغت الدولة من مواردها البشرية ما زاد من تفاقم الوضع الاقتصادي، لكن الصورة تغيرت كليا بعد عقدين، لتتحول الآن رواندا إلى واحدة من الاقتصاديات الأكثر نموا في العالم وإلى قبلة السائحين الأولى في القارة السمراء ("الغفران والمصالحة"، 2019).

لم تكن الإنجازات السياسية في رواندا متحققة لولا اقترانها بالإنجازات الاقتصادية لما للأخيرة من أهمية مرتبطة ارتباط وثيق بحياة الناس(الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة)، فالفقر والجوع سبب

رئيسي من أسباب الحروب والنزاعات السياسية، ولذلك نجد أنه وبفضل الإنجازات التي حققتها رواندا في الميدان السياسي استطاعت أن تحقق بالتساوي تطوراً مهماً في الاقتصاد فبحسب منظمة دول تجمع السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا**(الكوميسا)**، فإن دولة رواندا تعد الآن واحدة من أهم الدول الإفريقية النموذجية في مجال النمو الاقتصادي، حيث سجل اقتصادها النمو الأكبر على مستوى العالم سنة 2005م بمتوسط بلغ (7,5 %)، وحسب تقرير لنفس المنظمة صنفت رواندا بأنها أول دولة إفريقية جذباً لرجال الأعمال لسنة 2016م، فأصبح الاقتصاد الرواندي الأسرع نمواً في القارة وتضاعف دخل الفرد، فمنذ عام (2000م– 2015) حقق الاقتصاد الرواندي نمواً في ناتجه المحلي بمعدل 9% سنوياً وتراجع معدل الفقر من 60% إلى 39% حتى لقبت من قبل البعض بأنها (نمر اقتصادي داخل القارة السمراء).

ومثلما تم التساؤل عن الأسباب الاقتصادية للنجاح في جنوب إفريقيا، ما هي الأسباب الاقتصادية للنجاح في رواندا؟ وكيف استطاعت استغلال مواردها المتواضعة في تحقيق التقدم والتطور ؟

لغرض التعرف على أهم الأسباب الاقتصادية التي ساعدت رواندا على تحقيق النجاح نذكر باختصار أن دولة رواندا (أي الحكومة) ركزت في تحسن اقتصادها على مواضيع ثلاثة مهمة (الزراعة، السياحة، الاستثمار)، وهذه هي مواضع الاختلاف بينها وبين جنوب إفريقيا، فكما رأينا أعلاه جنوب إفريقيا أعطت الأولوية إلى الطرق التي من خلالها نقضي على التهميش والفقر والحرمان وكيفية زيادة الناتج الإجمالي المحلي وتطوير الصناعة، على العكس منه رواندا أعطت الأولوية إلى ثلاثة قطاعات مهمة استطاعت من خلالها رفع المستوى الاقتصادي. وفي إطار ذلك عملت على جملة من الإجراءات من أبرزها ما يلي:

ففي **مجال الزراعة**، أدركت الدولة أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي لسكانها فضلا عن تصدير ما يزيد عن الحاجة لتحويله إلى موارد اقتصادية تدعم ميزانية الدولة، فجلبت الخبراء الأجانب في مجال الزراعة، وأنشأت مكتب لنقل المحاصيل وتصديرها، ووفرت الأسمدة بأسعار رمزية، فضلا عن توفير قروض ميسرة للمزارعين، إضافة إلى تشكيل (الصندوق المالي للتنمية الزراعية)، وظهرت مؤشرات النجاح من خلال زيادة إنتاج القهوة على سبيل المثال من 30 ألف تقريباً عام 1995م إلى 15

مليون طن عام 2000م. ووفق تقرير لموقع نون بوست، وضعت حكومة رواندا بعد الحرب مباشرة، خططا لتطوير الزراعة تضمنت توفير الأسمدة والمعدات الزراعية (تأجير) بأسعار مشجعة، وتقديم قروض ميسرة للمزارعين، وانشاء شبكة هاتفية للمعلومات الزراعية ومكتب للتصدير ونقل المحاصيل، كخطوة أولى نحو التنمية الاقتصادية والبنيوية، لتظهر نتيجتها بعد خمس سنوات فقط، فارتفع إنتاج القهوة كمثال من 30 ألف طن بعد الحرب إلى 15 مليون طن ("الغفران والمصالحة"، 2019).

علاوة على ذلك قامت الحكومة الرواندية بوضع خطة لتطوير القطاع الزراعي واستعانت بخبراء أجانب تم جلبهم من أجل تحقيق هذا الهدف، كما عملت الحكومة على توفير الأسمدة والمعدات الزراعية بأسعار مخفضة تساعد المزارعين على زيادة الإنتاج (الصياد، 2021).

وفي **مجال السياحة**، بالرغم من أنها دولة ريفية وحوالي 90% من السكان يعملون بالزراعة وبلد غير ساحلي وموارده الطبيعية قليلة، إلا أنه استطاع أن يستثمر في مجال السياحة بشكل جعل إيرادات السياحة تمثل 43% من إجمال دخل البلاد، وصل عدد السياح عام 2000م إلى 105ألف سائح وفي سنة 2014م وصل إلى ما يقارب المليون سائح، فعلى سبيل المثال بلغت إيرادات السياحة عام 2016م بحدود 400 مليون دولار.

أما فيما يخص **مجال الاستثمار**، فقد شجعت الحكومة الرواندية الاستثمارات الخارجية من خلال وضع تشريعات جديدة تسهل عملية الاستثمار لتصبح عنصر جذب لرجال الأعمال، وفي هذا الإطار شكلت مجلساً للاستثمار والتطوير، وضمت فيه جميع الكفاءات الرواندية سواء من هم في داخل رواندا أو خارجها.

كذلك وظفت السياحة سياسياً وهذا عندما أسست متحف للإبادة الجماعية التي تعرضت لها لكي يرتاده السياح، مما جعلها تعطي رسالة توضح من خلالها أن البلاد مرت بزمنين، زمن الحرب والدمار، وزمن التطور والازدهار، والأهم في هذا المتحف أنه لا يوثق فقط الجرائم والمذابح فحسب بالرغم من أهميتها بل يوثق أيضا كيف استطاعت الدولة بعد ذلك من تحقيق المصالحة والعدالة لكي تنهض وتبني نفسها من جديد.

- **المناخ الاستثماري:**

بدأت عملية تشجيع الاستثمارات الخارجية، بإقرار قانون جديد للاستثمار وتطبيق "نظام الشباك الواحد"، وتأسيس مجلس استشاري للاستثمار والتطوير، كان أعضاؤه من الروانديين ذوي الكفاءات

العليا والمنتشرين في مختلف دول العالم، لتتحول العاصمة كيجالي إلى بؤرة استثمار عالمية، تزامن ذلك مع إلغاء التأشيرة لجميع الأجانب، سواء أكانوا أفارقة أم أوروبيين أو غيرهم، حتى اصبحت الدولة الصغيرة تحتل المركز التاسع بقائمة أكثر الدول استقطابا للمستثمرين في القارة الإفريقية ("الغفران والمصالحة"، 2019).

حققت تلك الخطوات طفرة هائلة في الاقتصاد، فبين عامي 2000 و2015م، سجل نمو في الناتج المحلي بمعدل قارب التسعة بالمائة سنويًا، فيما تراجع معدل الفقر من 60% إلى 39%، ونسبة الأمية من 50% إلى 25%، وارتفع متوسط حياة الفرد من 48 عاماً إلى 64 عاماً ("الغفران والمصالحة"، 2019).

وتسعى الحكومة لتقليل اعتماد الاقتصاد على الزراعة لاستدامة معدلات النمو العالية، بتوجيه البلد ليصبح رائدًا إقليميا في تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، إذ تهدف الحكومة إلى الانضمام لنادي الدول ذات الدخل المتوسط مع حلول عام2020م ("الغفران والمصالحة"، 2019).

- **رواندا قبلة السياحة الأولى بإفريقيا:**

اعتمدت رواندا في نهضتها أيضا على القطاع السياحي مركزة على التوسع في الحدائق العامة وجذب الاستثمار للمواقع السياحية والطبيعية الخلابة، وإعادة بناء المدن على الطراز الحديث وضمان نظافتها حتى حازت **العاصمة كيجالي** لقب أنظف عاصمة إفريقية من قبل الأمم المتحدة، وصارت قبلة السياح.

ومع مجيء عام 2014م أصبحت رواندا تستقبل مليون سائح سنويًا، بعد أن كانت بلدًا طاردًا لأبنائه، وكما كان انهيار السياحة أحد عوامل سقوط الدولة إبان فترة **الحرب تحولت نهضة السياحة إلى عامل رئيسي في دعم وتسريع بناء الدولة** ("الغفران والمصالحة"، 2019).

لقد نجحت رواندا في تسجيل تغير لافت خلال العقد الماضي لتتحول إلى قصة نجاح حقيقية، فقد أصبحت أكبر مركزا إقتصاديا وتكنولوجيا في المنطقة، وتمكنت من جدب أكثر من مليون سائح عام 2014م، بحيث أصبحت العاصمة كيغالي تتميز بالنظافة والأمان الشديدين، وأصبحت تقدم على أنها تجربة مميزة للسوق والسياحة، علاوة على ذلك اشتهرت باحتوائها على العديد من المناطق

والمراكز المخصصة للإبادة الجماعية مثل مركز **ميموريال** للإبادة الجماعية، بالإضافة إلى المتحف الوطني، فضلا عن الفنادق العالمية (أجمل مدن إفريقيا، د.ت) .

وبالتالي نلاحظ وبشكل بارز كيف استفادت رواندا من نزاعها الداخلي والاعتماد على نتائجه السلبية في إحداث التغيير البناء أي اعتبار النزاع كفرصة واهبة لحياة جديدة بعيدة كل البعد عن الأفكار السلبية والكراهية التي قد تؤدي إلى نشوب النزاع فيها من جديد.

بالإضافة إلى كل ذلك ارتفاع النمُو الإقتصادي في رواندا ب 7% خلال 2014 م، ومن المتوقع أن يتواصل ارتفاع مستوى النمُو الاقتصادي على المدى القصير والطويل للاستثمارات العامة والخاصة، أكيد مع انتعاش الزراعة والخدمات والسياحة. بالإضافة إلى كل ما يميز رواندا اليوم، هو نظافة شوارعها وجمالها، وهذا أصبح يثير إعجاب السياح بها، بشكل يضاهي شوارع العواصم الأوروبية، ولذلك صنفت الأمم المتحدة المدينة كيغالي كأجمل مدن إفريقيا عام 2015م (بن الشريف، د.ت)

وقد ذكرت **الكوميسا**(*) أن توافر القوى العاملة كان عاملا أساسيا وراء هذا النجاح، والذي انعكس بوضوح في تقرير البنك الدولي الذي جاء تحت عنوان "**ممارسة أنشطة الأعمال**"، والذي خلص إلى أن اقتصاد رواندا كان الاقتصاد الذي شهد التطور الأكبر على مستوى العالم مند عام 2005م، إلى جانب ارتفاع قيمة الناتج الإجمالي المحلي للبلاد بنحو 1،17 مليار دولار أمريكي في الأعوام الخمسة الأخيرة، وأشارت **(الكوميسا)** إلى أن الأداء الإيجابي في العديد من القطاعات الاقتصادية الرواندية وعلى رأسها الزراعة ساهم في التقدم الذي أحرزته البلاد خلال الآونة الأخيرة. وبحسب تقرير وضعته **(الكوميسا)**، فإن رواندا شهدت التطور الاقتصادي الأكبر على مستوى العالم منذ 2005م، وارتفعت قيمة الناتج الإجمالي المحلي للبلاد إلى نحو 8.48 مليار دولار أمريكي في 2016م، صعودًا من 2.58 مليار عام 2005م، و1.74 مليار عام 2000م.

وقد نشرت **محطة (سي إن إن) الاخبارية** الأميركية تقريرا أظهرت فيه قصة نجاح رواندا العظيمة، حيث حققت الاستقرار والنمو الاقتصادي (كما رأينا أعلاه متوسط الدخل قد تضاعف ثلاث مرات في السنوات العشر الأخيرة) والاندماج الدولي، وتوصف الحكومة الرواندية على نطاق واسع

(*) **الكوميسا:** منظمة دول تجمع السوق الإفريقية المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا.

كواحدة من أكثر الحكومات كفاءة ونزاهة في إفريقيا، حيث **وصفت صحيفة فورغن** في مقال نشرته مؤخرا بعنوان: «لماذا يحب المديرون الكبار رواندا؟». ذكرت فيه أن **العاصمة كيغالي** هي أول مدينة في إفريقيا يتم منحها جائزة زخرفة المساكن مع جائزة شرف لاهتمامها بالنظافة والأمن والمحافظة على نظام المدينة النموذجية، وتضاهي شوارع وسط مدينة كيغالي بنظافتها وحسن صيانتها معظم شوارع العواصم الأوروبية، كما يقارن مستوى بعض مراكز التسوق فيها نظراءها في الغرب بدرجة تدفع كثيرا من وسائل الإعلام الغربية الى وصفها ب «سنغافورة إفريقيا»، ويمنع استخدام الأكياس البلاستيكية في رواندا منذ عام 2006 م، حتى أن السلطات تصادرها من السياح لدى وصولهم مطار كيجالي (جريدة الشعب، 2016).

بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الرواندية بتبني استراتيجية لتشجيع الاستثمارات في قطاع الاتّصالات والتكنولوجيا المعلومات لجعل القوى العاملة في البلاد على نفس مستوى نظيراتها في الدول المتقدمة من حيث رقمنة المهارات وتأسيس جيل جديد للتعامل مع القطاع التكنولوجي المزدهر، حيث حقق قطاع الاتّصالات والتكنولوجيا المعلومات نمو بلغت نسبته 25% (الكوميسا، 2016).

- **الحرب على الفساد** (الغفران والمصالحة، 2019):

تبنت الحكومة الرواندية موقفا صارما ضد الفساد والكسب غير المشروع، وذلك من خلال إطلاق مبادرة وطنية ضد الفساد عام 2012 م، هدفت من خلالها إلى جعل رواندا دولة خالية من الفساد مع تعزيز النزاهة والحكم الراشد. وهي رؤية لم تبق حبرا على ورق، بل تحولت إلى واقع، فحسب النسخة الأخيرة من مؤشر إدراك الفساد احتلت رواندا المرتبة الثالثة في لائحة أقل الدول فسادا في إفريقيا.

وساهم تبسيط الإجراءات التي يجب أن يقوم بها المستثمرون لإنشاء مشروعاتهم، في محاربة الفساد عن طريق جعل التصريح بالضرائب وسدادها يتم عبر برنامج أونظام إلكتروني، مما يجعل تسجيل الشركات، والتصريح بالضرائب وسدادها، عمليات خالية من كل الدواعي التي تدفع الموظفين الحكوميين والمستثمرين لدفع الرشاوي والقبول بها.

بالإضافة إلى كل ذلك أضاف الوزير الرواندي **(فالنتان روغوابيزا)** المكلف بالشؤون الإفريقية في تصريح للأناضول أن الوكالة الرواندية للتنمية تحتل صدارة الاتّصالات التي خاضتها رواندا لتحسين مناخ عملها.

أصبح يطلق على **رواندا اسم سنغافورة إفريقيا**، نظرا للتقدم الذي أحرزته في كل المجالات، خاصة في المجال الاقتصادي(عبد العليم، د.ت). فقد استطاعت رواندا في سنوات قليلة أن تتجاوز حربها الأهلية، لتتجه نحو التنمية فقد أصبحت من دول العالم الأقل فسادا، وهي اليوم من بين ثلاثة دول تعد من أفضل الواجهات الاستثمارية في إفريقيا، وفي مجال النمو الاقتصادي فإنها تسير بمتوسط نمو من أعلى المتوسطات في العالم، كما تنافس بعض مراكزها التجارية أكبر مراكز التسوق في أوروبا.

وحسب البنك الدولي في تقريره 2016م، فقد تصدرت رواندا رأس القائمة وتجاوزت كل دول شرق إفريقيا، من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في المنطقة، وحسب التقرير الذي أعده البنك الدولي احتلت رواندا المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة 62 عالميا، كما تصدرت الترتيب العالمي لأكثر الدول تحسنا بعد جورجيا على مدى الإثني عشر عاما الماضية، حيث شهدت روندا إصلاحات في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية دفعت بالبلاد إلى التقدم ("البنك الدولي"، 2016).

كما عرفت رواندا ارتفاعا في معدل نمُو الناتج المحلي داخلها من 4،7% عام 2013م إلى 7،5%في 2014 م، وهي نسبة تفوق نسبة النمو في الصين التي هبطت إلى مستوى 7% في 2015 م، وهذا جعل الكثيرين كما ذكرنا سابقا يطلق عليها اسم سنغافورة إفريقيا. كما تتميز رواندا عن معظم الدول الإفريقية بإلغاء التأشيرة عن جميع الأجانب سواء كانوا أفارقة أو أوروبيين....وهذا ما جعلها أكثر الدول استقبالا للسياح (توكل وعبد الكريم، 2016).

شكل رقم34: *الناتج الإجمالي الرواندي بالأسعار الحالية.*

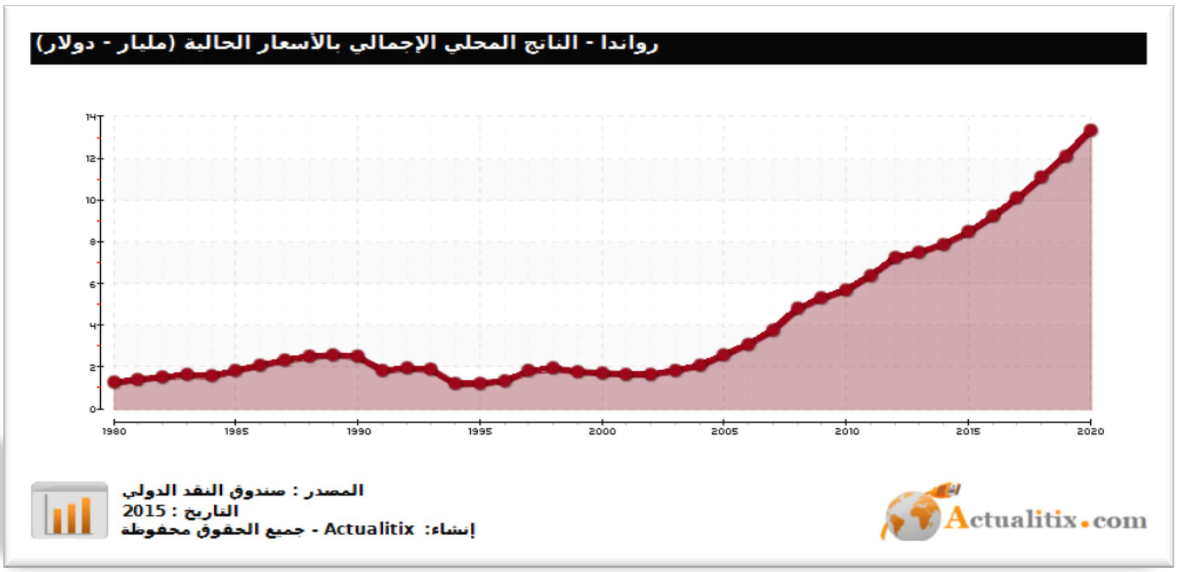

المرجع:(*رواندا – الاحصائيات الاقتصاد*، 2016)

شكل رقم35: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2006م إلى غاية 2010م.

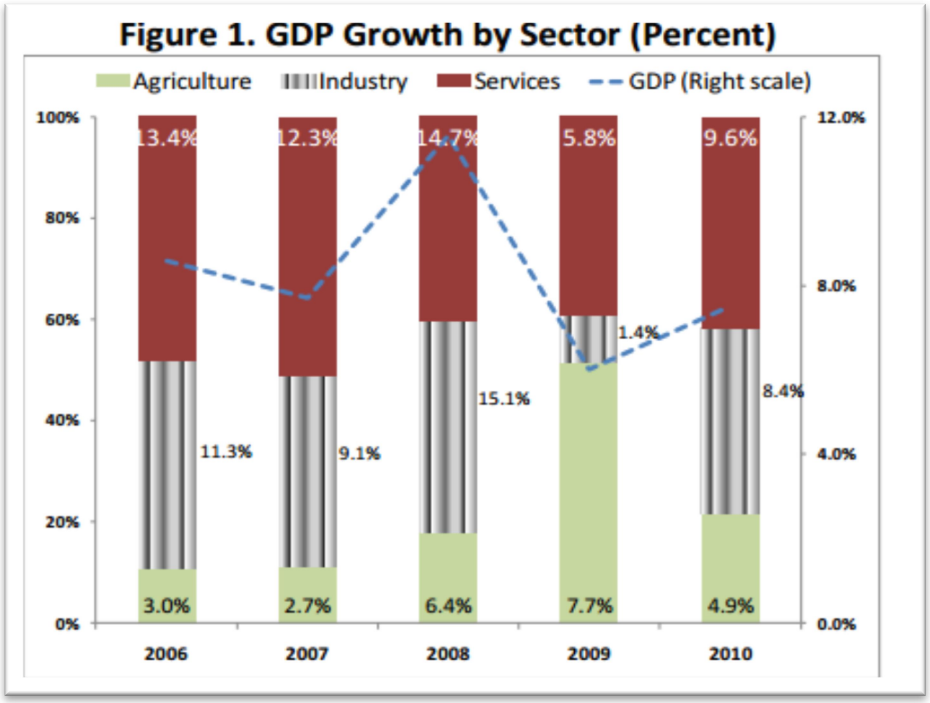

المرجع:(The World Bank, 2011)

شكل رقم36: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الرواندي من 2003م إلى 2013م.

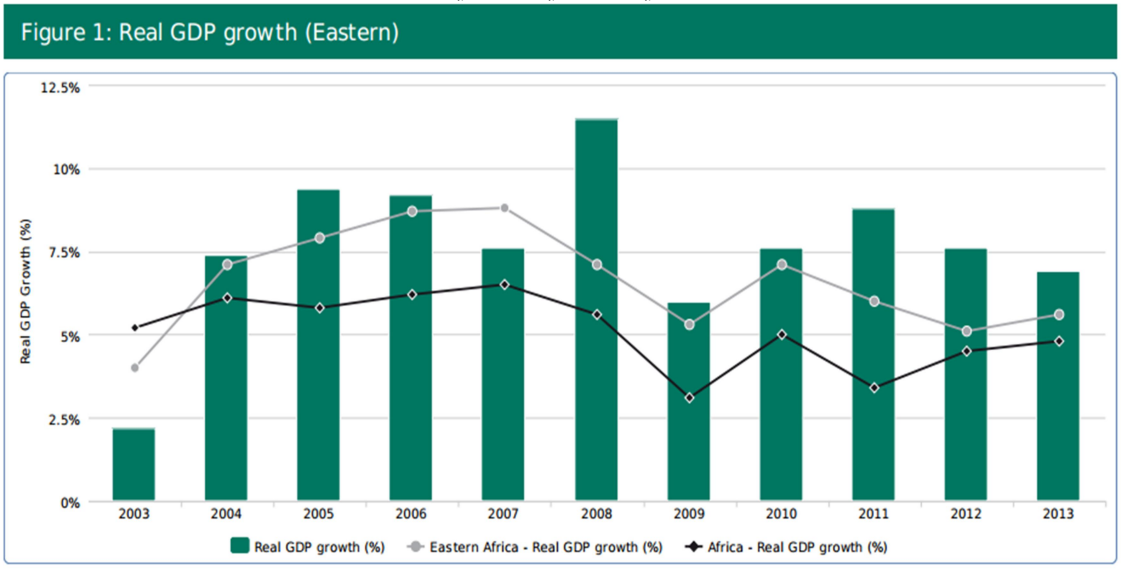

المرجع:(*African Economic Outlook*, 2012, p. 30)

بالإضافة إلى ذلك رجوع رواندا إلى الاهتمام بالزراعة وثروات البلاد السياحية للاستفادة منها وتوجيه الاستثمار بحيث أصبحت تمثل 70% من القوة الإقتصادية الأوروبية، وفي تقرير الكوميسا 2016م رواندا أصبحت من الدول الإقتصادية الرائدة في إفريقيا بسبب اعتمادها على الزراعة بشكل كبير وتوفير القوى العاملة داخلها(عبد الرازق، 2016).

شكل رقم37: *معدل النمو الزراعي في رواندا.*

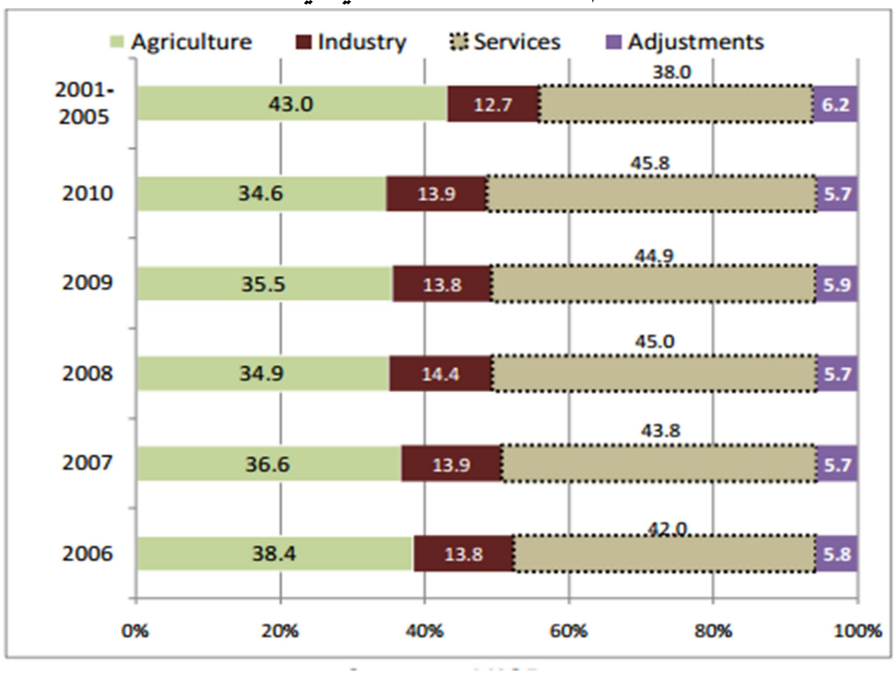

المرجع:(The World Bank, 2011)

شكل رقم38: *الاتجاهات الإنتاجية الزراعية في رواندا.*

Figure 4. Agricultural Productivity Trends in Rwanda

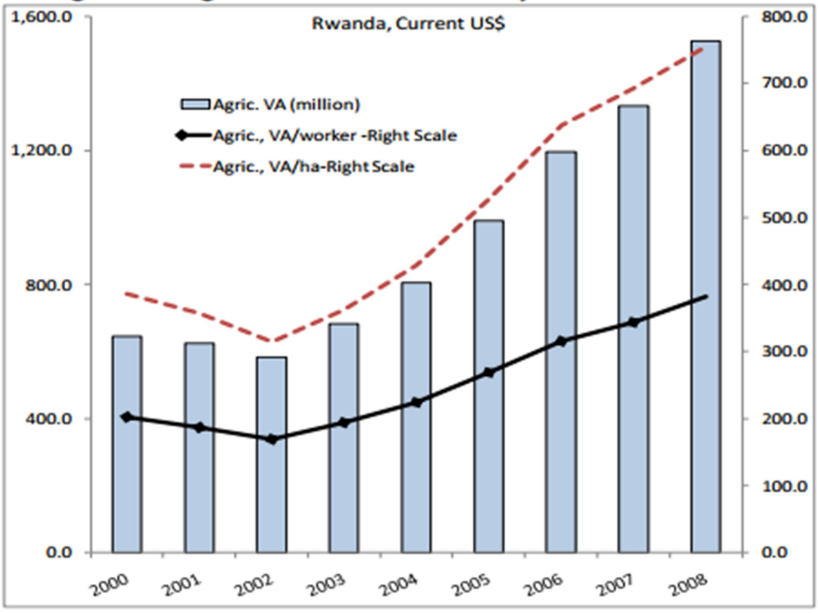

المرجع:(The World Bank, 2011)

كما وصل حجم التجارة إلى 603.44 مليون دولار، فيما بلغت قيمة واردات البلاد في ذلك العام 439.30 مليون دولار، وقيمة الصادرات 164.14 مليون دولار، حيث اكتسبت هذه الإصلاحات التجارية إشادة البنك الدولي (عشري، د.ت).

ووصل سداد الدولة للقروض قيمة عالية، يوضحها الشكل التالي:

شكل رقم39: *سداد دولة رواند للقروض.*

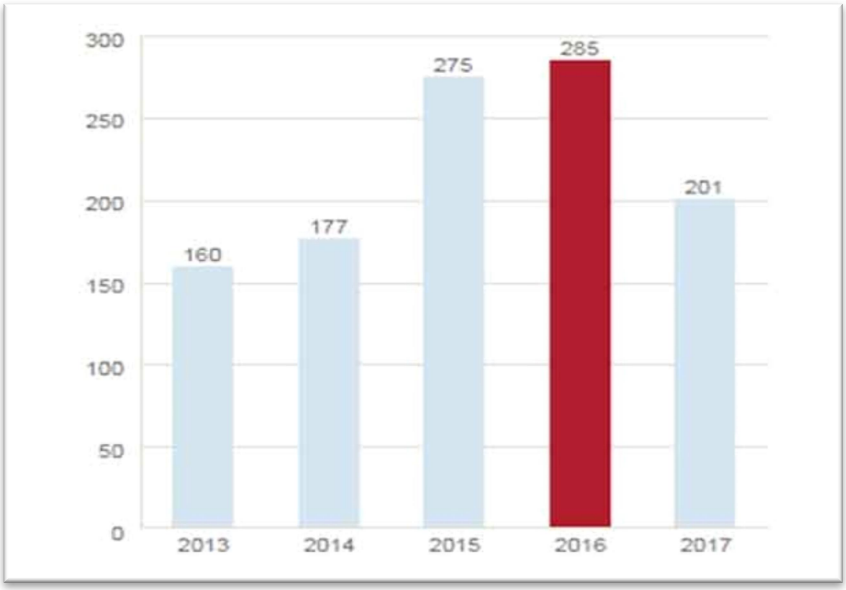

المرجع:(The World Bank, 2018)

وكما نعلم في السابق لم يكن لدى رواندا، وبالتحديد في عام1994م اقتصاد نقدي لأن جميع الصناديق الوطنية نُهبت، والهياكل الأساسية البشرية والمادية دُمّرت، وكان انعدام الأمن منتشراً، ولم يكن هناك إلا الموت والدمار في كل مكان. ومنذ ذلك الحين، أعادت رواندا بناء مجالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهي الآنبلد أمل في أعين مواطنيها الذين يتطلعون إلى مستقبل مشرقإلى جانب النمو الاقتصادي المزدهر والإجراءات الفعالة المتخذة في إطار السياسات الاجتماعية، التيشهدتها البلادمن أجل مواجهة ماضيها وتحقيق المصالحةوالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي (الأمم المتحدة، 2011).

شكل رقم 40: ***التضخم ومتوسط دخل المستهلك في رواندا.***

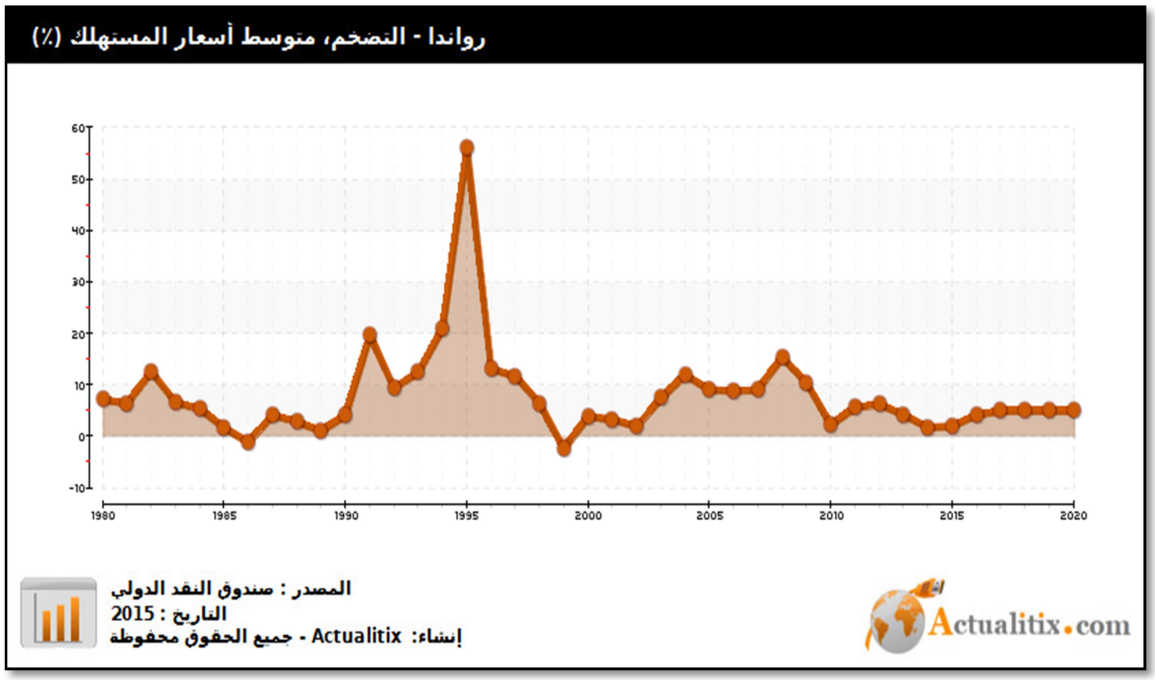

المرجع: (رواندا – الاحصائيات الاقتصاد، 2016)

وكما نعلم كلنا لا تؤتي تدابير المصالحة الوطنية كلها بدون إقترانها بإجراءات اقتصادية تساهم في تحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية وترفع من معدل النمو الاقتصادي، وتضمن وجود سياسات **أكثر إنصافا لتوزيع الموارد بشكل عادل للحد من الفقر** وهو ما إتبعته الجبهة الوطنية الرواندية منذ عام 1994 م، للقضاء على الإنقسام الإثني الذي قد يؤدي فيما بعد إلى النزاع مرة أخرى.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالتصنيع والبناء والخدمات، وقطاع التعدين، والطاقة الكهربائية، وبناء المعرفة الجيولوجية ، في ظل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى 8 % خلال عام 2015م،

وذلك في إشارة إلى الانخفاض المستمر في نسب الفقر من 95% عام 2001م إلى 5% عام 2011 م، بالرغم من أن 63 % من الشعب الرواندي مازالوا يعيشون بدولار واحد في اليوم، إلا أن الناتج المحلي الاجمالي للفرد الواحد قد تزايد خمس أضعاف خلال العقدين الماضيين وفقاً للبنك الدولي (عشري، د.ت). وذلك كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم41: الناتج المحلي للفرد الواحد بالدولار.

المرجع: (غير معروف، 2015).

كما قامت بعمليات هدفت من خلالها إلى حماية البيئة، وتطوير العلم والتكنولوجيا وتحقيق التكامل الإقليمي والدولي، وهذا كله من أجل **تعزيز السلام والعدالة** اللذان يعتبران أهم شروط المصالحة الوطنية ،وبالتالي إذا ما تحققت شروط المصالحة الوطنية نجحت هذه الأخيرة في تحقيق السلام الإيجابي (بن الشريف ،د.ت).

شكل رقم42: نظرة عامة على تطورات رواندا الاقتصادية الأخيرة.

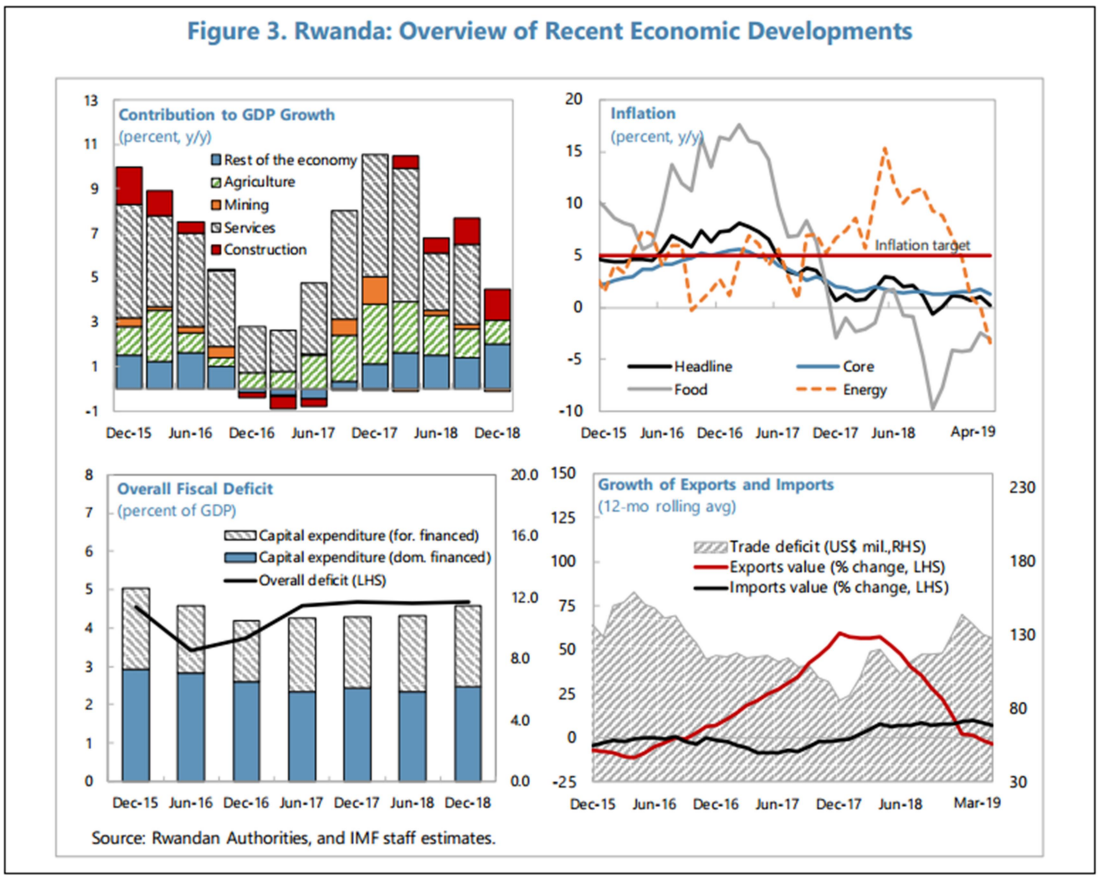

المرجع: (International Monetary Fund (IMF), 2019, p. 8).

إن الاستقرار السياسي ساهم في تحقيق تنمية اقتصادية، حيث أنشأت رواندا عدد من مصانع السيارات ومصانع لصناعة الألبسة الجاهزة والصناعات الغذائية وساهمت أيضاً في التطور التقني والتكنولوجي في رواندا حيث استطاعت أن تطلق قمراً اصطناعياً لإمداد المرافق العمومية بشبكة الأنترنت.

شكل رقم43: الأداء الاقتصادي الرواندي حسب إحصائيات 2020 م-2019 م.

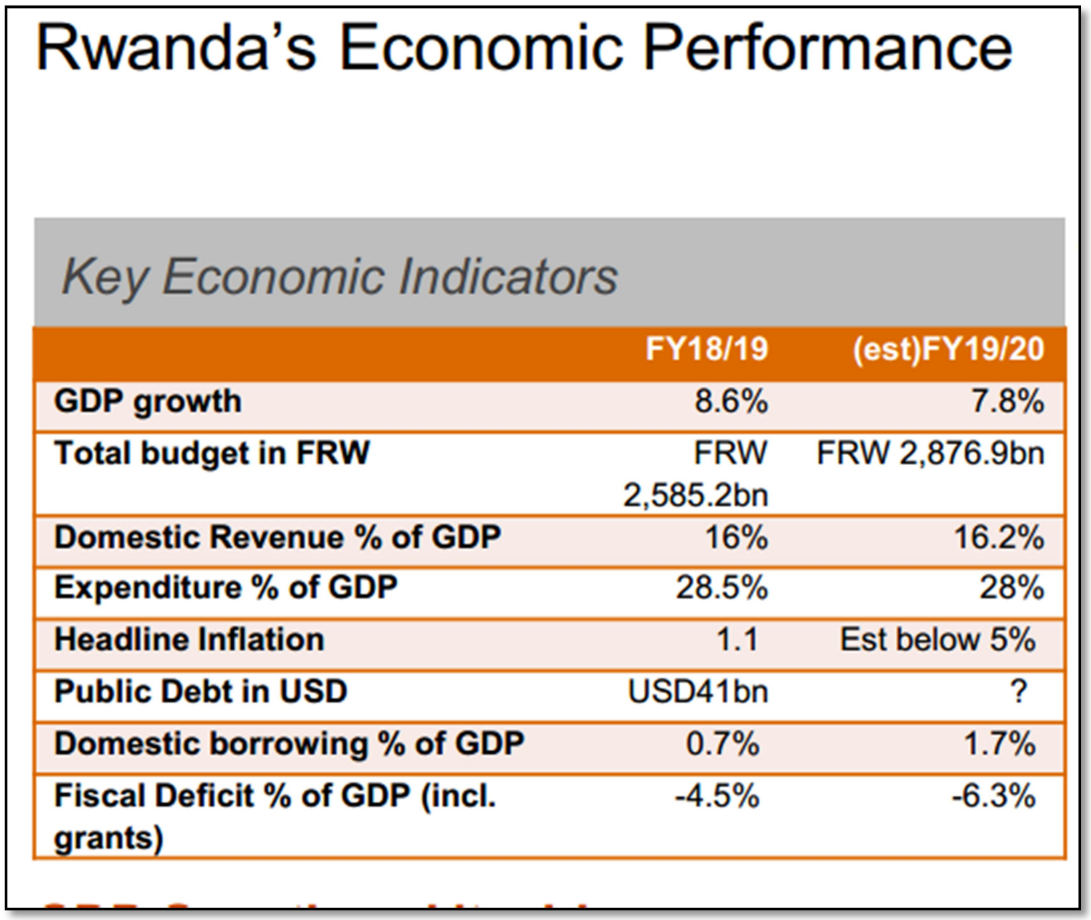

Rwanda's Economic Performance

Key Economic Indicators

	FY18/19	(est)FY19/20
GDP growth	8.6%	7.8%
Total budget in FRW	FRW 2,585.2bn	FRW 2,876.9bn
Domestic Revenue % of GDP	16%	16.2%
Expenditure % of GDP	28.5%	28%
Headline Inflation	1.1	Est below 5%
Public Debt in USD	USD41bn	?
Domestic borrowing % of GDP	0.7%	1.7%
Fiscal Deficit % of GDP (incl. grants)	-4.5%	-6.3%

المرجع:(*Sustaining the Momentum Rwanda's 2019- 2020*, 2019, p. 11).

إذا ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن دخول المجتمع الرواندي في مسار المصالحة الوطنية ساعد على تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة، وبالتالي وجود مؤشرات لنجاح عملية حل وبناء النزاع داخل الدولة.

إذا وبالمقارنة بين التجربتين نلاحظ أن كلا البلدين (جنوب إفريقيا ورواندا) حققتا نجاحا وتقدما كبيرا في الجانب الاقتصادي ما انعكس بالإيجاب على كل المجالات والميادين الأخرى وبالتالي تحقيق نوع من الاستقراروالأمن الذي من شأنه أن يضمن عدم عودة النزاع مجددا.

2.4. انعكاسات عملية المصالحة الوطنية على الواقع السياسي في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

وسنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على انعكاسات عملية **المصالحة الوطنية الايجابية أكيد،** في كلا البلدين في الجانب السياسي، ومعرفة ماحققته من إنجازات من خلال هذه العملية، لنصل فالأخير إلى تحديد أي التجربتين كانت أنجع في هذا المجال.

1.2.4. الواقع السياسي والمصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا.

تعتبر جنوب إفريقيا من الدول الإفريقية القليلة، في القارة السمراء التي لم تشهد انقلاباً على الحكم، منذ استقلالها سنة 1961م عن المملكة المتحدة. ودأبت الدولة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة بشهادة المنظمات الدولية منذ 1994 م، وهو ما أهلها لأن تكون نموذجا ديمقراطيا صاعدا في إفريقيا، وأكثر البلدان استقرارا من الناحية السياسية، في القارة السمراء (البرحلي، 2013). **لكن تحقيق هذا النموذج كلف العديد من التضحيات والمعاناة بسبب النزاع السياسي بين حركات التحرير الإفريقية ضد نظام الفصل العنصري والذي امتد لعقود من الزمن** (بوجعبوط، 2018، ص95).

كما نعلم نظام جنوب إفريقيا برلماني، لكن مهام رئيس الحكومة ورئيس الدولة تجتمع تحت لواء "رئيس جمهورية جنوب إفريقيا" الذي ينتخب من طرف البرلمان. غير أن الوصول إلى هذا النظام السياسي كلف البلد العديد من التضحيات، وسنوات طويلة من الصراع السياسي لمحاربة الميز العنصري، الذي طغى على البلاد لسنوات طوال بعد انتخاب الحزب الوطني **"البويري" للحكم (حزب البيض)** في عام 1948م، إذ عمل على تطبيق **سياسة الأبارتيد،** أي التفرقة العنصرية بشكل رسمي، من خلال منع السود من العمل في العديد من الأعمال، باستثناء أعمال محدودة أقل شأنا من البيض.

وكما نعلم فقد حرم "**حزب البيض**" السكان الأصليين لجنوب إفريقيا من حق الانتخاب وحق الملكية، إضافة إلى انعدام المساواة بينهم وبين البيض في تقاضي الأجور، إضافة إلى عزلهم في المساكن وأماكن العمل والمدارس. وكلها عوامل جعلت البلد يعيش أسوأ أنواع الميز العنصري من طرف الأقلية البيضاء في حق السود الجنوب إفريقيين، وهو ما جعل الأمم المتحدة تصدر عدة قرارات لمقاطعة جنوب إفريقيا، كما قاطعتها العديد من الدول بسبب العنصرية المتبعة من طرف الأقلية البيضاء اتجاه باقي السكان.

وبعد سنوات طويلة من النزاع السياسي، والقمع المتواصل للسكان الأصليين، عمل الحزب الوطني الذي أدخل سياسة الفصل (التمييز) العنصري إلى البلاد سنة 1948م إلى تفكيك هذه السياسة عام 1990م ، بعد نزاع طويل مع الأغلبية السوداء ومجموعات مناهضة للعنصرية، إذ برزت شخصيات تاريخية ساهمت بشكل كبير في تغيير حياة السود بجنوب إفريقيا، لعل أهمها **(نيلسون مانديلا)**، الذي يُعد أول رئيس أسود يتقلد منصب رئيس جنوب إفريقيا في فترة ما بين (1994 – 1999م)، بعد أول انتخابات ديمقراطية تم إجراؤها بالبلاد، وبعد معاناته الطويلة وراء القضبان من أجل تحرير جنوب إفريقيا من قيود سياسة الأبارتيد (بوجعبوط، 2018، ص95).

- **آليات إرساء الاستقرار السياسي** (الغرباوي، 2016): وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:
- **إنهاء العنصرية:**

تلا الإفراج عن **(نيلسون مانديلا)** فترة من التوترات استمرت أكثر من أربع سنوات، أسفرت عن مقتل العديد من فئات المجتمع وأعضاء الأحزاب المختلفة، نتيجة لاختلاف التوجهات بين راغبي التأميم على ممتلكات الإقطاعيين الرأسماليين أو الأفريكانز الراغبين في المحافظة على ممتلكاتهم أو قبائل "**الزولو**" والانفصاليين الراغبين في استمرار الكفاح المسلح، حتى استقر بهم المطاف لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي فاز برئاستها **(نيلسون مانديلا)** وعين **(دي كليرك)** الرئيس الأسبق نائبًا له، وكان أعضاء الحكومة من الحزبين الرئيسيين في الدولة حزب المؤتمر الافريقي الممثل للسود والحزب الوطني الممثل للأفريكانز.

ولكن قبل الوصول إلى شكل نهائي لإدارة البلاد وتنظيم الأدوار داخل الدولة وتحقيق التوافق المجتمعي، كانت أمام **(نيلسون مانديلا)** العديد من التحديات التي تحتاج إلى الكثير من المفاوضات وتنظيم صف السكان السود الذين بدأوا في التناحر فيما بينهم كل وفقًا لعقيدته وأيديولوجيته في تطبيق الاستقرار والتقدم.

فلجأ **(نيلسون مانديلا)** إلى إجراء المفاوضات الأولية بمفرده من دون استشارة رفاقه في حزب المؤتمر، ذلك أنه كان الشخصية القيادية المسؤولة عن الترويج للمفاوضات كبديل للثورة، وفي تجاه التهدئة المجتمعية والسياسة الواقعية بعيدًا عن طريق التمرد والعصيان.

وبالتالي أثناء إجراء المفاوضات من أجل التوصل إلى حل واتفاق ،وضعت حكومة البوير شروط مهمة ، كان الشرط الأهم فيها هو عدم المساس بثروات الأنجلوأمريكيين وكبار الرأسماليين من البيض ،وحذف مصطلح التأميم من برنامج حزب المؤتمر الإفريقي، أين أكد **(نيلسون مانديلا)** مرارًا

التزامه نحو رأس المال الخاص والاستثمارات الأجنبية، وإعادة هيكلة الخدمات الحكومية الكبرى والصناعات التي تسيطر عليها الدولة التي أنشأتها حكومة الحزب الوطني، كما وافقت قيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي على عدم المساس بالقيادة العليا في الجيش، وعلى فترة انتقالية مدتها خمس سنوات تتولى خلالها الحكم "حكومة الوحدة الوطنية"، مما يعني منح حقائب وزارية لسياسيين من الحزب الوطني البويري.

وفي أوت 1990م، أمر **(نيلسون مانديلا)** بإنهاء الكفاح المسلح الأمر الذي يعد منطقيًا بالنظر إلى فشل هذه الأداة في مواجهة جيش جنوب إفريقيا، لاسيما مع الفرق الكبير لصالح الجيش أمام الجماعات المسلحة تسليحًا بدائيًا.

وبذلك انتهت فترة المفاوضات بتنازلات من الطرفين لإنهاء الاضطرابات بين أفراد الشعب وإجراء الانتخابات وفوز **(نيلسون مانديلا)** بالرئاسة عن حزب المؤتمر الإفريقي، لتبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي مع توالي ثلاث رؤساء جمهورية عن نفس الحزب في انتخابات رئاسية تعددية.

- **تولي نيلسون مانديلا الرئاسة (1994 –1999م):**

واجه **(نيلسون مانديلا)** بعد توليه الحكم العديد من المشاكل والمعوقات الرئيسية والاختلالات التي كان حلها جزءًا من وعوده للشعب، وتغيير ملامح معيشة المعدمين منهم، فموازنة الدولة مجهدة بالديون والاستثمار الأجنبي إلى الزوال، ومخلفات الماضي العنصري ما هي إلا تفاوت في توزيع ثروات وخيرات البلاد متركزة في طبقتين هما: طبقة الأفريكانز الأغنياء وطبقة العمال السود الفقراء، هذا بجانب حالة الاحتقان الاجتماعي السائدة في المجتمع مع ترقب الجميع لمتغيرات وملامح العهد الجديد، فعندما تنتقل دولة من نظام ديكتاتوري إلى نظام سياسي ديمقراطي، عادة ما يحمل مواطنوها آمالاً كبيرة وسط توقعات بتغيير مجتمعهم واقتصادهم، فاعتمدت في عهده استراتيجية مجتمع "**القوس قزح**" الذي يرمز لاتحاد جميع فئات وأعراق المجتمع والتصالح مع المذنبين من البوير بشرط اعترافهم بأخطائهم.

وظهرت بوضوح ملامح سياساته الاقتصادية التي تشجع الاستثمار وحرية الأسواق، وتدعم الخوصصة والهيكل البرلماني، حيث كان اعتراضه الأساسي في الماضي هو حرمان السود من المشاركة في هذين المجالين، وبناءً على ذلك صرح أثناء محاكمة **ريفيونا** "بأنه لم يدع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في أي فترة من تاريخه إلى التغيير الثوري في البنية الاقتصادية للبلاد" ولم يدع قط إلى عداء الرأسمالية أو التحول إلى مجتمع اشتراكي، الأمر الذي سهل عليه عملية التفاوض مع الأفريكانز الذين تخوفوا على مستقبل استثماراتهم في جوهانزبورغ.

وعليه الاستمرار في النهج الاقتصادي الليبرالي باجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتعاون مع المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين، مع احتفاظ الطبقة الرأسمالية بمكتسباتها، ولكن مع تطبيق التعديلات التي تسمح للسكان السود بالتوغل في الحياة الاقتصادية والحصول على الوظائف الإدارية والتنفيذية والفنية بالتدريج، بما يسمح بتطبيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع أفراد دولة "**القوس قزح**".

فكانت الاستفادة القصوى من الثروات المعدنية الهائلة التي تتمتع بها البلاد من الماس والذهب والفحم الحجري وخام الحديد والنحاس واليورانيوم وزيادة الصادرات للشركاء التجاريين من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وسويسرا وبريطانيا، والدخول في اتفاقيات تجارة تفضيلية مع الدول الإفريقية المجاورة كالساداك، أو عالميًا كمنظمة التجارة العالمية في 1995 م.

ونتيجة ذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 152 مليار دولار في عام 1997م، وارتفعت معه حجم الديون الخارجية إلى 30 مليار دولار لنفس العام نتيجة للقروض الخارجية من البنك الدولي خاصة فيما يتعلق بالقضاء على مرض الإيدز، وظلت معدلات البطالة تقدر بربع السكان تقريبًا بمعدل 22,9%، وعلى الرغم من جهود التنمية ظلت مشكلات الداخل لاسيما فيما يتعلق بالعدالة في توزيع الدخل وانتشار البطالة ومرض الإيدز من أكبر معوقات التنمية، والتي تحتل جنوب إفريقيا المرتبة الخامسة عالميًا بعدد إصابات تقدر بأكثر من 5 ملايين نسمة.

- **تابو امبيكي رئيسًا**(1999–2008 م) (الغرباوي، 2016):

لقد فاز **(تابو امبيكي)** * الذي كان النائب الثاني ل**نيلسون مانديلا** بعد **(دي كليرك)** بالرئاسة بعدما عمد **(نيلسون مانديلا)** على تأهيله سياسيًا للحكم، وتعد هذه الفترة هي النهضة الاقتصادية الحقيقية لجنوب إفريقيا، فرئيسها كان اقتصاديًا وسياسيًا إلى حد كبير لتلقيه التعليم في بريطانيا بعد نفيه. فبرزت جنوب إفريقيا كاقتصاد ناشئ، وكانت أبرز عوامل نضجها الاقتصادي في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوفير القروض اللازمة للتنمية الصناعية ليكون أكثر اعتمادًا على التكنولوجيا المتقدمة، استنادًا إلى حقيقة مفادها أن جنوب إفريقيا لا يمكن أن تعتمد في دخلها على

*) **تابو امبيكي:** ولد 18 يونيو 1942م، في إيدوتيوي في قطر ترانسكاي بجنوب افريقيا، من أصل غسوسا، كان رئيس جمهورية جنوب إفريقيا الحادي عشر منذ 14 يونيو1999م إلى غاية 21 سبتمبر 2008م. ركز في فترة حكمه على تعزيز المصالحة وبناء مؤسسات الدولة وإنعاش الاقتصاد الوطني ومعالجة المشاكل الوطنية وتعزيز المكانة القارية والدولية لجنوب إفريقيا.

الثروة المعدنية إلى الأبد. علاوة على ذلك الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، وإنتاج المحاصيل وتربية الحيوان والتعدين الذي ساعد على جعل جنوب إفريقيا أكبر دولة صناعية في القارة، إلى جانب ارتفاع سقف الصادرات لمستويات غير مسبوقة، ليجعل من جنوب إفريقيا أحد البلدان القلائل التي انضمت إلى فئة الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل.

وهنا بدأ الاهتمام بقطاعات اقتصادية خدمية كالبنية المصرفية الحديثة والاتصالات وتحديث سوق للأوراق المالية والذي يأتي بين أكبر خمسة عشر سوقًا في العالم. وأجرت حكومة جوهانزبورغ اجراءات من شأنها تسهيل القيام بأعمال تجارية داخل البلاد، مثل:

- إنشاء محطة وطنية واحدة للحصول على الموافقات، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المطلوبة من الشركات الاستثمارية الصغيرة إلى جانب إدخال إصلاحات في قوانين التمكين الاقتصادي للمواطنين السود.
- قانون المنافسة لسنة 1998م الذي أدخل إصلاحات في تشريعات المنافسة، ومنح صلاحيات كبيرة للهيئات المنافسة على غرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والنماذج الكندية.
- تطوير منظومة الضرائب على أساس أفضل الممارسات الدولية من قبل وزارة الخزانة الوطنية في جنوب إفريقيا، حيث يتم دفع ضريبتين مؤقتتين استنادًا إلى تقديرات الإيرادات السنوية خلال كل سنة مالية، فيتم دفع الضريبة الأولى خلال ستة أشهر، بينما يتم دفع الثانية في نهاية السنة المالية.

غير أنه في نهاية ولاية الرئيس**(ثابو أمبيكي)** بدأت بالظهور أعراض الأزمة الاقتصادية العالمية في 2008م، فبدأ اقتصاد جنوب إفريقيا في التراجع نتيجة انخفاض الطلب العالمي محققًا انخفاضًا قدره 2% في معدلات نموه، وحدوث أزمة في إمدادات الكهرباء للمصانع، بسبب معاناة شركة الكهرباء الحكومية "**إسكوم**" من مشاكل في تزويد الطاقة الكهربائية لاعتمادها على بنية تحتية قديمة وغير مطورة ما كان يضطرها إلى قطع التيار الكهربائي عن السكان وعن المنشآت الصناعية في المدن الرئيسية خلال عامي 2007 و2008م، إلا أنها استطاعت بعد ذلك بناء محطتين جديدتين للطاقة واستحداث برامج جديدة لإدارة الطلب على الكهرباء لتحسين الثقة بشبكتها الكهربائية .

وبعد العديد من الإنجازات الاقتصادية تم إرغام **(ثابو أمبيكي)** على الاستقالة بسبب الاشتباه به في تدخله في أحكام القضاء في قضية **(جايكوب زوما)** نائبه المتورط في قضايا الفساد، والتي

صاحبتها فترة من الاضطرابات السياسية تمثلت في استقالات جماعية للوزراء خاصة وزير المالية الذي أدت استقالته إلى انخفاض قيمة العملة المحلية **(الراند)** وانخفاض حاد لسوق الأسهم.

- **رئاسة جاليما موتلانتي (2008 -2009م)** (الغرباوي، 2016):

جاء تولي **(جاليما موتلانتي)** * بعد ترشيحه من قبل مجلس النواب لرئاسة جنوب إفريقيا لمدة تقل عن سنة كفترة انتقالية، استكمالا للفتره المقررة للرئيس المستقيل **(ثابو أمبيكي)** وردعًا للصدع الذي أصاب الحزب الثوري بعد **(نيلسون مانديلا)**.

لم يسهم في تغيرات اقتصادية كبيرة في فترة ولايته التي ركزت على الجانب السياسي بإعادة توحيد صفوف حزب المؤتمر المنقسم بين أنصار **(ثابو أمبيكي)** و**(جايكوب زوما)**، إلا أن اقتصاد جنوب إفريقيا حافظ على ثباته في ظل الأزمة المالية العالمية بتحقيق 295,9 مليار دولار ناتج محلي رغم انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى 7,624 مليار دولار في عام 2009م، مقارنة بـ 9,885 مليار دولار في 2008م، حيث استطاع الاقتصاد التعافي بعد أقل من سنتين في 2010 م، بتأكيد من تقرير صدر عن صندوق النقد الدولي الذي يقر أنه في الوقت الذي عانت فيه أمريكا وأوروبا وآسيا باستثناء الهند والصين اقتصاديًا، فإن اقتصاد جوهانزبورغ وقف قويًا دون أن يتأثر بالأزمة المالية أو تصيبه بالترهل، ليحقق نموًا بلغ معدلاته 8,4% في عام 2010 م.

- **رئاسة جايكوب زوما (2009-2016م)** (الغرباوي، 2016):

عاد **(جايكوب زوما)** ** مرة أخرى لرئاسة حزب المؤتمر الإفريقي بعد أزمته مع الرئيس الأسبق **(ثابو أمبيكي)**، ونجح في الفوز بالرئاسة في عام 2009م، بعد وعوده الانتخابية المرتفعة والتي اضطر إلى خفض سقفها فيما بعد نتيجة الإنفاق المتزايد على استعدادات استضافة كأس العالم لعام 2010م، والتي بلغت 40 مليار راند (5.29 مليار دولار) أنفقتها على مشاريع البنية التحتية والملاعب الجديدة.

فيما أعلن وزير ماليته **(براقين جوردهان)** أن عائدات نهائيات كأس العالم لكرة القدم ستمنح الاقتصاد القومي للبلاد أكثر من 28 مليار راند، أي ما يعادل 4.9 مليار دولار، وهو مبلغ يزيد على

*) **جاليما موتلانتي:** من مواليد 19 يوليو 1949م هو سياسي جنوب إفريقيا، وقد شغل منصب رئيس جنوب افريقيا في الفترة الممتدة مابين 25 سبتمبر 2008م و9 ماي 2009م، وكان ذلك بعد استقالة تابو امبيكي.

**) **جايكوب زوما:** من مواليد 12 أفريل 1942م، رئيس جنوب افريقيا من 9 ماي 2009م حتى استقالته في 14 فبراير 2018م، ورئيس حزب المؤتمر الوطني الأفريقي الحاكم. هو شخصية ذات شعبية هائلة خاصة وسط الفقراء الذين يشكلون الأغلبية الساحقة، كان نائبا لرئيس جنوب افريقيا ونائبا لرئيس الحزب ثابو امبيكي منذ عام 1997م.

المبالغ التي أنفقتها جنوب إفريقيا استعدادًا لاستضافة المونديال، بعد تزايد السخط الشعبي من المبالغة في الإنفاق على هذا الحدث الذي يقبع 31% منه تحت خط الفقر.

وفي الأخير وبشكل عام، اتسمت السياسات الاقتصادية في هذه الفترة بالنهج المحافظ ماليًا والأكثر واقعية في التنبؤ بمستقبل المؤشرات الكلية كالنمو والبطالة، وبرز ذلك في التركيز على خفض معدلات التضخم، رغم عجز الموازنة العامة الذي يحد من قدرتها على التعامل مع المشاكل الاقتصادية الملحة، وظهر هذا في معدلات النمو المحققة للأعوام التالية والتي انخفضت بشكل كبير بدءًا من عام 2011 م.

الأمر الذي تطلب من **(جايكوب زوما)** المزيد من محاولات بذل الجهد للسيطرة على مؤشرات الاقتصاد المتأثرة بانخفاض الطلب العالمي، مثله مثل الاقتصادات الناشئة التي اتحدت في كيان اقتصادي جديد يعرف بـ "**دول البريكس**" والمكون من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وأخيرًا جنوب إفريقيا، ولم تفلت من هذا الركود الاقتصادي سوي الهند التي استطاعت الوصول بمعدلات نموها إلى أكثر من 7%.

شكل رقم44: نسبة الإفادات التي قدمتها النساء للجان تقصي الحقائق.

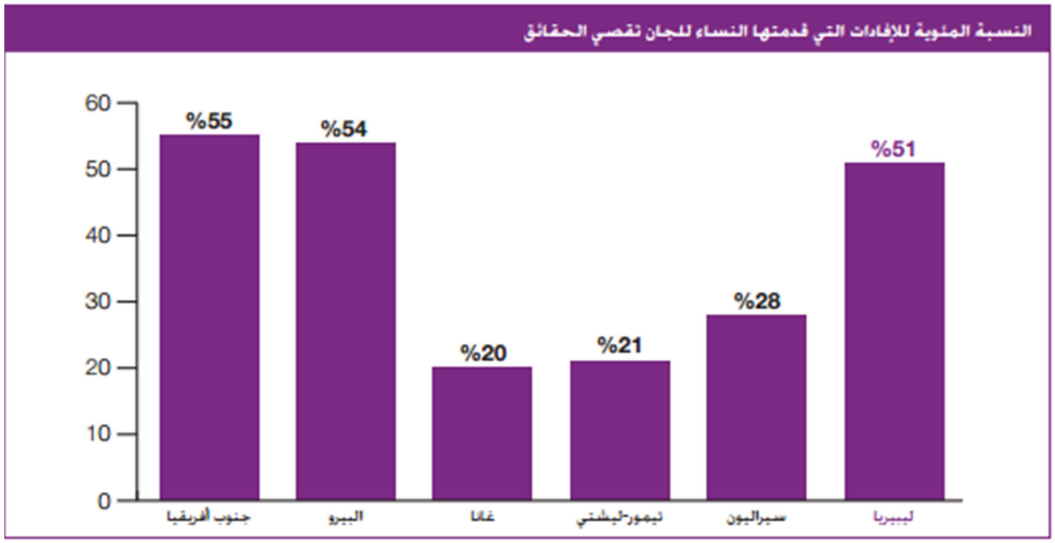

المرجع: (هيئة الأمم المتحدة للمرأة (هـ أ م م)، 2012)

وبالتالي نلاحظ من خلال هذا الطرح أن جنوب إفريقيا، استطاعت ومن خلال الأدوار البارزة والمهمة التي قام بها قياداتها أن تتجاوز الانعكاسات والنتائج السلبية لنظام الفصل العنصري، فقد عمل كل رئيس على إيجاد استراتيجيات وسياسات عقلانية تحقق الاستقرار السياسي وتنهض

بالاقتصاد الوطني وبالتالي كسب رضا الشعب من جهة وتحقيق الأمنوالاستقرار داخل البلد من جهة أخرى.

2.2.4. الواقع السياسي والمصالحة الوطنية في رواندا.

رأينا أعلاه أن جنوب إفريقيا حققت جناحا سياسيا بارزا من خلال عملية المصالحة **الوطنية**، بحيث انعكس ذلك على أمنها واستقرارها، وبالتالي السؤال الذي يطرح نفسه هل حققت رواندا نفس النجاح والتقدم الذي عرفته جنوب إفريقيا في الجانب السياسي أم لا؟

رواندا التي خسرت حوالي مليون شخص في حربها الأهلية تمكنت من أن تخلق واقعاً سياسياً واقتصادياً جديداً طوت به صفحة الماضي الأليم بمدة زمنية قليلة، وحققت طفرات نوعية في جوانب مهمة ساهمت بجعل هذه الدولة تصل إلى مصاف العديد من الدول الإفريقية والدولية، وبدون وعود كاذبة غير قابلة للتحقق، فبوعود مثالية قادمة وبأقل التكاليف والإمكانيات تحولت رواندا تدريجيا لتكون واحدة من أهم الدول الإفريقية.

بدأت الإنجازات السياسة من الناحية الفعلية مع صعود الرئيس **(بول كاغامي)** سنة 2000م بعد استقالة الرئيس **(بيزي مونجو)** الذي لم يستطع إدارة البلاد في ظل ظروف صعبة للغاية، فالانتقال من مرحلة الدماء إلى مرحلة الرخاء إن صح القول بدأت مع **(بول كاغامي)**، التساؤل هنا، هل حدث ذلك صدفة؟ أم أن للقيادة الرشيدة دور في ذلك؟ وحتى ولو كان الجواب البديهي بأن الفضل يعود إلى الرئيس، التساؤل الأكثر أهمية كيف استطاع تحقيق ذلك؟ بمعنى أدق ما هي الإجراءات السياسة التي اتبعها الرئيس بول كاغامي لتحقيق ما عجز عنه الآخرون؟

عند تتبع الأحداث والإجراءات السياسية باختصار نجدها تتلخص فيما يلي:

- أقر الرئيس دستورا يؤكد على ضرورة إلغاء الفوارق الطبقية والعرقية، حيث يرى **(بول كاغامي)** أن مسارات التفرقة والعنصرية لن تؤدي سوى إلى المزيد من الدماء والحروب، لذلك اختار مسار الوحدة والتنمية والمعرفة وحظر استخدام مسميات الهوتو والتوتسي وجرم استخدام أي خطاب عرقي من شأنه أن يؤدي إلى تجدد النزاع .

- أطلق الرئيس استراتيجية مهمة عام 2000م أسماها **(رؤية 2020م)**، يهدف من خلالها إلى تحويل رواندا من اقتصاد ذي دخل منخفض قائم على الزراعة إلى اقتصاد قائم على المعرفة بحلول عام 2020 (معط الله، 2018)، والتي تضمنت مجموعة من الأهداف قصيرة، متوسطة وطويلة الأمد، الأهداف القصيرة منها ركزت على (تكوين الثروات، تقليل الاعتماد على الديون الدوليةوتشجيع الاستثمار في البلاد)، والأهداف المتوسطة ركزت على (التحول بالاقتصاد الزراعي من الطريقة التقليدية إلى الطريقة العلمية المعاصرة، من خلال توظيف التعليم والتكنولوجيا والاتّصالات)، أما الأهداف طويلة الأمد فقد ركزت على (خلق طبقة وسطى مثقفة ومنتجة تساهم في تطوير اقتصاد البلاد).
- ركز **(بول كاغامي)** على عنصرين أساسيين في عمله أولهما موضوع الوحدة الوطنية، وثانيهما موضوع الفقر، لذلك عمل جاهداً من أجل توحيد شعبه المنقسم وانتزاعه من الفقر المدقع.
- تم تشكيل لجنة سميت بـ(لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية) مهمتها الأساسيةهي الحفاظ على عملية التصالح والتسامح، وفي نفس الوقت تحقيق العدالة وعرض الحقيقة وحل الخلافات على قاعدة (لا غالب ولا مغلوب)، بالاستناد إلى القول: "**إن الخسارة كانت لجميع الأطراف وليس هناك طرف فائز وطرف خاسر فالجميع في مركب واحد**"، وقد صرح الرئيس **(بول كاغامي)** لدى توليه الحكم عام 2000م بالقول: "**لم نأت لأجل الانتقام فلدينا وطن نبنيه، وبينما نمسح دموعنا بيد سنبني باليد الأخرى، وذلك ليس لأن من قتلوا يستحقون الغفران لكن لأن الأجيال الجديدة تستحق أن تعيش بسلام**"، ومن خلال ذلك استطاعت الحكومة الرواندية أن تنهي موضوع مهم جدا عانت وتعاني منه بلدان كثيرة لم تستطع معالجته ولمدة طويلة.

وبناء على ماسبق تعد رواندا اليوم أول دولة إفريقية على مستوى الشفافية، فهي مهتمة بموضوع سياسات محاربة الفساد، مما جعلها توصف بأنها الأقل فساداً، وهذا قد يعود إلى مجموعة من القوانين الصارمة التي وضعتها الحكومة الرواندية لمحاسبة المفسدين ومعاقبتهم، حيث وصلت عقوبة الحكم بالإعدام في حق المتورطين في قضايا الفساد ونهب المال العام، وعملت أيضا على تحجيم

البيروقراطية وتكريس ثقافة الانجاز، لذلك صنفت الحكومة الرواندية كواحدة من أكثر الحكومات كفاءة ونزاهة.

عملت الحكومة الرواندية كذلك على تمكين المرأة الرواندية وتفعيل موضوع المساواة بين الجنسين (الجندر)، حيث أن القوانين الجديدة منحت المرأة حقوق واضحة في الأرض والميراث والعمل والتعليم، والدليل على مؤشرات النجاح في التمكين أن البرلمان الرواندي غالبيته من النساء، وفي تشكيل الحكومة أخذت النساء نصيباً وافراً.

استطاعت الحكومة الرواندية من إدارة التنوع إدارة ناجحة، فتحول التنوع العرقي **(هوتو، توتسي، توا)** والتنوع الديني **(مسيحيين، مسلمين، ديانات أخرى)** إلى قوة بعد أن كان ضعف عانى منه المجتمع وكادت الدولة أن تتقسم بسببه (الزبيدي، 2019).

علاوة على ذلك نجحت حكومة الرئيس **(بول كاغامي)** في **انتهاج سياسة الاتحاد والمصالحة المستندة إلى نظام قضائي تقليدي يعرف باسم «جاكاكا»، أمكن بموجبه التعامل مع مئات الآلاف من الأشخاص المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية، وتحقيق التسامح بين الناس واستئناف العيش المُشترك،** وبموجب هذا النظام يجتمع سكان القرية بأكملها ليشهدوا على عمليات الاعتراف وعلى صدقيتها، وتشجيع الضحية على الصفح والغفران، والاتفاق على بعض التعويضات مثل المساعدة في حرث حقل الضحية لفترة من الوقت.

وقد نجح هذا النظام إلى حد كبير في تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار في رواندا، كما عملت **كيغالي** على تسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم في المجتمع، والعمل على عودة النازحين والمهاجرين حيث عاد نحو 3.5 مليون لاجئ رواندي وتمت إعادة توطينهم (جريدة الشعب، 2016).

ومنذ ذلك الحين بدأ البلد بالمعافاة واستعادة وضعه الطبيعي، حتى اعتبرت رواندا الآن نموذجا للبلدان النامية.

علاوة على ذلك رواندا هي الأخرى وبفضل **المصالحة الوطنية** حققت تقدما وتطورا نوعيا في الجانب السياسي، يمكن توضيحه في النقاط التالية:

1- انتقلت السلطة **لبول كاغامي** سنة م2000 بعد استقالة الرئيس**(بيزي مونجو)** الذي لم يستطع إدارة البلاد التي غرقت في فوضى عارمة، ومع حصول **(بول كاغامي) على** السلطة انتقلت

البلاد من عصر الدماء إلى مسار المصالحة الوطنية والوحدة والتنمية، حمل **(بول كاغامي)** معه رهانين أساسيين الأول توحيد شعبه المنقسم والثاني اخراج بلاده من دائرة الفقر("الغفران والمصالحة"، 2019).

2- أقر **(بول كاغامي)** دستورا يلغي الفوارق العرقية وشكل حكومة أخذت فيها النساء نصيبا وافرا وقام بمجهودات جبارة في الجانب التعليمي من أجل تثقيف الشباب إضافة إلى الاهتمام بالجانب المعلوماتي والتكنولوجي ورقمنة البلاد.

3- من خلال **(بول كاغامي)** فهم الروانديون أن مسار التفرقة والعنصرية لن يؤدي بهم سوى إلى مزيد من الدماء والحروب والتراجعات، فاختاروا مسار الوحدة والتنمية والمعرفة.

4- هذه الدولة التي اغتصب فيها خلال فترة الإبادة الجماعية ما يقدر ب 50% إلى 250 ألف إمرأة. تمتلك اليوم برلمانا يزيد فيه عدد النساء على الرجال ويعتبر البرلمان الأكثر تمثيلا للنساء في العالم. مما جعلها هذا تلعب دورا بارزا في عملية المصالحة الوطنية بين القتلة والناجين، ونتجاوز العقبات والتحديات التي تواجهها، بفضل إرادات مجتمعاتها القوية (ولدا لفاضل ،د.ت).

شكل رقم45: عدد القضاة من النساء في المحاكم الدولية.

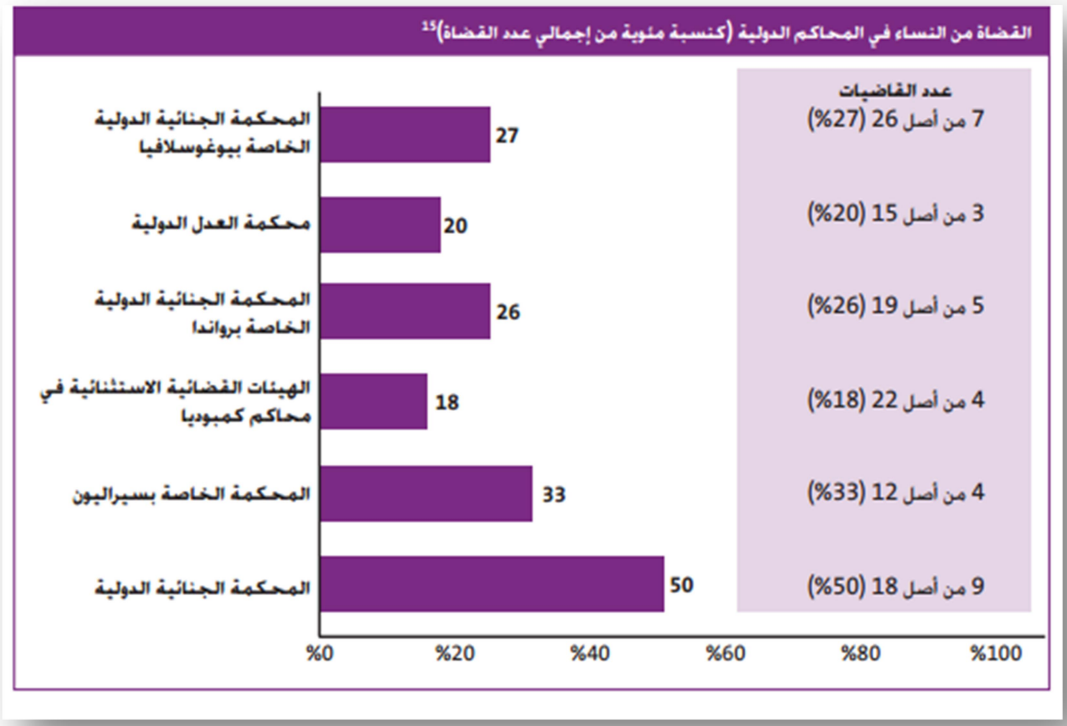

المرجع: (هـ أ م م،2012)

تطوير خدمات الصرف الصحي من 64% في 2006م إلى 74،5%في الفترة مابين 2010 و2011م بينما تحسن أيضا التصحاح العام من 58،5%في 2006 إلى 74،5%في 2011م، وخدمات الصرف الصحي المطلوبة في برنامج رؤية عام 2020م (OHCHR, s.d.).

5- بالإضافة إلى كل ذلك في ماي 2013م وافق مجلس وزراء رواندا على ثاني استراتجية للتنمية الإقتصادية لتخفيف حدة الفقر في الفترة مابين 2013-2017م، والتي تعتبر بداية لتحقيق تقدم حاسم في رواندا، حيث يتمثل هدف رواندا الرئيسي في إبتكار استراتجية رواندية لتحقيق نمو اقتصادي وتطور أكبر في كل المجالات للوصول إلى وضع البلد متوسط الدخل بحلول 2020م.

6- بالإضافة إلى ذلك أشار **(روغوابيزا)** أن الاستقرار السياسي ساهم وبشكل كبير في ظهور مناخ يشجع على الأعمال، فمنذ 15 العام يقود نظام **(بول كاغامي)** البلاد، حيث تعهد هذا الأخير إلى جعل بلده من أكثر البلدان أمنا واستقرارا وتقدما في كل المجالات (رواندا... من

الإبادة إلى الريادة، د.ت)، علاوة على ذلك **أصبحت رواندا من أكثر البلدان أمنا**، وذلك بسبب انتشار الأمن بكثافة في كل مناطق البلاد، وعلى مدار السنة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار (الجالي، 2016).

وبالتالي ما يمكن استنتاجه هو أن ما **يميز جنوب إفريقيا عن رواندا** هو أن هذه الأخيرة وبفضل زعيمها **(بول كاغامي)** حققت العديد من النجاحات السياسية التي تميزت بها عن دولة جنوب إفريقيا، التي كما رأينا سابقا تداول عليها عدد من الزعماء حتى حققت نجاحات سياسية أخرجت البلاد من قوقعة العنف وإمكانية حدوث حرب أهلية مرة أخرى.

3.4. عملية المصالحة الوطنية ودورها في تدعيم البنية الإجتماعية والثقافية في جنوب إفريقيا ورواندا.

من خلال هذا العنصر سنحاول دراسة دور عملية المصالحة الوطنية في تدعيم البنية الإجتماعية والثقافية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، وعليه نطرح السؤال التالي: مامدى مساهمة عملية المصالحة الوطنية في تطوير ودعم البنية الاجتماعية والثقافية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا؟ وهل استطاعت حقا تحقيق العدالة والمساواة بين فئات المجتمع داخل كل دولة أم لا؟

1.3.4. دور عملية المصالحة الوطنية في تدعيم البنية الإجتماعية والثقافية في جنوب إفريقيا.

كما هو موضح في العنوان سنحاول من خلال هذا الجزء معرفة مدى نجاح وفعالية هذه العملية في تدعيم البنية الاجتماعية داخل دولة جنوب إفريقيا، وهذا من خلال التركيز على العناصر الأساسية التالية:

أولا: وضع قطاع الصحة.

شهد قطاع الصحة تطورات كبيرة، فقد قامت دولة جنوب إفريقيا ببناء مستشفيات عامة بلغ مجموعها بالإضافة إلى المستشفيات التي كانت موجودة إلى 385 مستشفى (الأمم المتحدة، 2012ب، ص 6).

علاوة على ذلك حققت جنوب إفريقيا تحسينات في مختلف مجالات الرعاية الصحية مثل تمديد معدلات العمر المتوقع، في الوقت الذي تواجه فيه أوجه عدم المساواة العميقة المتأصلة في الفصل العنصري وعبء الأمراض السارية مثل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل، وارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال، والأمراض غير المعدية، وارتفاع معدلات العنفو الإصابات والصدمات النفسية. وتهدف جنوب إفريقيا إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام2030م من خلال سياسة التأمين الصحي الوطني (الاستعراض الدوري الشامل لجنوب إفريقيا، 2017).

ثانيا: دعم البنية الإجتماعية وتحقيق التعايش السلمي.

كان للتكوين الاجتماعي في جنوب إفريقيا الأثر الكبير والفعال في تحديد نوع العلاقه بين المجتمع والنظام السياسي فبعد اتّفاق المستوطنين البيض من الأفريكانز والانجليز على إقامة دولة الرجل الأبيض، دون الاعتراف بوجود حقوق سياسية أواجتماعية أواقتصادية للأغلبية السوداء، تميز المجتمع الأبيض بثقافة سياسية عالية تمحورت حول مفاهيم ديقراطية ذات صبغة عنصرية منعت الأغلبية السوداء من حق المشاركة السياسية وإبداء الرأي والمعارضة المنظمة داخل الدولة وضمن نظامها السياسي، وعلى الصعيد الاجتماعي فإن السياسة العنصرية لم تستند فقط على مبدأ التميز بين الأجناس على أسس عرقية ولغوية ودينية وإنما تم معها فرض سياسة العزل العنصري للجنس الأسود .لذلك لم تحدث علاقات اتّصال بين البيض وطبقتة السلطة السياسية طوال مايقارب من 46 عاما (الزيني، 2014). لكن هل استمر هذا الوضع بعد تبني وتجسيد عملية المصالحة الوطنية؟ كيف أصبحت البنية الاجتماعية داخل دولة جنوب إفريقيا بعد تفعيل آلية المصالحة الوطنية داخلها؟

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال مايلي:

1- عدم التمييز وتحقيق المساواة:

وفي هذا الصدد اعتمدت دولة جنوب إفريقيا على العديد من التكتيكات والاستراتيجيات الفعالة، التي هدفت من خلالها إلى إزالة الفوارق الاجتماعية بين البيض والسود وتحقيق المساواة والعدالة بالشكل الذي يحقق السلام الإيجابي ويضمن عدم تجدد النزاع مرة ثانية، وكانت من بين أهم هذه الاستراتيجيات مايلي (الغرباوي ،د.ت):

- **تحقيق مبدأ المساواة في التوظيف:**

بعد انتهاء نظام التمييز العنصري (الأبارتايد) في عام 1995م، كان البيض لايزالون يشكلون نسبة 13% من السكان، ويجنون حوالي 59 % من الدخل الخاص، فيما كان الإفريقيون الذين تبلغ نسبتهم 76% من السكان يحصلون على 29%، وأظهر مسح أجري في عام 2000م، وشمل 161 شركة كبيرة توظف 560 ألف عامل، أن البيض ما زالوا حتى ذلك الحين يحتلون 80% من المناصب الإدارية، كذلك كان الفارق العنصري في الأجور كبيرًا، وإن كان قد تناقص بنسبة كبيرة عن ذي قبل، لكن في أواخر تسعينات القرن الماضي كان العمال البيض يكسبون أجورًا يزيد معدلها خمس مرات عن أجور الإفريقيين، بحيث كان نصف هذا التفاوت يعلل بفارق التعليم والمكان.

في فترة ما بعد النزاع (الأبارتايد) وبداية بناء الدولة ، بدأت الحكومة الديمقراطية لجنوب افريقيا بتطبيق سلسلة من البرامج المصممة لتخفيض هذه الفوارق والتباينات، فجاء قانون المساواة في التوظيف الصادر عام 1998م والذي يفرض على أصحاب العمل أن يقدموا معلومات عن مبالغ التعويض والمنافع في كل فئة مهنية على أساس العنصر والجنس، وأن يتخذوا الإجراءات الملائمة إذا كانت هناك اختلافات غير مناسبة في دخل العاملين، ويتعين على الشركات التي يفوق حجمها حدًّا معينًا أن تزود الدولة بتقارير سنوية توضح وتخطط لجعل قواها العاملة تمثل التركيبة السكانية على جميع المستويات بشكل أفضل.

لكن السؤال المطروح: ماذا **حققت هذه الجهود؟** وجواب ذلك هو أنها حققت مايلي:

قرابة نصف المديرين من المرتبة المتوسطة وربع المديرين من المرتبة العليا في جنوب إفريقيا **هم اليوم من السود،** مقابل لا أحد تقريبًا قبل عشر سنوات، كما حصل السود على ترقيات سريعة بشكل خاص في القطاع العام، إذ لا يوجد منافسون للحكومة، غير أن الحكومة التي رفعت عددًا كبيرًا ممن لا يتمتعون بمؤهلات كافية، اضطرت إلى توظيف عدد كبير من المستشارين لمساعدة هؤلاء، لكن ذلك الوضع تغير فالفعالية قضية مطروحة للنقاش، حيث تعليمات المشتريات على أن الشركات التي يملكها السود تستطيع أن تطلب ثمنًا أعلى وتكسب عقودًا حكومية رغم ذلك، الأمر الذي يبقي أموالاً أقل للمصانع العامة كالطرق والمساكن والجسور.

- **اللغات والدستور الجديد:**

لقد حاولت دولة جنوب إفريقيا جاهدة توسيع مجالات الاختيار أمام الذين لايعرفون الإنجليزية والإفريكانية بالدعوة إلى اعتماد11 لغة رسمية معترفًا بها في الدستور (منذ 1994م)، منها تسع لغات للسكان المحليين، بالإضافة **إلى الإنجليزية والإفريكانية** –**كما** رأينا سابقا–، ورغم وجود برنامج طموح للترجمة في المحاكم إلا أنه مازال هناك تحيز لصالح الإنجليزية. فقد أظهرت دراسة عن المحاكم

في**(كواكوا)** في «الولاية الحرة»، وهي منطقة يتكلم معظم سكانها لغة **سيسوتو**، أنه حتى عندما يكون القاضي والمدعي والمتهم إفريقيين ويتكلمون لهجة **السوتو** الجنوبية كلغة أم، فإن إجراءات المحاكمة تدار بلغة إنجليزية من الدرجة الثانية، وبمساعدة مترجم تعينه المحكمة يترجم من لغة **ستسوتو** إليها ولفائدة المتهم.

- **دعم البنية الاجتماعية:**

عمدت دولة جنوب إفريقيا إلى تبني سياسات فعالة من أجل دعم البنية الاجتماعية، وذلك بالشكل الذي يحقق الرفاه والمساواة، فمنذ عام 1994م وفر برنامج الإسكان الوطني 2,8 مليون وحدة سكنية جديد، بحيث أتاح هذا المأوى ل13,5 مليون شخص إضافي أي مايقارب 25% من السكان، مما يجعل هذا البرنامجأحد أكبر برامج الإسكان المدعم في العالم. علاوة على ذلك قامت الحكومة بتقديم منحا اجتماعية إلى أكثر من 15 مليون شخص أي حوالي 30 بالمئة من السكان، ولاسيما الفئات الضعيفة مثل الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 60 سنة والمعاقين والأطفال (الأمم المتحدة، 2012، ص5).

بالإضافة إلى كل هذه العمليات التي تعتبر محاولات جادة من قبل المجتمع الجنوب الأفريقي لتجاوز متاعب الماضي والإبحار نحو المستقبل بقوة وثـبات، **فقد لاتزال الحكومة تواصل وبخطى ثابتة سعيها لبناء أمة موحدة في تنوعها وإنشاء منابر للحوار الاجتماعي من أجل تعزيز وتعميق قبول الآخر والتسامح والوئام بين الأعراق وتحقيقا لهذه الغاية والهدف أنشئت الدولة مؤسسات متخصصة ينص عليها الدستور لتعزيز حقوق الأشخاص وممارستهم الثقافية والدينية واللغوية وحمايتها.**

وبهذا قدمت تجربة دولة جنوب إفريقيا دروس إنسانية مفيدة للشعوب والأمم التي تحاول بسط العدالة الإجتماعية على ربوعها العامرة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل حققت حقا جنوب إفريقيا العدالة والمساواة بالشكل الذي يقضي على سياسة التمييز العنصري ويضمن عدم عودتها وبالتالي عدم عودة النزاع أم لا؟

2- دعم مبدأ حماية حقوق الإنسان:

حقوق الانسان في جنوب أفريقيا محمية بموجب الدستور. فقد أشار تقرير حقوق الإنسان لعام 1998م الصادر عن **(ميليس نديو)** إلى أن الحكومة تحترم عمومًا حقوق المواطنين. ومع ذلك، كان

هناك مخاوف بشأن استخدام القوة عن طريق إنفاذ القانون والإجراءات القانونية والتمييز. كُلِّفت لجنة حقوق الإنسان بموجب دستور جنوب إفريقيا وقانون لجنة حقوق الإنسان لعام 1994م، بمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والسعي لمعالجة مثل هذه الانتهاكات استباقيًّا وعن طريق الشكاوى المقدمة إليها. كما أنها تلعب دورًا تعليميًا (غير معروف، د.ت) .

ونظرا للأهمية التي توليها اللجنة إلى الحقوق الإجتماعية والاقتصادية في جنوب إفريقيا، فقد اشتركت مع ائتلاف المنظمات غير الحكومية في جنوب إفريقيا في عقد جلسات استماع علنية وطنية عن الظلم و الفقر في أقاليم البلد ، فقد كانت الجلسات مهمة كونها أبرزت أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لثقافة حقوق الإنسان كما أنها أتاحت لعامة الناس منتدى يتحدثون فيه بكرامة عن تجاربهم في مجابهة الفقر ويشاطرون فيه الآخرين (الأمم المتحدة، 2005، ص 65).

3- **التعليم:**

تحدثت في العناصر السابقة عن العرض التاريخي والسياسي الذي مهد لتحول جنوب إفريقيا من العنصرية إلى الديمقراطية. وأنه لما أراد مجتمع جنوب إفريقيا أن يتخلص من تداعيات التفرقة العنصرية التي كانت سائدة حتى عام 1994م، التفت إلى المناهج المدرسية مؤمناً بأهميتها في النهضة بجميع أشكالها، ومدركاً دورها في معالجة المشكلات التي يعانيها، وفي مقابلة التحديات التي تواجهه (النصار، 2010).

يعمل نظام التعليم في جنوب إفريقيا (SA) بشكل سيئ للغاية على طول عدد من الأبعاد. حيث أظهرت الدراسات أن هذا يمكن أن يُعزى إلى نظام مدرسي ثنائي النسق، أي حيث يُظهر توزيع درجات الاختبار في كل مستوى ازدواجية حادة بين الجزء الأصغر من النظام المدرسي، وخاصة المدارس التي خدمت تاريخيًا البيض والهنود، والتي كانت تقدم أداءً مشابهًا للمدارس في البلدان المتقدمة، والأجزاء الأكبر من النظام، والتي تخدم تاريخياً الأطفال السود والملونين بشكل أساسي، وهو أداء ضعيف للغاية، مقارنةً بمعظم البلدان الأفريقية الأكثر فقراً. ومن ثم فإن الشاغل الأساسي هو أن التعلم الذي يتم في المدارس غير متكافئ للغاية فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للأطفال وفئاتهم العرقية(Van Der berg & Hofmeyr, s.d., p.02) .

ما دفع بجنوب افريقيا إلى تبني استراتيجيات تطور من خلالها المستوى التعليمي.

لقد كانت هناك نظم تعليمية متباينة خلال فترة التفرقة العنصرية، فحتى تسعينيات القرن العشرين، كانت هناك مدارس تخص كل مجموعة سكانية، وكانت الحكومة تنفق على تعليم البيض أكثر مما تنفقه على تعليم السود. وفي دولة مثل جنوب إفريقيا، يصعب انتزاع مشكلة التعليم من أسس النظام العنصري الذي كان سائداً حتى عام 1994م، ومن فلسفته القائمة على «**الفصل العنصري التعليمي**» لمختلف المجموعات العرقية. وقد نتج عن التعليم العنصري عدد من السلوكيات غير الإنسانية التي تقوم على تمجيد البيض ومعارفهم وتراثهم، واحتقار من سواهم ومعارفهم وتراثهم، ما أدى إلى نزاعات عنصرية سببت تأخر نمو الدولة، وانتشار البغض والكراهية في أوساط الشعب. لكن، بعد أن شهدت أواخر تسعينيات القرن العشرين إرساء قواعد الديمقراطية غير العنصرية في جنوب إفريقيا، بدأت أعداد كبيرة من المواطنين تعمل على إزالة الخلافات التي أفرزتها سياسة الفصل العنصري، كما **بدأت جنوب إفريقيا البحث عن هوية جديدة تجمع شعوبها في دولة واحدة خالية من الحواجز العرقية**. وإزاء هذا التحول الاجتماعي، كان التعليم من أهم الأدوات التي عملت الدولة على توجيهها وتطويرها لخدمة الأهداف الإنسانية والتنموية الجديدة، وأكثرها فاعلية. لذلك، فقد أحدثت سلسلة من التغيرات في المناهج المدرسية في داخلها منذ أن أجريت الانتخابات الديمقراطية في عام 1994م، إلى يومنا هذا. فمثلا، يقدم دستور جمهورية جنوب إفريقيا (الفقرة 108، السنة 1996م) أسس التحول والتطوير في مناهج التعليم لدولة جمهورية جنوب إفريقيا. وفي مقدمة الدستور كانت الغايات واضحة، وهي ما يلي (النصار، 2010):

1- معالجة تقسيمات الماضي، وتأسيس مجتمع مبني على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان الأساسية.
2- تحسين نوعية الحياة لكل المواطنين، وتحرير الطاقات الكاملة لكل شخص.
3- وضع أسس المجتمع المفتوح الديمقراطي الذي تُبنى فيه الحكومة وفق رغبة الشعب، والأفراد كلهم سواسية في حماية القانون.
4- بناء جنوب إفريقيا الموحدة الديمقراطية القادرة على أخذ مكانتها بوصفها دولة متميزة في الأسرة الدولية.

وهذه الغايات المستقبلية التي نص عليها الدستور في جنوب إفريقيا ترسم الاتجاهات العامة للدولة، ولا تختص بعلم من العلوم، أو بمقرر من المقررات. ولجعل الغايات التربوية أكثر قابلية للتحقيق فقد سعت إلى ترجمت وثائق المنهج على شكل مخرجات عملية يمكن ملاحظتها.

فقد أوضحت وثيقة المنهج المطورة «تخصص الدراسات الاجتماعية» (2002م)، أن النظام التربوي المبني على النتائج (Outcomes-based Education) يشكل أسس المنهج في جنوب إفريقيا. وأن المنهج يسعى إلى مساعدة المتعلمين على تحقيق أقصى مستوى من التعلم حسب قدراتهم. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال تحديد المخرجات (النتائج) التعليمية التي يُسعى إلى تحقيقها في نهاية العملية التعليمية. وتلك المخرجات أكيد تشجع الاتجاه التربوي القائم على تأدية النشاط، وعلى أن المتعلم هو محور العملية التعليمية، وهي بذلك تخدم الغايات التربوية بشكل غير مباشر. وقد سعت وثيقتا المنهج إلى تأكيد **أهمية «بناء المتعلم الحر مدى الحياة life long learner، الواثق من نفسه، متعدد المهارات والمثقف، الذي يحترم بيئته، والقادر على المشاركة الفاعلة في أنشطة المجتمع المختلفة»**. وهاتان الوثيقتان أيضاً تحاولان إبراز العلاقة بين العدالة الاجتماعية، والحقوق الإنسانية، والبيئة الصحية. كما تحاولان تشجيع المتعلمين على بناء المعرفة الشاملة للتنوع والاختلاف التي تتميز به الدولة، ومحاولة فهم هذا التنوع، بما في ذلك فهم الثقافة والدين، والاختلافات العرقية الناتجة عن هذا التنوع. وتناولت المناهج المدرسية في جنوب إفريقيا هذه القيمة (احترام العمل) من خلال توفير الفرص التي تساعد على تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل، واحترامه بكل أنواعه وصوره. ومن تلك الفرص التي وفرتها المناهج المدرسية للتلاميذ اكتساب مهارات العمل الجماعي وتنفيذه بأسلوب علمي. فقد نصت وثيقة منهج الثقافة والفنون في المخرجات الأساسية للتعليم على أهمية إعداد المتعلمين القادرين على «العمل بأسلوب فاعل مع الآخرين كأعضاء في فريق، أو جماعة، أو مؤسسة أو مجتمع». (النصار، 2010).

علاوة على ذلك فقد تم توثيق الطبيعة المزدوجة لنظام التعليم في جنوب إفريقيا على نطاق واسع. يتكون النظام من نظامين فرعيين، لكل منهما خلفيات تاريخية مختلفة للغاية. تستمر هذه الأنظمة الفرعية في إنتاج نتائج مختلفة جدًا للمتعلمين، حيث ينتج عن النظام الفرعي الأول المهيمن نتائج سيئة، حتى بالمقارنة مع البلدان الأفريقية الأخرى ذات الموارد التعليمية الأقل، والثاني ينتج نتائج متساوية إلى حد ما مع الأداء التعليمي في البلدان المتقدمة بشكل مأساوي، يخدم النظام الأول حوالي 80 ٪ من المتعلمين في جنوب إفريقيا، وتاريخيًا، تم تحديد الوصول إلى المدارس في النظام الثاني حصريًا حسب العرق: فالمدارس في هذا النظام خدمت المتعلمين البيض والهنود وبعض المتعلمين الملونين خلال حقبة الفصل العنصري لقد تغير هذا منذ تفكيك نظام الفصل العنصري في عام 1994، مع تزايد حضور الأطفال السود للمدارس في هذا النظام الثاني. لذلك لم يعد العرق هو

العامل الرئيسي الذي يحدد الوصول إلى المدارس الجيدة. يقيم هذا القسم العوامل التي حلت محل العرق كمحددات للوصول إلى تعليم عالي الجودة في جنوب إفريقيا (Van Der berg & Hofmeyr, s. d., p.20)

وبناءً على بيانات التعداد السكاني لعام 2011م ، متوسط عدد سنوات التعليم التي تم بلوغها حسب مجموعة الولادة. نظرًا لأن البقاء على قيد الحياة أمر انتقائي، فإن البيانات الخاصة بالأتراب الأكبر سنًا قد تبالغ قليلاً في تقدير التحصيل التعليمي للفوج الكامل. ومع ذلك، فإنه يوفر انعكاسًا جيدًا للتقدم. ويلاحظ بشكل خاص كيف ضاقت الفجوة بين البيض والمجموعات الأخرى. في حين أن الفجوة في التحصيل بالنسبة للأشخاص السود والبيض من جيل الرئيس مانديلا (مجموعة المواليد 1920) كانت تسع سنوات، فقد تم تقليص هذه الفجوة لمدة عامين بالنسبة لأحدث مجموعة ولدت في عام 1990م.

شكل رقم46: متوسط سنوات التعليم حسب العرق وسنة الميلاد، 2010.

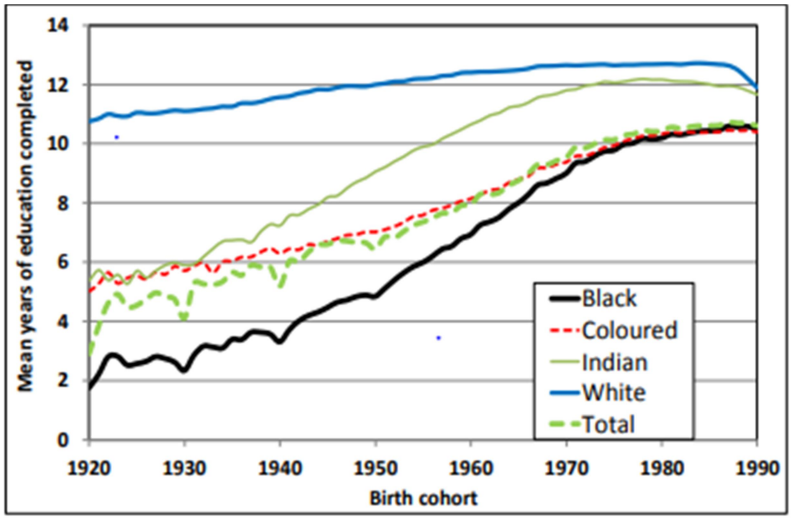

Source: (Van Der berg & Hofmeyr, s. d., p.10)

أخيرا، يمكن القول إن مناهج التعليم في جنوب إفريقيا تقدم مثالاً واقعياً وحقيقياً للدور الذي يمكن أن تؤديه المناهج المدرسية بشكل عام في تغيير الثقافة السائدة غير المرغوبة في المجتمع، وفي توضيح أسباب التغير الاجتماعي الطبيعية والبشرية، والأسباب التي أدت إلى هذا التغير، وفي توجيه المتعلمين إلى التغيير الإيجابي المنشود، وفي بناء القيم والأسس الجديدة التي يبحث عنها المجتمع الحر الذي يهدف إلى التقدم والازدهار.

العدل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها لاحظنا أن جنوب إفريقيا لاتزال إلى غاية حد الساعة تعاني من التمييز العنصري وغياب المساواة والعدل في كافة المجالات، فكما نعلم كلنا فقد مر 26 عامًا على سقوط نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، إلا أن عدم العدالة ما زالت حاضرة وبقوة خلال تلك الأعوام، وهذا ما أكده لنا عالم الاقتصاد الفرنسي **(توماس بيكيتي)** خلال محاضرته بجامعة جوهانزبورغ «نحن الآن بعد مرور 25 عامًا على سقوط نظام الفصل العنصري إلا أن عدم المساواة ليست المؤشر الوحيد الذي لا يزال مرتفعًا، بل إنه ارتفع عما كان عليه قبل 25 عامًا، بالإضافة إلى ارتفاع مؤشر عدم عدالة توزيع الدخول» (منيع، 2016).

وما يؤكد لنا ذلك هو وجود فجوة في توزيع الأجور والثروة والتي عرفت تزايدا بين الطبقة المتوسطة والأغنياء خلال العشرة سنوات الأخيرة، فـ 65% من الثروات الجنوب أفريقية تتركز في يد 10 % من السكان، فهناك قطاع كبير من العمالة ما زالت غير مؤهلة لسوق العمل وهو ما يفسر ذلك التفاوت، كما لا يزال هناك العديد من المدن والأحياء التي تعاني من سوء الخدمات على الرغم من قربها من العاصمة **كيب تاون** والتي كانت قد صممت في وقت تطبيق سياسة الفصل العنصري، إلا أنه لم يصلها أي من عمليات التنمية والتطوير (منيع، 2016).

علاوة على ذلك ففي أكتوبر 2015م خرج طلاب الجامعات في جوهانسبرج في واحدة من أكبر التظاهرات عقب تظاهرة الطلاب عام 1976م معترضين على خطة الحكومة ووزارة التعليم في زيادة المصاريف الجامعية بنسبة تتراوح ما بين 10 و12 %، ما رآه الطلاب أنها زيادة سوف تعمق عدم المساواة، فسوف تؤدي تلك الزيادة إلى خروج العديد من الطلاب من دراستهم الجامعية وحرمان العديد من الطلاب الفقراء من فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي (منيع، 2016).

كما تواجه جنوب إفريقيا تحديات رئيسية في تلبية المعايير الدولية للعدالة وكذلك تلك المنصوص عليها في دستورها. ووفقًا لهذا التقرير الذي أطلقته مؤسسة المجتمع المفتوح لجنوب إفريقيا ومشروع (AfriMAP)، يقدم التقرير تدقيقًا شاملاً لأداء قطاع العدالة في جنوب إفريقيا ما بعد الفصل العنصري ويدعو الحكومة إلى اتخاذ خطوات لضمان عمل نظام العدالة في جنوب إفريقيا بشكل عادل وشفاف ويتبع سيادة القانون.

تقر بأن الحكومة القائمة منذ عام 1994م، على أنها قد حققت إنجازات كبيرة في تحويل قطاع العدالة من مؤسسة فصل عنصري إلى مؤسسة ترقى إلى مستوى المعايير الدولية بحيث تم إلغاء القوانين العنصرية، وتوسيع نظام المساعدة القانونية، وبُذلت جهود كبيرة لإصلاح نظام العدالة الجنائية ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة .في مجال العدالة الجنائية، لا تزال انتهاكات الشرطة ظاهرة واكتظاظ السجون منتشر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على أي فرصة لإعادة التأهيل بحيث ما يعيق الوصول إلى العدالة هو ارتفاع تكلفة المحامين، كما تقاعست الحكومات الإقليمية عن احترام أوامر المحكمة المتكررة في العديد من المجالات (South Africa: Justice Sector and the Rule of Law ., 2005)

يبدو أن نظام الفصل العنصري قد انتهى منذ ما يقرب من ربع قرن تقريبًا، إلا أن هناك العديد من السكان الذين ما زالوا يعانون من الفقر وسوء توزيع الثروة والدخول وغياب العدالة، فما زالت العشوائيات التي أسسها نظام الفصل العنصري لتسكن بها الأغلبية السمراء موجودة ومأهولة بآلاف السكان الذين ما زالوا يعانون من الفقر، كما أن هناك صعوبة في الالتحاق بالتعليم الجامعي، فتكاليفه مرتفعة والملتحقون به من الأغلبية السمراء يجب عليهم البحث عن وظائف حتى يستطيعوا فقط سداد تكاليف الدراسة تلك. صحيح أن الأغلبية حصلت على حقوقها السياسية والمدنية، إلا أنها ما زالت تعاني اقتصاديًا واجتماعيًا ولم تتحسن ظروفها كثيرًا على الرغم من انتهاء الفصل العنصري.

2.3.4. دور عملية المصالحة الوطنية في تدعيم البنية الإجتماعية والثقافية في رواندا.

أما فيما يخص التجربة الرواندية ، فقد عرفت رواندا نزاعا تعرضت فيه لأسوأ حالات التطهير العرقي، حيث قتل نحو 800 ألف أوما يقارب مليون شخص من التوتسي من قبل ميليشيات الهوتو(**إنترآهاموي**) وبعض أفراد الجيش الرواندي عام 1994م. ولتجنب وتفادي عودة النزاع من جديد تبنت رواندا المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاع ولذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى الانعكاسات الإيجابية للمصالحة على المجتمع الرواندي، وكيف ساهمت هذه العملية في تحقيق الأمن والاستقرار داخل رواندا، والقضاء على سياسية التميز العنصري التي كانت السبب في حدوث الإبادة الجماعية. ولفهم جيدا هذه الانعكاسات نتطرق إلى ما يلي:

أولا: وضع قطاع الصحة.

على مستوى الصحة فقد حظيت رواندا على عكس جنوب إفريقيا بإشادة دولية نظرا للتحسن الكبير الذي حصل فيها. إذ انخفض مستوى وفيات الأطفال من 2030 طفل عام 1998م إلى 55 طفل فقط عام 2012م، وانخفض معدل وفيات الرضع من 120 رضيع لكل ألف رضيع عام 1998م إلى 31،1 رضيع فقط عام 2015م. هذا وتنفق رواندا 27% من ميزانياتها العامة على الصحة (الجالي، 2016). فقد قاموا وإنشاء وصون برنامج التأمين الصحي نظام الضمانالصحي التعاوني الذي مكن كل مواطن من الحصول على التأمين الصحي (OHCHR, s.d.).

وقد أشارت نتائج الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية في رواندا إلى تحقيق تقدم كبير في قطاع الصحة، وتظهر الدراسة أيضا، حدوث انخفاض في معدلات وفيات الأمهات والرضع مقارنة بدراسة عام 2005م ودراسة الفترة (2007-2008م)، وهذا نتيجة لارتفاع في عدد الزيارات في إطار رعاية الحوامل وتقديم تغطية أعلى بالتطعيم الذي يقدم للأطفال الذين يتراوح سنهم بين 12 و23 شهر. وقد انخفض معدل وفيات الأمهات من 750 حالة لكل 100.000 مولود حي في عام 2005م إلى 476 حالة لكل مليون مولود حي في 2010م، وحيث تعتبر عمليات التدقيق في حالات وفيات الأمهات استراتيجية مطبقة حديثا لتقليص حالات وفيات الأمهات. كما طبقت استراتيجيات مختلفة من أجل الإسهام في تخفيض عدد وفيات الأطفال، وفي عام 2012م اعتمدت رواندا على سياسية جديدة لتنظيم الأسر، وعلاوة على ذلك يجري حاليا تشيد لمراكز صحية جديدة في كافة أنحاء الوطن، كما قامت بوضع إستراتجيات مواجهة ومكافحة الأمراض المعدية، والتي أدت إلى تحقيق نتائج مذهلة، فقد انخفضت حالات الإصابة بالملاريا والوفايات الناجمة عنها بنسبة 85% بين عامي 2003م و2012م.

كما انخفضت نسبة انتقال فيروس نقص المناعة المكتسب من الأم إلى الطفل من 10،4% إلى 1،9% عام 2012م.

أما فيما يتعلق بالنقل في حالات الطوارئ، فقد إقتنى الرئيس مالا يقل عن 150 سيارة إسعاف مند عام 2008م، وتوجد في كل مقاطعة 5 سيارات إسعاف على الأقل لضمان الربط بين المراكز الصحية والمستشفيات من أجل نقل المرضى (OHCHR, s.d.). وكل هذه الإجرات اتبعتها الحكومة الجديدة لترسيخ فكرة المصالحة الوطنية داخل المجتمع وإحداث تغييرات جذرية في البلاد تساعد على زيادة تماسك الأطراف المتنازعة وتوجيههم **إلى ضرورة التعاون بدلا من التنافر بسبب الاختلاف العرقي وبالتالي بناء عقد اجتماعي جديد.**

شكل رقم 46: مؤشر التنمية البشرية في رواندا.

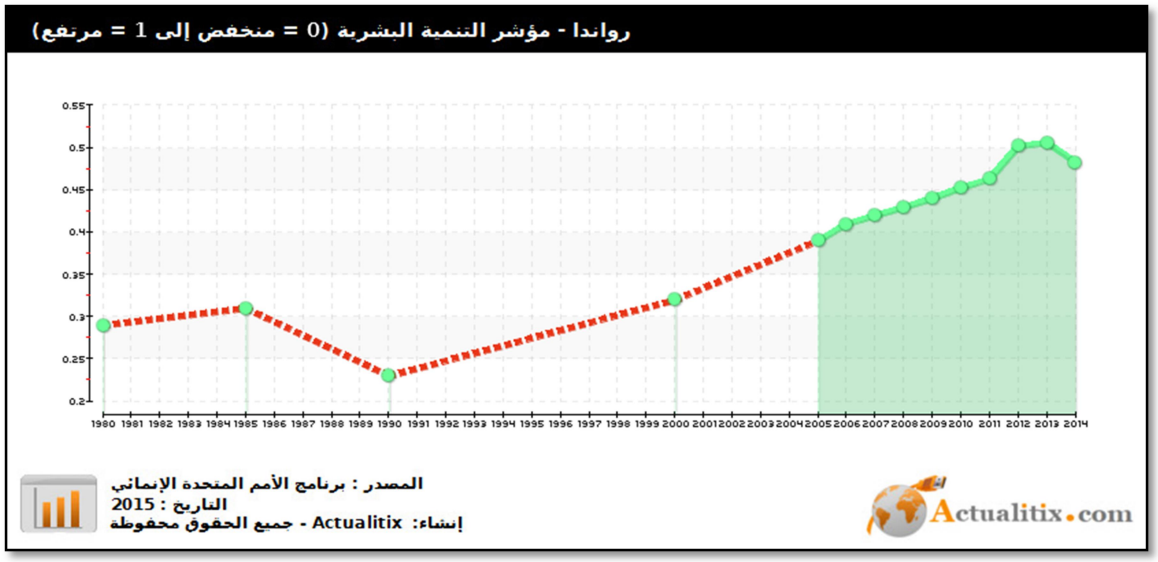

المرجع: (*رواندا – الاحصائيات الاقتصاد*،2016)

ثانيا: دعم البنية الإجتماعية وتحقيق التعايش السلمي.

كما نعلم كلنا فإن الإبادة الجماعية التي مورست ضد التوتسيين في رواندا 1994م، أثرت سلبا على النسيج الاجتماعي والبنية التحتية للمجتمع، ولذلك **ومن هذا المنطلق بدأت حكومة رواندا في وضع برامج لإعادة بناء البلد من خلال تعزيز مبادئ سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان وتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة**والقضاء على العداوة والثأر من خلال المصالحة الوطنية المذهلة التي جرت بين القتلة والناجين من خلال الاعترافات الفردية والمغفرة والصفح (رواندا، 2014).

لقد صاغ النظام الجديد لرواندا العديد من السياسات الموجهة نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في مختلف أوراق السياسات القطاعية، بصرف النظر عن السياسية العامة لحقوق الإنسان التي لا تزال واحدة من الأولويات الرئيسية من أجل دعم البنية الإجتماعية وتحقيق التعايش السلمي، وكان من بين أبرز هذه السياسات ما يلي:

1- عدم التمييز وتحقيق المساواة:

تتيح سيادة القانون المنصوص عليها في الدستور لجميع الأفراد التمتع بالحقوق والحريات الفردية والجماعية الأساسية من أجل تحقيق نوع منالإرتقاء المادي والفكري، دون تمييز على أساس السن أو الجنس، الأصل العرقي أو الجغرافي، وبالتالي يكفل الدستور الحقوق الديموقراطية الأساسية التي تضمن احترام الحياة والخصوصية وحرية التعبير، حرية الرأي، وحرية الذين والمعتقد...وحمايتها،

ولضمان المساواة ومكافحة التمييز وعلى غرار جنوب إفريقيا وضعت رواندا سلسلة من التدابير التشريعية والإدارية والقانونية ونفذت العديد من المبادرات التي أسهمت في التقدم الكبير المحرز على مدى العقد الماضي (رواندا، 2014).

وبالتالي ما يمكن استنتاجه هو أن رواندا أثبتت نجاعتها في مكافحة التمييز وتحقيق العدالة والمساواة بالشكل الذي يضمن استمرار الأمن والسلام الإيجابي داخلها على عكس جنوب إفريقيا التي لاتزال إلى غاية الساعة تعاني منه بالشكل الذي قد يؤدي إلى إمكانية تجدد النزاع مرة ثانية داخلها.

2- دعم مبدأ حماية حقوق الإنسان:

تتميز رواندا بهذا المبدأ واعتبرته من أهم المبادئ التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق الأمن والسلام داخلها، وقد ترجمت هذا المبدأ على ممارسة عملية، حيث أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتتمثل المهمة الخاصة بها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. من خلال تثقيف السكان وتوعيتهم بشأن المسائل المتعلق بهذا المبدأ، والمشاركة في تطوير البرامج التعليمية لحقوق الإنسان (رواندا، 2014).

إنّ بعض إنجازات رواندا، بما فيها إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي تستوفي مبادئ باريس والتي اعتمدت في الفئة "ألف"، ومرصد حقوق الطفل، ولجنة حقوق الطفل، التي تنتظر موافقة مجلس الوزراء ستكون جاهزة للعمل عما قريب، وتمكين المرأة، الذي جعل رواندا تحتل مركز الصدارة عالمياً من حيث عدد النساء في البرلمان، وإنشاءمرصد الشؤون الجنسانية ومكتب رصد الشؤون الجنسانية، واللجنة الوطنية للمرأة، واللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها (الأمم المتحدة، 2011).

بالإضافة إلى كل ذلك أصبح اليوم في رواندا 56% من النساء، وأصبح يوجد في الدستور الوطني قانون يمنع التمييز العرقي، أو التلفظ بمصطلح الهوتو أو التوتسي (بن الشريف ،د.ت)، وعلى جانب آخر تحرص رواندا على إحياء ذكرى مأساة الإبادة الجماعية في كل عام، وترعى المتاحف التي تؤرخ لتلك الفترة المظلمة في تاريخ رواندا، وتنظم الملتقيات الثقافية لتصالح أطياف المجتمع الواحد (بن الشريف، د.ت) وتقوية النسيج الاجتماعي والحفاظ على تجانسه.

3- **التعليم:**

أما على مستوى التعليم فقد تميزت هذه الأخيرة وحققت نجاح مقارنة بجنوب إفريقيا فقد بلغ عدد الملتحقين بالمدارس الإبتدائية 93% سنة 2013م، بعدما كانت النسبة لا تتعدى 50% خلال التسعينات، كما يتفوق عدد النساء العاملات في مجال التدريس على الرجال.

وكما نعلم فإن الحق في التعليم مكفول للجميع، ومن هذا المنطق وضعت رواندا سياسات وتدابير تشريعية ومؤسسية وإدارية متنوعة لتسير تطور قطاع التعليم. بحيث تتماشى القوانين والنظم التي تنظم قطاع االتعليم في رواندا، مع ظروف البلد وتأخذ بعين الاعتبار البرامج الدولية ومنها التعليم للجميع، وذلك راجع لكون رواندا لا ترغب بالإكتفاء ببناء إقتصاد قائم على المعرفة ومستند إلى التكنولوجيا فقط ولكنها ترغب أيضا في تعزيز النظام التعليمي الذي يتيح للفتيات والأولاد المهارات والقيم اللازمة ليصبحوا مواطنين صالحين.علاوة على ذلك لقد اعتمدت رواندا على اتباع سياسة قطاع التعليم في 2003م، وسياسة التعليمية لذوي الإحتياجات الخاصة في عام 2007م، وسياسة التعليم والتدريب المهني في 2008م، للإنجاز هدف التعليم للجميع. وحسب الإحصائيات فقد شهد معدل الإلتحاق بالمدرسة ارتفاعا طفيفا من 93،5% في عام2005م إلى 96،5% في عام 2012م، في المدارس الإبتدائية، من 9% إلى 28% في المدارس الثانوية خلال نفس الفترة، وقد حصلت رواندا على جائزة الكومنولث الأولى الأفضل الممارسات في مجال التعليم من أجل إعطاء الأولوية لإمكانية الوصول إلى التعليم الأساسي الذي يدوم تسع سنوات.**وهذا كله لغرس وتعزيز في عقول الأطفال فكرة تقبل الأخر المختلف عرقيا ودينيا**، وقد أصبح يمنع في المدارس ذكر اسم انتساب أي طفل لأي عرقية (OHCHR, s.d.).

وبالتالي العمل على تكوين جيل المستقبل جيلا واحدا متماسكا ولا تكون فيه تمييزات عرقية وإنما جيلا روانديا، وعليه متى وصلت الدولة إلى فكرة القضاء على الاختلافات العرقية فإن هذا يعني أنها خطت مراحل كبيرة لكي تكون قوة موحدة داخليا وخارجيا. كما قامت رواندا بإنشاء برنامج التعليمالأساسي المجاني والإلزامي الشامل لمدة تسعة أعوام وأقرت بوجود خطط جارية لزيادة مدة التعليم الشامل المجاني من 9 أعوام إلى 12 عاماً.

4- العدل:

أقامت رواندا في مجال **العدل** الذي يعتبر هو الآخر من أهم شروط نجاح عملية المصالحة الوطنية، مكاتب للوصول إلى العدالة فيكل من المقاطعات الثلاثين في البلد، وذلك بهدف تقديم

خدمات ومساعدات قانونية مجانية إلى المستضعفين والمظلومين. وتخصص الحكومة حالياً أموالاً من الميزانية الوطنية لتقديم المساعدة القانونية، وهي خدمة كانت فيما سبق تُمول فقط من المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع العدل والتعديلات التي أُجريت على قانون العقوبات من أجل إقرار عقوبات بديلة، مثل العمل المجتمعي والغرامات بدلاً من عقوبات السجن الطويلة، وردالأموال بدلاً من فترات السجن الطويلة، في حالة الجرائم المالية (الأمم المتحدة، 2011). وقد أُجريت الإصلاحات وانخفض عدد السجناء انخفاضاً حاداً، مما أدى إلى إغلاق أربعة من مرافق الاحتجاز. وأُنشئ بدلاً من ذلك مركز لإعادة تأهيل الأطفال ومرفق احتجاز عصري يستوفي المعايير الدولية، وهناك خطط جارية لإغلاق المزيد من مرافق الاحتجاز. إذ تطبق هذه السياسات، وذلك أساساً لأن معظم سجناء الإبادة الجماعية المحكوم عليهم في محاكم **(Gacaca)** سيُعاد إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية بعد قضاء مدة أحكامهم. وأن محاكم **(Gacaca)** وإن تعرضت للانتقاد من بعض الجهات، فإنها خدمت رواندا على أحسن وجه، فقد نظرت المحاكم في 1،5 مليون ملف، ولا يقبع حالياً في سجون البلد كله سوى حوالي 38000 مدان بالإبادة الجماعية، أما الباقون فقد أُعيد إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية وهم يعيشون **في وئام مع جيرانهم. ولم تشهد المجتمعات المحلية أي جرائم قتل انتقامي، ويعيش المدانون السابقون جنباً إلى جنب مع جيرانهم. ويشهد تعايش مرتكبي الإبادة الجماعية مع الضحايا** (الأمم المتحدة، 2011). **وبالتالي إمكانية تحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية**، مما يجعل محاكم **(Gacaca)** تؤدي دوراً رئيسياً في هذا السياق (الأمم المتحدة، 2011).

شكل رقم47: مؤشر التنمية البشرية في رواندا.

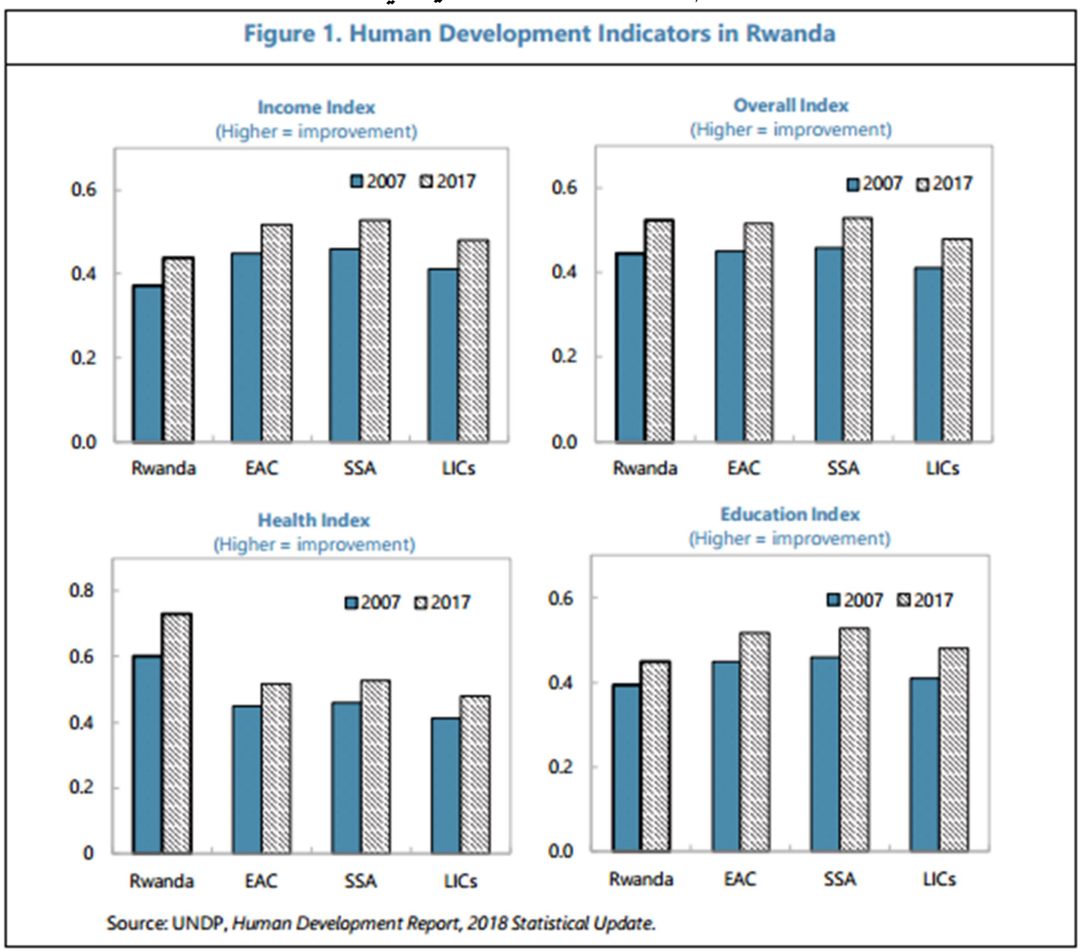

المرجع:(IMF, 2019, p. 4)

وبالتالي ومن خلال كل ماسبق يتضح لنا أن المصالحة الوطنية في رواندا ساهمت وبشكل كبير في حل النزاع وما يؤكد لنا هدا هو الانعكاسات الإيجابية التي عرفها الشعب الرواندي في فترة ما بعد النزاع على كافة الأصعدة وبمؤشرات جدإيجابية في كل المجالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وحتى التعليمية.

وبالتالي تجربة رواندا هذه جديرة بالدراسة والاستفادة منها، لاسيما وكثير من بلداننا العربية تسودها الانقسامات والتجاذبات السياسية والأزمات وإراقة الدماء بين أبنائها، فنحن بحاجة ماسة إلى الوقوف للحظة والالتفات إلى ما حدث في رواندا وكيف تعاملت الحكومة مع هذه المآساة الشنيعة وكيف عملت على تجاوزها وتحقيق مصالحة تجمع أبناء الشعب الرواندي ليصفح بعضهم

عن البعض وليضع كل منهم يده في يد قاتل أعز الناس له بالأمس، من أجل طي صفحة الماضي الأليم.

والنظر إلى الحاضر والاستفادة من كل مقومات الحياة وأولها وحدة أبناء البلد في مواجهة كل الصعاب والتحديات، فكانت ثمرة هذه المصالحة الوطنية هو نجاح تلك القيادة الرشيدة في تحقيق الاستقرار والتقدم الذي صارت عليه رواندا بشكل ما كان لأحد أن يتوقعه قبل 22 عاما، **فتجربة رواندا مفيدة للبلدان التي ستحتاج إلى تضميد جراحها في مرحلة ما بعد النزاع، مثل سوريا وليبيا واليمن والعراق وغيرها.**

إذا ما نلاحظه هو أن رواندا استفادت وبشكل كبير من عملية المصالحة الوطنية، خاصة في الجانب الاجتماعي والثقافي، فكما رأينا أعلاه عرفت رواندا انخفاض كبير في نسبة البطالة، والجرائم الاجتماعية، تطور كبير في قطاع الصحة، ارتفاع نسبة التعليم وبالتالي انخفاض نسبة الأمية، ارتفاع المستوى المعيشي، زيادة دخل الفرد، انتشار العدالة والمساواة.....، على غرار دولة جنوب افريقيا التي كانت نسبة التقدم الايجابي فيها في كل المجالات وخاصة الاجتماعي متدبدبة ونسبية بالمقارنة مع رواندا.

4.4. مستقبل المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا.

في هذا الجزء سنحاول القيام بدراسة استشرافية مستقبلية للمصالحة الوطنية في كلا البلدين ومعرفة مامدى استمرارية فعالية هذه العملية في تحقيق السلام الدائم والإيجابي في دولة مابعد النزاع في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، أم أنها ستفشل في ضمان استمرار الحل وبالتالي إمكانية عودة النزاع بشكل أعنف وأخطر من السابق. وعليه **مامدى فعالية عملية المصالحة الوطنية في مواجهة التحديات التي من شأنها أن تزعزع أهدافها الرئيسية (تحقيق السلام الإيجابي داخل كل من جنوب إفريقيا ورواندا)؟**

1.4.4. مستقبل المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا.

على الرغم من نجاح تجربة المصالحة الوطنية في دولة جنوب إفريقيا، ودورها في تجنب البلاد من الانزلاق والدخول في حرب أهلية دامية، وانتقال التجربة الديمقراطية من مرحلة التحول إلى مرحلة الترسيخ والتجسيد والتدعيم، فإن الواقع يشير إلى أن مستقبل المصالحة الوطنية في هذه الدولة مرتبط بقدرة النظام السياسي على مواجهة مجموعة من التحديات تتعلق في مجملها بالوضع السياسي

والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وطبيعة قدرات النظام وإمكاناته، ويمكن إيجاز أهم هذه التحديات المستقبلية فيما يلي:

أولا: الوضع السياسي وأثره في مستقبل المصالحة الوطنية (دهام وخلف، د.ت، ص 116): ويتحدد ذلك عبر عدة أمور نذكر أهمها.

أ-المسألة الإقليمية وأثرها على المصالحة الوطنية.

لقد رفض النظام السياسي الجديد منذ البداية إنشاء أية دولة أو كيانات تمنح حكما ذاتيا، على أساس عرقي في جنوب إفريقيا، وقد أصر على ضرورة وجود حكومة مركزية قوية ضمن حدود دولة جنوب إفريقيا الحالية، ورفض بذلك مطالب ملك **الزولو**، بإعادة السيادة لمملكته وحديث **(بوثيليزي)** زعيم **حزب أنكاثا** عن إقامة دولة الزولو. إلا أن النظام قدم بعض التنازلات، التي أقرت بمبدأ تمثيل مختلف أقاليم دولة جنوب إفريقيا بشكل متوازن، وتميز موقفه إزاء هذه المسألة بقدر كبير من المرونة، وذلك لإقناع حزب **أنكاثا بزعامة** (بوثيليزي) وبقية القوى السياسية المشاركة في التحالف من أجل الحرية، من أحزاب البيض اليمينية وقيادة البانتوستانات الإفريقية المحافظين بالمشاركة في الانتخابات، وقد قبل النظام بزعامة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي فكرة تذكرتين للانتخابات (إحداهما على أساس وطني والأخرى على أساس إقليمي) (دهام وخلف، د.ت، ص 116).

بالإضافة إلى كل ذلك منح سلطات واسعة لحكومة الأقاليم، ولاسيما في مجال الضرائب وما من شأنه الاستجابة لاحتياجات المواطنين وضمان ديموقراطية الحكومات (الإقليمية والمحلية) والتأكيد عليها والنص في الدستور على حماية مبدأ حق تقرير المصير استجابة لمطالب الجماعات اليمينية من البيض، كما سمح بوجود دساتير إقليمية وبإقامة هيئات رسمية لبحث مطالب قطاع من الأفريكين البيض، كما سمح لهم بإقامة كيان لهم في المستقبل دون الالتزام مسبقا بمنحهم حكما ذاتيا أو استقلالا سياسيا، كذلك قبل المؤتمر تسمية برلمان إقليم **ناتال** باسم برلمان **(كوازولو ناتال)** مما أعطى قدرا من الاستقلالية لقبائل الزولو، وشكل استجابة واضحة لضغوط ملك الزولو**(زولتي) وحزب أنكاثا**، بل اعتراف النظام بوضع خاص لملك الزولو بما عده **(بوثوليزلي)** انتصارا لمبدأ تقريرالمصير والسيادة لمملكة الكوازولو، وفي هذا الصدد فإن حزب المؤتمر الحاكم يعتقد أن أنصاره هم الأغلبية بين **قبائل الزولو نفسها، في حين يمثل حزب أنكاثا الأقلية، ولكنها أقلية نشيطة في العمل لإعاقة الاتجاه نحو دمج إقليم (ناتال)** في دولة موحدة. بالإضافة إلى ذلك فإن كانت إشكالية دولة جنوب إفريقيا موحدة أم

فيدرالية أو لامركزية فهي إشكالية رئيسية بالنسبة للمؤتمر الذي كان دائما دقيق الهدف، منذ إنشائه في عام 1912م، بحيث كان هدفه ليس تغيير النظام السياسي بل إنشاء أمة موحدة ومتجانسة في إطار ديمقراطي ينتج عن اندماج جماعات متناحرة مفككة عرقيا واجتماعيا تعودت على التعامل فيما بينها بمنطق العنف، وقد سبق المؤتمر أن رفض المنهج التقسيمي لليمين المتطرف للبيض **وحزب أنكاثا**.

ب-تحقيق العدل والأمن والاستقرار لضمان المصالحة الوطنية.

أكد النظام السياسي بزعامة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عن طريق برنامجه الانتخابي على ضرورة توفير الأمن والطمأنينة للمواطنين، ونبذ الخوف والكراهية المتبادلة بين البيض والسود، كما دعا إلى التسامح السياسي ومعالجة الخلافات السياسية بالطرق والآليات السلمية، وذلك وفقا للتركيبة الوطنية والعرقية في المجتمع وعلى أساس محترف وملتزم بالدستور، مما يحقق السيطرة السياسية على قوات الأمن، وضمان عدم تدخلها لزعزعة المسيرة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وقد جاءت هذه التأكيدات من النظام السياسي لما كان يعاينه المواطنون السود من الأجهزة الأمنية في مرحلة النظام السابق، وقد أكد النظام احترام الدستور وإصدار لائحة حقوق تكفل ضمان حقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الحد الأدنى من المستويات المعيشية وضمان آليات المصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية فقد تجد الحكومة بزعامة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي نفسها مضطرة إلى اللجوء للقوة، واستخدام قدر من العنف السلطوي، لضرب مصادر الفوضى وفرض هيبتها وإنهاء عنف الشارع أو الأقاليم (دهام وخلف، د.ت، ص ص711-118).

وقد تجلى هذا الموقف في عام 2012م، إذ كشفت الأحداث التي تلت إضراب منجم **ماريكانا**، التي قتلت فيها الشرطة أكثر من 30 من عمال المناجم الذين كانوا يحتجون سلميا على ظروفهم المعيشية، التي كانت تتميز بالفقر والتهميش والحرمان وانعدام العدالة الاجتماعية في كافة المجالات الاجتماعية، السياسية وحتى الاقتصادية.

ثانيا: التحدي الاقتصادي وأثره على المصالحة الوطنية.

مما لاشك فيه فإن الأقلية البيضاء التي حكمت جنوب إفريقيا لأكثر من ثلاثة عقود قد استخدمت القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية لخدمة مصالحها العنصرية على حساب بقية فئات المجتمع من سود وهنود وملونين في ظل حالة عامة ومستمرة من سوء توزيع السلطة والثروة، وحرمان

الملايين من أبناء الشعب، مما كون بيئة خصبة كما رأينا لنشوب العنف والحرب وعدم الاستقرار وتزايد معدلات الفقر والبطالة والتي كانت متزامنة مع نظام التمييز العنصري، وإذا كان تأصيل الديمقراطية والوحدة الوطنية عن طريق المصالحةالوطنية هو أمر حتمي لتجنب الفوضى، فإن الإنعاش الاقتصادي يمثل بدوره الضمانة الحقيقية لتحقيق السلام الاجتماعي، ولتمكين المؤسسات الديمقراطية من مد جذورها بقوة وسط مختلف الجماعات المكونة للشعب. فقد كانت هذه المشكلة الأخطر على مسيرة المصالحة والوحدة الوطنية التي يسعى النظام إلى ترسيخها داخل المجتمع وتجاوز كل آثار الماضي ومساوئه على صعيد العلاقة بين الجماعات الإفريقية المختلفة، وقد تكون هذه المشكلة هي أحد الأسباب الرئيسية لمعظم المشكلات الأخرى، أهمها مشكلة المصالحة الحقيقية بين البيض والسود والتي يعتمد مصير دولة جنوب إفريقيا على مدى ما تحقق من خلالها (دهام وخلف، د.ت، ص ص811-119).

وكما رأينا سابقا، استطاعت دولة جنوب إفريقيا كذلك وعن طريق المصالحة الوطنية تجاوز حالات النزاع وتحقيق السلام الإيجابي، وإخراج البلاد من قوقعة العنف والظلم إلى الاستقرار والتطور الذي مس كل الميادين. فقد أصبحت دولة جنوب إفريقيا الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي في قارة إفريقيا، بحيث تشمل الصناعة هنا مختلف القطاعات من الزراعة إلى الخدمات المالية إلى السياحة. علاوة على ذلك هناك الاقتصاد غير الرسمي والذي يلعب دوراً كبيرا ومهماً.بالإضافة إلى ذلك جنوب إفريقياهي دولة عضوة في **مجموعة البريكس** التي تضم روسيا والبرازيل والهند والصين وفي **مجموعة العشرين** التي تعرف باسم **جي 20** (فيهلاني وبيلي، 2019).

لكن رغم أن البلاد تمتلك مؤهلات اقتصادية كبيرة في القارة الإفريقية إلى أنها تعاني من أشد حالات التفاوت الطبقي المتوارثة عن مرحلة الفصل العنصري إلى حد كبير ومعدلات الفقر فيها في تزايد وارتفاع مستمر مما أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة داخلها بحيث تتراوحنسبتها من 30.4 إلى 27.32% لعامي 2018 م- 2019م وهذا من شأنه أن يزعزع أمنها واستقرارها (*Grossdomesticproduct(GDP)*,s.d.).

شكل رقم48: نسب ارتفاع البطالة مابين 1994م-2018م.

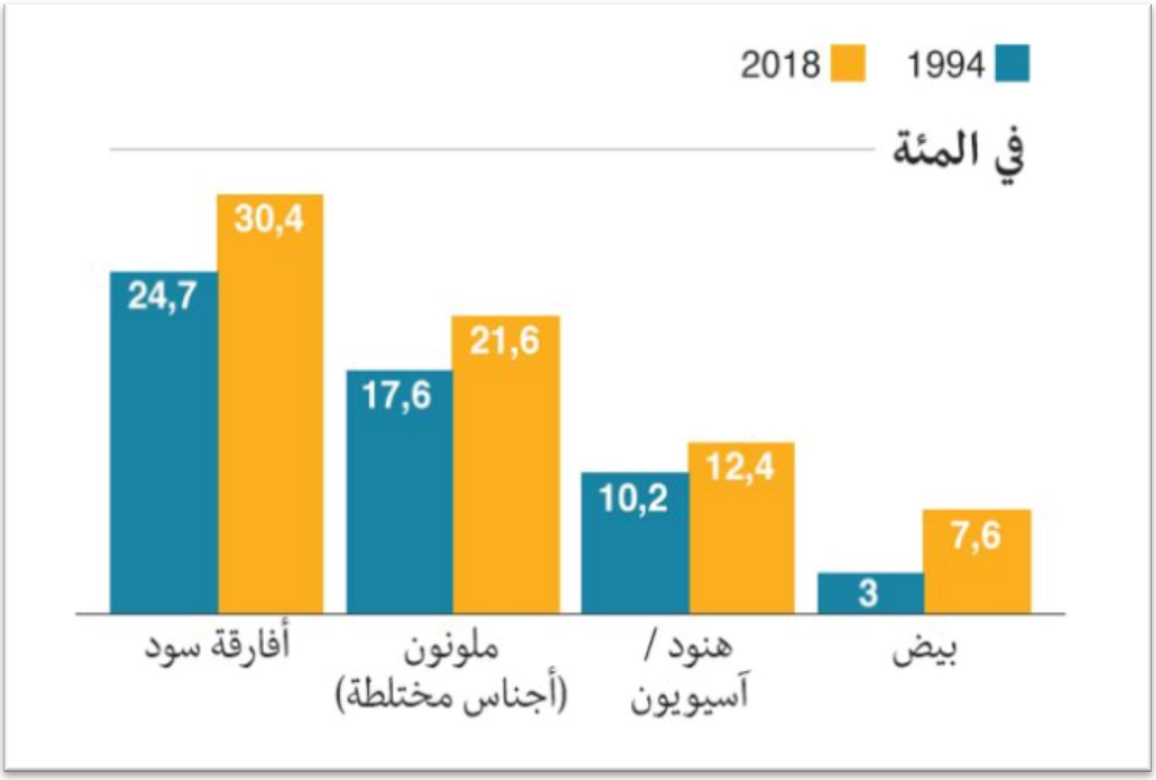

المرجع: (فيهلاني وبيلي،2019)

وحسب الشكل أعلاه يمثل كل من الفقر والبطالة أهم المشاكل التي تواجهها الحكومة الإفريقية ، بحيث تعاني الغالبية السوداء من معدلات فقر عالية مقارنة بالآسيويين والبيض من أبناء البلد. وقد ارتفع معدل الفقر بين السود والمختلطين خلال الفترة ما بين 2011م إلى 2015م حسب تقارير حكومية. وحسب دراسة أعدها المعهد الوطني للإحصاء في جنوب إفريقيا في أغسطس2017 م، تم التوصل إلى أن أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر، والاتجاه آخذ في الارتفاع أكثر. كما وكشفت النتائج التي توصل لها المعهد أن السود في جنوب إفريقيا هم الأكثر تضررًا، حيث يعيش 47% منهم تحت خط الفقر، وتظهر هذه الإحصاءات أن عدد الفقراء في هذا البلد الإفريقي زاد بنسبة 2.8 مليون بين عامي 2011 و2015م، ليصل إلى 14 مليون سنة 2017 م(عميرة، 2019).

أي أنه يعيش حوالي مليوني شخص في جنوب إفريقيا التي تعد أغنى بلد في القارة الإفريقية، في الأكواخ ، بالإضافة إلى وجود قرابة 6 ملايين شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، فحتى في المرض نسبة السود أكثر، ويعتبر النساء والأطفال أول ضحايا الفقر الذي يؤثر أولًا على السكان الريفيين وضعفي التعليم، وتعد مقاطعتا ليمبوبو وشرقي كيب الأكثر فقرًا في جنوب إفريقيا.

- **البطالة في تزايد:**

يعتبر معدل البطالة في جنوب إفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث بلغ نهاية السنة الماضية 27.1% من القوى العاملة، مقارنة بنسبة 20% سنة 1994م التي انتهى فيها نظام الفصل العنصري بصفة قانونية، وفقًا للأرقام التي نشرتها الوكالة الوطنية للإحصاء في شهر فبراير من العام الحاليّ (عميرة، 2019).

نضيف إلى الرقم، معدل "**الأصول المحبطة**" وهو المصطلح الرسمي لجميع أولئك الذين سئموا العمل وتخلوا عن الوظيفة لعدم توفر الظروف المناسبة والملائمة للعمل، لتصل النسبة إلى 37.3% من السكان العاملين في البلاد، أي ما يقرب من 10 ملايين من جنوب إفريقيا دون عمل. ويعتبر الشباب الأكثر تضررًا من البطالة، فما يقارب من 53% ممن تقل أعمارهم عن 34 سنة، لم يجدوا وظيفة بعد، حتى وإن وجد أصحاب الشهادات العليا وظيفة فإن الراتب يكون منخفضًا، أما الذين لا يتمتعون بتكوين جيد فأجورهم تكون زهيدة جدًا.

وتبلغ نسبة البطالة طويلة الأجل في جنوب إفريقيا حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2017م، 60.4 % بحيث نقصد بالبطالة طويلة الأجل الأشخاص الذين ظلوا عاطلين عن العمل لمدة 12 شهرًا أو أكثر، ويذكر أن البطالة طويلة الأجل تولد ضغطًا نفسيًا وماديًا قويًا لكل من العاطلين عن العمل وعائلاتهم.

وقد أعلن الرئيس **(سيريل رامافوسا)** الذي جعل مكافحة البطالة أحد أبرز أولوياته في إطار الحملة الانتخابية العامة، المقرر إجراؤها في ماي 2018م، عن عزمها لخلق 275 ألف فرصة عمل سنويًا من خلال إطلاق جولة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك استثمارات تبلغ قيمتها نحو 7 مليارات دولار في شركات محلية مملوكة للسود ومضاعفة صادرات البستنة، إلى 6 مليارات دولار بحلول عام 2030م.

- **انعدام المساواة** (عميرة، 2019):

رغم انتهاء نظام التمييز العنصري منذ مايزيد عن 25 سنة، ما زالت جنوب إفريقيا تعاني مع انعدام المساواة، فعلى مقياس جيني من 0 إلى 1، بلغت حالات عدم المساواة بين الأسر 0.62 عام 2015م. ومؤشر جيني هو مقياس إحصائي يفسر توزيع المتغير (الراتب، الدخل، الثروة) داخل مجتمع ما، أي أنه يقيس مستوى عدم المساواة في توزيع المتغير في السكان.

ويعني الرقم 0 المساواة الكاملة، فيما يعني الرقم 1 عدم المساواة الكاملة (شخص واحد فقط لديه كل الدخل ولا يملك الآخرون أي دخل)، وتمتلك جنوب إفريقيا المعدل الأعلى في العالم في هذا المقياس، وفقًا لتقرير البنك الدولي صادر في مارس 2018م.

من بين أبرز الخطوط العريضة التي تبناها (نيلسون مانديلا) عند توليه رئاسة البلاد سنة 1994م، القضاء على الفساد، إلا أن ذلك لم يحصل للأسف، فالفساد تدعم أكثر و الدليل على ذلك انعدام المساواة بحيث تتحصل 50% من الأسر على 8% من الدخل القومي، في مقابل ذلك 10% من أغنى الأسر تشترك في 55% من الدخل القومي، وتعتبر المنافع الاجتماعية مصدرًا مهمًا للدخل في جنوب إفريقيا، حيث تم اعتبارها في الأصل تدبيرًا قصير الأجل في مواجهة الفقر، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني من بطالة مزمنة.

يبلغ متوسط الأجر الشهري عند الأقلية البيضاء 10000 راند (نحو 627 يورو)، مقابل 2800 راند (175 يورو) لأغلبية السكان السود في البلاد، وهو ما يؤكد تواصل عدم المساواة الاجتماعية مع عدم المساواة العرقية.

إضافة لذلك، من أبشع جوانب عدم المساواة في جنوب إفريقيا ملكية الأراضي، إذ تمتلك الأقلية البيضاء أكثر من 80% من الأراضي الصالحة للزراعة في حين أنها تمثل 20% فقط من السكان، ورغم الإصلاح الزراعي الذي أعلن بدء العمل به سنة 1994م، فإن الوضع يزداد سوءًا، فالأغنياء وهم طبعًا من البيض، يشترون يوميًا أراضي السود.

- **تنامي درجات الفساد:**

سنة 1999 م، أعلن الرئيس(**ثابو مبيكي**)أنه جاء لاستكمال نهج **(نيلسون مانديلا)** وتحرير البلاد من سلطة الفساد وعدم الكفاءة، إلا أنه بعد عدة سنوات، تم امساكه **كرجل "فاسد"**، لم يكن لديه حتى الفرصة لإنهاء ولايته الثانية.

علاوة على ذلك أصبحت جنوب افريقيا تعاني من غياب العدالة في التوظيف وتهميش الكثير من الفئات خاصة النسائية في كل القطاعات والمجالات. مثال على ذلك في مجال سوق العمل فتمثل اليد العاملة السوداء أقلية في مجال الوظائف التي تتطلب مهارات عالية. ورغم أن البيض لا يمثلون سوى 10 في المئة من اليد العاملة في البلاد إلا أنهم الأكثر مهارة والأعلى دخلاً والأغنى، وهم أفضل من حيث التحصيل الدراسي، وبالتالي فإن نسبة البطالة بين السود هي الأعلى.

كما يعاني سوق العمل من التمييز ضد النساء بغض النظر عن اللون. ولدى الرجال فرص أفضل للحصول على وظائف مقارنة بالنساء وهم أكثر حظاً في تبوأ مناصب أهم. **كما هو ممثل في الشكل أدناه:**

شكل رقم49: انخفاض التمثيل النسوي في المراكز العليا.

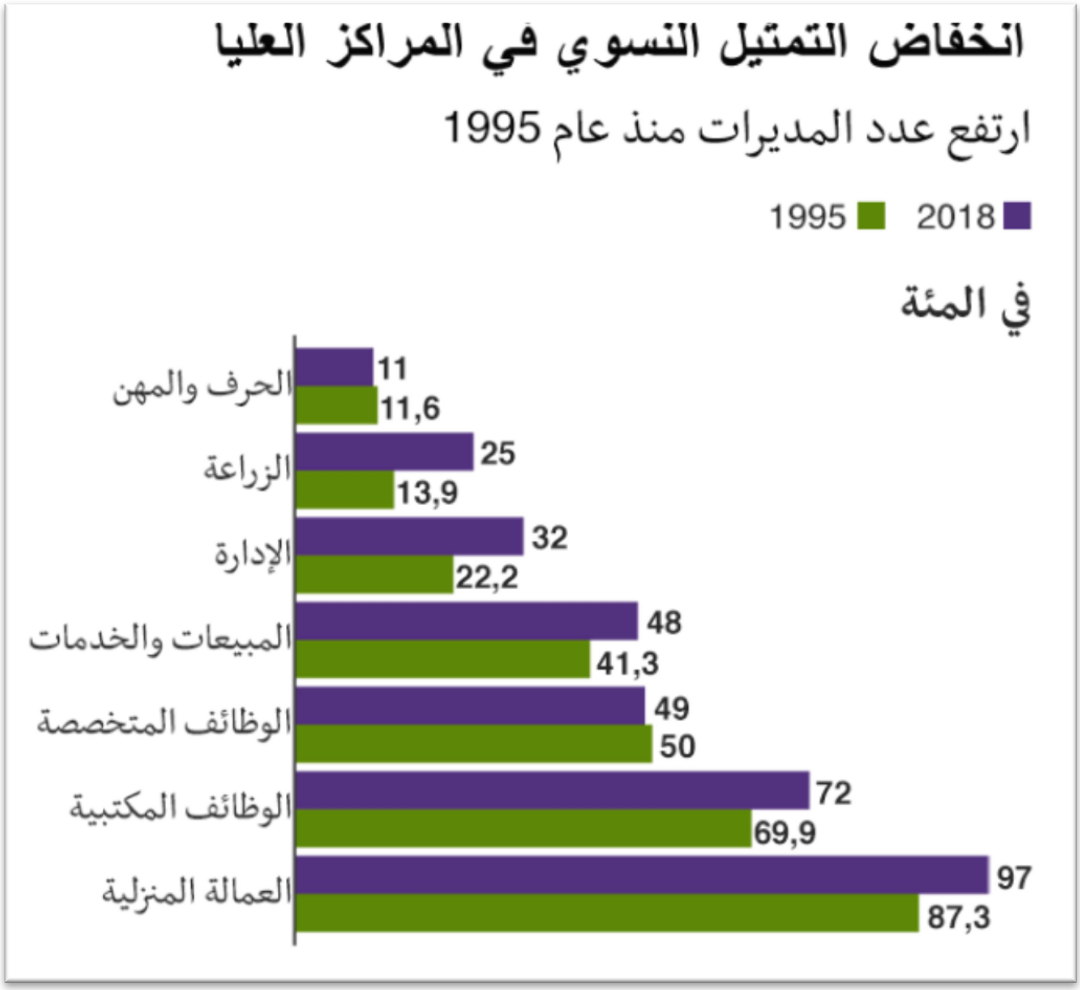

المرجع: (فيهلاني وبيلي،2019)

ثالثا: التحدي الاجتماعي وأثره على مستقبل المصالحة الوطنية.

ويتضح ذلك عن طريق عدة أمور أهمها: مايتعلق بالمجال الثقافي، المجال الصحي ومجال الأسكان فكل منها يحمل بين طياته آثارا اجتماعية سلبية تؤثر في مسار المصالحة الوطنية.

إن النظام السياسي الذي يقوده كما نعلم حزب المؤتمر الوطني لم يتمكن من حسم قضية اللغة، فهو لم يستطع اختيار لغة رسمية للبلاد يتكلم بها عموم المجتمع، وكما نعلم كلنا فقد واجهت محاولات الحكومة تقليص استخدام اللغة الأفريكانية، وهو الأمر الذي أثار احتجاجا واسعا من قبل الأفريكان

كونهم اعتبروها محاولة لطمس هوية الشعب الأفريكاني ودمجه في ظل الأغلبية السوداء، فضلا عن ذلك فما تزال الثقافة القبلية هي السائدة. فسياسة العزل التي عانى منها السود ودعم النظام العنصري السابق للقبيلة جعل المجتمع الإفريقي يدخل مرحلة التعايش والاستقرار السياسي وهو يعاني من التعددية، لاثنية والثقافية واللغوية، لذلك فإنه لن ينجح على المدى القريب على الأقل في تشكيل ثقافة قومية إفريقية موحدة إزاء الثقافة الأفريكانية.

أما في مجال الإسكان فمازال هناك أكثر من خمس السكان من السود يعيشون في الأكواخ كما هو الحال في **(خايليتشا)** في الكاب (دهام وخلف، د.ت، ص119)، وغيرها من المناطق وبالتالي الهوة ما بين من يملكون ومن لا يملكون شاسعة وكبيرة للغاية. ففي المدن الكبرى تجد ناطحات السحاب التي تعانق عنان السماء والقصور التي تحيط بها أسوار عالية وهي شواهد تبرز حجم الثروة الكبير المتوفر في هذا البلد. لكن في الوقت نفسه، وعلى بعد مرمى حجر، تجد أحياء الصفيح التي تمتد على مدى البصر (عميرة، 2019).

بالإضافة إلى كل ذلك أصبحت جنوب إفريقيا تعاني من ارتفاع عدد الجرائم الخطيرة داخلها كجرائم القتل والاعتداءات الجنسية بالإضافة إلى الاعتداءات على الأجانب، وهذا كله ينعكس بالسلب على الدولة، خاصة في الجانب السياحي كونها دولة غير آمنة،وحسب إحصائيات بي بي سي عام 2017م كانت هناك 35.8 جريمة قتل لكل 100 ألف من السكان وهذه النسبة هي من بين أعلى النسب عالمياً، لكن هذه النسبة زادت بشكل مطرد منذ خمس سنوات (فيهلاني وبيلي، 2019).**على العكس منه في رواندا لاحظنا بأنها أصبحت دولة خالية من الجرائم والقتل وقبلة للعديد من السياح نظرا للأمن الموجود داخلها.**

شكل رقم50: ***الهجمات التي استهدفت الأجانب، حسب الولايات بين 1994 و2018.***

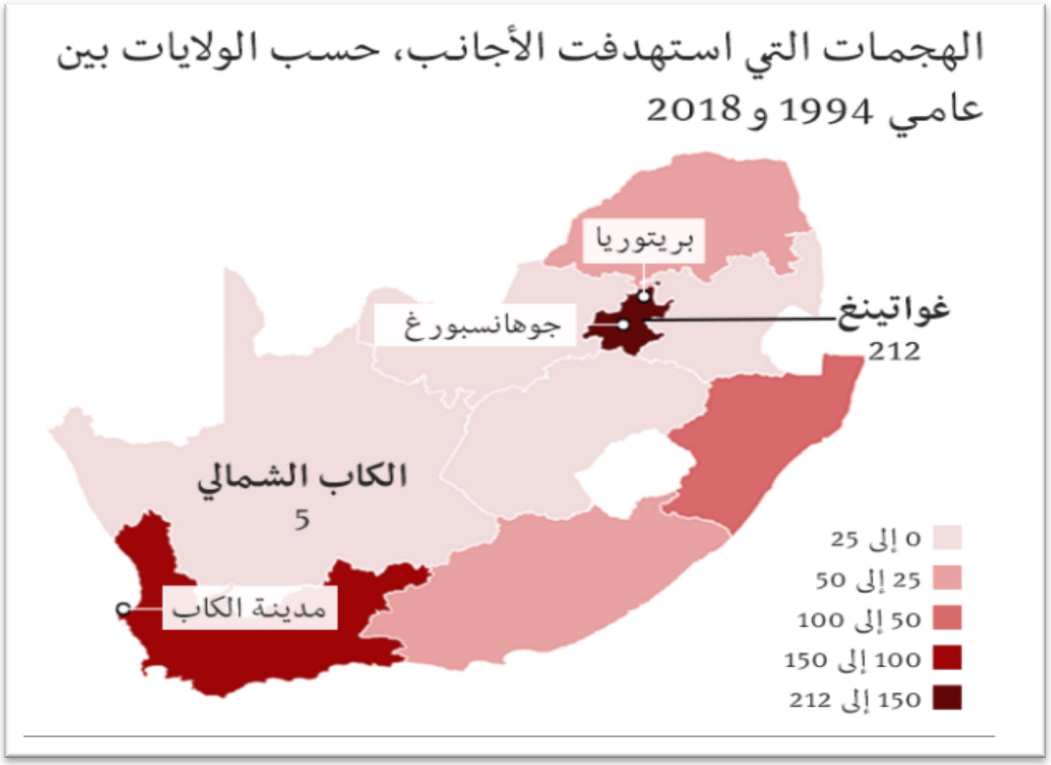

المرجع:(فيهلاني وبيلي،2019)

شكل رقم51: ***ارتفاع عدد الجرائم في جنوب افريقيا .***

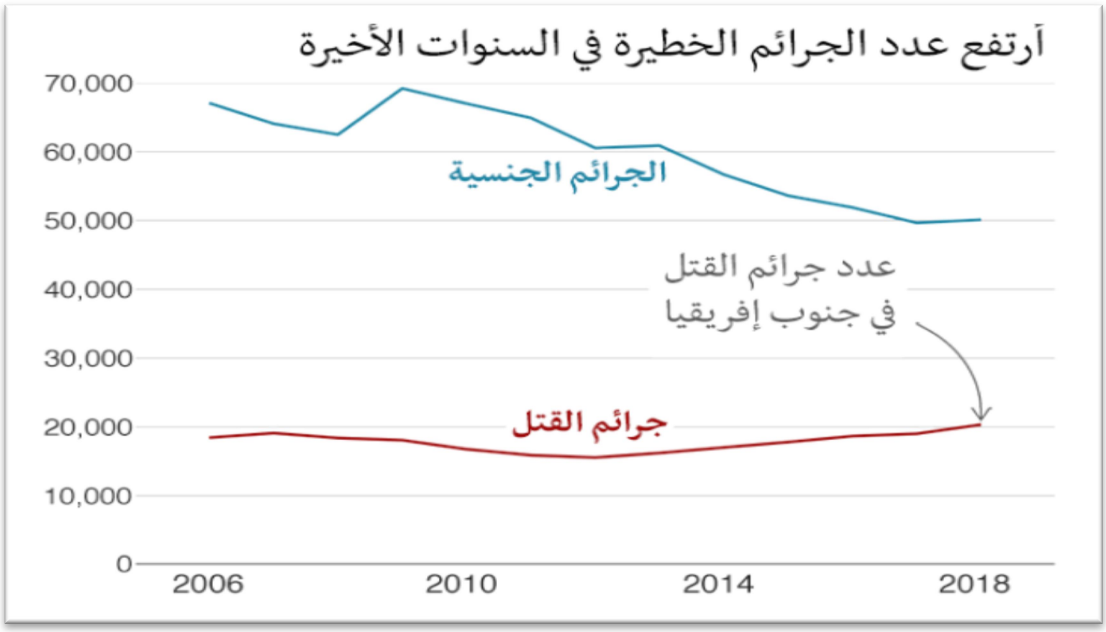

المرجع: (فيهلاني وبيلي،2019)

وتأسيسا على ماتقدم يمكن القول المصالحة الوطنية حسبهم **لم تغير شيئا من الظلم الاجتماعي الذي ظل موجودا حتى بعد تفكيك نظام التمييز العنصري، وهو الأمر الذي بات يلقى ظلالا وخيمة على نهج العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وبالتالي مستقبل نجاح المصالحة الوطنية في دولة جنوب إفريقيا كان مرهون بتجاوز هذه التحديات المذكورة آنفا.**

2.4.4. مستقبل المصالحة الوطنية في رواندا (عشري، د.ت).

وضع الدولة الرواندية يختلف عن مثيلتها من دول الجوار وبالأخص دولة جنوب افريقيا، فالأبعاد المترتبة على فوز **(بول كاغامي)** كثيرة ومتعددة، وهي التي فرضت على الدولة نظاماً ذو قبضة حديدية يصعب اختراقه من قبل قوى معارضة لديها رغبة في التغيير وتشرع في المنافسة على السلطة، ما كان له الدور في استمراره في الحكم لسنوات، وهناك عدد من السيناريوهات المتوقعة لما ستشهده البلاد خلال المراحل المقبلة بعد فوز **(بول كاغامي)** بفترة رئاسية جديدة ويمكن رصدها فيما يلي:

أولاً: استقرار اقتصادي يتبعه استقرار سياسي في ظل اختفاء قوى معارضة.

ويتحقق ذلك من خلال:

1- الوضع **الاقتصادي المتطور** وتصنيف الاقتصاد الرواندي كأعلى وأسرع الاقتصاديات نمواً في إفريقيا والعالم، قد يعطي للدولة دورا محوريًا ربما تسعى من خلاله إلى تعاضم دورها الإقليمي في ظل تراجع القوى الإفريقية الأخرى نتيجة الأزمات الداخلية لاسيما الاقتصادية منها كما رأينا مع جنوب إفريقيا أعلاه.

2- **سيطرة حزب الجبهة الوطنية الرواندية** على مفاصل الدولة لاسيما الاقتصادية، في ظلال ارتباط بين رجال المال والأعمال في ظل الارتباط بين رجال المال والأعمال والسياسة في رواندا، خاصة وأن هناك تركيز لأن تكون هناك إدارة للحزب الحاكم على المستوى البعيد، وذلك في ظل سيطرة الجيش أيضاً على اقتصاد الدولة، فمثلاً نجد أن الجبهة الوطنية الرواندية (RPF) تسيطر على شركة تراي استار و(CVL)، والجيش يسيطر على مجموعة هريزون, كما إنه قام بإنشاء شركة تسمى مجموعة رواندا للاستثمار (Rla)، كنموذج لتوزيع

الأدوار بين حزب الجبهة والجيش, ما يعطي دوراً محورياً لتلك المؤسسات سواء الجيش أو الحزب الحاكم في التأثير على الوضع الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي للدولة..

3- **القبضة الأمنية المحكمة وممارسات النظام من عمليات القمع والاعتقالات** والنظام المخابراتي ودور الشرطة السرية سيعزز بدوره من اختفاء أي قوى معارضة قد تظهر على السطح في ظل سيطرة كاملة على الدولة من قبل النظام والجيش والنخب التابعة له.

4- **لدعم الخارجي** الذي يناله **(بول كاغامي)** ودور القوى الخارجية ذات المصالح لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل سيعزز بدوره من استمراره في الرئاسة (السلطة) كأحد أهم الحلفاء الأفارقة لإسرائيل وأمريكا، والذي وصفه المحلل **الغاني (نيي اكوتيه)** المدير التنفيذي السابق للعمل في أفريقيا التي تتخذ من واشنطن مقرا لها، أن " **كاغامي أحد الطغاة الأمريكيين الودودين**". فضلاً عن استمرار الوضع القائم في الدولة سياسيا بما يعزز المصالح الكبرى. خاصة وأن **(بول كاغامي)** استخدم أموال المساعدات "بشكل أكثر فعالية من نظرائه الأفارقة" وتودد إلى جماعات اللوبي القوية في الولايات المتحدة الأمريكية.

5- **امتلاك الرؤية المستقبلية مع تثبيت ميكانيزمات وآليات تنفيذها: والمقصود بها أن** الحكومات المتعاقبة برواندا تشتغل بمعية الرئيس الاستثنائي **(بول كاغامي)** منذ سنة 1994م وفق رؤى مستقبلية وأهداف محددة.

علاوة على ذلك هناك رؤية عام 2020م والتي تهدف إلى تحويل البلد من اقتصاد منخفض الدخل والمرتكز أساسا على الزراعة إلى اقتصاد موجه نحو الخدمات ومرتكز على المعرفة. وبالتالي جعل الاقتصاد الوطني مصنفا مع الدول المتوسطة الدخل باتباع وتنفيذ إستراتيجية ترمي إلى الرفع من النمو الاقتصادي والتقليص من الفقر من خلال التركيز على المحاور التالية: التحول الاقتصادي، الحكامة والمساءلة، التنمية القروية، المردودية والنمو، والتشغيل.

6- وأخيرا هناك رؤية لعامي 2035 م و 2050م والتي تتطلع إلى الارتقاء بالبلد إلى مصاف الدول ذوي الدخل العالي بتطبيق سلسلة من المخططات على مدى سبع سنوات (أشيبان، 2019).

ثانياً: ظهور معارضة داخلية ذات دعم خارجي وحراك معارضي الخارج. والمقصود منها مايلي:

1- التحذيرات **من أثار الكراهية الطائفية، والقمع الحكومي والذي** قد يولد معارضة قوية ذات دعم خارجي خاصة من الذين تم نفيهم إلى الخارج أوالذين هربوا خوفاً من القتل أو

الإعتقال. ويشير إلى ذلك تحذير المنظمات الدولية من حدوث انفجار اثني آخر في رواندا، ومن أن "**أقلية التوتسي لايمكن أن تأمل في فرض إرادتهم على الأغلبية الهوتو إلى الأبد**". "**كما أن الانتصار العسكري لتمرد الهوتو يمكن أن يؤدي بدوره إلى إبادة السكان التوتسين المتبقيين في رواندا**".

2- **تزايد العمليات المسلحة** لاسيما من جماعات من الهوتو الرواندية في شرق الكونغو على الحدود مع رواندا، بما ينذر بمزيد من النزاع المسلح على الحدود، وهو مايؤثر سلباً على العلاقات بين الدولتين، وقد دلّ على ذلك اجتماع القادة الإقليمي ينفي **كيغالي** العاصمة الرواندية العام الماضي، لبحث تطورات الأوضاع في شرق الكونغو وتزايد حراك الجماعات المسلحة، وقد استنتجوا أن قوة مسلحة جديدة بدأت تظهر في شرق الكونغو المضطرب، الذي كان في الماضي يشكل أرض للقوات المناوئة **لـ (بول كاغامي)**. وكانت هناك تكهنات تنذر بأن هذه القوة قد تتعاون مع بعض المناوئين للرئيس الرواندي، والذين صدر بحقهم أحكام بالسجن لسعيهم لتغيير النظام.

3- **القوة التي اكتسبها الرئيس طوال فترة حكمه:** وذلك ببناء قوة عسكرية لها القدرة والسيطرة، قد تمكنه من القيام بعمليات اقتتال موسعة بل وإمكانية الرجوع لنمط الإبادة الجماعية في حال حدوث أي احتجاجات مناوئة للرئيس من قبل إثنية الهوتو لاعتلاء السلطة بعد سنوات انتزاع التوتسي لها في ظل حكم **(بول كاغامي)**.

ومن خلال هذا الطرح يمكن القول، أولا عملية المصالحة الوطنية في دولة رواندا كانت لها آثار وانعكاسات إيجابية كثيرة فقد استطاعت الدولة من خلالها الحفاظ على أمنها واستقرارها لعقد من الزمن ولاتزال مستمرة في ذلك، بمعنى **آخر المصالحة الوطنية في رواندا حققت السلام الدائم والإيجابي وقضت على فكرة إمكانية عودة النزاع مجددا**، بالإضافة إلى ذلك وكخطوة ثانية المصالحة الوطنية حقـقت تطورات اقتصادية واجتماعية كبيرة داخل البلد، فكما رأينا أعلاه الاقتصاد الرواندي في نمو مستمر، ما انعكس ذلك بالإيجاب على البنية الاجتماعية و على المستوى المعيشي للأفراد .

ثالثا: القضاء على الحقد والكراهية وفكرة الانتقام، والتي كانت من شأنها أن تغذي النزاع وبالتالي إمكانية عودته من جديد وبالتالي ضرورة إعادة بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة وتحويلها من علاقة عدائية إلى علاقة تعاونية.

رابعا: انتشار الأمن والاستقرار ومعاقبة المجرمين على أخطائهم مهما كانت. وهذا جعل البلد آمنا على العكس منه في جنوب إفريقيا لاحظنا ارتفاع رهيب في عدد الجرائم وتنوعها، ما جعلها دولة غير آمنة وبالتالي انعكس ذلك بالسلب عليها خاصة في المجال الاستثماري وتراجع توجه السياح إليها على عكس رواندا لاحظنا بأنها قبلة للسياح ومناخها الاستثماري في تزايد بسبب الأمن المحقق داخلها.

إذا من خلال ما سبق يمكن القول أنّ استمرار الأمن والسلام داخل رواندا وتحقيق التطور والتقدم داخل البلد هو السيناريو الأقرب لدراسة مستقبل المصالحة الوطنية داخلها، على العكس منه داخل جنوب إفريقيا بحيث لو استمرت الأوضاع السلبية وتراجع المستوى المعيشي وازدادانتشار الجرائم ولاأمن فإن هذا يبشر بإمكانية حدوث نزاع داخلي (حرب أهلية) يطالب فيها السكان (السود) بتغيير الأوضاع وتحقيق العدالة والمساواة في توزرع الثروات. ما يجعل السيناريو الأقرب لدراسة مستقبل المصالحة الوطنية داخل جنوب إفريقيا غامض، فقد تنجح وتستمر إذا ما قامت الحكومة بمواجهة التحديات التي تواجهها وبالتالي النهوض بالبلد وتحقيق السلام الدائم، أوالعكس من ذلك وبالتالي حدوث حرب أهلية مدمرة وأكثر عنفا من ذي قبل.

خلاصة الفصل الرابع:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الانعكاسات الإيجابية لعملية المصالحة الوطنية ودورها في بناء دولة مابعد النزاع، من خلال دراسة مقارنة مابين دولتي جنوب إفريقيا ورواندا، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات اعتمدنا عليها لبناء دراسة حول مستقبل المصالحة الوطنية في كلا البلدين. وكانت من أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها مايلي:

- تجربة المصالحة الوطنية في جنوب إفريقيا تجربة جديرة بالتقدير، كونها نقلت البلاد من حالة العنف الممزوج بالكراهية والعنصرية، إلى المحبة والسلام، كما حولت نظام الحكم من الفصل العنصري إلى نظام ديمقراطي قائم على إتاحة الفرصة للوصول إلى الحكم عبر صناديق الانتخابات.
- عند دراسة الوضع في جنوب إفريقيا لابد من تتبع أدق التفاصيل واللحظات التأريخية، ولابد من قول أن هذا الكم الكبير من مشاعر التسامح والصفح والعفو والاعتذار والذي ساد البلاد،بعد عملية المصالحة الوطنية كفيل بحل أي نزاع ليس في جنوب إفريقيا فقط، ولكن في أية بقعة من العالم، ولكن هذا لا يعني عدم جدوة أساليب فض النزاعات ومهارات التفاوض والاستماع الجيد وإدارة الحوار وبناء الثقة التي استخدمت جميعا باقتدار وكفاءة، من خلالها استطاعت دولة جنوب افريقيا تخطي مرحلة النزاع وتحقيق السلام الإيجابي.
- ضرورة قول الحقيقة بطريقة كاملة، ما يعني ذلك أن مشاكل جنوب إفريقيا لم تنته بعد، وهذا ما يؤكده لنا **(فاسو كاون)**الذي عاد قائلا: " **تحتاج جنوب إفريقياإلى نحو 60 عاما وثلاثة أجيال، لإزالة جميع آثار وتبعات سياسة التمييز العنصري**".
- كما استنتجنا كذلك، دور الرئيس الرواندي **(بول كاغامي)** من أفضل الأدوار الرئيسية والمحورية في القارة الأفريقية، والذي استطاع أن يخرج الدولة من براثن الفقر والحرب الأهلية والإبادة الجماعية، إلى أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، والتي تفوقت بدورها على بعض دول أوروبا التي كانت تماثلها في عمليات الإبادة الجماعية والفقر وهي البوسنة والتي ظلت حتى الأن تعاني الانقسام والفقر، وحتى على الصين والهند ليصبح بذلك الرئيس الرواندي **(بول كاغامي)** من أكثر القادة الأفارقة الذين يحتذى بهم في صناعة التطور والخروج بالدولة إلى بر الأمان في ظل استقرار وتطور اقتصادي ضخم انعكس بالإيجاب على معظم الشعب

الرواندي بكافة طوائفه، وحتى الفقراء منهم طوال هذه المدة على عكس دولة جنوب إفريقيا التي تواجه حاليا العديد من الأخطار و التراجعات في كل المستويات خاصة منها الاقتصادية و السياسية من المحتمل أن تدخلها في حرب أهلية شبيهة بالأولى أو أكثر منها عنفا.

- على الرغم من التطورات الإيجابية التي حققها الرئيس الرواندي إلا أنه يظل هناك علامات استفهام كبرى حول دور الرئيس في قمع المعارضة بكافة الوسائل وهو ما تعتبره مؤسسات دولية انتهاكاً لحقوق الإنسان، خاصة في ظل انعدام مشاركة سياسية حقيقية تضمن تعزيز الأطر الديمقراطية، وتداول سلمي للسلطة، وعدم توغل النخبة التي تحيط بالرئيس لتعظيم مصالحها على حساب الشعب الرواندي، من ثم فإن فتح المجال السياسي هو أفضل سبيل لمنع وقوع إبادة جماعيه أخرى، في ظل حراك معارضي الخارج، والذين أصدر بحقهم عمليات اعتقال لمناداتهم بتغيير النظام.
- علاوة على ذلك استنتجنا أنه بسبب السياسات السابقة تعاني جنوب إفريقيا على العكس من نظيرتها رواندا من العديد من السلبيات والنقائص التي من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الأوضاع داخلها فمستوى التعليم والكفاءات في أوساط السود ضعيفة للغاية، بالإضافة إلى كل ذلك تعاني من مشاكل عدة، فهي تعاني كما رأينا سابقا من أعلى معدلات الإصابة بمرض نقص المناعة (الايدز)، وأكثر النسب تفاؤلا 25 بالمئة من مجمل السكان ولاسيما بين أوساط السود، كما تعاني من معدلات مرتفعة من الجريمة ماجعل البلد غير مستقر وبالتالي استمرار الزيادة في الجرائم سيؤدي إلى تراجع السياح بها أما في رواندا فقد رأينا عكس ذلك في أصبحت الآن وجهة السياح الأولى بسبب الأمان المنتشر والمحقق داخلها.
- زيادة تفشي البطالة والفقر المدقع في جنوب إفريقياعلى الرغم منأن الناتج القومي للبلاد مرتفع للغاية.
- تعتبر جنوب إفريقيا من أكثر المجتمعات التي تشهد اضطرابا في توزيع الثروات، وهذا راجع إلى كون هذه الأخيرة (الثروات) محصورة عند نسبة قليلة من السكان على العكس منه في رواندا لاحظنا بأن هناك توزيع عادل للثروات ومساواة بين مختلف الأجناس والطبقات بالشكل الذي عزز من التعاون والاستقرار داخلها.

خاتمة

خاتمة

تعتبر ظاهرة النزاعات الدولية من أعقد الظواهر التي شغلت فكر واهتمام كل الباحثين في مجال حل النزاعات الدولية ودراسات السلام، وهذا ما أدى إلى تعدد آليات وعمليات حل النزاعات الداخلية أم الدولية، ودليل ذلك، ظهور عملية المصالحة الوطنية التي تعتبر من أهم آليات حل النزاعات كونها تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية والعميقة للنزاع بالشكل الذي يضمن عدم تجدده من جديد.

ونحن من خلال بحثنا المتمثل في المصالحة الوطنية كآلية لحل النزاعات دراسة مقارنة بين جنوب افريقيـا ورواندا، وكإجابة على إشكالية بحثنا الرئيسية، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي:

- عملية حل النزاعات هي عملية أساسية في القضاء على النزاعات الدولية واحتوائها، كونها تساعد الأطراف المتنازعة في فهم حاجاتهم الأساسية وإدراك مواقفهم، وبالتالي إمكانية وقف تصعيد النزاع واحتواءه ومنع انتشاره بالإضافة إلى ذلك هي عملية تساعد الأطراف على الوصول إلى مرحلة النضج واقتناعهم بعدم جدوى الاستمرار في النزاع.
- تعتبر عملية المصالحة الوطنية أشمل عملية في عمليات حل النزاعات الدولية، كونها تهدف إلى القضاء بشكل نهائي على النزاعات الدولية، من خلال تحويل علاقات الأطراف المتنازعة من علاقة عدائية وعنيفة إلى علاقة تعاونية ودية من خلال الاعتماد على آلية تحويل النزاع.
- بالإضافة إلى ذلك عملية المصالحة الوطنية تعتبر أهم آلية من آليات عملية تحويل النزاع، كونها عملية **شفاء من الصدمات لكل من الضحايا والجناة بعد العنف**، وتوفير نهاية للعلاقة العدائية والسيئة، فهي تجهز الأطراف المتنازعة للانتقال إلى علاقة تتسم بالعدالة والسلام والأمن، حيث تعتبر هذه العناصر الأخيرة أهم شروط نجاحها، وبالتالي إذا ما تحققت هذه العناصر نجحت عملية المصالحة الوطنية وبالتالي نجاح عملية تحويل النزاع.
- سياسة التمييز العنصري كانت من بين أهم السياسات المدمرة لدولة جنوب افريقيا، بحيث لاتزال الدولة تعاني من انعكاساتها السلبية منذ 1994م إلى غاية اليوم.
- تعدد الأطراف في النزاع الجنوب إفريقي راجع إلى اختلاف المصالح والأهداف، فكما لاحظنا سابقا تتمتع جنوب إفريقيا بموقع استراتيجي هام جعل منها محل أطماع العديد من الدول، وهذا التعدد في الأطراف زاد من تعقيد عملية حله، أو حتى إدارته واحتواءه، فكما ذكرنا سابقا

فقد بقيت الدول الخارجية وهيئة الأمم المتحدة عاجزة عن التصدي له ولم تستطع تقديم أي مساعدة لإيقاف جرائم الحرب والتمييز العنصري.

- سياسة التمييز العنصري هي سياسة منظمة وليست عشوائية، هدفت من خلالها الحكومة العنصرية إلى تمزيق وحدة وانسجام الشعب الإفريقي واستنزاف ثرواته.
- يعتبر النزاع الرواندي نزاع اجتماعي معقد كونه يعتبر مشكلة بالفعل تهدد أمن واستقرار السكان محليا وإقليميا (الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى)، وهذا بحكم الأسباب المؤدية إليه المتعددة والشاملة لكل الجوانب السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، فكما ذكرنا سابقا، سبب النزاع الإثني الرواندي هو سياسة التمييز العنصري التي مارسها الاستعمار البلجيكي ضد الهوتو والتوتسي والتي أدت فيما بعد إلى حدوث الإبادة الجماعية التي أسفرت عن مقتل أكثر من800 ألف إلى مليون قتيل، بالإضافة إلى النتائج السلبية المترتبة عنه والتي مست كل الجوانب المادية والمعنوية.
- مما سبق يمكن القول كذلك بأن النزاع الرواندي هو نزاع منظم ومعقد ومقصود، وليس عنفا عشوائيا، فقد كان التحريض على القتل علنيًا، بحيث لعب هنا الإعلام دورا كبيرا في تحريض الجماعات الإثنية في القضاء على أنفسهم، فكما ذكرنا سابقا شبه الإعلام التوتسيين على أنهم صراصير يجب إبادتها، ولذلك كانت الجرائم عنيفة وكارثية، لم يسلم منها لا الأطفال ولا النساء.
- إن تعدد الأطراف في النزاع الرواندي جعل منه نزاعا معقدا على مستوى بنيته، وصعب من عملية حله، أو حتى إدارته واحتواءه، فكما ذكرنا سابقا فقد بقيت الدول الخارجية وهيئة الأمم المتحدة عاجزة عن التصدي له ولم تستطع تقديم أي مساعدة لإيقاف جرائم الحرب الأهلية والإبادة الجماعية، التي تصنف حاليا من أكثر وأسوء الإبادات التي عرفها التاريخ، ونظرا لفظاعة نتائج الحرب الأهلية التي عرفتها رواندا، مرت هذه الأخيرة بمسارا انتقاليا كمحاولة لتجنب عودة النزاع مجددا من خلال اعتمادها على عملية المصالحة كآلية لتحويل النزاع داخلها.
- اعتمدت كل من جنوب إفريقيا ورواندا وبهدف القضاء على الآثار السلبية لجرائم التمييز العنصري والإبادة الجماعية على مجموعة من الآليات الخاصة بعملية المصالحة الوطنية،

ويمكن تقسيمها إلى نوعين : **آليات خاصة بتحقيق العدالة الانتقالية** مثل عملية التحول الديمقراطي التي انتهجتها دولة جنوب افريقيا، في مقابل ذلك اعتمدت رواندا على محاكم الغاكاكا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا **وآليات خاصة بتعزيز عملية المصالحة الوطنية والتسامح**، داخلها مثل لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة بالنسبة لرواندا ولجنة الحقيقة والمصالحة بالنسبة لجنوب إفريقيا.

- بالإضافة إلى كل هذا، فقد نجحت كل من جنوب إفريقيا ورواندا في حل النزاع داخلها من خلال **اعتباره فرصة جديدة لبناء علاقات جديدة فيما بين الأطراف المتنازعة.** فقد استفادت من نتائج النزاع السلبية وحاولت من خلالها خلق فرصة جديدة وعلاقات جديدة يسودها الأمن والسلام والاستقرار.
- اعتماد كلا الدولتين (جنوب إفريقيا ورواندا) على سياسة **الاعتذار والصفح والتسامح وكذلك فقدان الذاكرة لتجنب الآثار السلبية للنزاع وتحقيق الوحدة الوطنية داخلهما.**
- تعدد العوامل المساعدة لنجاح عملية المصالحة الوطنية داخل كل من جنوب إفريقيا ورواندا ساعد في تجسيدها ونجاحها على أرض الواقع، بحيث يأتي في مقدمة هذه الآليات انخراط القادة السياسيين في هذه العملية ، فتبني القادة السياسيين والنخبة الحاكمة لمبادرات ايجابية عجلت بالقضاء على مصادر الكراهية والرغبة في الانتقام، بالإضافة كذلك إلى الاستفادة من الدعم الخارجي لمختلف الفواعل في هذا المسعى، بحيث وكما رأينا سابقا تعتبر جنوب إفريقيا ورواندا الآن من البلدان الرائجة في الساحة الدولية نظرا لقدرتهما على تجاوز مخلفات وأثار الحرب الأهلية السلبية، وتحقيق التقدم والنمو في كافة المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي بحيث أصبح يطلق على **جنوب افريقيا دولة القوس قزح المستقرة ورواندا اسم سنغافورة إفريقيا.**
- لعب الإعلام في كل من جنوب إفريقيا ورواندا، دورين الأول سلبي وتمثل في إعلان الكراهية والذي كان السبب في تأجيج النزاع وزيادة التمييز العنصري في جنوب افريقيا وحدوث الإبادة الجماعية في رواندا، والثاني إيجابي وتمثل في دور إعلام السلام ودعمه للمصالحة الوطنية ونشر ثقافة السلام داخلهما، وبالتالي توطيد العلاقة بين الأطراف المتنازعة من خلال التركيز على ثقافة التعايش السلمي والتسامح والأخوة بدلا من زرع الكراهية والحقد.

- ساهمت المصالحة الوطنية عبر مختلف آلياتها في تحقيق السلام الإيجابي الدائم وتحويل العلاقة بين الأطراف المتنازعة وتضميد جروح الضحايا وبالتالي إعادة بناء اللحمة والوحدة الوطنية داخل البلدين.
- وأخيرا يمكن القول أنّ عملية المصالحة الوطنية في كل من جنوب إفريقيا ورواندا هي عملية ناجحة والدليل على ذلك هو تعدد الانعكاسات الايجابية لها. فكل من جنوب إفريقيا ورواندا استطاعت تحقيق الاستقرار داخلها وبناء مجتمع **متماسك ومنسجم قائم على أساس العدالة والمساواة وهذا هو جوهر المصالحة الوطنية.**
- نجاح عملية المصالحة الوطنية في تحقيق السلام الإيجابي يعني نجاح عملية حل النزاع التي تهدف إلى القضاء بشكل نهائي على النزاعات مهما كانت أنواعها ومهما اختلفت أسبابها وبالتالي تضمن عدم عودة النزاع مجددا.

وهذا ما وصل إليه **(جوهان غالتونغ)** في معادلته حول المصالحة الوطنية والتي لخصها في معادلة بسيطة ومهمة تمثلت في مايلي:

عملية المصالحة= وضع نهايات للآثار السلبية للنزاع+ الشفاء.

ليلخص بذلك واقع المجتمعات التي استطاعت تجاوز حالة العنف بشكل نهائي والتعافي من مخلفاته، بالاعتماد على آليات تحويل النزاع المتعددة وأهمها المصالحة الوطنية.

المراجع

المراجع:

إبراهيم، أحمد. (2001). *الحروب الأهلية في إفريقيا*. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للنشر والتوزيع.

إبراهيم، عبد السلام. (2000). *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا* (ط2). دار الدراسات الوحدة العربية.

ابن منظور. (د.ت). *لسان العرب* (م 4). دار المعارف.

أبو السعود، سمر محمد. (2015). *دور المحكمة الخاصة لسيراليون في تحقيق العدالة الانتقالية*. المكتب العربي للمعارف.

أبو العينين، محمود. (1998). *إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا*. دار الجامعة للنشر والتوزيع.

ابو حسن، فداء. (2019). *معلومات عن جنوب أفريقيا* .
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%86_%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7.

أبو شقرا، سهى. (2018). *في مئوية نيلسون مانديلا... أبرز محطات نضاله وأقواله ضدّ العنصرية* .
https://www.alaraby.co.uk/society/2018/7/18

أبي علام، فادي (2006). *حل النزاعات أداة لبناء السلام وتحقيق الديمقراطية*. ورشة تدريبية في مجال كيفية التعامل مع النزاعات وحقوق الإنسان الموجهة للطلاب وطالبات الجامعات وأعضاء الأندية الشبابية الطلابية فيها، لبنان.

إتباتو، يوسف. (د.ت). *"بين ""المُصالحة التاريخية"" و"الكاتشاتشا المغربية* .
http://www.hespress.com/writers/325708.html

أحمد، مصطفى، وعثمان، حسام الدين ابراهيم. (2004). *الموسوعة الجغرافية: الدول، الولايات والمقاطعات: م ج1*. دار العلوم للنشر والتوزيع.

أحمد نور، لبنى. (د.ت). *الصراع الإثني. دراسة أنثروبولوجية لقبائل التوتسي في رواندا*. معهد البحوث والدراسات الإفريقية قسم الأنثربولوجيا. ص 25.

إدارة المساعدات الإنمائية الرسمية بدولة جنوب إفريقيا. (2016). [جولة دراسية].

أسباب الإبادة الجماعية في رواندا. (د.ت) http://www.almrsal.com/cotegore/wonders .

إسماعيل، حمدي. (2004). *تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: م ج1*. مؤسسة شباب.

إسماعيل، محمد. (2014). *تجربة جنوب أفريقيا "نيلسون مانديلا. والمصالحة الوطنية"* . العربي للنشر والتوزيع.

أشيبان، عزيز. (2019). في صلب التجربة التنموية لدولة رواندا: دروس وعبر. *رأي اليوم* .
https://www.raialyoum.com/

إعلام الكراهية ...رواندا والإبادة الجماعية. (2015, أغسطس 12). في *تحت المجهر* .
http://www.aljazera.net/programs/infocus/MedianetWork

اكتشاف الذهب في جنوب افريقيا. (د.ت). جنرال موتورز للتعدين والبناء . https://lamindustries.be/03/26_33201.html

الإذاعة ودورها الهام في الحروب. (2008). أخبار مصر، مصرس . https://www.masress.com/egynews/51515

الاسلام في رواندا . (د.ت). المعرفة. https://www.marefa.org/%D8%A7%D9

الصياد, أ. ج. (2021). *رواندا بين الحرب الأهلية والتحول الديمقراطي*https://democraticac.de/?p=74066 .

رواندا . (د.ت). المعرفة . https://www.marefa.org/%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A7

الأفندي، عبدالوهاب. (2013). الصادق المهدي والبحث عن دور مانديلا في غياب دوكليرك. *صحيفة الراكوبة* . https://ara.alrakoba.net/articles-action-show-id-41761.htm

الأمم المتحدة. (د.ت). *تراث مانديلا—اليوم الدولي لنيلسون مانديلا*. استرجع في 22 أكتوبر، 2020, من https://www.un.org/ar/events/mandeladay/legacy.shtml

الأمم المتحدة. (2005). *حقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية* (دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عدد 12; سلسلة التدريب المهني).

الأمم المتحدة. (2009أ). *أدوات سيادة القانون في الدول الخارجية من النزاعات: المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية*. منشورات نيويورك.

الأمم المتحدة. (2009ب). *أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: تدابير العفو*.

الأمم المتحدة. (2011). *تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. رواندا* . مجلس حقوق الإنسان.

الأمم المتحدة. (2012 .(a*اليمن مشروع التماسك الاجتماعي* [الدليل التدريبي للمشروع دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الأمم المتحدة. (2012 .(b*تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. جنوب إفريقيا* (الجمعية العامة) [الدورة الحادية والعشرون]. مجلس حقوق الإنسان.

الأمم المتحدة. (2012 .(c*مركز أنباء الأمم المتحدة* . http://www.un.org/arabic/news/full storynews

البرحلي، خالد. (2013). *جنوب إفريقيا ... من ظلمات العنصرية إلى نور التطور الديمقراطي* . https://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/83691.html

البطحاني، عطى حسن. (2013). نزعات إقليم البحيرات الكبرى في إفريقيا. *مجلة أفاق المستقبل، ع 17*.

البنك الدولي: رواندا أفضل دولة في شرق إفريقيا للتجارة في 2016. (2016). *النيل* . https://www.nile.eg/البنك-الدولى-رواندا-أفضل-دولة-في-شرق-إف

الجابري، محمد. (2000). *موسوعة دول العالم: حقائق وأرقام*. مجموعة النيل العربية.

الجالي، محمد. (2016). بالصور رواندا من الإبادة الجماعية إلى عاصمة السياحة بالقارة السمراء... الأمن والنظافة". *اليوم السابع*. https://www.youm7.com/story/2016/7/19/

الجمري، منصور. (2012). في معنى المصالحة الوطنية. *صحيفة الوسط، 3421*. http://www.alwasatnews.com/news/622782.html

الجميل، شوقي عطا الله، وابراهيم، عبد الله عبد الرزاق. (2002). *تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر* (ط2). دار الزهراء للنشر والتوزيع.

الحديثي، صلاح عبد الرحمن، والشعلان، سلافة طارق. (2008). *حقوق الإنسان بين الامتثال والإكراه في منظمة الأمم المتحدة*. مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع.

الحديدي، علاء. (1991). السياسية الخارجية المصرية اتجاه نهر النيل. *مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية* (ع 104).

الحرب الأهلية الرواندية. (د.ت). *Aljazeera*. http://www.aljazeera.net/infocus/exerls/html

الحرب الأهلية في رواندا. (2011) . *Bawabat alarab*. http://www.bawabatalarab.com/30-05-2011/the civilwar in Rwanda

الحسن، محمد إبراهيم. (د.ت). *قراءات إفريقية* . http://www.qiraatafrican.com/home/new

الخزندار، سامي إبراهيم. (2014). *إدارة الصراعات وفض المنازعات*. مركز الجزيرة للدراسات.

الخوند، مسعود. (1996). *الموسوعة التاريخية الجغرافية: م ج7*. الشركة العالمية للموسوعات.

الخوند، مسعود. (2004). *الموسوعة التاريخية الجغرافية: م ج 8* (ط 3). لشركة العالمية للموسوعات.

الخيري، عبد الله عمرو. (2007). *حل النزاعات*. معهد دراسات السلام وجامعة السلام التابعة للأمم المتحدة.

الرحالي، نسرين. (د.ت). اختصاص القضاء الجنائي الدولي. *جامعة عبد الملك السعدي*. http://www.morocdroit.com/rwanda/html

الزبيب، عبد الرحمن علي. (د.ت). *دور الإعلام في صناعة السلام*. http://www.maltagheer.com/art34679

الزبيدي، طارق. (2019، يوليو 29). *دولة رواندا من الإبادة الجماعية إلى الريادة المثالية*. http://mcsr.net/news508

الزيني، ابراهيم محمد محمود. (2014). المصالحة السياسية والتنمية في النموذج الأفريقي وكيفية تطبيقه على النموذج المصري. *المركز الديمقراطي العربي*. https://democraticac.de/?p=1785

السامري، ضاوي رشيد. (1983). *الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام*. دار الحرية.

الشاعري، صالح يحي. (2006). *تسوية النزاعات الدولية سلميا*. مكتبة مدبولي.

الشمري، ناظم نواف، وجياد، اسراء أحمد. (2013). النظم الانتخابية: دراسة التحول من النظام العنصري إلى النظام الديمقراطي التعددي في جمهورية جنوب إفريقيا1994-2009. *المجلة السياسية والدولية كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية* (ع23).

الشيخ، محمد عبدالحفيظ. (د.ت). *مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا*.

الصمادي، زياد. (2010). حل النزاعات. *نسخة منقحة للمنظور الأردني*، ص 27.

الطيب، وردة. (2015). *مقتضيات العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة*. المركز القومي للإصدارات القانونية.

العبودة، سليم محسن نجم. (2009). رواندا – نموذج المصالحة الوطنية. *مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي* . http://www.ssrcaw.org.ar/art/show.art asp

العتيبي، حمود. (2015). *مشروع ترجمة دراسات السلام-عمليات السلام-تجارة الأسلحة عالميا* [رسالة ماجستير]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية اللغات والترجمة.

العرافي، براهيمي (2015). *نيلسون مانديلا ودوره في مكافحة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا 1942-1999* [رسالة ماجستير]. جامعة الشهيد حمة لخضر.

العظمة، عزيز. بين، وانغ. هولينجرر، دافيد. جايرام، ن.، ممدني، محمود، ورونو، إيمانويل. (2005). *مفاهيم عالمية: الهوية. من أجل الحوار بين الثقافات* (عبد القادر قنيني (مترجم)). المركز الثقافي العربي.

العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا (غرفة الشرقية). (2017). قطاع الشؤون االقتصادية مركز المعلومات والدراسات.

العيوطي، ياسين. (1985). نامبيا والصراع في جنوب إفريقيا. *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية* (العدد 79).

الغرباوي، ياسر. (د.ت). *تجربة جمهورية جنوب إفريقيا فى العدالة الانتقالية* . https://www.noonpost.com/content/870

الغرباوي، ياسر. (2016). *تجربة جمهورية جنوب إفريقيا فى العدالة الانتقالية* . http://pss.elbadil.com/2016/05/18/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%

الغفران والمصالحة والاستثمار الأسس التي حولت رواندا من بلد منقسم مدمر الى أسرع اقتصادات إفريقيا نموا. (2019). *مكتبة الأهالي* . https://alahalireport.com/

الفهد، عبد الرزاق مطلك. (1985). *حركة التحرير الوطنية الإفريقية*. مكتبة بسام.

القيسي، إسراء. (2005). علاقات جنوب إفريقيا مع الهند خلال حقبتي التمييز العنصري والتحول الديمقراطي. *مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية* (ع 29).

القيسي، نوار. (د.ت). شعب أزانيا والأقلية البيضاء في الجنوب الإفريقي. في *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث*. مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

القيسي، نوار. (1986). *حقوق الإنسان دراسة في إفريقيا* [رسالة ماجستير]. جامعة بغداد.

الكوميسا: اقتصاد رواندا الأكثر نموًا في العالم خلال السنوات العشر الأخيرة. (2016). الوفد . https://alwafd.news/

الكيالي، عبد الوهاب. (د.ت). *الموسوعة السياسية: م ج2*. دار الهدى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الماضي، مضر. (د.ت). *الاسلام في روندا* . http://noproblem.ucoz.ae/Islam_in_Rwanda.pdf

المخادمي، عبد القادر رزيق. (2005). *النزاعات في القارة الإفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقت*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

المشاعلي، محمد برهان. (2007). *الموسوعة السياسية والاقتصادية: مصطلحات وشخصيات*. دار الأحمدي.

المهدي، الفاتح الحسن. (2014). *النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا، دراسة في أسباب الظاهرة وأثارها السودان-الكونغو-رواندا-بوروندي-الصومال نموذجا* [أطروحة دكتوراه]. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الموسوعة الشاملة لكل دول العالم. (د.ت). منتديات خورنة القوش . http://www.khorand.algosh.com

المولى، سعود. (2011). بيتريم سوروكين من عمالقة الفكر السوسيولوجي في القرن العشرين .*Blogspot* . http://saoudelmawla.blogspot.com/2011/03/blog-post_4541.html

الميداني، محمد أيمن. (د.ت). انتهاء ولاية محكمة جنائية دولية مؤقتة: محكمة رواندا نموذج. *المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان* . https://www.acihl.org/articles.htm?article_id=45&lang=en-GB

النصار، صالح بن عبد العزيز. (2010). *جنوب إفريقيا ودور المناهج المدرسية في التحوّل من العنصرية إلى الديمقراطية* . https://www.aleqt.com/2010/06/07/article_403149.html

النويضي، عبد العزيز. (2013). *إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا* . https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.html

أمين، جوزيف رامز. (1994). حول رئاسة مصر للدورة 29 لمنظمة الوحدة الإفريقية (يونيو 1936يونيو 1994). *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*.

أنيس، أحمد عبد الحليم. (2014). *ماهية دور المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي (جنوب أفريقيا نموذجا)*. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

إيفانز، غراهام، ونونيهام، جيفري. (2004). *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*. مركز الخليج للأبحاث.

باشات، محمد بهاء الدين. (1983). التمييز العنصري وحقوق الإنسان. *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية* (ع 81).

بالحمر، فاطمة. (د.ت). تاريخ جنوب أفريقيا. *المعرفة* . https://www.marefa.org/

بركة، سعد عبد المنعم. (2002). الأصول التاريخية للتوتسي. *ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى*. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة.

بلاكمان، ريتشيل. (2003). *بناء السلام في مجتمعاتنا*. مؤسسة تيرفند للتنمية.

بن الشريف، خالد. (د.ت). *دروس من الهوتو والتوتسي ..أو كيف تجاوزت رواندا حربها الأهلية؟* http://www.Sasapost.com/genocide-Rwanda

بن صاولة، شفيقة. (2007). *الصلح في مادة الإدارة* (ط2). دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.

بن نصيب، عبد الرحمان. (2014). العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية. *كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، مجلة المفكر*(ع11).

بنسودا، فاتو. (2014). الإرادة لقهر الإبادة الجماعية. *مجلة الصليب الأحمر، مبرمجون للحرب، تخيل مستقبل الصراع المسلح*(ع1).

بنيوب، أحمد شوقي. (2007). *دليل حول العدالة الانتقالية*. المعهد العربي لحقوق الإنسان.

بنيوب، أحمد شوقي. (2013). العدالة الانتقالية المفهوم والنشأة والتجارب. *مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي* (130).

بوجعبوط، مصطفى. (2018). *العدالة الانتقالية في إفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية دراسة في تجارب لجان الحقيقة مكتسبات وتحديات*. المركز العربي الديمقراطي.

بودينة، محمد. (2000). *أحداث العالم في القرن العشرين 1990-1999*. منشورات محمد بودينة.

بوعزيز، يحي. (2009). *تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية بين مطلع القرن السادس عشر إلى مطلع القرن العشرين: الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وأسيا وجزر المحيط*. دار البيضاء.

بوعكاز، فاطمة الزهراء. (2011). حرب *البوير 1899-1901* [رسالة ماجستير]. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2.

بوقارة، حسين. (2007). مفهوم إدارة النزاعات. في *محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية*. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

بوقارة، حسين. (2008). تحليل النزاعات، مقاربة نظرية. في *سلسلة دراسات دولية* (ص ص 07). مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام.

بولمكاحل، إبراهيم. (2015). *سلسلة محاضرات تحليل النزاعات الدولية* (سنة ثالثة علاقات دولية). كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3.

تشايز، أنطونيا، وميناو، مارثا. (2006). *تخيل التعايش معا: تجديد الإنسانية بعد الصراع الاثني العنيف* (فؤاد السروجي، مترجم). الأهلية للنشر والتوزيع.

تللو، نبيل. (2005). *الموسوعة الجغرافية العالمية المصورة: م ج1*. دار علاء الدين.

توكل، محمد، وعبد الكريم، عبده. (2016). *رواندا.. بلد الإبادات الجماعية سابقا.. أنظف عاصمة إفريقية حاليا*. الأناضول. https://www.aa.com.tr/ar/

جدو، فؤاد. (2010). *دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية: حالة منظمة أطباء بلا حدود* [رسالة ماجستير]. جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

جريدة الخبر. (2014). بلا حدود: مجزرة رواندا توقفنا أمام جرائم سوريا. *جزايرس*. http://www.djazairess.com/elkhabar/396056

جريدة الشعب. (2016). رواندا تداوي جراحها بالمصالحة وتكتب قصة نجاح فريدة. *جزايرس*. https://www.djazairess.com/echchaab/61924

جلبي، فهيل جبار. (2014). *المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003*. مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك.

جندلي، وريدة. (2015). دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية المدنيين الأفارقة: الترحيل القسري أثناء النزاعات المسلحة. *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة 20 أوت 1955* (ع 10).

جهود منظمة أطباء بلا حدود. (د.ت). http://www.msf.ar/html

جورجي، هاني فتحي. (1999). *الخبرة التاريخية لإنشاء نظام دائم للعدالة الجنائية الدولية في قضايا حقوق والإنسان* (5ط). المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

حجاج، أحمد. (2002). السلام والبناء في منطقة البحيرات العظمى. بحث حول دور الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية. *ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى*.

حربي، رانا. (2018). *رواندا: نعم ... هناك حياة بعد الإبادة* . http://www.al-akhbar.com/world

حسن، حمدي عبد الرحمن. (1998). *قضايا في النظم السياسية الإفريقية*. مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

حسين، حمدي عبد الرحمن. (د.ت). *الصراعات السياسية في منطقة البحيرات الإفريقية: صراع البحيرات العظمى، صناعة محلية وخبرة أجنبية* . http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/307EE9B3-31DA-40FB-9471-5C8B09471462

حماد، كمال. (1998). *النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات*. الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.

حوبة، عبد القادر بشير. (2012). *حماية الصحفيين ووسائل الإعلام أثناء النزاعات المسلحة. دراسة تحليلية في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني*. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

خالد، حنان عز العرب. (2015). *دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الإفريقية*. المكتب العربي للمعارف، مكتبة عبد الملك عودة الإفريقية.

خلف، عبد الغني عبد الله. (1961). *مستقبل إفريقيا السياسي* (ط2). مؤسسة المطبوعات الحديثة.

خليفة، إبراهيم عبد الفتاح. (1964). *التفرقة العنصرية في جنوب إفريقية*. د ب ن.

خليفة، أحمد نجم الدين. (د.ت). *إفريقيا: دراسة عامة وإقليمية*. مؤسسة الشباب.

خوجة، سعاد. (2017). *العدالة الانتقالية – دراسة نظرية تطبيقية* [أطروحة دكتوراه]. كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة.

داغر، فيوليت. (2007). حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية. *مجلة احترام، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي*(ع6).

درويش، مروان. (2011). *النزاع والعنف ونظرية تحويل النزال كإمكانية لحلّه*. بوابة العرب. http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=532770

دعميش، عبد القادر. (2007). رواندا ذاكرة الموت ودروب الحياة. في *تحت المجهر*. http://www.aljazeera.net/programe.infocus

دليو، فضيل. (2016). الساحة الإعلامية في إفريقيا: حالة جنوب إفريقيا. *كلية الاعلام والاتصال والسمعي البصري، جامعة قسنطينة 03، ع 12*.

دمدوم، رضا. (2015). *محاضرة في مقياس تحليل النزاعات الدولية* [سنة أولى ماستر دراسات أمنية واستراتيجية]. كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3.

دهام، خميس. (2009). دور العشائر العراقية في المصالحة الوطنية. في *المصالحة الوطنية في العراق: الواقع والآفاق*. لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وجمعية الأمل العراقية.

دهام، خميس. (2010). *النظام السياسي ومشكلات الوحدة الوطنية في دولة جنوب إفريقيا*. الجنان للنشر والتوزيع.

دهام، خميس. (2017). *العدالة الانتقالية دراسة مقارنة مابين جنوب إفريقيا والعراق*. دار الجنان للنشر والتوزيع.

دهام، خميس، وخلف، همسة قحطان. (د.ت). العدالة الانتقالية في دولة جنوب إفريقيا. *مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*(ع61)

دورات المراجعة الدورية الشاملة الاستعراض الدوري الشامل لجنوب إفريقيا. (2017). مركز جنيف الدولي للعدالة. https://www.gicj.org/ar/2017-01-13-21-26-14/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3--south-africa-s-upr-2017-ar

دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصراعات. (2006). برنامج التدريب المهني.

دولنه، لايزة، فضلي، حميد، لمين، عمر، لمزاوير، نادية، وصبيح، عبد الله. (2015). *مدخل إلى الوساطة التسهيلية في مجال الأسرة*. جامعة كوبن هاغن: المعهد العالي للقضاء.

رشدي، أسامة. (2016). *مصر العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، دارسات الثورة*. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

رواندا. (د.ت). http://www.HolocausteMuseum.Org /u.s.memorial/Rwanda

رواندا: مذبحة ثم مصالحة.. هل هذا ما ننتظره؟ (2014, أبريل 13). نون بوست. https://www.noonpost.com/content/2459

رواندا... من الإبادة الجماعية إلى الريادة الاقتصادية. (د.ت) . http://www.m.almesyoon.om/story of Rwanda

رواندا": من الحرب الأهلية إلى أجمل مدن إفريقيا" . (د.ت). http://www.media-plus.tn.com

رواندا—الاحصائيات الاقتصاد. (2016, مارس 1) .actualitix https://ar.actualitix.com/country/rwa/ar-statistics-economy-rwanda.php

رولز، جون. (2009). *العدالة كإنصاف: إعادة صياغة: م حيدر حاج إسماعيل، مترجم*. مركز دراسات الوحدة العربية.

روندا. (د.ت). http://www.Trial-ch.org/en/Resources/Truth-commissions Africa/Rwanda.htm

رياضيات الحروب. (2006). http://www.iraqfuture.net/all-article/2006/article_37.htm

ريحانا، سامي. (1998). *العالم في مطلع القرن21*. دار العلم للملايين.

زقاغ، عادل. (2004). *إدارة النزاعات الدولية ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث* [رسالة ماجستير]. جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية.

زقاغ، عادل. (2008). حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب: مراجعة لنظرية لحظة النضج. *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*, *9*(18) , 167–186.

زيان، رابح. (2012). *تطبيقات القانون الدولي الإنساني على الحروب الأهلية* [رسالة ماجستير]. جامعة الجزائر.

زيدان، مسعد عبد الرحمن. (2003). *تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات طابع دولي*. دار الجامعة الجديدة.

زيدان، مسعد عبد الرحمن. (2008). *تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي* (ط2). دار الكتب القانونية.

زين الدين، شادي. (2010). *دليل إرشادي حول إدارة النزاعات التنظيمية داخل المؤسسات الرسمية—خطوة خطوة*. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

سباركس، الستر. (2011). *غدا ستولد دولة جديدة قصة التسوية التفاوضية في جنوب إفريقيا من الداخل* (ابتسام الخضرا، مترجم). شركة قدس.

سعد الدين، أسماء. (د.ت). *حرب الإبادة الجماعية في رواندا*. http://www.almrsal.com/post/313711

سعد الله، عمر. (2005). *حل النزاعات الدولية*. ديوان المطبوعات الجامعية.

سلاغليت، بيتر. (2006). الأرشيف العراقي الجديد: كشف المطمورات. في *المجتمع العراقي، حفيرات سيسيولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات*. معهد الدراسات الاستراتيجية.

شابوني، سامية. (2010). *النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية* [رسالة ماجستير]. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية.

شاهين، عبد العزيز. (2002). *القبيلة والصراع على السلطة في رواندا البوروندي، دراسة في الانثولوجيا السياسية، ندوة التوتسي وأزمة البحيرا ت العظمى*. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

شاهين، محمد عادل. (2009). *التطهير العرقي، دراسة في القانون العام والقانون الجنائي المقارن*. الجامعة الجديدة.

شباخت، إيرما. (د.ت). *تحليل النزاعات: أداة عملية لتحليل النزاعات من أجل وضع استراتيجية لبرامج تحويل النزاعات وترتيب أولوياتها* (محمد حمشي، مترجم). http://www.mhamchi.yolasite.com/resources/Conflict_Analysis_Specht_Hamchi.pdf

شبانة، أيمن السيد. (2016). الإثنية في إفريقيا، الخصائص، التداعيات، وسبل المواجهة. *مجلة القراءات الإفريقية، المنتدى الاسلامي*.

شتوان، بلقاسم. (2001). *الصلح في الشريعة والقانون* [أطروحة دكتوراه]. جامعة الأمير عبد القادر، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة.

شعبان، سعاد. (2002). تقافةالتوتسي (رواندا، بوروندي). *ندوة التوتسي وأزمة البحيرات العظمى*.

شعبان، سعاد. (2004). *الأنثروبولوجيا الثقافية لإفريقيا*. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.

شهاب، مفيد. (1973). الأبارتيد والعنصرية في جنوب إفريقيا. *مجلة السياسة الدولية*، مركز *الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية* (ع 32).

شو، روزاليند. (2005). *إعادة النظر في لجان تقصي الحقائق والمصالحة: دروس من سيراليون* (تقرير خاص عدد 130). معهد السلام الأمريكي.

شيرخان، عدنان. (2009). المصالحة في جنوب إفريقيا: مهارات التفاوض وبناء الثقة اعادة صياغة الأمة. في *لمصالحة الوطنية في العراق: الواقع والآفاق*. لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق.

صبور، محمد صادق. (2002). *مناطق الصراع في إفريقيا. موسوعة مناطق الصراع في العالم*. دار المعارف للنشر الطبع والتوزيع.

صلوخ، فوزي. (2006). *مقاربات دبلوماسية: النزاعات الإقليمية والدولية*. دار المنهل اللبناني.

عالم، مؤمن يوسف. (2019). *التعايش الاجتماعي في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع: رواند والصومال نموذجًا*. https://www.qiraatafrican.com/home/new

عباس، حميدي جعفر. (2002). *تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر*. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

عباس، عبد الهادي. (2007). *أزمة العدالة*. دار الحارث.

عبد الرازق، أميرة. (2016). رواندا... قصة دولة إفريقيا من المجاعة لواحة تنمية. *شبابيك*. https://shbabbek.com/show/123696

عبد السيد، نادية. (1994). نشاط الامم المتحدة. *مجلة السياسة الدولية*،مركز *الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*(ع 118).

عبد العليم، السيد. (د.ت). *درس في رواندا* . http://alwatan.com/details/106663

عبد الغفار، محمد أحمد. (2003). *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، مقدمة في علم النزاعات والإنذار المبكر: م ج1*. دار هومة للنشر والتوزيع.

عبد الغفار، محمد أحمد. (2004). *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربيةالدبلوماسية الوقائية وصنع السلام: دراسة حالة رواندا: م ج 3*. دار الهومة.

عبد القادر، أيمن مصطفى. (2012). *جرائم الحرب في إفريقيا*. مكتب العربي للمعارف، مكتبة عبد الملك العودة الإفريقية.

عبد الكريم، علاء عبد الحميد. (2014). *دور الأمين العام اتجاه الصراعات المحلية*. منشورات حلبي الحقوقية.

عبد الله، إبراهيم. (د.ت). الصورة الإيجابية للمستقبل (مقارنة بين (الصومال وروندا). *مركز مقديشو للبحوث والدراسات*. /http://mogadishucenter.com/2015/10

عبد الله، إبراهيم عبد القادر محمد. (د.ت). مقديشو للبحوث والدراسات. جامعة أوغندا . http://www.Mogadishucenterefor researchandstudies.com/category/html

عبد الله،محمود. (د.ت). *الإصلاح الاقتصادي بجنوب إفريقيا*. http://gate.ahram.org.eg/News/2156941.aspx

عبد الله، نهى. (2016). رواندا. *مجلة الأهرام، 47490*. http://www.ahram.org.eg/News/

عبد الهادي، حنان. (2013). جنوب إفريقيا نموذج المصالحة والعدالة الانتقالية. *فيتو* . https://www.vetogate.com/538691

عثمان، محمد أمين. (2009). *العدالة الانتقالية، العراق نموذج* [رسالة ماجستير]. جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة.

عدد سكان دولة رواندا ...معلومات عديدة عن السكان في رواندا . (د.ت). http://www.almalomat.com

عز، محمد. (2015). العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في المجتمع المصري: رؤية نظرية ومنهجية. *الحوار المتمدن* . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=461075&r=0

عزم، أحمد جميل. (2012). تحويل الصراع: اقتراب غير صفري لإدارة النزاعات ما بعد الثورات العربية. *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية* (190). القاهرة.

عشري، رشا السيد. (د.ت). *رواندا في ظل حقبة رئاسية جديدة.. الأبعاد والسيناريوهات* . https://www.qiraatafrican.com/home/new/%D8%B1%D9%88%A.dpb

علي، خالد حنفي. (2012). اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، The Conflictsالصراعات: إطار نظري لفهم الصراعات ما بعد الثورات العربية. *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية* (190).

عليوة، السيد. (1997). *إدارة الأزمات والكوارث، حلول عملية—أساليب وقائية*. مركز القرار للاستشارات.

عميرة، عائد. (2019). *الأبرتهايد مستمر.. جنوب إفريقيا تنتقل لنظام فصل عنصري جديد* . https://www.noonpost.com/content/27567

غالي، بطرس. (1992). الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد. *مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية*(ع 108). القاهرة.

فالنستين، بيتر. (2006). *مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي* (سعد فيصل السعد ومحمد محمود دبور، مترجم). المركز العلمي للدراسات السياسية.

فايد، دينا رحومة فارس. (2018). *النظام السياسي في جنوب إفريقيا(2009-2017)* . http://efsregypt.org/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7% 8%A72009-2017

فرازر، أوين، وغطاس، الأخضر. (2013). *مقاربات لتحويل الخلافات، التطبيقات العملية لتحويل الخلافات، دروس مستخلصة من الجزائر، الدانمارك، مصر، كينيا، المغرب، اليمن، طاجيكستان*. منتدى قرطبة الآن.

فريمان، مارك. (2005). *إنجاح المصالحة: دور البرلمانات* (دليل للبرلمانيين عدد 10). الاتحاد البرلماني الدولي.

فيهلاني، بومزا، وبيلي، دومينيك. (2019، مايو 9). *كيف تبدو جنوب إفريقيا بعد ربع قرن من إلغاء نظام الفصل العنصري؟* https://www.bbc.com/arabic/world-48206376

قادري، حسين. (2007). *النزاعات الدولية دراسة تحليل*. منشورات خير جليس.

قضايا الصراعات. (د.ت) . https://www.networklearning.org/index.php/library/key-information-sheets/142-kis-3-conflict-matters-arabic-pdf/file

قنصوة، صبحي. (2001). *العنف الإثني في رواندا* (برنامج الدراسات المصرية الإفريقية) [سلسلة دراسات مصرية إفريقية]. جامعة القاهرة.

كامل، أنس مصطفى. (1993). الصراعات الاثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد. *مجلة السياسة الدولية*، *مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية* (ع 107).

كانط، عيمانوئيل. (1952). *مشروع للسلام الدائم* (عثمان أمين، مترجم). مكتبة الأنجلو المصرية.

كرار، أعزازي جمال. (د.ت). *الخيارات الاستراتيجية للتعامل مع النزاعات في مرحلة المواجهة أو الأزمة* . Sudanes eonline. http://sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=2&msg=1058115172

كربوش، أحمد. (2012). *مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر* [رسالة ماجستير]. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03.

كلاوس، ستيفان. (2006). *معالجة النزاعات* (يوسف حجازي، مترجم). مركز الشرق الأوسط للديموقراطية واللاعنف.

كوسة، فضيل. (2007). *المحكمة الجنائية الدولية لرواندا* . دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع.

كيف تورط الفرنسيون في مجازر الإبادة الجماعية في رواندا . (2016). https://www.ultrasawt.com

لجنة تقصي الحقائق: رواندا 99. (1999). اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة الوطنية، مدونة معهد السلام الأمريكي . http://www.justiceinprespective .org.za /index.php

لوند، مايكل. (1999). *منع المنازعات العنيفة: استراتيجية للدبلوماسية الوقائية* (عادل عناني، مترجم). الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.

ماركس، سوزان كولن. (2004). *مراقبة الربح وحل النزاعات خلال انتقال جنوب إفريقيا إلى الديمقراطية* (فؤاد سروجي، مترجم). دار الأهلية عمان.

مانديلا، نيلسون. (1997). *رحلتي الطويلة من أجل الحرية* (عاشور الشلمس، مترجم). جمعية نشر اللغة العربية.

ما هي العدالة الانتقالية؟. (د.ت). المركز الدولي للعدالة الانتقالية . https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

مايسون، سيمون، وريتشارد، ساندرا. (د.ت). *أدوات تحليل النزاعات* (محمد حمشي، مترجم). الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.(SDC) http://fr.calameo.com/books/0008683164db328e7ce1a

محمد، يوسف. (2016). *العدالة تسبق المصالحة... جنوب إفريقيا نموذجا*. https://ar.haberler.com/arabic-news-996943/

محمود، جميل مصعب. (2006). *تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية*. دار مجلاوي للنشر والتوزيع.

مستاري، عادل. (2004). المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا.(TRIR) *مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر*(ع3).

مسلمو رواندا ومحارق في ذاكرة التاريخ. (2014). *رسالة الإسلام* . http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=25188

معط الله, سهام. (2018). *لماذا يعجز العرب عن محاكاة رواندا اقتصاديا* . https://www.alaraby.co.uk/%D9%84%D9%85%D8

مفوضية السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. (د.ت). http://www.sudanddrc.org/aindex.htm

منصوري، عبد النور. (2010). *المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني* [رسالة ماجستير]. جامعة الحاج لخضر.

منيع، يوسف. (2016). جنوب إفريقيا بعد 25 عامًا: من العنصرية إلى عدم العدالة. *إضاءات* . https://www.ida2at.com/25-years-after-the-end-of-apartheid-racism-not-justice/

مهدي، محمد عاشور. (2001). *التعددية الاثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوب إفريقيا* [أطروحة دكتوراه]. معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة.

مهدي، محمد عاشور. (2009). الديمقراطية في إفريقيا تجربة التحول الديمقراطية في جمهورية جنوب إفريقيا. *دفاتر السياسة والقانون، ع01*.

مهدي، محمد عاشور. (2019). *تجربة التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقيا*. http://arabprf.com/?p=1713

مهنا، محمد نصر، ومعروف، خلدون ناجي. (1993). *تسوية المنازعات الدولية، مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط*. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

موشومبا، يونس. (د.ت). *في تحول رواندا... من الاقتتال إلى التعايش*. http://www.qiraat african.com/rwanda-html

ناكفي، ياسمين. (د.ت). *العفو عن جرائم الحرب: تعيين حدود الإقرار الدولي*.

نصر الدين، إبراهيم. (1989). *حركة التحرير الوطني لجنوب إفريقيا*. دار المستقبل العربي.

نهيما، ألفريد. (2005). *قضايا السلم المنشود في إفريقيا التحولات الديمقراطية والسياسية العامة* (مصطفى مجدي الجمال، مترجم). دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع.

نوتر، جيمس، وديماوند، لويز. (1996). *بناء السلام وتحويل الصراع: الدبلوماسية متعددة المسارات في الممارسة*. معهد الدبلوماسية متعددة المسارات.

نيلسون مانديلا: من سنوات النضال ضد التمييز العنصري إلى قيادة جنوب أفريقيا. (2012). *france24*. https://www.france24.com/ar/20100210-south-africa-nelson-mandela-apartheid-regime

هايدي، الطيب. (2016). *تجربة العدالة الانتقالية في إفريقيا* (ط 1). مكتبة عبد الملك عودة الإفريقية، المكتب العربي للمعارف.

هاينر، برسيلا ب، وفريمان، مارك. (2000). *المصارحة*. المركز الدولي للعدالة الانتقالية.

هدام، أنور نصر الدين. (2007). *المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية*. معهد الهوقار.

هريدي، فرغلي علي تسن. (2008). *تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر: الكشوف، الاستعمار، الاستقلال*. العلم والإيمان للنشر والتوزيع. https://www.politics-dz.com/

هل نتعلم من رواندا؟ (2015). *Alarabiya*. https://www.alarabiya.net/ar/politics/2015/10/13/.html

هماش، فيروز (2017). مظاهر التنمية في جنوب إفريقيا. *موضوع* . https://mawdoo3.com/%D9%85%D8

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (ه أ م م). (2012). *فرصة مؤاتية: جعل العدالة الانتقالية تنصف المرأة* (ط2)

والدروف، لارس. (2009). *المفوضية الشعبية للعدالة الانتقالية، العدالة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) حالة رواندا* (سعيد نصر الدين نصر، مترجم). مركز الدولي للعدالة الانتقالية.

وايسمان، فايرس. (2010). منظمة أطباء بلا حدود ومسؤولية تقديم الحماية. *مجلة أخلاقيات العدالة الجنائية (Criminal justice Ethnik)*. نيويورك.

ولد الفاضل، محمد الأمين. (د.ت). *لماذا لا نستحضر التجربة الرواندية*. http://www.ciombisalah-net/node/564

ولد سيدي، محمد. (2016). رواندا المعجزة. *الجزيرة*. http://blogs.aljazeera.net/blogs/2016/8/12/

. (د.ت) http://zmils.com/?p=1951

. (د.ت) http//www.marefa.org

. (د.ت) https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=ZA

. (د.ت) http://www.marefa.org/index.php

A Menu of Approaches for Reconciliation. (s. d.). https://www.upliftingeducation.net/a-menu-of-approaches-for-reconciliation,

A Summary of the Rwandan Genocide. (s. d.). http://faculty.polytechnic.org/gfeldmeth/rwandabackground

Alexis, M., & Mpambara, I. (2003). The Rwanda media experience from the genocide [IMS assessment mission]. International Media Support.

Austin, B. (2012). Berghof glossary on conflict transformation: 20 notions for theory and practice (Berghof-Stiftung für Konfliktforschung, Éd.). Berghof Foundation.

Banjac, S., Lohner, J., & Neverla, I. (2016). Mapping structural conditions of journalism in South Africa. Media, Conflict and Democratisation.

Barry, S. (2006). Reconciliation: The South African Truth and Reconciliation Commission's contribution to dealing with the past, reconciling and building the nation. In die Skriflig, 40(4), 691–714.

Bar-Siman-Tov, Y. (2004). From conflict resolution to reconciliation. Oxford University Press.

Bar-Tal, D. (2000). From intractable conflict through conflict resolution to reconciliation : Psychological analysis. Political Psychology, 21(2), 351–365.

Blanco, F. A. (2015). Neoliberal bonds : Undoing memory in Chilean art and literature. The Ohio State University Press.

Bloomfield, D. (2006). On good terms : Clarifying reconciliation. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.

Bloomfield, D., Barnes, T., & Huyse, L. (Éds.). (2003). Reconciliation after violent conflict : A handbook. International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Brenzinger, M. (2017). Eleven official languages and more : Legislation and language policies in South Africa. Journal of language and law, 67.

Brounéus, K. (2003). Reconciliation-Theory and Practice for Development Cooperation (No 75). Swedish International Development Cooperation Agency.

Brounéus, K. (2007). Reconciliation and Development, Dialogue on Globalization. Occasional Papers, 36, 3‑16.

Burton, J. (1997). Conflict resolution : Towards problem solving. Peace and Conflict Studies, 4(2). https://nsuworks.nova.edu/pcs/vol4/iss2/2/

Chakravarty, A. (2005). Gacaca courts in Rwanda : Explaining divisions within the human rights community. Yale Journal of International Affairs, 1, 132.

Chrétien, J.-P. (2004). Rwanda : Impuissance ou démission de la communauté inernationale. La revue internationale et stratégique. http://www.iris-france.org

Conflict Transformation ". (2016). difinition. http://www.definition.net/definition/conflict transformation.2016

Conisius College. (1989). Historic Security Council, Apartheid in South Africa (36 Th Annual; Model United Nations)

Cunningham, W. (1998). Conflict Theory and the Conflict in Northern Ireland, Chapter 3 : Theoretical framework for conflict resolution [Master of Literature thesis, The University of Auckland]. https://cain.ulster.ac.uk/conflict/cunningham.htm#chap3

Durrheim, K., Quayle, M., Whitehead, K., & Kriel, A. (2005). Denying racism : Discursive strategies used by the South African media. Critical Arts, 19(1‑2), 167–186.

Fischer, M. (2011). Transitional Justice and Reconciliation : Theory and Practice. Theory and Practice, 26.

Fisher, S., Matovic, V., Abdi, D. I., Ludin, J., Walker, B. A., Smith, R., Mathews, D., Williams, S., & Williams, S. (2003). Working with Conflict : Skills and Strategies for Action (2e.). Zed Books.

Fombad, C. M. (2017). Transitional Justice in Africa : The Experience with Truth Commissions—GlobaLex. Hauser Global Low School Propgram. https://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions1.html

Forges, A. L. D., Newbury, D., & Forges, R. V. D. (2011). Defeat Is the Only Bad News : Rwanda Under Musinga, 1897-1931. University of Wisconsin Press.

Galtung, J. (1998). *After Violence : 3R, Reconstruction. Reconciliation, Resolution, Coping with Visible and Invisible Effects of War and Violence*. TRANSCEND.

Galtung, J. (1958). Theories of conflict. Definitions, Dimensions, Negations and Formations. Columbia University.

Gomez, P. (s. d.). La Topographie littéraire du Rwanda. http://www.unilim.fr/iirco/2015/03/20/pierre-gomez-la-topographie-litteraire-du-rwanda/

Govier, T. (2002). Forgiveness and Revenge (1re éd, Vol. 79, Numéro 307, p. 146‑149). Routledge.

Harakas, S. S. (2001). Forgiveness and Reconciliation : An Orthodox perspective. In R. G. Helmick & R. Petersen (Éds.), Forgiveness & Reconciliation : Public Policy & Conflict Transformation. Templeton Foundation Press.

Hayner, P. B. (2001). Unspeakable Truths : Confronting State Terror and Atrocity. Routledge.

Hayner, P. B. (2010). Unspeakable Truths 2e : Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions. Routledge.

Hepple, A. (1967). South Africa : A Political and Economic History (Second Edition). Pall Mall.

History about Rwanda (Official web site of the Republic of Rwanda). (2008). Goverment of republic of Rwanda.

Hornby, A. S. (2000). Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English (S. Wehmeier, Éd; 6th edition). Oxford University Press.

Hutcheson, A. M. (1991). South Africa physical and social Geography.South Africa of Sahara 1991, Uropa,, London ,. Publication limited.

ICRC. (s. d.-a .اللجنة الدولية للصليب الأحمر في رواندا .(http://www.icrc.org/content

ICRC. (S. d.-b .رواندا)International Committee of the Red Cross. http://www.icrc.org/ar/where we work/Africa/Rwanda

ICRC. (S. d.-c .إعادة الروابط العائلية في رواندا)
http://www.familylinks.icrc.org/ar/pages/countries/Rwanda.aspx

Ilibagizan, I. (s. d.). The Rwanda génocide. http://www.endgenocide.org/learn/post-genocides/the Rwandan genocide

Ingelaere, B. (2008). The Gacaca courts in Rwanda. In L. Huyse & M. Salter (Éds.), Traditional justice and reconciliation after violent conflict : Learning from African experiences (p. 25 ‑ 59). International Institute for Democracy and Electoral Assistance.

International Criminal Tribunal for Rwanda. (2001). Delayed Justice (Africa, Report No 30). International Crisis Group.

International Monetary Fund (IMF). (2019). Consultation and Request for a three –year Policy Coordination Instrument with Rwanda (No 4). Communications department.

Janne d'othée, F., Labourdette, J.-P., & Auzias, D. (2017). Petit futé Rwanda. Les Nouvelles éditions de l'Université.

Jung, C. G., Krishnamurti, J., Laing, R. D., Chopra, D., Lorenz, K., & Fromm, E. (2000). Michael Salla," Conflict Resolution, Genetics and Alchemy-The Evolution of Conflict Transmutation". Online Journal of Peace and Conflict Resolution. http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm

Kabargwira, A. (2005). Caractéristiques socio-culturales de la population hem-socio-culturelles (la coordination national du Rwanda) [3éme Recensement général de la population et de l'habitat]. SERVICE NATIONAL DE RECENSEMENT.

Karanamugere, C. (2004). Rwanda-Justice : La phase décisive des Juridictions Gacaca. Humiliation studies. http://www.humiliationstudies.org/documents/CyrienKanamugireGacaca.pdf

Kelman, H. C. (2010). Conflict resolution and reconciliation : A social-psychological perspective on ending violent conflict between identity groups. Landscapes of Violence, 1(1), 5.

Keyes, S. (2019). *Mapping on Approaches to Reconciliation* (p. 6). The Network for religious and traditional peacemakers.

Klen, M. (2005). Le défi Sud-Africain : Le creuset des controverses. France Europe Editions.

Kriesberg, L. (2009). The evolution of conflict resolution. In The sage handbook of conflict resolution (p. 15‑32). Sage publications.

Kubai, A. N. (2007). Between justice and reconciliation : The survivors of Rwanda. African Security Studies, 16(1), 53–66.

Lederach, J. P. (s. d.). Defining Conflict Transformation. Restorative justice. http://restorativejustice.org/10fulltext/lederach.html

Lederach, J. P. (1997). Building Peace : Sustainable Reconciliation in Divided Societies. United States Institute of Peace Press.

Lederach, J. P. (2003). Conflict Transformation. Beyond intractability. http://www.beyondintractability.org/essay/transformation

Lederach, J. P., & Maiese, M. (s. d.). Conflict Transformation. https://fr.scribd.com/document/216559391/Lederach-and-Maiese-Conflict-Transformation

Legum, C. (1963). South Africa : Crisis for the West. Pall Mall Press.

Lindahl, A. (2010). Restricted Reconciliation : Limitations of the Truth and Reconciliation Commission of South Africa [PhD Thesis].

Lindquist, K. (2009). Conflict Transformation : Three lenses in one frame. The life and peace institute, 14.

Lord, J., & Hutchison, P. (1993). The Process of Empowerment : Implications for Theory and Practice. Canadian Journal of Community Mental Health, 12. https://doi.org/10.7870/cjcmh-1993-0001

Malunda, D. (2012). Rwanda case Study économic Transformation [Report for the Africain centre for économic transformation (ACET)]. Institute of Policy Analysis and research-Rwanda (IPAR.(

McKone, K. (2015). Reconciliation in practice. United States Institute of Peace.

Medecins sans frontières. (s. d .جهود منظمة أطباء بلا حدود.(.Medecins sans frontières. http://www.msf.ar/html

Medecins sans frontières (MSF). (s. d .الصراع في رواندا.(.Medecins sans frontières. http://www.msf.fr/conflictRwanda

Melone, S. D., Terzis, G., & Beleli, O. (2002). Using the media for conflict transformation, the common ground experience. Berghof hand book for conflict transformation.

Mills, E. S. (2003). Empathising with the enemy. Transformation of Palestinian-Israeli conflict by overcoming psychological and structural obstacles [MA thesis, University of Sydney]. http://palestineisraelresolutionscrt.blogspot.com/

Morel, J. (2010). La France au coeur du génocide des Tutsi. L'Esprit Frappeur.

Mousli, M. (2005). Éloge du conflit. Mary Parker Follett et le conflit constructif. Négociations, 2, 21‑33.

National Development Plan. (2019). South Africa's Implementation of the 2030 agenda for Sustainable Development « Solving Complex Challenges Together » [Voluntary National Review (VNR) report.[

National Institute of Statistics of Rwanda (NISR). (s. d.). http://www.statistics.gov.rw

Nguyen Vo, D. S. (2008). Reconciliation and Conflict Transformation. Beyondintractability. https://www.beyondintractability.org/casestudy/vo-reconciliation

NISR. (s. d.). National Institue of statistics of Rwanda. http://www.statistics.gov.rw

OHCHR. (s. d .معلومات عامّة عن رواندا. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.). Consulté 23 octobre 2019, à l'adresse http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx

OHCHR. (2014 العدالة الانتقالية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية منشورات الأمم المتحدة لحقوق .) الإنسان). مكتب المفوض السامي.

Oliva, I. T., & Grasa, R. (2010). An analytical framework for reconciliation processes. Two case studies in the context of post-war Bosnia and Herzegovina. 57.

Oppong, J. R. (2008). Rwanda. Chelsea House Publishers.

Orange Smile. (S. d.). http//www.orangesmile.com/travelguide/south-africa/country-maps.htm

Potgieter, E. (2017). Sa Reconciliation Barometer Survey. Institute for Justice and Reconciliation (IJR).

Principles of Conflict Transformation. (S. d.). TransConflict. http://www.transconflict.com/gcct/principles-of-conflict-transformation/

Ramsbotham, O., Woodhouse, T., & Miall, H. (2011). Contemporary Conflict Resolution. Polity Press.

Rodrik, D. (s. d.). Understanding South Africa's economic puzzles. Harvard University.

Ross, R. (1999). A concise history of South Africa. Cambridge University Press.

Rwanda Economic Update. (2011). World Bank. https://doi.org/10.1596/27250

Sánchez, E., & Rognvik, S. (2012). Building Just Societies : Reconciliation in Transitional Settings. United Nations. https://doi.org/10.18356/b112c050-en

Schilling, K. (2012). Peace building and conflict transformation, a resource book (C. Kayser & F. Djateng, Éds.). CPS/BfdW Bafoussam.

Seo, S. H. (2008). A Study on democratic tronslation in South Africa : democracy through compromise and institutional choice. [Doctor Thesis]. University of South Africa.

Slide player. (s. d.). http://slideplayer.es/slide/3478708/

South Africa : Fast Fact. (2016). http://www.media club South Africa. com/Landstatic/82-facts-religion

South Africa Gross domestic product (GDP) Growth rate 2024. (s. d.). http://www.Statista.com

South Africa : Justice Sector and the Rule of Law . (2005). Open Society Foundation. https://www.opensocietyfoundations.org/publications/south-africa-justice-sector-and-rule-law

Spangler, B. (2003). Transformative Mediation. Beyond intractability. https://www.beyondintractability.org/essay/transformative_mediation

Stahn, C. (2001). Accommodating individual criminal responsibility and national reconciliation : The UN Truth Commission for East Timor. The American Journal of International Law, 95(4), 952–966.

Statistical release. (2018). 26.

Straus, S., & Waldorf, L. (2011). Remaking Rwanda : State Building and Human Rights after Mass Violence. The University of Wisconsin Press. https://uwpress.wisc.edu/books/4876.htm

Sustaining the Momentum Rwanda's 2019- 2020. (2019). [National Budget Bulletin.[

The Combat Genocide Association. (1994). Génocide in Rwanda. https://combatgenocide.org/?page_id=34

The Underlying Philosophies of Mediation—Empowerment. (s. d.). Communication and conflict. http://www.communicationandconflict.com/empowerment.html

Trudell, B. (2016). The impact of language policy and practice on children's learning : Evidence from Eastern and Southern Africa. UNICEF.

UNDESA. (s. d.). Skills development for conflict Transformation [Workshop manual.[

United Nations. (2014). the Justice and Reconciliation Process in Rwanda [BACKGROUND NOTE]. The Department of Public Information. https://www.un.org/en/preventgenocide/rwanda/pdf/bgjustice.pdf

Van Der berg, S., & Hofmeyr, H. (s. d.). Education in South Africa. In *An Incomplete Transition : Overcoming the Legacy of Exclusion in South Africa*.

Van de Veen, H. (1999). Better Media, Less Conflict. In P. Van Tongeren (Éd.), People Building Peace : 35 Inspiring Stories from around the World. European Centre for Conflict Prevention.

Van der Merwe, H. (1999). The truth and reconciliation commission and community reconciliation : An analysis of competing strategies and conceptualizations [Doctoral dissertation]. George Mason University.

Vansina, J. (2005). Antecedents to Modern Rwanda : The Nyiginya Kingdom. The University of Wisconsin Press. https://uwpress.wisc.edu/books/2909.htm

Waldorf, L. (2009). Transitional justice and DDR : The case of Rwanda. International Center for Transitional Justice.

Westberg, M. M. (2010). Rwanda's use of transitional justice after genocide : The gacaca courts and the ICTR. University of Kansas Law Review, 59, 331.

World Meteorological Organization. (s. d.).

World Meteorological Organization (W M O). (2016). world Meteorological organization. http://www.worldweather.informationsewrisa-kigali.com/

Yanagizawa-Drott, D. (2009). Propaganda and conflict : Theory and evidence from the Rwandan genocide. Harvard University.

(2016) Brand South Africa. https://www.brandsouthafrica.com/resources-downloads?landstatic/82-facts-religion

(2019) . http://www.Tvanding.economics.com/population

Full Name: Messali. Leila

Title: National reconciliation as a conflict resolution mechanism
A comparative study between South Africa and Rwanda

A Thesis Submitted for the PhD Degree
in Political Sciences

Abstract

The conflict in South Africa and Rwanda is one of the most complex conflicts in the world, by virtue of the causes leading to it and the consequences of it. The conflict began for both South Africa and Rwanda since the colonial presence and intensified in the 1990s. As we all know, the civil war in South Africa and Rwanda occurred as a result of deprivation, marginalization, and the absence of justice and equality within them. Therefore, in order to end this civil war and punish the perpetrators of racial discrimination and genocide, the South African government, as well as the new Rwandan national government, resorted to external support. To rely on the national reconciliation process, through which the process of transferring the conflict within both countries was embodied, which aimed to eliminate the conflict once and for all, by transferring the relations of the conflicting parties from an adversarial relationship to a cooperative relationship, thus ensuring stability and lasting positive peace and ensuring that the conflict does not return. And renew it again.

Keywords : Conflict, the conflict resolution process, the national reconciliation process, South Africa, Rwanda, the reconciliation in South Africa and Rwanda.

Supervisor: Riad Hamadouche - University of Constantine3

June 2021